

السيد سابق

فقه السيد سابق

مطبعة المدونة والقلم للطباعة والأحاديث

الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ

الطبعة

(الإعلان عن الترخي)



فِقْهَةُ السُّنَنِ

السَّيِّدُ سَابِقُ

طبعة صحَّحة مُنقَّحة ومُترجمة الأُصْحَابِ

تحت إشراف / محمد السيد سابق

المجلد الثالث

دار الفُتُوح

للإعلام العربي

اسم الكتاب : فقه السنة
 معهد الأجزاء : ٤ مجلد
 المقاس : ٢٤ × ١٧ سم
 رقم الإيداع : ٩٧ / ١٣٩٣٦
 الترخيص الدولي : 977-5269-13-X
 المطبعة : المختار الإسلامي

الطبعة الثانية

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار
 الفتح للإعلام العربي - القاهرة ويحظر طبع أو تصوير
 أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو جزءاً أو
 تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على
 الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا
 بموافقة الناشر خطياً .

دار الفتح للإعلام العربي

طباعة * نشر * توزيع

جمهورية مصر العربية - القاهرة

العنوان : ٣٢ ش. الفلكي - باب اللوق

ت : ٣٥٥١-٧٣ فاكس : ٢٦٠٦٦٧٥

جميع المراسلات باسم / محمد السيد سابق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾

قرآن کریم (الحشر: ۷)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الاولين
والآخرين ؛ سيدنا محمد وعلى آله ، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .
أما بعدُ :

فهذا هو المجلد الثالث من كتاب «فقه السنة» ، نقدمه للقراء الكرام ،
في ثوبه الجديد ، سائلين الله - سبحانه - أن ينفع به ، وأن يجعله
خالصاً لوجهه الكريم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

السيد سابق

الطلاق

(١) تعريفه :

الطلاق : مأخوذ من الإطلاق ، وهو الإرسال والترك .

تقول : أطلقتُ الأمير . إذا حلتَّ قيده ، وأرسلته .

وفي الشرع : حل رابطة الزواج ، وإنهاء العلاقة الزوجية .

(٢) كراهته :

إن استقرار الحياة الزوجية ، غاية من الغايات ، التي يحرص عليها الإسلام ، وعقد الزواج ، إنما يعقد للدوام والتأييد إلى أن تنتهي الحياة ؛ ليتسنى للزوجين أن يجعلوا من البيت مهلكاً ، يأويان إليه ، ويعلمان في ظلاله الوارفة ، وليتمكنوا من تنشئة أولادهما تنشئة صالحة ، ومن أجل هذا ، كانت الصلة بين الزوجين من أقدس الصلات ، وأوثقها .

وليس أدل على قدسيته من أن الله - سبحانه - سمى المهد ، بين الزوج وزوجته ، بالميثاق الغليظ ، فقال : ﴿ وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء : ٢١] .

وإذا كانت العلاقة بين الزوجين هكذا ، موثقة مؤكدة ؛ فإنه لا ينبغي الإخلال بها ، ولا التهورين من شأنها .

وكل أمر من شأنه أن يوهن من هذه الصلة ، ويضعف من شأنها ، فهو يخفى إلى الإسلام ؛ لفوات المنافع ، وذهاب مصالح كل من الزوجين ؛ فعن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «أبغض الحلال إلى الله - عز وجل - الطلاق»^(١) .

وأي إنسان أراد أن يفسد ما بين الزوجين من علاقة ، فهو في نظر الإسلام خارج عنه ، وليس له شرف الانتساب إليه ؛ يقول الرسول ﷺ : «ليس منا من خيَّب^(٢) امرأة على زوجها»^(٣) .

وقد يحدث أن بعض النسوة يحاول أن يستأثر بالزوج ، ويحل محل زوجته ، والإسلام ينهى عن ذلك أشد النهي ؛ فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «لا

(١) أبو داود : كتاب النكاح - باب في كراهية الطلاق ، برقم (٢١٧٨) (٢ / ٢٦١) ، وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب حدثنا سفيان بن سعيد ... برقم (٢٠١٨) (١ / ٦٥٠) وهو ضعيف ، انظر «المقاصد الحسنة» .

(٢) تنبيه : انفسد .

(٣) أبو داود : كتاب الطلاق - باب فيمن خيَّب امرأة على زوجها ، برقم (٢١٧٥) (٢ / ٢٦١) .

تسأل المرأة طلاقَ اختها ؛ لتستفرغ صفحتها^(١) ولتتكمح ، فإنما لها ما قدر لها^(٢) .

والزوجة التي تطلب الطلاق ، من غير سبب ، ولا مقتض ، حرام عليها راحة الجنة ؛ فعن ثوبان ، أن رسول الله ﷺ قال : «أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً ، من غير بأس ، فحرام عليها راحة الجنة»^(٣) .
(٣) حكمه :

اختلفت آراء الفقهاء في حكم^(٤) الطلاق ، والأصح من هذه الآراء ، رأي الذين ذهبوا إلى حظره إلا لحاجة ؛ وهم الاحناف ، والحنابلة ، واستدلوا بقول الرسول ﷺ : «لئن الله كل ذواق ، مطلق»^(٥) .

ولأن في الطلاق كفرًا نعمة الله ؛ فإن الزواج نعمة من نعمه ، وكفران النعمة حرام ، فلا يحل إلا لضرورة .

ومن هذه الضرورة التي تبيحهُ ، أن يرتاب الرجل في سلوك زوجته ، أو أن يستقر في قلبه عدم اشتهاؤها ؛ فإن الله مقلّب القلوب ، فإن لم تكن هناك حاجة تدعو إلى الطلاق ، يكون حيثل محض كفران نعمة الله ، وسوء أدب من الزوج ، فيكون مكروهاً محظوراً .

وللحنابلة تفصيل حسن ، فلهذه فيما يلي :

فمندهم قد يكون الطلاق واجباً ، وقد يكون محرماً ، وقد يكون مباحاً ، وقد يكون مندوباً إليه ؛ فاما الطلاق الواجب ، فهو طلاق الحكمين في الشقاق بين الزوجين ، إذا رأيا أن الطلاق هو الوسيلة لقطع الشقاق .

وكذلك طلاق المولي ، بعد التريص مدة أربعة أشهر ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلِّونَ مِن نِّسَاتِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ فَإِنْ أَفْعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۖ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : ١٢٥ ، ١٢٦] .

(١) أي ؛ لتخلي عصمة اختها من الزواج ، ولتتحلى بزوجها ، ولها أن تزوج زوجاً آخر .

(٢) تقدم تخريجه ، في «الشروط التي نهى الشارع عنها» .

(٣) أبو دود ، بلفظ «في غير» ؛ كتاب الطلاق - باب في الخلع ، برقم (٢٢٢٦) / ٢ / ٦٦٧ والدارمي ؛ كتاب الطلاق - باب النهي عن أن تسأل المرأة زوجها طلاقها ، برقم (٢٢٧٥) / ٢ / ٨٥ واحمد ، في «المستد» (٥ / ٢٧٧ ، ٢٨٣) .

(٤) أي ؛ الوصف الشرعي له .

(٥) أورده السخاوي ، بلفظ «إن الله يكره الرجل المطلق اللواق» . وقال : لا أمره كذلك ، وقد مضى حديث «ابغض الحلال إلى الله الطلاق» ، وسيأتي حديث «إن الله لا يحب اللواتين والرفقات» . انظر «المقاصد الحسنة» (ص ٢١٠) ، و «كشف الخفاء» (١ / ٢٩٧) ، وقال الآلباني : ضعيف . انظر «غاية اللرام في تخريج الحلال والحرام» (ج ٧٥٦)

وأما الطلاق المحرم ، فهو الطلاق من غير حاجة إليه ، وإنما كان حراماً ؛ لأنه ضرر بنفس الزوج ، وضرر بزواجه ، وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما ، من غير حاجة إليه ، فكان حراماً ، مثل إتلاف المال ، ولقول الرسول ﷺ : « لا ضرر ولا ضرار »^(١) .

وفي رواية أخرى ، أن هذا النوع من الطلاق مكروه ، لقول النبي ﷺ : « أبغض الحلال إلى الله الطلاق »^(٢) .

وفي لفظ : « ما أحل الله شيئاً ، أبغض إليه من الطلاق »^(٣) . وإنما يكون مبغوضاً من غير حاجة إليه ، وقد سماه النبي ﷺ حلالاً ، ولأنه مُزيل للنكاح ، المشتمل على المصالح المنتوبة إليها ، فيكون مكروهاً .

وأما الطلاق المباح ، فلأنما يكون عند الحاجة إليه ؛ لسوء خلق المرأة ، وسوء عشرتها ، والتضرر بها ، من غير حصول الغرض منها .

وأما المنتوب إليه ، فهو الطلاق الذي يكون عند تضييق المرأة في حقوق الله الواجبة عليها ، مثل الصلاة ونحوها ، ولا يمكنه إجبارها عليها ، أو تكون غير عفيفة .

قال الإمام أحمد - رضي الله عنه - : لا ينبغي له إسساها ؛ وذلك لأن فيه نقصاً لدينه ، ولا يأمن إفساها لفرائه ، وإلحاقها به ولذا ، ليس هو منه ، ولا بأس بالتضييق عليها في هذا الحال ؛ لتفتدي منه ، قال الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَعْظُمُوهُنَّ لَتَكُنَّ مِنْكُمْ فِي الْغَايَةِ ﴾^(٤) . [النساء : ١٩] .

قال ابن قدامة : ويحتمل أن الطلاق في هذين الموضعين واجب . قال : ومن المنتوب إليه الطلاق في حال الشقاق ، وفي الحال التي تخرج المرأة إلى المخالعة لتزيل عنها الضرر .

قال ابن سينا في كتاب «الشفاء» : ينبغي أن يكون إلى الفرقة سبيل ما ، وألا يسد ذلك

(١) ابن ماجه : كتاب الأحكام - باب من يئى في حقه ما يضر بجماره ، برقم (٢٣٤٠ / ٢) (٧٨٤) ، والموطا : كتاب الاقضية - باب القضاء في المرفق ، برقم (٣١ / ٢٢) (٧٤٥) ، ومسند أحمد (٥ / ٣٢٧) ، وهو صحيح ، انظر : «إرواء الغليل» .

(٢) «لا ضرر» . غير بمعنى النهي ، أي ؛ لا يضر إنسان أخاه ، فينقصه شيئاً من حقه ، «ولا ضرار» . أي ؛ لا يجازي من ضره بإدخال الضر عليه ، بل يمتنع ، فالضر فعل واحد ، والضرار فعل اثنين ، فالأول إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً ، والثاني إلحاقها به على وجه التقابلة . أي ؛ كل منهما يقصد ضرر صاحبه ..

(٣) سبق تخريجه .

(٤) أبو داود : كتاب الطلاق - باب لي كراهية الطلاق ، برقم (٢١٧٧ / ٢) (٦٣٦) وقال المحققان : هذا مرسل .

(٥) أي ؛ لا تسكوهن ؛ لتتقيوا عليهن .

من كل وجه ؛ لأن حَسَم أسباب التوصل إلى الفرقة بالكلية ، يقتضي وجودها من الضرر والحلل ؛ منها ، أن من الطبايع ما لا يألف بعض الطبايع ، فكلما اجتهد في الجمع بينهما ، زاد الشر ، والنُّبُو (أي ؛ الخلاف) وتنقصت المعاش .

ومنها ، أن من الناس من يُعْنَى (أي ؛ يصاب) بزواج غير كفء ، ولا حَسَن المذاهب في العشرة ، أو يغيض تعافيه الطبيعة ، فيصير ذلك داعية إلى الرغبة في غيره ؛ إذ الشهوة طيبة ، ربما أدَّى ذلك إلى وجوه من الفساد ، وربما كان المتزاجان لا يتعاونان على النسل ، فإذا بُدِّلَا بزوجين آخرين ، تعاونوا فيه ، فيجب أن يكون إلى المفارقة سبيل ، ولكنه يجب أن يكون مُشَدَّدًا فيه .

الطلاقُ عند اليهود^(١) :

الذي دون في الشريعة عند اليهود ، وجرى عليه العمل ، أن الطلاق يباح بغير علر ، كرجبة الرجل بالتزويج بأجمل من امرأته ، ولكنه لا يحسن بدون علر ، والأعذار عندهم قسمان :

الأول ، عيوب الخلقة ؛ ومنها العمشُ ، والحول ، والبخر ، والحلب ، والعرج ، والعقم .

الثاني ، عيوب الأخلاق ؛ وذكروا منها الوقاحة ، والثرثرة ، والوساخة ، والشكاسة ، والعناد ، والإسراف ، والنهمة ، والبُطْنَةُ ، والتأتق في المطاعم ، والنفخفة . والزنى أقوى الأعذار عندهم ، فيكفي فيه الإشاعة ، وإن لم تثبت ، إلا أن المسيح - عليه السلام - لم يقر منها إلا حلة الزنى ، وأما المرأة ، فليس لها أن تطلب الطلاق ، مهما تكن عيوب زوجها ، ولو ثبت عليه الزنى ثبوتًا .

الطلاقُ في المذاهب المسيحية :

ترجع جميع المذاهب للمسيحية ، التي تمتنعها أمم الغرب المسيحي ، إلى ثلاثة مذاهب ؛

- ١- المذهب الكاثوليكي .
- ٢- الأرثوذكسي .
- ٣- البروتومستي .

فالمذهب الكاثوليكي يحرم الطلاق تحريمًا باتًا ، ولا يبيح قصم الزواج لأي سبب ، مهما عظم شأنه ، وحتى الحياة الزوجية نفسها ، لا تعد في نظره مبررًا للنطلاق ، وكل ما يبيحه

(١) من كتاب «تدليل للجنس اللطيف» (ص ٩٧) .

في حالة الحياة الزوجية ، هو التفرد الجنسية بين شخصي الزوجين ، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية ، فلا يجوز لواحد منهما ، في أثناء هذه الفترة ، أن يعقد زواجه على شخص آخر ؛ لأن ذلك يعتبر تعددا للزوجات ، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بحال !!

وتعتمد الكاثوليكية في منذهبها هذا ، على ما جاء في إنجيل مرقس ، على لسان المسيح؛ إذ يقول : «٨ ويكون الاثنان جسداً واحداً ، إذن ليسا بعد اثنين ، بل جسد واحد ، ٩ فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان»^(١) . والمذهب المسيحيان الآخران ؛ الأرثوذكسي ، والبروتستنتي يبيحان الطلاق في بعض حالات محدودة ، من أهمها الحياة الزوجية ، ولكنهما يحصران على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك ، وتعتمد المذهب المسيحية ، التي تبيح الطلاق في حالة الحياة الزوجية ، على ما ورد في إنجيل متى ، على لسان المسيح؛ إذ يقول : «من طلق امرأته ، إلا لعل الزنى يجعلها تزني»^(٢) .

وتعتمد للمذهب المسيحية في تحريرها الزواج ، على المطلق والمطلقة ، على ما ورد في إنجيل مرقس ؛ إذ يقول : «من طلق امرأته ، وتزوج بأخرى يزني عليها ، وإن طلقت امرأة زوجها ، وتزوجت بأخر تزني»^(٣) .

الطلاق في الجاهلية :

قالت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - : كان الرجل يطلق امرأته ، ما شاء أن يطلقها ، وهي امرأته إذا راجعها ، وهي في العدة ، وإن طلقها مائة مرة أو أكثر ، حتى قال رجل لامرأته : والله ، لا أطلقك فتبيني مني ، ولا أويك أبداً . قالت : وكيف ذلك ؟ قال : أطلقك ، فكلما همت عدتك أن تنقضي ، راجعتك . فلعبت المرأة ، حتى دخلت على عائشة ، فأخبرتها ، فسكت حتى جاء النبي ﷺ فأخبرته ، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْ سَكَتَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِعَ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلاً ؛ من كان طلق ، ومن لم يكن طلق^(٤) . رواه الترمذي .

(١) مرقس : إصحاح ١٠ آيتي ٨ ، ٩ .

(٢) إنجيل متى : الإصحاح الخامس ٣١ ، ٣٢ .

(٣) إنجيل مرقس : الإصحاح العاشر ١١ .

(٤) الترمذي : كتاب الطلاق - باب حدثنا قتبية ، حدثنا يعلى بن شبيب . . . برقم (١١٩٢) (٣ / ٤٨٨) وقال المحقق : لم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة ، سوى الترمذي وفي الترمذي رواية أخرى عن أبي كريب ، قال فيها : وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب .

الطَّلَاقُ مِنْ حَقِّ الرَّجُلِ وَحْدَهُ

جعل الإسلام الطلاق من حق الرجل وحده^(١) ، لأنه أحرص على بقاء الزوجية ، التي أنفق في سبيلها من المال ، ما يحتاج إلى إتفاق مثله أو أكثر منه إذا طلق وأراد عقد زواج آخر ، وعليه أن يعطي المطلقة مؤخر للمهر ، ومصلحة الطلاق ، وأن يتفق عليها في مدة العدة ، ولأنه بذلك ، ويعتقضى عقله ومزاجه ، يكون أصبر على ما يكره من المرأة ، فلا يسارع إلى الطلاق لكل غَضَبَةٍ يَغْضِبُهَا ، أو سِيئةٍ منها يَشُقُّ عليه احتمالها ، والمرأة أسرع منه غضباً ، وأقل احتمالاً ، وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل ما عليه ، فهي أجدر بالمبادرة إلى حل عقدة الزوجية لأدنى الأسباب ، أو لما لا يُعَدُّ سبباً صحيحاً ، إن أعطي لها هذا الحق .

والدليل على صحة هذا التعميل الأخير ، أن الإفرنج لما جعلوا طلب الطلاق حقاً للرجال والنساء على السواء ، كثر الطلاق عندهم ، فصار أضعاف ما عند المسلمين .

مَنْ يَقَعُ مِنْهُ الطَّلَاقُ ؟

اتفق العلماء على أن الزوج ، الماقل ، البالغ ، المختار هو الذي يجوز له أن يطلق ، وأن طلاقه يقع ؛ فإذا كان مجنوناً ، أو صبيّاً ، أو مكرهًا ، فإن طلاقه يعتبر لغواً لو صدر منه ؛ لأن الطلاق تصرف من التصرفات ، التي لها آثارها ، وتتأججها في حياة الزوجين ، ولا بد من أن يكون المطلق كامل الأهلية ، حتى تصح تصرفاته .

وإنما تكمل الأهلية بالمقل ، والبلوغ ، والاختيار ، وفي هذا يروى أصحاب السنن ، عن علي - كرم الله وجهه - عن النبي ﷺ ، أنه قال : «رفع القلم عن ثلاثة ؛ عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم^(٢) ، وعن المجنون حتى يعقل^(٣)» .

وعن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : «كل طلاق جائز ، إلا طلاق المغلوب على عقله^(٤)» . رواه الترمذي ، والبخاري موقوفاً .

(١) من كتاب فتاوى للجنس اللطيف ص (٩٨) .

(٢) يحتلم : يبلغ .

(٣) تقدم تفريجه ، في (١ / ١٢٦) .

(٤) الترمذي : كتاب الطلاق - باب ما جاء في طلاق المعتوه ، برقم (١١٩١) (٣ / ٤٨٧) وقال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً ، إلا من حديث عطاء بن عجلان ، وعطاء بن عجلان ضعيف ، تابع الحديث ، والعمل على هذا عند أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ ، وغيرهم . قال المحقق لسنن الترمذي : لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي .

وقال ابن عباس - رضي الله عنه - فيمن يكرهه اللصوص ، فيطلق - : فليس بشيء . رواه البخاري .

وللعلماء آراء مختلفة في المسائل الآتية ، نجمعها فيما يلي :

- ١- طلاق المكره . ٢- طلاق السكران . ٣- طلاق الهازل .
 - ٤- طلاق الغضبان . ٥- طلاق الغافل ، والساهي . ٦- طلاق المدعوش .
- (١) طلاق المكره :

المكره لا إرادة له ولا اختيار ، والإرادة والاختيار هي أساس التكليف ، فإذا انتفيا ، انتفى التكليف ، واعتبر المكره غير مسئول عن تصرفاته ؛ لأنه مسلوب الإرادة ، وهو في الواقع يتغذ إرادة المكره .

فمن أكره على النطق بكلمة الكفر ، لا يكفر بذلك ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿لَا مَنَ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل : ١٠٦] .

ومن أكره على الإسلام ، لا يصبح مسلماً ، ومن أكره على الطلاق ، لا يقع طلاقه ؛ روي أن رسول الله ﷺ قال : «رفع عن أمي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه» (١) . أخرجه ابن ماجه ، وابن حبان ، والدارقطني ، والطبراني ، والحاكم ، وحسنه النووي .

والى هذا ذهب مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وداود ، من فقهاء الأصهار . وبه قال عمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله ، وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس .

وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : طلاق المكره واقع ؛ ولا حجة لهم فيما ذهبوا إليه ، فضلاً عن مخالفتهم لجمهور الصحابة .

(٢) طلاق السكران :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن طلاق السكران يقع ؛ لأنه المتسبب بإدخال الفساد على عقله بإرادته ، وقال قوم : لا يقع ، وإنه لغو لا عبرة به ، لأنه هو والمجنون سواء ؛ إذ إن كلاهما فاقد العقل ، الذي هو مناط التكليف ، ولأن الله - سبحانه - يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء : ٤٣] . فجعل -

(١) ابن ماجه : كتاب الطلاق - باب طلاق المكره ، والناسي ، برقم (٢٠٤٣ ، ٢٠٤٤ / ١) ، والحاكم : كتاب الطلاق ، برقم (٢٨٠١ / ٢) ، (٢١٦) ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . وأقره الذهبي ، والدارقطني (٧٩٧) ، وابن حبان (١٤٩٨) ، والبيهقي (٣٥٦) .

صيحانه - قول السكران غير معتد به ؛ لأنه لا يعلم ما يقول ، وثبت عن عثمان ، أنه كان لا يرى طلاق السكران^(١) .

وذهب بعض أهل العلم أنه لا يخالف عثمان ، في ذلك ، أحد من الصحابة .

وهو مذهب يحيى بن سعيد الأنصاري ، وحמיד بن عبد الرحمن ، وربيعة ، والليث ابن سعد ، وعبد الله بن الحسين ، وإسحاق بن راهويه ، وأبي ثور ، والشافعي ، في أحد قوليهِ ، واختاره المزني ، من الشافعية ، وهو إحدى الروايات عن أحمد ، وهي التي استقر عليها مذهبهُ ، وهو مذهب أهل الظاهر كلهم . واختاره من الحنفية ، أبو جعفر الطحاوي ، وأبو الحسن الكرخي .

قال الشوكاني : إن السكران الذي لا يمشي ، لا حكم لطلاقه ؛ لعدم المناط الذي تدور عليه الأحكام ، وقد عين الشارع عقوبته ، فليس لنا أن نجاوزها برأينا ، ونقول : يقع طلاقه ؛ عقوبة له . فيجمع له بين فرعين .

وقد جرى العمل أخيراً ، في المحاكم بهذا المذهب ، فقد جاء في المرسوم ، بقانون برقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ في المادة الأولى منه : لا يقع طلاق السكران ، والمكره .

(٣) طلاقُ الغضبان :

والغضبان ؛ الذي لا يتصور ما يقول ، ولا يدري ما يصدر عنه ، لا يقع طلاقه ؛ لأنه مسلوب الإرادة ؛ روى أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والحاكم وصححه ، عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال : « لا طلاق ولا عتاق في إغلاق »^(٢) .

وفسر الإغلاق بالغضب ، وفسر بالإكراه ، وفسر بالجنون .

وقال ابن تيمية ، كما في «تراد المصاد» : حقيقة الإغلاق ؛ أن يُغلقَ على الرجل قلبه ، فلا يقصد الكلام ، أو لا يعلم به ، كأنه انغلق عليه قصده وإرادته . قال : ويدخل في ذلك ، طلاق المكره ، والجنون ، ومن زال عقله بسكر أو غضب ، وكل ما لا قصد له ، ولا معرفة له بما قال ، والغضب على ثلاثة أقسام :

(١) انظر : صحيح البخاري (٧ / ٦٠) .

(٢) أبو داود : كتاب الطلاق - باب في الطلاق على غلط ، برقم (٢١٩٣) (٢ / ٢٦٥) ، وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب طلاق المكره ، والناسي ، برقم (٢٠٤٦) (١ / ٦٦٠) ، والحاكم : كتاب الطلاق ، برقم (٢٨٠٢) (٢ / ٢١٦) وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . وقرره اللحبي ، وأحمد (٢ / ٢٦٧) . ومعنى «في إغلاق» : فسره بعضهم ، بالغضب ، وهو موافق لما في الجامع : غلق ، إذا غضب غضباً شديداً ، لكن غالب أهل الغريب فسروه بالإكراه ، وقالوا : كان للمكره إغلاق الباب ، حتى يمشي .

- ١- ما يزيل العقل ، فلا يشعر صاحبه بما قال ، وهذا لا يقع طلاقه ، بلا نزاع .
- ٢- ما يكون في مبادئه ، بحيث لا يمنع صاحبه من تصور ما يقول وقصده ، فهذا يقع طلاقه .
- ٣- أن يستحكم ويشدد به ، فلا يزيل عقله بالكلية ، ولكنه يحول بينه وبين نيته ، بحيث ينلم على ما فرط منه إذا رآه ، فهذا محل نظر ، وعدم الوقوع في هذه الحالة قوي منته .

(٤) طلاق الهازل^(١) وللخطي :

يرى جمهور الفقهاء ، أن طلاق الهازل يقع ، كما أن نكاحه يصح ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «ثَلَاثٌ جِدْنِ جِدٍّ ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ ؛ النِّكَاحُ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالرَّجْعَةُ»^(٢) .

وهذا الحديث ، وإن كان في إسناده عبد الله بن حبيب ، وهو مختلف فيه ، فإنه قد تقوى بأحاديث أخرى .

وذنب بعض أهل العلم ، إلى عدم وقوع طلاق الهازل ؛ منهم الباقر ، والصادق ، والناصر . وهو قول في مذهب أحمد ، ومالك ؛ إذ إن هؤلاء يشترطون لوقوع الطلاق ، الرضا بالنطق اللساني ، والعلم بمعناه ، وإرادة مقتضاه ، فإذا انتفت النية والقصد ، اعتبر اليمين لغوا ؛ لقول الله تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢٧] .

وإنما العزم ما عزم العازم على فعله ، ويقضي ذلك إرادة جارية بفعل المعزوم عليه ، أو تركه ، ويقول الرسول ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» . والطلاق عمل مفتقر إلى النية ، والهازل لا عزم له ، ولا نية .

وروى البخاري ، عن ابن عباس : «إنما الطلاق من وطء»^(٣)،^(٤) :

- (١) الهازل : هو الذي يتكلم ، من غير قصد للحقيقة ، بل على وجه اللعب ، وتقبيل الجلد ، مأخوذ من الجذ .
- (٢) أبو داود : كتاب الطلاق - باب في الطلاق على الهزل ، برقم (٢١٩٤) (٢ / ٢٦٥ ، ٢٦٦) ، وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب من طلق ، أو نكح ، أو راجع لاحقاً ، برقم (٢٠٣٩) (١ / ٦٥٨) ، والترمذي : كتاب الطلاق - باب ما جاء في الجذ ، والهزل في الطلاق ، برقم (١١٨٤) (٣ / ٤٨١) ، وقال : حسن غريب . والحاكم : كتاب الطلاق ، برقم (٢٨٠٠) (٢ / ٢١٦) .
- (٣) قال الحافظ : أي ؛ أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة ، كالنشور . وقال ابن القيم : أي ؛ من غرض من المطلق في وقوعه . رسالة الطلاق (ص ٥٧) .
- (٤) البخاري : كتاب النكاح - باب الطلاق في الإغلاق ، والكفر ، والسكران ، ولجنون ، وأسرهما ، والغلط ، والسيان في الطلاق ، والشرك وغيره ؛ لقول النبي ﷺ : «الأعمال بالنية» (٧ / ٥٨) .

أما طلاق المخطئ ، وهو من أراد التكلم بغير الطلاق ، فسبق لسانه إليه ، فقد رأى فقهاء الأحناف ، أنه يعامل به قضاءً ، وأما ديانة ، فيما بينه وبين ربه ، فلا يقع عليه طلاقه ، ورجعته حلال له .

(٥) طلاقُ الغافلِ والسَّاهي :

ومثل للمخطئ : والهازل الغافل والساهي ، والفرق بين المخطئ والهازل ، أن طلاق الهازل يقع قضاءً وديانة ، عند من يرى ذلك ، وطلاق المخطئ يقع قضاءً فقط ؛ وذلك أن الطلاق ليس محلاً للهزل ، ولا للعب .

(٦) طلاقُ المدهوشِ :

المدهوش ، الذي لا يدري ما يقول ؛ بسبب صدمة أصابته ، فذهبت عقله ، وأطاحت بذكيره ، لا يقع طلاقه ، كما لا يقع طلاق للمجنون ، والمعتوه ، والمغمى عليه ، ومن اختل عقله ؛ لكبر ، أو مرض ، أو مصيبة فاجأته .

مَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ ؟

لا يقع الطلاق على المرأة ، إلا إذا كانت محلاً له ، وإنما تكون محلاً له في الصور الآتية :

١- إذا كانت الزوجية قائمة بينها ، وبين زوجها حقيقة .

٢- إذا كانت معتدة من طلاق رجعي ، أو معتدة من طلاق بائن بينونة صغرى ؛ لأن الزوجية في هاتين الحالتين تعتبر قائمة حكماً ، حتى تنتهي العدة .

٣- إذا كانت المرأة في العدة الحاصلة بالفرقة التي تعتبر طلاقاً ، كأن تكون الفرقة بسبب إياه الزوج الإسلام ، إذا أسلمت ورجعه ، أو كانت بسبب الإيلاء ، فإن الفرقة في هاتين صورتين تعتبر طلاقاً ، عند الأحناف .

٤- إذا كانت المرأة معتدة من فرقة ، اعتبرت فسخاً ، لم يَقْضِ العقد من أساسه ، ولم يُزَلَّ الحل ، كالفُرقة بردة الزوجية ؛ لأن الفسخ في هذه الحالة إنما إبطاء طراً ، يمنع بقاء العقد بعد أن وقع صحيحاً .

مَنْ لَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ ؟

قلنا : إن الطلاق لا يقع على المرأة ، إلا إذا كانت محلاً له . فإذا لم تكن محلاً له ، فلا يقع عليها الطلاق ؛ فالمعتدة من فسخ الزواج ؛ بسبب عدم الكفاءة ، أو لنقص المهر من

مهر المثل ، أو لخيار البلوغ ، أو لظهور فساد العقد ، بسبب فقد شرط من شروط صحته ، لا يقع عليها الطلاق ؛ لأن العقد في هذه الحالات قد تَقَصَّ من أصله ، فلم يبق له وجود في العدة ، فلو قال الرجل لامرأته : أنت طالق . وهي في هذه الحالة ، فقله لغو ، لا يترتب عليه أي أثر .

وكذلك لا يقع الطلاق على المطلقة ، قبل الدخول ، وقبل الخلوة بها خلوة صحيحة ؛ لأن العلاقة الزوجية بينهما قد انتهت ، وأصبحت أجنبية ، بمجرد صدور الطلاق ، فلا تكون محلاً للطلاق بعد ذلك ؛ لأنها ليست زوجته ، ولا معتلته .

فلو قال لزوجته ، غير المدخول بها حقيقة ، أو حكماً : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . وقمت بالأولى فقط طلقة بآنة ؛ لأن الزوجية قائمة ، أما الثانية والثالثة ، فهما لغو ، لا يقع بهما شيء ؛ لأنهما صادفتها ، وهي ليست زوجته ، ولا معتلته ، حيث لا عدة لغير المدخول بها^(١) .

وكذلك لا يقع الطلاق على أجنبية ، لم تربطها بالمطلق زوجية سابقة ؛ فلو قال لامرأة ، لم يسبق له الزواج بها : أنت طالق . يكون كلامه لغو ، لا أثر له ، وكذلك الحكم فيمن طلقت وانتهت عدتها ؛ لأنها باتتاه العدة ، تصبح أجنبية عنه .
ومثل ذلك ، المعتلة من طلاق ثلاث ؛ لأنها بعد الطلاق الثلاث ، تكون قد بانث منه بينونة كبرى ، فلا يكون للطلاق معنى .

الطَّلَاقُ قَبْلَ الزَّوْجِ

لا يقع الطلاق إذا علقه على التزوج بأجنبية ، كأن يقول : إن تزوجت فلانة ، فهي طالق . لما رواه الترمذي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك ، ولا طلاق له فيما لا يملك »^(٢) .

(١) وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي . وقال مالك : إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . ثلاثاً ، فهي نسي - أي ؛ متبعة وراء بعضها - فإنه يكون ثلاثة تنبيهاً لتكرار اللفظ بلفظه بالعدد ، كأنه قال : أنت طالق ثلاثاً . وقال في فبدلية للمجتهدة : فمن شبه تكرار اللفظ بلفظه بالعدد ، أعني بقوله : طلقتك ثلاثاً . قال : يقع الطلاق ثلاثاً ، ومن رأى أنه باللفظة الواحدة ، قد بلغت منه . قال : لا يقع . وهذا بخلاف المدخول بها .

(٢) أبو داود : كتاب الطلاق - باب الطلاق قبل النكاح ، برقم (٢١٩٠) (٢ / ٢٦٤) ، والترمذي : كتاب الطلاق - باب ما جاء لا طلاق قبل النكاح ، برقم (١١٨١) (٣ / ٤٧٧) ، وقال : حليت حسن صحيح . وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب لا طلاق قبل النكاح ، برقم (٢٠٤٧) (١ / ٦٦٠) .

قال الترمذي : حديث حسن ، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب ، وهو قول أكثر أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ ، وغيرهم .

وروي ذلك عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وابن عباس ، وجابر ابن يزيد ، وغير واحد من فقهاء التابعين ، وبه يقول الشافعي .

وقال أبو حنيفة ، في الطلاق المعلق : إنه يقع إذا حصل الشرط ؛ سواء عمم المطلق جميع النساء ، أم خصص .

وقال مالك ، وأصحابه : إن عمم جميع النساء ، لم يلزمه ، وإن خصص ، لزمه .

ومثال التعميم ، أن يقول : إن تزوجت أي امرأة ، فهي طالق .

ومثال التخصيص ، أن يقول : إن تزوجت فلانة - وذكر امرأة بعينها - فهي طالق .

ما يقع به الطلاق

يقع الطلاق بكل ما يدل على إنهاء العلاقة الزوجية ؛ سواء أكان ذلك باللفظ ، أم بالكتابة إلى الزوجة ، أم بالإشارة من الآخرس ، أم بإرسال رسول .

الطلاق باللفظ :

واللفظ قد يكون صريحاً ، وقد يكون كناية ؛ فالصريح : هو الذي يفهم من معنى الكلام ، عند التلفظ به ، مثل : أنت طالق ومطلقة . وكل ما اشتق من لفظ الطلاق .

وقال الشافعي - رضي الله عنه - : الفاظ الطلاق الصريحة ثلاثة ؛ الطلاق ، والفساق ، والسراح ، وهي المذكورة في القرآن الكريم .

وقال بعض أهل الظاهر : لا يقع الطلاق إلا بهذه الثلاث ؛ لأن الشرع إنما ورد بهذه الألفاظ الثلاثة ، وهي عبادة ، ومن شروطها اللفظ ، فوجب الاختصار على اللفظ الشرعي الوارد فيها^(١) .

والكنائيات :

ما يحتمل الطلاق وغيره ، مثل : أنت بائن . فهو يحتمل البينة^(٢) عن الزواج ، كما يحتمل البينة عن الشر ، ومثل : أمرك يديك . فإنها تحتمل تملكها عصمتها ، كما تحتمل تملكها حرية التصرف ، ومثل : أنت علي حرام . فهي تحتمل حرمة المتعة بها ، وتحتمل حرمة إيلانها .

(١) انظر «بناية للجهده» ، (٢ / ٧٠) .

(٢) إذ إن البينة منماها ، البعد والمقارعة .

والصريح يقع به الطلاق ، من غير احتياج إلى نية تين المراد منه ؛ لظهور دلالة ، ووضوح معناه .

ويشترط في وقوع الطلاق الصريح ، أن يكون لفظه مضاملاً إلى الزوجة ، كأن يقول : روجتي طالق . أو : أنت طالق .

أما الكناية ، فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية ، فلو قال الناطق ، بلفظ صريح : لم أرد الطلاق ، ولم أقصده ، وإنما أردت معنى آخر . لا يصدق قضاء ، ويقع طلاقه . ولو قال الناطق بالكناية : لم أنو الطلاق ، بل نويت معنى آخر . يصدق قضاء ، ولا يقع طلاقه ، لاحتمال اللفظ معنى الطلاق وغيره ، والذي يعين المراد هو النية والقصد ، وهذا مذهب مالك ، والشافعي ، لحديث عائشة - رضي الله عنها - عند البخاري ، وغيره ، أن ابنة الجون ، لما أذخجت على رسول الله ﷺ ، ودنا منها ، قالت : أعوذ بالله منك . فقال لها : «عَدْتِ بِمَنْظِمٍ ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ»^(١) .

وفي «الصحيحين» ، وغيرهما ، في حديث تخلف كعب بن مالك ، لما قيل له : رسول الله ﷺ يَأْمُرُكَ أَنْ تَعْتَزَلَ أُمَّرَأَتَكَ ، فقال : أطلقها ، أم ماذا أفعل ؟ قال : بل اعزلها ، فلا تَقْرَبْهَا . فقال لامراته : الحقِّي بأهلك^(٢) . فأفاد الحديثان ، أن هذه اللفظة تكون طلاقاً مع القصد ، ولا تكون طلاقاً مع علمه .

وقد جرى عليه العمل الآن ، حيث جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ، في المادة الرابعة منه : كنايات الطلاق ؛ وهي ما تحتمل الطلاق أو غيره ، لا يقع بها الطلاق إلا بالنية .

أما مذهب الاختلاف ، فإنه يرى ، أن كنايات الطلاق يقع بها الطلاق بالنية ، وأنه يقع بها أيضاً الطلاق ، بدلالة الحال .

ولم يأخذ القانون بمذهب الاختلاف ، في الاكتفاء بدلالة الحال ، بل اشترط أن ينوي المطلق بالكناية الطلاق .

هل تحريم المرأة يقع طلاقاً ؟

إذا حَرَّمَ الرجل امرأته ، فإما أن يريد بالتحريم تحريم العین ، أو يريد الطلاق بلفظ

(١) البخاري : كتاب الطلاق - باب من طلق ، وهل يوجب الرجل امرأته بالطلاق (٧ / ٥٣) .

(٢) البخاري : كتاب المغازي - باب غزوة تبوك ، وهي غزوة العمرة (٦ / ٧) ، ومسلم : كتاب النوبة - باب حديث نوبة كعب بن مالك ، وصاحبه ، برقم (٢٧٦٩) (٤ / ٢١٢٥) ، وأبو داود : كتاب الطلاق - باب فيما عُنِيَ به الطلاق والنيات ، برقم (٢٢٠٧) (٢ / ٦٥٣) ، والنسائي : كتاب الطلاق - باب (الحقِّي بأهلك) برقم (٣٤٢٢ ، ٣٤٢٤) ، (٦ / ١٥٢ ، ١٥٣) ، وأحمد ، في المسند (٣ / ٤٥٨) .

التحريم ، غير قاصد لمعنى اللفظ ، بل قصد التبريح ؛ ففي الحالة الأولى لا يقع الطلاق ؛ لما أخرجه الترمذي ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : ألى رسول الله ﷺ من نسائه ، فجعل الحرام^(١) حلالا ، وجعل في اليمين كفارة^(٢) . وفي «صحيح مسلم» ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : إذا حرم الرجل امرأته ، فهي يمين يكفرها . ثم قال : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الاحزاب : ٢١]^(٣) .

وأخرج النسائي عنه ، أنه أتاه رجل ، فقال : إني جعلت امرأتي عليّ حراما . فقال : كذبت ، ليست عليك حرام . ثم تلا هذه الآية : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ﴿ [التحريم : ١ ، ٢] .^(٤) عليك أغلظ الكفارة ؛ حتى رقية^(٥) .

وفي الحالة الثانية ؛ يقع الطلاق ؛ لأن لفظ التحريم كناية ، كسائر الكتابات .

الحلف بأيمان المسلمين

من حلف بأيمان المسلمين ، ثم حنث ، فإنه يلزمه كفارة يمين ، عند الشافعية ، ولا يلزمه طلاق ، ولا غيره ، ولم يرد عن مالك فيه شيء ، وإنما الخلاف فيه للمتأخرين من المالكية ، فقيل : يلزمه الاستغفار فقط . والمشهور المقتى به عندهم ، أنه يلزمه كل ما احتيد الحلف به من المسلمين .

وقد جرى العرف في مصر ، أن يكون الحلف المعتاد بالله وبالطلاق ، وعليه ، فيلزم من حلف بأيمان المسلمين ، ثم حنث ، كفارة يمين ، وبت من يملك عصمتها ، ولا يلزمه مشي إلى مكة ، ولا صيام ، كما كان في العصور الأولى ؛ لعدم من يحلف بذلك الآن ، وقال الأبهري : يلزمه الاستغفار فقط . وقيل : يلزمه كفارة يمين ، كما يرى الشافعية .

(١) جبل الشيب ، الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه .

(٢) الترمذي : كتاب الطلاق - باب ما جاء في الإيلاء ، برقم (١٧٠١) (٣ / ٤٩٥ ، ٤٩٦) وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب الحرام ، برقم (٢٠٧٢) (١ / ٦٧٠) .

(٣) مسلم : كتاب الطلاق - باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ، ولم ينو الطلاق ، برقم (١٩) ، (١٨) (٢ / ١١٠٠) وابن ماجه ، مختصراً : كتاب الطلاق - باب الحرام ، برقم (٢٠٧٣) (١ / ٦٧٠) وأحمد ، في «السنن» (١ / ٢٢٥) .

(٤) هذه الآية مصرحة ، بأن التحريم يمين .

(٥) في كتاب الطلاق ، بسبب تأويل قوله ، عز وجل : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ...﴾ . سنن النسائي (٦ / ١٥١) .

وهذا الخلاف عند المالكية ، إذا لم ينو طلاقاً ، فإن نوى طلاقاً ، وحنت ، لزمه اليمين عندهم ، ونحن نرى ترجيح رأي الأبهري ، وأن من حلف بذلك لا يلزمه ، إلا أن يستغفر الله .

الطلاق بالكتابة

والكتابة يقع بها الطلاق ، ولو كان الكاتب قادراً على النطق ، فكما أن للزوج أن يطلق زوجته باللفظ ، فله أن يكتب إليها الطلاق .

واشترط الفقهاء ، أن تكون الكتابة مُستَيِّنة مرسومة ، ومعنى كونها مستينة ، أي ؛ بينة واضحة ، بحيث تقرأ في صحيفة ونحوها .

ومعنى كونها مرسومة ، أي ؛ مكتوبة بعنوان الزوجة ، بأن يكتب إليها : يا فلانة ، أنت طالق . فإذا لم يوجه الكتابة إليها ، بأن كتب على ورقة : أنت طالق . أو : زوجتي طالق . فلا يقع الطلاق إلا بالنية ؛ لاحتمال أنه كتب هذه العبارة ، من غير أن يقصد إلى الطلاق ، وإنما كتبها ؛ لتحسين خطه مثلاً .

إشارة الأخرس

الإشارة بالنسبة للأخرس أداة تفهيم ؛ ولذا تقوم مقام اللفظ في إيقاع الطلاق ، إذا أشار إشارة تدل على قصده في إنهاء العلاقة الزوجية .

واشترط بعض الفقهاء ، ألا يكون عارفاً بالكتابة ، ولا قادراً عليها ، فإذا كان عارفاً بالكتابة ، وقادراً عليها ، فلا تكفي الإشارة ؛ لأن الكتابة أدل على المقصود ، فلا يعدل عنها إلى الإشارة إلا لضرورة العجز عنها .

إرسال رسول

ويصح الطلاق بإرسال رسول ؛ ليلغ الزوج الغائبة ، بأنها مطلقة ، والرسول يقرم في هذه الحالة مقام المطلق ، ويعضي طلاقه .

الإشهاد على الطلاق

ذهب جمهور الفقهاء ؛ من السلف والخلف ، إلى أن الطلاق يقع بدون إشهاد ؛ لأن الطلاق من حقوق الرجل^(١) ، ولا يحتاج إلى بينة ؛ كي يباشر حقه ، ولم يرد عن النبي

(١) الطلاق حق من حقوق الزوج ، وقد جملته الله بيده ، ولم يجعل الله لغيره حاكماً فيه ؛ قال الله - تعالى - : ﴿وَمَا يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الأحزاب : ٤٩] . وقال : ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَجَلٌ مِمَّا فَسَخْتُمُوهُنَّ أَوْ فَارَقْتُمُوهُنَّ مَعْرِفٍ﴾ [البقرة : ٢٣١] .

ﷺ ، ولا عن الصحابة ، ما يدل على مشروعية الإشهاد .

وخالف في ذلك فقهاء الشيعة الإمامية^(١) ، فقالوا : إن الإشهاد شرط في صحة الطلاق واستدلوا بقول الله - سبحانه - : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾ [الطلاق : ٢٧] . فذكر الطبرسي ، أن الظاهر أنه أمر بالإشهاد على الطلاق ، وأنه مروى عن أئمة أهل البيت - رضوان الله عليهم أجمعين - وأنه للوجوب ، وشرط في صحة الطلاق^(٢) .

مَنْ ذَهَبَ إِلَى وَجوب الإشهاد على الطلاق ، وعدم وقوعه بدون ينة :

وعن ذهب إلى وجوب الإشهاد ، واشترائه لصحته من الصحابة ؛ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، وعمران بن حصين - رضي الله عنهما - ومن التابعين ؛ الإمام محمد الباقر ، والإمام جعفر الصادق ، وبنوهما أئمة آل البيت - رضوان الله عليهم - وكذلك عطاء ، وابن جريج ، وابن سيرين - رحمهم الله - ففي «جواهر الكلام» ، عن علي - رضي الله عنه - أنه قال ، لمن سأله عن طلاق : أشهد رجلين عدلين ، كما أمر الله - عز وجل - ؟ قال : لا . قال اذهب ، فليس طلاقك بطلاق . وروى أبو داود في «سننه» عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - أنه سئل ، عن الرجل يطلق امرأته ، ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ، ولا على رجعتها ؟ فقال : طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها ، وعلى رجعتها ، ولا تعد^(٣) .

وقد تقرر في الأصول ، أن قول الصحابي : من السنة كلها . في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ، على الصحيح ؛ لأن مطلق ذلك إما ينصرف بظاهره إلى من يجب اتباع

= وقال ابن القيم : فجعل الطلاق أن تكح ، لأن له الإمساك ، وهو الرجعة . وعن ابن عباس ، قال : أتى النبي ﷺ رجل ، فقال : يا رسول الله ، سبني زوجتي أمته ، وهو يريد أن يفرق بيني وبينها . قال : فاصد رسول الله ﷺ للنير ، فقال : فإيا أيها الناس ، ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ، ثم يريد أن يفرق بينهما ، إنما الطلاق لمن أخذ بالساق . روى ابن ماجه - كتاب الطلاق - باب طلاق العبد ، برقم (٢٠٨١) (١ / ٦٢٢) ، وفي «الزوائد» : في إسناده ابن لهيعة ، وهو ضعيف . ومعنى «إما الطلاق لمن أخذ بالساق» أي : الطلاق من الزوج ، الذي له أن يأخذ بساق المرأة ، وقد تقدمت حكمة ذلك .

(١) لا يمتد بفلاف الشيعة ، وخاصة الإمامية ؛ لأنهم يخالفوننا في أصول ديننا ؛ فهم يكفرون الصحابة ، إلا نفرًا ، ويكفرون أهل السنة ، ويطعنون في القرآن ، وراجع ، إن شئت «كشف الاسرار عن الشيعة الاشرار» للشيخ مصطفى بن سلامة ، فإنه مهم .

(٢) تفسير الاكوسي ، سورة الطلاق ، وراجع أصل الشيعة .

(٣) أبو داود : كتاب الطلاق - باب الرجل يراجع ، ولا يشهد ، برقم (٢١٨٦) (٢ / ٢٦٣) ، وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب الرجعة ، برقم (٢٠٢٥) (١ / ٦٥٢) ، والبيهقي : كتاب الرجعة - باب ما جاء في الإشهاد على الرجعة (٧ / ٣٧٢) .

سته ، وهو رسول الله ﷺ ، ولأن مقصود الصحابي بيان الشرع ، لا اللغة والعادة ، كما بسط في موضعه ، وأخرج الحافظ السيوطي في «الدر المنثور» في تفسير آية : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] .

وعن عبد الرزاق ، عن ابن سيرين ، أن رجلاً سأل عمران بن حصين ، عن رجل طلق ولم يشهد ، وراجع ولم يشهد؟ قال : بشما صنع ، طلق لبدة ، وراجع لغير سنة ، فليشهد على طلاقه ، وعلى مراجعته ، وليستغفر الله .

فإنكار ذلك من عمران - رضي الله عنه - والتهويل فيه ، وأمره بالاستغفار لعنة الله عليه معصية ، ما هو إلا لوجوب الإشهاد عنده - رضي الله عنه - كما هو ظاهر .

وفي كتاب «الوسائل» عن الإمام أبي جعفر الباقر - عليه رضوان الله - قال : الطلاق الذي أمر الله - عز وجل - به في كتابه ، والذي سن رسول الله ﷺ أن يُخْلَى الرجل عن المرأة ، إذا حاضت ، وطهرت من محيضها ، أشهد رجلين عدلين على تطليقه ، وهي طاهر من غير جماع ، وهو أحق برجعتهما ، ما لم تنقض ثلاثة قروء ، وكل طلاق ما خلا هذا فباطل ، ليس بطلاق . وقال جعفر الصادق - رضي الله عنه - : من طلق بغير شهود ، فليس بشيء .

قال السيد المرتضى في كتاب «الانتصار» : حجة الإمامية في القول ، بأن شهادة عدلين شرط في وقوع الطلاق ، ومتى فقد لم يقع الطلاق ؛ لقوله - تعالى - : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] . فأمر - تعالى - بالإشهاد ، وظاهر الأمر في عرف الشرع يقتضي الوجوب ، وحمل ما ظاهره الوجوب على الاستحباب ، خروج عن عرف الشرع ، بلا دليل .

وأخرج السيوطي في «الدر المنثور» ، عن عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، عن عطاء ، قال : النكاح بالشهود ، والطلاق بالشهود ، والمراجعة بالشهود .

وروى الإمام ابن كثير في «تفسيره» ، عن ابن جريج ، أن عطاء كان يقول ، في قوله - تعالى - : ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] . قال : لا يجوز في نكاح ، ولا طلاق ، ولا إرجاع ، إلا شاهدا عدل ، كما قال الله - عز وجل - إلا ما عذر .

فقوله : لا يجوز . صريح في وجوب الإشهاد على الطلاق عنده - رضي الله عنه - لمساواته له بالنكاح ، ومعلوم ما اشترط فيه من البينة .

إذا تبين لك ، أن وجوب الإشهاد على الطلاق هو ملحق هؤلاء الصحابة ، والتابعين المذكورين ، تعلم أن دعوى الإجماع على نفيه المأثورة في بعض كتب الفقه ، مراد بها

الإجماع للمهدي ، لا الإجماع الأصولي الذي حله - كما في «المستصفى» - اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة ، على أمر من الأمور الدينية ، لاتنقضه ؛ بخلاف من ذكر من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم من المجتهدين .
وتبين مما نقلناه قبلُ عن السيوطي ، وابن كثير ، أن وجوب الإشهاد ، لم يتفرد به علماء آل البيت - عليهم السلام - كما نقله السيد مرتضى في كتاب «الانتصار» ، بل هو مذهب عطاء ، وابن سيرين ، وابن جريج ، كما أسلفنا .

التنجيز، والتعليق

صيغة الطلاق ، إما أن تكون منجزة ، وإما أن تكون معلقة ، وإما أن تكون مضافة إلى مستقبل ؛ فالمنجزة ، هي الصيغة التي ليست معلقة على شرط ، ولا مضافة إلى زمن مستقبل ، بل قصد بها من أصدرها ، وقوع الطلاق في الحال ، كأن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق .

وحكم هذا الطلاق ، أنه يقع في الحال متى صدر من أهله ، وصادف محلاً له .
وأما للمعلق ، وهو ما جعل الزوج فيه حصول الطلاق معلقاً على شرط ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : إن ذهبت إلى مكان كذا ، فأنت طالق . ويشترط في صحة التعليق ، ووقوع الطلاق به ثلاثة شروط :

الأول ، أن يكون على أمر معلوم ، ويمكن أن يوجد بعد ، فإن كان على أمر موجود فعلاً ، حين صدور الصيغة ، مثل أن يقول : إن طلع النهار ، فأنت طالق . والواقع أن النهار قد طلع فعلاً ، كان ذلك تنجيذاً ، وإن جاء في صورة التعليق .
فإن كان تعليقاً على أمر مستحيل ، كان لغواً ، مثل : إن دخل الجمل في سمّ الحيايط ، فأنت طالق .

الثاني ، أن تكون المرأة ، حين صدور العقد ، محلاً للطلاق ، بأن تكون في عصمته .

الثالث ، أن تكون كذلك ، حين حصول المعلق عليه .

والتعليق قسمان :

القسم الأول ، يقصد به ما يقصد من القسم ، للحمل على الفعل أو الترك ، أو تأكيد الخبر ، ويسمى التعليق القسمي ، مثل أن يقول لزوجته : إن خرجت ، فأنت طالق . مريداً بذلك منعها من الخروج إذا خرجت ، لا إيقاع الطلاق .

القسم الثاني ، ويكون القصد منه إيقاع الطلاق عند حصول الشرط ، ويسمى التعليق الشرطي ، مثل أن يقول لزوجته : إن أبرأتني من مؤخر صدقتك ، فانت طالق .

وهذا التعليق بنوعيه واقع ، عند جمهور العلماء ، ويرى ابن حزم ، أنه غير واقع .

وفصل ابن تيمية ، وابن القيم ؛ فقالا : إن الطلاق المعلق الذي فيه معنى اليمين ، غير واقع ، وتحب فيه كفارة اليمين إذا حصل للمحلف عليه ؛ وهي إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، فإن لم يجد ، فصيام ثلاثة أيام .

وقالا في الطلاق الشرطي : إنه واقع عند حصول المعلق عليه .

قال ابن تيمية ؛ والالفاظ ، التي يتكلم بها الناس في الطلاق ، ثلاثة أنواع :

الأول ، صيغة التنجيز والإرسال ، كقوله : أنت طالق . فهذا يقع به الطلاق ، وليس بحلف ، ولا كفارة فيه ، اتفاقاً .

الثاني ، صيغة تعليق ، كقوله : الطلاق يلزمي ، لأفعلن هذا . فهذا يمين ، باتفاق أهل اللغة ، واتفاق طوائف العلماء ، واتفاق العامة .

الثالث ، صيغة تعليق ، كقوله : إن فعلت كذا ، فامرأتي طالق . فهذا إن قصد به اليمين ، وهو يكره وقوع الطلاق ، كما يكره الانتقال عن دينه ، فهو يمين ، حكمه حكم الأول الذي هو صيغة القسم ، باتفاق الفقهاء .

وإن كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط ، لم يكن حالاً ، كقوله : إن أعطيتي الثا ، فانت طالق . و: إذا زنت ، فانت طالق . وقصد إيقاع الطلاق ، عند وقوع الفاحشة ، لا مجرد الحلف عليها ، فهذا ليس بيمين ، ولا كفارة في هذا عند أحد من الفقهاء ، فيما علمناه ، بل يقع به الطلاق إذا وجد الشرط .

وأما ما يقصد به الحذف ، أو المنع ، أو التصديق ، أو التكليف بالتزامه ، عند المخالفة ما يكره وقوعه ؛ سواء كان بصيغة القسم ، أو الجزاء ، فهو يمين عند جميع الخلق ؛ من العرب وغيرهم .

وإن كان يميناً ، فليس لليمين إلا حكمان : إما أن تكون منعقدة ، فتكفر ، وإما ألا تكون منعقدة ، كالحلف بالملخوقات ، فلا تكفر ، وأما أن تكون يميناً منعقدة محترمة ، غير مكفرة ، فهذا حكم ليس في كتاب الله ، ولا سنة رسوله ﷺ ، ولا يقوم عليه دليل .

ما عليه العمل الآن :

وما جرى عليه العمل الآن ، في الطلاق المعلق ، هو ما تضمنته «المادة الثانية» من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ونصها : لا يقع الطلاق غير التلجز ، إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه ، لا غير .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة : إن المشرع أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق ، برأي بعض علماء الحنفية ، والمالكية ، والشافعية ، وإنه أخذ في إلغاء المعلق ، الذي في معنى اليمين ، برأي علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وشريح القاضي ، وداود الظاهري ، وأصحابه .

وأما الصيغة المضافة إلى مستقبل ؛ فهي ما اقترنت بزمان ، يقصد وقوع الطلاق فيه متى جاء ، مثل أن يقول الزوج لزوجته : أنت طالق غدا . أو : إلى رأس السنة . فإن الطلاق يقع في الغد ، أو عند رأس السنة ، إذا كانت المرأة في ملكه عند حلول الوقت ، الذي أضفاه الطلاق إليه . وإذا قال لزوجته : أنت طالق إلى سنة . قال أبو حنيفة ، ومالك : تطلق في الحال .

وقال الشافعي ، وأحمد : لا يقع الطلاق ، حتى تنسلخ السنة . وقال ابن حزم : من قال : إذا جاء رأس الشهر ، فأنت طالق . أو ذكر وقتا ما ، فلا تكون طالقا بذلك ، لا الآن ، ولا إذا جاء رأس الشهر .

برهان ذلك ؛ أنه لم يأت قرآن ، ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك ، وقد علمنا الله الطلاق علي المدخول بها ، وفي غير المدخول بها ، وليس هنا فيما علمنا : علم ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه [الطلاق : ١] . وأيضا ، فإن كان كل طلاق لا يقع حين إيقاعه ، فمعن للحال ، أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه .

الطلاق السني والبدعي

ينقسم الطلاق إلى طلاق سني ، وطلاق بدعي .
طلاق السنة :

فطلاق السنة ؛ هو الواقع على الوجه الذي ندب إليه الشرع ، وهو أن يطلق الزوج المدخول بها طلاقا واحدة ، في طهر لم يمسسها فيه ؛ لقول الله - تعالى - : «الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان» [بقرة : ٢٢٩] . أي ، أن الطلاق للمشروع يكون مرة يعقبها رجعة ، ثم مرة ثانية يعقبها رجعة كذلك ، ثم إن المطلق بعد ذلك له الخيار ؛ بين أن

يمسكها بمعروف ، أو يفارقها بإحسان . ويقول الله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق : ١] . أي : إذا أردتم طلاق النساء ، فطلقوهن مستقبليات العدة ، وإنما تستقبل المطلقة العدة ، إذا طلقها بعد أن تطهر من حيض أو نفاس ، وقبل أن يمسا .

وحكمة ذلك ، أن المرأة إذا طَلَّقت ، وهي حائض ، لم تكن في هذا الوقت مستقبلة العدة ، فتطول عليها العدة ؛ لأن بقية الحيض لا يحسب منها ، وفيه إضرار بها ، وإن طَلَّقت في طهر مسمها فيه ، فإنها لا تعرف ، هل حَمَلَتْ أو لم تَحْمِلْ ، فلا تلدي بم تَعْتَدُ ، اتَّعْتَدُ بالإقراء ، أم بوضع الحمل ؟

وعن نافع بن عبد الله بن عمر ، رضي الله عنه ، أنه طلق امرأته ، وهي حائض ، على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال رسول الله ﷺ : «مَرْءٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيَمْسِكْهَا ، حَتَّى تَطْهَرَ ، ثُمَّ تَحِيضَ ، ثُمَّ تَطْهَرَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بِعَدَّتِكَ ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، أَنْ يَطْلُقَ لَهَا النِّسَاءُ»^(١) .

وفي رواية ، أن ابن عمر - رضي الله عنه - طلق امرأته له ، وهي حائض ، طليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ ، فقال : «مَرْءٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ، ثُمَّ لِيَطْلُقْهَا إِذَا طَهَرَتْ ، أَوْ وَهِيَ حَامِلٌ»^(٢) . أخرجه النسائي ، ومسلم ، وابن ماجه ، وأبو داود .

وظاهر هذه الرواية ، أن الطلاق في الطهر الذي يعقب الحيضة ، التي وقع فيها الطلاق ، يكون طلاق سنة ، لا بدعة .

وهذا مذهب أبي حنيفة ، وإحدى الروايتين عن أحمد ، وأحد الوجهين عن الشافعي ؛ واستدلوا بظاهر الحديث ، وبأن المتع إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت ، زال موجب التحريم ، فجار الطلاق في ذلك الطهر ، كما يجوز في غيره من الأظهار .

(١) مسلم : كتاب الطلاق - باب تحريم طلاق الحائض ، بنير رضاها ، وأنه لو خالف ، وقع الطلاق ، ويؤمر برجمتها ، برقم (١) (٢ / ١٠٩٣) ، وأبو داود : كتاب الطلاق - باب في طلاق السنة ، برقم (٢١٧٩) (٢ / ١٣٢٧) والنسائي : كتاب الطلاق - باب وقت الطلاق للسنة (١٣٧ / ٦) برقم (٣٣٩٠) ، وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب طلاق السنة ، حديث (٢٠١٩) (١ / ٦٥١) .

(٢) مسلم : كتاب الطلاق - باب تحريم طلاق الحائض بنير رضاها . . . برقم (٥) (٢ / ١٠٩٥) ، وأبو داود : كتاب الطلاق - باب في طلاق السنة ، برقم (٢١٨١) (٢ / ٢٦٦) ، والنسائي : كتاب الطلاق - باب ما يفعل إذا طلق طليقة ، وهي حائض (٦ / ١٤٠) ، وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب الحامل كيف تطلق ، برقم (٢٠٢٣) (١ / ٦٥٢) .

ولكن الرواية الأولى التي فيها : «ثم يسكها ، حتى تطهر ، ثم تحيض ، فتطهر» . متضمنة لزيادة يجب العمل بها ، قال صاحب «الروضة الندية» : وهي أيضاً في «الصحيحين» ، فكانت أرجح من وجهين . وهذا ملقب أحمد ، في إحدى الروايتين عنه . والشافعي ، في الوجه الآخر ، وأبي يوسف ، ومحمد .

الطلاق البدعي :

أما الطلاق البدعي ، فهو الطلاق للمخالف للمشروع ، كأن يطلقها ثلاثاً بكلمة واحدة ، أو يطلقها ثلاثاً ، متفرقات في مجلس واحد ، كأن يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . أو يطلقها في حيض ، أو نفاس ، أو في طهر جامعها فيه .

وأجمع العلماء ، على أن الطلاق البدعي حرام ، وأن فاعله أثم . وذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع ، واستدلوا بالأدلة الآتية :

١- أن الطلاق البدعي مندرج تحت الآيات العامة .

٢- تصريح ابن عمر - رضي الله عنه - لما طلق امرأته ، وهي حائض ، وأمر الرسول ﷺ بمراجعتها ، بأنها حسبت تلك الطلقة .

وذهب بعض العلماء^(١) ، إلى أن الطلاق البدعي لا يقع^(٢) ، ومنعوا اندراجه تحت العمومات ؛ لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله به ، بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه ؛ فقال : ﴿ طَلِّقْوهنَّ لِمَعْنَوِيَّاتٍ ﴾ [الطلاق : ١] . وقال لعمر - رضي الله عنه - : «مرءة فليراجعه» . وصح ، أنه غضب عندما بلغه ذلك ، وهو لا يغضب مما أحله الله .

وأما قول ابن عمر : إنها حسبت . فلم يبين من الحاسب لها ، بل أخرج عنه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، أنه طلق امرأته ، وهي حائض ، فردها رسول الله ﷺ ، ولم يرها شيئاً^(٣) . وإسناد هذه الرواية صحيح ، ولم يأت من تكلم عليها بباطل ، وهي مصرحة ، بأن الذي لم يرها شيئاً هو رسول الله ﷺ ، فلا يعارضها قول ابن عمر - رضي الله عنه ؛ لأن الحجة في روايته ، لا في رأيه .

(١) منهم ابن حلية ، من السلف ، وابن تيمية ، وابن حزم ، وابن حيم .

(٢) هذا ملخص ما قاله صاحب «الروضة الندية» ، (٤٩ / ٧) .

(٣) البخاري : كتاب الطلاق - باب مراجعة الحائض (٧ / ٧٦) وأبو داود : كتاب الطلاق - باب في طلاق السنة ، برقم (٢١٨٥) (٢ / ٢٣٦) والنسائي : كتاب الطلاق - باب الطلاق لغير العدة ، برقم (٣٣٩٨) (١ / ١٤١) والترمذي : كتاب الطلاق واللعان - باب ما جاء في طلاق السنة ، برقم (١١٧٥) (٣ / ٤٦٩) وأحمد ، في «السنة» (٢ / ٦ ، ٤٣) . والدفري : كتاب الطلاق - باب السنة في الطلاق ، برقم (٢٢٦٧) ، (٢ / ٨٣) .

وأما الرواية بلفظ: «مره فليراجعها». ويعتد بتطبيقه ، فهذه لو صحت ، لكانت حجة ظاهرة ، ولكنها لم تصح ، كما جزم به ابن القيم في «الهدى» .

وقد روي في ذلك روايات في أسانيدھا مجاهيل ، وكذا يرون ، لا تثبت الحجة بشيء منها .

والحاصل ، أن الاتفاق كائن على أن الطلاق للخالف لطلاق السنة يقال له : طلاق بدعة . وقد ثبت عنه ﷺ : «أن كل بدعة ضلالة»^(١) .

ولا خلاف أيضاً ، أن هذا الطلاق مخالف لما شرعه الله في كتابه ، وبينه رسول الله ﷺ في حديث ابن عمر ، وما خالف ما شرعه الله ورسوله ، فهو ردّ الحديث عائشة ، رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ قال : «كل عمل ليس عليه أمرنا ، فهو ردة»^(٢) . وهو حديث متفق عليه .

فمن رجم ، أن هذه البدعة يلزم حكمها ، وأن هذا الأمر الذي ليس من أمره ﷺ ، يقع من فاعله ، ومقتد به ، لا يقبل منه ذلك إلا بليل .

مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ طُلُقَ الْبِدْعَةِ لَا يَقَعُ :

وذهب إلى هذا :

١- عبد الله بن عمر .

٢- سعيد بن المسيب .

٣- طاووس ، من أصحاب ابن عباس .

وبه قال خلاص بن عمرو ، وأبو قلابة ، من التابعين . وهو اختيار الإمام ابن عقيل ، من أئمة الحنابلة ، وأئمة آل البيت ، والظاهرية ، وأحد الوجهين في مذهب الإمام أحمد ، واختاره ابن تيمية .

طُلُقُ الْحَامِلِ :

يجوز طلاق الحامل في أي وقت شاء ، لما أخرجه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، أن ابن عمر طلق امرأة له ، وهي حائض ، تطليقة ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ ،

(١) مسلم : كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والحطية ، برقم (٤٣) (٢ / ٥٩٢) ، وابن ماجه : للقعدة - باب اجتناب البيع والجلد ، برقم (٤٥) (١٧ / ١) ، وأحمد (٣ / ٢١٠ ، ٢٧١ ، ٤ / ١٢٦ ، ١٢٧) .

(٢) تقدم تخريجه ، في (١ / ١٥٨) .

فقال : «مُرْ فليراجعها ، ثم ليطلقها ، إذا طهرت ، أو وهي حامل»^(١) . وإلى هذا ذهب العلماء ، إلا أن الاحتماف اختلفوا فيها ؛ فقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف : يجعل بين وقوع التلطين شهرًا حتى يستوفي الطلقات الثلاث . وقال محمد ، وروفر : لا يوقع عليها ، وهي حامل ، أكثر من تلبية واحدة ، ويتركها حتى تضع حملها ، ثم يوقع سائر التلطين^(٢) .

طلاق الأيسة ، والصغيرة ، والمنقطعة الحيض :

طلاق هؤلاء إنما يكون للسنة إذا كان طلاقًا واحدًا ، ولا يشترط له شرط آخر ، غير ذلك .

عدد الطلقات

وإذا دخل الزوج بزوجه ، ملك عليها ثلاث طلقات ، واتفق العلماء على أنه على الزوج أن يطلقها ثلاثًا بلفظ واحد ، أو بالفاظ متتامة ، في طهر واحد ؛ وعللوا ذلك بأنه إذا أوقع الطلقات الثلاث ، فقد سد باب التلافي ، والتدارك عند الندم ، وعارض الشارع ؛ لأنه جعل الطلاق متعمدًا لعنى التدارك عند الندم ، وفضلًا عن ذلك ، فإن المطلق ثلاثًا قد أضر المرأة ، من حيث أبطل محلّيتها بطلاقه هذا .

وقد روى النسائي ، من حديث محمود بن لبيد ، قال : أخبرنا رسول الله ﷺ ، عن رجل طلق امرأته بثلاث طلقات جميعًا ، فقام غضبانَ ، فقال : «أُبْلِعُ بكتاب الله ، وأنا بين أظهركم» . حتى قام رجل ، فقال : يا رسول الله ، أفلا آتته^(٣) .

قال ابن القيم في «إغاثة اللهفان» : فجعله لاعمًا بكتاب الله ؛ لكونه خالف وجه الطلاق ، وأراد به غير ما أراد الله به ، فإنه - تعالى - أراد أن يطلق طلاقًا يملك فيه رد المرأة إذا شاء ، فطلق طلاقًا يريد به ألا يملك فيه ردها .

وأيضًا ، فإن إيقاع الثلاث دفعة مخالف لقول الله - تعالى - : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

والمرتان والمرات في لغة القرآن ، والسنة ، ولغة العرب ، ولغة سائر الأمم لما كان مرة بعد مرة ، فإذا جمع المرتين والمرات في مرة واحدة ، فقد تعدى حدود الله - تعالى - وما

(١) سبق تخريجه .

(٢) انظر «مختصر السنن» (٣ / ٩٤) .

(٣) النسائي : كتاب الطلاق - باب الثلاث للجمعة ، وما فيه من التلطيظ ، برقم (٣٤٠١) (٦ / ١٤٢) .

دل عليه كتابه ، فكيف إذا أراد باللفظ الذي رتب عليه الشارع حكماً ، ضد ما قصده الشارع ١٤ . اهـ .

وإذا كانوا قد اتفقوا على الحرمة ، فإنهم اختلفوا فيما إذا طلقها ثلاثاً بلفظ واحد ، هل يقع أم لا ، وإذا كان يقع ، فهل يقع واحدة ، أو ثلاثاً ؟

فذهب جمهور العلماء إلى أنه يقع^(١) ، ويرى بعضهم عدم وقوعه ، والذين رأوا وقوعه اختلفوا ؛ فقال بعضهم : إنه يقع ثلاثاً . وقال بعضهم : يقع واحدة فقط . وفرق بعضهم ، فقال : إن كانت المطلقة مدخولاً بها ، وقع الثلاث ، وإن لم تكن مدخولاً بها ، فواحدة . واستدل القائلون ، بأنه يقع ثلاثاً ، بالأدلة الآتية :

١- قول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] .

٢- وقول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾

[البقرة: ٢٣٧] .

٣- وقول الله - تعالى - : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [البقرة: ٢٣٦] . فظواهر

هذه الآيات تبين صحة إيقاع الواحدة ، والثنتين ، والثلاث ؛ لأنها لم تفرق بين إيقاعه واحدة ، أو اثنتين ، أو ثلاثاً .

٤- وقول الله - تعالى - : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا مَسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] .

فظاهر هذه الآية جواز إطلاق الثلاث أو الثنتين دفعة ، أو مفرقة ، ووقوعه .

٥- حديث سهل بن سعد ، قال : لما لاهن أخو بني عجلان امرأته ، قال : يا رسول الله ظلمتها إن أمسكتها : «هي الطلاق ، هي الطلاق ، هي الطلاق»^(٢) . رواه أحمد .

٦- وعن الحسن ، قال : حدثنا عبد الله بن عمر ، أنه طلق امرأته تطليقة ، وهي حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرأين ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : «يا ابن عمر ، ما هكلنا أمرك الله - تعالى - أنك قد أخطأت السنة ، والسنة أن

(١) وإذا قال للمدخول بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . فهي واحدة إن نوى التكرار ، أو لم ينو شيكاً ، وهي ثلاث إن نوى الثلاث ، وإن كل واحدة غير الأخرى ، وهذا عند من يرى أنه واقع . وتقدم الخلاف في ذلك .

(٢) أحمد ، في المسند (٥ / ٣٣٤) .

تستقبل الطهر ، فتطلق لكل قرء . وقال : فأمرني رسول الله ﷺ ، فراجعتها . ثم قال : إذا هي طهرت ، فطلق عند ذلك أو أمسكه . فقلت : يا رسول الله ، أرايت لو طلقته ثلاثاً ، أكان يحل لي أن أراجعه ؟ قال : لا ، كانت تين منك ، وتكون معصية^(١) .
رواه الدارقطني .

٧- وأخرج عبد الرزاق في «مصنفه» ، عن عبادة بن الصامت ، قال : طلق جدي امرأة له ألف تطلقه ، فأتطلق إلى رسول الله ﷺ ، فذكر له ذلك ، فقال له النبي ﷺ : «ما أتقى الله جدك ؟ أما ثلاث فله ، وأما تسعمائة وسبع وتسعون ، فعدوان ، وظلم ، إن شاء الله عليه ، وإن شاء غفر له»^(٢) .

وفي رواية : «إن أباكم لم يتق الله ، فيجعل له مخرجاً ، باتت منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبع وتسعون إثم في عقه»^(٣) .

٨- وفي حديث ركائة ، أن النبي ﷺ استحلّه ، أنه ما أراد إلا واحدة ، وذلك يدل على أنه لو أراد الثلاث ، لوقع^(٤) . وهذا مذهب جمهور التابعين ، وكثير من الصحابة ، وأئمة المذاهب الأربعة .

أما الذين قالوا ، بأنه يقع واحدة ، فقد استدلوا بالأدلة الآتية :

أولاً : ما رواه مسلم ، أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم أن الثلاث كانت تجعل واحدة ، على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وصدرنا من خلافة عمر ؟ قال : نعم^(٥) .

وروي عنه أيضاً ، قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وستين

(١) الدارقطني : كتاب الطلاق ، والمخلع ، والإيلاء وغيره ، برقم (٨٤) (٢١/٤) وقال في «تتميم المغني» : الحديث في إسناده عطاء الخراساني ، وهو مختلف فيه ، وقد وثقه الترمذي ، وقال النسائي ، وأبو حاتم : لا بأس به ، وضعفه غير واحد . وقال البخاري : ليس يمين روى عنه مالك من يستحق الترك غيره . وقال شعيب : كان نسباً . وقال ابن حبان : من غير عيال الله ، غير أنه كان كثير الصوم ، سيء الخلق ، يغلط ولا يدرى ، فلما ذكر ذلك في روايته ، بطل الاحتجاج به .

(٢) مصنف عبد الرزاق : كتاب الطلاق - باب للطلق ثلاثاً ، برقم (١١٣٣٩) (١/ ٦) (٣٩٣) .

(٣) مصنف عبد الرزاق : كتاب الطلاق - باب المطلقة ثلاثاً ، برقم (١١٣٥٠) (١١٣٥٣) (٦/ ٦) (٣٩٧) .

(٤) أبو داود : كتاب الطلاق - باب في البينة ، برقم (٢٢٠٦) (٢/ ٦٥٥) ، والترمذي : كتاب الطلاق واللعان - باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البينة ، برقم (١١٧٧) (٣/ ٤٧١) وقال أبو عيسى : هذا حديث لا نمرله ، إلا من هذا الوجه ، وسألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث ؟ فقال : فيه اضطراب . وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب طلاق البينة ، برقم (٢٠٥١) (١/ ٦٦١) .

(٥) مسلم : كتاب الطلاق - باب طلاق الثلاث ، برقم (١٥) (١٦) (٢/ ١٠٩٩) .

من خلافة عمر، طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعملوا في أمر، قد كانت لهم فيه آثاء^(١) ، فلو أمضيناه عليهم . فأمضاه عليهم^(٢) . أي ؛ أنهم كانوا يوقعون طلاقاً ، بدل إيقاع الناس الآن ثلاث تطلقات .

ثانياً : عن عكرمة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : طلق ركانة امرأته ثلاثاً ، في مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله رسول الله ﷺ : «كيف طلقتها ؟» قال : ثلاثاً . فقال : «في مجلس واحد ؟» قال : نعم . قال : «فلما تلك واحدة ، فأرجعها إن شئت» . فراجعها^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود .

وقال ابن تيمية^(٤) : وليس في الأدلة الشرعية ؛ الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، ما يوجب لزوم الثلاثة له ، ونكاحه ثابت ييقن ، وامراته محرمة على الغير ييقن ، وفي إلزامه بالثلاث بإحتمالها للغير ، مع تحريمها عليه ، وذريعة إلى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله ، ونكاح التحليل لم يكن ظاهراً على عهد النبي ﷺ ، وخلفائه ، ولم ينقل قط أن امرأة أميئت بعد الطلقة الثالثة ، على عهدهم إلى زوجها بنكاح تحليل ، بل لعن النبي ﷺ للحلل والمحلل له . إلى أن قال : وبالجمل ، فما شرعه النبي ﷺ لامته شرعاً لأمراً ، لا يمكن تغييره ؛ فإنه لا يمكن نسخ بعد رسول الله ﷺ .

وقال تلميذه ، ابن القيم : قد صح عنه ﷺ ، أن الثلاث كانت واحدة في عهده ، وعهد أبي بكر - رضي الله عنه - وصدرنا من خلافة عمر - رضي الله عنه - غاية ما يقدَّر مع بعده ، أن الصحابة كانوا على ذلك ، ولم يبلغه ، وهذا ، وإن كان كالمستحيل ، فإنه يدل على أنهم كانوا يفتنون في حياته ، وحياة الصديق بذلك ، وقد أفتى هو ﷺ فلهذا فتواه ، وعمل أصحابه ، كأنه أخذ باليد ، ولا معارض للملك .

ورأى عمر - رضي الله عنه - أن يحمل الناس على إنفاذ الثلاث ، عقوبة وجرماً لهم ؛ لئلا يرسلوها جملة ، وهذا اجتهد منه - رضي الله عنه - غايته أن يكون سائناً لمصلحة وآها ، ولا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله ﷺ ، وكان عليه أصحابه في عهده ، وعهد خلفته ، فإذا ظهرت الحقائق ، فليقل امرؤ ما شاء . وبالله التوفيق .

(١) آثاء : مهلة ، وبقية استمتاع ، لا تنظر للمراجعة .

(٢) سلم : كتاب الطلاق ، باب طلاق الثلاث (١٠ / ٧٠) .

(٣) أخرجه الإمام أحمد ، في المسند ، برقم (٢٢٨٧) ، (١ / ٢٦٥) .

(٤) في «مجموع الفتاوى» ، (٢ / ٢٢) .

وقال الشوكاني : وقد حكى ذلك صاحب «البحر» عن أبي موسى ، ورواية عن علي - عليه السلام - وابن عباس ، وطاووس ، وعطاء ، وجابر ، وابن زيد ، والهادي ، والقاسم ، والباقر ، وأحمد بن عيسى ، وعبد الله بن موسى بن عبد الله ، ورواية عن زيد ابن علي .

وأليه ذهب جماعة من المتأخرين ؛ منهم ابن تيمية ، وابن القيم ، وجماعة من المحققين ، وقد نقله ابن مغيث في كتاب «الوثائق» عن محمد بن وضاح ، ونقل الفتوى بذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة ؛ كمحمد بن بقي ، ومحمد بن عبد السلام ، وغيرهما . ونقله ابن النذر عن أصحاب ابن عيسى ؛ كعطاء ، وطاووس ، وعمر ، وابن دينار ، وحكاها ابن مغيث أيضاً في ذلك الكتاب عن علي - رضي الله عنه - وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، والزيير .

وهذا هو للمذهب الذي جرى عليه العمل أخيراً في المحاكم ، فقد جاء في المادة (٣) من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ما يلي : الطلاق للمتزوجين بعدد - لفظاً أو إشارة - لا يقع واحدة^(١) .

أما حجة القائلين ، بعدم وقوع الطلاق مطلقاً ، فإنه طلاق بدعي ، والطلاق البدعي لا يقع عند هؤلاء ، ويعتبر لغواً .

وهذا المذهب يحكى عن بعض التابعين ، وهو مروى عن ابن علية ، وهشام بن الحكم . وفيه قال أبو عبيدة ، وبعض أهل الظاهر . وهو مذهب الباقر ، والصادق ، والناصر ، وسائر من يقول ، بأن الطلاق البدعي لا يقع ؛ لأن الثلاث بلفظ واحد ، أو ألفاظ متتابعة من جملته .

وأما الذين فرقوا بين المطلقة المدخول بها ، وغير المدخول بها ، فهم جماعة من أصحاب ابن عباس ، وإسحاق بن راهويه .

طلاق أبتة

قال الترمذي : وقد اختلف أهل العلم ، من أصحاب النبي ﷺ ، وغيرهم في طلاق أبتة ، فروي عن عمر بن الخطاب : أنه جعل أبتة واحدة ، وروي عن علي ، أنه جعلها ثلاثاً . وقال بعض أهل العلم : فيه نية الرجل ؛ إن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً

(١) وجاء في المذكرة التفسيرية للمشروع ، أن الداعي لاختيار القول بالوقوع واحدة ، الحرص على سعادة الأسرة ، والاختلاف بالناس عن مسألة الحلل ، التي صارت وصمة في جبين الشريعة للطهارة ، مع أن الذين يراه منها ، فقد لعن رسول الله ﷺ للحلل والحلل له ، وكذلك الأخذ بهم من طرق الخيل التي يتطسونها ؛ للتخلص من الطلاق الثلاث ، وما هي بمغليظة على أصول الدين .

فثلاث ، وإن نوى ثنتين لم تكن إلا واحدة . وهو قول الشوري ، وأهل الكوفة . وقال مالك ابن أنس في البتة : إن كان قد دخل بها ، فهي ثلاث تطليقات . وقال الشافعي : إن نوى واحدة ، فواحدة يملك الرجعة ، وإن نوى ثنتين فثنتان ، وإن نوى ثلاثاً فثلاث .

الطلاق الرجعي والباطن

الطلاق ؛ إما رجعي وإما بائن ، والباطن ؛ إما أن يكون بائناً بينونة صغرى ، أو بينونة كبرى ، ولكل أحكام تخصه ، نذكرها فيما يلي :

الطلاق الرجعي :

هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته ، التي دخل بها حقيقة ، إيقاعاً مجرداً عن أن يكون في مقابلة مال ، ولم يكن مسبوقة بطلقة أصلاً ، أو كان مسبوقة بطلقة واحدة . ولا فرق في ذلك بين أن يكون الطلاق صريحاً أو كناية ، فإذا لم يكن الزوج دخل بزوجه دخولاً حقيقياً ، أو طلقها على مال ، أو كان الطلاق مكملًا للثلاث ، كان الطلاق بائناً .

جاء في المادة (٥) من القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ : كل طلاق يقع رجعيًا إلا المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال ، وما نص على كونه بائناً في هذا القانون ، والقانون ثمرة (٢٤) لسنة ١٩٢٠ م .

والطلاق الذي نص على أن يكون بائناً في هذين القانونين ، هو ما كان بسبب العيب في الزوج ، أو لغيره ، أو حبه ، أو للضرر .

والأصل في ذلك قول الله - سبحانه - : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . أي ؛ أن الطلاق الذي شرعه الله يكون مرة بعد مرة ، وأنه يجوز للزوج أن يمسك زوجته ، بعد الطلقة الأولى بالمعروف ، كما يجوز له ذلك بعد الطلقة الثانية ، والإمساك بالمعروف معناه مراجعتها وردها إلى النكاح ، ومعاشرتها بالحسنى ، ولا يكون له هذا الحق ، إلا إذا كان الطلاق رجعيًا ، ويقول الله - سبحانه - : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يَوْمَئِذٍ أَحَقُّ بِرِدْعِهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ﴾ (١) [البقرة : ٢٢٨] .

وفي الحديث ، أن الرسول ﷺ قال لعمر : «مرّة فليراجعها . . .» . متفق عليه .

أما استثناء الحالات الثلاث ، من الطلاق الرجعي ، فثبت بالقرآن الكريم ، كما هو مبين فيما يلي : فالطلاق المكمل للثلاث يبين المرأة ، ويحرّمها على الزوج ، ولا يحل له

(١) «أحق برّدن» . أي ؛ الحق يرجعتهن .

مراجعتها ، حتى تنكح زوجاً آخر ، نكاحاً لا يقصد به التحليل^(١) ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] . أي ؛ فإن طلقها الطلقة الثالثة ، بعد طلقتين ، فلا تحل له من بعد الطلاق المكمل للثلاث ، حتى تنزوج غيره ، زوجاً صحيحاً .

والطلاق قبل الدخول يثبتها كذلك ؛ لأن المطلقة في هذه الحالة لا عدة عليها ، والمراجعة إنما تكون في العدة ، وحيث انتفت العدة ، انتفت المراجعة ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدَةٍ تَحِلُّنَهَا فَمَعَهُنَّ وَمَسْرُوهُنَّ سَرَاحاً جَمِيعاً ﴾ [الاحزاب : ٤٩] .

والمطلقة قبل الدخول وبعد الخلوة باتت ، وجوب العدة عليها نوع من الاحتياط ، لا لأجل المراجعة .

والطلاق على مال ؛ من أجل أن تقتدي المرأة نفسها ، وتخلص من الزوج ، بائن ؛ لأنها أعطت المال نظير عوض ، وهو خلاص عصمتها ، ولا يكون الخلاص إلا إذا كان الطلاق بائناً ، قال الله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقِهَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

حكم الطلاق الرجعي :

الطلاق الرجعي لا يمنع الاستمتاع بالزوجة ؛ لأنه لا يرفع عقد الزواج ، ولا يزيل الملك ، ولا يؤثر في الحل ، فهو ، وإن انعقد سبباً للفرقة ، إلا أنه لا يترتب عليه أثر ، ما دامت المطلقة في العدة ، وإنما يظهر أثره بعد انقضاء العدة دون مراجعة ، فإذا انقضت العدة ولم يراجعها ، باتت منه ، وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الطلاق الرجعي لا يمنع من الاستمتاع بالزوجة ، وإذا مات أحدهما ورثه الآخر ، ما دامت العدة لم تنقض ، ونفقتها واجبة عليه ، ويلحقها طلاقه ، وظهاره ، وإيلازه .

ولا يحل بالطلاق الرجعي المؤجل من المهر لاحد الأجلين : الموت ، أو الطلاق ، وإنما يحل مؤخر الصداق بانقضاء العدة .

والرجعة حق للزوج مدة العدة ، وهو حق أثبتته الشارع له ، ولهذا لا يملك إسقاطه ، فلو قال : لا رجعة لي . كان له حق الرجوع عنه ، وحق مراجعتها ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ وَبَعُوثُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨]^(٢) .

(١) انظر : فصل التحليل ، في أول هذا المجلد .

(٢) أي ؛ أن الزوجين أحق بإرجاعهن إلى عصمتهم ، في وقت الترمص ، وانتظار انقضاء العدة (والمطلقات يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء) .

وإذا كانت الرجعة حقا له ، فلا يشترط رضا الزوجة ولا علمها ، ولا تحتاج إلى ولي ،
فجعل الحق للأزواج ؛ لقول الله : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . كما لا يشترط
الإشهاد عليها ، وإن كان ذلك مستحبا ؛ خشية إنكار الزوجة ، فيما بعد أنه راجعها ؛ لقوله
- تعالى - : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] .

وتصح المراجعة بالقول ، مثل أن يقول : راجعتك . وبالفعل ، مثل الجماع ودواعيه ،
مثل القبلة ، والمباشرة بشهوة .

ويرى الشافعي ، أن المراجعة لا تكون إلا بالقول الصريح للفاقد عليه ، ولا تصح
بالوطء ودواعيه ؛ من القبلة ، والمباشرة بشهوة . وحجة الشافعي ، أن الطلاق يزيل
النكاح .

وقال ابن حزم - رضي الله عنه - : فإن وطئها ، لم يكن بذلك مراجعا لها ، حتى
يلفظ بالرجعة ويشهد ، ويعلمها بذلك قبل تمام عدتها ، فإن راجع ولم يشهد ، فليس
مراجعا ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ الْإِنْسَانُ قَامِسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ
وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ ﴾ [الطلاق : ٢] . فرق - عز وجل - بين المراجعة ، والطلاق ،
والإشهاد ، فلا يجوز لإفراد بعض ذلك عن بعض ، وكان من طلق ، ولم يشهد بلوي عدل ،
أو راجع ، ولم يشهد بلوي عدل متعده لحدود الله ، تعالى ، وقال رسول الله ﷺ : « من
عمل عملا ليس عليه أمرنا ، فهو ردة »^(١) . انتهى .

وأخرج أبو داود ، وابن ماجه ، والبيهقي ، والطبراني ، عن عمران بن حصين ، أنه
سئل عن الرجل يطلق امرأته ، ثم يقع بها ، ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها؟
فقال : طلقت لغير سنة ، وراجعت لغير سنة ، أشهد على طلاقها وعلى رجعتها ، ولا تعد^(٢) .

حجة الشافعي ، أن الطلاق يزيل النكاح :

قال الشوكاني : والظاهر ما ذهب إليه الأولون ؛ لأن العلة مدة خيار ، والاختيار يصح
بالقول وبالفعل ، وأيضا ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . وقوله
ﷺ : « مرة فليراجعها » . أنها تجوز للمراجعة بالفعل ؛ لأنه لم يخص قولاً من فعل ، ومن
أدعى الاختصاص ، فعليه الدليل^(٣) .

(١) تقدم تخريجه ، في (١ / ١٥٨) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) انظر قبيل الأملارة ، (٦ / ٢١٤) .

ما يجوزُ للزوج أن يطلع عليه من المطلقة الرجعية :

قال أبو حنيفة : لا بأس أن تسترين المطلقة الرجعية لزوجها ، وتستطيب له ، وتشوف ، وتلبس الحلي ، وتبدي البنان ، والكحل ، ولا يدخل عليها إلا أن تعلم بدخوله ؛ يقول أو حركة من تتنح ، أو خفق نمل . وقال الشافعي : هي محرمة على مطلقها تحريمًا مبنوًا . وقال مالك : لا يخلو معها ، ولا يدخل عليها إلا بإذنها ، ولا ينظر إلى شعرها ، ولا بأس أن يأكل معها إذا كان معها غيرها . وحكى ابن القاسم ، أنه رجع عن إباحة الأكل معها .

الطلاقُ الرجعي يُنقصُ عددَ الطلقات :

والطلاق الرجعي ينقص عدد الطلقات ، التي يملكها الرجل على زوجته ؛ فإن كانت الطلقة الأولى ، احتسبت ، وبقيت له طلقتان ، وإن كانت الثانية ، احتسبت ، وبقيت له طلقة واحدة ، ومراجعتها لا تمحو هذا الأثر ، بل لو تركت حتى انقضت عدتها ، من غير مراجعة ، وتزوجت زوجًا آخر ، ثم عادت إلى زوجها الأول ، عادت إليه بما بقي من عدد الطلقات ، ولا يهدم الزوج الثاني ما وقع من الطلاق^(١) ؛ لما روي أن عمر - رضي الله عنه - سئل عن طلق امرأته طلقتين ، وانقضت عدتها ، فتزوجت غيره وفارقها ، ثم تزوجها الأول ؟ فقال : هي عنده بما بقي من الطلاق^(٢) . وهذا مروى عن علي ، وزيد ، ومعاذ ، وعبد الله بن عمرو ، وسعيد بن المسيب ، والحسن البصري - رضي الله عنهم .

الطلاقُ البائنُ :

تقدم القول ، بأن الطلاق البائن هو الطلاق المكمل للثلاث ، والطلاق قبل الدخول ، والطلاق على مال .

قال ابن رشد في «بداية المجتهد» : وأما الطلاق البائن ، فإنهم اتفقوا على أن البينة إنما توجد للطلاق من قبل عدم الدخول ، ومن قبل عدد التطليقات ، ومن قبل المحو في الخلع ، على اختلاف فيما بينهم في الخلع ، أهو طلاق أم فسخ ، واتفقوا على أن العدد الذي يوجب البينة في طلاق الحر ثلاث تطليقات ، وإذا وقعن مقترقات ؛ لقوله - تعالى - : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . واختلفوا ، إذا وقعت الثلاث في اللفظ ، دون الفعل بكلمة واحدة^(٣) . اهـ .

(١) تراجع : مسألة الهدم ، فيما يأتي (ص ٤٤) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق ، في «مصنفه» ، (١١١٥٠) ، واستفاده صحيح .

(٣) انظر فبدلية للمجهد ، (٢ / ٦٠) .

ويرى ابن حزم ، أن الطلاق البائن هو الطلاق المكمل للثلاث ، أو الطلاق قبل الدخول ، لا غير ؛ قال : وما وجدنا قط في دين الإسلام عن الله - تعالى - ولا عن رسوله ﷺ طلاقاً بائناً ، لا رجعة فيه إلا الثلاث مجموعة أو مفردة ، أو التي لم يطلقها ، ولا مزيد ، وأما ما عدا ذلك ، فأراه لا حجة فيها . اهـ^(١) .

وأضافت قوانين الأحوال الشخصية ، أن مما يلحق الطلاق البائن ، الطلاق بسبب عيب الزوج ، أو بسبب غيبته ، أو حبسه ، أو للضرر .
أقسامه :

وهو ينقسم إلى بائن بينونة صغرى ؛ وهو ما كان بما دون الثلاث ، وبائن بينونة كبرى ؛ وهو المكمل للثلاث .

حكمُ البائن بينونةً صغرى :

الطلاق البائن بينونة صغرى يزِيل قيد الزوجية ، بمجرد صدوره ، وإذا كان مزيلًا للرابطة الزوجية ، فإن المطلقة تصير أجنبية عن زوجها ، فلا يحل له الاستمتاع بها ، ولا يرث أحدهما الآخر ، إذا مات قبل انتهاء العدة أو بعدها ، ويحل بالطلاق البائن موعِد مؤخر الصداق المَوْجَل ، إلى أبعد الاجلين ، للموت أو الطلاق .

وللزوج أن يعيد المطلقة طلاقاً بائناً بينونة صغرى إلى عصمته ، بمقد ومهر جديدين ، دون أن تتزوج زوجاً آخر ، وإذا أعادها عادت إليه بما بقي له من الطلقات ، فإذا كان طلقها واحدة من قبل ، فإنه يملك عليها طلقتين بعد العودة إلى عصمته ، وإذا كان طلقها طلقتين ، لا يملك عليها إلا طلاقة واحدة .

حكمُ الطلاق البائن بينونةً كبرى :

الطلاق البائن بينونة كبرى يزِيل قيد الزوجية ، مثل البائن بينونة صغرى ، ويأخذ جميع أحكامه ، إلا أنه لا يحل للرجل أن يعيد من أباتها بينونة كبرى إلى عصمته ، إلا بعد أن تتكح زوجاً آخر نكاحاً صحيحاً ، ويدخل بها دون إرادة التحليل ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَكَّحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۖ ﴾ [البقرة : ٢٣٠] . أي ؛ فإن طلقها المطلقة الثالثة ، فلا تحل لزواجها الأول ، إلا بعد أن تتزوج آخر ؛ لقول رسول الله ﷺ لامرأة

(١) انظر للحلي ، (١٠ / ٢١٦ ، ٢٤٠) .

رفاعة: «لا ، حتى تلوثي»^(١) عُسَيْلَتَه ، ويلدوق عسيلتك»^(٢) .

مسألة الهدم :

من تلقق عليه ، أن المبانة بينونة كبرى إذا تزوجت ، ثم طلقت ، وعادت إلى زوجها الأول بعد انقضاء عدتها ، تعود إليه بحل جديد ، ويملك عليها ثلاث طلاقات ؛ لأن الزوج الثاني أنهى الحل الأول ، فإذا عادت بعقد جديد ، أنشأ هذا العقد حلًا جديدًا .

أما المبانة بينونة صغرى ، إذا تزوجت بآخر بعد انقضاء عدتها ، ثم طلقت منه ، ورجعت إلى زوجها الأول ، تكون مثل المبانة بينونة كبرى ، فتعود إليه بحل جديد ، ويملك عليها ثلاث طلاقات ، عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف . وقال محمد^(٣) : تعود إليه ، بما بقي من عدد الطلاقات ، فتكون مثل ما إذا طلقها ثلاثًا رجعيًا ، أو عقد عليها عقدًا جديدًا بعد أن بانث منه بينونة صغرى .

وسميت هذه المسألة بمسألة الهدم ، أي ؛ حل الزوج الثاني يهدم ما دون الثلاث من الطلاقات ، كما يهدم الثلاث ، أو لا يهدم ؟

طلاق المريض مرض الموت

لم يثبت في الكتاب ، ولا في السنة الصريحة حكم طلاق المريض مرض الموت ، إلا أنه قد ثبت عن الصحابة ، أن سيدنا عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته «تماضر» طلاقًا مكملًا للثلاث في مرضه الذي مات فيه ، فحكم لها سيدنا عثمان بميراثها منه ، وقال : ما اتهمته - أي ؛ بأنه لم يشهده بالفرار من حقها في الميراث - ولكن أردت السنة . ولهذا ورد أن ابن عوف نفسه قال : ما طلقته ضرارًا ، ولا فرارًا . يعني ، أنه لا ينكر ميراثها منه .

وكذلك حدث أن سيدنا عثمان بن عفان - رضي الله عنه - طلق امرأته «أم البنين» بنت عيينة بن حصن الفزاري ، وهو محاصر في داره ، فلما قتل ، جاءت إلى سيدنا علي وأخبرته بذلك ، ففضى لها بميراثها منه . وقال : تركها ، حتى إذا أشرف على الموت ، فارقها . وعلى ذلك اختلف الفقهاء في طلاق للمريض مرض الموت ؛ فقالت الاحناف ؛ إذا طلق المريض امرأته طلاقًا باتًا ، فمات من هذا المرض ، وورثته ، وإن مات بعد انقضاء العدة ، فلا ميراث لها ، وكذلك الحكم فيما إذا بارز رجلًا ، أو قُتِلَ في قصاص أو رجم ، إن مات في ذلك الوجه أو قتل .

(١) أي ؛ لا تعودى إلى زوجك الأول ، حتى يصيبك ، فتلوثي عسيلة ، ويلدوق عسلك .

(٢) تقدم تخريجه في الزواج الذي نحل به المطلقة للزوج الأول .

(٣) ورواه مرجح في الملعب .

وإن طلقها ثلاثاً بأمرها ، أو قال لها : اختاري . فاختارت نفسها ، أو اختلعت منه ، ثم مات وهي في العدة ، لم ترثه . اهـ .

والفرق بين الصورتين ، أن الطلاق في الصورة الأولى صدر من المريض ، وهو يشعر ، بأنه إنما طلقها ؛ ليمنعها حقها في الميراث ، فيعامل بنقيض قصده ، ويثبت لها حقها الذي أراد أن يمنعها منه ، ولهذا يطلق على هذا الطلاق طلاق الفار .

وأما الطلاق في الصورة الثانية ، فلا يتصور فيه الفرار ؛ لأنها هي التي أمرت بالطلاق ، أو اختارته ورضيته ، وكذلك الحكم ، فيمن كان مَحْصُورًا ، أو في صف القتال ، فطلق امرأته طلاقًا باتًا .

وقال أحمد ، وابن أبي ليلى : لها الميراث بعد انقضاء عدتها ، ما لم تتزوج بغيره .

وقال مالك ، والليث : لها الميراث ؛ سواء أكانت في العدة أم لم تكن ، وسواء تزوجت أم لم تتزوج . وقال الشافعي : لا ترث .

قال في «بداية المجتهد» : وسبب الخلاف ، اختلافهم في وجوب العمل بسد الذرائع ، وذلك أنه لما كان المريض يتهم في أن يكون إنما طلق في مرضه زوجته ؛ ليقطع حظها من الميراث ، فمن قال بسد الذرائع ، أوجب ميراثها ، ومن لم يقل بسد الذرائع ، ولحظ وجوب الطلاق ، لم يوجب لها ميراثًا .

وذلك أن هذه الطائفة تقول : إن كان الطلاق قد وقع ، فيجب أن يقع بجميع أحكامه ؛ لأنهم قالوا : إنه لا يرثها إن ماتت ، وإن كان لم يقع ، فالزوجة باقية بجميع أحكامها ، ولا بد لخصومهم من أحد الجولين ؛ لأنه يعسر أن يقال : إن في الشرع نوعًا من الطلاق ، توجد له بعض أحكام الطلاق ، وبعض أحكام الزوجية .

وأعسر من ذلك القول بالفرق ، بين أن يصح أو لا يصح ؛ لأن هذا يكون طلاقًا موقوف الحكم ، إلى أن يصح أو لا يصح ، وهذا كله مما يعسر القول به في الشرع .

ولكن إنما اتس القائلون به ، أنه فتوى عثمان ، وعمر ، حتى وعظمت للملكية ، أنه إجماع الصحابة ، ولا معنى لقولهم ؛ فإن الخلاف فيه عن ابن الزبير مشهور .

وأما من رأى أنها ترث في العدة ؛ فلأن العدة عنده من بعض أحكام الزوجية ، وكأنه شبهها بالمطلقة الرجعية ، وروي هذا القول عن عمر ، وعن عائشة .

وأما من اشترط في توريثها ما لم تتزوج ؛ فإنه لحظ في ذلك إجماع المسلمين على ، أن

المرأة الواحدة لا تترث من زوجين ، ولكون التهمة هي الحلة ، عند اللين أوجبوا الميراث .

قال : واختلفوا إذا طلبت هي الطلاق ، أو ملكها الزوج امرها ، فطلقت نفسها ؛ فقال أبو حنيفة : لا تترث أصلاً . وفرق الأوزاعي بين التملك والطلاق ؛ فقال : ليس لها الميراث في التملك ، ولها في الطلاق . وسوى مالك في ذلك كله ، حتى قال : إن ماتت لا يرثها ، وترثه هو إن مات . وهذا مخالف للأصول جداً . اهـ^(١) .

قال ابن حزم : طلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق ؛ مات من ذلك المرض ، أو لم يميت ، فإن كان طلاق المريض ثلاثاً ، أو آخر ثلاث ، أو قبل أن يطأها ، فمات ، أو ماتت قبل تمام العدة أو بعدها ، أو كان طلاقاً رجعيّاً ، فلم يرتجعا حتى مات ، أو ماتت بعد تمام العدة ، فلا ترثه في شيء من ذلك كله ، ولا يرثها أصلاً ، وكذلك طلاق الصحيح للمريضة ، وطلاق المريض للمريضة ، ولا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل ، والحامل الخفية ، وهذا مكان يختلف الناس فيه^(٢) .

التفويض والتوكيل في الطلاق

الطلاق حق من حقوق الزوج ، فله أن يطلق زوجته بنفسه ، وله أن يفوضها في تطبيق نفسها ، وله أن يوكل غيره في التطبيق .

وكل من التفويض والتوكيل لا يسقط حقه ، ولا يمنعه من استعماله متى شاء ، وخالف في ذلك الظاهرية ؛ فقالوا : إنه لا يجوز للزوج ، أن يفوض زوجته تطبيق نفسها ، أو يوكل غيره في تطبيقها ؛ قال ابن حزم : ومن جعل إلى امرأته أن تطلق نفسها ، لم يلزمه ذلك ، ولا تكون طالقاً ؛ طلقت نفسها ، أو لم تطلق ؛ لأن الله - تعالى - جعل الطلاق للرجال ، لا للنساء .

صِيغُ التَّفْوِيزِ :

وصيغ التفويض هي :

١- اختاري نفسك .

٢- أملك يديك :

(١) قنر دبلية للجهد ، (٢ / ٨٦ ، ٨٧) .

(٢) قنر للحلي ، (١٠ / ٢٢٣) .

٣- طلقي نفسك ، إن شئت .

وقد اختلف الفقهاء في كل صيغة من هذه الصيغ ، وذهبوا مذاهب متعددة ، نجملها فيما يلي :

(١) اختاري نفسك :

ذهب الفقهاء إلى وقوع الطلاق بهذه الصيغة ، لأن الشرع جعلها من صيغ الطلاق وفي ذلك يقول الله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجَكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأَسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ۖ وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ۝ ﴾ [الأحزاب ٢٨ ، ٢٩] .

ولما نزلت هذه الآية ، دخل الرسول ﷺ على عائشة ، فقال لها : «إني ذاكرك أمرك من الله على لسان رسوله ، فلا تعجلي ، حتى تستأمري أبويك» . قالت : وما هذا ، يا رسول الله؟ فتلا عليها الآية ، قالت : فيك ، يا رسول الله ، استأمر أبوي أ بل أريد الله ورسوله ، والدار الآخرة ، وأمسالك ألا تخبر امرأة من نساءك بالذي قلت . قال : «لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها ، ...» . ثم فعل أزواج النبي ﷺ ، مثلما فعلت عائشة ، فكلهن اخترن الله ورسوله ، والدار الآخرة^(١) .

وروى البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : خيرنا رسول الله ﷺ ، فاختارناه ، فلم يعد ذلك شيئاً^(٢) . وفي لفظ لمسلم ، أن رسول الله ﷺ خير نساءه ، فلم يكن طلاقاً^(٣) . وفي هذا دلالة على أنهم لو اخترن أنفسهن ، كان ذلك طلاقاً ، وأن هذا اللفظ يستعمل في الطلاق^(٤) .

(١) البخاري : كتاب المظالم - باب الفرقة والعليقة للفرقة وغير للفرقة في الطرح ، وغيرها (١٧٦ / ٣) والنسائي : كتاب النكاح - باب ما افترض الله - عز وجل - على رسوله - عليه السلام - وحرره على خلقه ، ليزيده إن شاء الله قربة ، برقم (٣٣٠١) (٦ / ٥٥) ، وابن ماجه ، بلفظ متقارب : كتاب الطلاق - باب الرجل يخبر امرأته ، برقم (٢٠٥٣) (١ / ٦٦٢) ، وأحمد (١٦٣ / ٦) ، (٢٤٨) .

(٢) البخاري : كتاب الطلاق - باب من خير نساءه (٥٥ / ٧) ، ومسلم : كتاب الطلاق - باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بنية ، برقم (٢٤) ، ٦٦ ، (٢٧ / ٢) (١١٠٣ / ١١٠٤) ، وأبو داود : كتاب الطلاق - باب في الخيار ، برقم (٢٢٠٣) (٢ / ٢٦٩) ، والترمذي : كتاب الطلاق - باب ما جاء في الخيار ، برقم (١١٧٩) (٣ / ٤٧٤) ، وقال : حسن صحيح . وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب الرجل يخبر امرأته ، برقم (٢٠٥٢) (١ / ٦٦١) .

(٣) مسلم : كتاب الطلاق - باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بنية ، برقم (٢٦) (١١٠٤ / ٢) ، والنسائي : كتاب الطلاق - باب في اللخيرة تختار زوجها ، برقم (٣٤٤٢) (٦ / ١٦١) .

(٤) أهل الظاهر يرون أن معنى ذلك ، أنهم لو اخترن أنفسهن ، طلقهن رسول الله ﷺ ، لا أنهم كن يطلعن بنفس اختيار الطلاق .

ولم يختلف في ذلك أحد من الفقهاء ، بينما اختلفوا ، فيما يقع إذا اختارت المرأة نفسها؛ فقال بعضهم : إنه يقع طلقة واحدة رجعية . وهو مروى عن عمر ، وابن مسعود ، وابن عباس . وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وابن أبي ليلى ، وسفيان ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وقال بعضهم : إذا اختارت نفسها ، يقع واحدة بائنة . وهو مروى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وبه قال الأحناف .

وقال مالك بن أنس : إن اختارت نفسها فهي ثلاث ، وإن اختارت زوجها يكون واحدة . ويشترط الأحناف ، في وقوع الطلاق بهله الصيغة ، ذكر النفس في كلامه ، أو في كلامها ، فلو قال لها : اختاري . فقالت : اخترت . فهو باطل ، لا يقع بها شيء .
(٢) أمرك بيدك^(١) :

إذا قال الرجل لزوجته : أمرك بيدك . فطلقت نفسها ، فهي طلقة واحدة ، عند عمر ، وعبد الله بن مسعود . وهو مذهب سفيان ، والشافعي ، وأحمد .

روي أنه جاء ابن مسعود رجلاً ، فقال : كان بيني وبين امرأتي بعض ما يكون بين الناس ، فقالت : لو أن الذي بيدك من أمري بيدي ، لعلمت كيف أصنع . قال : فإن الذي بيدي من أمرك بيدك . قالت : فأنت طالق ثلاثاً . قال : أراها واحدة ، وأنت أحق بها ما دامت في عهدها ، وسألقى أمير المؤمنين عمر . ثم لقيه ، فقص عليه القصة ، فقال : صنع الله بالرجال وفعل ، يعمدون إلى ما جعل الله في أيديهم ، فيجعلونه بأيدي النساء ، بغيرها التراب ، ماذا قلت فيها ؟ قال : قلت : أراها واحدة ، وهو أحق بها . قال : وأنا أرى ذلك ، ولو رأيت غير ذلك ، علمت أنك لم تصب^(٣) .

وقال الأحناف : يقع طلقة واحدة بائنة ؛ لأن غلبة أمرها لها يقتضي روال سلطانه عنها ، وإذا قبلت ذلك بالاختيار ، وجب أن يزول عنها ، ولا يحصل ذلك مع بقاء الرجعة .

هل للمعتبرة الزوج أم نية الزوجة ؟

ذهب الشافعي إلى أن المعتبر هو نية الزوج ؛ فإن نوى واحدة فواحدة ، وإن نوى ثلاثاً ، وله أن يناكرها في الطلاق نفسه ، وفي العدد : في الخيار ، أو التملك .

(١) أي : أمرك الذي بيدي - وهو الطلاق - جعله بيدك .

(٢) انظر بداية المجتهد (٢ / ٦٧) .

ونذهب غيره إلى أنها إن نوت أكثر من واحدة ، وقع ما نوت ؛ لأنها تملك الثلاثة بالتصريح ، فتملكه بالكتابة ، كالزوجة ، فإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقال الزوج : لم أجعل لها إلا واحدة . لم يلتفت إلى قوله ، والقضاء ما قضت . وهذا مذهب عثمان ، وابن عمر ، وابن عباس . وقال عمر ، وابن مسعود : تقع طلقة واحدة . كما سبق في قصة عبد الله بن مسعود .

هل جعل الأمر باليد مقيد بالمجلس أم هو على التراضي ؟

قال ابن قدامة في «المغني» : ومتى جعل امرأته يدها ، فهو يملكها أبداً ، لا يتقيد بذلك المجلس . روي ذلك عن عليّ - رضي الله عنه - وبه قال أبو ثور ، وابن المنذر ، والحكم .

وقال مالك ، والشافعي ، وأصحاب الرأي : هو مقصور على المجلس ، ولا طلاق لها بعد مفارقتها ؛ لأنه تخيير لها ، فكان مقصوراً على المجلس ، كقوله : اختاري .

ورجح الرأي الأول ، لقول عليّ - رضي الله عنه - في رجل جعل أمر امرأته بيدها ؟ قال : هو لها ، حتى تنكح . قال : ولا نعرف له في الصحابة مخالفاً ، فيكون إجماعاً ؛ ولأنه نوع توكيل في الطلاق ، فكان على التراضي ، كما لو جعله لأجنبي .
رجوع الزوج :

قال : فإن رجع الزوج فيما جعل إليها ، أو قال : فسخت ما جعلت إليك . بطل ، وبذلك قال عطاء ، ومجاهد ، والشعبي ، والنخعي ، والأوزاعي ، وإسحاق .
وقال الزهري ، والثوري ، ومالك ، وأصحاب الرأي : ليس له الرجوع ؛ لأنه ملكها ذلك ، فلم يملك الرجوع .

قال : وإن وطئها الزوج ، كان رجوعاً ؛ لأنه نوع توكيل ، والتصرف فيما وكل فيه يبطل الوكالة ، وإن ردت المرأة ما جعل إليها ، بطل ، كما تبطل الوكالة بفسخ التوكيل^(١) .
(٣) طلقي نفسك ، إن شئت :

قالت الأحناف : من قال لامرأته : طلقي نفسك . ولا نية له ، أو نوى طلقة واحدة ، فقالت : طلقت نفسي . فهي واحدة رجعية ، وإن طلقت نفسها ثلاثاً ، وقد أراد الزوج ذلك ، وقعن عليها ، وإن قال لها : طلقي نفسك . فقالت : أبنت نفسي . طلقت ، وإن

(١) انظر للمغني ، (٨ / ٢٨٨) .

قالت: قد اختبرت نفسي . لم تطلق ، وإن قال لها : طلقي نفسك ، متى شئت . فلها أن تطلق نفسها في المجلس ويعد ، وإذا قال لرجل : طلق امرأتي . فله أن يطلقها في المجلس ويعد ، ولو قال لرجل : طلقها ، إن شئت . فله أن يطلقها في المجلس خاصة .
التوكيل :

إذا جعل أمر امرأته بيد غيره ، صح ، وحكمه حكم ما لو جعله بيدها ، في أنه يده في المجلس ويعد ، ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها ؛ لأنه توكيل ، وسواء قال : أمر امرأتي بيسدك . أو قال : جعلت لك الخيار في طلاق امرأتي . أو قال : طلق امرأتي . وقال أصحاب أبي حنيفة : ذلك مقصور على المجلس ؛ لأنه نوع تخيير ، أشبه ما لو قال : اختاري .

قال صاحب «المغني» : ولنا ، أنه توكيل مطلق ، فكان على التراخي ، كالتوكيل في البيع ، وإذا ثبت هذا ، فإن له أن يطلقها ما لم يفسخ أو يسطأها ، وله أن يطلق واحدة وثلاثاً ، كالمرأة ، وليس له أن يجعل الأمر إلا بيد من يجوز توكيله ، وهو العاقل .

فأما الطفل والمجنون ، فلا يصح أن يجعل الأمر بأيديهم ، فإن فعل ، فطلق واحد منهم ، لم يقع طلاقه . وقال أصحاب الرأي : يصح^(١) .

التعميم^(٢) ، والتقييد في هذه الصيغ :

هذه الصيغ قد تكون مطلقة ؛ بأن يجعل أمرها بيدها ، أو أن تختار نفسها دون تقييد بشيء يزيد على الصيغة ، وفي هذه الحالة للزوجة أن تطلق نفسها ، في مجلس التفويض فقط ، إن كانت حاضرة فيه ، وإن كانت غائبة عنه ، كان لها ذلك الحق ، في مجلس علمها به فقط حتى لو انتهى ، أو تغير مجلس التفويض ، أو مجلس العلم ، ولم تطلق نفسها ، لم يكن لها هذا الحق بعد ذلك ؛ لأن الصيغة مطلقة ، فتتصرف إلى المجلس ، فإذا فات فلا تملكه .

وهذا الحكم في حالة ، ما إذا لم تقم قرينة تدل على تعميم التفويض ، كان يكون هذا التفويض حين عقد الزواج ؛ لأنه لا يعقل أن يقصد المفوض تمليكها تطبيق نفسها في نفس مجلس زوجها ، فالصيغة تقيد التعميم بدلالة الحال ، وقد صدر من بعض المحاكم الشرعية ، المصرية الجزئية حكم بني على أن التفويض إذا كان في حين عقد الزواج ، وبيصغة مطلقة ،

(١) انظر «المغني» (٢٩٢/٨) .

(٢) أحكام الأحوال الشخصية ، في الشريعة الإسلامية (ص ١٥٢) .

لا يتعبد بالجلوس ، وللزوجة أن تطلق نفسها متى شامت ، وإلا خلا التفويض من الفائدة ، وأيد هذا الحكم استئنافاً .

وقد تكون هذه الصيغ عامة ؛ كأن يقول لها : اختاري نفسك ، متى شئت . أو : أمرك بيدك ، كلما أردت . وفي هذا الحال لها أن تطلق نفسها ، في أي وقت ؛ لانه ملكها حرة تطلق نفسها ملكاً عاماً ، فلها أن تستعمل هذا الحق ، فتطلق نفسها في أي وقت .

وقد تكون هذه الصيغ مؤقتة ، بوقت معين ؛ كأن يجعل أمرها بيدها مدة سنة ، وفي هذا الحال للزوجة أن تطلق نفسها في الوقت المعين فقط ، وأما بعد مضيّه ، فلا حق لها في التطلاق .

التفويض^(١) حين العقد وبعده :

ويجوز التفويض حين عقد الزواج أو بعده ، إلا أنه يشترط فيه ، حين عقد الزواج عند الاحناف ، أن يكون البادئ به هو الزوجة ، مثل أن تقول المرأة للرجل : روجت نفسي منك ، على أن يكون أمري بيدي ، أطلق نفسي كلما أريد . فيقول لها : قبلت . فبهذا القبول يتم الزواج ، ويصح التطلاق ، ويكون لها الحق في أن تطلق نفسها كلما أرادت ؛ لأن قبوله ينصرف إلى الزواج ، ثم إلى التفويض .

أما إذا كان البادئ بالإيجاب المقترن بالتفويض هو الزوج ، كأن يقول رجل لامرأته : تزوجتك ، على أن تكون عصمتك بيدك ، تطلقين نفسك كلما أردت . فتقول : قبلت . فبهذا يتم الزواج ، ولا يصح التفويض ، ولا يكون للزوجة الحق في أن تطلق نفسها .

والفرق بين الصورتين ، أنه في الصورة الأولى ، قبلَ الزوجُ التفويض بعد تمام العقد ، فيكون قد ملك التطلاق ، بعد أن ملكه بتمام عقد الزواج .

أما في الثانية ، فإنه ملك التطلاق ، قبل أن يملكه ؛ لانه ملكه قبل تمام عقد الزواج ؛ إذ لم يصدر إلا الإيجاب وحده .

(١) أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية (ص ١٥٢) .

الحالات التي يُطلقُ فيها القاضي

الحالات التي يطلق فيها القاضي ، صدر بها قانون سنة ١٩٢٠ ، وسنة ١٩٢٩ ، وهي مستمدة من اجتهاد الفقهاء ، حيث لم يرد بها نص صحيح صريح ، وقد روعي فيها التيسير على الناس ؛ تجنباً للحرَج ، وتغشياً مع روح الإسلام السمحة .
جاء في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٠ ، النص على التطلق ؛ لعدم الثقة ، والتطلق للعيب .

وجاء في القانون رقم (٢٥) سنة ١٩٢٩ ، النص على التطلق للضرر ، والتطلق لغية الزوج بلا علر ، والتطلق لحبس .

ونورد فيما يلي حكم كل ، مع مواد القانون الخاصة به ، ما عدا حكم التطلق للعيب ، فقد تقدم الكلام عليه في أول هذا المجلد .
التطلق لعدم الثقة :

ذهب الإمام مالك ، والشافعي ، وأحمد إلى جواز التفريق ؛ لعدم الثقة^(١) بحكم القاضي ، إذا طلبته الزوجة^(٢) ، وليس له مال ظاهر ، واستدلوا مذهبه هذا بما يأتي :

١- أن الزوج مكلف بأن يسك زوجته بالمعروف ، أو يسرحها ، ويطلقها بإحسان ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿ فَمَا سَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . ولا شك ، أن عدم الثقة ينافي الإمساك بمعروف .

٢- أن الله - تعالى - يقول : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

والرسول ﷺ يقول : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ » . وأي إضرار يتزل بالمرأة أكثر من ترك الإنفاق عليها ، وأن على القاضي أن يزيل هذا الضرر .

٣- وإذا كان من المقرر ، أن يفرق القاضي من أجل العيب بالزوج ، فإن عدم الإنفاق يعدُّ أشدَّ إيلاءً للزوجة ، وظلماً لها ، من وجود عيب بالزوج ، فكان التفريق لعدم الإنفاق أولى .

(١) أي ؛ للتصود بالفتنة الضرورية ؛ من الغلاء ، والكساء ، والسكنى ، في أنفى صورها ، والتصود بعدم الثقة في الحاضر والمستقبل ، أما في الماضي ، فإنه لا يقتضي المطالبة بالتفريق ، ولا تجبإ إليه المرأة إذا طلبته ، بل تكون الفتنة دليلاً في اللمة : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنُتْرَ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ .

(٢) فإن كان له مال ظاهر ، فإنه لا يفرق بينه وبين زوجته ، ويقتد حكم الفتنة فيه .

وذهب الاختلاف إلى عدم جواز التفريق ؛ لعدم الإنفاق ، سواء أكان السبب مجرد الامتناع ، أم الإعسار والعجز عنها ، ودليلهم في هذا :

١- أن الله - سبحانه - قال : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مِمَّا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾ [طلاق : ٧] . وقد سئل الإمام الزهري ، عن رجل عاجز عن نفقة زوجته ، أيفرق بينهما ؟ قال : تستائي به ، ولا يفرق بينهما . وتلا الآية السابقة .

٢- أن الصحابة كان منهم الموسر والمعسر ، ولم يعرف عن أحد منهم ، أن النبي ﷺ فرق بين رجل وامرأته بسبب عدم النفقة ؛ لفقره ، وإعساره .

٣- وقد سأل نساء النبي ﷺ ما ليس عنده ، فاستزلهن شهرًا ، وكان ذلك عقوبة لهن ، وإذا كانت المطالبة بما لا يملك الزوج تستحق العقاب ، فأولى أن يكون طلب التفريق عند الإعسار ، ظلمًا لا يلتفت إليه .

٤- قالوا : وإذا كان الامتناع عن الإنفاق ، مع القدرة عليه ، ظلمًا ، فإن الوسيلة في رفع هذا الظلم ، هي بيع ماله للإنتفاق منه ، أو حبسه حتى ينفق عليها ، ولا يتعين التفريق لدفع هذا الظلم ما دام هناك وسائل أخرى ، وإذا كان كذلك ، فالقاضي لا يفرق بهذا السبب ؛ لأن التفريق أبغض الحلال إلى الله من الزوج صاحب الحق ، فكيف يلجأ القاضي إليه ، مع أنه غير متعين ، وليس هو السبيل الوحيدة لرفع الظلم .

هذا إذا كان قادرًا على الإنفاق ، فإن كان معسرًا ، فإنه لم يقع منه ظلم ؛ لأن الله لا يكلف نفسًا إلا ما آتاها .

وجاء في القانون ، لسنة ١٩٢٠ ، مادة (٤) : إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته ، فإذا كان له مال ظاهر ، نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، فإن لم يكن له مال ظاهر ، ولم يقل : إنه معسر . أو : موسر . ولكن أصر على عدم الإنفاق ، طلق عليه القاضي في الحال .

وإن ادعى العجز ، فإن لم يثبت ، طلق عليه حالاً ، وإن أثبت ، أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم ينفق ، طلق عليه بعد ذلك .

مادة (٥) : إذا كان الزوج غائباً غيبة قربية ، فإن كان له مال ظاهر ، نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر ، أعلر إليه القاضي بالطرق المعروفة ، وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تتفق منه زوجته على نفسها ، أو لم يحضر للإنفاق عليها ، طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل ، فإذا كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه ، أو كان مجهول المحل ، أو كان مفقوداً ، وثبت أنه لا مال له تتفق منه الزوجة ، طلق عليه القاضي ، وتسري أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة .

مادة (٦) : تطليق القاضي ؛ لعدم الإنفاق ، يقع رجعيًا ، وللزوج أن يراجع زوجته ، إذا ثبت إيساره ، واستعد للإنفاق في أثناء العدة ، فإذا لم يثبت إيساره ، ولم يستعد للإنفاق ، لم تصح الرجعة .
التطليق للضرر :

ذهب الإمام مالك^(١) ، أن للزوجة أن تطلب من القاضي التفریق ، إذا ادعت إضرار الزوج بها إضراراً لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، مثل ضررها ، أو سبها ، أو إيذاها بأي نوع من أنواع الإيذاء الذي لا يطاق ، أو إكراهها على منكر ، من القول أو الفعل ، فإذا ثبت دعواها لدى القاضي ، بينة الزوجة ، أو اعتراف الزوج ، وكان الإيذاء مما لا يطاق معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وعجز القاضي عن الإصلاح بينهما ، طلقها طلاقاً باتة . وإذا عجزت عن البينة ، أو لم يقر الزوج ، رُفِضَتْ دعواها .

فإذا تكررت منها الشكوى ، وطلبت التفریق ، ولم يثبت لدى المحكمة صدق دعواها ، عين القاضي حكمين ، بشرط أن يكونا رجلين عدلين راشدين ، لهما خبرة بحالهما ، وقدرة على الإصلاح بينهما ، ويحسن أن يكونا من أهلها إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ، ويجب عليهما تعرف أسباب الشقاق بين الزوجين ، والإصلاح بينهما بقدر الإمكان ، فإن عجزا عن الإصلاح ، وكانت الإساءة من الزوجين ، أو من الزوج ، أو لم تثبت الحقائق ، قررا التفریق بينهما بطلاق باتة^(٢) ، وإن كانت الإساءة من الزوجة ، فلا يفرق بينهما بالطلاق ، وإنما يفرق بينهما بالخلع .

(١) ومثله لمذهب أحمد ، وخالف في ذلك أبو حنيفة ، والشافعي ، فلم يلجأ إلى التفریق بسبب الضرر ؛ لإمكان إزالته بالتزوير ، وعدم إجبارها على طاعته .

(٢) ذهب أبو حنيفة ، وأحمد ، والشافعي ، في أحد قوليهِ ، إلى أنه ليس للحكمين أن يطلقا ، إلا أن يجعل الزوج ذلك إليهما . وقال مالك ، والشافعي : إن رآيا الإصلاح بعوض ، أو بخير عوض ، جاز ، وإن رآيا الخلع جاز ، وإن رأى الذي من قبل الزوج الطلاق ، طلق ، ولا يحتاج إلى إذن الزوج في الطلاق ، وهذا مبني على إتهما حَكَمَان ، لا وكيلان .

وإن لم يتفق الحكمان على رأي ، أمرهما القاضي بإعادة التحقيق والبحث ، فإن لم يتفقا على رأي ، استبدلها بغيرهما . وعلى الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يستقر عليه رأيهما .

ويجب عليه أن ينفذ حكمهما ، وأصل ذلك كله قول الله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا ۚ ﴾ [النساء: ٣٥] ، والله تعالى يقول أيضا : ﴿ فَإِذَا سَأَلَكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ ۚ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . وقد فأت الإمسك بمعروف ، فتمين التسريع بإحسان ، والرسول - عليه الصلاة والسلام - يقول : « لا ضرر ولا ضرار » .

وجاء في قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ ، (مادة ٦) : إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحيث يطلرها القاضي طلاقه بائنة ، إذا ثبت الضرر ، وعجز عن الإصلاح بينهما ، فإذا رفض الطلب ، ثم تكررت الشكوى ، ولم يثبت الضرر ، بعث القاضي حكمين ، وقضى على الوجه المبين بالمواد ٧٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .

مادة (٧) : يشترط في الحكمين ، أن يكونا رجلين عدلين من أهل الزوجين ، إن أمكن ، وإلا فمن غيرهم ، عن له خبرة بحالهما ، وقدرة على الإصلاح بينهما .

مادة (٨) : على الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ، ويبدلا جهدهما في الإصلاح ، فإن أمكن على طريقة معينة ، قرأها .

مادة (٩) : إذا عجز الحكمان عن الإصلاح ، وكانت الإساءة من الزوج أو منهما ، أو جهل الحال ، قررا التفريق بطلاقه بائنة .

مادة (١٠) : إذا اختلف الحكمان ، أمرهما القاضي بمعاودة البحث ، فإن استمر الخلاف بينهما ، حكم خيرهما .

مادة (١١) : على الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقرانه ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه .

التطليق لغير الزَّوج :

التطليق لغير الزَّوج هو مذهب مالك ، وأحمد^(١) ، دفعا للضرر عن المرأة ، فللمرأة أن

(١) مالك يرى ، أنه طلاق بائن ، وأحمد يرى ، أنه فسخ .

تطلب التفريق ، إذا غاب عنها زوجها ، ولو كان له مال تنفق منه ، بشرط :

١- أن يكون غياب الزوج عن زوجته ، لغير علم مقبول .

٢- أن تتضرر بشيابه .

٣- أن تكون الغيبة في بلد ، غير الذي تقيم فيه .

٤- أن تمر سنة تتضرر فيها الزوجة .

فإن كان غيابه عن زوجته ، بعلم مقبول ؛ كغيابه لطلب العلم ، أو ممارسة التجارة ، أو لكونه موظفًا خارج البلد ، أو مجتهدًا في مكان ناء ؛ فإن ذلك لا يجيز طلب التفريق . وكذلك إذا كانت الغيبة في البلد ، الذي تقيم فيه ، وكذلك لها الحق في أن تطلب التفريق للضرر الواقع عليها ؛ لبعدها زوجها عنها ، لا لغيابه .

ولابد من مرور سنة ، يتحقق فيها الضرر بالزوجة ، وتشعر فيها بالوحشة ، ويخشى فيها على نفسها من الوقوع فيما حرم الله .

والتعديُّرُ بسنة قولُ عند الإمام مالك^(١) . وقيل : ثلاث سنين . ويرى أحمد ، أن أدنى مدة يجوز ، أن تطلب التفريق بعدد سنة أشهر ؛ لأنها أقصى مدة تستطيع المرأة فيها الصبر عن غياب زوجها ، كما تقدم ذلك في فصلٍ سابق ، واستفتاء عمر ، وفتوى حفصة - رضي الله عنهما - .

التطليقُ لحبسِ الزوج :

وعما يدخل في هذا الباب ، عند مالك ، وأحمد ، التطليق لحبس الزوج ؛ لأن حبسه يقع بالزوجة الضرر ؛ لبعدها عنها ، فإذا صدر الحكم بالسجن لمدة ثلاث سنين ، أو أكثر ، وكان الحكم نهائيًا ، ونفذ على الزوج ، ومضت سنة فأكثر من تاريخ تنفيذه ، فللزوجة أن تطلب من القاضي الطلاق ؛ لوقوع الضرر بها بسبب بعهدها .

فإذا ثبت ذلك ، طلقها القاضي طلاقًا بائنًا ، عند مالك ، ويعتبر ذلك فسخًا عند أحمد . قال ابن تيمية : وعلى هذا ، فالقول في امرأة الأسير ، وللمحبوس ، ونحوهما ، ممن تمذر انتفاع امرأته به ، كالقول في امرأة المفقود ، بالإجماع .

وجاء في القانون مادة (١٢) : إذا غاب الزوج سنة فأكثر ، بلا علم مقبول ، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائنًا ، إذا تضررت من بعهدها ، ولو كان له مال ، تستطيع الإنفاق منه .

(١) المراد بالسنة ، السنة الهلالية .

مادة (١٣) : إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ، ضرب له القاضي أجلاً ، وأُعذر إليه بأنه يطلقها عليه ، إن لم يحضر للإقامة معها ، أو ينقلها إليه ، أو يطلقها .

فإذا انقضى الأجل ، ولم يفعل ، ولم يبد عذراً مقبولاً ، فرق القاضي بينهما بتطبيقه بآنة ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب ، طلقها القاضي عليه ، بلا عذر ، وضرب أجل .

مادة (١٤) : لزوجة المحبوس للحكوم عليه نهائياً ، بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر ، أن تطلب للقاضي بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بآنة ، للضرر ، ولو كان له مال تستطيع الإتفاق منه . أما التفريق للمعيب ، فقد تقدم القول فيه ، في فصل سابق .

الخُلع

الحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن ، والملوذة ، والرحمة ، وحسن المعاشرة ، وأداء كل من الزوجين ما عليه من حقوق ، وقد يحدث أن يكره الرجل زوجته ، أو تكره هي زوجها ، والإسلام في هذه الحال يوصي بالصبر والاحتمال ، ويتصح بهلاج ما عسى أن يكون من أسباب الكراهية ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَتُبْغِلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ (النساء : ١٩) .

وفي الحديث الصحيح : « لا يفرك مؤمن مؤمنة ؛ إن كره منها خلقاً ، رضي منها خلقاً آخره ؛ إلا أن البغض قد يتضاعف ، ويشد الشقاق ، ويصعب العلاج ، وينفذ الصبر ، ويلهب ما أسس عليه البيت ؛ من السكن ، والملوذة ، والرحمة ، وأداء الحقوق ، وتصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح ، وحينئذ يرخّص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لا بد منه . فإن كانت الكراهية من جهة الرجل ، فيبذل الطلاق ، وهو حق من حقوقه ، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله ، وإن كانت الكراهية من جهة المرأة ، فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق الخلع ، بأن تعطي الزوج ما كانت أخذت منه ، باسم الزوجية ؛ لينتهي علاقتها بها .

وفي ذلك يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَخَرَا ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

وفي أخذ الزوج القديمة عدل وإتصاف ؛ إذ إنه هو الذي أعطاها المهر ، ويند تكاليف

(١) تقدم تخريجه ، في «الحقوق غير اللابئة» .

الزواج ، والزفاف ، واتفق عليها ، وهي التي قابلت هنا كله بالبحرود ، وطلبت الفراق ، فكان من النصفة أن ترد عليه ما أخذت .

وإن كانت الإكراهية منهما معاً ، فإن طلب الزوج التفريق ، فيسده الطلاق ، وعليه تبعاته ، وإن طلبت الزوجة الفرقة ، فيبطل الخلع ، وعليها تبعاته كذلك .

قيل : إن الخلع وقع في الجاهلية . ذلك أن عامر بن الظرب زوج ابنة ابن أخيه ، عامر ابن الحارث ، فلما دخلت عليه ، نفرت منه ، فشكا إلى أبيها ، فقال : لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك ، وقد خلعتك منك ، بما أعطيتها .
تَعْرِيفُهُ :

والخلع الذي أباحه الإسلام ؛ مأخوذ من خلع الثوب ، إذا أزاله ؛ لأن المرأة لباس الرجل ، والرجل لباس لها ، قال الله تعالى : ﴿ هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ ﴾ [البقرة : ١٨٧] . ويسمى الفداء ؛ لأن المرأة تقتدي نفسها بما تبذله لزوجها . وقد عرفه الفقهاء ، بأنه فراق الرجل زوجته ، يبدل يحصل له .

والأصل فيه ، ما رواه البخاري ، والنسائي ، عن ابن عباس ، قال : جاءت امرأة ثابت ابن قيس بن شماس إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، ما أعتب عليه في خلق ، ولا دين^(١) ، ولكنني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : أتريدن عليه حديثه؟ قالت : نعم . فقال رسول الله ﷺ : «أقبل الحديقة ، وطلقها تطليقة»^(٢) .

الفاظُ الخلع :

والفقهاء يرون ، أنه لا بد في الخلع من أن يكون بلفظ الخلع ، أو بلفظ مشتق منه ، أو لفظ يؤدي معناه ، مثل المباشرة ، والمقيدة ، فإذا لم يكن بلفظ الخلع ، ولا بلفظ فيه معناه ، كان يقول لها : أنت طالق ، في مقابل مبلغ كذا . وقبلت ، كان طلاقاً على مال ، ولم يكن خلعاً .

وناقش ابن القيم هذا الرأي ، فقال : ومن نظر إلى حقائق العقود ، ومقاصدها ، دون ألفاظها ، يمد الخلع فسحاً بأي لفظ كان ، حتى بلفظ الطلاق .
وهذا أحد الوجهين ، لأصحاب أحمد .

(١) أي ؛ أنها لا تريد مفارقتها لسوء خلقه ، ولا نقصان دينه ، ولكن كانت تكرهه لدعامة ، وهي تكره أن تحملها الإكراهية على التضمير ، فيما يجب له من حق ، والمقصود بالكفر ، كفران المشير .

(٢) البخاري : كتاب الطلاق - باب الخلع وكيف الطلاق فيه ... (٧ / ٦٠) . والنسائي : كتاب الطلاق - باب ما جاء في الخلع ، برقم (٣٤٦٣) (٦ / ١٦٩) .

وهو اختيار شيخ الإسلام بن تيمية ، ونقل عن ابن عباس .

ثم قال ابن تيمية : ومن اعتبر الألفاظ ، ووقف معها ، واعتبرها في أحكام العقود ، جعله بلفظ الطلاق طلاقاً .

ثم قال ابن القيم مرجحاً هذا الرأي : وقواعد الفقه وأصوله تشهد أن المرعي في العقود حقائقها ومعانيها ، لا صورها وألفاظها .

وبما يدل على هذا ، أن النبي ﷺ أمر ثابت بن قيس ، أن يطلق امرأته في الخلع تطليقة ، ومع هذا أمرها أن تعتد بحيضة ، وهذا صريح في أنه فسخ ، ولو وقع بلفظ الطلاق .

وأيضاً ، فإنه - سبحانه - علق عليه أحكام الفدية بكونه فدية ، ومعلوم ، أن الفدية لا تختص بلفظ ، ولم يعين الله - سبحانه - لها لفظاً معيناً ، وطلاق الفداء طلاق مقيد ، ولا يدخل تحت أحكام الطلاق المطلق ، كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة ، والاعتداد بثلاثة قروء بالسنة الثابتة ^(١) .

العوض في الخلع :

الخلع - كما سبق - إزالة ملك النكاح في مقابل مال ، فالعوض جزء أساسي من مفهوم الخلع ، فإذا لم يتحقق العوض ، لا يتحقق الخلع ، فإذا قال الزوج لزوجته : خالعتك . وسكت ، لم يكن ذلك خلعاً ، ثم إنه إن نوى الطلاق ، كان طلاقاً رجعياً ، وإن لم ينو شيئاً ، لم يقع به شيء ؛ لأنه من ألفاظ الكناية التي تفتقر إلى النية .

كل ما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون عوضاً في الخلع :

ذهبت الشافعية إلى أنه لا فرق في جوار الخلع ، بين أن يخالع على الصداق ، أو على بعضه ، أو على مال آخر ؛ سواء كان أقل من الصداق ، أم أكثر ، ولا فرق بين العين ، والدين ، والمنفعة .

وضابطه ، أن كل ما جاز أن يكون صداقاً ، جاز أن يكون عوضاً في الخلع ؛ لعموم قوله - تعالى - : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . ولأنه عقد على بضع ، فأشبه النكاح ، ويشترط في عوض الخلع ، أن يكون معلوماً متمكلاً مع سائر شروط الأعراس ، كالقدرة على التسليم ، واستقرار الملك ، وغير ذلك ؛ لأن الخلع عقد معاوضة ، فأشبه البيع والصداق ، وهذا صحيح في الخلع الصحيح .

(١) انظر درر المحدث ، (٤ / ٢٧) .

أما الخلع الفاسد ، فلا يشترط العلم به ، فلو خالعاها على مجهول ، كتوب غير معين ، أو على حِمل هذه الدابة ، أو خالعاها بشرط فاسد ، كشرط ألا يتفق عليها ، وهي حامل ، أو لا سكنى لها ، أو خالعاها بألف إلى أجل مجهول ، ونحو ذلك ، بانت منه بمهر المثل .

أما حصول الفرقة ؛ فلأن الخلع إما فسخ ، وإما طلاق ، فإن كان فسخًا ، فالنكاح لا يفسد بفساد العوض ، فكذا فسخه ؛ إذ الفسوخ تحكي العقود ، وإن كان طلاقًا ، فالطلاق يحصل بلا عوض ، وماله حصول بلا عوض ، فيحسن مع فساد العوض ، كالنكاح ، بل أولى ولقوة الطلاق وسرايته .

أما الرجوع إلى مهر المثل ؛ فلأن قضية فساد العوض ارتداد العوض الآخر ، والبضع لا يرتد بعد حصول الفرقة ، فوجب رد بدلته ، ويقاس بما ذكرنا ما يشبهه ؛ لأن ما لم يكن ركنًا في شيء ، لا يضر الجهل به ، كالصداق .

ومن صور ذلك ، ما لو خالعاها على ما في كفها ولم يعلم ، فإنها تبين منه بمهر المثل . فإن لم يكن في كفها شيء ، ففي «الوسيط» أنه يقع طلاقًا رجعيًا ، والذي نقله غيره ، أنه يقع بانتًا بمهر المثل .

أما المالكية ، فقالوا : يجوز الخلع بالفرار ، كسنتين يبطن بقرة أو غيره ، فلو نفق^(١) الحمل ، فلا شيء له ، وبانت ، وجاز بغير موصوف ، وشمرة لم يبد صلاحها ، وبإسقاط حضانتها لولده ، ويستقل الحق له .

وإذا خالعاها بشيء حرام ؛ كخمر أو مسروق علم به ، فلا شيء له ، وبانت ، وأريق الخمر ، ورد المسروق لربه ، ولا يلزم الزوجة شيء بدل ذلك ، حيث كان الزوج عالمًا بالحرمة ؛ علمت هي ، أم لا . أما لو علمت هي بالحرمة دونه ، فلا يلزمه الخلع .

الزيادة في الخلع على ما أخذت الزوجة من الزوج :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز أن يأخذ الزوج من الزوجة زيادة ، على ما أخذت منه ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

وهذا عام يتناول القليل والكثير ؛ روى البيهقي ، عن أبي سميد الخدري ، قال : كانت أختي تحت رجل من الأنصار ، فارتضعا إلى رسول الله ﷺ ، فقال : «أتردين حديقته ؟» قالت : وأريد عليها . فردت عليه حديقته ، وزادته^(٢) .

(١) نفق : ملك .

(٢) يرى علماء الحديث ، أن هذا الحديث ضعيف .

(٣) البيهقي : كتاب الخلع والطلاق - باب الوجه الذي يحل به الفدية (٧ / ٣١٣ ، ٣١٤) .

ويرى بعض العلماء ، أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ منها أكثر مما أخذت منه ؛ لما رواه الدارقطني بإسناد صحيح ، أن أبا الزبير ، قال : إنه كان أصلها حذيفة . فقال النبي ﷺ : «أتردين عليه حديقته التي أعطاك» . قالت : نعم ، وريادة . فقال النبي ﷺ : «أما الزيادة فلا ، ولكن حديقته» . قالت : نعم^(١) . وأصل الخلاف في هذه المسألة ، الخلاف في تخصيص عموم الكتاب ، بالأحاديث الأحادية ؛ فمن رأى أن عموم الكتاب يخص بأحاديث الأحاد ، قال : لا تجوز الزيادة . ومن ذهب إلى أن عموم الكتاب لا يخص بأحاديث الأحاد^(٢) ، رأى جواز الزيادة .

وفي «بداية المجتهد» قال : فمن شبهه بسائر الأعراس في المعاملات ، رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا ، ومن أخذ بظاهر الحديث ، لم يجز أكثر من ذلك ، فكأنه رأى من باب أخذ المال بغير الحق .

الحلح دون مقتضى :

والحلح إما يجوز إذا كان هناك سبب يقتضيه ؛ كأن يكون الرجل معيباً في خلقه ، أو سيئاً في خلقه ، أو لا يؤدي للزوجة حقها ، وإن تخاف المرأة ألا تقيم حدود الله ، فيما يجب عليها من حسن الصبغة ، وجميل المعاشرة ، كما هو ظاهر الآية .

فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه ، فهو محظور ؛ لما رواه أحمد ، والنسائي ، من حديث أبي هريرة : «الملتزمات هنّ للمناققات»^(٣) . وقد رأى العلماء الكراهة .

الحلح بتراضي الزوجين :

والحلح يكون بتراضي الزوج والزوجة ، فإذا لم يتم التراضي منهما ، فللقاضي إلزام الزوج بالحلح ؛ لأن ثابِتاً وزوجته وفقاً لهما للنبي ﷺ ، وألزمه الرسول بأن يقبل الحديقة ، ويطلق ، كما تقدم في الحديث .

(١) الدارقطني : كتاب النكاح - باب المهر ، برقم (٣٩) (٢ / ٢٥٥) .

(٢) الحق ، الأخذ بأحاديث الأحاد في الجانب العملي (الأحكام) ، والجانب العملي (العقيدة) وهذا هو قول العلماء للمعتبرين ، كابن تيمية وغيره ، ومن خالفهم لا يملك شيئاً من برهان ، وراجع المسألة بالتفصيل ، في كتاب «هذا عهد نبينا ﷺ» للإمام الشافعي مصطفى بن سلامة ، حفظه الله .

(٣) الترمذي ، عن ثوبان : كتاب الطلاق - باب ما جاء في الملتزمات ، برقم (١١٨٦) (٣ / ٤٨٣) وقال أبو حمزة : هذا حديث غريب . والنسائي : كتاب الطلاق - باب ما جاء في الحلح ، برقم (٣٤٦١) (٦ / ١٦٨) ، وأحمد (٢ / ٤١٤) .

الشقاق من قبل الزوجة كاف في الخلع :

قال الشوكاني : وظاهر أحاديث الباب ، أن مجرد وجود الشقاق من قبل المرأة ، كاف في جوار الخلع . واختار ابن المنذر ، أنه لا يجوز ، حتى يقع الشقاق منهما جميعاً ، وتمسك بظاهر الآية . وبذلك قال طاووس ، والشعبي ، وجماعة من التابعين . وأجاب عن ذلك جماعة ، منهم الطبري ، بأن المراد أنها إذا لم تقم بحقوق الزوج ، كان ذلك مقتضياً لبغض الزوج لها ، فنسبت المخالفة إليها ؛ لذلك ، ويؤيد عدم اعتبار ذلك من جهة الزوج ، أنه يُخْلَعُ لم يستفسر ثابته عن كراهته لها ، عند إعلانها بالكرهه له .

حرمة الإساءة إلى الزوجة ؛ لتختلع :

يحرم على الرجل أن يؤذي زوجته بمنع بعض حقوقها ، حتى تضجر ، وتختلع نفسها ، فإن فعل ذلك ، فالخلع باطل ، والبدل مردود ، ولو حكم به قضاء .

وأما حرم ذلك ، حتى لا يجتمع على المرأة فراق الزوج ، والنفراة المالية ؛ وقال الله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ^(١) لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ ﴾ [النساء : ١٩] . ولقوله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْبَتِنَا وَإِنَّمَا فِينَا مَعَهُ مَالٌ فَرِيءٌ ، أَنْ الْخَلْعُ يَتَّقِدْ عَلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ ، ويجب على الزوج أن يرد البدل الذي أخذه من زوجته .

جواز الخلع في الطهر والحيض :

يجوز الخلع في الطهر والحيض ، ولا يقيده وقوعه بوقت ؛ لأن الله - سبحانه - أطلقه ، ولم يقيده بزمن دون زمن ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ^(٢) ﴾ [البقرة : ٢٢٩] . ولأن الرسول - عليه الصلاة والسلام - أطلق الحكم في الخلع ، بالنسبة لامرأة ثابت بن قيس من غير بحث ، ولا استئصال عن حال الزوجية ، وليس الحيض بأمر نادر الوجود ، بالنسبة للنساء .

قال الشافعي : ترك الاستئصال في قضايا الأحوال ، مع قيام الاحتمال ، ينزل منزلة العموم في المقاتل ، والنبي ﷺ لم يستصل ، هل هي حائض أم لا ؟

ولأن المنهي عنه الطلاق في الحيض ؛ من أجل ألا تطول عليها العلة ، وهي - هنا -

(١) المفضل : التضييق والتمنع .

التي طلبت الفراق ، واختلعت نفسها ، ووضيت بالتطويل .

الخلع بين الزوج وأجنبي :

يجوز أن يتفق أحد الأشخاص مع الزوج ، على أن يخلع الزوج زوجته ، ويتعهد هذا الشخص الأجنبي بدفع بدل الخلع للزوج ، ويقع الفرقة ، ويلتزم الأجنبي بدفع البذل للزوج ، ولا يتوقف الخلع في هذه الصورة على رضا الزوجة ؛ لأن الزوج يملك إيقاع الطلاق من نفسه ، بغير رضا زوجته ، والبذل يجب على من التزم به .

وقال أبو ثور : لا يصح ؛ لأنه سفه ، فإنه يملك عوضاً في مقابلة ما لا منفعة له فيه ، فإن الملك لا يحصل له .

وقيده بعض علماء المالكية ، بأن يقصد به تحقيق مصلحة ، أو درء مفسدة ، فإن قصد به الإضرار بالزوجة ، فلا يصح ، ففي «مواهب الجليل» : ينبغي أن يقيد المذهب ، بما إذا كان الغرض من التزام الأجنبي ذلك للزوج حصول مصلحة ، أو درء مفسدة ترجع إلى ذلك الأجنبي ، مما لا يقصد به إضرار المرأة .

وأما ما يفعله أهل الزمان في بلدنا من التزام أجنبي ذلك ، وليس قصده إلا إسقاط النفقة الواجبة ، في العدة للمطلقة على مطلقها ، فلا ينبغي أن يختلف في المنع ابتداء ، وفي انتفاع المطلق بذلك بعد وقوعه نظر .

الخلع يجعل أمر المرأة يديها :

ذهب الجمهور ، ومنهم الأئمة الأربعة ، إلى أن الرجل إذا خالع امرأته ، ملكت نفسها ، وكان أمرها إليها ، ولا رجعة له عليها ؛ لأنها بطلت المال ؛ لتتخلص من الزوجية ، ولو كان يملك رجعتها ، لم يحصل للمرأة الافتداء من الزوج بما بطلت له .

وحتى لو رد عليها ما أخذ منها ، وقبلت ، ليس له أن يرتجعها في العدة ؛ لأنها قد بانت منه بنفس الخلع ؛ روي عن ابن المسيب ، والزهري ، أنه إن شاء أن يراجعها ، فليرد عليها ما أخذ منها في العدة ، وليشهد على رجعتها^(١) .

جواز تزويجها برضاها :

ويجوز للزوج أن يتزوجها برضاها في عدتها ، ويعقد عليها عقدك جليداً .

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في «مصنفه» ، برقم (١١٧٩٧) .

خلعُ الصغيرة المميّزة^(١) :

ذهب الاحناف إلى أنه إذا كانت الزوجة صغيرة مميّزة ، وخالعت زوجها ، وقع عليها طلاق رجعي ، ولا يلزمها المال ؛ أما وقوع الطلاق ؛ فلأن عبارة الزوج معناها ، تعليق الطلاق على قبولها ، وقد صح التعليق ؛ لصدوره من أهله ، ووجه المعلق عليه ، وهو القبول من هي أهل له ؛ لأن الأهلية للقبول تكون بالتمييز - وهي هنا صغيرة مميّزة - ومتى وجد المعلق عليه ، وقع الطلاق للمعلق .

وأما عدم لزوم المال ؛ فلأنها صغيرة ليست أهلاً للتبرع ؛ إذ يشترط في الأهلية للتبرع العقل ، والبلوغ ، وعدم الحجز ؛ لسفه ، أو مرض .

وأما كون الطلاق رجعيًا ؛ فلأنه لما لم يصح التزام المال ، كان طلاقاً مجرداً ، لا يقابله شيء من المال ، فيقع رجعيًا .

خلعُ الصغيرة غير المميّزة :

وأما الصغيرة غير المميّزة ، فلا يقع خلعها طلاقاً أصلاً ؛ لعدم وجود المعلق عليه ، وهو القبول من هو أهله .

خلعُ المحجور عليها^(٢) :

قالوا : وإذا كانت الزوجة محجوراً عليها ؛ لسفه ، وخلعها زوجها على مال ، وقيلت ، لا يلزمها المال ، ويقع عليها الطلاق الرجعي ، مثل الصغيرة المميّزة في أنها ليست أهلاً للتبرع ، ولكنها أهل للقبول .

الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها :

وإذا جرى الخلع بين ولي الصغيرة وزوجها ، بأن قال زوج الصغيرة لأبيها : خالعت ابنتك على مهرها . أو : على مائة جنيه من مالها . ولم يضمن الأب البذل له ، وقال : قبلت . طلقت ، ولا يلزمها المال ، ولا يلزم أبها .

أما وقوع الطلاق ؛ فلأن الطلاق المعلق يقع متى وجد المعلق عليه ، وهو هنا قبول الأب ، وقد وجد . أما عدم لزومها للمال ؛ فلأنها ليست أهلاً لالتزام التبرعات . وأما عدم لزوم أبيها المال ؛ فلأنه لم يلتزمه بالضمان ، ولا إلزام بلون التزام ؛ ولهذا إذا ضمنه لزمه ،

(١) أحكام الأحوال الشخصية .

(٢) (١٥٥ ص) الأحوال الشخصية .

وقيل : لا يقع الطلاق في هذه الحال ؛ لأن الملق عليه قبول دفع البذل ، وهو لم يتحقق .
وهذا القول ظاهر ، ولكن العمل بالقول الأول .

خُلِعَ الْمَرِيضَةُ :

لا خلاف بين العلماء في جواز الخلع من المريضة مريض المزمن ، فلها أن تتخالع زوجها ، كما للصحيحة سواء بسواء .

إلا أنهم اختلفوا في القدر الذي يجب أن تبذله للزوج ؛ مسخافة أن تكون رغبة في محابة الزوج ، على حساب الورثة ؛ فقال الإمام مالك : يجب أن يكون بقدر ميراثه منها ، فإن راد على إرثه منها ، تحرم الزيادة ، ويجب ردها ، وينفذ الطلاق ، ولا توارث بينهما إذا كان الزوج صحيحاً .

وعند الحنابلة مثل ما عند مالك ، في أنه إذا خالعت بميراثه منها ، فما دونه صح ، ولا رجوع فيه ، وإن خالعت بزيادة ، بطلت هذه الزيادة .

وقال الشافعي : لو اختلفت منه بقدر مهر مثلها ، جاز ، وإن راد على ذلك ، كانت الزيادة من الثلث ، وتعتبر تبرعاً .

أما الأحناف ، فقد صححوا خلعها بشرط ألا يزيد عن الثلث مما تملك ، وأنها متبرعة ، والتبرع في مرض الموت وصية ، والوصية لا تنفذ إلا من الثلث للأجنبي ، والزواج صار بالخلع أجنبياً . قالوا : وإذا ماتت هذه للمخالعة المريضة ، وهي في العدة ، فلا يستحق زوجها إلا أقل هذه الأمور ؛ بدل الخلع ، وثالث تركتها ، وميراثه منها ؛ لأنه قد تتواطأ الزوجة مع زوجها في مرض موتها ، وتسمي له بدل خلع باهظاً ، يزيد عما يستحقه بالميراث ، فلاجل الاحتياط لحقوق ورثتها ، ورداً لقصد المتواطأ عليه ، قلنا : إنها إذا ماتت في العدة ، لا تأخذ إلا أقل الأشياء الثلاثة ، فإن برئت من مرضها ، ولم تمت منه ، فله جميع البذل المسمى ؛ لأنه تبين أن تصرفها ، لم يكن في مرض الموت .

أما إذا ماتت بعد انقضاء علتها ، فله بدل الخلع المتفق عليه ، بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها ؛ لأنه في حكم الوصية .

والذي عليه العمل الآن في المحاكم ، بعد صدور قانون الوصية سنة ١٩٤٦ ، أن للزوج الأقل من بدل الخلع ، وثالث للتركة التي خلفتها زوجته ؛ سواء أكانت وفاتها في العدة ، أم بعد انتهائها ؛ إذ إن هذا القانون أجار الوصية للولوت ، وغير الوارث ، ونص على نفاذها ، فيما لا يزيد عن الثلث ، دون توقف على إجارة أحد .

وعلى هذا ، فلا يكون هناك حاجة إلى فرض محابة زوجها ، بأكثر من نصيه ، ومنعها من ذلك .

هل الخلع طلاق ، أم فسخ ؟

ذهب جمهور العلماء إلى أن الخلع طلاق بائن ؛ لما تقدم في الحديث ، من قول رسول الله ﷺ : «خذ الخديقة ، وطلقها تطليقة»^(١) . ولأن الفسوخ إنما هي التي تقتضي الفرقة الغالبة للزوج في القراق ، مما ليس يرجع إلى اختياره ، وهذا راجع إلى الاختيار ، فليس بفسخ .

وذهب بعض العلماء ؛ منهم أحمد ، وداود ، من الفقهاء . وابن عباس ، وعثمان ، وابن عمر ، من الصحابة ، إلى أنه فسخ ؛ لأن الله - تعالى - ذكر في كتابه الطلاق ، فقال : «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ» [البقرة : ٢٢٩] . ثم ذكر الافتداء ، ثم قال : «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَكَحَّ زَوْجًا غَيْرَهُ» [البقرة : ٢٣٠] . فلو كان الافتداء طلاقاً ، لكان الطلاق الذي لا تحل له فيه إلا بعد زواج ، هو الطلاق الرابع .

ويجوز هؤلاء ، أن الفسوخ تقع بالتراضي ؛ قياساً على فسوخ البيع ، كما في الإقالة^(٢) . قال ابن القيم : والذي يدل على أنه ليس بطلاق ، أنه - سبحانه وتعالى - رتب الطلاق بعد الدخول الذي لا يستوفى عنده ثلاثة أحكام ، كلها متفية عن الخلع : الأول ، أن الزوج أحق بالرجعة فيه .

الثاني ، أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدة ، إلا بعد دخول زوج وإصابته .

الثالث ، أن العدة فيه ثلاثة قروء .

وقد ثبت بالنص والإجماع ، أنه لا رجعة في الخلع ، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة ، أن العدة فيه حيضة واحدة^(٣) ، وثبت بالنص جواره بعد طلقتين ، ووقوع ثالثة بعدهما . وهذا ظاهر جلياً في كونه ليس بطلاق .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) انظر «بداية المجتهد» ، (٢ / ٦٥) .

(٣) قال الخطابي : هذا اقوى دليل ، لمن قال : إن الخلع فسخ ، وليس بطلاق . إذ لو كان طلاقاً ، لم يكتف بحية للعدة .

وثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعتداد بالطلاق ، فمن رأى أنه طلاق ، احتسبه طلاقاً بائناً ، ومن رأى أنه فسخ ، لم يحتسبه ؛ فمن طلق امرأته تطليقتين ، ثم خالعهما ، ثم أراد أن يتزوجها ، فله ذلك ، وإن لم تنكح زوجاً غيره ؛ لأنه ليس له غير تطليقتين ، والخلع لغو . ومن جعل الخلع طلاقاً ، قال : لم يجر له أن يرتفعها ، حتى تنكح زوجاً غيره ؛ لأنه بالخلع كملت الثلاث .

هل يلحقُ للمختلعة طلاقٌ؟

للمختلعة لا يلحقها طلاقٌ؛ سواء قلنا بأن الخلع طلاق ، أو فسخ ، وكلاهما يصير المرأة أجنبية عن زوجها ، وإذا صارت أجنبية عنه ، فإنه لا يلحقها الطلاق .

وقال أبو حنيفة : للمختلعة يلحقها الطلاق ، ولذلك لا يجوز عنده أن ينكح مع المبتوتة أختها .

عدةٌ للمختلعة:

ثبت من السنة ، أن للمختلعة تعدد بعيضة ؛ ففي قصة ثابت ، أن النبي ﷺ قال له : «خذ الذي لها عليك ، واخل سييلها» . قال : نعم . فأمرها رسول الله ﷺ أن تعدد بعيضة واحدة ، وتلحق بأهلها^(١) . رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات .

والى هذا ذهب عثمان ، وابن عباس ، وأصح الروايتين عن أحمد . وهو ملهب إسحق بن راهويه ، واختاره شيخ الإسلام بن تيمية ، وقال : من نظر هذا القول ، وجدله مقتضى قواعد الشريعة ، فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ؛ ليطول زمن الرجعة ، ويتروى الزوج ، ويتمكن من الرجعة في مدة العدة ، فإذا لم تكن عليها رجعة ، فالمقصود براءة رحمها من الحمل ، وذلك يكفي فيه حيضة ، كالاستبراء .

وقال ابن القيم : هذا ملهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، وصيد الله بن عمر ، والربيع بنت معوذ ، وعمها ، وهو من كبار الصحابة - رضي الله عنهم - فهؤلاء الأربعة من الصحابة ، لا يُعرف لهم مخالف منهم ، كما روله الليث بن سعد ، عن نافع مولى ابن عمر ، أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء ، وهي تخير عبد الله بن عمر ، أنها اختلعت من زوجها ، على عهد عثمان بن عفان ، فجاء عمها إلى عثمان ، فقال له : إن ابنة معوذ

(١) النسائي : كتاب الطلاق - باب عدة المختلعة ، رقم (٣٤٩٧) / ٦ (١٨٦) .

اختلعت من زوجها اليوم ، أفستقل ؟ فقال عثمان : لتستقل ، ولا ميراث بينهما ، ولا عدة عليها إلا أنها لا تنكح ، حتى يحيض حيضة ؛ خشية أن يكون بها حبل . فقال عبد الله بن عمر : فعثمان خيرنا ، وأعلمنا^(١) .

ونقل عن أبي جعفر النحاس في كتاب «الناسخ والمنسوخ» ، أن هذا إجماع من الصحابة . ومنهجه الجمهور من العلماء ، أن المختلعة عدتها ثلاث حيض ، إن كانت ممن يحيض .

(١) انظر المصنف ، لابن أبي شيبة (١١٨٥٨) ، والجلي ، لابن حزم (١ / ٣٧) .

نشوز الرجل

إذا خافت المرأة نشوز زوجها ، وإعراضه عنها ، إما لمرضاها ، أو لكبر سنها ، أو للعمامة وجعها ، فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما ، ولو كان في الصلح تنازل الزوجة عن بعض حقوقها ؛ ترضية لزوجها ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْطِهَا نَشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ [النساء : ١٢٨] .

وروى البخاري ، عن عائشة ، قالت في هذه الرواية : هي المرأة تكون عند الرجل ، لا يستكثر منها ، فيريد طلاقها ، ويتزوج عليها ، تقول : أمسكني ولا تطلقني ، وتزوج غيري ، فأتت في حل من الصفقة عليّ ، والقسمه لي^(١) .

روى أبو داود ، عن عائشة ، أن سودة بنت زمعة حين أسنت ، وفرت^(٢) أن يفارقها رسول الله ﷺ ، قالت : يا رسول الله ، يومي لعائشة . فقبل ذلك رسول الله ﷺ . قالت : في ذلك أنزل الله - جل ثناؤه - وفي أشباهها ، أراه قال : ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْطِهَا نَشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾^(٣) [النساء : ١٢٨] .

قال في «الغني» : ومتى صالحته على ترك شيء ، من قسمتها ، أو نفقتها ، أو على ذلك كله ، جاز ، فإن رجعت ، فلها ذلك . قال أحمد ، في الرجل ينيب عن امرأته ، فيقول لها : إن رضيت على هذا ، وإلا فأت أعلم . فتقول : قد رضيت : فهو جائز ، فإن شاءت ، رجعت .

الشقاق بين الزوجين :

إذا وقع الشقاق بين الزوجين ، واستحكم العداء ، وخيف من الفرقة ، وتعرضت الحياة الزوجية للانتهيار ، بعث الحاكم حكمن ؛ لينظرا في أمرهما ، ويفعلا ما فيه المصلحة من إبقاء الحياة للزوجية أو إنهاؤها ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْطُوا حُكْمًا مِنْ أَلْهِهِ وَحُكْمًا مِنْ أَهْلِيهَا ﴾ [النساء : ٣٥] . ويشترط أن يكون الحكمان عاقلين ، بالغين ، عدلين ، مسلمين ، ولا يشترط أن يكونا من أهلها ، فإن كانا من غير أهلها جاز ، والامر

(١) البخاري : كتاب النكاح - باب ﴿ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْطِهَا نَشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا ﴾ . (٧ / ٤٢) .

(٢) فرت : خافت .

(٣) البخاري : كتاب النكاح - باب المرأة تهب لزوجها لغيرتها ... (٧ / ٤٣) ، ومسلم : كتاب الرضاع - باب جواز هبتها نوبتها لغيرتها ، برقم (٤٧) (٢ / ١٠٨٥) ، وأبو داود : كتاب النكاح - باب في اللتم بين النساء ، برقم (٢١٣٥) (٢ / ٦٠١ - ٦٠٢) .

في الآية للندب ؛ لانهما أرفق من جانب ، وأدري بما حدث ، وأعلم بالحال من جانب آخر ،
وللحكيم أن يفعل ما فيه المصلحة ؛ من الإبقاء ، أو الإنهاء ، دون الحاجة إلى رضا
الزوجين ، أو توكيلهما .

وهذا رأي عليّ ، وابن عباس ، وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، والشعبي ، والنخعي ،
وسعيد بن جبير ، ومالك ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وابن المنذر .

وقد تقدم ذلك ، في فصل سابق^(١) .

(١) أما نشور المرأة ، فقد سبق الكلام عليه في فصل «تأديب الرجل زوجته» .

الظهار

تعريفه :

الظهار ؛ مشتق من الظهر ، وهو قول الرجل لزوجته : أنت علي كظهر أمي . قال في «الفتح» : وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء ؛ لأنه محل الركوب غالباً ، ولذلك سمي المركوب ظهراً ، فشبّهت المرأة بذلك ؛ لأنها مركوب الرجل .

والظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، فأبطل الإسلام هذا الحكم ، وجعل الظهار محرماً للمرأة ، حتى يكفر زوجها .

فلو ظاهر الرجل ، يريد الطلاق ، كان ظهاراً ، ولو طلق ، يريد ظهاراً ، كان طلاقاً ، ولو قال : أنت علي كظهر أمي . وعنى به الطلاق ، لم يكن طلاقاً ، وكان ظهاراً ، لا تطلق به المرأة .

قال ابن القيم : وهذا ؛ لأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ، فنسخ ، فلم يجز أن يعاد إلى الحكم المنسوخ ، وأيضاً ، أن أوس بن الصامت إنما نوى به الطلاق على ما كان عليه ، وأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق ، وأيضاً ، فإنه صريح في حكمه ، فلم يجز جملة كناية في الحكم الذي أبطله الله بشرعه ، وقضاء الله أحق ، وحكم الله أوجب . اهـ .

وقد أجمع العلماء على حرمة ، فلا يجوز الإقدام عليه ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ غَفُورٌ ﴾ [للجدالة : ٢٤] .

وأصل ذلك ما ثبت في «السنن» ، أن أوس بن الصامت ظاهر من زوجته ، خولة بنت مالك بن ثعلبة ، وهي التي جادلت فيه رسول الله ﷺ ، واشتكت إلى الله ، وسمع الله شكواها ، من فوق سبع سموات ، فقالت : يا رسول الله ، إن أوس بن الصامت تزوجني ، وأنا شابة ، مرغوب في ، فلما خلا سني ، وثرت له بطني ، جعلني كامه عنده . فقال لها رسول الله ﷺ : فما عندي في أمرك شيء^(١) . فقالت : اللهم ، إني أشكو إليك .

(١) ابن ماجه يسنده : كتاب الطلاق - باب الظهار ، برقم (٢٠٦٣) (١ / ٦٦٦) ، والحاكم (٢ / ٤٨١) ، والبيهقي (٧ / ٣٨٢) .

وقولها : ثرت له بطني . أي ؛ أكثرت له الأولاد ، تريد أنها كانت شابة ، تلد الأولاد عنده ، يقال : امرأة ثور : كثيرة الأولاد .

وروي ، أنها قالت : إن لي صبية صفاراً ، إن ضمهم إليه ضاعوا ، وإن ضممتهم إليّ جاعوا ، فَنَزَلَ الْقُرْآنُ .

وقالت عائشة : الحمد لله ، الذي وسع سمعه الأصوات ، لقد جاءت خولة بنت ثعلبة تشكو إلى رسول الله ﷺ ، وأنا في كسر البيت ، يخفى عليّ بعض كلامها ، فأنزل الله - عز وجل - : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ ^(١) [المجادلة : ١] . فقال النبي ﷺ : «لِعَتَى رَقَبَةٌ» . قالت : لا يجد . قال : «فيسوم شهرين متتابعين» قالت : يا رسول الله ، إنه شيخ كبير ، ما به من صيام . قال : «فليطعم ستين مسكيناً» قالت : ما عنده من شيء ، يتصدق به . قال : «سأعيته بعرق من تمر» . قالت : وأنا أعيته بعرق آخر . قال : «اجسنت ، فاطمعي عنه ستين مسكيناً ، وارجمي إلى ابن عمك» ^(٢) .

وفي «السنن» ، أن سلمة بن صخر البياضي ظاهر من امراته ، مدة شهر رمضان ، ثم واقمها ليلة قبل اتسلاخه . فقال له النبي ﷺ : «أنت بذلك ، يا سلمة» . قال : قلت : أنا بذلك ^(٣) ، يا رسول الله ؟ - مرتين - وأنا صابر لأمر الله ، فاحكم فيّ بما أراك الله . قال : «حَرِّزْ رَقَبَةً» . قلت : والذي بعثك بالحق نبياً ، ما أملك رقبة غيرها . وضربت صفحة رقبتي . قال : «فصم شهرين متتابعين» . قلت : وهل أصبت الذي أصبت ، إلا في الصيا . قال : «فاطعم وسقاً من تمر بين ستين مسكيناً» . قلت : والذي بعثك بالحق ، لقد بنتا وحشيتين ^(٤) ، ما لنا طعام . قال : «فانطلق إلى صاحب صدقة بني رُبَيْع ، فليدفعها إليك ، فاطعم ستين مسكيناً وسقاً من تمر ، وكل أنت وعيالك بقيتها» . قال : فرحت إلى قومي ، فقلت : وجدت عندكم الضيق ، وصوه الرأي ، ووجدت عند رسول الله السعة ،

(١) البخاري ، معلقاً : كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (١٣ / ٣١٦) ، والنسائي ، موصولاً : كتاب الطلاق ، باب في الطهارة (٦ / ١٦٨) ، وابن ماجه : كتاب القدعة - باب فيما أنكرت الجهمية برقم (١٨٨) (١ / ٦٧) ، ومستد أحمد (٦ / ٤٦) . وقولها : «وسع سمع الأصوات» أي : أحاط سمعها بالأصوات كلها ، لا يقوته منها شيء .

(٢) أبو داود : كتاب الطلاق - باب في الطهارة ، برقم (٢٢١٤) (٢ / ٦٦٢) ، وأحمد (٦ / ٤١١) ، وابن حبان (١٣٢٤) ، والبيهقي (٧ / ٣٨٩) .

(٣) أي : أنت للهم بذلك ، والمرتكب له .

(٤) أي : بنتا مقفرين ، لا طعام لنا .

وحسن الرأي ، وقد أمر لي بصلتكم^(١) .

هل الظهار مختص بالأم ؟

ذهب الجمهور إلى أن الظهار يختص بالأم ، كما ورد في القرآن ، وكما جاء في السنة ؛ فلو قال لزوجته : أنت علي كظهر أمي . كان مظاهرا ، ولو قال لها : أنت علي كظهر اختي . لم يكن ذلك ظاهرا .

وذهب البعض ؛ منهم الاحناف ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي ، في أحد قوليه ، وريد بن علي ، إلى أنه يقاس على الأم جميع المحارم^(٢) .

فالظهار عندهم ، هو تشبيه الرجل زوجته في التحريم بإحدى المحرمات عليه ، على وجه التأييد بالنسب ، أو المصاهرة ، أو الرضاع ؛ إذ العلة هي التحريم المؤبد .

ومن قال لامرأته : إنها اختي . أو : أمي . على سبيل الكرامة والتوقير ، فإنه لا يكون مظاهرا .

من يكون منه الظهار ؟

الظهار لا يكون إلا من الزوج ، العاقل ، البالغ ، المسلم ، لزوجته قد انعقد رواجها انعقادا صحيحا نافلا .

الظهار المؤقت :

الظهار المؤقت ، هو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ، مثل أن يقول لها : أنت علي كظهر أمي إلى الليل . ثم أصابها ، قبل انقضاء تلك المدة ، وحكمه أنه ظهار ، كالماثلق .

قال الخطابي : واختلفوا فيه ، إذا بر ، فلم يحنث ؛ فقال مالك ، وابن أبي ليلى : إذا قال لامرأته : أنت علي كظهر أمي إلى الليل . لزمته الكفارة ، وإن لم يقربها . وقال أكثر

(١) أبو داود : كتاب الطلاق - باب في الظهار ، برقم (٢٢١٣) (٧ / ٦٦٠ ، ٦٦١) والترمذي : كتاب الطلاق - باب في كفارة الظهار ، برقم (١٢٠٠) (٣ / ٤٩٤ ، ٤٩٥) وقال : حديث حسن . وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب الظهار ، برقم (٢٠٦٢) (١ / ٦٦٥) ، والبيهقي : كتاب الطلاق - باب في الظهار ، برقم (٢٢٧٨) (٢ / ٨٦) .

(٢) قال الأئمة الثلاثة ، ورواية عن أحمد : إذا قالت المرأة لزوجها : أنت علي كظهر أمي . فإنه لا كفارة عليها ، وقال أحمد ، في الرواية الأخرى - وهي أظهرهما - : يجب عليها الكفارة ، إذا وطئها . وهي التي اختارها الحنفي .

أهل العلم : لا شيء عليه ، إن لم يقربها . قال : وللشافعي في الظهار الموقت قولان ؛ أحدهما ، أنه ليس بظهار .

أثرُ الظَّهَارِ :

إذا ظاهر الرجل من امرأته ، وصحح الظهار ، ترتب عليه أثران ؛
الأثر الأول ، حرمة إتيان الزوجة ، حتى يكفّر كفارة الظهار ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَّخِذَ [للجادة : ٣] . وكما يحرم المسيس ، فإنه يحرم كذلك مقدماته ؛ من التقبيل ، والمعانقة ، ونحو ذلك ، وهذا عند جمهور العلماء .
وذهب بعض أهل العلم^(١) ، إلى أن للحرّم هو الوطء فقط ؛ لأن المسيس كناية عن الجماع . والأثر الثاني ، وجوب الكفارة بالعود .

وما هو العود ؟

اختلف العلماء في العود ، ما هو ؟

فقال قتادة ، وسعيد بن جبير ، وأبو حنيفة ، وأصحابه : إنه إرادة المسيس ، لما حرم بالظهار ؛ لأنه إذا أراد ، فقد عاد من عزم إلى عزم الفعل ؛ سواء فعل أم لا .

وقال الشافعي : بل هو إمساكها بعد الظهار ، وقتاً يسع الطلاق ، ولم يطلق ؛ إذ تشبيهها بالأم يقتضي إباتها ، وإمساكها نقيضه ، فإذا أمسكها ، فقد عاد فحماً قال ؛ لأن العود للقول مخالفته . وقال مالك ، وأحمد : بل هو العزم على الوطء فقط ، وإن لم يطأ . وقال داود ، وشعبة ، وأهل الظاهر : بل إعادة لفظ الظهار . فالكفارة لا تجب عندهم إلا بالظهار المعاد ، لا المبتدأ .

المسيسُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ :

إذا مسَّ الرجل زوجته ، قبل التكفير ، فإن ذلك يحرم ، كما تقدم بيانه ، والكفارة لا تسقط ، ولا تتضاعف ، بل تبقى كما هي كفارة واحدة .

قال المصنّف بن دينار : سألت عشرة من الفقهاء ، عن المظاهر يجامع قبل أن يكفّر ؟ فقالوا : كفارة واحدة .

الفسخ

فسخُ العقد : نقضه ، وحل الرابطة التي تربط بين الزوجين ، وقد يكون الفسخ بسبب خلل وقع في العقد ، أو بسبب طارئ عليه يمنع بقاءه .

مثال الفسخ بسبب الخلل الواقع في العقد :

- ١- إذا تم العقد ، وتبين أن الزوجة التي عقد عليها أخته من الرضاع ، فسخ العقد .
- ٢- إذا عقد غير الأب والجد للصغير أو الصغيرة ، ثم بلغ الصغير أو الصغيرة ، فمن حق كل منهما ، أن يختار البقاء على الزوجية ، أو إنهاؤها ، ويسمى هذا خيار البلوغ ، فإذا اختار إنهاء الحياة الزوجية ، كان ذلك فسخاً للعقد .

مثال الفسخ الطارئ على العقد :

١- إذا ارتد أحد الزوجين عن الإسلام ، ولم يعد إليه ، فسخ العقد بسبب الردّة الطارئة .

٢- إذا أسلم الزوج ، وأبّت زوجته أن تسلم ، وكانت مشركة ، فإن العقد حينئذ يفسخ ، بخلاف ما إذا كانت كاتبة ، فإن العقد يبقى صحيحاً كما هو ؛ إذ إنه يصح العقد على الكتابية ابتداء .

والفرقة الحاصلة بالفسخ ، غير الفرقة الحاصلة بالطلاق ؛ إذ إن الطلاق ينقسم إلى طلاق رجعي وطلاق بائن ، والرجعي لا يُنهي الحياة الزوجية في الحال ، والبائن ينهيها في الحال . أما الفسخ ؛ سواء أكان بسبب طارئ على العقد ، أم بسبب خلل فيه ، فإنه ينهي العلاقة الزوجية في الحال .

ومن جهة أخرى ، فإن الفرقة بالطلاق تنقص عدد الطلقات ، فإذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعيّاً ، ثم راجعها ، وهي في عدتها ، أو عقد عليها بعد انقضاء العدة عقداً جديداً ، فإنه تحسب عليه تلك الطلقة ، ولا يملك عليها بعد ذلك إلا طلقتين .

وأما الفرقة بسبب الفسخ ، فلا ينقص بها عدد الطلقات ، فلو فسخ العقد بسبب خيار البلوغ ، ثم عاد الزوجان وتزوجا ، ملك عليها ثلاث طلقات .

وقد أراد فقهاء الاختلاف أن يضعوا ضابطاً عاماً ؛ لتمييز الفرقة التي هي طلاق ، من الفرقة التي هي فسخ ؛ فقالوا : إن كل فرقة تكون من الزوج ، ولا يتصور أن تكون من

الزوجة فهي طلاق ، وكل فرقة تكون من الزوجة ، لا بسبب من الزوج ، أو تكون من الزوج ، ويتصور أن تكون من الزوجة ، فهي فسخ .

الفسخ بقضاء القاضي :

من الحالات ما يكون سبب الفسخ فيها جلياً ، لا يحتاج إلى قضاء القاضي ، كما إذا تبين للزوجين أنهما أخوان من الرضاع ، وحيث يجب على الزوجين ، أن يفسخا العقد من تلقاء أنفسهما .

ومن الحالات ما يكون سبب الفسخ خفيفاً غير جلي ، فيحتاج إلى قضاء القاضي ، ويتوقف عليه ، كالفسخ بإيذاء الزوجة المشتركة الإسلام ، إذا أسلم زوجها ؛ لأنها ربما لا تمتنع ، فلا يفسخ العقد .

* * * *

اللعان

تعريفه :

اللعان : مأخوذ من اللعن ، لأن اللعان يقول في الخامسة : ﴿ إِنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [النور : ٧] . وقيل : هو الإبعاد . وسمي المتلاعنان بذلك ؛ لما يعقب اللعان من الإثم والإبعاد ، ولأن أحدهما كاذب ، فيكون ملعوناً ، وقيل : لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه ، بتأييد التحريم .

وحقيقته : أن يحلف الرجل ، إذا رمى امرأته بالزنى ، أربع مرات : ﴿ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين ﴿ [النور : ٦ ، ٧] . وإن تحلف المرأة عند تكذيبه أربع مرات : ﴿ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴿ [النور : ٨ ، ٩] .

مشروعيته :

إذا رمى الرجل امرأته بالزنى ، ولم تقر هي بذلك ، ولم يرجع عن رميه ، فقد شرع الله لهما اللعان^(١) ؛ روى البخاري ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أن هلال^(٢) بن أمية قلف امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سحماه ، فقال النبي ﷺ : «البينة ، أو حدٌ في ظهرك» . فقال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ، ينطلق يلتمس البينة ؟ ! فجعل رسول الله ﷺ يقول : «البينة ، وإلا حدٌ في ظهرك» . فقال : والذي بيمتك بالحق ، إني لصادق ، ولينزلن الله ما يرى ظهري من الحد . فنزل جبريل - عليه السلام - وأنزل عليه قوله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ والخامسة أن لعنت الله عليه إن كان من الكاذبين ؛ وبدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ؛ والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ﴿ [النور : ٦-٩] .

(١) هذا رأى الثوري ، وأحد قولي الشافعي .

(٢) كان ذلك في شهر شعبان سنة (٥٩هـ) وقيل : كان في السنة ، التي توفي فيها رسول الله ﷺ .

(٣) كان أول رجل لاهن في الإسلام . للبخاري : كتاب التفسير - باب تفسير سورة النور (٦ / ١٢٦) ومختصر كتاب الشهادات - باب إذا ادعى أو قلف ، فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة (٣ / ٢٣٢) ومسلم ، مختصر كتاب اللعان ، يرقم (٦ / ١١٣٢) وليو داود : كتاب الطلاق - باب لسي اللعان ، يرقم (٢٢٥٤ / ١٨٨٨) ، والشمس - لسي ، يلفظ -

فانصرف النبي ﷺ إليها ، فجاء هلال ، فشهد ، والنبي ﷺ يقول : «إن الله يعلم^(١) أن أحلكما كاذب ، فهل منكما تائب؟» . فشهدت ، فلما كانت عند الخامسة ، وقُروها^(٢) ، وقالوا : إنها الموجبة^(٣) . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : فتلكأت ، ونكصت ، حتى ظننا أنها ترجع ، ثم قالت : لا أفضح قومي سائر اليوم . فمضت ، فقال النبي ﷺ : «إبصروها ، فإن جاءت به أكحل العينين^(٤) ، سابغ الألتين ، خدكج الساقين ، فهو لشريك بن صحماء» . فجاءت به كذلك ، فقال النبي ﷺ : «لولا ما مضى^(٥) من كتاب الله ، كان لي ولها شأن» .

قال صاحب «بداية المجتهد» : وأما من طريق المعنى ، فلما كان القرائن موجبة للحقوق النسب ، كان للناس ضرورة إلى طريق ينفونه به إذا تحققوا فساد ، وتلك الطريق هي اللعان ، فاللعان حكم ثابت بالكتاب ، والسنة ، والقياس ، والإجماع ؛ إذ لا خلاف في ذلك عامة . متى يكون اللعان ؟

ويكون اللعان في صورتين :

الصورة الأولى ، أن يرمى الرجل امرأته بالزنى ، ولم يكن له أربعة شهود ، يشهدون عليها بما رماها به .

الصورة الثانية ، أن ينفي حملها منه ، وإنما يجوز في الصورة الأولى إذا تحقق من زناها ؛ كأن رآها تزني ، أو أقرت هي ، ووقع في نفسه صلتها ، والأولى في هذه الحال ، أن يطلقها ولا يلاعنها ، فإذا تحقق من زناها ، فإنه لا يجوز له أن يرميها به ، ويكون نفي الحمل

= «لولا ما سبق فيها من كتاب الله» : كتاب الطلاق - باب كيف اللعان ، برقم (٣٤٦٩) (٦ / ١٧٣) ، والترمذي : كتاب التفسير - باب فومن سورة النور برقم (٣١٧٩) (٥ / ٣٣٢) وقال : هذا حديث حسن غريب . وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب اللعان ، برقم (٢٠٦٧) (١ / ٦٦٨) .

(١) هذا دليل على أن الزوج إذا قلب امرأته ، وعجز عن إقامة البينة ، وجب عليه حد القذف ، وإذا وقع اللعان ، سقط الحد عنه .

(٢) فيه استحباب تقديم الوعد للزوجين ، قبل اللعان ، لا سيأتي .

(٣) أشاروا عليها بالوقوف عن تمام اللعان ، فتلكأت ، وكادت تنترف ، ولكنها لم ترض بفضيحة قومها ، وفي هذا دليل على أن مجرد التلكؤ لا يعمل به .

(٤) في هذا دليل على أن المرأة كانت حاملاً وقت اللعان ، والأكحل : الذي لبثته سوداء ، كان فيها كحلاً ، وسابغ الألتين : أي ، عظيمهما ، وخدكج : مختلج .

(٥) «لولا ما مضى من كتاب الله» أي : أن اللعان يرفع الحد عن المرأة ، ولولا ذلك لأقام الرسول ﷺ الحد .

في حالة ما إذا ادعى أنه لم يطأها أصلاً ، من حين العقد عليها ، أو ادعى أنها أتت به لاقلاً من ستة أشهر ، بعد الوطء ، أو لأكثر من ستة من وقت الوطء .

الحاكم هو الذي يقضي باللعان :

ولابد من الحاكم عند اللعان ، وينبغي له أن يذكر المرأة ويعطها ، بمثل ما جاء في الحديث ، الذي رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه ابن حبان ، والحاكم : «أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء ، وإن يدخلها الله الجنة ، وأيا رجل جحد ولده وهو ينظر إليه ، احتجب الله منه ، وفضحه على رموس الأولين والآخرين» .

إشتراط العقل والبلوغ :

وكما يشترط في اللعان الحاكم ، يشترط العقل ، والبلوغ في كل من المتلاعنين ، وهذا أمر مجمع عليه .

اللعان بعد إقامة الشهود :

وإذا أقام الزوج الشهود على الزنى ، فهل له أن يلعن ؟

قال أبو حنيفة ، وداود : لا يلعن ؛ لأن اللعان إنما جعل عوضاً عن الشهود ؛ لقوله - تعالى - : ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النور : ٢٦] .

وقال مالك ، والشافعي : له أن يلعن ؛ لأن للشهود لا تأثير لهم في دفع الفرائض .

هل اللعان يمين ، أم شهادة ؟

يرى الإمام مالك ، والشافعي ، وجمهور العلماء ، أن اللعان يمين ، وإن كان يسمى شهادة ، فإن أحداً لا يشهد لنفسه ؛ لقول رسول الله ﷺ ، في بعض روايات حديث ابن عباس : «لولا الأيمان ، لكان لي ولها شأن»^(١) .

(١) أبو داود : كتاب الطلاق - باب التغليظ في الانتفاء ، برقم (٢٢٦٣) (٢ / ٦٩٥) والنسائي : كتاب الطلاق - باب التغليظ في الانتفاء من الولد ، برقم (٣٤٨١) (٦ / ١٧٩) وابن ماجه ، بلشظ مقارب : كتاب الفرائض - باب من انكر ولده ، برقم (٢٧٤٣) (٢ / ٩١٦) وفي «الزوائد» : هذا إسناد ضعيف . والدرمي : كتاب النكاح - باب من جحد ولده ، وهو يبرئه ، برقم (٢٢٤٤) (٢ / ٧٦) والحاكم ، في «المستدرک» : كتاب الطلاق (٢ / ٢٠٣) وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ومسلم ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وقال : رواه الشافعي ، عن الدراوردي عنه . والإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ، برقم (٤٠٩٦) (٦ / ١٦٣) .

وذهب أبو حنيفة ، وأصحابه إلى أنه شهادة ، واستدلوا بقول الله - تعالى - : ﴿ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ﴾ [التور : ٦] ويحدث ابن عباس المتقدم ، وفيه : فجاء هلال ، فشهد ، ثم قامت ، فشهدت^(١) .

والذين رأوا أنه يمين ، قالوا : إنه يصح اللعان بين كل زوجين حرين كانا أو عبيدين ، أو أحدهما ، أو عدلين أو فاسقين ، أو أحدهما .

والذين ذهبوا إلى أنه شهادة ، قالوا : لا يصح إلا بين زوجين ، يكونان من أهل الشهادة ، وذلك بأن يكونا حرين مسلمين ، فأما العبدان أو المحدودان في القلف ، فلا يجوز لعانتهما ، وكذلك إن كان أحدهما من أهل الشهادة ، والآخر ليس من أهلها .

قال ابن القيم : والصحيح ، أن لعانهم يجمع الوصفين ، اليمين والشهادة ، فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار ، ويمين مغلفة بلفظ الشهادة والتكرار ؛ لاقتضاء الحال تأكيد الأمر ، ولهذا اعتبر فيه من التأكيد عشرة أنواع ؛ أحدها ، ذكر لفظ الشهادة .

الثاني ، ذكر القسم ، بأحد أسماء الرب - سبحانه - وأجمعها لمعاني أسمائه الحسنى ، وهو اسم الله - جل ذكره - .

الثالث ، تأكيد الجواب ، بما يؤكد به القسم عليه ، من «إن» ، «واللام» ، وإتيائه باسم الفاعل ، الذي هو صادق وكاذب ، دون الفعل ، الذي هو صدق وكذب .

الرابع ، تكرار ذلك أربع مرات .

الخامس ، دعاؤه على نفسه في الخامسة ، بلعنة الله إن كان من الكافرين .

السادس ، إختباره عند الخامسة ، أنها الموجبة لعذاب الله ، وأن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة .

السابع ، جعل لعانته مقتضى حصول العذاب عليها ، وهو إما الحد ، وإما الحبس ، وجعل لعانها داركاً للعذاب عنها .

(١) أبو داود : كتاب الطلاق - باب في اللعان ، برقم (٢٢٥٦) (٢ / ٦٩١) .

الثامن ، أن هذا اللعان يوجب العتاب على أحدهما ؛ إما في الدنيا ، وإما في الآخرة .

التاسع ، التفريق بين التلاعنين ، وخراب بيتهما ، وكسرهما بالفراق .

العاشر ، تأييد تلك الفرقة ، ودوام التحريم بينهما ، فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن ، جعل يميناً مقروناً بالشهادة ، وشهادة مقرونة باليمين ، وجعل الملتعن لقبول قوله ، كالشاهد ، فإن نكلت المرأة ، مضت شهادته وحلت ، وأفادت شهادته ويمينه شيئين : سقوط الحد عنه ، ووجوبه عليها . وإن التعتت المرأة ، وعارضت لعانه بلعان آخر منها ، أفاد لعانه سقوط الحد عنه ، دون وجوبه عليها ، فكان شهادة ويميناً ، بالنسبة إليه دونها ؛ لأنه إن كان يميناً محضة ، فهي لا تحد بمجرد حلفه ، وإن كان شهادة ، فلا تحد بمجرد شهادته عليها وحده ، فإذا انضم إلى ذلك نكولها ، قوي جانب الشهادة واليمين في حقه ، بتأكده ونكولها ، فكانت دليلاً ظاهراً على صدقه ، فأسقط الحد عنه ، وأوجب عليه ، وهذا أحسن ما يكون من الحكم و : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة : ٥٠] وقد ظهر بهذا ، أنه يمين فيها معنى الشهادة ، وشهادة فيها معنى اليمين .

لعان الأعمى والأخرس :

لم يختلف أحد في جوار لعان الأعمى ، واختلفوا في الآخرس ؛ فقال مالك ، والشافعي : يلاعن الآخرس ، إذا فهم عنه .

وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لا يلاعن ؛ لأنه ليس من أهل الشهادة .

من يبدأ بالملاعة ؟

اتفق العلماء على أن السنة في اللعان تقديم الرجل ، فيشهد قبل المرأة ، واختلفوا في وجوب هذا التقديم ؛ فقال الشافعي ، وغيره : هو واجب ، فإذا لاعنت المرأة قبله ، فإن لعانها لا يعتد به .

وحججهم ، أن اللعان يشرع ؛ لدفع الحد عن الرجل ، فلو بُدئَ بالمرأة ، لكان دفعاً لامر لم يشب . وذهب أبو حنيفة ، ومالك إلى أنه لو وقع الابتداء بالمرأة ، صح واعتد به ، وحججهم ، أن الله - سبحانه - عطف في القرآن بالواو ، والواو لا تقتضي الترتيب ، بل هي لمطلق الجمع .

النكول^(١) عن اللعان :

النكول عن اللعان ؛ إما أن يكون من الزوج ، وإما أن يكون من الزوجة ، فإن نكل الزوج ، فعليه حد القذف ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [النور : ٦] . فإذا لم يشهد ، فهو مثل الأجني في القذف ، ولما تقدم من قول الرسول ﷺ : «البينة ، أو حد في ظهرك»^(٢) .

وهذا مذهب الامة الثلاثة . وقال أبو حنيفة : لا حد عليه ويحبس ، حتى يلاعن أو يكلب نفسه ، فإن كلب نفسه ، وجب عليه حد القذف . فإذا نكلت الزوجة : أقيم عليها حد الزنى ، عند مالك ، والشافعي .

وقال أبو حنيفة : لا تحد وحبست ، حتى تلاعن أو تقر بالزنى ، وإن صدقته ، أقيم عليها الحد .

وامتلك أبو حنيفة - رضي الله عنه - يقول الرسول ﷺ : «لا يحل دم امرئ مسلم ، إلا بإحدى ثلاث ؛ زنى بعد إحسان ، أو كفر بعد إيمان ، أو قتل نفس بغير نفس»^(٣) . ولأن سفك الدماء بالنكول ، حكم ترده الأصول ، فإنه إذا كان كثير من الفقهاء لا يوجبون غرم المال بالنكول ، فكان بالأحرى ألا يجب بذلك سفك الدماء .

قال ابن رشد : وبالجسلة ، فقاعدة الدماء مبنية على أنها لا تراق إلا بالبينة العادلة ، أو بالاعتراف ، ومن الواجب ألا تخصص هذه القاعدة بالاسم المشترك ، فأبو حنيفة في هذه المسألة أولى بالصواب ، إن شاء الله ، وقد اعترف أبو الليالي في كتابه «البرهان» بقوة أبي حنيفة في هذه المسألة ، وهو شافعي .

(١) النكول : الاتهام . (٢) تقدم تخريجه .

(٣) مسلم : كتاب القامة - باب ما يباح به دم المسلم (١ / ١٣٠٢ ، ١٣٠٣) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب الحكم فيمن لزند (٣ / ١٢٤) ، وكتاب الديات - باب الإمام يأمر بالعفو في الدم ، برقم (٤٥٠٢ / ٤) (٦٤٠ / ٤) والنسائي : كتاب تحريم الدم - باب ذكر ما يحل به دم المسلم ، برقم (٤٠١٧ / ٧) (٩١ / ٧) ، والترمذي : كتاب الفتن - باب لا يحل دم امرئ مسلم ... ، برقم (٢١٥٨) وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن (٤ / ٤٦٠) وابن مساجد : كتاب الحدود - باب لا يحل دم امرئ ... ، برقم (٢٥٣٣ / ٢) (٨٤٧ / ٢) والحاكم ، في «المستدرک» : كتاب الحدود (٤ / ٣٥٠) وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجه . ووافقه الذهبي ، ورواه الشافعي ، في «مسنده» عن حماد بن زيد به ، وكتبه الرية (٣ / ٣١٧) .

التفريق بين المتلاعنين :

إذا تلاقن الزوجان ، وقعت الفرقة بينهما على سبيل التأكيد ، ولا يرتفع التحريم بينهما بحال ؛ فعن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « المتلاعنان إذا تفرقا ، لا يجتمعان أبداً »^(١) . وعن علي ، وابن مسعود ، قالا : مضت السنة ، ألا يجتمع المتلاعنان^(٢) . رواهما الدارقطني . ولأنه قد وقع بينهما من التباغض والتقاطع ، ما أوجب القطيعة بينهما بصفة دائمة ؛ لأن أساس الحياة الزوجية السكن ، وللمودة ، والرحمة ، وهؤلاء قد فقدوا هذا الأساس ، وكانت عقوبتهما الفرقة المؤبدة .

واختلف الفقهاء ، فيما إذا كُذِّب الرجل نفسه ؛ فقال الجمهور : إنهما لا يجتمعان أبداً ، وللأحاديث السابقة . وقال أبو حنيفة : إذا كُذِّب نفسه جلد الحد ، وجاز له أن يعقد عليها من جديد . واستدل أبو حنيفة ، بأنه إذا كُذِّب نفسه ، فقد بطل حكم اللعان ، فكما يلحق به الولد ، كذلك ترد الزوجة عليه ، وذلك أن السبب الموجب للتحريم إنما هو الجهل بتعيين صدق أحدهما ، مع القطع بأن أحدهما كاذب ، وإذا انكشف ارتفع التحريم .

متى تقع الفرقة ؟

تقع الفرقة إذا فرغ المتلاعنان من اللعان ، وهذا عند مالك ، وقال الشافعي : تقع ، بعد أن يكمل الزوج لعانه .

وقال أبو حنيفة ، وأحمد ، والثوري : لا تقع ، إلا بحكم الحاكم .

هل الفرقة طلاقٌ ، أم فسخٌ ؟

يرى جمهور العلماء ، أن الفرقة الحاصلة باللعان فسخ . ويرى أبو حنيفة ، أنها طلاق بائن ؛ لأن سببها من جانب الرجل ، ولا يتصور أن تكون من جانب المرأة ، وكل فرقة كانت كذلك ، تكون طلاقاً ، لا فسحاً ، فالفرقة هنا مثل فرقة العتّين ، إذا كانت بحكم الحاكم .

وأما الذين ذهبوا إلى الرأي الأول ، فدليلهم تأييد التحريم ؛ فأشبه ذلك للحرم ، وهؤلاء يرون ، أن الفسخ باللعان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة في مدة العدة ، وكذلك السكنى ؛ لأن النفقة والسكنى إنما يستحقان في عدة الطلاق ، لا في عدة الفسخ ، ويؤيد

(١) الدارقطني : كتاب النكاح - باب للهر ، يرقم (١١٦) (٣ / ٢٧٦) .

(٢) الدارقطني : كتاب النكاح - باب للهر ، يرقم (١١٤) (٣ / ٢٧٦) ، وقال صاحب «النتيج» : إسناده جيد .

هنا، ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - في قصة الملائنة ، أن النبي ﷺ قضى الا قوت لها ، ولا سكنى ؛ من أجل أنهما يتصرفان من غير طلاق ، ولا متوفى عنها^(١) . رواه أحمد ، وأبو داود .

إلحاق الولد بأمه :

إذا نفى الرجل ابنه ، وتم اللعان بنفيه له ، انتفى نسيه من أبيه ، وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينهما ، ولحق بأمه ، فهي ترثه وهو يرثها ؛ لما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قضى رسول الله ﷺ في ولد للملائنتين أنه يرث أمه ، وترثه أمه ، ومن رماها به ، جلد ثمانين^(٢) . أخرجه أحمد .

ويؤيد هذا الحديث الأدلة الدالة على أن الولد للفراش ، ولا فراش هنا ؛ لنفي الزوج إياه ، وأما من رماها به ، اعتبر قاذفاً ، وجلد ثمانين جلدة ؛ لأن الملائنة داخلة في المحصنات ، ولم يثبت عليها ما يخالف ذلك ، فيجب على من رماها بابنها حد القذف ، ومن قذف ولدا ، يجب حله ، كمن قذف أمه ، سواء بسواء .

وهذا بالنسبة للأحكام التي تلزمه ، أما بالنسبة للأحكام التي شرعها الله للكافة ، فإنه يعامل كأنه ابنه من باب الاحتياط ، فلا يعطيه زكاة ماله ، ولو قتل ، لا قصاص عليه ، وثبت المحرمية بينه وبين أولاده ، ولا تجوز شهادة كل منهما للأخر ، ولا يعد مجهول النسب ، فلا يصح أن يدعيه غيره ، وإذا كلب نفسه ، ثبت نسب الولد منه ، ويؤول كل أثر للعان بالنسبة للولد .



(١) أبو داود : كتاب الطلاق - باب في اللعان ، برقم (٢٢٥٦) / ٢ (١٩٠) وأحمد (١ / ٣٣٩ ، ٢٤٥) وصحح الشيخ شاكراً إسناده ، وهو عند الطيالسي ، برقم (٢٦٦٧) .
(٢) أحمد ، في المسند (٢ / ٢١٦) .

العدة

(١) تعريفها :

العدة ؛ مأخوذة من العد والإحصاء ، أي ؛ ما تحصيه المرأة ، وتعدله من الأيام والأقراء . وهي اسم للعدة التي تنتظر فيها المرأة ، وتمتنع عن التزويج ، بعد وفاة زوجها ، أو فراقه لها^(١) .

وكانت العدة معروفة في الجاهلية ، وكانوا لا يكادون يتركونها ، فلما جاء الإسلام ، أقرها ؛ لما فيها من مصالح .

وأجمع العلماء على وجوبها ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . وقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس : «اعتدي في بيت ابن أم مكتوم»^(٢) .

(٢) حكمة مشروعية :

أ - معرفة برائة الرحم ، حتى لا تختلط الأنساب بعضها ببعض .

ب - تهينة فرصة للزوجين ؛ لإعادة الحياة الزوجية ، إن رأيا أن الخير في ذلك .

ج - التنويه بفخامة أمر النكاح ، حيث لم يكن أمراً يتنظم إلا بجمع الرجال ، ولا ينفك إلا بانتظار طويل ، ولولا ذلك ، لكان بمنزلة لعب الصبيان ، ينظم ثم ينفك في الساعة .

د - أن مصالح النكاح لا تتم ، حتى يوطنا أنفسهما على إدامة هذا المقد ظاهرهما ، فإن حدثت حادث يوجب فك النظام ، لم يكن يد من تحقيق صورة الإدامة في الجملة ، بأن تربص مدة تجد لتربصها بالآ ، وتقاسي لها عتاء^(٣) .

(١) إحصاء العدة يبدأ من حين وجود سيها ، وهو الطلاق ، أو الوفاة .

(٢) مسلم : كتاب الطلاق - باب للطلقت ثلاثاً لا نفقة لها ، برقم (٤٥) (٢ / ١١٨) وأبو داود : كتاب الطلاق - باب

في نفقة الميرة ، برقم (٢٢٩٠) (٢ / ٧١٦) والنسائي : كتاب الطلاق - باب الحامل للبينة ، برقم (٣٥٥٢)

(٦ / ٢١٠) ، والترمذي : كتاب النكاح - باب ما جاء ألا ينكح الرجل على خطبة أخيه ، برقم (١١٣٥)

(٣ / ٤٣٢) وقال : حدث صحيح .

(٣) من حجة الله البالغة .

أنواع العدة :

- ١- عدة المرأة التي تحيض ، وهي ثلاث حيض .
 - ٢- عدة المرأة التي يمتنع من الحيض ، وهي ثلاثة أشهر .
 - ٣- عدة للمرأة التي مات عنها زوجها ، وهي أربعة أشهر وعشرًا ، ما لم تكن حاملًا .
 - ٤- عدة الحامل ، حتى تضع حملها .
- وهذا إجمال ، تفصله فيما يلي : الزوجة ؛ إما أن تكون مدخولاً بها ، أو غير مدخول بها .

عدة غير المدخول بها :

والزوجة غير المدخول بها ، إن طلقت ، فلا عدة عليها ؛ لقول الله - تعالى - :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ^(١) فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب : ٤٩] .

فإن كانت غير مدخول به ، وقد مات عنها زوجها ، فعليها العدة ، كما لو كان قد دخل بها ؛ لقوله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ^(٢) ﴾ [البقرة : ٢٣٤] . وإنما وجبت العدة عليها ، وإن لم يدخل بها ؛ وفاء للزوج المتوفى ، ومراعاة لحقه .

عدة المدخول بها (٣) :

وأما المدخول بها ؛ فإما أن تكون من ذوات الحيض ، وإما أن تكون من غير ذوات الحيض .

(١) ليس : الدخول .

(٢) حكمة التحديد بهذه السنة ؛ لأنها التي تكمل فيها خلقة الولد ، وينفتح فيه الروح بعد مضي ١٢٠ يومًا ، وهي زيادة على أربع أشهر ؛ لتقصان الأمانة ، فبعد الكسر إلى العقد على طريق الإحباط ، وذكر العشر مؤثراً ؛ لإرادة الليالي ، والفراد مع أيامها ، عند الجمهور ، فلا تحل ، حتى تدخل الليلة الحادية عشرة .

(٣) يرى الاختلاف ، والمختلفة ، والخلفاء الراشدون ، أن القصد بالدخول المدخول حقيقة أو حكماً ، أي ؛ أن الخلوة الصحيحة تعتبر دخولاً ، نجب بها العدة ، وعند الشافعي ، في الملعب الجديد ، أن الخلوة لا نجب بها العدة .

عِدَّةُ الْحَائِضِ :

فإن كانت من ذوات الحيض ، فعِدَّتُها ثلاثة قُرُوء ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . والقُرُوء جمع قرء ، والقرء : الحيض .

ورجع ذلك ابن القيم ، فقال : إن لفظ (القرء) لم يستعمل في كلام الشارع ، إلا للحيض ، ولم يحن عنه في موضع واحد استعماله للطهر ، فحملة في الآية على المهود المعروف ، من خطاب الشارع أولى ، بل يتعين ؛ فإنه قد قال ﷺ للمستحاضة : «دعي الصلاة أيام أقرأك»^(١) . وهو ﷺ المعبر عن الله ، ويلغة قومه نزل القرآن ، فإذا ورد المشترك في كلامه على أحد معنيه ، وجب حملة في سائر كلامه عليه ، إذا لم تثبت إرادة الآخر في شيء من كلامه البتة ، وصير هو لغة القرآن التي خوطبنا بها ، وإن كان له معنى آخر في كلام غيره ، وإذا ثبت استعمال الشارع للقرء في الحيض ، علم أن هذا لغته ، فيتعين حملة عليها في كلامه ، ويدل على ذلك ما في سياق الآية من قوله - تعالى - : ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .

وهذا هو الحيض والحمل ، عند عامة المفسرين ، والمخلوق في الرحم ، إنما هو الحيض الوجودي . وبهذا قال السلف والخلف ، ولم يقل أحد : إنه الطهر . وأيضاً ، فقد قال - سبحانه - : ﴿وَاللَّائِي يَنْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مَنْ قَسَّأَكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ٤] . فجعل كل شهر بإزاء حيضة ، وعلق الحكم بعدم الحيض ، لا بعدم الطهر والحيض .

وقال في موضع آخر : قوله - تعالى - : ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق : ١] .

معناه : لاستقبال عدتهن ، لا فيها ، وإذا كانت العدة التي يطلق لها النساء مستقبلة ، بعد الطلاق ، فالاستقبال بعدها إنما هو الحيض ؛ فإن الطاهر لا تستقبل الطهر ؛ إذ هي فيه ،

(١) أبو داود : كتاب الطهارة - باب في المرأة تستحاض ، ومن قال : تدع الصلاة في عدة الأيام رقم (٢٨١) (١ / ١٩٢) والترمذي : كتاب أبواب الطهارة - باب ما جاء أن المستحاضة تتروأ لكل صلاة بلفظ : «تدع الصلاة أيام أقرأك» ، برقم (١٢٦) (١ / ٢٢٠) ، وابن ماجه : كتاب الطهارة وستنها - باب ما جاء في المستحاضة التي قد حلت أيام أقرأك قبل أن يستمر بها الدم ، برقم (٦٢٥) (١ / ٢٠٤) .

وإنما تستقبل الحيض بعد حالها التي هي فيها^(١) .

أقل مدة للاعتداد بالاقراء :

قالت الشافعية : وأقل ما يمكن أن تعتد فيه الحرة بالاقراء اثنان وثلاثون يوماً وساعة ؛ وذلك بأن يطلقها في الطهر ، ويبقى من الطهر بعد الطلاق ساعة ، فتكون تلك الساعة قرءاً ، ثم تحيض يوماً ، ثم تطهر خمسة عشر يوماً ، وهو القرء الثاني ، ثم تحيض يوماً ، ثم تطهر خمسة عشر يوماً ، وهو القرء الثالث ، فإذا طمعت في الحيضة الثالثة ، انقضت عدتها .

وأما أبو حنيفة ، فأقل مدة عنده ستون يوماً ، وعند صاحبيه تسعة وثلاثون يوماً ؛ فهي تبدأ عند الإمام أبي حنيفة ، بالحيض عشرة أيام ، وهي أكثر مدته ، ثم بالطهر خمسة عشر يوماً ، ثم بالحيض عشرة ، والطهر خمسة عشر ، ثم بالحيضة الثالثة ، ومدتها عشرة أيام ، فيكون للمجموع ستين يوماً ، فإذا مضت هذه المدة ، وادعت أن عدتها انتهت ، صدقت بيمينها ، وصارت حلالاً لزوج آخر .

أما الصحابيان ، فيحسبان لكل حيضة ثلاثة أيام ، وهي أقل مدته ، ويحسبان لكل من الطهرين المتخلفين للحيضات الثلاث خمسة عشر يوماً ، فيكون المجموع ٣٩ يوماً^(٢) .

عدة غير الحائض :

وإن كانت من غير ذوات الحيض ، فعدها ثلاثة أشهر ، ويصدق ذلك على الصغيرة التي لم تبلغ ، والكبيرة التي لا تحيض ؛ سواء أكان الحيض لم يسبق لها ، أم انقطع حيضها بعد وجوده ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَاللَّائِي يَمْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤]

روى ابن أبي هاشم في تفسيره عن عمرو بن سالم ، عن أبي بن كعب ، قال : قلت : يا رسول الله ، إن أناساً بالمدينة يقولون في عدل النساء ، ما لم يذكر الله في القرآن ، الصغار والكبار ، وأولات الاحمال . فأنزل الله - سبحانه - في هذه السورة : ﴿ وَاللَّائِي يَمْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ

(١) انظر دراد للمادة ، (٣ / ٩٦) .

(٢) انظر دراد للمادة ، (٤ / ٢٠٨) .

أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ^(١) [الطلاق : ٤] . فَأَجَلُ إِحْدَاهُمَا أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا ، فَإِذَا وَضَعَتْ ، فَقَدْ قَضَتْ عِدَّتَهَا . وَلَفْظُ جَرِير ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ نَأَسَا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، مَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ فِي عِدَةِ النِّسَاءِ ، قَالُوا : لَقَدْ بَقِيَ مِنْ عِدَةِ النِّسَاءِ عَدَدٌ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْقُرْآنِ ، الصَّغَارُ وَالْكِبَارُ ، الَّتِي قَدْ انْقَطَعَ عَنْهَا الْحَيْضُ وَذَوَاتُ الْحَمَلِ . قَالَ : فَأَنْزَلْتُ الَّتِي فِي النِّسَاءِ الْقَصَصِ : ﴿ وَاللَّاتِي يَحْسَنُ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ ۖ ﴾ [الطلاق : ٤] .

وعن سعيد بن جبير ، في قوله : ﴿ وَاللَّاتِي يَحْسَنُ مِنَ الْمُحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ ۖ ﴾ [الطلاق : ٤] يعني ، الأيسة المعجوز التي لا تحيض ، أو المرأة التي قعدت من الحيضة ، فليست هذه من القروء في شيء . وفي قوله : ﴿ إِنْ ارْتَبْتُمْ ۖ ﴾ . في الآية ، يعني ، إِنْ شَكَّكُمْ ، « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ۖ » . وعن مجاهد : ﴿ إِنْ ارْتَبْتُمْ ۖ ﴾ ولم تعلموا عدة التي قعدت عن الحيض ، أو التي لم تحض « فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ۖ » . فقوله - تعالى - : ﴿ إِنْ ارْتَبْتُمْ ۖ ﴾ . يعني ، إِنْ سَأَلْتُمْ عَنْ حُكْمِهِنَّ ، وَلَمْ تَعْلَمُوا حُكْمَهُنَّ ، وَشَكَّكُمْ فِيهِ ، فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ .

حُكْمُ الْمَرْأَةِ الْخَائِضِ إِذَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ :

إذا طُلِقَتِ الْمَرْأَةُ ، وَهِيَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَقْرَاءِ ، ثُمَّ إِنَّمَا لَمْ تَرَ الْحَيْضَ فِي عَادَتِهَا ، وَلَمْ تَدْرِ مَا سَبَبُهُ ، فَإِنَّهَا تَعْتَدُ سِنَةً : تَرْتَبِصُ مَدَّةَ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ ؛ لِتَعْلَمَ بَرَاءَةَ رَحِمِهَا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَدَّةَ هِيَ غَالِبُ مَدَّةِ الْحَمَلِ ، فَإِذَا لَمْ يَبَيِّنِ الْحَمَلُ فِيهَا ، عَلِمَ بَرَاءَةَ الرَّحِمِ ظَاهِرًا ، ثُمَّ تَعْتَدُ بَعْدَ ذَلِكَ عِدَّةَ الْأَيَّامَاتِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، وَهَذَا مَا قَضَى بِهِ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

قال الشافعي : هَذَا قَضَاءُ عُمَرَ بْنِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، لَا يَنْكَرُهُ مِنْهُمْ مَنَّاكَرُ عِلْمَانَا .

سُنُّ الْيَأْسِ :

اختلف العلماء في سن اليأس ؛ فقال بعضهم : إنها خمسون . وقال آخرون : إنها ستون . والحق ، أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النِّسَاءِ ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بِنْتِيمَةُ : الْيَأْسُ مُخْتَلِفٌ بِاخْتِلَافِ النِّسَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ يَتَّفَقُ عَلَيْهِ النِّسَاءُ ، وَالْمُرَادُ بِالْآيَةِ ، أَنَّ الْيَأْسَ كُلَّ امْرَأَةٍ مِنْ نَفْسِهَا ؛ لِأَنَّ الْيَأْسَ ضِدُّ الرِّجَاءِ ، فَلِذَا كَانَتْ لِلْمَرْأَةِ قَدْ يَثْبُتُ مِنَ الْمُحِيضِ ، وَلَمْ تَرْجِهْ ،

(١) ذكره ابن كثير ، في «تفسيره» ، (٤ / ٣٠٨) ، عن ابن أبي حاتم ، وعمر بن سالم ، عن أبي بن كعب مرسل ، وانظر «جامع البيان» ، (٢٨ / ١٤١) .

(٢) «اسباب النزول» للواحدي (٣٢٤ ، ٣٢٥) ، وعزاه السيوطي إلى ابن جرير ، وإسحاق بن راهويه ، والحاكم وغيرهم ، عن أبي بن كعب ، وانظر «اسباب النزول» ، للسيوطي (٢٧٩) .

فهي آيسة ، وإن كان لها أربعون أو نحوها ، وغيرها لا تيامس منه ، وإن كان لها خمسون^(١) .
عدة الحامل :

وعدة الحامل تنتهي بوضع الحمل ، سواء أكانت مطلقة ، أم متوفى عنها زوجها ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤] .

قال في «راد المعاد» : ودل قوله سبحانه : ﴿ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : ٤] . على أنها إذا كانت حاملاً بتوأمين ، لم تنقض العدة ، حتى تضعهما جميعاً ، ودلت على أن من عليها الاستبراء ، فعدها وضع الحمل أيضاً ، ودلت على أن العدة تنقضي بوضعه على أي صفة كان ؛ حياً أو ميتاً ، تام الخلق أو ناقصها ، نفخ فيه الروح أو لم ينفخ .

عن سيئة الاسمية ، أنها كانت تحت سعد بن خولة ، وهو مِمَّنْ شهد بدرًا ، فتوفي عنها في حجة الوداع ، وهي حامل ، فلم تشب^(٢) أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما تلعت^(٣) من نفاسها ، تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك - رجل من بني عبد الدار - فقال لها : مالي أراك متجملة ؛ لعلك ترنجين^(٤) ؟ إنك والله ، ما أنت بناكح ، حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشراً . قالت سيئة : فلما قال لي ذلك ، جمعت علي ثيابي حين أمسيت ، فاتيت رسول الله ﷺ ، فسألته عن ذلك ؟ فافتاني بأني قد حككت حين وضعت حملي ، وأمرني بالتزوج ، إن بدا لي .

وقال ابن شهاب : ولا أرى باماً أن تزوج حين وضعت ، وإن كانت في دمها ، غير أنه لا يقربها زوجها ، حتى تطهر^(٥) . أخرجه البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وابن ماجه .

والعلماء يجعلون قول الله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذِرُونَ أَزْوَاجًا يُتْرَبْنَ

(١) نظر راد المعاد ، ٤ / ٢٠٦ .

(٢) تشب : تلت .

(٣) ظهرت من دمها .

(٤) تظلين .

(٥) البخاري : كتاب النكاح - باب حلثي عبد الله بن محمد الجعفي . . . (٥ / ١٠٣) ، وكتاب الطلاق - باب البخاري : كتاب النكاح - باب حلثي عبد الله بن محمد الجعفي . . . (٧ / ٧٣) ، وكتاب الطلاق - باب انقضاه عدة التوفى عنها زوجها ، برقم (٥٦ / ٢ / ١١٢٢) ، وأبو داود : كتاب الطلاق - باب في عدة الحامل ، برقم (٢٣٠٦ / ٢ / ٧٢٨) ، والنسائي : كتاب الطلاق - باب عدة الحامل ، برقم (٣٥١٨ / ٦ / ١٩٥) ، والترمذي ، بمعناه : كتاب الطلاق - باب الحامل للتوفى عنها زوجها تضع ، برقم (١١٩٣ / ٢ / ٤٨٩) وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب الحامل للتوفى عنها زوجها ، برقم (٢٠٢٧ / ١ / ١٥٣) ، والروا : كتاب الطلاق - باب عدة التوفى عنها زوجها (٢ / ٥٩٠) .

بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» [البقرة : ٢٣٤] . خاصة بعدد الحوامل^(١) ، ويجعلون قول الله - تعالى - في سورة الطلاق : «وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» [الطلاق : ٤] . في عدد الحوامل ، فليست الآية الثانية معارضة للأولى .
عدة التوفى عنها زوجها :

والتوفى عنها زوجها عدتها أربعة أشهر وعشراً ، ما لم تكن حاملاً ؛ لقول الله تعالى : «وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» [البقرة : ٢٣٤] . وإن طلق امرأته طلاقاً رجعيًا ، ثم مات عنها ، وهي في العدة ، اعتلت بعد الوفاة ؛ لأنه توفي عنها ، وهي زوجته .
عدة المستحاضة :

المستحاضة تعتد بالحيض ، ثم إن كانت لها عادة ، فعليها أن تراعي عاداتها في الحيض والطمهر ، فإذا مضت ثلاث حيض ، انتهت العدة ، وإن كانت آيسة ، انتهت عدتها بثلاثة أشهر .

وجوب العدة في غير الزواج الصحيح :

من وطئ امرأة بشبهة ، وجبت عليها العدة ؛ لأن وطء الشبهة كالوطء في النكاح في النسب ، فكان كالوطء في النكاح ، في إيجاب العدة ، وكذلك تجب العدة في رواج فاسد، إذا تحقق الدخول^(٢) ، ومن زنى بامرأة ، لم تجب عليها العدة ؛ لأن العدة لحفظ النسب ، والزاني لا يلحقه نسب ، وهو رأي الأحناف ، والشافعية ، والثوري . وهو رأي أبي بكر ، وعمر . وقال مالك ، وأحمد : عليها العدة وهل عدتها ثلاث حيض ، أو حيضة تستبرئ بها؟ روايتان عن أحمد .

تحول العدة من الحيض إلى العدة بالأشهر :

إذا طلق الرجل زوجته ، وهي من ذوات الحيض ، ثم مات ، وهي في العدة ، فإن كان الطلاق رجعيًا ، فإن عليها أن تعتد عدة الوفاة ، وهي أربعة أشهر وعشراً ؛ لأنها لا تزال زوجة له ، ولأن الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية ؛ ولذلك يثبت التوارث بينهما ، إذا توفي أحدهما ، وهي في العدة .

(١) الحوامل : غير الحوامل .

(٢) قالت الطاغورية : لا تجب العدة في النكاح الفاسد ، ولو بعد الدخول ؛ لعدم دليل على إيجابها ، من الكتاب والسنة .

وإن كان الطلاق بائنًا ، فإنه تكمل عدة الطلاق بالحيض ، ولا تتحول العدة إلى عدة الوفاة ، وذلك لانقطاع الزوجية بين الزوجين من وقت الطلاق ؛ لأن الطلاق البائن يزول الزوجية ، فتكون الوفاة حدثت ، وهو غير زوج ، ولذلك لا يرث أحدهما صاحبه ، إذا توفى أحدهما ، وهي في العدة إلا إذا اعتبر فارًا .

طلاق الفار :

وطلاق الفار ؛ أن يطلق المريض مرض الموت امرأته طلاقًا بائنًا ، بغير رضاها ، ثم يموت ، وهي في العدة ، فإنه يعتبر في هذه الحال فارًا من الميراث ، ولهذا قال مالك : ترث ، ولو مات بعد انقضاء عدتها ، وبعد نكاح زوج آخر ؛ معاملة له بتقيض قصده .

ويرى أبو حنيفة ، ومحمد ، أن الحكم في هذه الحال يتغير ، فتكون عدتها أطول الأجلين : عدة الطلاق ، أو عدة الوفاة ، فإن كانت عدة الطلاق أطول ، اعتدت بها ، وإن كانت عدة الوفاة هي الأطول ، كانت هي العدة ، أي ؛ إذا انقضت الحيضات الثلاث ، في أكثر من أربعة أشهر وعشر ، اعتدت بها ، وإن كانت الأربعة أشهر وعشر أكثر من عدة الحيضات الثلاث ، اعتدت بها ؛ وذلك كي لا تحرم المرأة من حقها في الميراث الذي لواد الزوج الفرار منه بالطلاق .

وعند أبي يوسف ، أن المطلقة في هذه الحال تعد عدة الطلاق ، وإن كانت مدتها أقل من أربعة أشهر وعشر . ويرى الشافعي ، في أظهر قولي ، أنها لا ترث ، كالمطلقة طلاقًا بائنًا في الصحة .

وحجته ، أن الزوجية قد انتهت بالطلاق قبل الموت ، فقد زال السبب في الميراث ، ولا عبرة بمظنة الفرار ؛ لأن الأحكام الشرعية تناط بالأسباب الظاهرة ، لا بالنيات الخفية .

واتفقوا على أنه إن أبانها في مرضه ، فماتت المرأة ، فلا ميراث له . وكذلك تتحول العدة من الحيض إلى الأشهر ، في حق من حاضت حيضة أو حيضتين ، ثم يمست من الحيض ، فإنها حيثئذ يجب عليها أن تمتد بثلاثة أشهر ؛ لأن إكمال العدة بالحيض غير ممكن ؛ لانقطاعه ، ويمكن إكمالها باستئنافها بالشهور ، والشهور بدل عن الحيض .

تحول العدة من الأشهر إلى الحيض :

إذا شرعت المرأة في العدة بالشهور ؛ لصغرها ، أو لبلوغها سن الإياس ، ثم

حاضمت ، لزمها الانتقال إلى الحيض ؛ لأن الشهور بدل عن الحيض ، فلا يجوز الاعتداد بها مع وجود أصلها .

وإن انقضت عدتها بالشهور ، ثم حاضت ، لم يلزمها الاستئناف للعدة بالأقراء ؛ لأن هذا حدث بعد انقضاء العدة . وإن شرعت في العدة بالأقراء أو الأشهر ، ثم ظهر لها حمل من الزوج ، فإن العدة تتحول إلى وضع الحمل ، والحمل دليل على براءة الرحم ، من جهة القطع .

انقضاء العدة :

إذا كانت المرأة حاملاً ، فإن عدتها تنقضي بوضع الحمل ، وإذا كانت العدة بالأشهر ، فإنها تحسب من وقت^(١) الفقرة أو الوفاة ، حتى تستكمل ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر وعشراً ، وإذا كانت بالحيض ، فإنها تنقضي بثلاث حيضات ، وذلك يعرف من جهة المرأة نفسها^(٢) .

لزوم المعتدة بيت الزوجية :

يجب على المعتدة أن تلزم بيت الزوجية ، حتى تنقضي عدتها ، ولا يحل لها أن تخرج منه ، ولا يحل لزوجها أن يخرجها منه . ولو وقع الطلاق ، أو حصلت الفقرة ، وهي غير موجودة في بيت الزوجية ، وجب عليها أن تعود إليه بمجرد علمها ؛ يقول الله - تعالى : **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لَعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ**^(٣) **وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ** [الطلاق : ١] .

(١) ملحق مالك ، والشافعي ، أن الطلاق إن وقع في أثناء الشهر ، احتسبت بقيته ، ثم احتسبت شهرين بالأهلة ، ثم احتسبت من الشهر الثالث ، تمام ثلاثين يوماً . وقال أبو حنيفة : تحسب بقية الأول ، وتمتد من الرابع ، بقدر ما قلنا من الأول ، تماماً كما نلتصقاً .

(٢) كانت بعض النساء تكذب ، وتدعي أن عدتها لم تنقش ، وأنها لم تر الحيضات الثلاث ؛ لتطول العدة ، ولتتمكن من أخذ النفقة مدة طويلة ، وكان ذلك مشاراً لشكوى الرجال ؛ ففتلوك القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ هـ له المحال ، فجاء في المادة (١٧) منه ما نصه : لا تسمع الدعوى لفتنة عدة لمدة تزيد على ستة من تاريخ الطلاق . وجاء في المادة الإضافية ، لهذه المادة : فقطعاً لهذه الادعاءات الباطلة ، وبناء على ما قرره الأطباء ، من أن أكثر مدة الحمل ستة ، وضعت الفقرة الأولى من المادة (١٧) ومنعت المدة من دعواها نفقة العدة ، لاكثر من ستة من تاريخ الطلاق ، فظهر بذلك مدة استحقاق النفقة ، وليس معناه تعديد مدة العدة شرعاً ، فإن مدة العدة ثلاث حيضات .

(٣) قال ابن عباس : الفاحشة المبينة ، أن تدعو على أهل زوجها ، فإذا بدت على الأهل ، حل إخراجها .

وعن الفريضة بنت مالك بن سنان ، وهي أخت أبي سعيد الخدري ، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ ، تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خندرة ، فلأن زوجها خرج في طلب أبيد له أبوقا^(١) ، حتى إذا كانوا بطرف القلوم^(٢) ، لحقهم فقتلوه ، فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي ، فإني لم يتركني في مسكن يملكه ، ولا نفقة ؟ قالت : فقال رسول الله ﷺ : «نعم» . قالت : فخرجت ، حتى إذا كنت في الحجرة ، أو في المسجد ، دعاني أو أمر بي ، فدعيت له ، فقال : «كيف قلت ؟» فرددت عليه القصة ، التي ذكرت من شأن زوجي . فقال : «امكثي في بيتك ، حتى يبلغ الكتاب أجله» . قالت : فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً . قالت : فلما كان عثمان بن عفان أرسل إليّ ، فسألني عن ذلك فأخبرته ، فأتبعه ، وقضى به^(٣) . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حسن صحيح ، وكان عمر يرد المتوفى عنهن أزواجهن ، من البلاء بمنعهن الحج .

ويستثنى من ذلك ، المرأة البدوية إذا توفي عنها زوجها ، فإنها ترث مع أهلها إذا كان أهلها من أهل الارتحال ، وخالف في ذلك عائشة ، وابن عباس ، وجابر بن زيد ، والحسن ، وعطاء . وروي عن عليّ ، وجابر : فقد كانت عائشة تفتي المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها ، وخرجت بأختها أم كلثوم ، حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله إلى مكة في عمرة^(٤) .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني عطاء ، عن ابن عباس ، أنه قال :

(١) هربوا .

(٢) موضع على ستة أميال من المدينة .

(٣) أبو داود : كتاب الطلاق - باب في المتوفى عنها تسفل ، برقم (٢٣٠٠ / ٢) ، والنسائي : كتاب الطلاق - باب مقام التولى عنها زوجها في بيتها حتى تم ، برقم (٣٥٢٩ / ٦) ، والترمذي : كتاب الطلاق - باب ما جاء أين تمت المتوفى عنها زوجها ، برقم (١٢٠٤ / ٢) (٤٩٩) وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب أين تمت المتوفى عنها زوجها ، برقم (٢٠٣١ / ١) (٦٥٤) والترمذي : كتاب الطلاق - باب خروج المتوفى عنها زوجها ، برقم (٢٢٩٢ / ٢) (٩٠) .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في «مصنفه» ، برقم (١٢٠٥٤) ، واستلذه صحيح .

إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ - عز وجل - : تعتد أربعة أشهر وعشرًا ، ولم يقل : تعتد في بيتها ، فتعتد حيث شامت^(١) . وروى أبو داود ، عن ابن عباس أيضًا ، قال : نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها ، فتعتد حيث شامت ، وهو قول الله ، عز وجل : ﴿ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة : ٢٤٠] . قال عطاء : إن شامت اعتدت عند أهلها ، وسكنت في وصيتها ، وإن شامت خرجت ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة : ٢٤٠] . قال عطاء : ثم جاء الميراث ، فنسخ السكنى ، تعتد حيث شامت^(٢) .

اختلاف الفقهاء في خروج المرأة في العلة :

وقد اختلف الفقهاء في خروج المرأة في العلة ؛ فذهب الأحناف إلى أنه لا يجوز للمطلقة الرجعية ولا للبان الخرج من بيتها ليلاً ، ولا نهارًا ، وأما المتوفى عنها زوجها ، فتخرج نهارًا ، وبعض الليل ، ولكن لا تبيت إلا في منزلها .

قالوا : والفرق بينهما ، أن المطلقة نفقت في مال زوجها ، فلا يجوز لها الخروج كالزوجة ، بخلاف المتوفى عنها زوجها ، فإنها لا نفق لها ، فلا بد أن تخرج بالنهار ؛ لإصلاح حالها . قالوا : وعليها أن تعتد في المنزل ، الذي يضاف إليها بالسكنى ، حال وقوع الفرقة .

وقالوا : فإن كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها ، أو أخرجهما الورثة من نصيبهم ، انتقلت ؛ لأن هذا عذر ، والسكون في بيتها عبادة ، والعبادة تسقط بالعذر ، وعندهم : إن عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه ؛ لكثرت ، فلها أن تنتقل إلى بيت أقل كراء منه .

وهذا من كلامهم يدل على أن أجره السكن عليها ، وإنما تسقط السكنى عنها ؛ لعجزها عن أجرته ، ولهذا صرحوا ، بأنها تسكن في نصيبها من التركة إن كفاها ؛ وهذا لأنه لا سكنى عندهم للمتوفى عنها زوجها ؛ حاملاً كانت أو حائلاً^(٣) ، وإنما عليها أن تلزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ، ليلاً ونهارًا ، فإن بدله لها الورثة ، وإلا كانت الاجرة عليها . ومذهب الحنابلة ، جواز الخروج نهارًا ؛ سواء كانت مطلقة ، أو متوفى عنها زوجها .

(١) أخرجه عبد الرزاق ، في مصنفه ، برقم (١٧٠٥١) .

(٢) البخاري (٨ / ١٤٥) ، والنسائي (٦ / ٢٠٠) ، أبو داود : كتاب الطلاق - باب من رأى التحول ، برقم (٢٣٠١) .

(٣) وعند الحنابلة ، لا سكنى لها إذا كانت حائلاً ، وإن كانت حاملاً ، لمعي روائين ، وللشافعي قولان ، وعند مالك ، أن لها السكنى .

قال ابن قدامة : وللمتحدة الخروج في حوائجها نهاراً ؛ سواء كانت مطلقة ، أو متوفى عنها زوجها ، قال جابر : طلقت خالتي ثلاثاً ، فخرجت تَجِدُ^(١) نخلها ، فلقبها رجل ، فنهاها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : «أخرجي ، فحُذِي نخلك ، لعلك أن تصدقي منه ، أو تفعلي خيراً»^(٢) . رواه النسائي ، وأبو داود . وروى مجاهد ، قال : استشهد رجال يوم أحد ، فجاه نساؤهم رسولَ الله ﷺ ، وقلن : يا رسول الله ، نستوحش بالليل أفنييت عند إحداثنا ، فإذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا ؟ فقال : «تحدثن عند إحداثكن ، حتى إذا أردتن النوم ، فلتوب كل واحدة إلى بيتها»^(٣) .

وليس لها المبيت في غير بيتها ، ولا الخروج ليلاً إلا لضرورة ؛ لأن الليل مظنة الفساد ، بخلاف النهار ؛ فإن فيه قضاء الحوائج ، والمعاش ، وشراء ما يحتاج إليه .

حداد المعتدة :

يجب على المرأة أن تحدد على زوجها المتوفى مدة العدة ، وهذا متفق عليه بين الفقهاء . واختلفوا في المطلقة طلاقاً باتناً ؛ فقال الأحناف : يجب عليها الإحلال . وذهب غيرهم إلى أنه لا حداد عليها . وتقدم في المجلد الثاني حقيقة الحداد^(٤) .

نفقة المعتدة :

اتفق الفقهاء على أن المطلقة طلاقاً رجعيًا تستحق النفقة والسكنى ، واختلفوا في

(١) تجد : تقطع .

(٢) مسلم : كتاب الطلاق - باب جواز خروج المعتدة البائن والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها ، برقم (٥٥) (٢ / ١١٢١) ، وأبو داود : كتاب الطلاق - باب في البتة تخرج بالنهار ، برقم (٢٢٩٧) (٢ / ٧٢٠) ، والنسائي : كتاب الطلاق - باب خروج المتوفى عنها بالنهار ، برقم (٣٥٥٠) (٦ / ٢٠٩) وابن ماجه : كتاب الطلاق - باب هل تخرج المرأة في حدثها ، برقم (٢٠٣٤) (١ / ٦٥٦) ، والترمذي : كتاب الطلاق - باب خروج المتوفى عنها زوجها (٢ / ١٦٨) .

(٣) البيهقي : كتاب المدة - باب كيفية سكنى المطلقة ، والمتوفى عنها (٧ / ٤٣٦) وعزه في «الكتبة» برقم (٢٨٠١٠) (٩ / ٦٩٤) إلى عبد الرزاق ، وقال الألباني ، في «إرواء الغليل» (٧ / ٢١١) . ضعيف ، أخرجه البيهقي (٧ / ٤٣٦) من طريق الشافعي . ثم قال : قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، غير عبد المجيد ، وهو ابن عبد العزيز بن أبي رواد ، وأورده المحي في «الضعفاء» وقال : وثقه ابن معين وغيره ، وقال أبو داود : ثقة ، طاعة إلى الإرجاء ، وتركه ابن حبان . وقال الحافظ في «التقريب» : صدوق يخطئ . وقال الألباني : قلت : مثله حسن الحديث - إن شاء الله - إذا لم يخالف ، والله أعلم ، لكن الحديث مرسل ، لأن مجاهد تابعي ، لم يدرك الحادثة ، فهو ضعيف .

(٤) انظر «البيان» .

المبتوتة؛ فقال أبو حنيفة : لها النفقة والسكنى ، مثل المطلقة الرجعية ؛ لأنها مكلفة بقضاء مدة العدة في بيت الزوجية ، فهي محتسبة لحقه عليها ، فتجب لها النفقة ، وتعتبر هذه النفقة ديناً صحيحاً ، من وقت الطلاق ، ولا تتوقف على التراضي ، ولا قضاء القاضي ، ولا يسقط هذا الدين ، إلا بالآداء أو الإبراء . وقال أحمد : لا نفقة لها ولا سكنى ؛ لحديث فاطمة بنت قيس ، أن زوجها طلقها البتة ، فقال لها الرسول ﷺ : «ليس لك عليه نفقة»^(١) .

وقال الشافعي ، ومالك : لها السكنى بكل حال ، ولا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً ؛ لأن عائشة ، وابن المسيب ، أنكرا على فاطمة بنت قيس حديثها . قال مالك : سمعت ابن شهاب يقول : المبتوتة لا تخرج من بيتها ، حتى تحمل ، وليست لها نفقة ، إلا أن تكون حاملاً ، فينفق عليها ، حتى تضع حملها . ثم قال : وهذا الأمر عندنا .

الحضانة

معناها :

الحضانة ؛ مأخوذة من الحِضْن ، وهو ما دون الإبط إلى الكشح ، وحِضْنُ الشيء ، جانباه ، وحِضْنُ الطائر بيضه ، إذا ضمه إلى نفسه تحت جناحه ، وكذلك المرأة إذا ضمت ولدها . وعرفها الفقهاء ، بأنها عبارة عن القيام بحفظ الصغير ، أو الصغيرة^(٢) ، أو المتوهم الذي لا يميز ، ولا يستقل بأمره ، وتمهده بما يصلحه ، ووقايته عما يؤذيه ويضره ، وتربيته جسمياً ، ونفسياً ، وعقلياً ؛ كي يقوى على النهوض بتبعات الحياة ، والاضطلاع بمسئولياتها .

والحضانة بالنسبة للصغيرة أو للصغيرة واجبة ؛ لأن الإحتمال فيها يعرض الطفل للهلاك ، والضماح .

(١) مسلم : كتاب الطلاق - باب للمطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ، برقم (٣٧) (٢ / ١١١٥) ، وأبو داود : كتاب الطلاق - باب في نفقة المبتوتة ، برقم (٢٢٨٤) (٢ / ٧١٣) والنسائي : كتاب الطلاق - باب إرسال الرجل إلى زوجته بالطلاق ، برقم (٣٤١٨) (٦ / ١٥٠) ، وكتاب النكاح - باب إذا استشاوت المرأة رجلاً ليمين يخطبها ، هل يخبرها بما يعلم ، برقم (٣٢٤٥) (٦ / ٧٥) ، والدارمي : كتاب النكاح - باب النهي عن خطبة الرجل على خطبة إنثى ، برقم (٢١٨٣) (٢ / ٩١) .

(٢) ولابد من الصغروا المنة في إيجاب الحضانة ، أما البالغ الرشيد ، فلا حضنة عليه ، وله الخيار في الإقامة عند من شاء من أبويه ، فإن كان ذكراً ، فله الانفراد بنفسه ؛ لاستثنائه عنهما ، ويستحب ألا يتفرّد عنهما ، ولا يقطع بروه عنهما ، وإن كانت جارية ، لم يكن لها الانفراد ، ولأبويها عنهما منه ؛ لأنه لا يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها ، ويلحق العار بها ويأكلها ، فإن لم يكن لها أب ، فالولديها وأهلها عنهما من ذلك .

الحضانة حق مشترك :

الحضانة حق للصغير ؛ لاحتياجه إلى من يرعاه ، ويحفظه ، ويقوم على شئونه ، ويتولى تربيته ، ولأنه الحق في احتضانه كذلك ؛ لقول الرسول ﷺ : «أنت أحق به»^(١) .

وإذا كانت الحضانة حقاً للصغير ، فإن الأم تميز عليها إذا تعينت ، بأن يحتاج الطفل إليها ، ولم يوجد غيرها ؛ كيلا يضيع حقه في التربية والتأديب .

فإن لم تتعين الحضانة ، بأن كان للطفل جدة ، ورضيت بإسماكه ، وامتنعت الأم ، فإن حقاها في الحضانة يسقط بإسقاطها إياه ؛ لأن الحضانة حق لها .

وقد جاء في بعض الأحكام التي أصدرها القضاء الشرعي ما يؤيد هذا ، فقد أصدرت محكمة جرجا ، في ٢٣ / ٧ / ١٩٣٣ ما يلي : إن لكل من الحاضنة والمحضون حقاً في الحضانة ، إلا أن حق المحضون أقوى من حق الحاضنة ، وإن إسقاط الحاضنة حقها ، لا يسقط حق الصغير .

وجاء في حكم محكمة العياط ، في ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ : إن تبرع غير الأم بنفقة المحضون الرضيع ، لا يسقط حقها في حضانة هذا الرضيع ، بل يبقى في يدها ، ولا ينزع منها ما دام رضيعاً ؛ وذلك حتى لا يضار الصغير ، بحرمانه من أمه ، التي هي أشفق الناس عليه ، وأكثرهم صبراً على خدمته^(٢) .

الأم أحق بالولد من أبيه :

أسمى لون من ألوان التربية ، هو تربية الطفل في أحضان والديه ؛ إذ ينال من رعايتهما ، وحسن قيامهما عليه ما يني جسمه ، وينمي عقله ، ويزكي نفسه ، ويعده للحياة .

فإذا حدث أن افرق الوالدان ، وبينهما طفل ، فالأم أحق به من الأب ، ما لم يقرم بالأب مانع يمنع تقديمها^(٣) ، أو بالولد وصف يقتضي تخيير^(٤) .

(١) أبو داود : كتاب الطلاق - باب من أحق بالولد ، برقم (٢٢٧٦) (٢ / ٧٠٧ ، ٧٠٨) واحمد ، في «المسند» (٢ / ١٨٢) ، والبيهقي : كتاب النفقات - باب الأم تزوج ... (٨ / ٤) ، والحاكم : كتاب الطلاق - باب حضانة الولد ... (٢ / ٢٠٧) .

(٢) أحكام الأحوال الشخصية ، للدكتور محمد يوسف موسى .

(٣) ألا تتوفر فيها الشروط ، التي يجب توفرها في الحاضنة .

(٤) وهو الاستثناء عن خدمة النساء .

وسبب تسليم الأم ، أن لها ولاية الحضانة والرضاع ؛ لأنها أصرف بالتربية ، وأقدر عليها ، ولها من الصبر في هذه الناحية ، ما ليس للرجل ، وعندها من الوقت ما ليس عنده ؛ لهذا قلتمت الأم رعاية لمصلحة الطفل ؛ فعن عبد الله بن عمرو ، أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء^(١) ، وحجري له حواء^(٢) ، وثديي له سقاء ، وزعم أبوه أنه يترعه مني . فقال : «أنت أحق به ، ما لم تُنكحي» .^(٣) أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، والحاكم وصححه .

وعن يحيى بن سعيد ، قال : سمعت القاسم بن محمد يقول : كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الأنصار ، فولدت له عاصم بن عمر ، ثم إن عمر فارقها ، فجاء عمر قيساً ، فوجد ابنه عاصماً يلعب بفناء المسجد ، فأخذ بمضله ، فوضعه بين يديه على الدابة ، فأدركته جلة الغلام ، فنارعتة إياه ، حتى أتيا أبا بكر الصديق ، فقال عمر : ابني . وقالت المرأة : ابني . فقال أبو بكر : خل بينها وبينه . فما راجعه عمر الكلام^(٤) (٥) . رواه مالك في «الموطأ» .

قال ابن عبد البر : هذا الحديث مشهور من وجوه ؛ متقطعة ومتصلة ، تلقاه أهل العلم بالقبول . وفي بعض الروايات ، أنه قال له : الأم أعطف وألطف ، وأرحم ، وأحنى ، وأخير ، وأراف ، وهي أحق بولدها ، ما لم تتزوج^(٦) .

وهذا الذي قاله أبو بكر - رضي الله عنه - من كون الأم أعطف ، وألطف هو العلة في أحقية الأم بولدها الصغير .

ترتيب أصحاب الحقوق في الحضانة :

وإذا كانت الحضانة للأم ابتداء ، فقد لاحظ الفقهاء أن قرابة الأم تقدم على قرابة الأب ،

(١) الرءاء : الإماء .

(٢) الحجر : الحظن ، وحواء : ثدي ، يحويه ، ويحيط به ، والسقاء : وعاء للشرب .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) وكان ملعب عمر مخالفاً للعب أبي بكر ، ولكنه سلم للفضاء ، من له الحكم والإمضاء ، ثم كان بعد في خلافته يقضي به ويفتي ، ولم يخالف ملعب أبي بكر ، ما دام الصبي لا يميز ، ولا مخالف لهما من الصحابة ، اتفاده ابن القيم .

(٥) للموطأ : كتاب الوصية - باب ما جاء في للوثة من الرجال ، ومن أحق بالولد ، يرقم (٦) (٢ / ٧٦٧) ، والبيهقي (٨ / ٥) ، والقاسم بن محمد لم يدرك عمر ؛ لذلك ضمه الألباني في «الإرواء» (٧ / ٢٤٤) .

(٦) أحمد في «المسند» (٢ / ٢٠٣) .

وإن الترتيب بين أصحاب الحق في الحضانة ، يكون على هذا النحو : الأم ، فإذا وجد مانع يمنع تقديمها^(١) انتقلت الحضانة إلى أم الأم ، وإن عكس ، فإن وجد مانع ، انتقلت إلى أم الأب ، ثم إلى الأخت الشقيقة ، ثم إلى الأخت لأم ، ثم إلى أخت لأب ، ثم بنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأم ، ثم الحالة الشقيقة ، فالحالة لأم ، فالحالة لأب ، ثم بنت الأخت لأب ، ثم بنت الأخ الشقيق ، فبنت الأخ لأم ، فبنت الأخ لأب ، ثم العممة الشقيقة ، فالعمة لأم ، فالعمة لأب ، ثم حالة الأم ، فحالة الأب ، فعمة الأم ، فعمة الأب ، بتقديم الشقيقة في كل منهن .

فإذا لم توجد للصغير قريبات من هذه المحارم ، أو وجدت ، وليست أهلاً للحضانة ، انتقلت الحضانة إلى العصابات من المحارم ، من الرجال على حسب الترتيب في الإرث .

فينتقل حق الحضانة إلى الأب ، ثم أبي أبيه ، وإن علا ، ثم إلى الأخ الشقيق ، ثم إلى الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم العم الشقيق ، فالعم لأب ، ثم عم أبيه الشقيق ، ثم عم أبيه لأب .

فإذا لم يوجد من عصبته من الرجال المحارم أحد ، أو وجد ، وليس أهلاً للحضانة ، انتقل حق الحضانة إلى محارمه ، من الرجال غير العصبية .

فيكون للجد لأم ، ثم للأخ لأم ، ثم لابن الأخ لأم ، ثم للعم لأم ، ثم للأخ الشقيق ، فالخال لأب ، فالخال لأم ، فإذا لم يكن للصغير قريب ، عَيْنَ القاضي له حاضنة تقوم بتربيته .

وإنما كان ترتيب الحضانة على هذا النحو ؛ لأن حضانة الطفل أمر لا بد منه ، وأولى الناس به قرابته ، وبعض القرابة أولى من بعض .

فيقدم الأولياء ؛ لكون ولاية النظر في مصالحه إليهم ابتداءً ، فإذا لم يكونوا موجودين ، أو كانوا ووجد ما يمنهم من الحضانة ، انتقلت إلى الأقرب فالأقرب .

فإن لم يكن ثمة قريب ، فإن الحاكم مسئول عن تعيين من يصلح للحضانة .

شروط الحضانة :

يشترط في الحاضنة التي تتولى تربية الصغير ، وتقوم على شئونه الكفاية ، والقدرة على

(١) كان قد تدرج من شروط الحضانة ، التي ستأتي بعد .

الاضطلاع بهذه المهمة ، وإنما تتحقق القدرة والكفاءة بتوفر شروط معينة ، فإذا لم يتوفر شرط منها ، سقطت الحضانة ، وهذه الشروط هي :

١- العقل ، فلا حضانة لمعتوه ، ولا مجنون ، وكلاهما لا يستطيع القيام بتدبير نفسه ، فلا يفرض له أمر تدبير غيره ؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه .

٢- البلوغ ؛ لأن الصغير ، ولو كان مميزاً في حاجة إلى من يتولى أمره ، ويحضنه ، فلا يتولى هو أمر غيره .

٣- القدرة على التربية ، فلا حضانة لكسيفة ، أو ضعيفة البصر ، ولا لمریضة مرضاً معدياً ، أو مرضاً يعجزها عن القيام بشئونه ، ولا لمتقلعة في السن تقلعاً يحوجها إلى رعاية غيرها لها ، ولا لمهملة لشئون بيتها ، كثيرة المغادرة له ، بحيث يخشى من هذا الإهمال ضياع الطفل ، وإلحاق الضرر به ، أو لقاطنة مع مريض مرضاً معدياً ، أو مع من ييغض الطفل ، ولو كان قريباً له ، حيث لا تتوفر له الرعاية الكافية ، ولا لبلو الصالح .

٤- الأمانة والخلق ؛ لأن الفاسقة غير مأمونة على الصغير ، ولا يوثق بها في أداء واجب الحضانة ، وربما نشأ على طريقتها ، ومتخلفاً بأخلاقها ، وقد ناقش ابن القيم هذا الشرط ، فقال : مع أن الصواب ، أنه لا تشترط العدالة في الحاضن قطعاً ، وإن شرطها أصحاب أحمد ، والشافعي - رحمهما الله - وغيرهم ، واشترطها في غيبة البعد ، ولو اشترط في الحاضن العدالة ؛ لضاع أطفال العالم ، ولعظمت المشقة على الأمة ، واشتد العنت ، ولم يزل من حين قام الإسلام ، إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم ، لا يتعرض لهم أحد في الدنيا ، مع كونهم هم الأكثرين ، ومتى وقع في الإسلام انتزاع الطفل من أبويه ، أو أحدهما بفسقه ، وهذا في المخرج والعسر ، واستمرار العمل المتصل في سائر الأمصار والأعصار على خلافه ، بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح ، فإنه دائم الوقوع في الأمصار ، والأعصار ، والقرى ، والبادي ، مع أن أكثر الأولياء الذين يكونون ذلك فساق ، ولم يزل الفسق في الناس . ولم يمنع النبي ﷺ ، ولا أحد من الصحابة فاسقاً في تربية ابنه ، وحضنته له ، ولا من تزويجه موليته . والعادة شاهدة ، بأن الرجل لو كان من الفساق ، فإنه يحتاج لابنته ولا يضيعها ، ويحرص على الخير لها بجهد ، وإن قدر خلاف ذلك ، فهو قليل بالنسبة إلى المعتاد .

والشارع يكتفي في ذلك على الباعث الطبيعي ، ولو كان الفاسق مسلوب الحضانة ، ولاية النكاح ، لكان بيان هذا للأمة من أهم الأمور ، واعتناء الأمة بنقله ، وتوارث العمل

به مقدمًا على كثير مما نقلوه ، وتوارثوا العمل به .

فكيف يجوز عليهم تضييعه ، واتصال العمل بخلافه ، ولو كان الفسق ينافي الحضنة ، لكان من رضى ، أو شرب الخمر ، أو أتى كبيرة ، فرق بينه وبين أولاده الصغار ، والتمس لهم غيره ١٩ والله اعلم .

٥- الإسلام ، فلا تثبت الحضنة للحاضنة الكافرة للمصغير المسلم ؛ لأن الحضنة ولاية ، ولم يجعل الله ولاية للكافر على المؤمن : ﴿ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ۚ لِلنِّسَاءِ ٤١١ ٠ ﴾ فهي كولاية الزواج والمال ، ولأنه يخشى على دينه من الحاضنة ؛ حرصها على تنشئته على دينها ، وتربيته على هذا الدين ، ويصعب عليه بعد ذلك أن يتحول عنه ، وهذا أعظم ضرر يلحق بالطفل ، ففي الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة ، إلا أن أبويه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه »^(١) .

وهذه الاحناف ، وابن القاسم ، من المالكية ، وأبو ثور إلى أن الحضنة تثبت للحضنة مع كفرها ، وإسلام الولد ، لأن الحضنة لا تتجاوز رضاع الطفل وخدمته ، وكلاهما يجوز من الكافرة .

وروى أبو داود ، والنسائي ، أن رافع بن سنان أسلم ، وأبى امرأته أن تسلم ، فأتى النبي ﷺ ، فقالت : ابتي . وهي فطيم أو شبهه ، وقال رافع : ابتي . فقال النبي ﷺ : « اللهم اهدما » . فمالت إلى أبيها ، فأغسلها^(٢) .

(١) البيهقي : كتاب الجنائز - باب ما قيل في أولاد للمشركين (٢ / ١٢٥) ويعنه : كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي ... (٢ / ١١٨) ، وفي القدر (٨ / ١٥٣) - باب « الله أعلم بما كانوا يعملون » ، ومسلم : كتاب القدر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، برقم (٢٣ ، ٢٤) (٤ / ٢٠٤٨) وأبو داود : كتاب السنة - باب في فرائض للمشركين ، برقم (٤٧١٤) (٥ / ٨٦) وإخرجه الترمذي ، مستصرًا ، من حديث أبي صالح ، عن أبي هريرة : كتاب القدر - باب كل مولود يولد على الفطرة ، برقم (٢١٣٨) (٤ / ٤٤٧) وقال : هذا حديث حسن صحيح . وموطأ مالك : كتاب الجنائز - باب جسد الجنائز ، برقم (٥٢) (١ / ٢٤١) وأحمد ، في المسند (٢ / ٣٣٣ ، ٢٧٥ ، ٣٩٣ ، ٤١٠ ، ٤٨١) .

(٢) ضعف المصنف هذا الحديث ، وقال ابن القطر : يحتمل أن النبي ﷺ علم أنها تخشع لهاها بدعوته ، لكان ذلك خاصًا في حقه .

(٣) أبو داود : كتاب الطلاق - باب إذا أسلم أحد الأبوين ، مع من يكون الولد ، برقم (٢٢٤٤) (٢ / ٦٧٩) ، والنسائي : كتاب الطلاق - باب إسلام أحد الزوجين وتخيير الولد ، برقم (٣٤٩٦) (٦ / ١٨٥) ، وأحمد في مسنده (٥ / ٤٤٦) .

والاحناف ، وإن رأوا جوار حضانة الكافرة ، إلا أنهم اشترطوا ألا تكون مرتدة ؛ لأن المرتدة عندهم تستحق الحبس ، حتى تتوب وتعود إلى الإسلام ، أو تموت في الحبس ، فلا تنال لها الفرصة لحضانة الطفل ، فإن تابعت وعادت ، عاد لها حق الحضانة^(١) .

٦- ألا تكون متزوجة ، فإذا تزوجت ، سقط حقها في الحضانة ؛ لما رواه عبد الله بن عمرو ، أن امرأة ، قالت : يا رسول الله ، أن ابني هذا كان يطني له وعاء ، وحجري له حواء ، ولدي لي سقاء ، ودعسم أبوه أنه يتزعه مني . فقال : «أنت أحق به ، ما لم تنكحي»^(٢) . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي ، والحاكم وصححه .

وهذا الحكم بالنسبة للمتزوجة بأجنبي ، فإن تزوجت بقريب محرّم من الصغير ، مثل عمه ، فإن حضانتها لا تسقط ؛ لأن العم صاحب حق في الحضانة ، وله من صلته بالطفل ، وقربته منه ما يحمله على الشفقة عليه ، ورعاية حقه ، فيتم بينهما التعاون على كفالته ، بخلاف الأجنبي ، فإنها إذا تزوجته ، فإنه لا يعطف عليه ، ولا يمكنها من العناية به ، فلا يجد الجور الرحيم ، ولا التنفس الطبيعي ، ولا الظروف التي تنمي ملكاته ومواهبه .

ويرى الحسن ، وابن حزم ، أن الحضانة لا تسقط بالتزويج بحال .

٧- الحرية ؛ إذ إن للملوك مشغول بحق سيده ، فلا يفرغ حضانة الطفل .

قال ابن القيم : وأما اشتراط الحرية ، فلا يتنهض عليه دليل يركن القلب إليه ، وقد اشترطه أصحاب الأئمة الثلاثة . وقال مالك - رحمه الله - في حره له ولد من أمة : إن الأم أحق به ، إلا أن تباع فتنتقل ، فيكون الأب أحق به . وهذا هو الصحيح .

أجرة الحضانة :

أجرة الحضانة مثل أجرة الرضاع ، لا تستحقها الأم ، ما دامت روجة أو معتدة ؛ لأن لها نفقة الزوجية ، أو نفقة العدة ، إذا كانت روجة أو معتدة ؛ قال الله - تعالى - : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِقَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] .

أما بعد انقضاء العدة ، فإنها تستحق الأجرة ، كما تستحق أجرة الرضاع ؛ لقول الله ،

(١) وكذلك يمد حق الحضانة ، إذا سقط لسبب ، ورأى هذا السبب الذي كان علة في سقوطه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) وفي هذا دلالة على أن الوالدة لا تستحق الأجرة ، ما دامت روجة أو معتدة .

مسيحانه : ﴿ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأَتَمِرُوا بِهِنَّكُمْ
بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَامَسْتُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ لَهِنَّ أَخْرَىٰ ﴾ [الطلاق : ٦] .

وغير الأم تستحق أجره الحضانة من وقت حضانتها ، مثل الظرف التي تستأجر لرضاع
الصغير ، وكما تجب أجره الرضاع ، وأجره الحضانة على الأب ، تجب عليه أجره المسكن أو
إعلاءه ، إذا لم يكن للأم مسكن مملوك لها ، تحضن فيه الصغير .

وكذلك تجب عليه أجره خادم أو إحضاره ، إذا احتاجت إلى خادم ، وكان الأب
موسراً .

وهذا بخلاف نفقات الطفل الخاصة ؛ من طعام ، وكساء ، وفرش ، وعلاج ، ونحو
ذلك من حاجاته الأولية التي لا يستغني عنها ، وهذه الأجرة تجب من حين قيام الحاضنة
بها ، وتكون ديناً في ذمة الأب ، لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

التبرع بالحضانة :

إذا كان في أقرباء الطفل من هو أهل للحضانة ، وتبرع بحضنته ، وأبى أمه أن تحضنه
إلا بأجرة ، فإن كان الأب موسراً ، فإنه يجبر على دفع أجرة للأم ، ولا يعطي الصغير
للمتبرعة ، بل يبقى عند أمه ؛ لأن حضانة الأم أصلح له ، والأب قادر على إعطاء الأجرة .
ويختلف الحكم في حالة ما إذا كان الأب معسراً ، فإنه يعطي للمتبرعة ؛ لعسره ،
وعجزه عن أداء الأجرة مع وجود المتبرعة ، ممن هو أهل للحضانة من أقرباء الطفل .

هنا إذا كانت النفقة واجبة على الأب ، أما إذا كان للصغير مال ينفق منه عليه ، فإن
الطفل يعطى للمتبرعة صيانة لماله ، من جهة ، ويوجد من يحضنه من أقاربه ، من جهة
أخرى .

وإذا كان الأب معسراً ، والصغير لا مال له ، وأبى أمه أن تحضنه إلا بأجرة ، ولا يوجد
من محارمه متبرع بحضنته ، فإن الأم تجبر على حضنته ، وتكون الأجرة ديناً على الأب ،
لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء .

انتهاء الحضانة :

تنتهي الحضانة إذا استغنى الصغير أو الصغيرة عن خدمة النساء ، وبلغ سن التمييز ،
والاستقلال ، وقدر الواحد منهما على أن يقوم وحده بحاجاته الأولية ؛ بأن يأكل وحده ،
ويلبس وحده ، وينظف نفسه وحده ، وليس لذلك مدة معينة تنتهي بانتهائها ، بل العبرة

بالتميز والاستثناء ، فإذا ميز الصبي ، واستغنى عن خدمة النساء ، وقام بحاجاته الأولية وحده ، فإن حضانتها تنتهي ، والمقتضى به في المذهب الحنفي وغيره ، أن مدة الحضانة تنتهي ، إذا أتم الغلام سبع سنين ، وتنتهي كذلك إذا أتمت البنت تسع سنين ، وإنما رأوا الزيادة بالنسبة للبنت الصغيرة ؛ لتتمكن من اعتياد عادات النساء من حاضتها .

وقد جاء تحديد سن الحضانة ، في القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٢٩ مادة (٢٠) ما نصه : وللقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة ، إذا تعين أن مصلحتها تقتضي ذلك . فتقدير مصلحة الصغير أو الصغيرة موكل للقاضي .

وأوضحت للمذكرة التفسيرية لهذا القانون هذه المادة بما نصه : جرى العمل إلى الآن على أن حق الحضانة ينتهي عند بلوغ من الصغير سبع سنين ، وبلوغ الصغيرة تسعاً .

وهي من دلت التجارب على أنها قد لا يستغني فيها الصغير والصغيرة عن الحضانة ، فيكونان في خطر من ضمهما إلى غير النساء ، خصوصاً إذا كان والدهما متزوجاً بخير أمهما ؛ ولذلك كثرت شكاوى النساء من انتزاع أولادهن منهن ، في ذلك الوقت ، ولما كان المول عليه في مذهب الحنفي ، أن الصغير يسلم إلى أبيه عند الاستثناء عن خدمة النساء ، والصغيرة تسلم إليه عند بلوغ حد الشهوة .

وقد اختلف الفقهاء في تقدير السن ، التي يكون عندها الاستثناء بالنسبة للصغير ؛ فقدرها بعضهم بسبع سنين ، وبعضهم قدرها بتسع ، وقدر بعضهم بلوغ حد الشهوة بتسع سنين ، وبعضهم قدره بإحدى عشرة سنة .

رأت الوزارة ، أن المصلحة داعية إلى أن يكون للقاضي حرية النظر في تقدير مصلحة الصغير بعد سبع ، والصغيرة بعد تسع ، فإن رأى مصلحتها في بقائها تحت حضانة النساء ، قضى بذلك إلى تسع في الصغير ، وإحدى عشرة في الصغيرة . وإن رأى مصلحتها في غير ذلك ، قضى بضمها إلى غير النساء (لادة ٢٠)^(١)

(١) راجع مشروع قانون الأحوال الشخصية ، في الفقرة الأولى من لادة (١٧٥) تقرر الحكم الذي جاء بالمادة (٢٠) ، التي نحن بصددها ، وفي الفقرة الثانية ، أن الحضانة تمتد من نفسها ، إذا كانت الحضانة أمّا إلى ١١ سنة للصغير ، و ١٣ للصغيرة ، ويجوز للقاضي ملها كذلك إذا كانت أم الأم ، كما أن له أن يأذن ببقاء الصغيرين ، مع الأم أو أمها إلى من الخامسة عشرة ، ونحن نعتقد أن الخير في الرقوف عند ما جاءت به لادة (٢٠) من قانون (٢٥) لسنة (٢٩) وهو القانون المعمول به ، حتى اليوم (هناش) أحكام الأحوال الشخصية (ص ٤١٦) للدكتور محمد يوسف موسى .

في السودان :

وقد قرر الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى ، أن العمل في المحاكم الشرعية بالسودان ، كان جاريًا على أن الولد تنتهي حضنته ببلوغه سبع سنين ، والأنثى ببلوغها تسع سنين ، إلى أن صدر في السودان منشور شرعي رقم (٣٤) في ١٢/١٢/١٩٣٢ ، وجاء في المادة الأولى منه : وللقاضي أن يأذن بحضنة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى البلوغ ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى الدخول ، إذا تبين أن مصلحةهما تقتضي ذلك ، وللأب وصائر الأولياء تعهد للحضون عند الحاضنة ، وتأديبه ، وتعليمه .

ثم نص المنشور نفسه بعد ذلك ، في المادة الثانية منه ، على ما يأتي : لا أجرة للحضانة ، بعد سبع سنين للصغير ، وبعد تسع للصغيرة .

وفي المادة الثالثة : لو زوج الأب للحضونة ، قاصداً بتزويجها إسقاط الحضانة ، فلا تسقط بالدخول ، حتى تطيق .

وإذا رجعنا إلى النشرة العامة ، رقم ١٨ / ٦ / ١٩٤٢ الصادرة في الخرطوم ، في تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٤٢ ، نجد أنها شرحت هذه المواد السابقة ، وخلاصته ما يأتي :

١- أن المنشور الشرعي رقم (٣٤) زاد من حضانة الغلام إلى البلوغ ، والبنت إلى الدخول ، وهذا على غير ما عرف من مذهب أبي حنيفة ، وهذه هي الحالة الخاصة ، التي خالف فيها المنشور مذهب أبي حنيفة ، عملاً بمذهب مالك .
ويظهر أنها حالة استثنائية ، يلزم للسير فيها الآتي :

١- لا يمد القاضي مدة الحضانة ، إلا إذا طلبت الحاضنة من المحكمة الإذن لها ، ببقاء الحضون بيدها ؛ لأن المصلحة تقتضي ذلك مع بيان المصلحة ، أو تمنع في تسليم الحضون للعاصب لهذا السبب نفسه ، فإذا لم يوافق العاصب على بقاء الحضون بيد الحاضنة ، تكلف الحاضنة تقديم أدلتها ، أو تتولى المحكمة تحقيق وجه المصلحة للغلام أو البنت ، فإذا لم تقدم أدلة ، أو قدمت ولم تكن كافية للإثبات ، ولم يتضح للمحكمة أن المصلحة تقتضي بقاء الحضون بيد الحاضنة ، فإن للمحكمة تحلف العاصب اليمين ، بطلب الحاضنة ، فإن حلف على أن مصلحة الحضون لا تقتضي بقاءه بيد الحاضنة ، حكمت بتسليمه إليه ، وإن نكل ، رفضت دعواه .

٢- أما إذا لم تعارض الحاضنة ، في ضم الحضون للعاصب ، أو لم تحضر أصلاً ، فإنه

يجب على المحكمة تطبيق أحكام مذهب الإمام أبي حنيفة ، ويسلم للمحضون الذي جاوز سن الحضانة للعاصب ، متى كان أهلاً لذلك ، ولا يطالب بإثبات أن مصلحة المحضون تقتضي ذلك .

٣- إذا كانت الحاضنة غائبة ، عند طلب تسليم الصغيرة ، فلها أن تعارض في الحكم ، وتطلب بقاءه في يدها ، وتتخذ للمحكمة نفس الإجراءات ، التي اتبعت مع الحاضنة الحاضرة .

٤- إذا أُنْتُت للمحكمة ببقاء المحضون بين النساء ؛ لمصلحة تقتضي ذلك ، ثم تغير وجه المصلحة ، وعرض عليها النزاع مرة أخرى ، أجاز لها ، بعد أن تتحقق من أنه لم يبق للمحضون مصلحة تقتضي بقاءه بيد الحاضن ، إن تقرر نزعه ، وتسليمه للعاصب^(١) .
تخيير الصغير والصغيرة بعد انتهاء الحضانة :

وإذا بلغ الصغير سبع سنين ، أو سن التمييز ، وانتهت حضنته ، فإن اتفق الأب والحاضنة على إقامته عند واحد منهما ، أمضي هذا الاتفاق .

وإن اختلفا أو تنازعا ، خير^(٢) الصغير بينهما ، فمن اختاره منهما ، فهو أولى به ؛ لما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بابني ، وقد سقاني من بئر أبي عتبة^(٣) ، وقد نفعتني . فقال رسول الله ﷺ : « هذا أبوك ، وهذه أمك ، فخذ يد أيهما شئت » . فاختل يد أمه ، فانطلقت به^(٤) . رواه أبو داود .

وقضى بذلك عمر ، وعلي ، وشريح . وهو مذهب الشافعي ، والحنابلة . فإن

(١) الدكتور محمد يوسف موسى «أحكام الأحوال الشخصية في الفقه» ، (ص ٥١٦) وما بعدها .

(٢) يشترط في تخيير الصغير : أ - أن يكون للتنازع فيه من أجل الحضانة .

ب - ألا يكون الغلام محتوفاً ، فإن كان محتوفاً ، كانت الأم أحق بكفاله ، ولو بعد البلوغ ؛ لأنه في هذه الحالة كالطفل ، والأم أشفق عليه ، وأتوم بمصلحته ، كما في حال الطفولة .

(٣) بئر بعيدة عن المدينة ، نحو ميل .

(٤) أبو داود : كتاب الطلاق - باب من أحق بالولد ، يرقم (٢٢٧٧) / ٢ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ والناسي : كتاب الطلاق -

باب إسلام أحد الزوجين ، وتخيير الولد ، يرقم (٣٤٩٦) / ٦ ، (١٨٥) والترملي ، مختصر : كتاب الأحكام -

باب في تخيير الغلام بين أبويه إذا اضرعا ، يرقم (١٣٥٧) وقال : حديث حسن صحيح . (٣ / ٢٢٩) وابن

ماجه ، مختصر : كتاب الأحكام - باب تخيير الصبي بين أبويه ، يرقم (٢٣٥١) / ٧ ، (٧٨٧ ، ٧٨٨) .

اختارهما ، أو لم يختَر واحداً منهما ، قلّم أحدهما بالقرعة ، وقال أبو حنيفة : الأب أحق به ، ولا يصح التخيير ؛ لأنه لا قول له ، ولا يعرف حظه ، وربما اختار من يلعب عنده ، ويترك تاديبه ، ويكتنه من شهواته ، فيؤدي إلى فساد ، ولأنه دون البلوغ فلم يخير ، كمن دون السابعة . وقال مالك : الأم أحق به ، حتى يشغر .

وهذا بالنسبة للصغير ، أما الصغيرة فإنها تخير مثل الصغير ، عند الشافعي .

وقال أبو حنيفة : الأم أحق بها ، حتى تزوج أو تبلغ .

وقال مالك : الأم أحق بها ، حتى تزوج ، ويدخل بها الزوج .

وعند الحنابلة ، الأب أحق بها ، من غير تخيير ، إذا بلغت تسعاً ، والأم أحق بها إلى تسع سنين .

والشرع ليس فيه نص عام ، في تقديم أحد الأبوين مطلقاً ، ولا تخيير الولد ، بين الأبوين مطلقاً ، والعلماء متفقون على أنه لا يتمن أحدهما مطلقاً ، بل لا يقدم ذو العدوان والتفريط على البار ، العادل ، للحسن ، والمعتبر في ذلك القدرة على الحفظ والصيانة .

فإن كان الأب مهماً لذلك ، أو عاجزاً عنه ، أو غير مرض ، والأم بخلافه ، فهي أحق بالحضانة ، كما أفاده ابن القيم ، قال : فمن قدمناه بتخيير ، أو قرعة ، أو بنفسه ، فإنما تقدمه إذا حصلت به مصلحة الولد .

ولو كانت الأم أصون من الأب ، وأخير منه ، قدمت عليه ، ولا التفات إلى قرعة ، ولا اختيار للصبي في هذه الحالة ، فإنه ضعيف العقل ، يؤثر البطالة واللعب ، فإذا اختار من يساعده على ذلك ، لم يلتفت إلى اختياره ، وكان عند من هو أنفع له ، وأخير ، ولا تحتمل الشريعة غير هذا ، والنبي ﷺ قد قال : «مروهم بالصلاة لسبع ، واضربوهم على تركها لعشر ، وفرغوا بينهم في المضاجع»^(١) . والله - تعالى - يقول : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحریم : ٦٧] . وقال الحسن : علموهم ، وأدبوهم ، وفقهوهم ، فإذا كانت الأم تتركه في المكتب ، وتعلمه القرآن ، والصبي يؤثر اللعب ، ومعاشرته أقرانه ، وأبوه يمكنه من ذلك ، فإنها أحق به ، بلا تخيير ، ولا قرعة ، وكذلك العكس ، ومتى أخل أحد الأبوين بأمر الله ورسوله في الصبي وعظله ، والآخر

(١) تقدم تخريجه ، في (١ / ١٢٦) .

مراع له ، فهو أحق وأولى به .

قال : وسمعت شيخنا^(١) رحمه الله - يقول : تنازع أبوان صبيًا ، عند بعض الحكام ، فضخيره بينهما ، فاختار أباه ، فقالت له أمه : سلّه لأي شيء يختار أباه . فسأله ؟ فقال : أمي تبعثني كل يوم للكتاب ، والفقيه يضريني ، وأبي يتركني للعب مع الصبيان . ففضى به للام ، قال : أنت أحق به .

قال : قال شيخنا : وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي ، وأمره الذي أوجبه الله - تعالى - عليه ، فهو عاصي ، ولا ولاية له عليه ، بل كل من لم يقيم بالواجب في ولايته ، فلا ولاية له ، بل إما أن ترفع يده عن الولاية ، ويقام من يفعل الواجب ، وإما أن يضم إليه من يقوم معه بالواجب ؛ إذ المقصود طاعة الله ورسوله ، بحسب الإمكان . انتهى .

الطفل بين أبيه وأمه :

قال الشافعية : فإن كان ابنًا فاختر الأم ، كان عندها بالليل ، ويأخذه الأب بالنهار ، في مكتب أو صناعة ؛ لأن المقصد حظ الولد ، وحظ الولد فيما ذكرناه ، وإن اختار الأب ، كان عنده بالليل والنهار ، ولا يمنعه من زيارة أمه ؛ لأن المنع من ذلك إضراره بالمقوق ، وقطع الرحم ، فإن مرض ، كانت الأم أحق بتمريضه ؛ لأنه بالمرض صار كالصغير في الحاجة إلى من يقوم بأمره ، فكانت الأم أحق به ، وإن كانت جارية ، فاختارت أحدهما ، كانت عنده بالليل والنهار ، ولا يمنع الآخر من زيارتها ، من غير إطالة وتبسط ؛ لأن الفرقة بين الزوجين تمنع من تبسط أحدهما في دار الآخر ، وإن مرضت ، كانت الأم أحق بتمريضها في بيتها ، وإن مرض أحد الأبوين ، والولد عند الآخر ، لم يمنع من عيادته ، وحضوره عند موته ، لما ذكرناه ، وإن اختار أحدهما ، فسلم إليه ، ثم اختار الآخر ، حوّل إليه ، وإن عاد فاختر الأول ، أعيد إليه ؛ لأن الاختيار إلى شهوته ، وقد يشتهي المقام عند أحدهما في وقت ، وعند الآخر في وقت ، فاتبع ما يشتهي ، كما يتبع ما يشتهي ، من مأكول ومشروب .

الانتقال بالطفل :

قال ابن القيم : فإن كان سفر أحدهما ؛ لحاجة ، ثم يعود ، والآخر مقيم ، فهو أحق ؛ لأن السفر بالولد الطفل ، ولا سيما إذا كان ضميمًا ، إضراره به وتضييع له ، هكلا أطلقوه ، ولم يستنوا سفر الحج من غيره .

(١) أي : ابن تيمية .

وإن كان أحدهما منتقلاً عن بلد لآخر ؛ للإقامة ، والبلد وطريقه مخوفان أو أحدهما ، فالقيم أحق ، وإن كان هو وطريقه آمنين ، ففيه قولان ، وهما روايتان عن أحمد ، رحمه الله ؛ إحداهما ، أن الحضانة للأب ؛ ليتمكن من تربية الولد ، وتأديبه ، وتعليمه . وهو قول مالك ، والشافعي - رحمهما الله - وقضى به شريح .

والثانية ، أن الأم أحق . وفيها قول ثالث : إن كان للمتقل هو الأب ، فالأم أحق به وإن كان الأم ، فإن انتقلت إلى البلد ، الذي كان فيه أصل النكاح ، فهي أحق به ، وإن انتقلت إلى غيره ، فالأب أحق .

وهذا قول أبي حنيفة ، وحكوا عن أبي حنيفة - رحمه الله - رواية أخرى ، أن نقلها إن كان من بلد إلى قرية ، فالأب أحق ، وإن كان من بلد إلى بلد ، فهي أحق ، وهذه أقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل ، يسكن القلب إليه .

فالصواب ، النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له ، والانتفع الإقامة أو النقلة ، فأيهما كان أنفع له ، وأصون ، وأحفظ روعي ، ولا تأثير لإقامة ، ولا نقلة .

هذا كله ، ما لم يُردّ أحدهما بالنقلة مضارة الآخر ، وانتزاع الولد منه ، فإن أراد ذلك ، لم يجب إليه . والله الموفق .
أحكام القضاء (١) :

وللقضاء الشرعي أحكام ، يعسر إحصاؤها في القضايا الخاصة ومشاكلها ، وللكثير من هذه الأحكام دلالات ، وقواعد صدرت عنها ، ومبادئ قررتها ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى هذه الأحكام :

الحكم الأول : وقد صدر من محكمة كرموز الجزئية ، بتاريخ ١٠ إبريل ١٩٣٢ ، وتأيد من محكمة الإسكندرية الابتدائية ، في ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ ، وهو يقضي برفض دعوى أب ، طلب ضم ابنته الصغيرة إليه ؛ لإقامة أمها ، وهي زوجته ، في بلد بعيد عن البلد الذي كان محل إقامتهما ، وفيه عقد زواجها ، وهذا يسقط حقها شرعاً في الحضانة .

وقد استندت للمحكمة في حكمها إلى أن الثابت فقهاً ، أن الأم أحق بالحضانة ، قبل الفرقة وبعلها ، وأن نشور الزوجة لا يسقط حقها في الحضانة ، وعلى الأب ، إذا أراد ضم

(١) من كتاب «الأحوال الشخصية» للدكتور محمد يوسف موسى .

الصغير إليه ، أن يطلب دخول أمه في طاعته ، ما دامت الزوجية قائمة ، فإن لم يفعل ، وطلب ضم الصغير وحده ، كان ظالماً ، ولا يجاب إلى طلبه ؛ لأن ذلك يفوت على الأم حضنته ، وحق رؤيته .

وهكذا قرر هذا الحكم هذه القاعدة : إذا انتقلت أم الصغير بولدها ، ولو إلى مكان بعيد ، فليس للأب حق نزعه منها ، ما دامت الزوجية قائمة ؛ لأن له عليها سلطان الزوجية ، وإدخالها في طاعته ، فيضمه بضمها إليه ، وكذلك المعتدة لوجوب إسكانها بمسكن العدة .

الحكم الثاني : وقد صدر من محكمة بيا الجزئية ، في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ ، وتأييد استئنافاً من محكمة بني سويف الكلية ، في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣١ ، وقد قرر هذه القاعدة :

يرفض طلب الأب ضم ابنه الصغير إليه ؛ لعدم تمكنه من الحضور من بلده ، إلى بلد أمه وحاضنته لرؤيته ، والعودة قبل الليل ، ما دامت الأم مقيمة في بلد هو وطنها ، ولم يكن بينه وبين بلد الأب ، التي ابتعد هو عنها ، تفاوت كبير ، يمنعه من الذهاب ؛ لرؤية ولده ، والعودة إلى بلده قبل الليل ؛ سواء أكان ابتعاده عن ذلك البلد بإرادته ، أم بغير إرادته ؛ لأنه لا ذنب للحاضنة في هذا على كل حال .

ويؤخذ من وقائع هذه الدعوى ، أن للمدعي كان قد تزوج المدعى عليها ، في بلدها بني مزار ، ثم رزقت منه ، حال قيام الزوجية ، بنت ، وطلقت منه في البلد المذكور ، وانتهت عندها بوضع الحمل ، ثم أقامت المدعى عليها دعوى بمدينة بيا ، وأخلت عليه حكماً من محكمتها بحضانة الصغيرة ، بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ، حين كان المدعي مقيماً ببني مزار ، وانتهى الأمر بإقامته بأسبوط بحكم وظيفته ، حيث رفع هذه الدعوى ، طالباً ضم ابنته إليه ، وهي لا تزيد سنها عن ستين وثمانية أشهر^(١) .

الحكم الثالث : وقد صدر من محكمة منهور ، في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٧ ، ولم يستأنف ، وهو يقرر في حيثياته ، أن المنصوص عليه شرعاً أن غير الأم من الحاضنات ، ليس لها نقل الصغير من بلد أبيه إلا بإذنه .

(١) للحملة (٣) (ص ١٦٥) .

ولكن بعض الفقهاء حمل المنع على المكانين المتفاوتين ، بحيث لو خرج الأب لرؤية ولده ، لا يمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل ، لا المتقاربين ، حيث لم يفرق بين الأم وغيرها في ذلك^(١) .

وهكذا نرى ، أنه من الضروري الوقوف على أحكام القضاء ، التي تعتبر تطبيقاً عملياً للنصوص الفقهية ، ففيها تعالج مشاكل الحياة العملية ، وينظر القاضي لهذه النصوص على ضوء الواقع في الحياة نفسها .



(١) مجلة القضاء الشرعي (س ٣) ، (ص ٣٦٦) وراجع مثل هذا ، في حكم محكمة الجبلية ، بتاريخ ١٥ أبريل ١٩٣١ ، للمحكمة (س ٣) ، (ص ١٦٣) .

الحدود

تعريفها :

الحدود ؛ جمع حد ، والحد في الأصل : الشيء الحاجز بين شيئين .

ويقال : ما ميز الشيء عن غيره . ومنه : حدود الدار ، وحدود الأرض .

وهو في اللغة ، بمعنى للتع ، وسميت عقوبات المعاصي حدوداً ؛ لأنها في الغالب تمتنع المعاصي من العود إلى تلك المعصية ، التي حُدَّ لاجلها .

ويطلق الحد على نفس المعصية ، ومنه : قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ۚ

[البقرة : ١٨٧] .

والحد في الشرع ؛ عقوبة مقررة ؛ لاجل حق الله ^(١) ، فيخرج التمييز لعدم تقديره ؛ إذ إن تقديره مفوض لرأي الحاكم ، ويخرج القصاص ؛ لأنه حق آدمي .

جرائم الحدود :

وقد قرر الكتاب والسنة عقوبات محددة لجرائم معينة ، تسمى «جرائم الحدود» ، وهذه الجرائم هي : الزنى ، والقتل ، والسرق ، والسكر ، والمحاربة ، والرِّدة ، والبهني .

فعلى من ارتكب جريمة من هذه الجرائم عقوبة محددة ، قررها الشارع ، فعقوبة جريمة الزنى الجلد للبكر ، والرجم للشيب ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِمَّنْ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَاَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۚ [النساء : ١٥] . والرسول ﷺ يقول : «خلوا عني ، خلوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً ؛ البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والشيب بالشيب ، جلد مائة والرجم» ^(٢) .

(١) معنى ، أن العقوبة مقررة لحق الله ؛ أي ؛ أنها مقررة لصالح الجماعة ، وحماية النظام العام ؛ لأن ملا هو النفاية من دين الله ، وإذا كانت حقا لله ، فهي لا تتبل الإسقاط ؛ لا من الأفراد ، ولا من الجماعة .

(٢) البخاري : تفسير سورة النساء ، في الترجمة (٦ / ٥٣) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب حد الزنى ، برقم (١٢) (٣ / ١٣١٦) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب في الرجم ، برقم (٤٤١٥) (٤ / ١٤٢) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في الرجم على الشيب ، يلقط متطابق برقم (١٤٣٤) (٤ / ٤١) وقال : حديث حسن صحيح . وابن ماجه : كتاب الحدود - باب حد الزنى ، برقم (٢٥٠٠) (٢ / ٨٥٢ ، ٨٥٣) ، وأحمد (٣ / ٤٧٦) .

وعقوبة جريمة القذف ثمانون جلدة ؛ يقول الله - سبحانه - : «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون ﴿٤﴾ [النور : ٤] .

وعقوبة جريمة السرقة قطع اليد ؛ يقول الله - تعالى - : «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴿٣٨﴾ [المائدة : ٣٨] .

وعقوبة جريمة الفساد في الأرض ؛ القتل ، أو الصلب ، أو النفي ، أو تقطيع الأيدي والأرجل ، من خلاف ؛ يقول الله - سبحانه - : «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم جزاء في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴿٣٣﴾ [المائدة : ٣٣] .

وعقوبة جريمة السكر ثمانون جلدة ، أو أربعون ، على ما سيأتي مفصلاً في موضعه .

وعقوبة الردة القتل ؛ لقول رسول الله ﷺ : «من بدل دينه ، فاقتلوه»^(١) .

وعقوبة جريمة البغي القتل ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴿٩﴾ [الحجرات : ٩] .

ولقول رسول الله ﷺ : «إنه ستكون بعدي هنات وهنات ، فمن أراد أن يفرق أمر المسلمين ، وهم جميع ، فاضربوه بالسيف ، كائناً من كان»^(٢) .

١ - وقوله ﷺ : «البرك بالبرك ... والتيب بالتيب» . ليس هو على سبيل الاشتراط ، بل حد البرك الجلد والتفريب ؛ سواء دلى يبرك أم يتيب ، وحد التيب الرجم ؛ سواء دلى ، يتيب أم يبرك ، فهو شبه بالتيب ، الذي يخرج على الخالب .

(١) البخاري ، مطولاً ومختصراً : كتاب الجهاد - باب لا يملك بطلب الله (٤ / ٧٥) ، وكتاب استتابة المرتدين - باب حكم المرتد المرتدة (٩ / ١٨) ، وكتاب الاحتصام بالكتاب والسنة - باب قول الله - تعالى - : «وأمروهم شورى بينهم» (٩ / ١٣٨) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب الحكم فيمن ارتد ، برقم (٤٣٥١) (٤ / ٥٢٠) ، والنسائي : كتاب تحريم الدم - باب الحكم في المرتد ، برقم (٤٠٦١) (٧ / ١٠٤) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب في المرتد ، برقم (١٤٥٨) (٤ / ٥٩) وقال : حديث حسن صحيح . وابن ماجه : كتاب الحدود - باب المرتد من دينه ، برقم (٢٥٣٥) (٢ / ٨٤٨) .

(٢) مسلم : كتاب الإمارة - باب حكم من فرق أمر المسلمين ، وهو مجتمع ، برقم (٥٩) (٣ / ١٤٧٩) ، وأبو داود : كتاب السنة - باب في قتل الخوارج ، برقم (٤٧٦٢) (٥ / ١٢٠) ، والنسائي : كتاب تحريم الدم - باب قتل من فارق الجماعة ، برقم (٤٠٦١) (٧ / ٩٣) وأحمد (٤ / ٣٦١ ، ٣٤١ ، ٢٤ / ٥) .

عدالة هذه العقوبات :

وهذه العقوبات ، ببجب كونها محققة للمصالح العامة ، وحافضة للأمن العام ، فهي عقوبات عادلة غاية العدل ؛ إذ إن الزنى جريمة من أفحش الجرائم ، وأبشعها ، وعدوان على الخلق ، والشرف ، والكرامة ، ومقوَّض لنظام الأسر والبيوت ، ومروج للكثير من الشرور ، والمقاسد التي تقضي على مقوِّمات الأفراد والجماعات ، وتلعب بكيان الأمة ، ومع ذلك ، فقد احتاط الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، فاشتراط شروطاً يكاد يكون من المستحيل توفُّرها . فعقوبة الزنى عقوبة قصد بها الزجر ، والردِّع ، والإرهاب ، أكثر مما قصد بها التنفيذ والفعل .

وقدف للمحصنين وللمحصنات من الجرائم ، التي تحل روابط الأسرة ، وتفرق بين الرجل ووجهه ، وتهدم أركان البيت ، والتي هو الخلية الأولى في بنية المجتمع ؛ فبصلاحها يصلح ، وبفسادها يفسد .

فقرار جلد مقترف هذه الجريمة ثمانين جلدة ، بعد عجزه عن الإتيان ، بأربعة شهداء ، يؤدِّونه فيما يؤدِّف به ، في الحكمة وفي رعاية المصلحة ؛ كيلا تخلش كرامة إنسان ، أو يجرح في سمعته .

والسرقة ما هي إلا اعتداء على أموال الناس ، وحبث بها ، والأموال أحب الأشياء إلى النفوس ، فاستقر عقوبة لارتكاب هذه الجريمة ، حتى يكف غيرة عن اقتراف جريمة السرقة ، فيأمن كل فرد على ماله ، ويطمئن على أحب الأشياء لديه ، وأعزها على نفسه ، مما يعد من مفاخر هذه الشريعة .

وقد ظهر أثر الأخذ بهذا التشريع في البلاد ، التي تطبقه واضحاً ، في استتباب الأمن ، وحماية الأموال ، وصيانتها من أيدي العابثين ، والخارجين على الشريعة والقانون .

وقد اضطر الاتحاد السوفيتي* أخيراً ، إلى تشديد عقوبة السرقة ، بعد أن تبين له أن عقوبة السجن لم تخفف من كثرة ارتكاب هذه الجريمة ، فقرر إعدام السارق رمياً

كان يسمى بهذا الاسم ، قبل أن يدمر الله العظيم ، والآن هو مفرق ومشت ، وهذه عقوبة الكافرين ، نساله ، سبحانه ، أن يسلط دولة الشيطان به .

بالرصاص ، وهي أقسى عقوبة ممكنة^(١) .

والمحاربون ، الساعون في الأرض بالفساد ، المضمونون لئسرا الفتن ، المزعجون للأمن ، المشيرون للاضطرابات ، العاملون على قلب النظم القائمة ، لا أقل من أن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ، أو يَتَفَوَّأ من الأرض .

والخمر تفقد الشارب عقله ورشده ، وإذا فقد الإنسان رشده وعقله ، ارتكب كل حماقة وفحش ، فإذا جلد ، كان جلده مانعاً له من المعاودة ، من جانب ، ورادعاً لغيره من اقتفاف مثل جريرته ، من جانب آخر .

وجوب إقامة الحدود :

إقامة الحدود فيها نفع للناس ؛ لأنها تمنع الجرائم ، وتردع العصاة ، وتكف من محدثه نفسه بانتهاك الحرمات ، وتحقق الأمن لكل فرد ؛ على نفسه ، وعرضه ، وماله ، وسمعته ، وحرية ، وكرامته ، وقد روى النسائي ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « أحدٌ يعملُ به في الأرض ، خيرٌ لأهل الأرض من أن يُمطروا أربعين صباحاً »^(٢) ،^(٣) .

وكل عمل من شأنه أن يعطل إقامة الحدود ، فهو تعطيل لأحكام الله ، ومحاربة له ؛ لأن ذلك من شأنه إقرار المنكر ، وإشاعة الشر ؛ روى أحمد ، وأبو داود ، والحاكم وصححه ، أن النبي ﷺ قال : « من حالت شَقَاعَتُهُ ، دون حد من حدود الله ، فهو مضادٌ الله في أمره »^(٤) .

وقد يحدث أن يغفل المرء عن الجناية التي يرتكبها الجاني ، وينظر إلى العقوبة الواقعة

(١) جاء في جريدة الأهرام - ١٤ / ٨ / ١٩٦٣ - : إن الاتحاد السوفيتي أحكم ثلاثة أشخاص ، ومياً بالرصاص ، لانتهاكهم بالسرقة ، ولا يكاد يمر يوم ، دون أن ينشر من مثل هذا الكثير .

(٢) في الحديث جرير بن زيد بن جرير بن عبد الله البجلي ، وهو ضعيف متكرر .

(٣) النسائي : كتاب قطع السارق - باب الترغيب في إقامة الحد - برقم (٤٩٠٤) بلفظ : «ثلاثين صباحاً» و

(٤٩٠٥) بلفظ : «أربعين ليلة» (٨ / ٧٦) وابن ماجه : كتاب الحدود - باب إقامة الحدود ، برقم (٢٥٢٨) (٢ / ٨٤٨) وأحمد (٢ ، ٣٦٢ ، ٢٠٢ / ٤٠٢) بلفظ : «ثلاثين صباحاً» .

(٤) أبو داود : كتاب الأقضية - باب فيمن يعين على خصومة ، من غير أن يعلم أمرها ، برقم (٣٥٩٧) (٣ / ٣٠٤) ، وأحمد (٧ / ٧٠ ، ٨٢) والحاكم : كتاب الحدود ، برقم (٨١٥٧) (٤ / ٤٢٤ ، ٤٢٥) وسكت عليه

اللعبي ، في «التلخيص» .

عليه ، فيرق قلبه له ، ويعطف عليه ، فيقرر القرآن أن ذلك مما يتنافى مع الإيمان ؛ لأن الإيمان يقتضي الطهر والتزّه ، عن الجرائم ، والسمو بالفرد والجماعة إلى الأدب العالي ، والخلق الخين ؛ يقول الله - سبحانه - : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » . [النور : ٢] .

إن الرحمة بالمجتمع أهم بكثير من الرحمة بالفرد .

فقسا ليّزجروا ، ومن يك حارماً
فليقس أحياناً على من يرحم
الشفاعة في الحدود :

يحرم أن يشفع أحدٌ ، أو يعمل على أن يعطل حدّاً من حدود الله ؛ لأن في ذلك تفريقاً لمصلحة محققة ، وإغراء بارتكاب الجنايات ، ورضاً بالملات المجرم من تبعات جرمه .

وهذا ، بعد أن يصل الأمر إلى الحاكم ؛ لأن الشفاعة حيثئذ تصرف الحاكم عن وظيفته الأولى ، وتفتح أبواباً لتعطيل الحدود^(١) . أما قبل الوصول إلى الحاكم ، فلا بأس من التستر على الجاني ، والشفاعة عنده ؛ أخرج أبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه ، من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حدٍّ ، فقد وجب »^(٢) . وأخرج أحمد ، وأهل السنن ، وصححه الحاكم ، من حديث صفوان بن أمية ، أن النبي ﷺ قال ، لما أراد أن يقطع الذي سرق رداءه ، فشفع فيه : « هلّا كان قبل أن تأتيني به ! »^(٣)

(١) ادعى ابن عبد البر الإجماع على أنه يجب على السلطان إقامة الحد ، إذا بلغه .

(٢) أبو داود : كتاب الحدود - باب العفو عن الحدود ، ما لم تبلغ السلطان ، برقم (٤٣٧٦) (٤ / ٥٤٠) والنسائي : كتاب قطع السارق - باب ما يكون حرراً ، وما لا يكون ، برقم (٤٨٨٦) (٨ / ٧٠) والحاكم : في المستدرک : كتاب الحدود - باب تعافوا الحدود بينكم (٤ / ٣٨٣) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

(٣) رواه أهل السنن بمناه ، وأثروا بشواهد له أخرجه وأبو داود : كتاب الحدود - باب العفو عن الحدود ، ما لم تبلغ السلطان ، برقم (٤٣٧٦) ، وباب في التستر على أهل الحدود ، برقم (٤٣٧٧) (٤ / ١٣١) والحاكم : كتاب الحدود ، برقم (٨١٤٩) (٤ / ٤٢٢) وسكت عنه الذهبي ، وأحمد (٥ / ٢٩٣) وابن ماجه : كتاب الحدود - باب من سرق من الحر ، برقم (٢٥٩٥) (٢ / ٨٦٥) .

وقوله : « فلهذا قبل أن تأتيني به » . أي : لو تركته قبل إحضاره عندي ، لفضه ذلك ، وأما بعد ذلك ، فالحق للشرع ، لا لك .

وعن عائشة قالت : كانت امرأة مخزومية تستعيرُ المتاع ، وتجهده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأثى أهلها أسامة بن زيد ، فكلموه ، فكلم النبي ﷺ فيها ، فقال له النبي ﷺ : « يا أسامة ، لا أراك تشفع في حد من حدود الله - عز وجل - » . ثم قام النبي ﷺ خطيباً فقال : « إنما هلك من كان قبلكم ، بأنه إذا سرق فيهم الشريف ، تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف ، قطعوه ، والذي نفسي بيده ، لو كانت فاطمة بنت محمد ، لقطعت يدها^(١) . ففقط يد المخزومية . رواه أحمد ، ومسلم ، والنسائي .

سقوطُ الحدودِ بالشبهات :

الحد عقوبة من العقوبات ، التي توقع ضرراً في جسد الجاني وسممته ، ولا يحل استباحة حرمة أحد ، أو إيلامه إلا بالحق ، ولا يثبت هذا الحق إلا بالدليل ، الذي لا يتطرق إليه الشك ، فإذا تطرق إليه الشك ، كان ذلك مانعاً من اليقين ، الذي تنبني عليه الأحكام . ومن أجل هذا كانت التهم والشكوك لا عبرة لها ، ولا اعتداد بها ، لأنها مظنة الخطأ .

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ادفعوا الحدود ، ما وجدتم لها مدفعاً^(٢) . رواه ابن ماجه . وعن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ : « ادعروا الحدود عن المسلمين ، ما استطعتم ، فإن كان له مخرج ، فخلوا سبيله ؛ فإن الإمام لا يخطئ في العفو ، خير له من أن يخطئ في العقوبة^(٣) . رواه الترمذي ، وذكر أنه قد روي موقوفاً ،

(١) لبخاري : كتاب للغاري - باب وقال الليث : حلفني يونس ، عن ابن شهاب ... (١٩٢ / ٥) ، وكتاب الحدود - باب كراهة الشفاعة في الحد إذا رُفِعَ إلى السلطان (٨ / ١٩٩) ، وكتاب الأبياء - باب حدثنا أبو اليمان ... (٤ / ٢١٣) ومسلم : كتاب الحدود - باب قطع السارق الشريف وغيره ، والنهي عن الشفاعة في الحدود ، برقم (٨ ، ٩) (٣ / ١٣١٥) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب الشفاعة في الحدود ، برقم (٢ / ٨٥١) وأبو داود : كتاب الحدود - باب في الحد يشفع فيه ، برقم (٤ / ٤٣٧٣) (٤ / ٥٣٧) والنسائي : كتاب قطع السارق - باب ذكر اختلاف القاطن الناقلين تخير الزهري في المخزومية ، التي سرت ، برقم (٨ / ٧٣) والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في كراهة أن يشفع في الحدود ، برقم (٤ / ١٤٣٠) (٣٧ ، ٣٨) وقال : حديث حسن صحيح . واللفظي : كتاب الحدود - باب الشفاعة في الحدود ، ذكره السلطان ، برقم (٧ - ٢٣) (٢ / ٩٤) وأحمد ، في «المستدرك» (٦ / ١٦٢) .

(٢) ابن ماجه : كتاب الحدود - باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات ، برقم (٢٥٤٥ / ٢٧) (٨٥٠) وفي «الزوائد» : في إسناده إبراهيم بن الفضل للخزومي ، ضعفه أحمد ، ولبن معين ، والبخاري ، وغيرهم .

(٣) الترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في حرم الحدود ، برقم (٤ / ١٤٢٤) (٣٧) .

وإن الوقف أصبح ، قال : وقد روي عن غير واحد ، من الصحابة - رضي الله عنهم - أنهم قالوا مثل ذلك .

الشبهات ، وأقسامها^(١) :

تحدث الاختلاف ، والشافعية عن الشبهات ، ولكل منهما رأي ، لمجمله فيما يأتي :

رأي الشافعية : يرى الشافعية ، أن الشبهة تنقسم أقساماً ثلاثة :

١- **شبهة في المحل :** أي ؛ محل الفعل ، مثل وطء الزوج الزوجة الحائض ، أو الصائمة ، أو إتيان الزوجة في دبرها ، فالشبهة هنا قائمة في محل الفعل المحرم ؛ إذ إن المحل مملوك للزوج ، ومن حقه أن يباشر الزوجة ، وإذا لم يكن له أن يباشرها ، وهي حائض أو صائمة ، أو أن يأتيها في الدبر ، إلا أن ملك الزوج للمحل وحقه عليه يورث شبهة ، وقيام هذه الشبهة يقتضي درء الحد ؛ سواء اعتقد الفاعل بحل الفعل ، أو بحرمة ؛ لأن أساس الشبهة ليس الاعتقاد والظن ؛ وإنما أساسها محل الفعل ، وتسلط الفاعل شرعاً عليه .

٢- **شبهة في الفاعل :** كمن يظن امرأة زنت إليه على أنها زوجته ، ثم تبين له أنها ليست زوجته ، وأساس الشبهة ظن الفاعل واعتقاده ، بحيث يأتي الفعل ، وهو يعتقد أنه لا يأتي محرماً ، فقيام هذا الظن عند الفاعل يورث شبهة ، يترتب عليها درء الحد ، أما إذا أتى الفاعل الفعل ، وهو عالم بأنه محرم ، فلا شبهة .

٣- **شبهة في الجبهة :** ويقصد في هذا الاشتباه في حل الفعل وحرمة ، وأساس هذه الشبهة ، الاختلاف بين الفقهاء على الفعل ، فكل ما اختلفوا على حله أو جوارحه ، كان الاختلاف فيه شبهة ، يدرأ بها الحد ؛ فمثلاً يبيح أبو حنيفة الزواج بلا ولي ، ويبيحه مالك بلا شهود ؛ ولا يبيح جمهور الفقهاء هذا الزواج ، ونتيجة هذا الزواج أنه لا حد على الوطء في هذا الزواج المختلف في صحته ؛ لأن الخلاف يقوم شبهة تدرأ الحد ، ولو كان الفاعل يعتقد بحرمة الفعل ؛ لأن هذا الاعتقاد في ذاته ليس له أثر ، ما دام الفقهاء مختلفين على الحل والحرم .

(١) التشريع الجنائي الإسلامي .

رأي الأحناف :

أما الأحناف ، فإنهم يرون أن الشبهة تنقسم قسمين :

١- شبهة في الفعل : وهي شبهة في حق من اشبه عليه الفعل ، دون من لم يشبه عليه ، وثبتت هذه الشبهة في حق من اشبه عليه الحل والحرمة ، ولم يكن ثمة دليل سمعي يفيد الحل ، بل ظن غير الدليل دليلاً ؛ كمن يطهر زوجته المطلقة ثلاثاً أو باتناً على مال في عدتها ؛ وتعليل ذلك أن النكاح إذا كان قد زال في حق الحل أصلاً ؛ لوجود المعطل للحل المحلية ، وهو الطلاق ، فإن النكاح قد بقي في حق الفرائض ، والحرمة على الأزواج فقط ، ومثل هذا الوطء حرام ، فهو زنى يوجب الحد ، إلا إذا ادعى الواطئ الاشتباه ، وظن الحل ؛ لأنه بنى ظنه على نوع دليل ، وهو بقاء النكاح في حق الفرائض ، وحرمة الأزواج ، فظن أنه بقي في حق الحل أيضاً ، وهذا ، وإن لم يصلح دليلاً على الحقيقة ، لكنه لما ظنه دليلاً ، اعتبر في حقه درهماً لما يندرى بالشبهات ، ويشترط - لقيام الشبهة في الفعل - ألا يكون هناك دليل على التحريم أصلاً ، وإن يعتقد الجاني الحل ، فإذا كان هناك دليل على التحريم ، أو لم يكن الاعتقاد بالحل ثابتاً ، فلا شبهة أصلاً ، وإذا ثبت أن الجاني كان يعلم بحرمة الفعل ، وجب عليه الحد .

٢- الشبهة في المحل : ويسمونها الشبهة الحكمية ، أو شبهة الملك ؛ وتقوم هذه الشبهة على الاشتباه في حكم الشرع بحل للمحل ، فيشترط في هذه الشبهة ، أن تكون ناشئة عن حكم من أحكام الشريعة ، وهي تتحقق بقيام دليل شرعي ينفي الحرمة ، ولا عبرة بظن الفاعل ، فيستوي أن يعتقد الفاعل الحل ، أو يعلم الحرمة ؛ لأن الشبهة ثابتة بقيام الدليل الشرعي ، لا بالملم وعنده .

مَنْ يَقِيمُ الْحُدُودَ ؟

اتفق الفقهاء على أن الحاكم أو من ينوب عنه هو الذي يقيم الحدود ، وأنه ليس للأفراد أن يتولوا هذا العمل من تلقاء أنفسهم ؛ روى الطحاوي ، عن مسلم بن يسار ، أنه قال : كان رجل من الصحابة يقول : الزكاة ، والحدود ، والفيء ، والجمعة إلى السلطان . قال الطحاوي : لا نعلم له مخالفاً من الصحابة^(١) .

(١) تعبه ابن حزم ، فقال : إنه خالفه اثنا عشر صحابياً .

وروى البيهقي ، عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ، وإخراجه أيضاً ، عن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن الفقهاء الذين يُنتهى إلى أقوالهم من أهل المدينة ، أنهم كانوا يقولون : لا ينبغي لأحد أن يقيم شيئاً من الخلود ، دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنى على عبده ، أو أمته^(١) .

وذبح جماعة من السلف ، منهم الشافعي ، إلى أن السيد يقيم الحد على مملوكه ، واستدلوا ، بما روي عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - أن خادمة للنبي ﷺ أحدثت ، فأمرني النبي ﷺ ، أن أقيم عليها الحد ، فأتيتها فوجدتها لم تحب من دمها ، فأتيتها فأخبرته ، فقال : «إذا جفت من دمها ، فأقم عليها الحد ، أقيموا الحد على ما ملكت أيمانكم»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، ومسلم ، والبيهقي ، والحاكم .

وقال أبو حنيفة : يرفع المولى للسلطان ، ولا يقيمه هو بنفسه .

مشروعية التستر في الخلود :

قد يكون ستر العصاة علاجاً ناجحاً للذين تورطوا في الجرائم ، واقتشفوا المآثم ، وقد ينهضون بعد ارتكابها ، فيتوبون توبة نصوحاً ، ويستأنفون حياة نظيفة .

لهذا شرع الإسلام التستر على المتورطين في الأثام ، وعدم التعجيل بكشف أمرهم .

عن سعيد بن المسيب ، قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل ، من أسلم ، يقال له : هزال . وقد جاء يشكو رجلاً بالزنى ، وذلك قبل أن ينزل قوله - تعالى - : «الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة» [النور : ٤] «يا هزال ، لو سترته برءائك ، كان خيراً لك»^(٣) .

(١) البيهقي : كتاب الخلود - باب حد الرجل أمته إذا زنت (٨ / ٢٤٥) ، وصيد الرقاق (٧ / ٣٩٤) .

(٢) مسلم يمينه : كتاب الخلود - باب تأخير الحد عن القضاء ، برقم (٣٤) (٣ / ١٣٣٠) وإيسو داود : كتاب الخلود - باب في إقامة الحد على المريض ، برقم (٤٤٧٣) (٤ / ٦١٧) والترمذي ، يمينه : كتاب الخلود - باب ما جاء في إقامة الحد على الإمام ، برقم (١٤٤١) (٤ / ٤٧) يمينه ، وقال أبو حنيفة : هذا حديث حسن صحيح . والبيهقي : كتاب الخلود - باب لا يقام حد الجلد على الجلبى ، ولا على مريض دنف ، ولا في يوم حره شديد ، أو يرد مفرط ، ولا في أسباب التلف (٨ / ٢٢٩) وإحمد في ، «السنن» (١ / ٩٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٥) .

(٣) وصله أبو داود ، مختصراً ، باللفظ : «لو سترته برءائك» : كتاب الخلود - باب في الستر على أهل الخلود ، برقم (٤٣٧٧) (٤ / ٥٤١) وإحمد ، باللفظ : «برءائك» (٥ / ٧١٧) والموطأ : كتاب الخلود - باب ما جاء في الرجم ، برقم (٢٣ / ٨٢١) .

قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس ، فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي ، فقال يزيد : هزال جدي ، هذا الحديث حق .

وروى ابن ماجه ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « من ستر عورة أخيه المسلم ، ستر الله عورته يوم القيامة ، ومن كشف عورة أخيه ، كشف الله عورته ، حتى يفضحه في بيته »^(١) .

وإذا كان الستر مستلواً ، ينبغي أن تكون الشهادة به خلاف الأولى ، التي مرجعها إلى كراهة التنزيه ؛ لأنها في رتبة التدب في جانب الفعل ، وكراهة التنزيه في جانب الترك ، وهما يجب أن يكون بالنسبة إلى من لم يعتد الزنى ، ولم يتهتك به ، أما إذا وصل الحال إلى إشاعته ، والتهتك به ، فيجب كون الشهادة به أولى من تركها ؛ لأن مطلوب الشارع إخلاء الأرض من الماصي والفواحش ، وذلك يتحقق بالتوبة من الفاعلين ، وبالزجر لهم ، فإذا ظهر حال الشره في الزنى وعدم اللبالة به ، وإشاعته ، فإخلاء الأرض المطلوب حيثئذ بالتوبة احتمال يقابله ظهور علمها ، فمن اتصف بذلك ، فيجب تحقيق السبب الآخر للإخلاء ، وهو الخلود ، بخلاف من زنى مرة أو مراراً ، مُستترّاً ، متخوفاً ، مُتندماً عليه ، فإنه محل استحياب ستر الشاهد^(٢) .

ستر المسلم نفسه :

بل على المسلم أن يستر نفسه ولا يفضحها بالحديث عما يصدر عنه ؛ من إثم أو إقرار أمام الحاكم ؛ لينفذ فيه العقوبة ؛ روى الإمام مالك في «الموطأ» ، عن زيد بن أسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : « يا أيها الناس ، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله ، من أصاب من هذه القاذورات شيئاً ، فليستتر بستر الله ؛ فإنه من يبد لنا صفحته ، نُقم عليه كتاب الله »^(٣) .

(١) ابن ماجه : كتاب الخلود - باب الستر على المؤمن ، ودفع الخلود بالشبهات ، برقم (٢٥٤٦) (٢ / ٨٥٠) وقال للمحقق في «الترغيب» : في إسناده محمد بن عثمان بن صفوان الجمحي ، وقال فيه أبو حاتم : منكر الحديث ، ضعيف الحديث . وقال الفهرستي : ليس يقوي . وذكره ابن حبان ، في «الثقات» وبإني رجال الإسناد ثقات .

(٢) انظر كتاب الخلود للبيهقي مع حاشية الشلبي على التزيدي (٣ / ١٦٤) .

(٣) للموطأ : كتاب الخلود - باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنى ، برقم (١٢) (٢ / ٨٢٥) .

الحدودُ كفارةٌ للآثام :

يرى أكثر العلماء أن الحدود إذا أقيمت ، كانت مكفرة لما اقترف من آثام ، وأنه لا يعذب في الآخرة ، لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن عبادة بن الصامت ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس ، فقال : «تبايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تزنوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس ، التي حرم الله إلا بالحق ، فمن وفى منكم ، فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك ، فعوقب به فهو كفارة له^(١) ، ومن أصاب شيئاً من ذلك ، فستره الله عليه فأمره إلى الله ؛ إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عليه^(٢) .

واقامة الحد ، وإن كانت مكفرة للآثام ، فإنها مع ذلك راجعة عن اقترافها ، فهي جواهر ، وزواجر معاً .

إقامة الحدود في دار الحرب :

ذهب فريق من العلماء إلى أن الحدود تقام في أرض الحرب ، كما تقام في دار الإسلام ، دون تفرقة بينهما ؛ لأن الأمر بإقامتهما عام ، لم يخص داراً دون دار . وعن ذهب إلى هذا مالك ، والليث بن سعد .

وقال أبو حنيفة ، وغيره : إذا غزا أميرُ أرض الحرب ، فإنه لا يقيم الحد على أحد من جنوده في عسكره ، إلا أن يكون إمام مصر ، أو الشام ، أو العراق ، أو ما أشبه ذلك ، فيقيم الحدود في عسكره .

وحجة هؤلاء ، أن إقامة الحدود في دار الحرب ، قد تحمل للمحدود على الالتحاق بالكفر . وهذا هو الراجح ؛ وذلك أن هذا حد من حدود الله - تعالى - وقد نهى عن إقامته في الغزو ؛ خشية أن يترتب عليه ما هو شر منه . وقد نص أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، والأوزاعي ، وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو ،

(١) وهذا فيما عدا الشرك ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ .

(٢) البخاري : كتاب التفسير ، تفسير سورة الممتحنة (٦ / ١٨٧) ومسلم : كتاب الحدود - باب الحدود كفارات لأهلها ، برقم (٤١ / ٣ / ١٣٣٣) ، والنسائي : كتاب الإيمان وشرايعه - باب البيعة على الإسلام ، برقم (٥٠٠٢ / ٨ / ١٠٨ ، ١٠٩) ، وكتاب البيعة على الجهاد ، برقم (٤١٦١ ، ٤١٦٢) (٧ / ١٤٢) والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء أن الحدود كفارة لأهلها ، برقم (١٤٣٩) ، (٤ / ٤٥) وقال : حديث حسن صحيح .

وعليه إجماع الصحابة ، وكان أبو محجن الثقفي - رضي الله عنه - لا يستطيع صبرا عن شرب الخمر ، فشرها في واقعة القادسية ، فعيسه أمير الجيش ، سعد بن أبي وقاص ، وأمر بتقييده ، فلما التقى الجمعان ، قال أبو محجن :

كفا حزنا أن تطرد الخيل بالقنا وأترك مشدودا علي وثاقيا

ثم قال لامرأة سعد : أطفيني ، ولك علي إن سلمني الله أن أرجع ، حتى أضع رجلي في القيد ، فإن قتلت ، فقد استرحمت مني . فحلته ، فوثب على فرس لسعد ، يقال لها : البقاء . ثم أخذ رمحا ، وخرج للقتال ، فأثى بما يهر سعدا وجيش المسلمين ، حتى ظنوه ملكا من الملائكة جاء لنصرتهم ، فلما هزم العدو رجع ، ووضع رجله في القيد ، فأخبرت سعدا أمره ، بما كان من أمره ، فخلى سعد سبيله ، وأقسم ألا يقيم عليه الحد ، من أجل بلاءه في القتال ، حتى قوي جيش المسلمين به ، فشاب أبو محجن بعد ذلك عن شرب الخمر . فآثر الحد أو إسقاطه كان لمصلحة راجحة ، هي خير للمسلمين وله من إقامة الحد عليه .

النهاي من إقامة الحدود في المساجد ؛ صيانة لها عن التلوث :

روى أبو داود ، عن حكيم بن حزام - رضي الله عنه - أنه قال : نهى رسول الله ﷺ أن يستقاد في المسجد ، وأن تنشذ فيه الأشعار ، وأن تقام فيه الحدود^(١) .

هل للقاضي أن يحكم بعلمه ؟

يرى الظاهرية ، أنه فرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء ، والقصاص ، والأموال ، والفروج ، والحدود ؛ سواء علم ذلك قبل ولايته ، أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعلمه ؛ لأنه يقين الحق ، ثم بالإقرار ، ثم بالبينة ؛ لأن الله - تعالى - يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ [النساء : ١٣٥] . وقول الرسول ﷺ : فمن رأى منكم منكرا ، فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبأسانه^(٢) . فصح ، أن القاضي عليه

(١) أبو داود : كتاب الحدود - باب في إقامة الحد في المسجد ، برقم (٤٤٩٠) (٤ / ٦٢٩) ، وحسنه الألباني ، في : الإرواء (٧ / ٣٦١) .

(٢) مسلم : كتاب الإيمان - باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان ، وأن الإيمان يزيد وينقص ، وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ، برقم (١٧٨٨) (١ / ٦٩) والنسائي : كتاب الإيمان وشراكمه - باب تفاضل أهل الإيمان ، برقم (٥٠٠٨) (٨ / ١١١) والترمذي : كتاب الفتن - باب ما جاء في تغيير المنكر باليد ، أو باللسان ، أو بالقلب ، برقم (١٧٢) (٤ / ٤٦٩) ، (٤٧٠) وقال : هذا حديث حسن صحيح . وأحمد ، في مسنده (٣ / ٢٠ ، ٤٩) .

أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره ؛ وصح ، أن فرضاً على القاضي أن يغير كل منكر علمه بيده ، وأن يعطي كل ذي حق حقه ، وإلا فهو ظالم .

وأما جمهور الفقهاء ، فإنهم يسرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه ، قال أبو بكر- رضي الله عنه - : لو رأيت رجلاً على حد ، لم أحلّه ، حتى تقوم البينة عندي^(١) . ولأن القاضي كغيره من الأفراد ، لا يجوز له أن يتكلم بما شهده ، ما لم تكن لديه البينة الكاملة ، ولو رمى القاضي رائيًا بما شهده منه ، وهو لا يملك على قوله البينة الكاملة ، لكان قاذفًا ، يلزمه حد القذف ، وإذا كان قد حرم على القاضي النطق بما يعلم ، فأولى أن يحرم عليه العمل به ، وأصل هذا الرأي قول الله - سبحانه - : ﴿ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النور : ١٣] .



(١) نظر «اللمني» ، (١٤ / ٣٣) .

الخمير

التدرج في تحريمها :

وقد كان الناس يشربون الخمر ، حتى هاجر الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة ، فكثر سؤال المسلمين عنها ، وعن لعب الميسر ، لما كانوا يرونه من شرورهما ، ومفاسدهما ، فأنزل الله - عز وجل - :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة : ٢١٩] . أي ؛ أن في تعاطيهما ذنبًا كبيرًا ؛ لما فيهما من الأضرار ، والمقاصد المادية والدنيئة ، وأن فيهما كذلك منافع للناس ، وهذه للنافع مادية ، وهي الربح بالاحتجار في الخمر ، وكسب المال ، دون هناء في الميسر .

ومع ذلك ، فإن الإثم أرجح من المنافع فيهما ، وفي هذا ترجيح لجانب التحريم ، وليس تحريمًا قاطعًا ، ثم نزل بعد ذلك التحريم أثناء الصلاة تدرجًا مع الناس الذين ألفوها ، وعدوها جزءًا من حياتهم ، قال الله - سبحانه - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء : ٤٣] . وكان سبب نزول هذه الآية ، أن رجلاً صلى ، وهو سكران ، فقرأ : ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ أعبد ما تعبدون . إلى آخر السورة ، بدون ذكر النفي ، وكان ذلك تمهيدًا لتحريمها نهائيًا ، ثم نزل حكم الله بتحريمها نهائيًا .

قال الله - تعالى - :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تفلِحُونَ ﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ [المائدة : ٩٠ ، ٩١] .

وظاهر من هذا ، أن الله ، سبحانه ، عطف على الخمر الميسر ، والأنصاب ، والأزلام ، وحكم على هذه الأشياء كلها بأنها :

- ١- وجس : أي ؛ خيبت ، مستقلر عند أولي الألباب .
 - ٢- ومن عمل الشيطان ، وتزيينه ، ووسوسته .
 - ٣- وإذا كان ذلك كذلك ، فإن من الواجب اجتنابها ، والبعد عنها ؛ ليكون الإنسان معدلاً ومهيئاً للفرور والفلاح .
 - ٤- وأن إرادة الشيطان بتزيينه ، تناول الخمر ، ولعب الميسر ، في إيقاع العداوة والبغضاء ، بسبب هذا التعاطي ، وهذه مفسدة دنيوية .
 - ٥- وأن إرادته كذلك في الصدد عن ذكر الله ، والإلهاء عن الصلاة ، وهذه مفسدة أخرى دينية .
 - ٦- وأن ذلك كله يوجب الانتهاء ، عن تعاطي شيء من ذلك .
وهذه الآية آخر ما نزل في حكم الخمر ، وهي قاضية بتحريمها تحريماً قاطعاً .
- وأخرج عبد بن حميد ، عن عطاء ، قال : أول ما نزل من تحريم الخمر : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء : ٤٣] . فقال بعض الناس : نشربها ؛ لمنافعها . وقال آخرون : لا خير في شيء ، فيه إثم . ثم نزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴾ [النساء : ٤٣] . فقال بعض الناس : نشربها ، ونجلس في بيوتنا . وقال آخرون : لا خير في شيء يحول بيننا وبين الصلاة مع المسلمين . فنزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متتهون ؟ [المائدة : ٩١، ٩٠] . فنهاهم ، فانتهوا .
- وكان هذا التحريم بعد غزوة الأحزاب .
- وعن قتادة ، أن الله حرم الخمر في سورة المائدة ، بعد غزوة الأحزاب ، وكانت غزوة

(١) ﴿ فهل أنتم متتهون ﴾ . لما علم عمر - رضي الله عنه - أن هذا عهد شديد بالله على معنى « انتهوا » ، قال : انتهينا . وأمر النبي ﷺ منابه ، أن يتلوا في سكك المدينة : ألا إن الخمر قد حرمت . تكسرت الدنان ، وأريقتم الخمر ، حتى جرت في سكك المدينة ، وقلطر « الفصص » ، (٨ / ١٢٩) ، و « جميع الزوائد » ، (٥ / ٥١) .

الأحزاب سنة أربع ، أو خمس هجرية .

وذكر ابن اسحاق ، أن التحريم كان في غزوة بني النضير ، وكانت سنة أربع هجرية على الراجح .

وقال الدماطي في «سيرته» : كان تحريمها عام الحديبية ، سنة ست هجرية .

تشديد الإسلام في تحريم الخمر :

وتحريم الخمر يتفق مع تعاليم الإسلام ، التي تَسْتَهْلِفُ إيجاد شخصية قوية في جسمها ، ونفسها ، وعقلها ، وما من شك في أن الخمر تُضعف الشخصية ، وتذهب بمقوماتها ، ولا سيما العقل ، يقول أحد الشعراء :

شربت الخمر ، حتى ضلّ عقلي كلك الخمر تَعْمَلُ بالعقول

وإذا ذهب العقل ، تحول المرء إلى حيوان شرير ، وصدر عنه من الشر والفساد ، ما لا حدّ له ، فالقتل ، والعدوان ، والفحش ، وإفشاء الأسرار ، وخيانة الأوطان من آثاره .

وهذا الشر يصل إلى نفس الإنسان ، وإلى أصدقائه وجيرانه ، وإلى كل من يسوقه حظه النعم إلى الاقتراب منه ؛ فمن علي - كَرَّمَ اللهُ وجهه - أنه كان مع عمه حمزة ، وكان له شارفان - أي ؛ ناقتان مستتان - أراد أن يجمع عليهما الإذخر ، وهو نبات طيب الرائحة ، مع صائغ يهودي ، ويبيعه للصواغين ؛ ليستعين بشمته على وليمة فاطمة - رضي الله عنها - عند إرادة البناء بها ، وكان عمه حمزة يشرب الخمر مع بعض الأنصار ، ومعه قينة تغنيه ، فأنشدت شعراً حثته به على نحر الناقتين ، وأخذ أطايبهما ؛ ليأكل منها ، فثار حمزة ، وَجَبَ^(١) أسنمتها ، وأخذ من أكبادهما ، فلما رأى عليّ ذلك نالماً ، ولم يملك عينيه ، وشكا حمزة إلى النبي ﷺ ، فدخل النبي ﷺ على حمزة ، ومعه علي ، وزيد بن حارثة ، فتعيط عليه ، وطلق يلومه ، وكان حمزة ثملاً ، قد احمرّت عيناه ، فنظر إلى رسول الله ﷺ ، وقال له ولن معه : وهل أنتم إلا عبيد لابي . فلما علم النبي ﷺ أنه ثمل ، نكص على عقبيه الفهقري ، وخرج هو ومن معه .

هذه هي آثار الخمر ، حينما تلعب برأس شاربها ، وتفقد له وعيه ، ولهذا أطلق عليها

(١) جب : قطع .

الشرع أم الحباث ؛ فعن عبد الله بن عمرو ، أن النبي ﷺ قال : «الخمر أم الحباث»^(١) .
وعن عبد الله بن عمرو ، قال : الخمر أم الفواحش ، وأكبر الكبائر ، ومن شرب الخمر ،
ترك الصلاة ، ووقع على أمه ، وخالته ، وعمته^(٢) .

رواه الطبراني في «الكبير» من حديث عبد الله بن عمرو ، وكلنا من حديث ابن
عباس ، بلفظ : «من شربها ، وقع على أمه» .

وكما جعلها أم الحباث ، أكد حرمتها ، ولعن متعاطيها ، وكل من له بها صلة ،
واعتبره خارجاً عن الإيمان ؛ فعن أنس ، أن رسول الله ﷺ لعن في الخمر عشرة :
«عاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وماقيها ، وبائعها ، وأكل
ثمئها ، والمشتري لها ، والمشتري له»^(٣) . رواه ابن ماجه ، والترمذي ، وقال : حديث
غريب .

وعن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا يزني الزاني ، حين يزني وهو مؤمن ،
ولا يسرق السارق ، حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر ، حين يشربها وهو
مؤمن»^(٤) . رواه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

(١) السبائي : كتاب الأشربة - باب ذكر الآثام فتولده عن شرب الخمر من ترك الصلوات ، ومن قتل النفس التي حرم
الله ... ، برقم (٥٦٦٦) (٨ / ٣١٥) ولفظ : «لأنها أم الحباث» . حسن أبي بكر بن عبد الرحمن
(٢) الطبراني ، في «الكبير» ، برقم (١١٣٧٢) (١١ / ١٦٤) وقال في «الجمع» للهيثمي (٥ / ٦٧) : رواه
الطبراني ، في «الأوسط» و«الكبير» وفيه عبد الكريم أبو أسية ، وهو ضعيف ، وحسن شيخنا للشاهد في
الطبراني «الكبير» أيضاً ، برقم (١١٤٩٨) (١١ / ١٦٤ ، ٢٠٣) ، واكتشف الخفاء للمجلوني ، برقم (١٢٢٥)
(١ / ٤٥٩) وقال : رواه الطبراني ، في «الكبير» و«الأوسط» عن ابن عباس مرفوعاً .

(٣) أبو داود : كتاب الأشربة - باب العنب يصير للخمر ، برقم (٣٦٧٤) ، (٤ / ٨١ ، ٨٢) ، والترمذي : كتاب
البيوع - باب النبي أن يتخذ الخمر خلأً ، برقم (١٢٩٥) (٣ / ٥٨٠) وقال : هذا حديث غريب . وابن ماجه :
كتاب الأشربة - باب لعنت الخمر على عشرة أوجه ، برقم (٣٣٨٠ ، ٣٣٨١) (٢ / ١١٢٧) وأحمد ، في
المسند (١ / ٣١٦ ، ٢٥ / ٧١) .

(٤) أي ؛ أن مرتكب ذلك لا يكون حال ارتكابه مصعباً بالإيمان الإجمالي ؛ لحزمة ذلك ، وكونه من أسباب منقلب
الله ، وعقوبته ؛ لأن هذا الإيمان يستلزم اجتناب المعاصي ، وقيل : إن الإيمان يفارق مرتكب أمثال هذه الكبائر ،
منه بلاسته لها ، وقد يهود إليه بعلها . وقيل : النفي لكمال الإيمان . والراي الأول أصح ، كما حققه الإمام
الغزالي في «الإحياء» في كتاب «التوبة» .

(٥) البخاري : كتاب المظالم - باب النبي يغير إذن صاحبه (٣ / ١٧٨) ، وكتاب الأشربة - باب قوله - تعالى - :
﴿لَا تَجْعَلْ لِّخَمْرٍ وَابِعٍ وَالْأَزْوَاجِ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا عَمَلَهُمْ تَمْلِكُوا لِنَفْسِكُمْ﴾ (٧ / ١٣٥ ، ١٣٦) ،
وكتاب المغنود - باب السارق حين يسرق (٨ / ١٩٧) ومسلم : كتاب الإيمان - باب نقصان الإيمان بالمعاصي ، =

وجعل جزءاً من يتناولها في الدنيا ، أن يحرم منه في الآخرة ؛ لأنه استعجل شيئاً ، فجوري بالحرمين منه ؛ قال رسول الله ﷺ : «من شرب الخمر في الدنيا ، ولم يتب ، لم يشربها في الآخرة وإن دخل الجنة»^(١) .

تحريم الخمر في المسيحية :

وكما أن الخمر محرمة في الإسلام ، فهي محرمة في المسيحية كذلك .

وقد استفتت جماعة منح المسكرات ولساء الديانة المسيحية ، بالوجه القبل ، بالجمهورية العربية المتحدة^(٢) ، فافتوا بما خلاصته : أن الكتب الإلهية جميعها قضت على الإنسان أن يتعد عن المسكرات . كذلك استدل رئيس كنيسة السورين الأورثوذكس على تحريم المسكرات ، بنصوص الكتاب المقدس ، ثم قال : وخلاصة القول : إن المسكرات إجمالاً محرمة في كل كتاب ، سواء أكانت من العنب ، أم من سائر المواد كالشعير ، والتمر ، والعسل ، والتفاح ، وغيرها .

ومن شواهد العهد الجديد ، في ذلك ، قول بولس في رسالته إلى أهل إفسس ٥ : (٨) : ولا تسكروا بالخمر الذي فيه الخلالة . ونهيه عن مخالطة السكر [كوه : ١١] وجزمه بأن السكرين لا يرثون ملكوت السموات (خلا : ٢١) [كو ٦ : ٩ : ١٠] .

أضرار الخمر :

وقد لخصت مجلة التمدن الإسلامي ، بقلم الدكتور عبد الوهاب خليل ، ما في الخمر من

= وفيه من التلبس بالمصيبة على إرادة نفي كماله ، برقم (١٠٠) (١ / ٧٦) وأبو داود : كتاب السنة - باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصه ، برقم (٤٦٨٩) (٥ / ٦٤ ، ٦٥) والتسالي : كتاب القسامة - باب ما جاء في كتاب القصاص ، برقم (٤٨٦٩) (٨ / ٦٤) ، وكتاب قطع السارق - باب تعظيم السرقة ، برقم (٤٨٧٠) ، (٤٨٧١) (٨ / ٦٤) ، والترمذي : كتاب الإيمان - باب ما جاء لا يزني الزاني ، وهو مؤمن ، برقم (٢٦٢٥) (٥ / ١٥) وقال : حديث حسن صحيح غريب . وأحمد في المسند (٤ / ٢٥٣) وابن ماجه : كتاب الفتن - باب النهي عن التوبة ، برقم (٣٩٣٦) (٢ / ١٣٩٨ ، ١٣٩٩) والترمذي : كتاب الحدود - باب في التغليظ لمن شرب الخمر ، برقم (٢١١٢) (٢ / ٤١) .

(١) أبو داود ، بالفظ مختلف : كتاب الآخرة - باب النهي عن السكر ، برقم (٣٦٧٩) (٤ / ٣٢٦) ، وابن ماجه : كتاب الآخرة - باب من شرب الخمر في الدنيا ، لم يشربها في الآخرة ، برقم (٣٣٧٣ ، ٣٣٧٤) (٢ / ١١١٩ ، ١١٢٠) وأحمد (٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٢٣) .

(٢) منهم نياقة مطران كوسي أسيوط ، ونيافة مطران كوسي البليتا ، ونيافة مطران قتا ، بتاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٢٢ م .

اضرار نفسية ، وبدنية ، وخلقية ، وما يترتب عليها من آثار سيئة في الفرد والجماعة ، فقالت : وإذا سألتنا جميع العلماء ؛ سواء علماء الدين ، أو الطب ، أو الاخلاق ، أو الاجتماع ، أو الاقتصاد ، واخذلنا رأيهم في تعاطي المسكرات ، لكان جواب الكل واحد : وهو منع تعاطيها منعاً بئساً ؛ لأنها مفسدة ضرر فادحاً ، فعلماء الدين يقولون : إنها محرمة ، وما حرمت ، إلا لأنها أم الحبائث .

وعلماء الطب ، يقولون : إنها من أعظم الأخطار التي تهدد نوع البشر ، لا بما تورثه مباشرة من الاضرار السامة فحسب ، بل بعواقبها الوخيمة أيضاً ؛ إذ إنها تمهد السبيل لخطر لا يقل ضرراً عنها ، ألا وهو السل .

والخمر توهن البدن ، وتجعله أقل مقاومة وجلداً في كثير من الامراض مطلقاً ، وهي تؤثر في جميع أجهزة البدن ، وخاصة في الكبد ، وهي شديدة الفتك بالمجموعة العصبية .

لذلك لا يستغرب أن تكون من أهم الأسباب للموجة لكثير من الامراض العصبية ، ومن أعظم دواعي الجنون ، والشقاوة ، والإجرام ، لا لمستهملها وحده ، بل في أعقابها من بعده . فهي إذن حلة الشقاء ، والعرور ، والبؤس ، وهي جرثومة الإفلاس ، والمسكنة ، والذل ، وما نزلت بقوم إلا أودت بهم ؛ مادة ومعنى ، بدنًا وروحًا ، جسمًا وعقلًا .

وعلماء الاخلاق ، يقولون : لكي يكون الإنسان محافظاً على الروانة ، والعفة ، والشرف ، والنخوة ، والمروءة ، يلزم عدم تناوله شيئاً ، يضيع به هذه الصفات الحميدة .

وعلماء الاجتماع ، يقولون : لكي يكون المجتمع الإنساني على غاية من النظام ، والترتيب ، يلزم عدم تكثيره بأعمال تخل بهذا النظام ، وعندها تصبح الفوضى سائدة ، والفوضى تخلق التفرقة ، والتفرقة تفيد الاعتداء .

وعلماء الاقتصاد ، يقولون : إن كل درهم نَصَرَفُه لمنفعتنا فهو قوة لنا وللوطن ، وكل درهم نَصَرَفُه لمضرتنا فهو خسارة علينا وعلى وطننا ، فكيف بهذه الملايين من الليرات ، التي تذهب سدى على شرب المسكرات ، على اختلاف أنواعها ، وتؤخرتنا مالياً ، وتذهب بمروءتنا ونخوتنا ؟

فعلى هذا الأساس ، نرى أن العقل يأمرنا بعدم تعاطي الخمر ، وإذا أرادت الحكومة أخذ رأي العلماء الخبيرين في هذا المضيء ، فقد كفيئناها مؤنة التبع في هذه السبيل ، وأتيناها

بالجواب ، بدون أن تتكبد مشقة ، أو تصرف قللاً واحداً ؛ إذ جميع العلماء متفقون على ضرورها ، والحكومة من الشعب ، والشعب يريد من حكومته رفع الضرر والأذى ، وهي مستولة عن رعيتهما .

ويمنع المسكرات ، يغدو أفراد الأمة أقوياء البنية ، صحيحي الجسم ، أقوياء العزيمة ، ذوي عقل ناضج ، وهذه من أهم الوسائل المؤدية ، إلى رفع المستوى الصحي في البلاد ، وكذلك هي الدعامة الأولى لرفع المستوى الاجتماعي ، والأخلاقي ، والاقتصادي ؛ إذ تخفّفُ العناء عن كثير من الوزارات ، وخاصة وزارة العدل ، فيصيح رواد القصور العلنية والسجون قليلين ، وبعدها تصبح السجون خالية ، تتحول إلى دور يستفاد منها بشتى الإصلاحات الاجتماعية .

هذه هي الحضارة والمدنية ، وهذه هي النهضة .

وهذا هو الرقي ، والوعي .

وهذا هو المعيار ، والميزان لرقى الأمم .

هذه هي الاشتراكية والتعاونية بعينها وحقيقتها ، أي ؛ نشترك ونتعاون على رفع الضرر والأذى ، وياب العمل الجسدي المنتج واسع : ﴿ وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة : ١٠٥] .

هذه الأضرار الأنفة قَبِلَتْ ثبوتاً ، لا مجال فيه لشك أو ارتياب ، مما حمل كثيراً من الدول الواعية على محاربة تعاطي الخمر ، وغيرها من المسكرات .

وكان في مقدمة من حاول منع تعاطيها من الدول أمريكا ، فقد نشر في كتاب «تنقيحات» للسيد أبو الأعلى المودودي ، ما يأتي : منعت حكومة أمريكا الخمر ، وطاردتها في بلادها ، واستعملت جميع وسائل المدنية الحاضرة كالمجلات ، والمحاضرات ، والصور ، والسينما ؛ لتجهين شربها ، وبيان مضارها ومفاسدها .

ويقدرون ما أنفقته الدولة في الدعاية ضد الخمر ، بما يزيد على ٦٠ مليون دولاراً ، وأن ما نشرته من الكتب ، والنشرات يشتمل على ١٠ بلايين صفحة ، وما تحملته في سبيل قانون التحريم ، في مدة أربعة عشر عاماً ، لا يقل عن ٢٥٠ مليون جنيهًا ، وقد أعدم فيها ٣٠٠ نفساً ، وسجن ٥٣٢,٣٣٥ نفساً ، وبلغت الغرامات إلى ١٦ مليون جنيهًا ، وصادت من

الاملاك ما يبلغ ٤٠٠ مليون وأربعة ملايين جنيه ، ولكن كل ذلك لم يزد الأمة الأمريكية ، إلا غراماً بالخمر ، وعناداً في تعاطيها ، حتى اضطرت الحكومة سنة ١٩٣٣ ، إلى سحب هذا القانون ، وإباحة الخمر في مملكتها بإباحة مطلقة . انتهى .

إن أمريكا قد عجزت عجزاً تاماً عن تحريم الخمر ، بالرغم من الجهود الضخمة التي بذلتها ، ولكن الإسلام الذي ربي الأمة على أساس من الدين ، وغرس في نفوس أفرادها غراس الإيمان الحق ، وأحيا ضميرها بالتعاليم الصالحة ، والاسوة الحسنة ، لم يصنع شيئاً من ذلك ، ولم يتكلف مثل هذا الجهد ، ولكنها كلمة صدرت من الله ، استجابت لها النفوس استجابة مطلقة .

روى البخاري ، ومسلم ، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تسمونه الفضيخ ، إني لقائم أسقي أبا طلحة ، وأبـ.أ. أيوب ، ورجالاً من أصحاب النبي ﷺ في بيتنا ، إذ جاء رجل ، فقال : هل بلغكم الخبر ؟ فقلنا : لا . فقال : إن الخمر قد حُرِّمت . فقال : يا أنس ، أرق القلال . قال : فما سألوا عنها ، ولا راجعوا بعد خبر الرجل^(١) . وهكذا يصنع الإيمان بأهله .
ما هي الخمر ؟

الخمر ؛ هي تلك السوائل المعروفة المعلقة بطريق ، تخمر بعض الحبوب أو الفواكه ، وتحول النشا أو السكر الذي تحتويه إلى خَول^(٢) ، بواسطة بعض كائنات حية لها قدرة على إفراز مواد خاصة ، يُعدُّ وجودها ضرورياً في عملية التخمر .
وقد سميت خمرًا ؛ لأنها تخمر العقل وتستره ، أي ؛ تغطيه ، وتفسد إدراكه . هذا هو تعريف الطب للخمر .

وكل ما من شأنه أن يسكر يعتبر خمرًا ، ولا عبرة بالمادة التي أدخلت منه ، فما كان مسكرًا ، من أي نوع من الأنواع ، فهو خمر شرعًا ، ويأخذ حكمه ، ويستوي في ذلك ما

(١) البخاري : كتاب التفسير - باب تفسير سورة المائدة (٦ / ٦٧) ومسلم : كتاب الأشربة - باب تحريم الخمر ، ويبان أنها تكون من عصير العنب ، ومن النمر ، والبسر ، والزبيب ، وغيرها مما يسكر ، برقم (٤) (٣ / ١٥٧١) .
(٢) الخول : الكحول .

كان من العنب ، أو التمر ، أو العسل ، أو الخنطة ، أو الشعير ، أو ما كان من غير هذه الأشياء ؛ إذ إن ذلك كله خمر محرم ؛ لضرره الخاص العام ، ولصلته عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، ولإيقاعه العداوة والبغضاء بين الناس .

والشاذ لا يفرق بين المتماثلات ؛ فلا يفرق بين شراب مسكر ، وشراب آخر مسكر ، فيبيح القليل من صنف ، ويحرم القليل من صنف آخر ، بل يسوي بينهما ، وإذا كان قد حرم القليل من أحدهما ، فإنه كذلك قد حرم القليل من الآخر ، وقد جاءت النصوص صريحة صحيحة ، لا تختمل التأويل ولا التشكيك .

١- روى أحمد ، وأبو داود ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام»^(١) .

٢- وروى البخاري ، ومسلم ، أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - خطب على منبر رسول الله ﷺ ، فقال : أما بعد ، أيها الناس ، إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء ؛ من العنب ، والتمر ، والعسل ، والخنطة ، والشعير ، والخمر ما خامر العقل»^(٢) . هذا الذي قاله أمير المؤمنين هو القول الفصل ؛ لأنه أعرف باللغة ، وأعلم بالشرع ، ولم ينقل أن أحداً من الصحابة خالفه فيما ذهب إليه .

٣- وروى مسلم ، عن جابر ، أن رجلاً من اليمن سأل رسول الله ﷺ ، عن شراب يشربونه بأرضهم من الذرة ، يقال له : «المز» ؟ فقال رسول الله ﷺ : «أمسكرو هو ؟» قال : نعم . فقال ﷺ : «كل مسكر حرام ، إن على الله عهدكم لمن يشرب المسكر ، أن يسقيه من طينة الخبال» . قالوا : يا رسول الله ، وما طينة الخبال ؟ قال : «حرق أهل النار» . أو

(١) مسلم : كتاب الأشربة - باب بيان أن كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام ، برقم (٧٥) (٣ / ١٥٨٨) ، وأبو داود : كتاب الأشربة - باب النهي عن المسكر ، برقم (٣٦٧٩) (٣ / ٢٢٦) ، وأحمد (٢ / ١٦ ، ٢٩ ، ٣١ ، ١٠٥ ، ١٣٤ ، ١٣٧) .

(٢) البخاري : كتاب التفسير - باب تفسير سورة المائدة - وباب «أما أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك» (٦ / ٦٧) ، وكتاب الأشربة - باب الخمر ما خامر العقل من الشراب ، وباب الخمر من العنب (٧ / ١٣٧) ، وكتاب التفسير - باب تفسير سورة المائدة ... (٦ / ٦٧) ، ومسلم : كتاب التفسير - باب نزول تحريم الخمر ، برقم (٣٢ ، ٣٣) (٤ / ٢٣٢٢) ، وأبو داود : كتاب الأشربة - باب في تحريم الخمر ، برقم (٣٦٦٩) ، والنسائي : كتاب الأشربة - باب ذكر أنواع الأشياء ، التي كانت منها الخمر حين نزل تحريمها ، برقم (٥٥٧٨) (٨ / ٢٩٥) ونسبه للثوري للترمذي أيضاً .

قال : «عصارة أهل النار»^(١) .

٤- وفي «السنن» ، عن النعمان بن بشير ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن من العنب خمراً ، وإن من التمر خمراً ، وإن من العسل خمراً ، وإن من البر خمراً ، وإن من الشعير خمراً»^(٢) .

٥- وعن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق^(٣) منه فمله الكف منه حرام^(٤) .

٦- وروى أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، عن أبي موسى الأشعري ، قال : قلت : يا رسول الله ، أفنأ في شرابين ، كنا نصنعهما باليمن «البيتع» وهو من العسل ، حين يشتد^(٥) ، «وللزرة» وهو من اللوزة ، والشعير ينيد حتى يشتد ، قال : وكان رسول الله ﷺ قد أوتي جوامع الكلم بخواتيمه ، قال : «كل مسكر حرام»^(٦) .

٧- وعن علي - كرم الله وجهه - أن رسول الله ﷺ نهاهم عن الجعة^(٧) . وهي نبيذ الشعير . أي : أليفة . رواه أبو داود ، والنسائي .

هنا هو رأي جمهور الفقهاء ، من الصحابة ، والتابعين ، وفقهاء الأمصار ، ومذهب

(١) مسلم : كتاب الأشربة - باب بيان أن كل مسكر خمر ، وإن كل خمر حرام ، برقم (٧٢) (٣ / ١٥٨٧) .
(٢) أبو داود : كتاب الأشربة - باب الخمر ما هي ؟ برقم (٣٦٧٦) ، (٤ / ٨٣ ، ٨٤) والترمذي : كتاب الأشربة - باب في الخبث التي يشغل منها الخمر ، برقم (١٨٧٢) وقال : حديث غريب (٤ / ٢٩٧) ، وابن ماجه : كتاب الأشربة - باب ما يكون منه الخمر ، برقم (٣٣٧٩) (٢ / ١١٢١) ونسبه للثوري للنسائي أيضاً ، وأحمد ، في «السنن» (٤ / ٢٦٧) .

(٣) الفرق : مكوال معروف بالمدنية ، يسع ستة عشر رطلاً ، والجمع فرقان .
(٤) أبو داود : كتاب الأشربة - باب النهي عن المسكر ، برقم (٣٦٨٧) (٣ / ٣٢٧ ، ٣٢٨) ، والترمذي : كتاب الأشربة - باب ما جاء ما أسكر كثيره ، فقليله حرام ، برقم (١٨٦٦) (٤ / ٢٩٣) وقال : حديث حسن .
وأحمد (٦ / ٧١ ، ٧٢ ، ١٣١) ، وصححه الألباني ، في : «إرواء الغليل» (٨ / ٤٤) .
(٥) يشتد : يغلي ، ويخمر .

(٦) البخاري : كتاب الأشربة - باب الخمر من العسل ، وهو البيتع (٧ / ١٣٧) ، ومسلم : كتاب الأشربة - باب بيان أن كل مسكر خمر ، وإن كل خمر حرام ، برقم (٦٧ ، ٦٨) (٣ / ١٥٨٥) .
(٧) أبو داود : كتاب الأشربة - باب في الأوعية ، برقم (٣٦٩٧) (٤ / ٩٧) ، والنسائي : كتاب الزينة - باب شاتم اللعب ، برقم (٥١٦٥) (٨ / ١٦٥) وأحمد (١ / ١٣٢ ، ١٣٨) ، والترمذي : كتاب الأدب - باب ما جاء في كراهية لبس المعصر للرجل والقسى ، برقم (٢٨٠٨) (٥ / ١١٦) وقال : حديث حسن صحيح .

أهل الفتوى ، وملعب محمد ، من أصحاب أبي حنيفة ، وعليه الفتوى .

ولم يخالف في ذلك أحد ، سوى فقهاء العراق ، وإبراهيم النخعي ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين ، وأبي حنيفة ، فإنهم قالوا بتحريم القليل والكثير من الخمر ، التي هي من عصير العنب ، أما ما كان من الأنبلة من غير العنب ، فإنه يحرم الكثير منه ، أما القليل الذي لا يسكر فإنه حلال ! وهذا الرأي مخالف تمام للمخالفة لما سبق من الأدلة .

ومن الأمانة العلمية أن نذكر صحيح هؤلاء الفقهاء ، ملخصين ما قاله ابن رشد في «بداية المجتهد» قال : قال جمهور فقهاء الحجاز^(١) ، وجمهور المحدثين : قليل الأنبلة ، وكثيرها المسكر حرام . وقال العراقيون ، وإبراهيم النخعي ، من التابعين ، وسفيان الثوري ، وابن أبي ليلى ، وشريك ، وابن شبرمة ، وأبو حنيفة ، وسائر فقهاء الكوفيين ، وأكثر علماء البصريين : إن للحرم من سائر الأنبلة المسكرة هو السكر نفسه ، لا العين .

وسبب اختلافهم ؛ تعارض الآثار ، والأقيسة في هذا الباب ، فللمحجازيين في تثبيت ملهيم طريقتان ؛

الطريقة الأولى ، الآثار الواردة في ذلك .

الطريقة الثانية ، تسمية الأنبلة بأجمعها خمراً .

فمن أشهر الآثار التي تمسك بها أهل الحجاز ، ما رواه مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عائشة ، أنها قالت : سئل رسول الله ﷺ ، عن البتع ، وعن نبيذ العسل ؟ فقال : «كل شراب أسكر ، فهو حرام»^(٢) . أخرجه البخاري . وقال يحيى بن معين : هذا أصح حديث روي عن النبي - عليه الصلاة والسلام - في تحريم السكر . ومنها أيضاً ، ما أخرجه مسلم ، عن ابن عمر ، أن النبي - عليه الصلاة والسلام - قال : «كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام»^(٣) .

فهذان حديثان صحيحان ؛ أما الأول ، فاتفق الكل عليه . وأما الثاني ، فاتفرد

(١) انظر «بداية المجتهد» ، (١ / ٤٣٤ - ٤٣٧) .

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة للماضية .

(٣) تقدم تخريجه .

بتصحيحه مسلم . وخرج الترمذي ، وأبو داود ، والنسائي ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : «ما أسكر كثيره ، فقليله حرام»^(١) . وهو نص في موضع الخلاف .

وأما الاستدلال الثاني ، من أن الأئمة كلها تسمى خمرًا ، فلم يرد في ذلك طريقتان ؛ إحداهما من جهة إثبات الأسماء بطريق الاشتقاق ، والثاني من جهة السماع .

فأما التي من جهة الاشتقاق ، فإنهم قالوا : إنه معلوم عند أهل اللغة ، أن الخمر إنما سميت خمرًا ؛ لمخامرتها العقل ، فوجب لذلك أن يطلق اسم الخمر لغة على كل ما خامر العقل .

وهذه الطريقة من إثبات الأسماء ، فيها اختلاف بين الأصوليين ، وهي غير مرضية ، عند الخراسانيين .

وأما الطريقة الثانية ، التي من جهة السماع ، فلم يرد فيها ما يثبت أن الأئمة تسمى في اللغة خمرًا ، فإنها تسمى خمرًا شرعًا . واحتجوا في ذلك بحديث ابن عمر المتقدم . وما روي أيضًا عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : «الخمر من هاتين الشجرتين ؛ النخلة ، والعنب»^(٢) .

وما روي أيضًا عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «إن من العنب خمرًا ، وإن من العسل خمرًا ، ومن الزبيب خمرًا ، ومن الخنطة خمرًا ، وأنا أنهاكم عن كل مسكر»^(٣) . فهذه هي عملة الحجازيين في تحريم الأئمة .

وأما الكوفيون ، فإنهم عسكروا لمذهبهم بظاهر قوله - تعالى - : ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَخَلَدُونَ مِنْهُ سكرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل : ٦٧] . ويقارن رَوَوْهَا في هذا الباب ، وبالقياص المعنوي .

(١) أبو داود : كتاب الأشربة - باب النبي من السكر ، برقم (٣٦٨١) (٣ / ٣٢٦) والنسائي : كتاب الأشربة - باب تحريم كل شراب أسكر كثيره (٨ / ٣٠٠) ، والترمذي : كتاب الأشربة - باب ما جاء ما أسكر كثيره ، فقليله حرام ، برقم (١٨٦٥) (٤ / ٢٩٢) وقال : حديث حسن غريب ، وصححه الألباني ، في : «إرواء الغليل» (٨ / ٤٢) .

(٢) الطحاوي في «شرح معاني الآثار» : كتاب الأشربة - باب الخمر المحرمة ما هي ؟ (٤ / ٢١١) .

(٣) أبو داود : كتاب الأشربة - باب الخمر ما هو ؟ برقم (٣٦٧٧) (٣ / ٣٢٦) ، وأحمد (٤ / ٢٧٣ ، ٤٠٧ ، ٣٠٩ / ٦) .

أما احتجاجهم بالآية ، فلأنهم قالوا : السُّكْرُ هو المسكر ، ولو كان محرم العين ، لما سمى الله رزقاً حسناً .

وأما الآثار التي اعتمدها في هذا الباب ، فمن أشهرها عندهم حديث أبي عون الثقفي ، عن عبد الله بن شداد ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، قال : « حرمت الخمر لعينها ، والسكر من غيرها »^(١) .

قالوا : وهذا نص لا يحتمل التأويل ، وضعفه أهل الحجاز ، لأن بعض رواته روى : «والمسكر من غيرها» .

ومنها حديث شريك ، عن سمالك بن حرب بإسناده ، عن أبي بردة بن نيار ، قال : قال رسول الله ﷺ : «إني كنت نهيتكم عن الشراب في الأوعية ، فاشربوا فيما بدا لكم ، ولا تسكروا»^(٢) . خرّجه الطحاوي .

وروي عن ابن مسعود ، أنه قال : شهدت تحريم النبيذ ، كما شهدتكم ، ثم شهدت تحليله ، فحفظت ونسيتم . وروي عن أبي موسى ، أنه قال : بعثني رسول الله ﷺ أنا ومعاذاً إلى اليمن ، فقلنا : يا رسول الله إن بها شرابين يصنعان من البرّ والشعير أحدهما يقال له : المزور . والآخر يقال له : البتّع . فما نشرب ؟ فقال - عليه الصلاة والسلام - : «اشربا ، ولا تسكرا»^(٣) . خرّجه الطحاوي أيضاً . إلى غير ذلك من الآثار ، التي ذكرها في هذا الباب .

وأما احتجاجهم من جهة النظر ، فلأنهم قالوا : قد نص القرآن على أن علة التحريم في الخمر ، إنما هي الصدّ عن ذكر الله ، ووقوع المدلوة والبغضاء ، كما قال - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ

(١) النسائي ، موقوفاً على ابن عباس : كتاب الأشرية - باب الأنباء التي لحظ بها من أباح شراب المسكر (٩ / ٣٢١) .

(٢) أبو دارود : كتاب الأشرية - باب في الأوعية ، برقم (٣٦٩٨) ، والنسائي : كتاب الأشرية - باب الإذن في شيء منها (٩ / ٣١١) ، وابن ماجه ، بلفظ متقارب : كتاب الأشرية - باب ما رخص فيه من ذلك ، برقم (٣٤٠٥) (٢ / ١١٢٧) .

(٣) أخرجه النسائي ، بلفظ : «اشرب ، ولا تشرب مسكراً» كتاب الأشرية - باب تحريم كل شراب أسكر (٩ / ٢٩٨) .

«الصلاة...» [المادة : ٩١] . وهذه العلة توجد في القدر المسكر ، لا فيما دون ذلك ، فوجب أن يكون ذلك القدر هو الحرام ، إلا ما انعقد عليه الإجماع ، من تحريم قليل الخمر وكثيرها .

قالوا : وهذا النوع من القياس يلحق بالنص ، وهو القياس الذي ينبه الشرع على العلة فيه . وقال المتأخرون من أهل النظر : حجة المجازيين من طريق السمع أقوى ، وحجة العراقيين من طريق القياس أظهر .

وإذا كان هذا كما قالوا ، فيرجع الخلاف إلى اختلافهم في تغليب الأثر على القياس ، أو تغليب القياس على الأثر إذا تعارضا ، وهي مسألة مختلف فيها ، لكن الحق ، أن الأثر إذا كان نصا ثابتا ، فالواجب أن يُغلب على القياس .

وأما إذا كان ظاهر اللفظ محتملا للتأويل ، فهنا يتردد النظر : هل يجمع بينهما ، بأن يتأول اللفظ ، أو يغلب ظاهر اللفظ على مقتضى القياس ؟ وذلك مختلف بحسب قوة لفظ من الالفاظ الظاهرة ، وقوة قياس من القياسات التي تقابلها ، ولا يدرك الفرق بينهما إلا بالدق العقلي ، كما يدرك للوزون من الكلام من غير الموزون .

وربما كان الدوقان على التساوي ؛ وللكل كثير الاختلاف في هذا النوع ، حتى قال كثير من الناس : كل مجتهد مصيب .

قال القاضي : والذي يظهر لي - والله أعلم - أن قوله - عليه الصلاة والسلام - : «كل مسكر حرام»^(١) . وإن كان يحتمل ، أن يراد به القدر للمسكر ، لا الجنس المسكر ، فإن ظهوره في تعليق التحريم بالجنس أغلب ، على الظن من تعليقه بالقدر ؛ لكان معارضة ذلك القياس له على ما تأوله الكوفيون ؛ فإنه لا يبعد أن يحرم الشارع قليل المسكر وكثيره ؛ سدا للدرية وتغليظا ، مع أن الضرر إنما يوجد في الكثير ، وقد ثبت من حال الشرع بالإجماع ، أنه اعتبر في الخمر الجنس دون القدر ، فوجب كل ما وجدت فيه علة الخمر أن يلحق بالخمر ، وأن يكون على من رعم وجود الفرق ، إقامة الدليل على ذلك .

هذا ، وإن لم يسلموا لنا بصحة قوله - عليه الصلاة والسلام - : «ما أسكر كثيره فقليله

(١) سبق تخريجه .

حرام^(١) . فإنهم إن سلكوا ، لم يجعلوا عنه تفككا ، فإنه نص في موضع الخلاف ، ولا يصح أن تعارض النصوص بالمقاييس ، وأيضاً ، فإن الشرع قد أخبر أن في الخمر مضرة ومنفعة ، فقال - تعالى - : ﴿ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ [البقرة : ٢١٩] . وكان القياس إذا قصد الجمع بين انتفاء للمضرة ووجود للمنفعة ، أن يحرم كثيرها ويحلل قليلها ، فلما غلب الشرع حكم المضرة على المنفعة في الخمر ، ومنع القليل منه والكثير ، وجب أن يكون الأمر كذلك في كل ما يوجد فيه علة تحريم الخمر ، إلا أن ثبت في ذلك فارق شرعي .

واتفقوا على أن الانتباذ حلال ، ما لم تحدث فيه الشدة المطرية الحميرية ؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « فانتبذوها ، وكل مسكر حرام »^(٢) .

ولما ثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - أنه كان يتنبد ، وأنه كان يريقه في اليوم الثاني ، أو الثالث^(٣) .

واختلفوا من ذلك في مسالتين ؛ إحداهما ، في الأواني التي يتنبد فيها .

والثانية ، في انتباذ شيئين ، مثل البسر ، والرطب ، والتمر ، والزبيب . انتهى .

أهم أنواع الخمر :

توجد الخمر في الأسواق بأسماء مختلفة ، وقد تقسم إلى أقسام ، خاصة باعتبار ما تحويه من النسب المئوية من الكحول .

فهناك مثلاً : البراندي ، والوسكي ، والروم ، والليكير ، وغيرها ، وتبلغ نسبة الكحول فيها من ٤٠ ٪ ، إلى ٦٠ ٪ .

وتبلغ النسبة في الجن ، والهولاندي ، والجنيفا من ٣٣ ٪ ، إلى ٤٠ ٪ .

(١) عزاه في «الكترة» ، برقم (١٣٨٣٦) (٥ / ٥٣٠ ، ٥٣١) إلى ابن حنبل .

(٢) مسلم : كتاب الأشربة - باب إباحة النبيذ الذي لم يشد ، ولم يصبر مسكراً ، برقم (٨١) ، ٨٠ .

(٣) (٧٩ / ٣) (١٥٨٩) ، وأبو داود : كتاب الأشربة - باب في صفة النبيذ ، برقم (٣٧١٣) (٤ / ١٠٥) .

والنسائي : كتاب الأشربة - باب ذكر ما يجوز شربه من الأبله ، برقم (٥٧٣٨ ، ٥٧٣٧) (٨ / ٣٣٢) ،

(٣٣٢) ، وابن ماجه : كتاب الأشربة - باب صفة النبيذ وشربه ، برقم (٣٣٩٩) (٢ / ١١٢٦) .

وتحتوي بعض الأصناف الأخرى ، مثل : البورت ، والبشري ، والماديرا على ١٥٪ - ٢٥٪ .

وتحتوي الخمور الخفيفة ، مثل : الكلاوت ، والهوك ، والشمبانيا ، والبرجاندي على ١٠٪ - ١٥٪ .

وأنواع البيرة الخفيفة تحتوي على ٢٪ - ٩٪ ، مثل : الايل ، واليورتر ، والإستوت ، والميونخ ، وغيرها .

وهناك أصناف أخرى تحتوي على نفس النسب الأخيرة ، مثل : البوطة ، والقصب المتخمّر ، وغيرهما .

شرب العصير والنبيذ قبل التخمير :

يجوز شرب العصير والنبيذ قبل غليانه^(١) ؛ لحديث أبي هريرة ، عند أبي داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، قال : علمت أن النبي ﷺ كان يصوم ، فتحنيت فطره بنبيذ صنعته في دباه ، ثم آتته به ، فإذا هو ينش^(٢) ، فقال : «اضرب بهذا الحائط ، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله ، واليوم الآخر»^(٣) .

وأخرج أحمد^(٤) ، عن ابن عمر في العصير ، قال : اشربه ، ما لم يأخذه شيطانه . قيل : وفي كم يأخذه شيطانه ؟ قال : في ثلاث .

وأخرج مسلم^(٥) ، وغيره ، من حديث ابن عباس ، أنه كان ينقع للنبي ﷺ الزبيب ، فيشربه اليوم ، والغد ، ويعد الغد ، إلى مساء الثالثة ، ثم يأمر به فيسقى الخادم ، أو يهراق .

(١) الغليان : الاختصار .

(٢) ينش : يفتي .

(٣) أبو داود : كتاب الأشربة - باب في النبيذ إذا غلى ، برقم (٣٧١٦) / (٢ / ٣٣٤ ، ٣٣٥) ، والنسائي : كتاب الأشربة - باب تحريم كل شراب أسكر كثيره (٨ / ٣٠١) ، وابن ماجه : كتاب الأشربة - باب نبيذ الجف ، برقم (٣٤٠٩) / (٢ / ١١٢٨) .

ودينش : في النهاية : إذا نش الشراب ، فلا تشرب ، أي : إذا غلا ، يقال : نشت الحمر تش نشيثا .
(٤) النسائي : كتاب الأشربة - باب ما يجوز شربه من الطلاء (٨ / ٣٢٨) ، والبيهقي ، في السنن الكبرى ، (٨ / ٣٠١) ، وهو عن عمر .

(٥) مسلم : كتاب الأشربة - باب لإحاة النبيذ الذي لم يشد ، ولم يصر مسكرا (١٣ / ١٧٣) .

قال أبو حنود : ومعنى (يسقى الخادم) يسادر به الفساد ، ومظنة ذلك ما راد على ثلاثة أيام .

وقد أخرج مسلم^(١) ، وغيره ، من حديث عائشة ، أنها كانت تتبذّر لرسول الله ﷺ غلوة ، فإذا كان العشي فتعشى ، شرب على عشاءه ، وإن فضل شيء صبت أو أفرغته ، ثم تتبذّر له بالليل ، فإذا أصبح تغذى ، فشرب على غلته . قالت : تغسل السقاء ، غلوة وعشية .

وهو لا ينافي مع حديث ابن عباس المتقدم ، أنه كان يشرب اليوم ، والغد ، وبعد الغد ، إلى مساء الثالثة ؛ لأن الثلاث مشتملة على زيادة غير منافية ، والكل في الصحيح^(٢) .

هذا ، ومن المعروف من سيرة رسول الله ﷺ ، أنه لم يشرب الخمر قط ؛ لا قبل البعثة ، ولا بعدها ، وإنما كان شرابه من هذا النبيذ الذي لم يتخمر بعد ، كما هو مصرح به في هذه الأحاديث . .

الخمر إذا تخللت :

قال في «بداية المجتهد» : واجمعوا - أي ؛ العلماء - على أن الخمر إذا تخللت من ذاتها ، جاز أكلها «تناولها» .

واختلفوا إذا قصد تخليلها ، على ثلاثة أقوال :

١- التحريم .

٢- والكراهية .

٣- والإباحة^(٣) .

وسبب اختلافهم ؛ معارضة القياس للأثر ، واختلافهم في مفهوم الأثر .

(١) نفس التخریج السابق .

(٢) انظر «الروضة التليّة» ، (١ / ٢٠٢) .

(٣) القائلون به ؛ عمر بن الخطاب ، والشافعي ، وإحمد ، وسفيان ، وابن المبارك ، وعطاء بن أبي رباح ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبو حنيفة .

وذلك أن أبا داود^(١) إخرج ، من حديث أنس بن مالك ، أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن أيتام ورثوا خمرًا ؟ فقال : «أهرقها» . قال : أفلا يجعلها خلًا ؟ قال : «لا»^(٢) . فمن فهم من المنع سد الذريعة ، حمل ذلك على الكراهية ، ومن فهم النهي لغیر علة ، قال بالتحريم .

ويخرج على هذا ألا تحريم أيضًا على من يرى ، أن النهي لا يعود بفساد النهي عنه .

والقياس المعارض لحمل الخل على التحريم ، أنه قد علم من ضرورة الشرع ، أن الأحكام المختلفة إنما هي للنوات المختلفة ، وأن ذات الخمر غير ذات الخل ، والخل بالإجماع حلال .

فإذا انتقلت ذات الخمر إلى ذات الخل ، وجب أن يكون حلالًا ، كيفما انتقل^(٣) .

للمخدرات :

هذا هو حكم الله في الخمر ، أما ما يزيل العقل من غير الأشربة ، مثل : البنج ، والحشيش وغيرهما من المخدرات ، فإنه حرام ؛ لأنه مسكر ؛ ففي حديث مسلم الذي تقدم ذكره ، أن رسول الله ﷺ قال : «كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام» .

وقد سئل مفتي الديار المصرية ، الشيخ عبد المجيد سليم - رحمه الله - عن حكم الشرع في المواد المخدرة ، واشتمل السؤال على المسائل الآتية :

١- تعاطي المواد المخدرة .

٢- الاتجار بالمواد المخدرة ، واتخاذها وسيلة للربح التجاري .

٣- زراعة الحشيش ، والحشيش ، بقصد البيع أو استخراج المادة للمخدرة منهما ؛ للتعاطي أو للتجارة .

(١) وأخرجه أيضًا مسلم ، والترمذي .

(٢) قال الخطابي : في هذا بيان واضح ، أن معالجة الخمر حتى تصير خلًا ، غير جائزة ، ولو كان إلى ذلك سبيل ، لكان مال اليتيم أولى الأموال به ، لا يجب من حفظه وتمسيره ، وقد كان نهي رسول الله ﷺ عن إشاعة المال ، وفي إراته إشاعته ، فسلم بذلك أن معالجه لا تظهره ، ولا تزد إلى اللآية بهال .
والحديث أخرجه مسلم : كتاب الأشربة - باب تحريم تخليل الخمر (١٣ / ١٥٢) ، وغيره : كتاب الأشربة - باب ما جاء في الخمر تخلل ، يركم (٣٦٧٥) .

(٣) (١ / ٤٣٨) .

٤- الريح الناجم من هذا السيل ، أهو ربيع حلال أم حرام ؟

وقد أجاب فضيلته بما يأتي :

(١) تعاطي المواد المخدرة :

إنه لا يشك شك ، ولا يرتاب مرتاب ، في أن تعاطي هذه المواد حرام ؛ لأنها تؤدي إلى مضار جسيمة ، ومفاسد كثيرة ، فهي تفسد العقل ، وتفتك بالبدن ، إلى غير ذلك من المضار والمفاسد ، فلا يمكن أن تأخذ الشريعة بتعاطيها ، مع تحرّيجها لما هو أقل منها مفسدة ، وأخف ضرراً ؛ ولذلك قال بعض علماء الحنفية : إن من قال بِحِلِّ الحشيش ، زنديق مبتلع .

وهذا منه ، دلالة على ظهور حرمتها ووضوحها ؛ ولأنه لما كان الكثير من هذه المواد يغمّر العقل ويفطيه ، ويحدث من الطرب واللذة عند تناولها ، ما يدعوهم إلى تعاطيها والمداومة عليها ، كانت داخلية فيما حرّمه الله - تعالى - في كتابه العزيز ، وعلى لسان رسوله ﷺ ، من الخمر والمسكر .

قال شيخ الإسلام بن تيمية في كتابه «السياسة الشرعية» ، ما خلاصته : إن الحشيشة حرام يُحَدُّ تناولها ، كما يُحَدُّ شارب الخمر ، وهي أختبث من الخمر ، من جهة أنها تفسد العقل والمزاج ، حتى يصير في الرجل تخنث وديانة ، وغير ذلك من الفساد ، وأنها تصدّ عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، وهي داخلية فيما حرّمه الله ورسوله من الخمر والمسكر ، لفظاً أو معنى .

قال أبو موسى الأشعري - رضي الله عنه - : يا رسول الله ، أفتنا في شرابين ، كنا نصنعهما باليمن : البتّ وهو العسل ينبد ، حتى يشتد ، والمزّ وهو من الذرة والشعير ، ينبد حتى يشتد ؟ قال : وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه ، فقال : «كل مسكر حرام» . رواه البخاري ، ومسلم^(١) .

وعن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «إن من الخطئة خمرًا ، ومن الشعير خمرًا ، ومن الزبيب خمرًا ، ومن التمر خمرًا ، ومن العسل خمرًا ، وأنا أنهى عن كل مسكر»^(٢) . رواه أبو داود ، وغيره .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : «كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام»^(١) . وفي رواية : «كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام» . رواهما مسلم .

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : «كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق»^(٢) منه ، فعله الكف منه حرام» . قال الترمذي : حديث حسن .

وروى ابن السني ، عن النبي ﷺ من وجوه ، أنه قال : «ما أسكر كثيره ، فقليله حرام» . وصححه الحفاظ .

وعن جابر ، رضي الله عنه ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ ، عن شراب يشربونه بأرضهم من اللثة ، يقال له : المزُر . قال : «أسكر هو ؟» . قال : نعم . فقال : «كل مسكر حرام ، إن على الله عهداً لمن يشرب للمسكر ، أن يسقيه من طينة الخبال» . قالوا : يا رسول الله ، وما طينة الخبال ؟ قال : «عرق أهل النار» . أو قال : «عصارة أهل النار»^(٣) . رواه مسلم .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال : «كل مخمرٌ خمر ، وكل مسكر حرام»^(٤) . رواه أبو داود .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة مستفيضة ، جمع رسول الله ﷺ بما أوتيته من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر ، ولم يفرق بين نوع ونوع ، ولا تأثير لكونه مأكولاً أو مشروباً .

على أن الخمر قد يصطبغ بها ، أي : تجعل إداماً ، وهذه الخبيثة قد تذاب بالماء وتشرب ، فالخمر يشرب ويؤكل ، والخبيثة تؤكل وتشرب ، وكل ذلك حرام ، وحلوتها بعد عصر النبي ﷺ والأئمة ، لا يمنع من دخولها في عموم كلام رسول الله ﷺ عن المسكر ،

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم معنى الفرق ، وللمنى : ما أسكر كثيره ، فقليله حرام .

وتقدم تخريجه .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) للخمر : ما يغطي العقل .

(٥) أبو داود : كتاب الأشربة - باب النهي عن السكر ، يرقم (٣٦٨٠) (٣ / ٣٢٦) .

فقد حدثت أشربة مسكرة بعد النبي ﷺ ، وكلها داخلة في الكلم الجوامع ؛ من الكتاب والسنة . انتهت خلاصة كلام ابن تيمية .

وقد تكلم - رحمه الله - عنهما أيضاً غير مرة في «فتاواه» ، فقال ما خلاصته : هذه الخشيشة الملعونة ، هي وأكلوها ، ومستحلوها ، الموجبة لسخط الله - تعالى - وسخط رسوله ، وسخط عباده المؤمنين ، للمعرضة صاحبها لعقوبة الله ، تشتمل على ضرر في دين المرء ، وعقله ، وخلفه ، وطبعه ، وتفسد الأمزجة ، حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين ، وتورث من مهانة أكلها ، ودناءة نفسه ، وغير ذلك ما لا تورث الخمر ، ففيها من المفسد ما ليس في الخمر ، فهي بالتحريم أولى ، وقد أجمع المسلمون على أن السكر منها حرام .

ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال ، فإنه يُسْتَبَابُ ، فإن تاب ، وإلا قُتِلَ مرتكزاً ، لا يصلى عليه ، ولا يدفن في مقابر المسلمين . وإن القليل منها حرام أيضاً ، بالنصوص الدالة على تحريم الخمر ، وتحريم كل مسكر . اهـ .

وقد تبعه تلميذه الإمام المحقق ، ابن القيم - رحمه الله - فقال في «إراد المعاد» ما خلاصته : إن الخمر يدخل فيها كل مسكر ؛ ما كان أو جامداً ، عصيراً أو مطبوخاً ، فيدخل فيها لقمة الفسق والفجور ، ويعني بها الخشيشة ؛ لأن هذا كله خمر بنص رسول الله ﷺ الصحيح الصريح ، الذي لا مطعن في سننه ، ولا إجمال في مثته ؛ إذ صرح عنه قوله : «كل مسكر خمر» .

وصح عن أصحابه - رضي الله عنهم - الذين هم أعلم الأمة بخطابه ومراده ، بأن الخمر ما خامر العقل ، على أنه لو لم يتناول لفظه ﷺ كل مسكر ، لكان القياس الصحيح الصريح ، الذي استوى فيه الأصل والفرع من كل وجهة ، حاكماً بالتسوية بين أنواع المسكر ، فالتفريق بين نوع ونوع تفريق بين متماثلين ، من جميع الوجوه . اهـ .

وقال صاحب «سبيل السلام» شرح بلوغ المرام : «إنه يحرم ما أسكر من أي شيء ، وإن لم يكن مشروباً ، كالخشيشة .

ونقل عن الحافظ ابن حجر ، أن من قال : إن الخشيشة لا تسكر ، وإنما هي مختر . مكابرٌ ، فإنها تحدث ما تحدثه الخمر ؛ من الطرب والنشوة .

ونقل عن ابن البيطار - من الأطباء - أن الخشيشة التي توجد في مصر مسكرة جداً ، إذا

تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين .

وقبائح خصالها كثيرة ، وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة ، دينية ودنيوية ،
وقبائح خصالها موجودة في الأفيون ، وفيه زيادة مضار . اهـ .

وما قاله شيخ الإسلام بن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ، وغيرهما من العلماء ، هو الحق
الذي يسوق إليه الدليل ، وتطمتن به النفس .

وإذا قد تبين ، أن النصوص من الكتاب والسنة تناول الحشيش ، فهي تناول أيضاً
الأفيون ، الذي بين العلماء أنه أكثر ضرراً ، ويزيد عليه من المفساد ، ما يزيد على مفسد
الحشيش ، كما سبق عن ابن البيطار .

وتتناول أيضاً سائر المخدرات التي حدثت ، ولم تكن معروفة من قبل ؛ إذ هي كالحمر
من العنب مثلاً في أنها تخامر العقل وتغويه .

وفيها ما في الحمر من مفسد ومضار ، وتزيد عليها بمفسد أخري ، كما في الحشيش ،
بل أقطع وأعظم ، كما هو مشاهد ، ومعلوم ضرورة .

ولا يمكن أن تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات ، ومن قال بحل شيء
منها ، فهو من اللين يفترون على الله الكذب ، أو يقولون على الله ما لا يعلمون .

وقد سبق أن قلنا : إن بعض علماء الحنفية ، قال : إن من قال بحل الحشيشة ، رنديق
مبتدع .

وإذا كان من يقول بحل الحشيشة رنديقاً مبتدعاً ، فالقاتل بحل شيء من هذه المخدرات
الحادثة ، التي هي أكثر ضرراً ، وأكبر فساداً رنديق مبتدع أيضاً ، بل أولى بأن يكون كذلك .

وكيف تبيح الشريعة الإسلامية شيئاً من هذه المخدرات ، التي يُلْمَسُ ضررها البالغ
بالأمة ؛ أفراكاً وجماعات ، مادياً ، وصحياً ، وأديباً ؟ كما جاء في السؤال ، مع أن مبني
الشريعة الإسلامية على جلب المصالح الخالصة أو الراجحة ، وعلى درء المفساد والمضار
كذلك .

وكيف يحرم الله - سبحانه وتعالى - العليم الحكيم الخمر من العنب مثلاً ؛ كثيرها
وتليلها ؛ لما فيها من المفسدة ، ولأن قليلها داع إلى كثيرها وفريضة إليه ، ويبيح من المخدرات
ما فيه هذه المفسدة ، ويزيد عليها بما هو أعظم منها ، وأكثر ضرراً للبدن ، والعقل ،

والدين، والخلق، والمزاج ١٩ هذا لا يقوله، إلا رجل جاهل بالدين الإسلامي، أو زنديق مبتدع، كما سبق القول.

فتعاطي هذه المخدرات، على أي وجه من وجوه التعاطي؛ من أكل، أو شرب، أو شم، أو احتقان حرام، والأمر في ذلك ظاهر جلي.

(٢) الاتجار بالمواد المخدرة واتخاذها وسيلة للربح التجاري:

إنه قد ورد عن رسول الله ﷺ أحاديث كثيرة، في تحريم بيع الخمر، منها ما روى البخاري، ومسلم، عن جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: «إن الله حرم بيع الخمر، والميتة، والخنزير، والأصنام»^(١).

وورد عنه أيضاً أحاديث كثيرة مؤداها، أن ما حرم الله الانتفاع به، يحرم بيعه، وأكل ثمنه.

وقد علم من الجواب عن السؤال الأول، أن اسم الخمر يتناول هذه للمخدرات شرعاً، فيكون النهي عن بيع الخمر متناولاً لتحريم بيع هذه للمخدرات.

كما أن ما ورد من تحريم بيع كل ما حرمه الله، يدل أيضاً على تحريم بيع هذه المخدرات.

وحينئذ يتبين جلياً حرمة الاتجار في هذه للمخدرات، واتخاذها حرفة تدر الربح، فضلاً عما في ذلك من الإحالة على المعصية، التي لا شبهة في حرمتها؛ لدلالة القرآن على تحريمها بقوله - تعالى - : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢٤]. ولأجل ذلك كان الحق ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، من تحريم بيع عصير العنب، لمن يتخذ خمرًا، ويطلق هذا البيع؛ لأنه إحالة على المعصية.

(٣) زراعة الحشيش والحشيش بقصد البيع، واستخراج المادة للمخدرة منها؛ للتعاطي أو للتجارة:

إن زراعة الحشيش والأفيون؛ لاستخراج المادة للمخدرة منها؛ لتعاطيها أو الاتجار فيها،

(١) البخاري: كتاب البيوع - باب بيع الميتة والأصنام، برقم (٢٢٣٦)، ومسلم: كتاب المساقلة - باب محرم بيع الخمر والميتة، برقم (١٥٨١).

حرام بلا شك ، لوجوه :

أولاً ، ما ورد في الحديث ، الذي رواه أبو داود ، وغيره ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، أن من حبس العنب أيام القطاف ، حتى يبيعه ممن يتخلله خمرًا ، فقد تقحّم النار^(١) .

فإن هذا يدل على حرمة زراعة الحشيش والأفيون للغرض المذكور ؛ بدلالة النص .

ثانيًا ، أن ذلك إعانة على المعصية ، وهي تعاطي هذه المخدرات ، أو الاتجار فيها ، وقد بينا فيما سبق ، أن الإعانة على المعصية معصية .

ثالثًا ، أن زراعتها لهذا الغرض رضا من الزلوع ، بتعاطي الناس لها ، واتجارهم فيها ، والرضا بالمعصية معصية ؛ وذلك لأن إنكار المنكر بالقلب ، الذي هو عبارة عن كراهة القلب ، ويفضه للمنكر ، فرض على كل مسلم ، في كل حال ، بل ورد في «صحيح مسلم» ، عن النبي ﷺ ، أن من لم ينكر المنكر بقلبه - بالمعنى الذي أسلفنا - ليس عنده ، من الإيمان ، حبة خسر^(٢) .

على أن زراعة الحشيش والأفيون معصية ، من جهة أخرى ، بعد نهي ولي الأمر عنها بالقوانين التي وضعت لذلك ؛ لوجوب طاعة ولي الأمر ، فيما ليس بمعصية لله ولرسوله ، بإجماع المسلمين ، كما ذكر ذلك الإمام النووي في «شرح مسلم» في باب طاعة الأمراء .

وكذا يقال هذا الوجه الأخير في حرمة تعاطي المخدرات ، والاتجار فيها .

(٤) الربحُ الناتجُ من هذا السبيل :

قد علم مما سبق ، أن بيع هذه المخدرات حرام ، فيكون الثمن حرامًا :

أولاً ، لقوله - تعالى - : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [النساء : ٢٩] . أي ؛ لا يأخذُ ، ولا يتناول بعضكم مَالَ بعض بالباطل ، وأخذ المال بالباطل على وجهين ؛
١- أخذه على وجه الظلم ، والسرقة ، والحيانة ، والغصب ، وما جرى مجرى ذلك .

(١) أورد الهيثمي في : «مجمع الزوائد» ، وقال : رواه الطبراني ، في «الأوسط» ، وفيه عبد الكريم بن عبد الكريم ،

قال أبو حاتم : حديثه يدل على الكلب . مجمع الزوائد (٤ / ٩٠) .

(٢) مسلم : كتاب الإيمان - باب وجوب الأمر بالمعروف ، ونهي عن المنكر (٢ / ٢٧) .

٢- أخله من جهة محظورة ، كأخذه بالقمار ، أو بطريق العقود للحرمة ، كما في الربا ، ويبيع ما حرم الله الانتفاع به ، كالخمر المتناولة للمخدرات المذكورة ، كما بينا آنفاً ، فإن هذا كله حرام ، وإن كان بطيئة نفس من ماله .

ثانياً ، للأحاديث الواردة في تحريم ثمن ما حرم الله الانتفاع به ، كقوله ﷺ : « إِنْ أَلَّهِ إِذَا حُرِّمَ شَيْئًا ، حُرِّمَ ثَمَنُهُ »^(١) . رواه ابن أبي شيبة ، عن ابن عباس ، وقد جاء في «راد المعاد» ما نصه : قال جمهور الفقهاء : إنه إذا بيع العنب ، لمن يعصره خمرًا ، حرم أكل ثمنه ، بخلاف ما إذا بيع لمن يأكله . وكذلك السلاح ، إذا بيع لمن يقاتل به مسلمًا ، حرم أكل ثمنه ، وإذا بيع لمن يغزو به في سبيل الله ، فثمنه من الطيبات .

وكذلك ثياب الحرير ، إذا بيعت لمن يلبسها ، ممن يحرم عليه لبسها ، حرم أكل ثمنها ، بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها . ا هـ .

وإذا كانت الأعيان التي يحل الانتفاع بها ، إذا بيعت لمن يستعملها في معصية الله - على رأي جمهور الفقهاء ، وهو الحق - يحرم ثمنها ؛ لدلالة ما ذكرنا من الأدلة ، وغيرها عليه ، كان ثمن العين التي لا يحل الانتفاع بها ، كالمخدرات ، حرامًا من باب أولى .

وإذا كان ثمن هذه المخدرات حرامًا ، كان خبيثًا ، وكان إتفاقه في القربات ، كالصدقات والحج ، غير مقبول . أي ؛ لا يُثَابُ للثمن عليه ؛ فقد روى مسلم ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنْ أَلَّهِ تَعَالَى طَيْبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيْبًا ، وَإِنَّ أَلَّهِ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ ، فَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ [المؤمنون : ٥١] ، وقال - تَعَالَى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَهُ ﴾ [البقرة : ١٧١] . ثم ذكر الرجل يطيل السفر ، أشعث ، أغبر ، يمد يده إلى السماء : يارب ، يارب . ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذلي بالحرام ، فأتى يستجاب لذلك^(٢) . وقد جاء في الحديث ، الذي رواه الإمام أحمد في «المسند» ، عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «والذي نفسي بيده ، لا يكسب عبدٌ مالاً من حرام ، فينفق منه ، فيبارك له فيه ، ولا يتصدق

(١) وأخرجه أبو داود : كتاب البيوع - باب في ثمن الخمر والميتة ، برقم (٣٤٨٨) ، والإمام أحمد ، في «المسند» ، (١ / ٢٤٧ ، ٢٩٣) .

(٢) تقدم تخريجه ، في (١ / ٨١٢) .

فيقبلُ منه ، ولا يتركه خلف ظهره ، إلا كان زاده في النار ، إن الله لا يحو السيء بالسيء ، ولكن يحو السيء بالحسن ؛ إن الحَيْثَ لا يحو الحَيْثَ^(١) .

وجاء في كتاب «جامع العلوم والحكم» لابن رجب ، أحاديث كثيرة ، وأكثر عن الصحابة - رضي الله عنهم - في هذا الموضوع ؛ منها ما روى أبو هريرة : عن النبي ﷺ ، أنه قال : «مَنْ كَسَبَ مَالًا حَرَامًا ، قَصَصَتْ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرٌ ، وَكَانَ إِصْرُهُ - يعني ، إثمُه وعقوبته - عليه^(٢)» .

ومنها ، ما في مراسيل القاسم بن مخيمرة ، قال رسول الله ﷺ : «مَنْ أَصَابَ مَالًا مِنْ مَكْنَمٍ ، قَوَّصَلْ بِهِ رَحْمَهُ ، أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ ، أَوْ أَنْفَقَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، جُمِعَ ذَلِكَ جَمِيعًا ، ثُمَّ قَلَفَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ^(٣)» .

وجاء في شرح ملا علي القاري «للأربعين النووية» ، عن النبي ﷺ : «أنه إذا خرج الحاج بالنفقة الحَيْثَ ، فوضع رجله في الفَرْزِ - أي ؛ الركاب - وقال : لييك . ناداه ملك من السماء : لا لييك ، ولا سَعْدَيْكَ ، وحجك مردود عليك^(٤)» .

فهذه الأحاديث التي يشد بعضها بعضاً ، تدل على أنه لا يقبل الله صدقة ، ولا حجة ، ولا قربة أخرى من القُرْبِ من مال خبيث حرام ؛ ومن أجل ذلك نص علماء الحنفية على أن الإنفاق على الحج من المال الحرام حرام .

(١) للسند (١ / ٣٨٧) .

(٢) بنحوه أورده الهيثمي ، في «مجمع الزوائد» ، وقال : رواه الطبراني ، وفيه محمد بن إسماعيل الجعفي ، وهو ضعيف (١٠ / ٢٩٢) .

(٣) قال العراقي : رواه أبو داود في «مراسيله» من رواية القاسم بن مخيمرة مراسلاً . انظر «المنهاج» عن حمل الاسفار (٢ / ٢٣) ، وانظر «كثير المعالي» ، (٩٢٦٥) ، وإتحاف السادة المشيخ (٩ / ٩) .

(٤) تقدم تخريجه ، في (١ / ٨١٢) .

وخلصه ما قلناه :

- (أولاً) تحريم تعاطي الحشيش ، والأفيون ، والكوكايين ، ونحوهما من المخدرات .
(ثانياً) تحريم الاتجار فيها ، واتخاذها حرقاً كدور الريح .
(ثالثاً) حرمة زراعة الأفيون ، والحشيش ؛ لاستخلاص المادة المخدرة ؛ لتعاطيها أو الاتجار فيها .
(رابعاً) أن الريح الناتج من الاتجار في هذه المواد ، حرام خبيث ، وأن إنفاقه في القربات غير مقبول وحرام .



قد أطلت القول إطالة قد تؤدي إلى شيء من الملل ، ولكنني أكرتها ؛ تبيناً للحق ، وكشفاً للصواب ؛ ليزول ما قد عرض من شبهة عند الجاهلين ، وليعلم أن القول بحل هذه للمخدرات ، هو من أباطيل المبطلين ، وأضاليل الضالين المضلين .
وقد اعتمدت ، فيما قلت ، أو اخترت على كتاب الله - تعالى - ومنه رسوله ﷺ ، وعلى أقوال الفقهاء التي تتفق مع أصول الشريعة الغراء ، ومبادئ القويمة .
انتهت ، والحمد لله رب العالمين ، وهو الهادي إلى سواء السبيل ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

حد شارب الخمر

الفقهاء متفقون على وجوب حد شارب الخمر ، وعلى أن حده الجلد ، ولكنهم مختلفون في مقداره ؛ فذهب الأحناف ، ومالك إلى أنه ثمانون جلدة . وذهب الشافعي إلى ، أنه أربعون .

وعن الإمام أحمد روايتان ، قال في «المغني» : وفيه روايتان ؛ إحداهما ، أنه ثمانون . وبهذا قال مالك ، والثوري ، وأبو حنيفة ، ومن تبعهم ؛ لإجماع الصحابة ، فإنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : اجعله كأخف الحدود ، ثمانين . فضرب عمر ثمانين ، وكتب به إلى خالد ، وأبي عبيدة بالشام^(١) .

وروي أن علياً - رضي الله عنه - قال في المشورة : إذا سكر هذلي^(٢) ، وإذا هذلي ، افتري^(٣) ، فحلهو حد المفتري . روى ذلك الجوزجاني ، والدرقطني ، وغيرهم .

والرواية الثانية ، أن الحد أربعون . وهو اختيار أبي بكر^(٤) ، وملعب الشافعي ؛ لأن علياً جلد الوليد بن عقبة أربعين ، ثم قال : جلد رسول الله ﷺ أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلي^(٥) . رواه مسلم .

وعن أنس ، قال : أتني رسول الله ﷺ برجل قد شرب الخمر ، فضربه بالنعال ، نحواً من أربعين ، ثم أتني به أبو بكر ، فصنع مثل ذلك ، ثم أتني به عمر ، فاستشار الناس في الحدود ، فقال ابن عوف : أقل الحدود ثمانون^(٦) . فضربه عمر^(٧) .

وقيل الرسول ﷺ حجة ، لا يجوز تركه بفعل غيره ، ولا يتعقد الإجماع على ما خالف فعل النبي ﷺ ، وأبي بكر ، وعلي ، فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزيز ، يجوز

(١) صححه الألباني ، في «إرواء الغليل» (٨ / ٤٥) .

(٢) هذلي : تكلم بالهليلان ، أي ؛ تكلم بما لا حقيقة له من الكلام .

(٣) افتري : كذب ، واختلق .

والأثر ضمنه الألباني ، في : «إرواء الغليل» (٨ / ٤٦) .

(٤) أحد علماء الخبابة .

(٥) مسلم : كتاب الحدود - باب حد الخمر (١١ / ٢١٦) .

(٦) يشير إلى حد اللقيط ؛ فإنه أقل حد .

(٧) البخاري : كتاب الحدود - باب ما جاء في ضرب شارب الخمر (٨ / ٤١٨) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب

حد الخمر (١١ / ٢١٥) .

- ١- العقل ؛ لأنه مناط التكليف ، فلا يحسد المجنون بشرب الخمر ، ويلحق به المعتوه .
 - ٢- البلوغ ؛ فإذا شرب الصبي ، فإنه لا يقام عليه الحد ؛ لأنه غير مكلف .
 - ٣- الاختيار ؛ فإن شربها مكرهاً ، فلا حد عليه ؛ سواء أكان هذا الإكراه بالتهديد بالقتل ، أم بالضرب المبرح ، أم بإتلاف المال كله ؛ لأن الإكراه رفع عنه الإثم ؛ يقول الرسول ﷺ : «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا ، وَالنِّسْيَان ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١) .
- وإذا كان الإثم مرفوعاً ، فلا حد عليه ؛ لأن الحد من أجل الإثم والمعصية ، ويدخل في دائرة الإكراه الاضطرار ، فمن لم يجد ماء ، وعطش عطشاً شديداً ، يخشى عليه منه التلف ، ووجد خمر ، فله أن يشربها . وكذلك من أصابه الجوع الشديد الذي يخشى عليه منه الهلاك ؛ لأن الخمر حيثل ضرورة ، يتوقف عليها الحياة ، والضرورات تبيح المحظورات .
- يقول الله - تعالى : ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة :

[١٧٣] .

وفي «المغني» ، أن عبد الله بن حنيفة أسره الروم ، فحبسه طاغيتهم في بيت فيه ماء ممزوج بخمر ، ولحم خنزير مشوي ؛ ليأكل الخنزير ، ويشرب الخمر ، تركه ثلاثة أيام فلم يفعل ، ثم أخرجوه ؛ خشية موته ، فقال : والله ، لقد كان الله أحله لي ؛ فإنني مضطر ، ولكن لم أكن لاشمتكم بدين الإسلام .

٤- العلم ، بأن ما يتناوله مسكر ، فلو تناول خمرًا مع جهله بأنّها خمر ، فإنه يعلم بجهله ، ولا يقام عليه الحد ، فلو لفت نظره أحد من الناس ، فتصادى في شربه ، فإنه لا يكون معذورًا حيثل ؛ لارتفاع الجهالة عنه ، وإصراره على ارتكاب المعصية بعد معرفته ، فيستوجب العقاب ، ويقام عليه الحد .

وإذا تناول من الشراب ما هو مختلف في كونه خمرًا بين الفقهاء ، فإنه لا يُقام

(١) تقدم تفريجه ، في (١/٥٠٦) .

عليه الحد ؛ لأن الاختلاف شبيهة ، والحدود تدرأ بالشبهات .

وكذلك لا يقام الحد على ما تناول النبي^ﷺ من ماء العنب ، إذا غلا ، واشتد ، وقنف بالزبد ، الذي أجمع الفقهاء على تحريمه ، إذا كان جاهلاً بالتحريم ؛ لكونه بدار الحرب ، أو قريب عهد بالإسلام ؛ لأن جهله يعتبر علزاً من الأعداء المسقط للحد ، بخلاف من كان مقيماً بدار الإسلام ، وليس قريب عهد بالدخول في الإسلام ، فإنه يقام عليه الحد ، ولا يلحق بجهله ؛ لأن هذا مما علم من الدين بالضرورة .

عدم اشتراط الحرية والإسلام في إقامة الحد :

والحرية والإسلام ليسا شرطاً في إقامة الحد ، فالعبد إذا شرب الخمر ، فإنه يعاقب ؛ لأنه مخاطب بالتكاليف التي أمر الله بها ، ونهى عنها ، إلا في بعض التكاليف التي يشق عليه القيام بها ؛ لانشغاله بأمر سيده ، مثل صلاة الجمعة والجماعة .

والله - سبحانه - أمر باجتناب الخمر ، وهذا الأمر موجه إلى الحر والعبد ، ولا يشق عليه اجتنابها ، ويلحقه من ضررها ما يلحق الحر ، وليس ثمة من فرق بينهما إلا في العقوبة ؛ فإن عقوبة العبد على النصف من عقوبة الحر ، فيكون حله عشرين جلدة أو أربعين ، حسب الخلاف في تقدير العقوبة ، وكما لا تشترط الحرية في إقامة الحد ، فإنه لا يشترط الإسلام كذلك ؛ فالكتايبون من اليهود والنصارى ، الذين يتجنسون بجنسية الدولة المسلمة ، ويعيشون معهم مواطنين^(١) ، مثل الأقباط في مصر ، وكذلك الكتايبون ، الذين يقيمون مع المسلمين بعقد أمان إقامة موقوتة^(٢) ، مثل الأجانب ، هؤلاء يقام عليهم الحد إذا شربوا الخمر في دار الإسلام ؛ لأن لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا .

ولأن الخمر محرمة في دينهم ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، ولأنها السيئة ، وضررها البالغ في الحياة العامة والخاصة ، والإسلام يريد صيانة للمجتمع الذي تظله راية الإسلام ، ويحفظ به نظيفاً قوياً متماسكاً ، لا يطرئ إليه الضعف من أي جانب ، لا من ناحية المسلمين ، ولا من ناحية غير المسلمين . وهذا مذهب جمهور الفقهاء ، وهو الحق الذي لا ينبيى العلول عنه .

(١) يسمى هؤلاء ، بالمعين بالتصير الفقهي .

(٢) يسمى هؤلاء ، بالمستأمنين بالتصير الفقهي .

ولكن الاحتاف - رضي الله عنهم - رأوا أن الخمر ، وإن كانت غير مال عند المسلمين ؛ لتحريم الإسلام لها ، إلا أنها مال له قيمة عند أهل الكتاب ، وأن من أهرقها من المسلمين يضمن قيمتها لصاحبها ، وإن شربها مباح عندهم ، وإننا أمرنا بتركهم وما يدينون ، وعلى هذا ، فلا عقوبة على من يشربها من الكنائس .

وعلى فرض تحريمها في كتبهم ، فلماذا تركهم ؟ لأنهم لا يدينون بهذا التحريم ، ومعاملتنا لهم تكون بمقتضى ما يعتقدون ، لا بمقتضى الحق من حيث هو .

التداوي بالخمر :

كان الناس في الجاهلية ، قبل الإسلام ، يتناولون الخمر للعلاج ، فلما جاء الإسلام ، نهاهم عن التداوي بها وحرّمه ؛ فقد روى الإمام أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، عن طارق بن سويد الجعفي ، أنه سأل رسول الله ﷺ عن الخمر ؟ فنهاه عنها ، فقال : إنما أصبتها للدواء . فقال : « إنه ليس بدواء ، ولكنه داء »^(١) .

وروى أبو داود ، عن أبي الدرداء ، أن النبي ﷺ قال : « إن الله أنزل الداء والدواء ، فجعل لكل داء دواءً ، فتلاؤوا ، ولا تتلاؤوا بحرام »^(٢) .

وكانوا يتعاطون الخمر في بعض الأحيان قبل الإسلام ؛ اتقاء لبرودة الجو ، فنهاهم الإسلام عن ذلك أيضاً ؛ فقد روى أبو داود ، أن ديلم الحميري سأل النبي ﷺ ، فقال : « يا رسول الله ، إنا بأرض باردة ، نعالج فيها عملاً شديداً ، وإننا نتخذ شرباً من هذا القمح ، نتقوى به على أعمالنا ، وعلى برد بلادنا ؟ قال رسول الله ﷺ : « هل يسكر ؟ » قال : نعم . قال : « فاجتنبوه » . قال : إن الناس غير تاركيه . قال : « فإن لم يتركوه ، فقاتلوهم »^(٣) .

وبعض أهل العلم أجاز التداوي بالخمر ، بشرط علم وجود دواء من الحلال يقوم مقام الحرام ، وألا يقصد المتداوي به اللذة والنشوة ، ولا يتجاوز مقدار ما يحسنه الطبيب ، كما أجازوا تناول الخمر في حال الاضطراب .

(١) مسلم : كتاب الأشربة - باب تحريم التداوي بالخمر (١٩٨٤) ، وأبو داود : كتاب الطب - باب في الأدوية المكرومة (٤ / ٦) ، والترمذي : كتاب الطب - باب ما جاء في كراهية التداوي بالسكر ، برقم (٢١١٩) .

(٢) أبو داود : كتاب الطب - باب في الأدوية المكرومة ، برقم (٣٨٧٤) (٤ / ٧) .

(٣) أبو داود : كتاب الأشربة - باب النهي عن السكر (٣ / ٣٢٨) .

ومثل الفقهاء لذلك ، بمن غَصَّ بلقمة ، فكاد يَخْتَق ، ولم يجد ما يسيغها به ، سوى
الخمر .

أو من أشرف على الهلاك من البرد ، ولم يجد ما يندفع به هذا الهلاك ، غير كوب ، أو
جرعة من خمر ، أو من أصابته أزمة قلبية ، وكاد يموت ، فعلم أو أخبره الطبيب بأنه لا يجد
ما يندفع به الخطر ، سوى شرب مقدار معين من الخمر .
فهذا من باب الضرورات التي تبيح للمحظورات .

• • •

حد الزنى

١- دعا الإسلام إلى الزواج وحبب فيه ؛ لأنه هو أسلم طريقة لتصريف الغريزة الجنسية ، وهو الوسيلة المثلى لإخراج سلالته يقوم على تربيتهما الزوجان ، ويتعهدانها بالرعاية ، وغرس عواطف الحب ، والود ، والطيبة ، والرحمة ، والنزاهة ، والشرف ، والإباء ، وعزة النفس ؛ ولكي تستطيع هذه السلالة أن تنهض ببعثاتها ، وتسهم بجهودها في ترقية الحياة وإحلالها .

٢- وكما وضع الطريقة المثلى لتصريف الغريزة ، منع من أي تصرف في غير الطريق المشروع ، وحظر إثارة الغريزة بأي وسيلة من الوسائل ، حتى لا تنحرف عن المنهج المرسوم ؛ فنهى عن الاختلاط ، والرقص ، والصور المثيرة ، والغناء الفاحش ، والنظر المريب ، وكل ما من شأنه أن يثير الغريزة ، أو يدعو إلى الفحش ، حتى لا تتسرب عوامل الضعف في البيت ، والانحلال في الأسرة .

٣- واعتبر الزنى جريمة قانونية تستحق أقصى العقوبة ؛ لأنه وخيم العقابة ، ومفض إلى الكثير من الشرور والجرائم .

فالعلاقات الخلية ، والاتصال الجنسي غير المشروع ، مما يهدد المجتمع بالفناء والانقراض ، فضلاً عن كونه من الرذائل المحقرة : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾^(١) . [الإسراء: ٣٧] .

٤- لأنه سبب مباشر في انتشار الأمراض الخطيرة ، التي تفتك بالأبدان ، وتتغل بالوراثة من الآباء إلى الأبناء ، وأبناء الأبناء ؛ كالزهري ، والسيلان ، والقرحة .

٥- وهو أحد أسباب جريمة القتل ؛ إذ إن الغيرة طبيعية في الإنسان ، وقلماً يرضى الرجل الكريم ، أو المرأة الحكيمة بالانحراف الجنسي ، بل إن الرجل لا يجد وسيلة ينسل بها العار الذي يلحقه ، ويلحق أهله إلا الدم .

٦- والزنى يفسد نظام البيت ، ويهز كيانه الأسرة ، ويقطع العلاقة الزوجية ، ويعرض الأولاد لسوء التربية ، مما يتسبب عنه ؛ التشرد ، والانحراف ، والجريمة .

(١) أي ؛ لا تقربوا ما يقرب إلى الزنى ؛ كالنظرة الفاحشة ، واللمس ، والقبلة ، فالآية تنهى عن مقدمات الزنى ، وإن كانت مقدمات محرمة ، فهو من باب أولى .

٧- وفي الزنى ضياع النسب ، وتعليك الاموال لغير اربابها ، عند التوارث .

٨ - وفيه تغيير بالزوج ؛ إذ إن الزنى قد ينتج عنه الحمل ، فيقوم الرجل بتربية غير ابنه .

٩- إن الزنى علاقة مؤقتة ، لا تبعة وءاءها ، فهو عملية حيوانية بحتة ، ينأى عنها الإنسان الشريف .

وجملة القول : إنه قد ثبت عملياً ثبوتاً لا مجال للشك فيه ، عظم ضرر الزنى ، وأنه من أكبر الأسباب الموجهة للفساد ، وانحطاط الآداب ، ومُورِّث لاقتل الادواء ، ومُروِّج للزنية ، واتخاذ الخدينات ، ومن ثم كان أكبر باعث على الترف ، والسرف ، والعهر ، والفجور .

لهذا كله وغيره ، جعل الإسلام عقوبة الزنى أقسى عقوبة ، وإذا كانت هذه العقوبة تبدو قاسية ، فإن آثار الجريمة المترتبة عليها أشد ضرراً على المجتمع .

والإسلام يوازن بين الضرر الواقع على اللئيب ، والضرر الواقع على المجتمع ، ويقضي بارتكاب أخف الضررين ، وهذه هي العدالة .

ولا شك ، أن ضرر عقوبة الزاني لا توزن بالضرر الواقع على المجتمع ؛ من إفشاء الزنى ، ورواج المنكر ، وإشاعة الفحش والفجور .

إن عضوية الزنى ، إذا كان يضارب بها للمجرم نفسه ، فإن في تفصيلها حفظ النفوس ، وصيانة الاعراض ، وحماية الأسر ، التي هي اللبئات الأولى في بناء المجتمع ، وبصلاحها يصلح ، ويفسدها يفسد .

إن الأمم بأخلاقها الفاضلة ، وبآدابها العالية ، ونظافتها من الرجس والتلوث ، وطهارتها من التدني والتسفل .

على أن الإسلام - من جانب آخر - كما أباح الزواج ، أباح التعدد ، حتى يكون في الحلال مندوحة على الحرام ، ولكيلا يبقى عذر لمقترف هذه الجريمة ، وقد احتاط في تنفيذ هذه العقوبة ، بقلو ما يخاف الزناة ، وأرهبهم :

١- فمن الاحتياط ، أنه درأ الحدود بالشبهات ، فلا يقام حد إلا بعد التيقن من وقوع الجريمة .

٢- وأنه لا بد في إثبات هذه الجريمة ، من أربعة شهود عدل من الرجال ، فلا تقبل فيها

شهادة النساء ، ولا شهادة الفسقة .

٣- وأن يكون الشهود جميعاً رأوا عملية الزنى نفسها ، كالميل في المكحلة ، والرشاء^(١) في البئر ، وهذا مما يصعب ثبوته .

٤- ولو فرض ، أن ثلاثة منهم شهدوا بهذه الشهادة ، وشهد الرابع بخلاف شهادتهم ، أو رجع أحدهم عن شهادته ، أقيم عليهم حد القذف .

فهذا الاحتياط الذي وضعه الإسلام ، في إثبات هذه الجريمة ، مما يدفع ثبوتها قطعاً .

فهذه العقوبة هي إلى الإرهاب والتخويف ، أقرب منها إلى التحقيق والتنفيذ ، وقد يقول قائل : إذا كان الحد مما ينذر إقامته ؛ لتعزّز ثبوت الأدلة ، فلماذا إذن شرعه الإسلام ؟ والجواب كما قلنا : إن الإنسان إذا لاحظ قسوة الجريمة وضراوتها ، فإنه يعمل لها ألف حساب وحساب ، قبل أن تُقترب .

فهذا نوع من الزجر ، بالنسبة لهذه الجريمة التي نجد من الحواجز والبواحي ما يدفع إليها ، ولا سيما أن الغريزة الجنسية من أعنف الغرائز ، إن لم تكن اعتصها على الإطلاق ، ومن المناسب ، أن يواجه عنف الغريزة عُنْفُ العقوبة ؛ فإن ذلك من عوامل الحد من ثورتها .

التدرُّجُ في تحريم الزَّنى :

يرى كثير من الفقهاء ، أن تقرير عقوبة الزنى كانت مُتدرِّجة ، كما حدث في تحريم الخمر ، وكما حصل في تشريع الصيام .

فكانت عقوبة الزنى في أول الأمر الإيلاء بالتوبيخ والتعنيف ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ [النساء : ١٦] . ثم تدرَّج الحكم من ذلك إلى الحبس في البيوت ؛ يقول الله - تعالى - :

﴿ وَالَّذِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَمَا تُشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَرَاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ١٥] . ثم استقر الأمر ، وجعل الله السبيل ؛ فجعل عقوبة الزاني البكر مائة جلدة ، ورجم الثيب ، حتى يموت .

(١) الرشاء : الحبل .

وكان هذا التدرج ؛ ليرتقي بالمجتمع ، ويأخذ به في رفق وهودة إلى العفاف والطهر ، وحتى لا يشقّ على الناس هذا الاتصال ، فلا يكون عليهم في الدين حرج ، واستدلوا لهذا ، بحديث عبادة بن الصامت ، أن رسول الله ﷺ قال : «خلدوا عني ، خلدوا عني ؛ قد جعل الله لهن سبيلاً» ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي ستة ، والشيب بالثيب ؛ جلد مائة والرجم»^(١) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

ونرى أن الظاهر ، أن آيتي النساء المتعلقتين تتحدثان عن حكم السحاق واللواط ، وحكمهما يختلف عن حكم الزنى المقرر في سورة النور .

فالأية الأولى في السحاق : ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٥] .

والثانية في اللواط : ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأُتُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضْنَا عَنْهُمَا﴾ [النساء: ١٦] .

١- أي ؛ والنساء اللاتي يأتين الفاحشة ، وهي السحاق ؛ الذي تفعله المرأة مع المرأة ، فاستشهدوا عليهن أربعة من رجالكم ، فإن شهدوا ، فاحبسوهن في البيوت ، بأن توضع المرأة وحدها بعيدة عمن كانت تساقطها ، حتى تموت ، أو يجعل الله لهن سبيلاً إلى الخروج بالتوبة ، أو الزواج المغني عن المساقطة .

٢- والرجلان اللذان يأتيان الفاحشة - وهي اللواط - فأؤذوهما ، بعد ثبوت ذلك بالشهادة أيضاً ، فإن تابا قبل إيلئاهما بإقامة الحد عليهما ، فإن ندما ، وأصلحا كل أعمالهما ، وطهرا نفسيهما ، فأعرضوا عنهما بالكف عن إقامة الحد عليهما .

الزنى الموجب للحد :

إن كل اتصال جنسي قائم على أساس غير شرعي يعتبر زنى ، تترتب عليه العقوبة المقررة ، من حيث إنه جريمة من الجرائم ، التي حددت عقوباتها .

(١) تقدم تخريجه .

ويتحقق الزنى الموجب للحد ، بتغيب الحشفة^(١) أو قدرها من مقطوعها في فـ
محرم^(٢) ، مشتهى بالطبع^(٣) ، من غير شبهة نكاح^(٤) ، ولو لم يكن معه إنزال .

فإذا كان الاستمتاع بالمرأة الأجنبية ، فيما دون الفرج ، فإن ذلك لا يوجب الحد لما
لعقوبة الزنى ، وإن اقتضى التعزير ؛ فمن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : جاء رـ
إلى النبي ﷺ ، فقال : إني عالجت امرأة من أقصى المدينة ، فأصبتُ منها ما دون
أُمتها ، فأنا هنا ، فأقم عليّ ما شئت . فقال عمر : سترك الله ، لو سرت على نفسك
فلم يرد النبي ﷺ شيئاً ، فانتطلق الرجل ، فأتبعه النبي ﷺ رجلاً فدهاه ، فتلا عليه
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرٌ لِلَّذِينَ كَرِهُوا
[هود: ١١٤] . فقال له رجل من القوم : يا رسول الله ، أ له خاصة ، أم للناس عامة
فقال : للناس عامة^(٥) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

أقسام الزناة :

الزاني ؛ إما أن يكون بكرًا ، وإما أن يكون محصنًا ، ولكل منهما حكم يخصه .

حد البكر :

اتفق الفقهاء على أن البكر الحر ، إذا زنى ، فإنه يجلد مائة جلدة ، سواء في ذـ
الرجال ، والنساء ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَـ
وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴿١٧﴾ فِي دِينِ اللَّهِ إِنَّكُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ
الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٨﴾﴾ [النور: ٢] .

(١) الحشفة : رأس الذكر .

(٢) بخلاف فرت الزوجة ؛ فإنه حلال .

(٣) شخرج فروج الحيوانات .

(٤) فالجماع الذي يحدث بسبب النكاح الذي فيه شبهة ، لا حد فيه .

(٥) مسلم : كتاب التوبة - باب قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ . (١٧ / ٨٠) ، وأبو داود : ٥
للحدود - باب في الرجل يصيب من المرأة دون الجماع . . . (٤ / ١٦٠) ، والترمذي : كتاب التفسير - باب ،
سورة هود (التحفة ٨ / ٤٢٢) .

(٦) في هذا نهي من تعليل الحدود ، وقيل : هو نهي عن تخفيف الضرب ، بحيث لا يحصل وجع معتد به .

(٧) قيل : يجب حضور ثلاثة فأكثر . وقيل : أربعة بعد شهود الزنى . وقال أبو حنيفة : الإمام والشهود ، إن ثبت له
بالشهود .

الجمع بين الجلد والتغريب :

والفقهاء ، وإن اتفقوا على وجوب الجلد^(١) ، فإنهم قد اختلفوا في إضافة التغريب إليه :

١- قال الشافعي ، وأحمد : يُجمعُ إلى الجلد التغريب مدة عام ، لما رواه البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، وزيد بن خالد ، أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أئشدك الله ألا قضيت لي بكتاب الله . وقال الخصم الآخر - وهو أفته منه - : نعم ، فاقض بيننا بكتاب الله ، واكذب لي . فقال رسول الله ﷺ : « قل » . قال : إن ابني كان عصياً^(٢) على هذا ، فزني بأمهاته ، وإني أخبرت أن على ابني الرجم ، فاختدعت منه مائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم ، فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإن على امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله ﷺ : « والذي نفسي بيده ، لأقضين بينكما بكتاب الله ، الوليدة والغنم ردّ عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ، واخذ يا أئيس - رجل من أسلم - إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » . قال : ففعلنا عليها ، فاعترفت ، فأمر بها رسول الله ﷺ ، فرجمت^(٣) .

وروى البخاري ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قضى ، فيمن زنى ولم يحصن ، بضغى عام ، وإقامة الحد عليه^(٤) .

(١) الجلد : مأخوذ من جلد الإنسان ، وهو الضرب الذي يصل إلى جلده .

(٢) عصياً : أجيراً .

(٣) البخاري : كتاب المحاربن - باب الاعتراف بالزنى (٨ / ٤٢٩ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠) ، و« باب البكران يجلدن ويضربان » ، و« باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً » ، و« باب إذا رمى امرأة أو امرأة غيره بالزنى عند الحاكم » ، و« باب هل يأمر الإمام رجلاً ، فيضرب الحد غائباً » ، وفي : كتاب الرقابة - باب الوكالة في الحدود (٣ / ٥٧٨) ، وفي : كتاب الشهادات - باب شهادة القاذف والسارق والزاني (٣ / ٦٦٧) ، وفي : كتاب الصلح - باب إذا اصطلاحوا على صلح جبر ... (٣ / ٦٨٤) ، وفي : كتاب الشروط - باب الشروط التي لا تحمل في الحدود (٣ / ٦٩٤) ، وفي : كتاب الأيمان والتلويح - باب كيف كانت بين النبي ﷺ (٨ / ٣٨٣) ، وفي : كتاب الأحكام - باب هل يجوز لحاكم أن يمتدح رجلاً وحده للنظر في الأمور (٩ / ٥٣٤) ، وفي : غير الواحد - باب ما جاء في إجابة الخبر الواحد (٩ / ٥٥٠) ، وفي : كتاب الاحتصام ... - باب الاعتدال بسنن رسول الله ﷺ (٩ / ٥٥٣) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب حد الزنى (١١ / ٢٠٥) .

(٤) البخاري : كتاب المحاربن من أهل الكفر والردة - باب البكران يجلدن ويضربان ... (٨ / ٢١٢) .

وأخرج مسلم ، عن عبادة بن الصامت ، أن الرسول ﷺ قال : «خلدوا عني ، خلدوا عني ؛ قد جعل الله لهن سبيلاً ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة ، والرجم»^(١) .

وقد أخذ بالتغريب الخلفاء الراشدون ، ولم ينكره أحد ، فالصديق - رضي الله عنه - حُرِّبَ إلى فلك ، والفاريق عمر - رضي الله عنه - إلى الشام ، وعثمان - رضي الله عنه - إلى مصر ، وعلي - رضي الله عنه - إلى البصرة^(٢) .

والشافعية يرون ، أنه لا ترتيب بين الجلد والتغريب ، فيقدم ما شاء منهما ، واشترط في التغريب ، أن يكون إلى مسافة تقصر فيها الصلاة ؛ لأن المقصود به الإيحاش عن أهله ووطنه ، وما دون مسافة القصر في حكم الحضر ، فإن رأى الحاكم تغريبه إلى أكثر من ذلك ، فعل .

وإذا غربت المرأة ، فإنها لا تغرب إلا بمحرم أو زوج ، فلو لم يخرج إلا بأجرة ، لزمت ، وتكون من مالها .

٢- وقال مالك ، والأوزاعي : يجب تغريب البكر الحر الزاني ، دون المرأة البكر الحرة الزانية ، فإنها لا تغرب ؛ لأن المرأة حورة .

٣- وقال أبو حنيفة : لا يضم إلى الجلد التغريب ، إلا أن يرى الحاكم ذلك مصلحة ، فيغريبها على قدر ما يرى .
حد المحصن :

وأما المحصن الثيب ، فقد اتفق الفقهاء على وجوب رجمه^(٣) ، إذا رنى حتى يموت ؛

(١) قال الخطابي : واختلف العلماء في تنزيل هذا الكلام ، ووجه ترتيبه على الآية ، وهل هو ناسخ للآية ، أو مبین لها ؟ ذهب بعضهم إلى النسخ ، وهذا قول من يرى نسخ الكتاب بالسنة ، وقال آخرون : بل هو مبین للحكم للوعود بيانه في الآية ، فكأنه قال : عقوبتهن إلى أن يجعل الله لهن سبيلاً . فوقع الأمر بحبسهن إلى غاية ، فلما انتهت مدة الحبس ، وحان وقت مجي السيل ، قال رسول الله ﷺ : «خلدوا عني ، خلدوا عني ...» . إلى آخره تفسيراً للسيل وبيانه ، ولم يكن ذلك ابتداء حكم منه ، وإنما هو بيان أمر ، كان ذكر السيل منطوقاً عليه ، فأبان إليهم منه ، وفصل للجلد من لفظه ، فكان نسخ الكتاب بالكتاب ، لا بالسنة . وهو أصوب القولين ، والله أعلم . (٢) لم يثبت عن عثمان ، وثبت عن عمر ، انظر «تلخيص الحبير» ، (٤ / ٦٨) .

(٣) الرجم : أصله الرمي بالحجارة ، وهي الحجارة الضخام ، وكل رجم في القرآن معناه القتل .

رجلاً كان أو امرأة ، واستدلوا بما يأتي :

١- عن أبي هريرة ، قال : أتى رجل رسول الله ﷺ ، وهو في المسجد ، فناداه فقال : يا رسول الله ، إني زني . فأعرض عنه ، ردد عليه أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات ، دعاه النبي ﷺ فقال : «أبك جنون؟» قال : لا . قال : «فهل أحصنت؟» قال : نعم . فقال النبي ﷺ : «انهبوا به ، فارجموه»^(١) .

قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله ، قال : كنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمصلى ، فلما أزلقته الحجارة وهرب ، فأدركناه بالحرة ، فرجمناه . متفق عليه . وهو دليل على أن الإحصان يثبت بالإقرار مرة ، وأن الجواب «نعم» إقرار .

٢- وعن ابن عباس ، قال : خطب عمر ، فقال : إن الله - تعالى - بعث محمداً ﷺ بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها ووعيناه ، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، وإني خشيت ، إن طال زمان ، أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله - تعالى - فيضلون بترك فريضة أنزلها الله - تعالى - فالرجم حق على من رآه من الرجال والنساء ، إذا كان محصناً ، إذا قامت البينة ، أو كان حمل ، أو اعتراف ، وإيم الله ، لولا أن يقول الناس : راد عمر في كتاب الله - تعالى - لكتبها^(٢) . رواه الشيخان ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، مختصراً ومطولاً .

وفي «نيل الأوطار» : أما الرجم ، فهو مجمع عليه ، وحكى في «البحر» عن الخوارزمي ، أنه غير واجب ، وكللك حكاك عنهم أيضاً ابن العربي .

(١) البخاري : كتاب المحارير - باب سؤال الإمام للقر ... (٨ / ٤٢٩) ، وباب لا يرمي للمجنون والمجنونة (٨ / ٤٢٦) ، وفي : كتاب الطلاق - باب الطلاق في الإغلاق ... (٧ / ٦٠) ، وفي : كتاب الأحكام - باب من حكم في المسجد ... (٩ / ٥٢٥) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب من اعترف على نفسه بالزنى ، برقم (١٦٩١) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب رجم ماعز بن مالك (٤ / ١٤٨) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في ذمة الحد من المترف ... (النتفة ٤ / ٥٧٧) من حديث أبي هريرة ، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه البخاري (٩ / ٣٤٦) ، والترمذي (١٢٢٩) ، وأبو داود (٤٤٣٠) ، ومن حديث جابر بن سمرة أخرجه مسلم (١٦٩٢) ، وأبو داود (٤٤٢٢) ، (٤٤٢٣) ، ومن حديث أبي سعيد أخرجه مسلم (١٦٩٤) ، وأبو داود (٤٤٣١) .

(٢) البخاري : كتاب المحارير ... - باب الاعتراف بالزنى (٨ / ٤٣٠) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب حد الزنى (١١ / ١٩١) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب في الرجم (٤ / ١٤٣) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في تحقيق الرجم (تحفة ٤ / ٥٨٢) .

وحكاية أيضاً عن بعض المعتزلة ، كالنظام وأصحابه ، ولا مستند لهم إلا أنه لم يذكر في القرآن ، وهذا باطل ؛ فإنه قد ثبت بالسنة المتواترة المجمع عليها ، وهو أيضاً ثابت بنص القرآن ؛ لحديث عمر عند الجماعة ، أنه قال : كان مما أنزل على رسول الله ﷺ آية الرجم ، فقرأناها ووعيناه ، ورجم رسول الله ﷺ ، ورجمنا بعده .

ونسخ التلاوة لا يستلزم نسخ الحكم ، كما أخرج أبو داود ، من حديث ابن عباس . وقد أخرج أحمد ، والطبراني في «الكبير» من حديث أبي أمامة بن سهل ، عن خالته العجلاء ، أن فيما أنزل الله من القرآن : «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللعة»^(١) .

وأخرجه ابن حبان في «صحيحه» من حديث أبي بن كعب ، بلفظ : كانت سورة الأحزاب توازي سورة البقرة ، وكان فيها آية «الشيخ والشيخة ...»^(٢) . الحديث .

شُرُوطُ الإِحْصَانِ^(٣) :

يشترط في المحصن الشروط الآتية :

١- التكليف : أي ؛ أن يكون الواطئ عاقلاً ، بالغاً ، فلو كان مجنوناً أو صغيراً ، فإنه لا يحسد ، ولكن يمزو .

٢- الحرية : فلو كان عبداً أو أمة ، فلا رجم عليهما ؛ لقول الله - سبحانه - في حد الإماء : ﴿ فَإِنْ آتَيْنَ بِمَا حِسَّهُنَّ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] . والرجم لا يتجزأ .

(١) أورده الهيثمي ، في : كتاب الحدود - باب نزول الحدود ، وما كان قبل ذلك ، وقال : رواه الطبراني ، ووجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد (٦ / ٦٣) .

(٢) رواه النسائي ، في : كتاب الرجم - باب نسخ الجلد عن الشيب (ج ٧١٥) ، وعن ابن الصلت (ج ٧١٤٥ - ٧١٤٨) السنن الكبرى (٤ / ٢٧١) .

(٣) الإحصان يأتي في القرآن بمعنى الحرية : ﴿ فعليهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] . أي ؛ الحرار ، ويأتي بمعنى العفة : ﴿ والذين يرمون للمحصنات ﴾ [النور : ٤] . أي ؛ العفيفات . ويأتي بمعنى التزوج : ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ [النساء : ٢٤] . أي ؛ المتزوجات ، ويأتي بمعنى الوطء : ﴿ محصنين غير مسائين ﴾ [البقرة : ٢٥] .

والأصل فيه في اللغة : لكح ، ومنه : ﴿ فاحصنكم من النساء ﴾ [النساء : ٨٠] . وأخذ منه المحصن . وورد في الشرع بمعنى : الإسلام ، وبمعنى : البلوغ ، وبمعنى : العقل .

٣- الوطء في نكاح صحيح : أي ؛ أن يكون الواطئ قد سبق له أن تزوج زواجا صحيحا ، ووطئ فيه ، ولو لم يتزل ، ولو كان في حيض أو إحرام يكفي ، فإن كان الوطء في نكاح فاسد ، فإنه لا يحصل به الإحصان ، ولا يلزم بقاء الزواج لبقاء صفة الإحصان ، فلو تزوج مرة زواجا صحيحا ، ودخل بزوجه ، ثم انتهت العلاقة الزوجية ، ثم رنى وهو غير متزوج ، فإنه يرجم ، وكذلك المرأة إذا تزوجت ، ثم طلقت ، فزنت بعد طلاقها ، فإنها تعتبر محصنة ، وترجم .

المسلم والكافر سواء :

وكما يجب الحد على المسلم ، إذا ثبت منه الزنى ، فإنه يجب على الذمي المرتد ؛ لأن الذمي قد التزم الأحكام التي تجري على المسلمين ، وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم يهوديين ونيبا ، وكانا محصنين^(١) .

وأما المرتد ، فإن جريان أحكام الإسلام تشمله ، ولا يخرج الارتفاع عن تنفيذها عليه .

عن ابن عمر ، أن اليهود أتوا النبي ﷺ برجل وامرأة منهم قد زنيا ، فقال : « ما تجدون في كتابكم ؟ » فقال : نسخم وجوههما ، ويخزيان . قال : « كلنتم ، إن فيها الرجم ، فأتوا بالتوراة فأتوها ، إن كنتم صادقين » . وجاءوا بقارئ لهم فقرأ ، حتى إذا انتهى إلى موضع منها ، وضع يده عليه ، فقيل له : ارفع يدك . فرفع يده ، فلما هي تلوح ، فقال أو قالوا - : يا محمد ، إن فيها الرجم ، ولكننا كنا نتكافه بيننا . فأمر بهما رسول الله ﷺ ، فرجما . قال : فلقد رأيته يحنأ عليها ، يقيها الحجارة بنفسه . رواه البخاري ، ومسلم ، وفي رواية أحمد : بقارئ لهم أهور ، يقال له : ابن صوريا .

(١) البخاري : كتاب للحارثين ... باب أحكام أهل الذمة ، وباب الرجم في البلاط (٨ / ٤٢٧ ، ٤٣٥) ، وفي : كتاب الجنائز - باب الصلاة على الجنائز ... (٢ / ٣٣١) ، وكذلك : كتاب التفسير - باب (سورة آل عمران) « قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين » ، وفي : كتاب الاعتصام بالنسبة - باب ما ذكر النبي ﷺ ، وحصى على اتفاق أهل العلم ، وفي : كتاب التوحيد - باب ما يجوز من تفسير التوراة ... ، ومسلم : كتاب الحدود - باب رجم اليهود ... ، برقم (١٦٩٩) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب في رجم اليهوديين ، برقم (٤٤٤٦) (٤ / ١٥٣) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في رجم أهل الكتاب ، برقم (١٤٣٦) (٤ / ٤٣) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب رجم اليهودي واليهودية ، برقم (٢٥٥٦) (٢ / ٨٥٤) .
ورجم يهوديين : أي ؛ امر برجمهما .

وعن جابر بن عبد الله ، قال : رجم النبي ﷺ رجلاً من أسلم ، ورجلاً من اليهود^(١) .
رواه أحمد ، ومسلم^(٢) .

وعن البراء بن عازب ، قال : مرَّ على النبي ﷺ يهودي محملاً مجلوداً ، فدعاهم ، فقال : « أهلكم تجدون حد الزنى في كتابكم ؟ » قالوا : نعم . فدعا رجلاً من علمائهم ، فقال : « أنشدك بالله ، الذي أنزل التوراة على موسى ، أهلكم تجدون حد الزنى في كتابكم ؟ » قال : لا ، ولولا أنك نشدتني بهذا ، لم أخبرك بحد الرجم ، ولكن كثر في أشرافنا ، وكنا إذا أدخلنا الشريف تركناه ، وإذا أدخلنا الضعيف أقمنا عليه الحد ، فقلنا : تعالوا ، فلنجتمع على شيء ، فقيمته على الشريف والوضيع ، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم . فقال النبي ﷺ : « اللهم إني أول من أحيا أمرك ، إذ أمأتوه » . فأمر به فرجم ، فأنزل الله - عز وجل - : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَقْوَامِهِمْ وَهُمْ تُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ ﴾ . إلى قوله : ﴿ إِنْ أُوْتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ ﴾ [المائدة : ٤١] .

يقول : اتوا محمداً ﷺ ، فإن أمركم بالتحميم والجلد ، فخذوه ، وإن أنشاكم بالرجم ، فاحذروا . فأنزل الله - تبارك وتعالى - : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة : ٤٤] . ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة : ٤٥] . ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [المائدة : ٤٧] . قال : « هي في الكفار كلها » . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود^(٣) .

(١) فإن قيل : كيف رجم اليهوديان ، حل رجماً بالينة أو الإقرار ؟ قال النووي : الظاهر ، أنه بالإقرار .

(٢) مسلم : كتاب الحدود - باب حد الزنى (١١ / ٢١٠) .

(٣) نص خاص بحكم الرجم في التوراة ، جاء في سفر التثنية : « إذا وجد رجل مضطجعاً مع امرأة زوجة بعل ، يقتل الاثنان » الرجل المضطجع مع المرأة والمرأة ، فيترج الشتر من إسرائيل .
وإذا كانت خاتمة عذراء مضطربة لرجل ، فوجدما رجل بالدينة ، فاضطجع معها ، فاعرجهما كليهما من المدينة ، وارجموهما بالحجارة ، حتى يموتا ، الفتاة ، من أجل أنها لم تصرخ في المدينة ، والرجل ، من أجل أنه أذل امرأة صاحبه ، فيترج الشتر من المدينة .

هذا هو نص التوراة ، ولم يأت في الإنجيل ما يعارضها ، وهي واجبة على النصارى ، بحكم أن ما في العهد القديم - وهو التوراة - حجة على النصارى ، إما لم يكن في العهد الجديد - وهو الإنجيل - ما يخالفها . (من كتاب فلسفة العقوبة) .

والحديث أخرجه مسلم : كتاب الحدود - باب حد الزنى (١١ / ٢٠٩) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب في رجم اليهوديين (٤ / ١٥٤) .

رَأْيُ الْفُقَهَاءِ

حكى صاحب «البحر» الإجماع على أنه يجلد الحربي ، وأما الرجم ، فذهب الشافعي ، وأبو يوسف ، والقاسمية إلى أنه يرجم للحصن من الكفار إذا كان بالغًا ، عاقلًا ، حرًا ، وكان أصاب نكاحًا صحيحًا في اعتقاده .

وذهب أبو حنيفة ، ومحمد ، وزيد بن علي ، والناصر ، والإمام يحيى إلى أنه يجلد ولا يرجم ؛ لأن الإسلام شرط في الإحصان عندهم ، وَرَجُمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لليهوديين إنما كان بحكم التوراة ، التي يدين بها اليهود .

وقال الإمام يحيى : واللمى كالحربي في الخلاف . وقال مالك : لا حد عليه .

وأما الحربي المستأمن ، فذهب المعتز ، والشافعي ، وأبو يوسف إلى أنه يحد . وذهب مالك ، وأبو حنيفة ، ومحمد إلى أنه لا يحد .

وقد بالغ ابن عبد البر ، فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم ، هو الإسلام . وَتُعَقَّبُ ، بأن الشافعي ، وأحمد لا يشترطان ذلك .

ومن جملة من قال ، بأن الإسلام شرط ، ربيعة - شيخ مالك - وبعض الشافعية^(١) .

الْجَمْعُ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ :

ذهب ابن حزم ، وإسحاق بن رَاهُوِيَه ، ومن التابعين الحسن البصري إلى ، أن للحصن يجلد مائة جلدة ، ثم يرجم حتى يموت ، فيجمع له بين الجلد والرجم . واستدلوا بما رواه عبادة بن الصامت^(٢) ، أن رسول الله ﷺ قال : « خَلُّوا عَنِّي ، خَلُّوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنُ سَيْلًا ، الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ ، جُلْدُ مِائَةِ وَنَفْيُ سَنَةٍ ، وَالتَّيْبُ بِالتَّيْبِ ، جُلْدُ مِائَةِ وَالرَّجْمُ »^(٣) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

وعن علي ، كرم الله وجهه ، أنه جلد شراحة يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة . فقال : أجلدناها بكتاب الله ، وأرجمها بقول رسول الله ﷺ .

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لا يجتمع الجلد والرجم عليهما ، وإنما الواجب

(١) انظر «نيل الأوطار» .

(٢) سبق تفريجه .

الرجم خاصة .

وعن أحمد ، روايتان ؛ إحداهما ، يجمع بينهما . وهو أظهر الروايتين ، واختارها
الحرقى . والآخرى ، لا يجمع بينهما . للمذهب الجمهور ، واختارها ابن حامد .

واستدلوا ، بأن النبي ﷺ رجم ماعزاً ، والغامدية ، واليهوديين ، ولم يسجل واحدًا
منهما .

وقال لائيس الأسلمي : «فإن اعتزقت ، فارجمها» . ولم يأمر بالجلد ، وهذا آخر
الأمريين ؛ لأن أبا هريرة قد رواه ، وهو متأخر في الإسلام ، فيكون ناسخًا لما سبق من
الحديثين ؛ الجلد والرجم ، ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهم ، ولم يجمعوا بين
الجلد والرجم .

ويرى الشيخ الدهلوي عدم التعارض ، وأنه لا ناسخ ولا منسوخ ؛ وإنما الأمر يفوض
إلى الحاكم ، قال : الظاهر عندي ، أنه يجوز للإمام «الحاكم» أن يجمع بين الجلد والرجم ،
ويستحب له أن يقتصر على الرجم ؛ لاقتصار النبي ﷺ .

والحكمة في ذلك ، أن الرجم عقوبة تأتي على النفس ، فأصل الجزر المطلوب حاصل
به ، والجلد زيادة عقوبة مرخص في تركها ، فهذا هو وجه الاختصار على الرجم عندي .
شروطُ الحد :

يشترط في إقامة حدِّ الزنى ما يلي :

١- العقل .

٢- البلوغ .

٣- الاختيار .

٤- العلم بالتحريم .

فلا حد على صغير^(١) ، ولا على مجنون ، ولا مكره ؛ لما رواه عائشة - رضي
الله عنها - أن النبي ﷺ قال : «رفع القلم عن ثلاث^(٢) ؛ عن النائم حتى يستيقظ ، وعن

(١) ويؤوب تأدياً راجحاً .

(٢) رفع القلم : كناية عن عدم التكليف .

الصبي حتى يحتلم^(١) ، وعن المجنون حتى يعقل^(٢) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، والحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين . وحسنه الترمذي .

وأما العلم بالتحريم ؛ فلأن الحد يتبع إقرار الحرام ، وهو غير مقترف له ، وراجع النبي ﷺ ما عزا ، فقال له : «هل تدري ما الزنى ؟» . وروي ، أن جارية سوداء رفعت إلى عمر - رضي الله عنه - وقيل : إنها زنت . فخففها بالدرّة خفقات ، وقال : أي لكاع ، زينت ؟ فقالت : من مرغوش^(٣) بلرهمين . فقال عمر : ما ترون ؟ وعنده علي ، وعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف . فقال علي - رضي الله عنه - : أرى أن ترجمها . وقال عبد الرحمن : أرى مثل ما رأى أخوك . فقال عثمان : أراها تَسْتَهِّلُ^(٤) بالذي صنعت ، لا ترى به بأساً ، وإنما حد الله على من علم أمر الله عز وجل . فقال : صدقت^(٥) .

بِمَ يَثْبُتُ الْحُدُّ؟

يثبت الحد بأحد أمرين ؛ الإقرار ، أو الشهود .

ثبوته بالإقرار :

أما الإقرار ، فهو كما يقولون : سيد الأدلة . وقد أخذ الرسول ﷺ باعتراف ماهر ، والغامدية ، ولم يختلف في ذلك أحد من الأئمة ، وإن كانوا قد اختلفوا في عدد مرات الإقرار الذي يلزم به الحد ؛ فقال مالك ، والشافعي ، ودود ، والطبري ، وأبو ثور : يكفي في لزوم الحد اعترافه به مرة واحدة ؛ لما رواه أبو هريرة ، وزيد بن خالد ، أن رسول الله ﷺ قال : «اغد يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت ، فارجمها»^(٦) . فاعترفت ، فرجمها ، ولم يذكر عدداً .

وعند الاحتفاف ، أنه لا بد من أقارير أربعة ، مرة بعد مرة ، في مجالس متفرقة .

(١) «يحتلم» : يبلغ .

(٢) تقدم ترجمته ، في (١ / ١٢٦) .

(٣) اسم الرجل الذي زنى بها ، والدرهمان : ما أخذ منه .

(٤) أي ؛ أظنها ترى هذا الأمر سهلاً ، لا بأس به في نظرها .

(٥) أخرجه الشافعي ، برقم (١٤٩٥) ، والبيهقي ، في : السنن الكبرى (٨ / ٢٣٨) ، وضعفه الشيخ الألباني في

«إرواه الغليل» (٧ / ٣٤٢) .

تقدم ترجمته .

ومذهب أحمد ، وإسحاق مثل الاحناف ، إلا أنهم لا يشترطون المجالس المتفرقة ، والمذهب الأول هو الأرجح .

الرجوعُ عن الإقرار يسقطُ الحد :

ذهبت الشافعية ، والحنفية ، وأحمد^(١) إلى أن الرجوع عن الإقرار يسقط الحد ؛ لما رواه أبو هريرة ، عند أحمد ، والترمذي ، أن ماعزاً لما وجد من الحجارة يشتد فرّ ، حتى مرّ برجلٍ معه لحي^(٢) جمل ، فضربه به ، وضربه الناس حتى مات ، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : «هلا تركتموه ا» . قال الترمذي : إنه حديث حسن ، وقد روي من غير وجه ، عن أبي هريرة . انتهى .

وأخرج أبو داود ، والنسائي ، من حديث جابر نحوه ، وزاد : إنه لما وجد من الحجارة ، صرخ : يا قوم ، ردوني إلى رسول الله ﷺ ؛ فإن قومي يقتلونني ، وغروني من نفسي ، وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتلي . فلم نترع عنه ، حتى قتلناه ، فلما رجعنا إلى رسول الله ﷺ وأخبرناه ، قال : «فها تركتموه ، وجئتموني به ا»^(٣) .

من أقرّ بزنى امرأة فجددت :

إذا أقر الرجل بزنى امرأة معينة ، فجددت ، فإنه يقام عليه الحد وحده ، ولا يُحدّ هي ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، وأبو سهل بن سعد ، أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فقال : إنه قد زنى بامرأة . سماها فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة ، فسألها عن ذلك ؟ فأنكرت ، فجلده الحد ، وتركها^(٤) .

وهذا الحد هو حدّ الزنى الذي أقرّ به ، لا حدّ قذف المرأة ، كما ذهب إليه مالك ، والشافعي .

(١) وقال مالك : إن رجع إلى شبهة ، قبل رجوعه ، وإن رجع إلى غير شبهة ، قبل : بقل . وهي الرواية المشهورة عنه . والثانية ، أنه لا يقبل رجوعه .

(٢) اللحي : عظم الحنك .

والحنيت تقدم تحريمه .

(٣) أبو داود : كتاب الحدود - باب رجم ماعز بن مالك ، برقم (٤٤٢٠ / ٣ / ١٤٤) ، وصححه الألباني ، في «إرواء الغليل» (٧ / ٣٥٢) .

(٤) أبو داود : كتاب الحدود - باب إذا أقر الرجل بالزنى ، ولم تقرر المرأة ، برقم (٤٤٦٦) .

وقال الاوراعي ، وأبو حنيفة : يحّد للقلف فقط ؛ لأن إنكارها شبهة . واعترض على هذا الرأي ، بأن إنكارها لا يبطل إقراره .

وذُهِبَ الهادوية ، ومحمد ، ويروى عن الشافعي ، أنه يحّد للزنى والقلف ؛ لما رواه أبو داود ، والنسائي ، عن ابن عباس ، أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ ، فأقر أنه زنى بامرأة أربع مرات ، فجلبه مائة - وكان بكراً - ثم سأله البيه على المرأة ؟ فقالت : كلب يا رسول الله . فجلبه حدّ القرية ثمانين (٢٧١) .

ثبوته بالشهود :

الالتهام بالزنى سيء الأثر في سقوط الرجل والمرأة ، وضياع كرامتهما ، وإلحاق العار بهما ، وبأسرتيهما ، وذريتهما ؛ ولهذا شدّد الإسلام في إثبات هذه الجريمة ، حتى يسدّ السبيل على الذين يتهمون الأبرياء - جزأفاً ، أو لأدنى حجارة - بعار الدهر ، وفضيحة الأبد ، فاشتراط في الشهادة على الزنى الشروط الآتية :

أولاً ، أن يكون الشهود أربعة ، بخلاف الشهادة على سائر الحقوق ؛ قال الله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسَكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ النساء : ١٥١ . ولقوله : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾ النور : ٤ . فإن كانوا أقل من أربعة ، لم تقبل .

وهل يُحدّون إذا شهدوا ؟

قال الأحناف ، ومالك ، والراجح من ملهب الشافعي ، وأحمد : نعم ؛ لأن عمر حدّ الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة ، وهم أبو بكر ، ونافع ، وشبل بن معبد (٣) .

وقيل : لا يحدّون حدّ القذف ؛ لأن قصدهم أداء الشهادة ، لا قذف المشهود عليه . وهو المرجوح عند الشافعية ، والحنفية ، وملهب الظاهرية .

ثانياً ، البلوغ ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا

(١) أبو دارد : كتاب الجلود - باب إذا أقر الرجل بالزنى ، ولم تقر المرأة ، برقم (٤٤٦٧) (٣ / ١٥٨) .

(٢) قال النسائي : هذا حديث منكر . وقال ابن حبان : يطل الاحتجاج به .

(٣) أخرجه البيهقي في : « السنن الكبرى » (٨ / ٢٣٤ ، ٢٣٥) ، وصححه الملامة الألباني في : « إرواه الغليل » (٨ / ٢٨) .

وَجَلَيْنِ فَرَجُلٍ وَأَمْرًا ثَانٍ مِمَّنْ تَرَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ» [البقرة : ٢٨٢] .

فإن لم يكن بالثَّانِ ، فلا تقبل شهادته ؛ لأنه ليس من الرجال ، ولا ممن ترضى شهادته ، ولو كانت حاله تمكنه من أداء الشهادة على وجهها ؛ لقول الرسول ﷺ : «رفع القلم عن ثلاثة ؛ عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق»^(١) . والصبي ليس أهلاً لأن يتولى حفظ ماله ، فلا يتولى الشهادة على غيره ؛ لأن الشهادة من باب الولاية .

ثالثاً ، العقل ، فلا تقبل شهادة مجنون ولا معتوه ؛ للحديث السابق ، وإذا كانت شهادة الصبي لا تقبل ؛ لتقصان عقله ، فأولى ألا تقبل شهادة للمجنون والمعتوه .

رابعاً ، العذالة ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَأَشْهِدُوا ذُوَي عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق : ٢] . وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيبَةٍ فَيَقِينُوا أَن تَصِيحُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات : ٦] .

خامساً ، الإسلام ؛ سواء كانت الشهادة على مسلم أو غير مسلم ، وهذا متفق عليه بين الأئمة .

سادساً ، المعانة ، أي ؛ أن تكون بمعانة فرجه في فرجها ، كالليل في المكحلة ، والرشاء في البئر ؛ لأن الرسول ﷺ قال لما عز : «لعلك قبِلْت ، أو غمزت ، أو نظرت؟» . فقال : لا ، يا رسول الله . فسأله - صلوات الله وسلامه عليه - باللفظ الصريح ، لا يكتفي . قال : نعم . قال : «كما ينبغي للرود في المكحلة ، والرشاء في البئر؟» قال : نعم^(٢) . وإنما أبيض النظر في هذه الحالة ؛ للحاجة إلى الشهادة ، كما أبيح للطبيب ، والقابلة ، ونحوهما .

سابعاً ، التصريح ، وأن يكون التصريح بالإيلاج ، لا بالكناية ، كما تقدم في الحديث السابق .

ثامناً ، اتحاد المجلس ، ويرى جمهور الفقهاء ، أن من شروط هذه الشهادة اتحاد المجلس ألا يختلف في الزمان ، ولا في المكان ، فإن جاءوا متفرقين ، لا تقبل شهادتهم .

(١) تقدم تخريجه في أكثر من موضع .

(٢) تقدم ، وقوله : «كما ينبغي للرود في المكحلة ...» . ضعفه العلامة الألباني في : «إرواء الغليل» (٨ / ٢٤) .

ويرى الشافعية ، والظاهرية ، والزيدية عدم اشتراط هذا الشرط ، فإن شهدوا مجتمعين ، أو متفرقين ، في مجلس واحد ، أو في مجالس متفرقة ، فإن شهادتهم تقبل ؛ لأن الله - تعالى - ذكر الشهود ، ولم يذكر للمجالس ، ولأن كل شهادة مقبولة تقبل إن اتفقت ، ولو تفرقت في مجالس ، كسائر الشهادات .

ثامساً ، الذكورة ، ويشترط في شهود الزنى ، أن يكونوا جميعاً من الرجال ، ولا تقبل شهادة النساء في هذا الباب .

ويرى ابن حزم ، أنه يجوز أن يقبل في الزنى شهادة امرأتين مسلمتين عدل مكان كل رجل ، فيكون الشهود ثلاثة رجال وامرأتين ، أو رجلين وأربع نسوة ، أو رجلاً واحداً وست نسوة ، أو ثمانتي نسوة ، لا رجال معهم .

هاشمياً ، علم التقادم ؛ لقول عمر - رضي الله عنه - : أيما قوم شهدوا على حد ، لم يشهدوا عند حضرته ، فلما شهدوا عن ضغن ، ولا شهادة لهم^(١) .

فإذا شهد الشهود على حادث الزنى بعد أن تقادم ، فإن شهادتهم لا تقبل عند الأحناف ، ويحتجون لهذا ، بأن الشاهد إذا شهد الحادث ، مخير بين أداء الشهادة حسبة ، وبين التستر على الجاني ، فإذا سكت عن الحادث ، حتى قدم عليه العهد ، دل بذلك على اختيار جهة التستر ، فإذا شهد بعد ذلك ، فهو دليل على أن الضغينة هي التي حملته على الشهادة ، ومثل هذا لا تقبل شهادته ؛ للثمة والضغينة ، كما قال عمر ، ولم ينقل أن أحداً أنكر عليه هذا القول ، فيكون إجماعاً .

وهذا ما لم يكن هناك علر يمنع الشاهد من تأخير الشهادة ، فإن كان هناك علر ظاهر في تأخير الشهادة ، كبعد المسافة عن محل التقاضي ، وكمرض الشاهد ، أو نحو ذلك من الموانع ، فإن الشهادة تقبل حيثئذ ، ولا تبطل بالتقادم .

والأحناف الذين قالوا بهذا الشرط ، لم يقدروا له أسكاً ، بل فوضوا الأمر للقاضي ، يقدره بما تظروا كل حالة لتعلم التوقيت ؛ نظراً لاختلاف الأعذار .

وبعض الأحناف قدر التقادم بشهر ، وبعضهم قدره بستة أشهر ، أما جمهور الفقهاء من

(١) نظر للثني ، (١٢ / ٣٧٣) .

الملكية ، والشافعية ، والظاهرية ، والشيعة الزيدية ، فإن التقادم عندهم لا يمنع من قبول الشهادة ، مهما كانت متأخرة .

وللحنابلة رأيان ؛ رأي مثل أبي حنيفة ، ورأي مثل الجمهور .

هل للقاضي أن يحكم بعلمه ؟

يرى الظاهرية ، أنه يفرض على القاضي أن يقضي بعلمه في الدماء ، والقصاص والاموال ، والفروج ، والحدود ؛ سواء علم ذلك قبل ولايته ، أو بعد ولايته ، وأقوى ما حكم بعلمه ؛ لأنه يقين الحق ، ثم بالإقرار ، ثم بالبينة ؛ لأن الله - تعالى - يقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّادِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ﴾ [النساء : ١٣٥] .

وقول الرسول ﷺ : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا ، فَلْيُغَيِّرْهُ يَدَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ ، فَبِلِسَانِهِ ...» (١) .

فصح ، أن القاضي عليه أن يقوم بالقسط ، وليس من القسط أن يترك الظالم على ظلمه لا يغيره ، وضح ، أن فرضاً على القاضي أن يغير كل منكر علمه يده ، وأن يعطي كل ذي حق حقه ، وإلا فهو ظالم .

وأما جمهور الفقهاء ، فإنهم يرون أنه ليس للقاضي أن يقضي بعلمه ؛ قال أبو بكر - رضي الله عنه - : لو رأيت رجلاً على حد ، لم أحله ، حتى تقوم البينة عندي (٢) . ولأن القاضي كثيره من الأفراد ، لا يجوز له أن يتكلم بما شاهده ، ما لم تكن لديه البينة الكاملة .

ولو رمى القاضي رانياً بما شاهده منه ، وهو لا يملك على ما يقول البينة الكاملة ، لكان فاذقاً ، يلزمه حد القذف ، وإذا كان قد حرم على القاضي التعلق بما يعلم ، فأولى أن يحرم عليه العمل به ، وأصل هذا الرأي قول الله - سبحانه - : ﴿ فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَأَوْتِكَ عَنِ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ [النور : ١٣] .

هل يشبُّ الحدُّ بالحبل ؟

ذهب الجمهور إلى أن مجرد الحبل لا يشبُّ به الحد ، بل لأبد من الاعتراف ، أو

(١) تقدم تخريجه .

(٢) انظر «المنهاج» ، (١٤ / ٣٣) .

البيئة ، واستدلوا على هذا بالأحاديث الواردة في ذمة الحدود بالشبهات .

وعن علي - رضي الله عنه - أنه قال لامرأة حُبلى : استكرهتِ؟ قالت : لا . قال :
فلعل رجلاً أتاك في نومك^(١) .

قالوا : وروى الآثبات عن عمر ، أنه قبل قول امرأة ادعت أنها ثقيلة النوم ، وأن رجلاً
طرقها ، ولم تدرك من هو بعد^(٢) .

وأما مالك وأصحابه ، فقالوا : إذا حملت المرأة ، ولم يعلم لها روج ، ولم يعلم أنها
أُكرهت ، فإنها تحمد . قالوا : فإن ادعت الإكراه ، فلا بُدَّ من الإتيان بأمانة تدل على
استكراهها ، مثل أن تكون بكرًا ، فتأتي وهي تدمى ، أو تفضح نفسها بآثر الاستكراه .

وكذلك إذا ادعت الزوجية ، فإن دعواها لا تقبل ، إلا أن تقيم على ذلك البيئة .

واستدلوا للمذهب بقول عمر : الرجم واجب على كل من زنى ، من الرجال والنساء
إذا كان محصنًا ، إذا كانت بيئة ، أو الحمل ، أو الاعتراف^(٣) .

وقال علي : يا أيها الناس ، إن الزنى زناؤه ؛ زنى سرًّا ، وزنى علانية ، فزنى السر ،
أن يشهد الشهود ، فيكون الشهود أول من يرمي . وزنى العلانية ، أن يظهر الحَبْلُ ،
أو الاعتراف^(٤) .

قالوا : هذا قول الصحابة ، ولم يظهر لهم مخالف في عصرهم ، فيكون إجماعًا .

سقوط الحد يظهر ما يقطع بالبراءة :

إذا ظهر بالمرأة أو بالرجل ما يقطع ، بأنه لم يقع من أحد منهما زنى ، كأن تكون المرأة
علماء لم تفرض بكارتها ، أو رتقاء مسدودة الفرج ، أو يكون الرجل مجبورًا أو عتيقًا ، سقط

(١) سيأتي تخريجه .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٨ / ٢٣٥ ، ٢٣٦) ، وصححه الشيخ الألباني في : «إرواء
الغليل» (٨ / ٣٠) .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : كتاب الحدود - باب من احتير حضور الإمام ... (٨ / ٢٢) وعبد الرزاق ، في : كتاب
الطلاق - باب الرجم والإحصان . للمصنف (٧ / ٣٢٧) ، وابن أبي شيبة ، في : كتاب الحدود - باب فيمن يبدأ
بالرجم . للمصنف (١٠ / ٩٠ ، ٩١) .

الحد ، وقد بعث رسول الله ﷺ علياً ؛ لقتل رجل كان يدخل على إحدى النساء ، فلهب فوجده يقتسل في ماء ، فأخذ بيده ، فأخرجه من الماء ليقتله ، فأمره مجبواً ، فتركه ورجع إلى النبي ﷺ ، وأخبره بذلك^(١) .

الولد يأتي لسته أشهر :

إذا تزوجت المرأة ، وجاءت بولد لسته أشهر منذ تزوجت ، فلا حد عليها .

قال مالك : بلغني ، أن عثمان بن عفان أتى بامرأة ، قد ولدت في ستة أشهر ، فأمر بها أن ترجم ، فقال له علي بن أبي طالب : ليس ذلك عليها ؛ إن الله - تبارك وتعالى - يقول في كتابه : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ [الاحكام : ١٥] . وقال : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ ﴾ [البقرة : ٢٣٣] . فالحمل يكون ستة أشهر ، فلا رجم عليها . فبعث عثمان في أثرها ، فوجدتها قد رجمت^(٢) .

وقت إقامة الحد :

قال في «بداية المجتهد»^(٣) : وأما الوقت ، فإن الجمهور على أنه لا يقام في الحر الشديد ، ولا في البرد ، ولا يقام على المريض .

وقال قوم : يقام . وبه قال أحمد ، وإسحاق ، واحتجوا بحديثي عمر ، أنه أقام الحد على قدامة ، وهو مريض^(٤) . قال : وسبب الخلاف ، معارضة الظواهر للمفهوم من الحد ، وهو أنه حيث لا يخلب على ظن المقيم له فوات نفس المخلود .

فمن نظر إلى الأمر بإقامة المخلود مطلقاً ، من غير استثناء ، قال : يحدد المريض . ومن نظر إلى المفهوم من الحد ، قال : لا يحدد المريض ، حتى يبرأ . وكذلك الأمر في شدة الحر والبرد .

قال الشوكاني : وقد حكى في «البحر» الإجماع على أنه يمهل البكر ، حتى تزول شدة

(١) أخرجه مسلم ، في : كتاب النوى ، باب إراءة حرم النبي ﷺ من الرية ، برقم (٢٧٧١) ، والإمام أحمد ، في : المسند ، (٣ / ٢٨١) .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٧ / ٤٤٢ ، ٤٤٣) ، وعبد الرزاق ، في : «المصنف» (٧ / ٣٥٢) ، وسعيد ابن منصور ، في : «هسته» (٢ / ٦٦) .

(٣) نقر (٢ / ٤١٠) .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٨ / ٣١٦) ، وابن أبي شبة ، في «المصنف» (١٠ / ٣٩) .

الحر والبرد ، والمرض المرجو برؤه ، فإن كان ميثوساً ، فقال الهادي ، وأصحاب الشافعي : إنه يضرب بمثكول^(١) إن احتمله . وقال الناصر ، والمؤيد بالله : لا يحد في مرضه وإن كان ميثوساً . والظاهر الأول ، لحديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف الآتي .

وأما المرجوم إذا كان مريضاً أو نحوه ، فلهبت المعترة ، والشافعية ، والحنفية ، ومالك إلى أنه لا يجهل لمرض ، ولا لغيره ؛ إذ القصد إتلافه .

وقال المروزي : يؤخر لشدة الحر أو البرد ، أو المرض ؛ سواء ثبت بإقراره ، أو بالينة . وقال الإسفراييني : يؤخر للمرض فقط ، وفي الحر والبرد يرجم في الحال ، أو حيث ثبت بالينة ، لا الإقرار أو العكس .

والحنبلي لا يرجم ، حتى تضع وتُرَضَّع ولدها ، إن لم يوجد من يرضعه . وعن علي ، قال : إن أمة لرسول الله ﷺ رنت ، فأمرني أن أجدها ، فأتيتها فإذا هي حديثة عهد بنفاس ، فخشيت أن أجدها أن أقتلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : «أحسن ، أتركها حتى تمأثل»^(٢) . رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي وصححه .

الحفر للمرجوم :

اختلفت الأحاديث الواردة في الحفر للمرجوم ، فبعضها مصرح فيه بالحفر له ، وبعضها لم يصرح به ، قال الإمام أحمد : أكثر الأحاديث على أنه لا حفر . ولاختلاف ما ورد من أحاديث ، اختلف الفقهاء ؛ فقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يحفر للمرجوم . وقال أبو ثور : يحفر له .

وروي عن علي - رضي الله عنه - أنه حين أمر يرجم شراحة الهمدانية أخرجها ، فحفر لها فأدخلت فيها ، وأحلق الناس بها يرمونها^(٣) .

(١) المثكول : الملق من إصطلاق النخل .

(٢) تقدم تخرجه .

(٣) أخرجه البخاري ، في : كتاب اللعائن ... باب رجم الحصن (٨ / ٢٠٤) ، والداقطني ، في : كتاب الحدود ... (٣ / ١٢٣ ، ١٢٤) ، والبيهقي ، في : كتاب الحدود ، باب من اعتبر حضور الإمام (٨ / ٢٢٠) ، والإمام أحمد ، في «السنن» (١ / ٩٣ ، ١٠٧ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٣) .

وأما الشافعي ، فخير في ذلك ، وروي عنه ، أنه يحضر للمرأة خاصة .

وقد ذهبت العترة إلى أنه يستحب الحفر إلى سرة الرجل ، وتلوي المرأة ، ويستحب جمع ثيابها عليها وشدها ، بحيث لا تنكشف عورتها في ثقلها ، وتكرار اضطرابها إذا لم يحضر لها .

واتفق العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعلة ، وأما الرجل ، فجمهورهم على أنه يرجم قائماً ، وقال مالك : قاعداً . وقال غيره : يخير الإمام بينهما .

حضور الإمام والشهود الرّجْم^(١) :

قال في «نيل الأوطار» : حكى صاحب «البحر» عن العترة ، والشافعي ، أنه لا يلزم الإمام حضور الرّجْم . وهو الحق ؛ لعدم دليل يدل على الوجوب ، ولما تقدم في حديث ماعز ، أنه ﷺ أمر برجم ماعز ، ولم يخرج معهم ، والزنى منه ثبت بإقراره ، كما سلف ، وكذلك لم يحضر في رجم الغامدية ، كما روى بعض .

قال في «التلخيص» : لم يقع في طرق الحديثين أنه حضر ، بل في بعض الطرق ما يدل على أنه لم يحضر ، وقد جزم بذلك الشافعي ، فقال : وأما الغامدية ، ففي سنن أبي داود ، وغيره ما يدل على ذلك .

وإذا تقرر هذا ، نبين عدم الوجوب على الشهود ، ولا على الإمام .

وأما الاستحباب ، فقد حكى ابن دقيق العيد ، أن الفقهاء استحبوا أن يبدأ الإمام بالرجم ، إذا ثبت الزنى بالإقرار ، وتبدأ الشهود به ، إذا ثبت بالبينة .

شهود طائفة من المؤمنين الحد :

قال الله - تعالى - : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدُ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور : ٢٠] .

استدل العلماء بهذه الآية على أنه يستحب أن يشهد إقامة الحد طائفة من المؤمنين ،

(١) ذهب أبو حنيفة إلى أن الحد يجب أن يكون لأول من يرمي الزاني للحصن ، إذا ثبت الحد بالشهادة ، وإن الإمام يجبره على ذلك ؛ لما تبيّن من الزجر عن التساهل ، والترغيب في التثبت ، فإذا كان الشهود بالإقرار ، وجب على الإمام أو نائبه أن يحد بالرجم .

واختلفوا في عدد هذه الطائفة ؛ فقيل : أربعة . وقيل : ثلاثة . وقيل الثمان . وقيل : سبعة ، فأكثر .

الضربُ في حدِّ الجُلْدِ :

ذهب أبو حنيفة ، والشافعي إلى أنه يضرب سائر الأعضاء ، ما عدا الفرج والوجه ، وما عدا الرأس كذلك ، عند أبي حنيفة .

وقال مالك : يجرّد الرجل في ضرب الحدود كلها . وكذلك عند الشافعي ، وأبي حنيفة ، ما عدا القلب ، ويضرب قاعه ، لا قائمًا^(١) .

قال النووي : قال أصحابنا : وإذا ضربه بالسوط ، يكون سوطاً معتدلاً في الحجم بين القريب والعصا ، فإن ضربه بجريدة ، فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطوبة ، ويضربه ضرباً بين ضربين ، فلا يرفع يده فوق رأسه ، ولا يكتفي بالوضع ، بل يرفع فراحه رفعا معتدلاً .

إمهالُ البكرِ :

ثمهل البكر ، حتى تزول شدة الحر والبرد ، وكذلك المرجو الشفاء ، فإن كان ميئوساً من شفائه ، فقال أصحاب الشافعي : إنه يضرب بعثكول إن احتمله .

روى أبو داود ، وغيره ، عن رجل من الأنصار ، أنه اشتكى^(٢) رجل منهم ، حتى أضنى^(٣) ، فعاد جُلْدُهُ على عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ، ففش لها ، فوقع عليها^(٤) ، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه ، أخبرهم بذلك ، وقال : استفتوا لي رسول الله ﷺ ، فإني قد وقعت على جارية دخلت عليّ . فلذكروا ذلك لرسول الله ﷺ ، وقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضرمثل الذي هو به ، لو حملناه إليك ، لتفسخت عظامه ، ما هو إلا جلد على عظم . فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شمراخ ، فيضربوه به ضربة واحدة^(٥) .

(١) بداية للمجهّد (٢ / ٤١٠) .

(٢) الغنى : شدة الإجهاد من المرض .

(٣) وقع عليها : رنى بها .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : كتاب الحدود ، باب في إقامة الحد على المريض (٤ / ١٦١) ، والشافعي (٨ / ٢١٢ ، ٢١٣) ، وابن ماجه ، في : كتاب الحدود ، باب الكبير والمريض يجب عليه الحد (٢ / ٨٥٩) ، والإمام أحمد ، في المسند (٥ / ٢٢٢) .

هل للمجلود دية إذا مات ؟

إذا مات للمجلود فلا دية له ؛ قال النووي في «شرح مسلم» : أجمع العلماء على أن من رجب عليه الحد ، فجلده الإمام ، أو جلده الحد الشرعي ، فمات فلا دية فيه ، ولا كفارة ، لا على الإمام «الحاكم» ، ولا على جلده ، ولا بيت المال .

* * *

كان ما تقدم هو حكم جريمة الزنى ، وبقي أن نذكر بعض الجرائم ، وأحكامها فيما يلي :

(١) حمل قوم لوط :

إن جريمة اللواط من أكبر الجرائم ، وهي من الفواحش للقسدة للمخلوق وللفطرة ، وللدين والدنيا ، بل وللحياة نفسها ، وقد عاقب الله عليها بأقصى عقوبة ؛ فحسب الأرض بقوم لوط ، وأمطر عليهم حجارة من سجيل ؛ جزاء فعلتهم القلقة ، وجعل ذلك قرآناً يتلى ؛ ليكون درساً ، قال الله - سبحانه - : ﴿ وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾ إِنَّكُمْ تَعَاوَنُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْتَهَرُونَ ﴾ فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانْقَرَّ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [الاعراف : ٨٠ - ٨٤] .

وقال - تعالى - : ﴿ وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴾ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمَنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ ﴾ قَالُوا لَقَدْ عَلِمْتَ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ وَإِنَّكَ لَتَعْلَمُ مَا نُرِيدُ ﴾ قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ﴾ قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصْلَوْا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَنْفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِنْ سِجِّيلٍ مُنْقُودٍ ﴾ مُسَوِّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بَعِيدٌ ﴾ [هود : ٧٧ - ٨٣] .

وقد أمر الرسول ﷺ بقتل فاعله ولعنه ؛ روى أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : « من وجدتموه يعمل عمل

قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به^(١) . ولفظ النسائي : «لعن الله من عمل عمل قوم لوط ، لعن الله من عمل عمل قوم لوط ، لعن الله من عمل عمل قوم لوط» .

قال الشوكاني : وما أحق مرتكب هذه الجريمة ، ومقارفي هذه الرذيلة الذميمة ، بأن يعاقب عقوبة يصير بها عبرة للمعتبرين ، ويعذب تعذيباً يكسر شهوة الفسقة المتمردين ، فحقيق بمن أتى بفاحشة قوم ، ما سبقهم بها من أحد من العالمين ، أن يصلّى من العقوبة بما يكون من الشدة والشناعة مشابهاً لعقوبتهم ، وقد خَصَفَ الله - تعالى - بهم ، واستاصل بذلك العلاب بكرهم وبيهم .

ولما شدد الإسلام في عقوبة هذه الجريمة ؛ لأثارها السيئة ، واضرارها في الفرد والجماعة ، وهذه الاضرار نذكرها ملخصة من كتاب «الإسلام والطب» ، فيما يلي^(٢) :

الرغبة عن المرأة :

من شأن اللواط أن تصرف الرجل عن المرأة ، وقد يبلغ به الأمر إلى حد العجز عن مباشرتها ، وبذلك تتعطل أهم وظيفة من وظائف الزواج ، وهي إيجاد النسل .

ولو قُدرَ لمثل هذا الرجل أن يتزوج ، فإن زوجته تكون ضحية من الضحايا ، فلا تظهر بالسكن^(٣) ، ولا بالمودة ، ولا بالرحمة التي هي دستور الحياة الزوجية ، فتقضي حياتها معلّبة ، معلقة ، لا هي متزوجة ، ولا مطلقة .

التأثير في الأعصاب :

وإن هذه العادة تغزو النفس ، وتؤثر في الأعصاب تأثيراً خاصاً ، أحد نتائجها الإصابة

(١) أبو داود : كتاب الحدود - باب فيمن عمل عمل قوم لوط ، برقم (٤٤٦٢) (١٥٧/٣) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في حد اللوطي ، برقم (١٤٥٦) (٥٧ / ٤) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب من عمل عمل قوم لوط ، برقم (٢٥٦١) (٨٥٦/٢) ، والحاكم : كتاب الحدود - باب من وجدنوه يأتي بهيمة ، فاقتلوه . للمشترئ (٢٥٥ / ٤) ، والبيهقي : كتاب الحدود - باب ما جاء في حد اللوطي . السنن الكبرى (٨ / ٢٣١) ، (٢٣٢) ، والعلقاني : كتاب الحدود والديات وغيره . سنن العلوقاني (٣ / ١٢٤) ، وصححه الألباني ، في «إرواه الغليل» (٨ / ١٦) .

(٢) كتاب «الإسلام والطب» ، للدكتور محمد وصفي .

(٣) السكن : السكينة .

بالانعكاس النفسي في خلق الفرد ؛ فيشعر في صميم فؤاده ، بأنه ما خلق ليكون رجلاً ، وينقلب الشعور إلى شلوذ ، وبه يتعكس شعور اللائط انكاساً غريباً ، فيشعر بجمل إلى بني جنسه ، وتتجه أفكاره الخبيثة إلى أعضائهم التناسلية .

ومن هذا تستطيع أن تتبين العلة الحقيقية في إصراف بعض الشبان الساقطين في التزين ، وتقليد عهن النساء في وضع المساحيق المختلفة على وجوههم ، ومحاولتهم الظهور بمظهر الجمال ، بتحمير أصلغهم ، وتزجيج حواجبهم ، وتثنيهم في مشيتهم ، إلى غير ذلك مما نشاهده جميعاً في كل مكان ، وتقع عليه أبصارنا في كثير من الأحيان ، ولقد أثبت كتب الطب كثيراً من الوقائع الغريبة التي تتعلق بهذا الشلوذ ، أضرب صفحاً عن ذكرها .

ولا يقتصر الأمر على إصابة اللائط بالانعكاس النفسي ، بل هنالك ما تسببه هذه الفاحشة من إضعاف القوى النفسية الطبيعية في الشخص كذلك ، وما تحملته من جعله عرضة للإصابة بأمراض عصبية شاذة ، وعلل نفسية شائنة ، تفقده لذة الحياة ، وتسلبه صفة الإنسانية والرجولة ، فتحي فيه لؤنات ورائية خاصة ، وتظهر عليه آفات عصبية كاسنة تبديها هذه الفاحشة ، وتدعو إلى تسلطها عليه .

ومثل هذه الآفات العصبية النفسية ؛ الأمراض السارية ، والماسوشية ، والفيتشزم ، وغيرها .

التأثيرُ على المخ:

واللواط ، بجانب ذلك ، يسبب اختلالاً كبيراً في توازن عقل المرء ، وارتباكاً عاماً في تفكيره ، وركوداً غريباً في تصوراتهِ ، ويلاهة واضحة في عقله ، وضعفاً شديداً في إرادته .

وإن ذلك ليرجع إلى قلة الإفرازات الداخلية التي تفرزها الغدة الدرقية ، والغدد فوق الكلبي ، وغيرها مما يتأثر باللواط تأثراً مباشراً ، فيضطرب عملها ، وتختل وظائفها .

وإنك لتجد هنالك علاقة وثيقة بين (النيورستانيا) واللواط ، وارتباطاً غريباً بينهما ؛ فيصاب اللائط بالبلّغ والعبط ، وشرود الفكر ، وضياح العقل والرشاد .

السويداء:

واللواط ، إما أن يكون سبباً في ظهور مرض السويداء ، أو يغدو عاملاً قوياً على إظهاره وبعثه .

ولقد وجد أن هذه الفاحشة وسيلة شديدة التأثير على هذا الداء ، من حيث مضاعفتها له ، وزيادة تعقيدهما لأعراضه ، ويرجع ذلك للشذوذ الوظيفي لهذه الفاحشة المنكرة ، وسوء تأثيرها على أعصاب الجسم .

عَدَمُ كُفَايَةِ اللُّوَاطِ :

واللواط علة شاذة ، وطريقة غير كافية لإشباع العاطفة الجنسية ؛ وذلك لأنها بعيدة الأصل عن الملامسة الطبيعية ؛ لا تقوم بإرضاء المجموع العصبي ، شديدة الوطأة على الجهاز العضلي ، سيئة التأثير على سائر أجزاء البدن .

وإذا نظرنا إلى فيسيولوجيا الجماع ، والوظيفة الطبيعية ، التي تؤديها الأعضاء التناسلية وقت المباشرة ، ثم قارنا ذلك بما يحدث في اللواط ، وجدنا الفرق بعيداً ، والبون بين الحالتين شاسعاً ، ناهيك بعدم صلاحية للوضع ، وفقد ملائمة للوضع الشاذ .

ارتخاء عضلات المستقيم وتمزقه :

وانك إذا نظرت إلى اللواط من ناحية أخرى وجدته سبباً في تمزق المستقيم ، وهتك أنسجته ، وارتخاء عضلاته ، وسقوط بعض أجزائه ، وفقد السيطرة على المواد البرازية ، وعدم استطاعة القبض عليها ؛ ولذلك تجد الفاسقين دائمي التلوث بهذه المواد المتعفنة ، بحيث تخرج منهم بغير إرادة أو شعور .

علاقة اللواط بالأخلاق :

واللواط لوثة أخلاقية ، ومرض نفسي خطير ، فتجد جميع من يتصفون به سيئ الخلق ، فاسد الطبع ، لا يكادون يميزون بين الفضائل والردائل ، ضعيفي الإرادة ، ليس لهم وجدان يؤتيهم ، ولا ضمير يردعهم ، لا يتحرج أحدهم ، ولا يردعه رادع نفسي ، عن السطو على الأطفال والصغار ، واستعمال العنف والشدة ؛ لإشباع عاطفته الفاسدة ، والتجروء على ارتكاب الجرائم التي نسمع عنها كثيراً ، ونطالع أخبارها في الجرائد السيارة ، وفي غيرها ، ونجد تفاصيل حوادثها في المحاكم ، وفي كتب الطب .

اللواط وعلاقته بالصحة العامة :

واللواط فوق ما ذكرت ، يصيب مقترفيه بضيق الصدر ، ويرزؤهم بخفقان القلب ،

ويتركهم بحال من الضعف العام يعرضهم للإصابة بشتى الأمراض ، ويجعلهم نهية لمختلف العلل والأوصاب . .

التأثيرُ على أعضاء التناسل :

ويضعف اللواط كذلك مراكز الإنزال الرئيسية في الجسم ، ويعمل على القضاء على الحيوية المتوىة فيه ، ويؤثر على تركيب مولد المني ، ثم ينتهي الأمر بعد قليل من الزمن بعدم القدرة على إيجاد النسل ، والإصابة بالعقم مما يحكم على اللائحين بالانقراض والزوال .

التنفُّدُ والدُّستاريا :

ونستطيع أن نقول : إن اللواط يسبب ، بجانب ذلك ، العلوى بالحمى التيفودية ، والدُّستاريا ، وغيرهما من الأمراض الخبيثة ، التي تقتل بطريق التلوث بالمواد البرازية ، المزودة بمختلف الجراثيم ، المملوطة بشتى أسباب العلل والأمراض .

أمراض الرُّنَى :

ولا يخفى أن الأمراض التي تنتشر بالرُّنَى ، يمكن أن تنتشر كذلك بطريق اللواط ، وتصيب أصحابه ، لفثك بهم فتكا ذريعا ، فبلي أجسامهم ، وتحصد أرواحهم .

مما تقدم ، نبيين حكمة التشريع الإسلامي في تحريم اللواط ، وتظهر دقة أحكامه في التشكيل بمقتريه ، والأمر بالقضاء عليهم ، وتخليص العالم من شرورهم .

رأيُ الفقهاء في حكم اللواط :

ومع إجماع العلماء على حرمة هذه الجريمة ، وعلى وجوب أخذ مقتريها بالشدة ، إلا أنهم اختلفوا في تقدير العقوبة المقررة لها ، إلى مذاهب ثلاثة :

١- مذهب القائلين بالقتل مطلقا .

٢- ومذهب القائلين ، بأن حدَّ حدِّ الزاني ، فيجلد البكر ، ويرجم للحصن .

٣- ومذهب القائلين بالتعزير .

للمذهب الأول : يرى أصحاب الرسول ﷺ ، والناصر ، والقاسم بن إبراهيم ، والشافعي في قول ، أن حدَّه القتل ولو كان بكرا ، سواء كان فاعلا ، أو مفعولا به . واستدلوا بما يأتي :

١- عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من وجدتموه يعمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به» . رواه الحمصة ، إلا النسائي^(١) . قال في «النيل» : وأخرجه أيضاً الحاكم ، والبيهقي . وقال الحافظ : رجاله موثوقون ، إلا أن فيه اختلافاً .

٢- وعن علي ، أنه رجم من عمل هذا العمل . أخرجه البيهقي^(٢) .
قال الشافعي : وبهذا نأخذ ، برجم من يعمل هذا العمل ؛ محصناً كان ، أو غير محصن .

٣- وعن أبي بكر ، أنه جمع الناس في حق رجل يُنكحُ كما تنكح النساء ، فسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فكان من أشدهم يومئذ قولاً علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم ، إلا أمة واحدة ، صنع الله بها ما قد علمتم ، نرى أن نحرقه بالنار . فكتب أبو بكر إلى خالد بن الوليد يأمره أن يحرقه بالنار . أخرجه البيهقي^(٣) ، وفي إسناده إرسال . وأفاد الشوكاني ، بأن هذه الأحاديث تنهض بمجموعها للاحتجاج بها .

وهؤلاء اختلفوا في كيفية قتل مرتكب هذا العمل^(٤) ؛ فروي عن أبي بكر ، وعلي ، أنه يُقتل بالسيف ، ثم يُحرق ؛ لعظم للمصيبة .

ونعيب عمر ، وعثمان إلى أنه يلقي عليه حائط .

ونعيب ابن عباس إلى أنه يلقي من أعلى بناء في البلد . وحكى البغوي ، عن الشعبي ، والزهري ، ومالك ، وأحمد ، وإسحاق ، أنه يرجم .

وحكى ذلك الترمذي ، عن مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وروي عن النخعي ، أنه لو كان يستقيم أن يرجم الزاني مرتين ، لرجم من يعمل عمل قوم لوط .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) البيهقي : كتاب الحدود - باب ما جاء في حد اللوطي (٨ / ٢٣٢) .

(٣) البيهقي : كتاب الحدود - باب ما جاء في حد اللوطي (٨ / ٢٣٢) وقال : هذا مرسل . وابن أبي شبة في «المصنف» (٩ / ٥٣٥) .

(٤) انظر «التزيين والترتيب» ، (٣ / ١٩٩ ، ٢٠٠) .

وقال المنزلي : حَرَقَ مَنْ يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ أَبُو بَكْرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّيْرِ ،
وهشام بن عبد الملك .

المذهب الثاني : ذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح ، والحسن ،
وقتادة ، والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو طالب ، والإمام يحيى ، والشافعي ، في
قول ، إلى أن حُدِّثَ الزَّانِي ، فيجْلَدُ الْبَكْرُ ويغْرَبُ ، ويرجم للحصن .

واستلوا بما يأتي :

١- أن هذا الفعل نوع من أنواع الزنى ؛ لأنه إيلاج فرج في فرج ، فيكون اللواط
والمملوط به داخلين تحت عموم الأدلة الواردة في الزاني المحصن والبكر ، ويؤيد هذا حديث
رسول الله ﷺ : «إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ ، فَهُمَا زَانِيَانِ»^(١) .

٢- أنه على فرض عدم شمول الأدلة الواردة في عقوبة الزنى لهما ، فهما لاحقان
بالزاني ، بطريق القياس .

المذهب الثالث : ذهب أبو حنيفة ، وللويد بالله ، وللمرتضى ، والشافعي ، في
قول ، إلى تعزيز مرتكب هذه الفاحشة ؛ لأن الفعل ليس يزني ، فلا يأخذ حكمه .

وقد رجح الشوكاني مذهب القائلين بالقتل ، وضعف المذهب الأخير ؛ لمخالفته
للأدلة ، وناقض للمذهب الثاني ، فقال : إن الأدلة الواردة يقتل الفاعل والمفعول به مطلقاً
مخصصة لعموم أدلة الزنى الفارقة بين البكر والثيب ، على فرض شمولها المرتكب جريمة قوم
لوط ، ومبطللة للقياس المذكور ، على فرض عدم الشمول ؛ لأنه يصير فاسد الاعتبار ، كما
تقرر في الأصول^(٢) .

(١) البيهقي : كتاب الحدود - باب ما جاء في حد اللواط (٢٣٣ / ٨) ، وقال : فيه محمد بن عبد الرحمن ، هنا
لا امرؤه ، وهو منكرب بهذا الإسناد . وفي «تلخيص الحبير» (٤ / ٥٥) : وفيه محمد بن عبد الرحمن القشيري ،
كلية أبو حاتم ، ورواه أبو الفتح الأرمي في «الضعفاء» ، والطبرقي في «الكبير» من وجه آخر ، عن أبي موسى ،
وفيه بشر بن الفضل البجلي ، وهو مجهول ، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» عنه . وفي «ميزان
الاحتلال» للذهبي ، برقم (٧٨٥١) (٤ / ٦٢٤) : محمد بن عبد الرحمن القشيري ، عن خالد الخليل ، عن
محمد ، عن أبي موسى مرفوعاً ، قال الأرمي : لا يصح حديثه . وانظر «لسان الميزان» ، لابن حجر (٦ /
٢٥١) برقم (٨٦٦) ، وضعفه العلامة الألباني ، في : «إرواء الغليل» (٨ / ١٦) .

(٢) لأنه لا قياس مع النص .

(٢) الاستِمْناءُ:

استِمْناء الرجل بيده عما يتنافى مع ما ينبغي ، أن يكون عليه الإنسان من الأدب ، وحسن الخلق ، وقد اختلف الفقهاء في حكمه ؛ فمنهم من رأى أنه حرام مطلقاً . ومنهم من رأى أنه حرام في بعض الحالات ، وواجب في بعضها الآخر . ومنهم من ذهب إلى القول بكرهه .

أما الذين ذهبوا إلى تحريمه ، فهم المالكية ، والشافعية ، والزيدية . وحججهم في التحريم ، أن الله - سبحانه - أمر بحفظ الفروج في كل الحالات ، إلا بالنسبة للزوجة ، وملك اليمين .

فإذا تجاوز المرء هاتين الحالتين واستمنى ، كان من المعادين ، للمتجاوزين ما أحل الله لهم إلى ما حرمه عليهم ، يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ [إلى على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين] ﴿ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾ [المؤمنون : ٥ - ٧] .

وأما الذين ذهبوا إلى التحريم في بعض الحالات ، والوجوب في بعضها الآخر ، فهم الأحناف ، فقد قالوا : إنه يجب الاستِمْناء ، إذا خيف الوقوع في الزنى بدونه ؛ جرياً على قاعدة ارتكاب أخف الضررين . وقالوا : إنه يحرم ، إذا كان لاستِمْناء الشهوة وإثارتها . وقالوا : إنه لا بأس به ، إذا غلبت الشهوة ، ولم يكن عنده روجة أو أمة ، واستمنى بقصد تسكينها .

وأما الحنابلة ، فقالوا : إنه حرام ، إلا إذا استمنى خوفاً على نفسه من الزنى ، أو خوفاً على صحته ، ولم تكن له روجة أو أمة ، ولم يقدّر على الزواج ، فإنه لا حرج عليه .

وأما ابن حزم ، فيرى أن الاستِمْناء مكروه ، ولا إثم فيه ؛ لأن من الرجل ذكره بشماله مباح بإجماع الأمة كلها ، وإذا كان مباحاً ، فليس هنالك زيادة على المباح ، إلا التعمد لنزول المنى ، فليس ذلك حراماً أصلاً ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾ [الانعام : ١١٩] . وليس هذا ما فصل لنا تحريمه ، فهو حلال ؛ لقوله - تعالى - : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ﴾ [البقرة : ٢٩] . قال : وإنما كره الاستِمْناء ؛ لأنه ليس من مكارم الأخلاق ، ولا من الفضائل .

وروي لنا ، أن الناس تكلموا في الاستمناء ، فكرهته طائفة ، وأباحته أخرى ، ومن كرهه ابن عمر ، وعطاء . ومن أباحه ابن عباس ، والحسن ، وبعض كبار التابعين .
وقال الحسن : كانوا يفعلونه في المغاري . وقال مجاهد : كان من مضى يأمرون شبابهم بالاستمناء ، يستغفون بذلك . وحكم المرأة مثل حكم الرجل فيه .
(٣) السَّحَاقُ^(١) :

السحاق محرم ، باتفاق العلماء ؛ لما رواه أحمد ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا ينظر الرجلُ إلى عورة الرجل ، ولا للمرأة إلى عورة المرأة ، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد »^(٢) .
والسحاق مباشرة دون إيلاج ، ففيه التميز دون الحد ، كما لو باشر الرجل المرأة ، دون إيلاج في الفرج .
(٤) إِيْتَانُ الْبَهِيْمَةِ :

أجمع العلماء على تحريم إيتان البهيمة ، واختلفوا في عقوبة من فعل ذلك ؛ فروي عن جابر بن زيد ، أنه قال : من أتى بهيمة ، أقيم عليه الحد . وروي عن علي ، أنه قال : إن كان محصناً ، رجم . وروي عن الحسن ، أنه بمثلة الزاني .
وزهد أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، في قول له ، والمؤيد بالله ، والناصر ، والإمام يحيى إلى وجوب التميز فقط ؛ إذ إنه ليس بزنى .
وزهد الشافعي ، في قول آخر ، إلى أنه يقتل ؛ لما رواه عمرو بن أبي عمرو ، عن حكمة ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « من وقع على بهيمة ، فاقتلوه ، واقتلوا البهيمة »^(٣) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي ، وقال : لا نعرفه إلا من حديث عمرو

(١) السحاق ؛ إيتان المرأة للمرأة .

(٢) تقدم تخرجه ، في (١ / ١٠٢) .

(٣) مستد أحمد (١ / ٢٦٩) ، وأبو طود : كتاب الحدود - باب فيمن أتى بهيمة ، برقم (٤٤٦٤) (١٥٧ / ٤) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة ، برقم (١٤٥٥) (٤ / ٥٦ ، ٥٧) وابن ماجه : كتاب الحدود - باب من أتى ذات محرم ، ومن أتى بهيمة ، برقم (٢٥٦٤) (٢ / ٨٥٦) وصححه الألباني ، في « إرواء الغليل » (٨ / ١٣) .

بن أبي عمرو . وروى الترمذي ، وأبو داود ، من حديث حاصم ، عن أبي رزين ، عن ابن عباس ، أنه قال : من أتى بهيمة ، فلا حدّ عليه .^(١) وذكر أنه أصبح .

وروى ابن ماجه ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «من وقع على ذات محرم فاقتلوه ، ومن وقع على بهيمة فاقتلوه ، واقتلوا البهيمة»^(٢) .

قال الشوكاني : وفي الحديث دليل على أنه تقتل البهيمة ، والعلة في ذلك ما رواه أبو داود ، والنسائي ، أنه قيل لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما أراه قال ذلك ، إلا أنه يكره أن يؤكل لحمها وقد عمل بها ذلك العمل^(٣) . وقد تقدم أن العلة ، أن يقال : هذه التي فعل بها كذا وكذا .

وقد ذهب إلى تحريم لحم البهيمة المفعول بها ، وإلى أنها تذبح عليّ - رضي الله عنه - والشافعي ، في قول له .

ودعت القاسمية ، والشافعية ، في قول ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف إلى أنه يكره أكلها تنزيهاً فقط .

قال في «البحر» : إنها تذبح البهيمة ، ولو كانت غير مأكولة ؛ لثلاث تأتي بولد مشوه ، كما روي ، أن راعياً أتى بهيمة ، فأنت بمولود مشوه .

قال : وأما حديث ، أن النبي ﷺ نهى عن ذبح الحيوان ، إلا لأكله^(٤) . فهو عام مخصص بحديث الباب . انتهى .

(١) أبو داود : كتاب الحدود - باب فيمن أتى بهيمة ، برقم (٤٤٦٥) (٤ / ٦١٠) ، قال أبو داود : حديث حاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو . وحديث عمرو بن أبي عمرو ، برقم (٤٤٦٤) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب فيمن يقع على البهيمة ، برقم (١٤٥٥) (٤ / ٥٧) وقال : ومما أصبح . ونسبه المنذري للنسائي أيضاً .

(٢) ابن ماجه : كتاب الحدود - باب من أتى ثلاث محرم ، ومن أتى بهيمة ، برقم (٢٥٦٤) (٢ / ٨٥٦) ، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل» (٨ / ٢٢) .

(٣) أبو داود : كتاب الحدود - باب فيمن أتى بهيمة ، برقم (٤٤٦٤) (٤ / ٦٠٩ ، ٦١٠) وقال أبو داود : ليس بالقوي . ونسبه المنذري للنسائي أيضاً ، ولعله في «لسان الكبري» ، والترمذي : كتاب الحدود - باب فيمن يقع على بهيمة ، برقم (١٤٥٥) (٤ / ٥٦ ، ٥٧) ، وقال أبو عيسى : حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو ، عن حكيم ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ .

(٤) أخرجه مالك ، في : الجهاد ، باب النبي عن قتل النساء والولدان ... (٢ / ٤٤٧ ، ٤٤٨) ، والبيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٩ / ٨٩ ، ٩٠) ، وابن أبي شيبة ، في : «المصنف» (١٢ / ٣٨٣ ، ٣٨٤) .

(٥) الوطء بالإكراه:

إذا أكرهت المرأة على الزنى ، فإنه لا حد عليها ؛ لأن الله - تعالى - يقول : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة : ١٧٣] . والرسول - عليه الصلاة والسلام - يقول : «رفع عن أمتي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه»^(١) .

وقد استكرهت امرأة على عهد الرسول - عليه الصلاة والسلام - فدرأ عنها الحد^(٢) .

وجاءت امرأة إلى عمر ، فذكرت له أنها استسقت راعياً ، فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها ، ففعلت ، فقال لعلي : ما ترى فيها ؟ قال : إنها مضطرة . فأعطاه شيئاً ، وتركها^(٣) .

ويستري في ذلك الإكراه بالإلجام - بمعنى ، أن يغلبيها على نفسها - والإكراه بالتهديد ، ولم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم ، وإنما اختلفوا في وجوب الصداق لها ؛ فذهب مالك ، والشافعي إلى وجوبه .

روى مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب ، أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة ، أصيبت مستكرهة ، بصداقها على من فعل ذلك بها^(٤) .

وقال أبو حنيفة : لا صداق لها .

قال في «بداية المجتهد» : وسبب الخلاف ، هل الصداق عوض عن البضع أو هو نحلة ؟ فمن قال : هو عوض عن البضع . أوجبه في البضع ، في الحلية وللحرمة ، ومن قال : إنه نحلة خص الله به الأزواج . لم يوجبه . ورأي أبي حنيفة أصح .

(٦) الخطأ في الوطء:

إذا رفت إلى رجل امرأة غير زوجته ، وقيل له : هذه زوجتك . فوطئها يعتقدها زوجته ، فلا حد عليه ، باتفاق .

(١) تقدم تخرجه .

(٢) أخرجه الترمذي ، في : كتاب الحدود ، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنى (تحفة ٥ / ١٣) ، وابن ماجه ، في : كتاب الحدود ، باب للسكره (٢ / ٨٦٦) ، والإمام أحمد في «المسند» (٤ / ٣١٨) .

(٣) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٢٣٦) ، وسعيد بن منصور ، في : كتاب الطلاق ، باب المرأة تلد لسته أشهر . سنن سعيد (٢ / ٦٩) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٧ / ٣٤١) .

(٤) «الموطأ» كتاب الحدود - باب القضاء في للسكره من النساء ، برقم (١٤) (٢ / ٧٣٤) .

وكذلك الحكم ، إذا لم يُقَلَّ له : هذه زوجتك . أو وجد على فراشه امرأة ظنها امرأته فوطئها ، أو دعا زوجته فجاء غيرها ، فظنها المدعوة فوطئها ، لا حد عليه في كل ذلك . وهكذا الحكم في كل خطأ في وطء مباح ، أما الخطأ في الوطء المحرم ، فإنه يوجب الحد ، فمن دعا امرأة محرمة عليه ، فأجابته غيرها ، فوطئها يظنها المدعوة ، فعليه الحد ، فإن دعا امرأة محرمة عليه ، فأجابته زوجته فوطئها ، يظنها الأجنبية التي دعاها ، فلا حد عليه ، وإن أتم باعتبار طئه .
بقاء البكارة :

وعدم زوال البكارة يعتبر شبهة في حق المشهود عليها بالزنى ، عند أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ، والشعبة الزيدية ، فإذا شهد أربعة على امرأة بالزنى ، وشهد ثقات من النساء بأنها عذراء ، فلا حد عليها للشبهة ، ولا حد على الشهود .

(٧) الوطء في نكاح مختلف فيه :

ولا يجب الحد في نكاح مختلف في صحته ، مثل زواج المتعة ، والشغار ، وزواج التحليل ، والزواج بلا ولي أو شهود ، وزواج الأخت في عدة أختها البائن ، وزواج الخامسة في عدة الرابعة البائن ؛ لأن الاختلاف بين الفقهاء على صحة هذا الزواج يعتبر شبهة في الرطب ، والحدود تدرك بالشبهات ، خلافاً للظاهرية ؛ إذ إنهم يرون الحد في كل وطء قام على نكاح باطل أو فاسد .

(٨) الوطء في نكاح باطل :

وكل زواج مجمع على بطلانه ، كنكاح خامسة زيادة على الأربع ، أو متزوجة ، أو معتلة الغير ، أو نكاح المطلقة ثلاثاً قبل أن تتزوج زوجاً آخر إذا وطئ فيه ، فهو زنى موجب للحد ، ولا عبرة بوجود العقد ، ولا أثر له .

حد القذف

(١) تَعْرِيفُهُ :

أصلُ القذف الرميُّ بالحجارة وغيرها ، ومنه قول الله - تعالى - لام موسى ، عليه السلام : ﴿ أَنْ أَقْلِبُهُ فِي الثَّابُوتِ فَأَقْلِبِيهِ فِي الْيَمِّ ﴾ [طه : ٣٩] .

والقذف بالزنى مأخوذ من هذا المعنى ، والمقصود به هنا للمعنى الشرعي ، وهو الرمي بالزنى .

(٢) حرْمَتُهُ :

يستهدف الإسلام حماية أعراض الناس ، والمحافظة على سمعتهم ، وصيانة كرامتهم ، وهو لهذا يقطع السنة السوداء ، ويسد الباب على اللذين يلتمسون للبراء العيب ؛ فيمنع ضعاف النفوس من أن يجرحوا مشاعر الناس ، ويكفوا في أعراضهم ، ويحظر أشد الحظر إشاعة الفاحشة في اللذين آمنوا ، حتى تظهر الحياة من سريان هذا الشر فيها .

فهو يحرم القذف تحريماً قاطعاً ، ويجعله كبيرة من كبار الإثم والفواحش ، ويوجب على القاذف ثمانين جلدة ؛ رجلاً كان أو امرأة ، ويعنق من قبول شهادته ، ويحكم عليه بالفسق ، واللعن ، والفرد من رحمة الله ، واستحقاق المنابذ الاليم في الدنيا والآخرة ، اللهم إلا إذا ثبت صحة قوله بالادلة التي لا يتطرق إليها الشك ، وهي شهادة أربعة شهداء ، بأن المذنب تورط في الفاحشة ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ^(١) الْمُحْصَنَاتِ ^(٢) ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأ الذين تابوا من بعد ذلك وَأَصْلَحُوا إِنَّا اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ] [النور : ٤ ، ٥] . ويقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَأَعْوَدْنَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون * يومئذ يوفيهم الله دينهم الحق ويعلمون أن الله هو الحق المبين ﴾ [النور : ٢٣ - ٢٥] . ويقول : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَجْرُونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ [النور : ١٩] . وروى البخاري ، ومسلم ، أن رسول الله ﷺ

(١) يرمونه أي ؛ يظنون وتُزنيون .

(٢) المحصنات : أي ؛ الأنفس الخفية ؛ ليدخل فيها الذكور والإناث ، خلافاً لبعض فرق الخوارج الذين يرون أن حد القذف خاص بمرمي النساء ، دون الرجال ؛ وقرئاً عند ظاهر الآية .

قال : «اجتنبوا السبع الموبقات»^(١) . قالوا : وما هن ، يا رسول الله ؟ قال : «الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف»^(٢) ، وقذف المحصنات ، المؤمنات ، الغافلات»^(٣) .

وكان هذا التحريم الذي نزلت به الآيات بسبب حادث الإفك ، الذي وقع لأم المؤمنين السيدة عائشة - رضي الله عنها - قالت : لما نزل عذري ، قام النبي على المنبر فذكر ذلك ، وتلا القرآن ، فلما نزل عن المنبر أمر بالرجلين والمرأة ، فضربوا حلهم ، وهم حسان ، ومسطح ، وحمكة . رواه أبو داود^(٤) .

ما يشترط في القذف :

للقذف شروط لابد من توافرها ، حتى يصبح جريمة تستحق عقوبة الجلد .
وهذه الشروط منها ما يجب توافره في القاذف ، ومنها ما يجب توافره في المقذوف ، ومنها ما يجب توافره في الشيء المقذوف به .

شروط القاذف :

والشروط التي يجب توافرها في القاذف هي :

١- العقل .

٢- البلوغ .

(١) «الموبقات» : للمهلكات .

(٢) «التولي يوم الزحف» : الفرار من القتال .

(٣) البخاري : كتاب الحدود - باب رمي المحصنات (٢١٧/٧ ، ٢١٨) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب بيان الكبار والكبرياء ، برقم (١٤٥) (٩٢/١) .

والموبقات هي المهلكات ، يقال : وثق الرجل يثق ، وثق يوثق إذا هلك ، وثقوث غيرة ، إذا أهلكه . والمحصنات الفانيات المؤمنات : للمحصنات بكسر الصاد ، وفتحها قرأتان في السبع ، والمراد بالمحصنات هنا الغافلات ، والفانيات الغافلات عن القواش ، وما قلن به ، وقد ورد الإحصان في الشرح على خمسة أسماء : العفة ، والإسلام ، والنكاح ، والتزويج ، والحرية .

(٤) أبو داود : كتاب الحدود - باب في حد القذف ، برقم (٤٧٤) ، (٤٤٧٥) ، (٤ / ٦١٨ ، ٦١٩) ، والترمذي : كتاب التفسير ، تفسير سورة النور ، برقم (٣١٨١) (٥ / ٣٢٦) وقال : حدثني حسن شريف . ونسبه للترمذي للنسائي أيضا ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب حد القذف ، برقم (٢٥٦٧) (٢ / ٨٥٧) .

٣- الاختيار .

لأن ذلك أصل التكليف ، ولا تكليف بدون هذه الأشياء ، فإذا قلف للمجنون ، أو الصبي ، أو المكره ، فلا حد على واحد منهم ؛ لقول رسول الله ﷺ : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ : عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ»^(١) . ويقول : «رفع عن أمي الخطأ ، والنسيان ، وما استكرهوا عليه»^(٢) .

فإذا كان الصبي مراعياً بحيث يؤذي نفسه ، فإنه يعزر تعزيزاً مناسباً .

شروط المقلوف :

وشروط المقلوف هي :

١- العقل ؛ لأن الحد إنما شرع للزجر عن الآذية ، بالضرر الواقع على المقلوف ، ولا مضرة على من فقد العقل ، فلا يحد قاذفه .

٢- البلوغ ؛ وكذلك يشترط في المقلوف البلوغ ، فلا يحد قاذف الصغير والصغيرة ، فإذا رمى صبية يمكن طؤها قبل البلوغ بالزنى ، فقد قال جمهور العلماء : إن هذا ليس بقذف ؛ لأنه ليس بزنى ؛ إذ لا حد عليها ، ويعزر القاذف . وقال مالك : إن ذلك قذف يحد فاعله . وقال ابن العربي : والمسألة محتملة الشك ، لكن مالك غلب عرض المقلوف ، وغيره راعى حماية ظهر القاذف ، وحماية عرض المقلوف أولى ؛ لأن القاذف كشف سترة بطرف لسانه ، فلمزم الحد .

وقال ابن المنذر : وقال أجمد ، في الجارية بنت تسع : يجلد قاذفها ، وكذلك الصبي إذا بلغ ، ضرب قاذفه .

وقال إسحاق : إذا قذف غلام يظاً مثله ، ففيه الحد ، والجارية إذا جاوزت تسعة ، مثل ذلك .

وقال ابن المنذر : لا يحد من قذف من لم يبلغ ؛ لأن ذلك كذب ، ويعزر على الأدنى .

(١) تقدم تخريجه ، في (١ / ١٢٦) .

(٢) تقدم تخريجه ، في (١ / ٦٠٥) .

٣- الإسلام : والإسلام شرط في المقلوف ، فلو كان المقلوف من غير المسلمين ، لم يقر الحد على قاذفه ، عند جمهور العلماء ، وإذا كان العكس ، فقلف النصراني أو اليهودي المسلم الحر^١ ، فعليه ما على المسلم ، ثمانون جلدة .

٤- الحرية : فلا يحد العبد بقلف الحر له ؛ سواء أكان العبد ملكاً للقاذف ، أم لغيره ؛ لأن مرتبته تختلف عن مرتبة الحر ، وإن كان قلّف الحر للعبد محرماً ؛ لما رواه البخاري ، ومسلم ، أن رسول الله ﷺ قال : «من قلّف مملوكه بالزنى ، أقيم عليه الحد يوم القيامة ، إلا أن يكون كما قاله»^(١) .

قال العلماء : وإنما كان ذلك في الآخرة ؛ لارتفاع الملك ، واستواء الشريف والوضيع ، والحر والعبد ، ولم يكن لأحد فضل إلا بالتقوى ، ولما كان ذلك ، تكافأ الناس في الحدود والحرمة ، واقتصر من كل واحد لصاحبه ، إلا أن يعفو المظلوم عن الظالم .

وإنما لم يتكافأوا في الدنيا ؛ لثلا تدخل الدخلة على المالكين في مكافأتهم لهم^(٢) ، فلا تصبح لهم حرمة ، ولا فضل في منزلة ، وتبطل فائدة التسخير .

ومن قلّف من يحسبه عبداً ، فإنما هو حر فعليه الحد . وهو اختيار ابن المنذر . وقال الحسن البصري : لا حد عليه .

وأما ابن حزم ، فإنه رأى غير ما رآه جمهور الفقهاء ، فرأى أن قاذف العبد يقام عليه الحد ، وأنه لا فرق بين الحر والعبد في هذه الناحية ، قال : وأما قولهم : لا حرمة للعبد ولا للأمة . فكلام سخيف ، والمؤمن له حرمة عظيمة .

(١) البخاري : كتاب الحدود - باب قلّف العبد (٧ / ٢١٨) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب التنليظ على من قلّف مملوكه بالزنى ، برقم (٢٧) (٣ / ١٢٨٢) .

ومعنى «إلا أن يكون كما قال» . أي ؛ إلا أن يكون للمملوك مرتكب الفاحشة ، كما قال مالك ، فلا يحد في الآخرة .

(٢) أي ؛ لثلا تفسد العلاقة بين السادة والعبيد .

وربَّ عبد جلف خير من خليفة قرشي عند الله ، تعالى . ورأيي ابن حزم هذا رأي وجيه وحق ، لو لم يصطدم بالنص المتقدم .

٥- المصفة : وهي العفة عن الفاحشة التي رمي بها ؛ سواء أكان عفيفاً عن غيرها ، أم لا ، حتى أن من رضى في أول بلوغه ثم تاب ، وحسنت حالته ، وامتد عمره ، فقلقه قاذف ، فإنه لا حد عليه ، وإن كان هذا القذف يستوجب التعزير ؛ لأنه أشاع ما يجب ستره وإخفاؤه .

ما يجب توافره في المذدوف به :

أما ما يجب توافره في المقلوف به ، فهو التصريح بالزنى ، أو التعريض الظاهر ، ويستوي في ذلك القول ، والكتابة .

ومثال التصريح ، أن يقول موجه الخطاب إلى غيره : يا راني . أو يقول عبارة مجري مجرى هذا التصريح ، كقبي نسبة عنه .

ومثال التعريض ، كأن يقول في مقام التنازع : لست بزاني ، ولا أمني بزانية .

وقد اختلف العلماء في التعريض ؛ فقال مالك : إن التعريض الظاهر ملحق بالتصريح ؛ لأن الكفاية قد تقوم - بحرف المادة والاستعمال - مقام النص الصريح ، وإن كان اللفظ فيها مستعملاً في غير موضعه ، وقد أخذ عمر - رضي الله عنه - بهذا الرأي .

روى مالك^(١) ، عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أن رجلين استنيا في زمان عمر بن الخطاب ، فقال أحدهما للآخر : والله ، ما أبي بزاني ، ولا أمني بزانية . فاستشار عمر في ذلك ، فقال قائل : مدح أباه وأمه . وقال آخرون : قد كان لأبيه وأمه مدح غير هذا ، نرى أن تجلده الحد . فجلده عمر الحدَّ ثمانين .

وذهب ابن مسعود ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، والثوري ، وابن أبي ليلى ، وابن حزم ، والشيعة ، ورواية عن أحمد إلى ، أنه لا حد في التعريض ؛ لأن التعريض يتضمن

(١) لوطاً : كتاب الحدود - باب الحد في القذف ، والنفي ، والتصريح ، برقم (١٩) (٢ / ٨٢٩ ، ٨٣٠) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٨ / ٢٩) .

الاحتمال ، والاحتمال شبهة ، والخلود تُلوأ بالشبهات ، إلا أن أبا حنيفة ، والشافعي يريان تعزير من يفعل ذلك .

قال صاحب «الروضة الندية» ، كاشفًا وجه الصواب في هذا : التحقيق ، أن المراد من رمي المحصنات المذكور في كتاب الله - عز وجل - هو أن يأتي القاذف بلفظ يدل - لغة ، أو شرعًا ، أو عرفًا - على الرمي بالزنى ، ويظهر من قرائن الأحوال أن المتكلم لم يرد إلا ذلك ، ولم يأت بتأويل مقبول يصح حمل الكلام عليه ، فهذا يوجب حد القذف بلا شك ، ولا شبهة ، وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنى ، أو يحتمله احتمالاً مرجوحاً ، وأقر أنه أراد الرمي بالزنى ، فإنه يجب عليه الحد .

وأما إذا عرّض بلفظ محتمل ، ولم تدل قرينة حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنى ، فلا شيء عليه ؛ لأنه لا يسوغ إيلامه بمجرد الاحتمال .

بِمَ يَثْبُتُ حَدُّ الْقَذْفِ ؟

الحد يثبت بأحد أمرين :

١- إقرار القاذف نفسه .

٢- أو يشهادة رجلين عدلين .

عقوبة القاذف الدنيوية :

يجب على القاذف ، إذا لم يقم البينة على صحته ما قال ، عقوبة مادية ، وهي ثمانون جلدة ، وعقوبة أدبية ، وهي رد شهادته وعدم قبولها أبداً ، والحكم بفسقه ؛ لأنه يصبح غير عدل عند الله وعند الناس .

وهاتان العقوبتان هما المقرتان في قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ] [النور : ٤ ، ٥] .

وهذا متفق عليه بين العلماء ، إذا لم يتب القاذف .

بقي هنا مسألتان ، اختلف فيهما العلماء ؛

* المسألة الأولى : هل عقوبة العبد مثل عقوبة الحر ، أم لا ؟

• المسألة الثانية : إذا تاب القاذف ، هل يرد له اعتباره ، وتقبل شهادته ، أو لا ؟

أما المسألة الأولى ، فهي أنه إذا قُلف العبد الحر المحصن ، وجب عليه الحد ، ولكن هل حده مثل حد الحر أو على النصف منه ؟

لم يثبت حكم ذلك في السنة ، ولهذا اختلفت أئمة الفقهاء ؛ فذهب أكثر أهل العلم إلى أن العبد إذا ثبتت عليه جريمة القذف ، فعقوبته أربعون جلدة ؛ لأنه حد يتنصف بالرق ، مثل حد الزنى ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] .

قال مالك : قال أبو الزناد : سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك ؟ فقال : أدركت عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، والحلفاء ، وهلم جركم ، فما رأيتم أحداً جلد عبداً في فرية أكثر من أربعين^(١) .

وروي عن ابن مسعود ، والزهري ، وعمر بن عبد العزيز ، وقبيصة بن ذؤيب ، والأوزاعي ، وابن حزم ، أنه يجلد ثمانين جلدة ؛ لأنه حد وجب حَقّاً للأمةيين ؛ إذ إن الجنابة وقعت على عرض المقلوف ، والجنابة لا تختلف بالرق والحرية .

قال ابن المنذر : والذي عليه الأصحاب القول الأول ، وبه أقول . وقال في «المسوى» : وعليه أهل العلم .

وقد ناقش صاحب «الروضة الندية» الرأي الأول ، وقال مرجحاً الرأي الثاني :

الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد ، والغضاضة بقذف العبد للحر ، أشد منها بقذف الحر للحر ، وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد ، لا من الكتاب ، ولا من السنة ، ومعظم ما وقع التعويل عليه هو قوله - تعالى - في حد الزنى : ﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [النساء : ٢٥] .

ولا يخطئ أن ذلك في حد آخر غير حد القذف ، فلحاق أحد الحدين بالآخر فيه إشكال ، لا سيما مع اختلاف العلة ، وكون أحدهم حَقّاً لله محضاً ، والآخر مشوباً بحق آدمي .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في «المصنف» (٩ / ٥٠٢) ، وعبد الرزاق ، في «المصنف» (٧ / ٤٣٧ ، ٤٣٨) .

• أما المسألة الثانية ، فقد اتفق الفقهاء على أن القاذف لا تقبل شهادته ، ما دام لم يتب ؛ لأنه ارتكب ما يستوجب الفسق ، والفسق يلعب بالعدالة ، والعدالة شرط في قبول الشهادة ، وأنه لم يتب من فسقه هنا ، والجلد ، وإن كان مكفراً للإثم الذي ارتكبه ، ومخلصاً له من عقاب الآخرة ، إلا أنه لا يزال عنه وصف الفسق الموجب لرد الشهادة .

ولكن إذا تاب ، وحسنت توبته ، فهل يُردُّ له اعتباره وتقبلُ شهادته ، أم لا ؟
اختلف الفقهاء في ذلك إلى رأيين ؛

الرأي الأول ، يرى قبول شهادة المخلود في قلف ، إذا تاب توبة نصوحاً . وهذا هو رأي مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والليث ، وعطاء ، وسفيان بن عيينة ، والشمسي ، والقاسم ، وسالم ، والزهري . وقال عمر لبعض من حدهم في قلف : إن تبت ، قبلتُ شهادتك .

أما الرأي الثاني ، فإنه يرى عدم قبولها . وعن ذهب إلى هذا الاحناف ، والأوزاعي ، والثوري ، والحنن ، وسعيد بن المسيب ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير . وأصل هذا الخلاف ، هو الاختلاف في تفسير قول الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ [إلا الذين تابوا] [التور : ٤ ، ٥] .

فهل الاستثناء في الآية راجع إلى الأمرين معاً ، أي ؛ عدم قبول الشهادة والحكم بالفسق ، أو راجع إلى الأمر الأخير ، وهو الحكم بالفسق ؟

فمن قال : إن الاستثناء راجع إلى الأمرين معاً . قال بجواز قبول الشهادة بعد التوبة .

ومن قال : إنه راجع إلى الحكم بالفسق . قال بعدم قبولها ، مهما كانت توبته .
كيفية التوبة :

قال عمر ، رضي الله عنه : توبة القاذف لا تكون ، إلا بأن يكذب نفسه في ذلك القلف الذي لا خد فيه . وقال للذين شهدوا على المغيرة : من أكذب نفسه ، أجزتُ شهادته فيما يستقبل ، ومن لم يفعل ، لم أجزُ شهادته . فأكذب الشبل بن معبد ، ونافع بن الحارث بن كلدة أنفسهما وتابا ، وأبى أبو بكر أن يفعل ، فكان لا يقبل شهادته^(١) .

(١) تقدم تفريجه .

وهذا ملهب الشعبي ، ومحكي عن أهل المدينة . وقالت طائفة من العلماء : توبته أن يصلح ويحسن حاله ، وإن لم يرجع عن قوله بتكليب ، وحسبه الندم على قذفه ، والاستغفار منه ، وترك العودة إليه . وهذا ملهب مالك ، وابن جرير .

هل يُحدُّ بقذف أصله ؟

قال أبو ثور ، وابن المنذر : إذا قذف القاذف ابنه ، فإنه يحد ؛ لظاهر القرآن الكريم ، فإنه لم يفرق بين قاذف ومقذوف .

وقالت الحنفية ، والشافعية : لا يحد ؛ لأنه يشترط في القاذف ألا يكون أصلاً ، كالأب والام ؛ لأنه إذا لم يقتل الأصل به ، فعلم حله بقذفه أولى ، وإن قالوا بتعزيره ؛ لأن القذف أدى .

تكرار القذف لشخص واحد :

إذا قذف القاذف شخصاً واحداً أكثر من مرة ، فعليه حد واحد ، إذا لم يكن قد حد لواحد منها ، فإن كان قد حد لواحد منها ، ثم عاد إلى القذف ، حد مرة ثانية ، فإن عاد ، حد مرة ثالثة ، وهكذا يحد لكل قذف .

قذف الجماعة :

إذا قذف القاذف جماعة ، ورماهم بالزنى ، فقد اختلفت أئطار الفقهاء في حكمه إلى ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول ، مذهب القائلين ، بأنه يحد حدًا واحداً . وهم أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد ، والثوري .

والمذهب الثاني ، مذهب القائلين ، بأن عليه لكل واحد حد . وهم الشافعي ، والليث

والمذهب الثالث ، مذهب الذين فرقوا بين أن يجمعهم في كلمة واحدة ، مثل أن يقول لهم : يا زناة . أو يقول لكل واحد : يا زاني . ففي الصورة الأولى ، يحد حدًا واحداً ، وفي الثانية ، عليه حد لكل واحد منهم .

قال ابن رشد : فعمدة من لم يوجب على قاذف الجماعة إلا حدًا واحداً ، حديث أنس

وغيره ، أن هلال بن أمية قلّب امرأته بشريك بن مسحماه ، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ، فلاعن بينهما ، ولم يحد شريكاً^(١) . وذلك إجماع من أهل العلم ، فيمن قلّب زوجته برجل . وعمدة من رأى أن الحد لكل واحد منهم ، أنه حقّ للأدمين ، وأنه لو عفا بعضهم ولم يعف الكل ، لم يسقط الحد .

وأما من فرق بين من قلّبهم في كلمة واحدة ، أو كلمات ، أو في مجلس واحد ، أو في مجالس ، فلائه واجب أن يتعدد الحد بتعدد القلّف ؛ لأنه إذا اجتمع تعدد المقلوف وتعدد القلّف ، كان أوجب أن يتعدد الحد .

هل الحدُّ حقٌّ من حقوقِ الله ، أو من حقوقِ الأدمين ؟

ذهب أبو حنيفة إلى ، أن الحد حق من حقوق الله ، ويترتب على كونه حقاً من حقوق الله أنه إذا بلغ الحاكم ، وجب عليه إقامته ، وإن لم يطلب ذلك للمقلوف ، ولا يسقط بعفوه ، ونفعت القاذف التوبة فيما بينه وبين الله - تعالى - ويتنصف فيه الحد بالرق ، مثل الزنى .

وذهب الشافعي إلى أنه حق من حقوق الأدمين ، ويترتب عليه أن الإمام لا يقيمه إلا بمطالبة المقلوف ، ويسقط بعفوه ويورث عنه ، ويسقط بعفو وارثه ، ولا تنفع القاذف التوبة ، حتى يحلله المقلوف .

سقوطُ الحدِّ :

ويسقط حد القلّف بمجيء القاذف بأربعة شهداء ؛ لأن الشهداء ينفون عنه صفة القلّف الموجبة للحد ، ويثبتون صدور الزنى بشهادتهم ، فيقام حد الزنى على المقلوف ؛ لأنه ران ، وكذلك إذا أقر المقلوف بالزنى ، واعترف بما رماه به للقاذف .

وإذا قذفت المرأة زوجها ، فإنه يقام عليها الحد إذا توفرت شروطه ، بخلاف ما إذا قذفها هو ، ولم يقم عليها البينة ، فإنه لا يقام عليه الحد ، وإنما يتلاعنان ، وقد تقدم ذلك في باب «اللعان» .



(١) تقدم تفريجه ، في «اللعان» .

الردة

تَعْرِيفُهَا :

الردة ؛ هي الرجوع في الطريق الذي جاء منه ، وهي مثل الارتداد ، إلا أنها تختص بالكفر .

والمقصود بها هنا رجوع المسلم ، العاقل ، البالغ ، عن الإسلام إلى الكفر باختياره ، دون إكراه من أحد ؛ سواء في ذلك الذكور والإناث ، فلا عبرة بارتداد المجنون ولا الصبي^(١) ؛ لأنهما غير مكلفين .

يقول النبي ﷺ : «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَ : عَنْ النَّاسِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ»^(٢) . رواه أحمد ، وأصحاب السنن ، وحسنه الترمذي . وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين .

والإكراه على التلفظ بكلمة الكفر ، لا يخرج المسلم عن دينه ، ما دام القلب مطمئناً بالإيمان ، وقد أكره عمار بن ياسر على التلفظ بكلمة الكفر فطق بها ، وأنزل الله - سبحانه - في ذلك : «مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ» [النحل : ١٠٦] . قال ابن عباس : أدخله المشركون ، وأدخلوا أباه ، وأمه سمية ، وصهيباً ، وبلالاً ، وخباباً ، وسالماً ، فعذبوهم ، وربطت سمية بين بعيرين ، وَوَجِيءَ قَبْلُهَا بِحَرِيَّةٍ ، وقيل لها : إنكِ أسلمتِ من أجل الرجل . فقتلت وقتل زوجها ، وهما أول قتيلين في الإسلام .

وأما عمار ، فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرهًا ، فشكا ذلك للنبي ﷺ ، فقال له : «كيف تجد قلبك؟» قال :.. مطمئن بالإيمان . فقال الرسول : «إن عادوا ، فعد»^(٣) .

هل انتقل الكافر من دين إلى دين كُفري آخر يعتبر ردة ؟

قلنا : إن المسلم إذا خرج عن الإسلام كان مرتدًا ، وجرى عليه حكم الله في المرتدين ،

(١) وإن كان إسلام الصبي يصح ، وعيادته تقبل منه .

(٢) سبق تفريجه ، في (١ / ١٢٦) .

(٣) الحاكم ، في «المستدرک» : كتاب التفسير - باب حكاية إسارة عمار بن ياسر بيد الكفار (٢ / ٣٥٧) وقال : هنا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجه ، ووافقه الذهبي .

ولكن هل الردّة مقصورة على المسلمين الخارجين عن الإسلام ، أو أنها تتناول غير المسلمين إذا تركوا دينهم ، إلى غيره من الأديان الكافرة ؟

الظاهر أن الكافر إذا انتقل من دينه إلى دين آخر من أديان الكفر ، فإنه يُقَرُّ على دينه الذي انتقل إليه ، ولا يُتَّعَرَضُ له ؛ لأنه انتقل من دين باطل إلى دين يائله في البطلان ، والكفر كله ملة واحدة ، بخلاف ما إذا انتقل من الإسلام إلى غيره من الأديان ، فإنه انتقل من الهدى ودين الحق إلى الضلال والكفر ، والله يقول ^(١) : ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران : ٨٥] .

وفي بعض طرق الحديث : «من خالف دينه دين الإسلام ، فاضربوا عنقه» ^(٢) . أخرجه الطبراني ، عن ابن عباس مرفوعاً .

وللشافعي قولان ؛ أحدهما ، لا يقبل منه بعد أنتقاله ، إلا الإسلام أو القتل . وهذا يوافق إحدى الروایتين عن أحمد .

والرواية الأخرى ، تقول : إنه إن انتقل إلى مثل دينه أو إلى أعلى منه ، أقر ، وإن انتقل إلى أنقص من دينه ، لم يقر . فإذا انتقل اليهودي إلى النصرانية ، أقر ؛ لأن اليهودية مثل النصرانية ، من حيث كونهما دينين سماويين في الأصل ، دخلهما التحريف ، ونسخهما الإسلام .

وكذلك يقر المجوسي إذا انتقل إلى اليهودية أو النصرانية ؛ لأنه انتقل إلى ما هو أعلى . وإذا جاز الانتقال إلى الدين المائل ، فالانتقال إلى ما هو أعلى أحق وأولى ، وإذا انتقل اليهودي أو النصراني إلى المجوسية ، لم يقر ؛ لأنه انتقل إلى ما هو أنقص .

لا يُكْفَرُ مُسْلِمٌ بِالْوُزْرِ :

الإسلام عقيدة وشريعة ، والعقيدة تنظم بالإيمان :

١- بالإلهيات .

(١) هذا ملحق مالك ، وأبي حنيفة .

(٢) الطبراني ، في «المكبر» بلفظ «دينه دين المسلمين» ، برقم (١١٦١٧) (١١ / ٢٤٢) وقال في «مجمع الزوائد»

(١ / ٢٦٣) : فيه الحكم بين أبان ، وهو ضعيف . وانظر «فتح الباري» (١٢ / ٢٧٢) .

٢- والنبوات .

٣- والبعث ، والجزاء .

والشريعة تنتظم :

١- العبادات من صلاة ، وصيام ، وزكاة ، وحج .

٢- والآداب والأخلاق من صدق ، ووفاء ، وأمانة .

٣- والمعاملات المدنية من بيع ، وشراء ... إلخ .

٤- والروابط الأسرية من رواج ، وطلاق .

٥- والعقوبات الجنائية ؛ قصاص ، وحلود .

٦- والعلاقات الدولية من معاهدات ، واتفاقات .

وهكذا نجد أن الإسلام منهج عام ، يتنظم شئون الحياة جميعاً .

وهذا هو المفهوم العام للإسلام ، كما قرره الكتاب والسنة ، وكما فهمه المسلمون على العهد الأول ، وطبقوه في كل مجال من المجالات : العامة ، والخاصة ، وكان كل فرد يدين بالولاء لهذا الدين يعتبر عضواً في الجماعة المسلمة ، ويصبح فرداً من أفراد الأمة الإسلامية ، تجري عليه أحكام الإسلام ، وتطبق عليه تعاليمه .

إلا أن من الناس الذكي والغبي ، والضعيف والقوي ، والقادر والعاجز ، والعامل والعاطل ، والمجد والمقصر ، فهم يختلفون اختلافاً يَبِيناً في قواهم البدنية ، ومواهبهم النفسية ، والعقلية ، والروحية ، وتبعاً لهذا الاختلاف ، فمنهم من يقترب من الإسلام ، ومنهم من يبتعد عنه حسب حال كل فرد ، وظروفه ، وبيئته ، يقول الله - سبحانه - : ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا الْكَتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنُ اللَّهِ ﴾ [طاهر : ٣٢] .

إلا أن هذا الابتعاد عنه لا يخرج المقصر عن دائرته ، ما دام يدين بالولاء لهذا الدين ، فإذا صدر من المسلم لفظ يدل على الكفر ، لم يقصد إلى معناه ، أو فعل ظاهره مكفر ، لم يرد به فاعله تغيير إسلامه ، لم يحكم عليه بالكفر .

ومهما تورط المسلم في المأثم ، واقترب من جرائم ، فهو مسلم لا يجوز اتهامه بالردة .

روى البخاري ، أن رسول الله ﷺ قال ^(١) : «من شهد أن لا إله إلا الله ، واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فهو المسلم ، له ما للمسلم ، وعليه ما على المسلم» .

وقد حذر رسول الله ﷺ للمسلمين ، من أن يقتل بعضهم بعضاً بالكفر ؛ لعظم خطر هذه الجناية ، فقال فيما روله مسلم ، عن ابن عمر : «إذا كفر الرجل أخاه ، فقد باء بها أحدهما» ^(٢) .

متى يكونُ المسلمُ مرتدًا ؟

إن المسلم لا يعتبر خارجاً عن الإسلام ، ولا يحكم عليه بالردة ، إلا إذا انشرح صدره بالكفر ، واطمأن قلبه به ، ودخل فيه بالفعل ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿وَلَكِنْ مَن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل : ١٠٦] . ويقول الرسول ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» ^(٣) . ولما كان ما في القلب غيباً من الغيوب التي لا يعلمها إلا الله ، كان لابد من صدور ما يدل على كفره ، دلالة قطعية ، لا تختمل التأويل ، حتى نسب إلى الإمام مالك ، أنه قال : من صدر عنه ما يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً ، ويحتمل الإيمان وجه ، حمل أمره على الإيمان .

ومن الأمثلة الدالة على الكفر :

١- إنكار ما علم من الدين بالضرورة ، مثل إنكار وحدانية الله ، وخلقه للعالم ، وإنكار وجود الملائكة ، وإنكار نبوة محمد ﷺ ، وإن القرآن وحي من الله ، وإنكار البعث والجزاء ، وإنكار فرضية الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج .

٢- استباحة محرّم أجمع المسلمون على تحريمه ، كاستباحة الخمر ، والزنى ، والربا ، وأكل الخنزير ، واستحلال دماء المعصومين وأموالهم ^(٤) .

(١) البخاري : كتاب الصلاة - باب فضل استقبال القبلة (١ / ١٨ ، ١٠٩) ، والنسائي : كتاب الإيمان وشرائعه - باب على ما يقاتل الناس ، برقم (٥٠٠٣) (٨ / ١٠٩) .

(٢) مسلم كتاب الإيمان - باب بيان حال إيمان من قال لا شيء : يا كلثوم . برقم (١١١) (١ / ٧٩) ، ومسند أحمد (٢ / ١٤٢) . (٣) تقدم تفريجه ، في (١ / ٥٥) .

(٤) إلا إذا كان ذلك بتأويل ، مثل تأويل الحوارج ، لأنهم استحلو دماء الصلبة وأموالهم ، ومثل تأويل قدامة بن مظنون شرب الخمر ، ومع ذلك فجمهور الفقهاء على أنهم غير كافرين .

٣- تحريم ما أجمع المسلمون على حله ، كتحريم الطيبات .

٤- سب النبي ﷺ أو الاستهزاء به ، وكلما سب أي نبي من أنبياء الله .

٥- سب الدين ، والوطن في الكتاب والسنة ، وترك الحكم بهما ، وتفضيل القوانين الوضعية عليهما .

٦- ادعاء فرد من الأفراد ، أن الوحي ينزل عليه .

٧- إلقاء المصحف في القاذورات ، وكذا كتب الحديث ؛ استهانة بها ، واستخفافاً بما جاء فيها .

٨- الاستخفاف باسم من أسماء الله ، أو أمر من أوامره ، أو نهي من نواهيه ، أو وعد من وعوده ، إلا أن يكون حديث عهد بالإسلام ، ولا يعرف أحكامه ، ولا يعلم حدوده ، فإنه ، إن أنكر شيئاً منها جهلاً به لم يكفر .

وفيه مسائل أجمع المسلمون عليها ، ولكن لا يعلمها إلا الخاصة ، فإن منكرها لا يكفر ، بل يكون معذوراً بجهله بها ؛ لعدم استضافة علمها في العامة ، كتحريم نكاح المرأة على عمتها ، ونحالتها ، وأن القاتل عملاً لا يرث ، وأن للجنة السلس ، ونحو ذلك .

ولا يدخل في هذا الوسواس التي تساور النفس ، فإنها عما لا يؤاخذ الله بها ؛ فقد روى مسلم ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله - عز وجل - تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ، ما لم تعمل أو تتكلم به »^(١) . وروى مسلم ، عن أبي هريرة ، قال : جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ ، فسألوه ، فقالوا : إنما نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به . قال : « وقد وجدتموه ؟ » قالوا : نعم . قال : « ذلك صريح الإيمان »^(٢) .

وروى مسلم ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يزال الناس يتساءلون ،

(١) البخاري : بلفظ «عن أمي ما وسوست به صدورهم» . كتاب المني - باب لخطأ والنسيان في العتالة ، والطلاق ، ونحوه ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب تجاوز الله عن حديث النفس ، والخواطر بالقلب إذا لم تستشر ، برقم (٢٠٢) (١ / ١١٦ ، ١١٧) ، وابن ماجه بلفظ : «عما تورسوس به صدورهم» . كتاب الطلاق - باب طلاق الكره والناسي ، برقم (٤٤-٢) (١ / ٦٥٩) ، وأحمد في «المسنيد» (٢ / ٤٧٤ ، ٤٨١ ، ٤٩١) بلفظه ، ولفظه «ما تورسوس به صدورهم» (٢ / ٢٥٥) .

(٢) أي : استعظام الكلام به ؛ خوفاً من التعلق به ، لضلأ عن اعتقاده ، دليل على كمال الإيمان . والمحدث روى مسلم : كتاب الإيمان - باب بيان الوسوسة في الإيمان ، وما يقوله من وجدها ، برقم (٢١٢) (١ / ١١٩) .

حتى يقال : هذا خلق الله الخلق ، فمن خلق الله ؟ فمن وجد من ذلك شيئاً ، فليقل : آمنت بالله^(١) .

عقوبة المرتد :

الارتداد جريمة من الجرائم ، التي تحبط ما كان من عمل صالح ، قبل الردة ، وتستوجب العذاب الشديد في الآخرة ؛ يقول الله - سبحانه - : « ومن يرددكم منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون » [البقرة : ٢١٧] .

ومعنى الآية ؛ أن من يرجع عن الإسلام إلى الكفر ، ويستمر عليه ، حتى يموت كافراً ، فقد بطل كل ما عمله من خير ، وحرم ثمرته في الدنيا ، فلا يكون له ما للمسلمين من حقوق ، وحرم من نعيم الآخرة ، وهو خالد في العذاب الأليم ، وقد قرر الإسلام عقوبة معجلة في الدنيا للمرتد ، فضلاً عما توعده به من عذاب ينتظره في الآخرة ، وهذه العقوبة هي القتل^(٢) .

روى البخاري ، ومسلم ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال : « من بكت دينه ، فاقتلوه »^(٣) .

وروي عن ابن مسعود ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم ، إلا بإحدى ثلاث ؛ كفر بعد إيمان ، وزنى بعد إحسان ، وقتل نفس بغير نفس »^(٤) .

وعن جابر ، رضي الله عنه ، أن امرأة يقال لها : أم مروان . ارتدت ، فأمر النبي ﷺ بأن يعرض عليها الإسلام ، فإن تاب ، وإلا قتل ، فتابت أن تسلم ، فقتلت . أخرجه الدارقطني ، والبيهقي^(٥) .

(١) مسلم : كتاب الإيمان - باب بيان الوسوسة في الإيمان ، وما يقوله من وجدها ، برقم (٢١٧) / ١ .
وقوله : « فليقل : آمنت بالله » معناه ، الإعراض عن هذا الخاطر الباطل ، والإلتجاء إلى الله - تعالى - في إنذاره . (٢) لو قتله مسلم من المسلمين لا يعتبر مرتكباً جريمة القتل ، ولكن يوزر ؛ لاقبائه على الحاكم .

(٣) تقدم تخرجه . (٤) تقدم تخرجه .

(٥) البيهقي : كتاب المرتد - باب قتل من ارتد عن الإسلام إذا ثبت عليه ؛ وجلاً كان أو امرأة ، وقال : في هذا الإنسان بعض من يجهل ، وقد روي من وجه آخر عن ابن المنكور . والدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (١٢٢) / ٣ / ١١٨ ، وقال في « التحليق المنفي » على الدارقطني : رواه البيهقي أيضاً من طريقين وزاد في أحدهما : فابت أن تسلم ، فقتلت . واستلحقهما ضعيفان ، وضعفه الألباني في : « الإرواء » / ٨ / ١٢٥ .

وثبت أن أبا بكر الصديق - رضي الله عنه - قاتل المرتدين من العرب ، حتى رجعوا إلى الإسلام^(١) ، ولم يختلف أحد من العلماء في وجوب قتل المرتد .

وإنما اختلفوا في المرأة إذا ارتدت ؛ فقال أبو حنيفة : إن المرأة إذا ارتدت لا تقتل ، ولكن تحبس ، وتخرج كل يوم ، فتستاب ويعرض عليها الإسلام ، وهكذا حتى تعود إلى الإسلام ، أو تموت ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء^(٢) .

وخالف ذلك جمهور الفقهاء ، فقالوا : إن عقوبة المرأة المرتدة كعقوبة الرجل المرتد ، سواء بسواء ؛ لأن آثار الردة وأضرارها من المرأة كآثارها وأضرارها من الرجل ، ولحديث معاذ الذي حسنه الحافظ ، أن النبي ﷺ قال له ، لما أرسله إلى اليمن^(٣) : «أيما رجل ارتد عن الإسلام فادعه ، فإن عاد ، وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها ، فإن عادت ، وإلا فاضرب عنقها» . وهذا نص في محل النزاع .

وأخرج البيهقي ، والدارقطني ، أن أبا بكر استتاب امرأة ، يقال لها : أم قرفة . كفرت بعد إسلامها ، فلم تنب ، فقتلها^(٤) .

وأما حديث النهي عن قتل النساء ، فذلك إما هو في حال الحرب ؛ لأجل ضعفهن ، وعدم مشاركتهن في القتال ، ولهذا كان سبب النهي عن قتلهن أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة ، فقال : «ما كانت هذه لتقاتل»^(٥) . ثم نهى عن قتلهن .

والمرأة تشارك الرجل في الحدود كلها ، دون استثناء ، فكما يقام عليها حد الرجم إذا كانت محصنة ، فكذلك يقام عليها حد الردة ، ولا فرق .

(١) تقدم تخرجه ، في (١ / ٤٢٨) .

(٢) أخرجه البيهقي ، في «السنن الكبرى» (٩ / ٧٧) ، وعبد الرزاق ، في «المصنف» (٥ / ٢٠٢) ، وابن أبي شيبة ، في : «المصنف» (١٢ / ٣٨١ ، ٣٨٢) ، وسعيد بن منصور ، في «مسند» (٢ / ٧٣٩) .

(٣) أورده البيهقي ، في : كتاب الحدود ، باب فيمن كفر بعد إسلامه ، وقال : رواه الطبراني ، وفيه روى لم يسم ، قال مكحول عن ابن أبي طلحة البعري ، وبقية رجاله قتل . مجمع الزوائد (٦ / ٢١٣) .

(٤) أخرجه الدارقطني ، في «مسند» (ص ٣٣٦) ، والبيهقي ، من حديث سعيد بن عبد العزيز ، أن أبا بكر قتل أم قرفة ... وفيه انقطاع ؛ لأن سعيداً لم يدرك أبا بكر .

(٥) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في قتل النساء ، برقم (٢٦٦٩) (٣ / ٥٤) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الغارة والبيات ، وقتل النساء والصبيان ، برقم (٢٨٤١ ، ٢٨٤٢) (٢ / ٩٤٧ ، ٩٤٨) ، وإسناد (٢ / ١١٥ ، ٣ / ٤٨٨ ، ٤ / ١٧٨) .

حكمة قتل المرتد :

الإسلام منهج كامل للحياة ، فهو دين ودولة ، وعبادة وقيادة ، ومصحف وسيف ، وروح ومادة ، ودنيا وآخرة ، وهو مبني على العقل والمنطق ، وقائم على الدليل والبرهان ، وليس في عقيدته ولا شريعته ما يصادم فطرة الإنسان ، أو يقف حائلاً دون الوصول إلى كماله المادي والادبي ، ومن دخل فيه عرف حقيقته ، وذاق حلاوته ، فإذا خرج منه ، وارتد عنه بعد دخوله فيه وإدراكه له ، كان في الواقع خارجاً على الحق والمنطق ، ومتنكراً للدليل والبرهان ، وحائكاً عن العقل السليم ، والفطرة المستقيمة .

والإنسان حين يصل إلى هذا المستوى ، يكون قد ارتد إلى أقصى دركات الانحطاط ، ووصل إلى الغاية من الانحدار والهبوط ، ومثل هذا الإنسان لا ينبغي المحافظة على حياته ، ولا الحرص على بقائه ؛ لأن حياته ليست لها غاية كريمة ، ولا مقصد نبيل .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر، فإن الإسلام كمنهج عام للحياة ، ونظام شامل للسلوك الإنساني ، لا غنى له من سياج يحميه ، ودرع يقيه ، فإن أي نظام لا قيام له ، إلا بالحماية والوقاية ، والحفاظ عليه من كل ما يهدد أركانه ، ويزعزع بنيانه ، ولا شيء أقوى في حماية النظام ووقايته من منع الخارجين عليه ؛ لأن الخروج عليه يهدد كيانه ، ويعرضه للسقوط والتدهي .

إن الخروج على الإسلام والارتداد عنه إنما هو ثورة عليه ، والثورة عليه ليس لها من جزاء ، إلا الجزاء الذي اتفقت عليه القوانين الوضعية ، فيمن خرج على نظام الدولة ، وأوضاعها المقررة .

إن أي إنسان ؛ سواء كان في الدول الشيوعية ، أم الدول الرأسمالية ، إذا خرج على نظام الدولة ، فإنه يتهم بالخيانة العظمى لبلاده ، والخيانة العظمى جزاؤها الإعدام .

فالإسلام في تقرير عقوبة الإعدام للمرتدين منطقي مع نفسه ، ومتلاقٍ مع غيره من النظم .

استنباطُ المرتد :

كثيراً ما تكون الردة نتيجة الشكوك والشبهات التي تساور النفس ، وتزاحم الإيمان . ولا بد أن تنهياً فرصة للتخلص من هذه الشبهات والشكوك ، وأن تقدم الأدلة والبراهين التي تعيد الإيمان إلى القلب ، واليقين إلى النفس ، وتريح ما علق بالوجدان من ريب وشكوك ، ومن ثم كان من الواجب أن يستتاب المرتد ، ولو تكررت ردة ، وعُهل فترة زمنية يراجع فيها نفسه ، وتنفذ فيها وسالوسه ، وتناقش فيها أفكاره ، فإن عدل عن موقفه بعد كشف شبهاته ، ورجع إلى الإسلام ، وأقر بالشهادتين ، واعترف بما كان ينكره ، ويرى من كل دين يخالف دين الإسلام ، قبلت توبته وإلا أقيم عليه الحد .

وقد قلر بعض العلماء هذه الفترة بثلاثة أيام ، وترك بعضهم تقدير ذلك ، وإنما يكرر له التوجيه ، ويعاد معه النقاش ، حتى يخلب على الظن أنه لن يعود إلى الإسلام ، وحيثل يقام عليه الحد^(١) .

والذين رأوا تقدير ذلك بالأيام الثلاثة اعتمدوا على ما روي ، أن رجلاً قدم إلى عمر - رضي الله عنه - من الشام ، فقال : هل من مغربة^(٢) خير ؟ قال : نعم ، رجل كفر بعد إسلامه . فقال عمر : فما فعلتم به ؟ قال : قريناه ، ففصرنا عنقه . قال : هلاً حبستموه في بيت ثلاثاً ، وأطعمتموه كل يوم رغيفاً ، واستبتموه لعله يتوب ، ويراجع أمر الله ! اللهم إني لم أحضر ولم أسر ، ولم أرض إذ بلغني ، اللهم إني أبرأ إليك من دمه . رواه الشافعي^(٣) .

والذين ذهبوا إلى القول الثاني ، استندوا إلى ما رواه أبو داود^(٤) ، أن معاذاً قدم اليمن

(١) هذا رأي الجمهور ، وقيل : يجب قتله في الحال . وهو ملحق بالحسن ، وطاوس ، وأهل الظاهر . الحديث معاذ ، ولأنه مثل الحربي الذي يلتذ الدعوة ، وعن ابن عباس : إن كان أصله مسلماً ، لم يستب ، وإلا استب (٢) أي : عندكم خير من بلاد بعلبة .

(٣) مسند الإمام الشافعي من كتاب الأسارى والغلول وغيره (ص ٣٢١) ، وضحه الألباني : بحالة محمد بن عبد الله بن عبد القاري ، نظر إرواء الخليل ، (٨ / ١٣٠) .

(٤) البخاري : كتاب استنباط المرتدين - باب حكم المرتد ... (٩ / ١٩) ، ومسلم : كتاب الإمامة - باب النهي عن طلب الإمامة ، برقم (١٥) (٣ / ١٤٥٦ ، ١٤٥٧) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب الحكم فيمن ارتد ، برقم (٤٣٥٤ - ٤٣٥٦) (٤ / ٥٢٣ ، ٥٢٦) . ونسبه للطبري للنسائي لهذا .

على أبي موسى الأشعري ، وقد وجد عنده رجلاً موثقاً ، فقال : ما هذا ؟ قال : رجل كان يهودياً ، فأسلم ، ثم رجع إلى دينه - دين اليهود - قهوّداً . فقال : لا أجلس ، حتى يقتل ؛ ذلك قضاء رسول الله ﷺ .

وتكرر ذلك ثلاث مرات ، فأمر به فقتل ، وكان أبو موسى قد استتابه قبل قدوم معاذ عشرين ليلة ، أو قريباً منها . ومن طريق عبد الرزاق ، أنهم أرادوه على الإسلام شهرين . قال الشوكاني : واختلف القائلون بالاستتابة ، هل يكفي بالمرة أو لابد من ثلاث ، وهل الثلاث في مجلس واحد ، أو في ثلاثة أيام ؟ ونقل ابن بطلان عن أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - أنه يستتاب شهراً وعن النخعي : يستتاب أبداً .

أحكام المرتد :

إذا ارتد المسلم ورجع عن الإسلام ، تغيرت الحالة التي كان عليها ، وتغيرت تبعاً لذلك المعاملة التي كان يُعاملُ بها كـمسلم ، وثبتت بالنسبة له أحكام ، نجم لها فيما يأتي :

(١) العلاقة الزوجية :

إذا ارتد الزوج أو الزوجة ، انقطعت علاقة كل منهما بالآخر ؛ لأن ردة أي واحد منهما موجبة للفرقة بينهما ، وهذه الفرقة تعتبر فسخاً ، فإذا تاب المرتد منهما ، وعاد إلى الإسلام ، كان لابد من عقد ومهر جديدين ، إذا أرادا استئناف الحياة الزوجية^(١) . ولا يجوز له أن يعقد عقد زواج على زوجة أخرى من أهل الدين الذي انتقل إليه ؛ لأنه مستحق القتل .

(٢) ميراثه :

والمرتد لا يرث أحداً من أقاربه إذا مات ؛ لأن المرتد لا دين له ، وإذا كان لا دين له ، فلا يرث قريبه المسلم ، فإن قتل هو أو مات ، ولم يرجع إلى الإسلام ، انتقل ماله هو إلى ورثته من المسلمين ، لأنه في حكم الميت من وقت الردة ، وقد أئى علي بن أبي طالب بشيخ كان نصرانياً فأسلم ، ثم ارتد عن الإسلام ، فقال له علي : لعلك إنما ارتددت ؛ لأن نصيب ميراثاً ، ثم ترجع إلى الإسلام ؟ قال : لا . قال : فلعلك خطبت امرأة فأبوا أن

(١) يرى الفقهاء الاختلاف ، أن ردة الزوج تعتبر طلاقاً بأكراً ، ينقص من عدد الطلاقات .

يزوجوها ، فأردت أن تزوجها ، ثم تعود إلى الإسلام ؟ قال : لا . قال : فارجع إلى الإسلام . قال : لا ، حتى ألقى المسيح . فأمر به ، فضربت عنقه ، فدفع ميراثه إلى ولده من المسلمين^(١) .

قال ابن حزم : وعن ابن مسعود بمثله ، وقالت طائفة بهذا ؛ منهم الليث بن سعد ، وإسحاق بن راهويه . وهذا مذهب أبي يوسف ، ومحمد ، وإحدى الروايات عن أحمد .

(٣) فَقَدْ أَهْلِيَّتُهُ لِلْوَلَايَةِ عَلَى غَيْرِهِ :

وليس للمرئود ولاية على غيره ، فلا يجوز له أن يتولى عقد تزويج بناته ، ولا أبنائه الصغار ، وتُعتبر عقوده بالنسبة لهم باطلة ؛ لسلب ولايته لهم بالردة .

مالُ المرئود :

الردة لا تقضي على أهلية المرئود للتملك ، ولا تسلبه حقه في ماله ، ولا تزيل يده عنه ، ويكون مثله في ماله مثل الكافر الأصلي ، وله أن يتصرف في ماله كما يشاء . وتصير تصرفاته نافذة لاستكمال أهليته ، وكونه مستحق القتل ، لا يسلبه حقه في التملك والتصرف ؛ لأن الشارع لم يجعل للمرئود حقوية ، سوى حقوية القتل حداً ، ويكون في ذلك كمن حكم عليه بالقصاص أو بالرجم ، فإن قتله قصاصاً أو رجماً لا يسلبه حقه في الملكية ، ولا يزيل يده عن ماله .

لُحُوقُهُ بِدَارِ الْحَرْبِ :

وكذلك يبقى ماله مملوكاً له إذا لحق بدار الحرب ، ويوضع تحت يد أمين ؛ لأن لُحُوقَهُ بِدَارِ الْحَرْبِ لا يسلبه حقه في الملكية .

رَدُّهُ الزُّنْدِيقِ :

قال أبو حاتم السجستاني ، وغيره : الزُّنْدِيقُ فارسي معرب أصله «زَنْدَة كَرُو» أي ؛ يقول بدوام الدهر . ثم قال : قال ثعلب : ليس في كلام العرب زُنْدِيقٌ ، وإنما يقال : زُنْدِيقِي .

(١) روى الدارقطني نحوه ، في : كتاب الحفود ، والدييات ، وغيره ، وقال في «التحليق للنفي» : قال الدارقطني : فيه لين - أي ؛ أحمد بن بدل الكوفي ، أحد الرواة - وعبد الملك بن حمير - الرازي عن علي - رأى علياً ، وكان من أروحية العلم ، ولي قضاء الكوفة بعد الشعبي ، ولكنه طاع عمره ، وساء حفظه ، قال أبو حاتم : ليس بحافظ . وقال أحمد : ضعيف يغلط . السنن (٣ / ١١٢) .

لمن يكون شديد التحيل ، وإذا أرادوا ما تريد العامة ، قالوا : ملحد ودعوي . أي ؛ يقول بدوام الدهر .

وقال الجوهري : الزنديق من الثنوية .

وقال الحافظ ابن حجر : التحقيق ، ما ذكره من صنف في «الملل والنحل» ، أن أصل الزندقة أتباع ديصان ، ثم ماني ، ثم مزدك^(١) . وقال النووي : الزنديق ؛ الذي لا يتحمل دينًا .

وقال في «المسوى» ملخصًا : إن للمخالف للدين الحق ، إن لم يعترف به ، ولم يلحق له ، لا ظاهرًا ولا باطنًا ، فهو الكافر ، وإن اعترف بلسانه ، وقلبه على الكفر ، فهو للمناقض . وإن اعترف به ظاهرًا وباطنًا ، لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة ، بخلاف ما فسرهُ الصحابة والتابعون ، وأجمعت عليه الأمة ، فهو الزنديق ، كما إذا اعترف بأن القرآن حق ، وما فيه من ذكر الجنة والنار حق ، لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحموده ، والمراد بالنار هي التذمة التي تحصل بسبب الملكات الملمومة ، وليس في الخارج جنة ولا نار ، فهو الزنديق . وقوله **﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ﴾**^(٢) . هو في المنافقين دون الزنادقة . ثم قال : وإن الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ؛ ليكون مجزاة للمرتدين ، وذبا عن الملة التي ارتضاها ، فكل ذلك نصب القتل ، جزاء للزندقة ليكون مجزاة للزندقة ، وذبا عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به . قال : ثم التأويل تأويلان ؛

(١) وملخص ملخصهم ، أن النور والظلمة قديمان ، وأتبعهما امتزجا ، فصارت العالم كله منهما ، فمن كان من أهل الشر ، فهو من الظلمة ، ومن كان من أهل الخير ، فهو من النور ، وأنه يجب أن يسمى في تخلص النور من الظلمة ، فيلزم إزهاق كل نفس ، وكان بهرام جند كسرى تحيل على ماني ، حتى حضر عنده ، وأظهر له أنه قبل مقاتله ، ثم قتله وقتل أصحابه ، وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك للذكور ، وقام الإسلام ، والزنديق يطلق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الإسلام ؛ خشية القتل ، فهنا أصل الزندقة . وأطلق جماعة من الشافعية الزندقة على من يظهر الإسلام ، ويخفي الكفر مطلقًا .

(٢) أخرجه النووي ، في : كتاب السير ، باب في النهي عن قتال النساء ... (٢ / ٢٢٢) ، ومالك ، في : كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب جامع الصلاة . للوطأ (١ / ١٧١) ، والإمام أحمد ، في «المسند» (٥ / ٢٣٢) ، (٤٣٣) .

تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنة ، واتفق الأمة ، وتأويل يصادم ما ثبت بقاطع ، فذلك الزندقه .

فكل من أنكر الشفاعة ، أو أنكر رؤية الله - تعالى - يوم القيامة ، أو أنكر عذاب القبر ، وسؤال المنكر والنكير ، أو أنكر الصراط والحساب ، سواء قال : لا أئن بهؤلاء الرواة . أو قال : أئن بهم ، لكن الحديث مؤول . ثم ذكر تأويلاً فاسداً ، لم يسمع من قبله ، فهو الزنديق .

وكللك من قال في الشيخين «أبي بكر ، وعمر» مثلاً : ليسا من أهل الجنة . مع تواتر الحديث في بشارتهما ، أو قال : إن النبي ﷺ خاتم النبوة ، ولكن معنى هذا الكلام ، أنه لا يجوز أن يسمى بعده أحد بالنبي .

وأما معنى النبوة ؛ وهو كون إنسان مبعوثاً من الله - تعالى - إلى الخلق ، مفترض الطاعة ، معصوماً من الذنوب ، ومن البقاء على الخطأ فيما يرى ، فهو موجود في الأئمة بعده^(١) . فذلك هو الزنديق ، وقد اتفق جمهور المتأخرين ، من الحنفية ، والشافعية ، على قتل من يجري هذا المجرى ، والله أعلم . اهـ .

هل يُقتل السَّاحِرُ؟

يتفق العلماء على أن للسحر أثر ، وعلى كفر من يعتقد حله ، ويختلفون في أن له حقيقة ، أو أنه تخيل ، كما يختلفون في السحر ، هل هو كفر أو ليس بكفر ؟ وتبع ذلك اختلافهم في الساحر ؛ فقال أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد : يقتل الساحر ، بتعلم السحر ، ويفعله ؛ لكفره دون استتابة .

وقال الشافعية ، والظاهرية : إن كان الفعل أو الكلام الذي يسحر به كفراً ، فالساحر مرتد ، ويجري عليه حكم الردة ، إلا أن يتوب .

وإن كان ليس كفراً ، فلا يقتل ؛ لأنه ليس كافراً وإنما هو عاصٍ فقط .

والظاهر ، أن السحر معصية من كبائر الإثم ، وأن الساحر لا يقتل بسحره ، إلا إذا اعتقد حله ، فيكون مرتدك ، لا يسحره ، ولكن باستحلال ما حرم الله ؛ روى أبو هريرة -

(١) كما يعتقد بعض القديسيات في غلام أحمد ، مدعي النبوة الكلب .

رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «اجتنبوا السبع الموبقات» . فقيل : يا رسول الله ، وما هن ؟ قال : «الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، والتولي يوم الزحف ، وقذف للمحصنات ، المؤمنات ، الغافلات»^(١) . قال ابن حزم ، بعد أن ناقش أدلة القائلين بكفره ، ووجوب قتله : وضح ، أن السحر ليس كفراً ، وإذا لم يكن كفراً فلا يحل قتل فاعله ؛ لأن رسول الله ﷺ قال : «لا يحل دم امرئ مسلم ، إلا بإحدى ثلاث ؛ كفر بعد إيمان ، وزنى بعد إحصان ، وقتل نفس بغير نفس»^(٢) . فالساحر ليس كافراً كما بينا ، ولا قاتلاً ، ولا رانياً محصناً ، ولا جاء في قتله نص صحيح ، فيضاف إلى هذه الثلاث ، كما جاء في المحارب .

ثم قال : فصيح تحريم دمه يبين ، لا شك فيه . ورأى الشيعة ، أن الساحر مرتد ، وحكمه حكم المرتد .

الكاهن والعراف^(٣) :

يرى الإمام أبو حنيفة ، أن الكاهن والعراف يستحقان القتل ؛ لقول عمر : اقتلوا كل ساحر وكاهن^(٤) . وفي رواية عنه ، أنهما إن تابا ، لم يقتلا .

ويرى متقدمو الأحناف ، أن الكاهن أو العراف إن اعتقد أن الشياطين يفعلون له ما يشاء ، كفر ، وإن اعتقد أنه تخيل لا حقيقة له ، لم يكفر .

(١) تقدم تخريجه .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) الكاهن ، هو الذي يتخذ من الجن من يأتيه بالآخبر . والعراف ، هو الذي يتحدث بالجنس والظن ، مدعي أنه يعلم الغيب !

(٤) أخرجه سعيد بن منصور ، في : كتاب الطلاق ، باب جامع الطلاق (٢ / ٩٠ ، ٩١) ، والبيهقي ، في : كتاب القسامة ، باب تكفير الساحر وقتله ، وباب ما جاء في الممين ... من كتاب الحدود (٨ / ١٣٦ ، ٢٤٧) ، وعبد الرزاق ، في : كتاب القسامة ، باب قتل الساحر . للمصنف (١٠ / ١٧٩ - ١٨١) ، وابن أبي شيبة ، في : كتاب الحدود ، باب ما قالوا في الساحر ... للمصنف (١٠ / ١٣٦) ، وصححه العلامة الألباني في : صحيح أبي طهرو (٢ / ٥٨٩) .

الحِرابَة

تعرّفُها :

الحِرابَة وتسمى أيضاً قطع الطريق ؛ هي خروج طائفة مسلّحة في دار الإسلام ؛ لإحداث الفوضى ، وسفك الدماء ، وسلب الأموال ، وهتك الأعراض ، وإهلاك الحرث والنسل^(١) ، متحدّيةً بذلك الدين ، والاخلاق ، والنظام ، والقانون .

ولا فرق بين أن تكون هذه الطائفة من المسلمين ، أو اللّميّين ، أو المعاهدين ، أو الحربيّين ، ما دام ذلك في دار الإسلام ، وما دام عدوانها على كلّ محقّقٍ الدم ، قبل الحِرابَة من المسلمين واللّميّين .

وكما تتحقّق الحِرابَة بخروج جماعة من الجماعات ، فإنّها تتحقّق كذلك بخروج فرد من الأفراد ، فلو كان لفرد من الأفراد فضل جيروت ويطش ، ومزيد قوة وقدرة ، يخلب بها الجماعة على النفس ، والمال ، والعرض ، فهو محارب وقاطع طريق .

ويدخل في مفهوم الحِرابَة المصائب المختلفة ، كمصايب القتل ، وعصايب خطف الأطفال ، وعصايب اللصوص للسطور على البيوت ، والبنوك ، وعصايب خطف البنات والعلاري للفجور بهن ، وعصايب اغتيال الحكام ؛ ابتغاء الفتنة ، واضطراب الأمن ، وعصايب إتلاف الزروع ، وقتل المواشي والدواب .

وكلمة الحِرابَة مأخوذة من الحرب ؛ لأن هذه الطائفة الخارجة على النظام تعتبر محاربة للجماعة من جانب ، ومحاربة للتعاليم الإسلامية التي جاءت لتحقيق أمن الجماعة ، وسلامتها بالحفاظ على حقوقها ، من جانب آخر .

فخروج هذه الجماعة على هذا النحو يعتبر محاربة ، ومن ذلك أخذت كلمة الحِرابَة ، وكما يسمّى هذا الخروج على الجماعة وعلى دينها حِرابَة ، فإنّه يسمّى أيضاً قطع طريق ؛ لأنّ الناس ينقطعون بخروج هذه الجماعة عن الطريق ، فلا يمرّون فيه ؛ خشية أن تسفك دماؤهم ، أو تسلب أموالهم ، أو تهتك أعراضهم ، أو يتعرضون لما لا قدرة لهم على مواجهته ،

(١) أي ؛ قطع الشجر ، وإتلاف الزرع ، وقتل الدواب والأشياء .

ويسمى بها بعض الفقهاء بـ «السرقه الكبرى»^(١) .

الحراية جرمه كبرى :

والحراية - أو قطع الطريق - تعتبر من كُبريات الجرائم ، ومن ثم أطلق القرآن الكريم على المتورطين في ارتكابها أقصى عبارة ، فجعلهم محاربين لله ورسوله ﷺ ، وسامعين في الأرض بالفساد ، وغلظ عقوبتهم تغليظاً لم يجعله لجرمة أخرى ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاؤُا فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النساء : ٣٣] . ورسول الله ﷺ يعلن أن من يرتكب هذه الجناية ، ليس له شرف الانتساب إلى الإسلام ، فيقول : «من حمل علينا السلاح ، فليس منا»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم ، من حديث ابن عمر .

وإذا لم يكن له هذا الشرف ، وهو حي ، فليس له هذا الشرف بعد الوفاة ؛ فإن الناس يموتون على ما عاشوا عليه ، كما يبعثون على ما ماتوا عليه ؛ روى أبو هريرة ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : «من خرج على الطاعة ، وفارق الجماعة ومات ، فميتته جاهلية»^(٣) . أخرجه مسلم .

(١) سميت بهذه التسمية ؛ لأن ضررها عام على المسلمين ، بانقطاع الطريق ، بخلاف السرقه العادية ، فإنها تسمى بالسرقه الصغرى ؛ لأن ضررها يخص المسروق منه وحده .

(٢) «من حمل علينا السلاح» أي ؛ حمله لقتال المسلمين بغير حق ، كمن يحملهم عن القتال ؛ إذ القتل لازم لحمل السلاح . «وليس منا» أي ؛ ليس على طريقتنا وهدينا ، فإن طريقتنا نصر للمسلم ، والقتال دونه ، لا ترويعه ، وإخافته ، وكفاله .

(٣) البخاري : كتاب النيات - باب قول الله - تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا ... ﴾ (٥/٩) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب قول النبي ﷺ : «من حمل علينا السلاح ، فليس منا» . برقم (١٦١) (٩٨/١) .

وقوله : «من حمل علينا السلاح» أي ؛ من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ، ولا تأويل ، ولم يستعمل ، فهو حاسر ، ولا يكثر بذلك ، فإن استعمله كثير .

(٤) قوله : «فخرج على الطاعة» أي ؛ طاعة الحاكم الذي وقع الاجتماع عليه في قطر من الأقطار ، وقوله : «فأارق الجماعة» . أي ؛ التي اتفقت على طاعة إمام ، وانتظم به شملهم ، واجتمعت به كلمتهم ، وحاطهم من عدوهم ، وقوله : «ميتة جاهلية» . أي ؛ منسوبة إلى الجهل ، وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة ، لمن مات على الكفر بهجاس أن الكل لم يكن تحت حكم إمام ، والحديث أخرجه مسلم : كتاب الإمامة - باب رجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال ، وتحريم الخروج على الطاعة ، ومفارقة الجماعة ، برقم (٥٢) (١٤٧٦ / ٣) ، (١٤٧٧) ، والنسائي : كتاب تحريم الدم - باب التنظيذ فيمن قاتل تحت راية عصية ، برقم (٤١١٤) (١٢٣ / ٧) ، وأحمد في «المسند» (٢ / ٢٩٦ ، ٣٠٦) .

شُرُوطُ الْحَرَابَةِ :

ولابد من توافر شروط معينة في المحاربين ، حتى يستحقوا العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، وجملة هذه الشروط هي :

١- التكليف .

٢- وجود السلاح .

٣- البعد عن العمران .

٤- للجحارة .

ولم يتفق الفقهاء على هذه الشروط ، وإنما لهم فيها مناقشات ، نجملها فيما يلي :

(١) شرطُ التكليف :

يشترط في المحاربين العقل والبلوغ ، لأنهما شرطا التكليف الذي هو شرط في إقامة الحدود ، فالصبي والمجنون لا يعتبر الواحد منهما محارباً ، مهما اشترك في أعمال المحاربة ؛ لعدم تكليف واحد منهما شرعاً ، ولم يختلف في ذلك الفقهاء ، ولكن اختلفوا ، فيما إذا اشترك في الحاربة صبيان أو مجانين ، فهل يسقط الحد عن اشتركوا فيها ، بسقوطه عن هؤلاء الصبيان أو المجانين ؟

قالت الأحناف : نعم ، يسقط الحد ؛ لأنه إذا سقط عن البعض ، فإن هذا السقوط يسري إلى الكل ، باعتبار أنهم جميعاً متضامنون في المسؤولية ، وإذا سقط حد الحاربة ، نظر في الأعمال التي ارتكبت على أنها جرائم عادية ، يعاقب عليها بالعقوبات المقررة لها .

فإن كانت الجريمة قتلاً ، رجع الأمر إلى ولي الدم ، فله أن يعفو ، وله أن يقتص . وهكذا في بقية الجرائم .

ومقتضى الملعب المالكى ، والملعب الظاهري ، وغيرهما ، أنه إذا سقط حد الحاربة عن الصبيان والمجانين ، فإنه لا يسقط عن غيرهم ، ممن اشتركوا في الإثم والمدون ؛ لأن هذا الحد هو حق لله - تعالى - وهذا الحق لا ينظر فيه إلى الأفراد .

ولا تشترط الذكورة ولا الحرية ؛ لأنه ليس للأثوثة ولا للرق تأثير على جبرية الحاربة ،

فقد يكون للمرأة^(١) والعبد من القوة ، مثل ما لغيرهما من التثبير ، وحمل السلاح ، والمشاركة في التمرد والعصيان ، فيجري عليها ما يجري على غيرهما من أحكام الخرابة .

(٢) شَرَطُ حَمْلِ السِّلَاح :

ويشترط في المحاربين أن يكون معهم سلاح ؛ لأن قوتهم التي يعتمدون عليها في الخرابة إنما هي قوة السلاح ، فإن لم يكن معهم سلاح ، فليسوا بمحاربين ؛ لأنهم لا يمنعون من يقصدهم ، وإذا تسلحوا بالعصي والحجارة ، فهل يعتبرون محاربين ؟

اختلف الفقهاء في ذلك ؛ فقال الشافعي ، ومالك ، والحنابلة ، وأبو يوسف ، وأبو ثور ، وابن حزم : إنهم يعتبرون محاربين ؛ لأنه لا عبرة بنوع السلاح ، ولا بكثرته ، وإنما العبرة بقطع الطريق . وقال أبو حنيفة : ليسوا بمحاربين .

(٣) شَرَطُ الصَّحْرَاءِ وَالْبَعْدِ عَنِ الْعُمَرَانِ :

واشترط بعض الفقهاء أن يكون ذلك في الصحراء ، فإن فعلوا ذلك في البنيان ، لم يكونوا محاربين ، ولأن الواجب يسمى حد قطاع الطريق ، وقطع الطريق إنما هو في الصحراء ، ولأن في المصر يلحق الغوث غالباً ، فتسلب شوكة المعتدين ، ويكونون مختلسين ، والمختلس ليس بقطاع ، ولا حد عليه . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، وإسحاق ، وأكثر فقهاء الشيعة ، وقول الحنفي ، من الحنابلة ، وجزم به في «الوجيز» .

ونذهب فريق آخر إلى أن حكمهم في المصر والصحراء واحد ؛ لأن الآية بعمومها تتناول كل محارب .

ولأنه في المصر أعظم ضرراً ، فكان أولى ، ويدخل في هذا العصابات التي تنفق على العمل الجنائي من السلب ، والنهب ، والقتل .

وهذا مذهب الشافعي ، والحنابلة ، وأبي ثور . وبه قال الأوزاعي ، والليث ، والمالكية ، والظاهرية .

والظاهر ، أن هذا الاختلاف يتبع اختلاف الأمصار ؛ فمن راحى شرط الصحراء ، نظر

(١) يرى أبو حنيفة اشتراط الذكورة في الخرابة ؛ وذلك لركة قلوب النساء ، وضعف بنتهن ، ولسن من أهل الحرب .
وهذه رواية ظاهرة الرواية ، وروى الطحاوي عنه ، أن هذا ليس بشرط ، وأن النساء والرجال سواء في الخرابة .

إلى الحال الغالبة ، أو أخذه من حال ومنه الذي لم يقع فيه مثل ذلك في مصره ، وعلى العكس من ذلك من لم يشترط هذا الشرط ؛ ولذا يقول الشافعي : إن السلطان إذا ضعف ، ووجدت المغالبة في المصر ، كانت محاربة ، وأما غير ذلك ، فهو اختلاس عنده .

(٤) شَرَطُ الْمَجَاهَرَةِ :

ومن شروط الحاربة للمجاهرة ، بأن يأخذوا المال جهراً ، فإن أخذوه مخفياً ، فهم سرّاق ، وإن اختطفوه وهربوا ، فهم متشبهون لا قطع عليهم ، وكذلك إن خرج الواحد والاثنان على آخر قافلة ، فسلموا منها شيئاً ، لأنهم لا يرجعون إلى منعة وقوة ، وإن خرجوا على عدد يسير فقهرهم ، فهم قطاع طريق . وهذا مذهب الأحناف ، والشافعية ، والحنابلة . وخالف في ذلك المالكية ، والظاهرية .

قال ابن العربي المالكي : والذي نخشاه ، أن الحاربة عامة في المصر والمغرب ، وإن كان بعضها أفحش من بعض ، ولكن اسم الحاربة يتناولها ، ومعنى الحاربة موجود فيها ، ولو خرج بمصر في المصر يُقْتَلُ بالسيف ، ويؤخذ فيه بأشد من ذلك ، لا بأسره ؛ فإنه سلب غيلة ، وفعل الغيلة أتبع من فعل المجاهرة ، ولذلك دخل العفر في قتل المجاهرة ، فكان قصاصاً ، ولم يدخل في قتل الغيلة ، فكان حاربة ، فتحرر أن قطع السبيل موجب للقتل . وقال : لقد كنتُ ، أيام تولية القضاء ، قد رفع إليّ أمر قوم خرجوا محاربين في رفقة ، فأخذوا منهم امرأة - مغالبة على نفسها من زوجها ، ومن جملة المسلمين معه - فاختلوا بها ، ثم جد فيهم الطلب ، فأخذوا وجيء بهم ، فسألت من كان ابتلاتني الله به من المفتين ، فقالوا : ليسوا محاربين ؛ لأن الحاربة إما تكون في الأموال ، لا في الفروج . فقلتُ لهم : إنا لله وإنا إليه راجعون ! ألم تعلموا أن الحاربة في الفروج أفحش منها في الأموال ، وأن الناس ليرضون أن تذهب أموالهم ، وتحرب بين أيديهم ، ولا يرضون أن يحرب المرء في زوجته ويته ؟ ولو كان فوق ما قال الله عقوبة ، لكانت لمن يسلب الفروج ، وحسبك من بلاء صحبة الجهال ، وخصوصاً في الفتيا والقضاء .

وقال الفرطبي : والمقتال كالمحارب ، وهو أن يحتال في قتل إنسان على أخذ ماله ، وإن لم يشهر السلاح ، ولكن دخل عليه بيته ، أو صاحبه في سفر ، فاطعمه سماً فقتله ، فيقتل حذراً ، لا قوفاً . وقريب من هذا القول ، رأي ابن حزم ، حيث يقول : إن المحارب هو المكابر ، للخياف لأهل الطريق ، المفسد في سبل الأرض ؛ سواء بسلاح ، أم بلا سلاح

أصلاً ، سواء ليلاً ، أم نهاراً ، في مصر أم فلاة ، في قصر الخليفة ، أم في الجامع سواء ، وسواء فعل ذلك بجند ، أم بغير جند ، منقطعين في الصحراء ، أم أهل قرية ، سكاناً في دورهم ، أم أهل حصن كذلك ، أم أهل مدينة عظيمة ، أم غير عظيمة ، كذلك واحد ، أم أكثر ، كل من حارب المارة ، وأخاف السبيل بقتل نفس ، أو أخذ مال ، أو جراحة ، أو لانتهاك عرض ، فهو محارب عليه وعليهم ، كثروا أو قلوا .

ومن ثم يتبين أن ملهـب ابن حزم أوسع المذاهب بالنسبة للمحاربة ، ومثله في ذلك المالكية ؛ لأن كل من أخاف السبيل على أي نحو من الانحاء ، وبأي صورة من الصور ، يعتبر محارباً ، مستحقاً لعقوبة المحاربة .

عقوبة المحاربة :

أنزل الله - سبحانه - في جريمة المحاربة قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُفَوَّسَ مِنْ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣ ، ٣٤] . فهذه الآية نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع السبيل ، ويسعى في الأرض بالفساد ؛ لقوله - سبحانه - : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ . وقد أجمع العلماء على أن أهل الشرك إذا وقموا في أيدي المسلمين ، فأسلموا ، فإن الإسلام يصمم دعاهم وأسوالهم ، وإن كانوا قد ارتكبوا من المعاصي ، قبل الإسلام ، ما يستوجب العقوبة : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [الأنفال : ٢٨] .

فدل ذلك على أن الآية نزلت في أهل الإسلام ، ومعنى : ﴿ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ أي ؛ يحاربون المسلمين بما يحثلونه من اضطراب ، وفوضى ، وخوف ، وقلق ، ويحاربون الإسلام بخروجهم عن تعاليمه ، وعصيانهم له ، فإضافة الحرب إلى الله ورسوله إيدان بأن حرب المسلمين كأنها حرب لله - تعالى - ورسوله ، كقوله - تعالى - : ﴿ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [البقرة : ٩] . فالمحاربة هنا مجازية .

قال القرطبي : ﴿ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المائدة : ٣٣] . إستعارة ومجاز ؛ إذ إن الله - سبحانه وتعالى - لا يحارب ، ولا يغالب لما هو عليه من صفات الكمال ، ولا وجب له

من التنزيه عن الاضداد والانداد ، والمعنى يحاربون أولياء الله ، فعبر بنفسه العزيزة عن أوليائه ، إكباراً لأنيتهم ، كما عبر بنفسه عن الفقراء والضعفاء في قوله - تعالى - : ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ [البقرة : ٢٤٥] . حكا على الاستعطاف عليهم ، ومثله في صحيح السنة : « استطعتك ، فلم تطعمني »^(١) . اهـ .

سبب نزول هذه الآية :

قال الجمهور في سبب نزول هذه الآية : إن العرنيين^(٢) قدموا المدينة ، فأسلموا ، واستوخموا^(٣) ، وصمت أجسامهم ، فأمرهم النبي ﷺ بالخروج إلى إبل الصدقة فخرجوا ، وأمر لهم بلقاح^(٤) ، ليشيروا من البائتها ، فانطلقوا ، فلما صحوا ، قتلوا الراعي ، وارتدوا عن الإسلام ، وساقوا الإبل ، فبعث النبي ﷺ في آثارهم ، فما ارتفع النهار ، حتى جيء بهم ، فأمر بهم فقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمل^(٥) أعينهم ، وتركهم في الحرة^(٦) يستسقون فلا يسقون ، حتى ماتوا^(٧) .

قال أبو قتابة : فهؤلاء قوم سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ... ﴾ [المائدة : ٣٣] .

العقوبات التي قررتها الآية الكريمة :

والعقوبة التي قررتها الآية للذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً ، هي إحدى عقوبات أربع :

(١) تقدم تفريجه ، في (١ / ٦٣٠) .

(٢) جماعة من إحدى القبائل العربية المعروفة .

(٣) لفاح : جمع لفحة ، وهي الناقة الحلوب .

(٤) سمل : فلق . وقيل بهم ذلك ، لأنهم كانوا فعلوا ذلك الراعي ، فكان قصاصاً : ﴿ جزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ .

(٥) الحرة : أرض خارج المدينة ، قلت حجارة صواء .

(٦) البخاري : كتاب الزكاة - باب استعمال إبل الصدقة ، والبائتها لإيتاء السبل (٣ / ١٦٠) ، وكتاب الحدود - باب لم يسق المرتدون للحاربون ، حتى ماتوا ، وباب سئل النبي ﷺ أعين للحاربين (٨ / ٢٠٢) ، ومسلم : كتاب القسامة - باب حكم الحاربين والمترتين ، برقم (٩ / ١٢٩٦) ، وأبو حنبل : كتاب الملاحم - باب ما جاء في للحاربة ، برقم (٤٣٦٤ ، ٤٣٦٩) (٤ / ٥٣١ ، ٥٣٥) ، والنسائي : كتاب عسهم الدم - باب تأويل قوله تعالى : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ... ﴾ . برقم (٤٠٢٤) (٧ / ٩٣ ، ٩٤) ، و الترمذي : كتاب أبواب الطهارة - باب في بول ما يؤكل لحمه ، برقم (٧٢) (١ / ١٠٦ ، ١٠٧) وقال : هنا حديث حسن صحيح . وابن ماجه بمعناه : كتاب الحدود - باب من حارب وسعى في الأرض فساداً ، برقم (٢٥٧٨) (٢ / ٨٦١) .

١- القتل .

٢- أو الصلب .

٣- أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف .

٤- أو النفي من الأرض .

وهذه العقوبات جاءت في الآية معطوفة بحرف «أو» ، فقال بعض العلماء : إن العطف بها يفيد التخيير ، ومعنى هذا ، أن للحاكم أن يتخير عقوبة من هذه العقوبات حسب ما يراه من المصلحة ، بصرف النظر عن الجريمة التي ارتكبتها للمحاريرون .

وقال أكثر العلماء : إن «أو» هنا للتنوع ، لا للتخيير ، ومقتضاه أن تتنوع العقوبة حسب الجريمة ، وأن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم ، لاعلى التخيير .

حجة القائلين ، بأن «أو» للتخيير :

قال الفريق الأول : إن هنا ما تقتضيه اللغة ، ويتمشى مع نظم الآية ، ولم يثبت من السنة ما يصرف ما دلّت عليه من هذا المعنى ، فكل من حارب الله ورسوله وسعى في الأرض بالفساد ، فإن عقوبته ؛ أما القتل ، أو الصلب ، أو القلع ، أو النفي من الأرض ، حسب ما يكون من المصلحة التي يراها الحاكم ، في تنفيذ إحدى هذه العقوبات ؛ سواء قتلوا ، أم لم يقتلوا ، وسواء أخذوا المال ، أم لم يأخذوا ، وسواء ارتكبوا جريمة واحدة ، أم أكثر ، وليس في الآية ما يدل على أن للحاكم أن يجمع أكثر من عقوبة واحدة ، أو يترك للمحاريين دون عقاب .

قال القرطبي : قال أبو ثور : الإمام مخير على ظاهر الآية . وكذلك قال مالك . وهو مروى عن ابن عباس . وهو قول سعيد بن المسيب ، وعمر بن عبد العزيز ، ومجاهد ، والضحاك ، والنخعي ، كلهم قال : الإمام مخير في الحكم على المحاريين ، يحكم عليهم بأي الأحكام التي أوجبه الله تعالى ؛ من القتل ، أو الصلب ، أو القلع ، أو النفي بظاهر الآية .

قال ابن عباس : ما كان في القرآن «أو» ، فصاحبه بالخيار . وهذا قول أشعر بظاهر الآية . وقال ابن كثير : إن ظاهر «أو» للتخيير ، كما في نظائر ذلك من القرآن ، كقوله - تعالى - في جزاء الصيد : ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما ﴾ [البقرة: 175] ،

وكتوله في كفارة القدية : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وكتوله في كفارة اليمين : ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة : ٨٩] . هذه كلها على التخيير ، فلكذلك فلتكن هذه الآية .

حجة القائلين ، بأن «أو» للتنوع :

أما الفريق الثاني ، فقد استدل بما روي عن ابن عباس ، وهو من أعلم الناس باللغة ، وأفقههم في القرآن الكريم ، فقد روى الشافعي^(١) في «مسنده» عنه - رضي الله عنه - قال : إذا قتلوا ، وأخذوا الأموال ، صلبوا ، وإذا قتلوا ، ولم يأخذوا المال ، قتلوا ، ولم يصلبوا ، وإذا أخذوا المال ، ولم يقتلوا ، قطعت أيديهم ، وأرجلهم من خلاف ، وإذا أخافوا السبيل ، ولم يأخذوا مالا ، نفوا من الأرض .

قال ابن كثير : ويشهد لهذا التفصيل الحديث الذي رواه ابن جرير في «تفسيره» - إن صح سنده - قال : حدثنا علي بن سهل ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن حبيب ، أن عبد الملك بن مروان كتب إلى أنس بن مالك ، يسأله عن هذه الآية ؟ فكتب إليه يخبره أنها نزلت في أولئك النفر العرنيين ، وهم من بجيلة^(٢) ، قال أنس : فارتدوا عن الإسلام ، وقتلوا الراعي ، واستاقوا الإبل ، وأخافوا السبيل ، وأصابوا الفرج الحرام . قال أنس : فسأل الرسول ﷺ جبرائيل - عليه السلام - عن القضاء فيمن حارب ؟ فقال : من سرق مالا ، وأخاف السبيل ، فاقطع يده بسرقة ، ورجله بإخافته ، ومن قتل ، أقتله ، ومن قتل ، وأخاف السبيل ، واستحل الفرج الحرام ، فاصلبه^(٣) .

وقالوا : إن الذي يرجح أن الآية لتفصيل العقوبات ، لا للتخيير ، هو أن الله جعل لهذا الإفساد درجات من العقاب ؛ لأن إفسادهم متفاوت ، منه القتل ، ومنه السلب والنهب ، ومنه هتك العرض ، ومنه إهلاك الحرث والنسل .

(١) مسند الشافعي : كتاب القطع في السرقة ، وأبواب كثيرة (ص ٣٣٦) ، وقال الألباني في «إرواء الغليل» : ضعيف جدًا (٨ / ٩٢) .

(٢) قبيلة تسمى بهذا الاسم .

(٣) حديث ضعيف ، الوليد بن مسلم مجلس ، وقد عمن ، وابن لهيعة فيه ضعف ، وعلم سماح يزيد بن أبي حبيب من أنس بن مالك ، وانظر «تفسير الطبري» (١٠٠ / ٢٥٠ ، ٢٦٧) .

ومن قطاع الطرق من يجمع بين جريمتين أو أكثر من هذه ، فليس الحاكم مخيراً في عقاب من شاء منهم بما شاء ، بل عليه أن يعاقب كلاّ منهم بقدر جرمه ، ودرجة إفساده ، وهذا هو العدل : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ [الشورى : ٤٠] .

وهذا مذهب الشافعي ، وأحمد ، في أصح الروايات عنه . وقول أبي حنيفة على تفصيل في ذلك ، وقد ناقش الكاساني في «البدائع»^(١) رأي القائلين ، بأن «أو» للتخيير ، نقاشاً علمياً ، فقال : إن التخيير الوارد في الأحكام المختلفة من حيث الصورة بحرف التخيير ، إنما يجري ظاهره ، إذا كان سبب الوجوب واحداً ، كما في كفارة اليمين ، وكفارة جزاء الصيد ، أما إذا كان مختلفاً ، فيخرج مخرج بيان الحكم لكل في نفسه ، كما في قوله - تعالى - : ﴿ قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْآنِ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَإِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ فِيهِمْ حَسْبُكَ ﴾ [الكهف : ٨٦] .

إن ذلك ليس للتخيير بين المذكورين ، بل لبيان الحكم لكل في نفسه ، لا اختلاف سبب الوجوب ، وتأويله : إما أن تعذب مَنْ ظَلَمَ ، أو تتخذ الحسن فيمن آمن ، وعمل صالحاً ، ألا ترى إلى قوله - تعالى - : ﴿ قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعْتَبُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَّكَرًا * وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءُ الْحَسَنَىٰ ﴾ [الكهف : ٨٧ ، ٨٨] .

وقطع الطريق متنوع في نفسه ، وإن كان متحداً من حيث الأصل ، فقد يكون بأخذ المال وحده ، وقد يكون بالقتل لا غير ، وقد يكون بالجمع بين الأمرين ، وقد يكون بالتخويف لا غير ، فكان سبب الوجوب مختلفاً ، فلا يحمل على التخيير ، بل على بيان الحكم لكل نوع ، أو يحتمل هذا ويحتمل ما ذكر ، فلا يكون حجة مع الاحتمال . وإذا لم يمكن صرف الآية الشريفة إلى ظاهر التخيير في مطلق المحارب ؛ فلما أن يحمل على الترتيب ، ويضمّر في كل حكم مذكور نوع من أنواع قطع الطريق ، كانه - سبحانه وتعالى - قال : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا ﴾ [البقرة : ٢١٣] . إن قتلوا ، أو يُصَلَّبُوا إن أخذوا المال ، وقتلوا ، أو تقطع أيديهم ، وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال لا غير ، أو يغوا من الأرض إن أخافوا ، هكذا ذكر جبريل - عليه السلام - لرسول الله ﷺ ، لما قطع أبو برزة الأسلمي بأصحابه الطريق على أناس جاءوا يريسون الإسلام ، فقد قال - عليه السلام - : «إِنَّ مَنْ قَتَلَ قَتْلًا ، وَمَنْ أَخَذَ مَالًا ، وَلَمْ يَقْتُلْ يَدَهُ ، قَطَعَتْ يَدُهُ وَرَجُلُهُ

(١) انظر (٧ / ٩) .

من خلاف ، ومن قتل ، واخذ المال ، صلب ، ومن جاء مسلماً ، هدم الإسلام ما كان قبله من الشرك^(١) .

بسطُ رأيِ القائلين بتنوع العقوبة إذا اختلفت الجريمة :

قلنا : إن جمهور الفقهاء يرى ، أن العقوبة تتنوع حسب نوع الجريمة ، وإن ذلك ينقسم إلى أقسام :

١- أن تكون الحُرابة مقصورة على إخماد المارة ، وقطع الطريق ، ولم يرتكب المحاربون شيئاً وراء ذلك ، فهؤلاء ينفون من الأرض ، والنفي من الأرض معناه ؛ إخراج المحاربين من البلد الذي أفسدوا فيه إلى غيره من بلاد الإسلام ، إلا إذا كانوا كفاراً ، فيجوز إخراجهم إلى بلاد الكفر ، وحكمة ذلك ، أن يلحق هؤلاء ويال أمرهم بالابتعاد والنفي ، وأن تطهر المنطقة التي عاثوا فيها فساداً من شرورهم ومفاسدهم ، وأن ينسى الناس ما كان منهم من أثر سيء وذكرى اليمسة ، وروي عن مالك ، أن النفي معناه ؛ الإخراج إلى بلد آخر ليسجنوا فيه ، حتى تظهر توبتهم . واختاره ابن جرير .

ويرى الاحناف ، أن النفي هو السجن ، ويبقون في السجن ، حتى يظهر صلاحهم ؛ لأن السجن خروج من سعة الدنيا إلى ضيقها ، فصار من سجن كأنه نفي من الأرض إلا من موضع سجنه ، واحتجوا بقول بعض أهل السجون في ذلك :

خرجنا من الدنيا .. ونحن من أهلها فلسنا من الأموات فيها ، ولا الأحياء
إذا جاءنا السجان يوماً لحاجة عجبنا ، وقلنا : جاء هذا من الدنيا !

٢- أن تكون الحُرابة بأخذ المال من غير قتل ، وعقوبة ذلك قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ؛ لأن هذه الجناية زادت على السرقة بالحُرابة ، وما يقطع منهما يحسم في الحال بكى العضو المقطوع بالنار ، أو بالزيت المغلي ، أو بأية طريقة أخرى ، حتى لا يستنزف دمه فيموت ، وإنما كان القطع من خلاف ، حتى لا تفوت جنس المنفعة ، فتبقى له يد يسرى ورجل يمنى يتنفع بهما ؛ فإن عاد هذا المقطوع إلى قطع الطريق مرة أخرى ، قطعت يده

(١) قال الشيخ الألباني : لم ألق عليه في أي بلد ، ولا في غيره ، وليس له ذكر في «الدر المنثور» ، ولا في غيره . «رواه الثعلبي» (٨ / ٩٤) .

اليسرى ، ورجله اليمنى ، وقد اشترط جمهور الفقهاء ، أن يكون مبلغ المال المسروق نصاباً ، وأن يكون من حرر ؛ لأن السرقة جريمة لها عقوبة مقررة ، فإذا وقعت الجريمة ، تبعها جزاؤها ؛ سواء أكان مرتكبها فريداً ، أم جماعة ، فإن لم يبلغ المال نصاباً ، ولم يكن من حرر ، فلا قطع ، فإن كانوا جماعة ، فهل يشترط أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً ، أم لا ؟

أجاب عن ذلك ابن قدامة ، فقال : وإذا أدخلوا ما يبلغ نصاباً ، ولا تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً ، قُطِعُوا ؛ قياساً على قولنا في السرقة . وقياس قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، أنه لا يجب القطع ، حتى تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً ، ويشترط ألا تكون لهم شبهة .

ولم يوافق مالك ولا الظاهرية على هذا الرأي ، فلم يشترطوا في المال المسروق بلوغ النصاب ، ولا كونه محرراً ؛ لأن الخرابية نفسها جريمة تستوجب العقوبة ، بقطع النظر عن النصاب والحرر ، فجريمة الخرابية غير جريمة السرقة ، وعقوبة كل منهما مختلفة ؛ لأن الله - تعالى - قدر للسرقة نصاباً ، ولم يقدر في الخرابية شيئاً ، بل ذكر جزاء المحارب ، فاعتضى ذلك توفية الجزاء لهم على المحاربة .

وإذا كان في الجناة من هو ذو رحم محرم ، ممن سرت أموالهم ، فإنه لا قطع عليه ، ويقطع الباقيون الذين شاركوه من الجناة ، عند الحنابلة ، وأحد قولي الشافعي .

وقال الأحناف : لا يقطع واحد منهم ؛ لوجود الشبهة بالنسبة للقريب ، والجناة متضامنون ، فإذا سقط الحد من القريب ، سقط عن الجميع .

ورجح ابن قدامة رأي الشافعية ، والحنابلة ، فقال : إنها شبهة اختص بها واحد ، فلا يسقط الحد من الباقيين . ومعنى هذا ، أن شبهة الإسقاط لا تتجاوز ذا الرحم ، فلا يقام عليه الحد وحده ؛ لأن الشبهة لا تتجاوزه . اهـ .

٣- أن تكون الجريمة بالقتل دون أخذ المال ، وهذا يستوجب القتل متى قدر الحاكم عليهم ، ويقتل جميع المحاربين ، وإن كان القتال واحداً ، كما يقتل الردء ، وهو الطليعة ؛ لأنهم شركاء في المحاربة والإفساد في الأرض ، ولا عبرة بغفو ولي الدم ، أو رضاه بالدية ؛ لأن غفو ولي الدم ، أو رضاه بالدية في القصاص ، لا في الجريمة .

٤- أن تكون الحراية بالقتل وأخذ المال ، وفي هذا القتل والصلب . أي ؛ أن عقوبتهم أن يصلبوا أحياء ؛ ليموتوا ، فيربط الشخص على خشبة ، أو عمود ، أو نحوهما ، متصبب القامة ، ممدود اليدين ، ثم يطعن حتى يموت .

ومن الفقهاء من قال : إنه يقتل أولاً ، ثم يصلب ؛ للمبرة والعظة . ومنهم من قال : إنه لا يبقى على الخشبة أكثر من ثلاثة أيام .

وكل ما تقدم فإنه اجتهاد من الأئمة ، وهو في نطاق تفسير الآية الكريمة ، وكل إمام له وجهة نظر صحيحة ، فحين رأى تخيير الحاكم في اختيار إحدى العقوبات المقررة ، فوجته ما دل عليه العطف بحرف «أو» ، وأن الأمر متروك للحاكم يختار منها ما تدرأ به المفسدة ، وتحقق به المصلحة ، وأن من رأى أن لكل جريمة عقوبة محددة في الآية ، فوجته تحقيق العدالة مع رعاية ما تندرئ به المفسد ، وتقوم به المصالح ، فالكل مجمع على تحقيق غاية الشريعة من درء المفاسد ، وتحقيق المصالح . وهذا الاجتهاد يسهل على أولياء الأمور فهم النصوص ، ويسر طريق الاجتهاد ، ويعين طالب العلم على الوصول إلى الحقيقة ، ولا شك أن أعمالاً كثيرة تحدث من للمحاربين المفسدين ، غير هذه الاعمال التي أشار إليها الفقهاء . ويمكن استنباط أحكام لها مناسبة في ضوء ما استنبطه الفقهاء من الآية الكريمة من أحكام جزئية .

ردُّ اعتراضٍ ، ودفعُ إشكالٍ :

قال في «المنار» : روى عبيد بن حميد ، وابن جرير ، عن مجاهد ، أن الفساد هنا الزنى ، والسرقة ، وقتل النساء ، وإهلاك الحرث والنسل ، وكل هذه الأعمال من الفساد في الأرض واستشكل بعض الفقهاء قول مجاهد ، بأن هذه الذنوب والمفسد لها عقوبات في الشرع غير ما في الآية ، فللزنى ، والسرقة ، والقتل حدود ، وإهلاك الحرث والنسل يقدر بقدره ، ويضمنه الفاعل ، ويعززه الحاكم بما يؤديه إليه اجتهاده . وفات هؤلاء المعارضين ، أن العقاب المنصوص في الآية خاص بالمحاربين من المفسدين الذين يكاثرون أولي الأمر ، ولا يذعنون لحكم الشرع ، وتلك الحدود إنما هي للساقيين والزناة أفرانك ، الخاضعين لحكم الشرع فعلاً ، وقد ذكر حكمهم في الكتاب العزيز ، بصيغة اسم الفاعل المفرد ، كقوله - سبحانه : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٢٨] ، وقال : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٢٢] . وهم يستخفون بأفعالهم ، ولا يجهرون

بالفساد ، حتى ينتشر بسوء القدوة بهم ، ولا يؤلقون له العصائب ليمنعوا أنفسهم من الشرع بالقوة ، فلهذا لا يصدق عليهم أنهم محاربو الله ورسوله ومفسدون ، والحاكم هنا منوط بالوصفين معاً ، وإذا أطلق الفقهاء لفظ المحاربين ، فإنما يمتنون به للمحاربين المفسدين ؛ لأن الوصفين متلازمان . انتهى .

واجبُ الحاكم والأمة حيال الخرابية :

والحاكم والأمة معاً مسئولون عن حماية النظام ، وإقرار الأمن ، وصيانة حقوق الأفراد في المحافظة على دماءهم ، وأموالهم ، وأعراضهم ؛ فإذا شلت طائفة ، فأخسافوا السبيل ، وقطعوا الطريق ، وعرضوا حياة الناس للفوضى والاضطراب ، وجب على الحاكم قتال هؤلاء كما فعل رسول الله ﷺ مع القرنيين ، وكما فعل خلفاؤه من بعده ، ووجب على المسلمين كذلك أن يتعاونوا مع الحاكم على استئصال شائفتهم ، وقطع دابرهم ، حتى ينعم الناس بالأمن والطمأنينة ، ويحسوا بلذة السلام والاستقرار ، وينصرف كل إلى عمله ، مجاهداً في سبيل الخير لنفسه ، ولأسرته ، ولأمنته ، فإن انهزم هؤلاء في ميدان القتال ، وتفرقوا هنا وهناك ، وانكسرت شوكتهم ، لم يتبع مدبرهم ، ولم يجهز على جريحهم ، إلا إذا كانوا قد ارتكبوا جناية القتل ، وأخلوا المال ، فإنهم يطاردون حتى يظفر بهم ، ويقام عليهم حد الخرابية .

توبة المحاربين قبل القدرة عليهم :

إذا تاب المحاربون المفسدون في الأرض ، قبل القدرة عليهم ، وتمكن الحاكم من القبض عليهم ، فإن الله ينفر لهم ما سلف ، ويرفع عنهم العقوبة الخاصة بالخرابية ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ٣٣ ، ٣٤] . وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأن التوبة قبل القدرة عليهم والتمكن منهم دليل على يقظة الضمير ، والعزم على استئناف حياة نظيفة ، بعيدة عن الإفساد ، والمحاربة لله ورسوله ، ولهذا شملهم عفو الله ، وأسقط عنهم كل حق من حقوقه ، إن كانوا قد ارتكبوا ما يستوجب العقوبة ، أما حقوق العباد ، فإنها لا تسقط عنهم ، وتكون العقوبة حيث لا يستتبع من قبيل الخرابية ، وإنما تكون من باب القصاص ، والأمر في ذلك يرجع إلى المجني عليهم ، لا إلى الحاكم ، فإن كانوا قد قتلوا ، سقط عنهم تحتم القتل ، ولولي الدم العفو أو القصاص وإن كانوا قد قتلوا وأخلوا المال ، سقط

الصلب ، وتحتم القتل ، وبقي القصاص ، وضمان المال . وإن كانوا قد أخطوا المال ، سقط القطع ، واختلت الأموال منهم إن كانت بأيديهم ، وضمنوا قيمة ما استهلكوا ؛ لأن ذلك غصب ، فلا يجوز ملكه لهم ، ويصرف إلى أربابه ، أو يجعله الحاكم عنده ، حتى يعلم صاحبه ؛ لأن توبتهم لا تصح إلا إذا أعادوا الأموال المسلوقة إلى أربابها .

فإذا رأى أولو الأمر إسقاط حق مالي عن المفسدين ؛ من أجل المصلحة العامة ، وجب أن يضمنوه من بيت المال . ولقد خص ابن رشد في «بداية المجتهد» أقوال العلماء في هذه المسألة ، فقال : وأما ما تسقطه عنه التوبة ، فاختلفوا في ذلك على أربعة أقوال ؛

١- أحدها ، أن التوبة إنما تسقط حد الحرابة فقط ، ويؤخذ بما سوى ذلك من حقوق الله ، وحقوق الآدميين . وهو قول مالك .

٢- والقول الثاني ، أنها تسقط عنه حد الحرابة ، وجميع حقوق الله من الزنى ، والشراب ، والقطع في السرقة ، ولا تسقط حقوق الناس من الأموال ، والدماء ، إلا أن يعفو أولياء المقتول^(١) .

٣- والقول الثالث ، أن التوبة ترفع جميع حقوق الله ، ويؤخذ في الدماء ، وفي الأموال بما وجد بعينه .

٤- والقول الرابع ، أن التوبة تسقط جميع حقوق الآدميين من مال ، ودم ، إلا ما كان من الأموال قائماً بعينه .

شروط التوبة

للتوبة ظاهري وباطني ، ونظر الفقه إلى الظاهر دون الباطن الذي لا يعلمه إلا الله ، فإذا تاب للمحارب ، قيل القدرة عليه ، قبلت توبته ، وترتب عليها آفائها ، واشتراط بعض العلماء - في التائب - أن يستأن الحاكم ، فيؤمنه ، وقيل : لا يشترط ذلك ، ويجب على الإمام أن يقبل كل تائب . وقيل : يكفي بإلقاء السلاح ، والبعد عن مواطن الجريمة ، وتأمين الناس بدون حاجة إلى الرجوع إلى الإمام .

ذكر ابن جرير ، قال : حدثني علي ، حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : قال الليث :

(١) هذا هو أصل الأقوال الذي اخترناه ، ونهينا عليه من قبل .

وكنلك حدثني موسى المنفي - وهو الأمير عندنا - أن علياً الأسدي حارب وإخاف السبيل ، وأصاب الدم والمال ، فطلبه الأئمة والعاملة ، فامتنع ، ولم يقدروا عليه ، حتى جاء تائباً ، وذلك أنه سمع رجلاً يقرأ هذه الآية : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الزمر: ٥٤] . فوقف عليه ، فقال: يا عبد الله ، أعد قراءتها . فأعادها عليه فغمد سيفه ، ثم جاء تائباً ، حتى قدم المدينة من السَّحَر فاغتسل ، ثم أتى مسجد رسول الله ﷺ ، فصلى الصبح ، ثم قعد إلى أبي هريرة في أغمار أصحابه ، فلما أسفروا عرفه الناس ، فقاموا إليه ، فقال : لا سبيل لكم علي ، جئت تائباً من قبل أن تقدروا علي . فقال أبو هريرة : صدق . وأخذ بيده ، حتى أتى مروان بن الحكم - وهو أمير على المدينة ، في زمن معاوية - فقال : هذا علي جاء تائباً ، ولا سبيل لكم عليه ، ولا قتل . فترك من ذلك كله . قال : وخرج علي تائباً ، مجاهداً في سبيل الله في البحر ، فلقوا الروم ففرونوا سفينة إلى سفينة من سفنهم ، فاقترحم علي الروم في سفينتهم ، فهربوا منه إلى شقها الآخر ، فمالت به وبهم ، ففرقوا جميعاً^(١) .

سُقُوطُ الخُلُودِ بِالنُّوْبَةِ قَبْلَ رَفْعِ الْجَنَّةِ إِلَى الْحَاكِمِ :

تقدم أن حد الحراية يسقط عن المحاررين إذا تابوا ، قبل القدرة عليهم؛ لقول الله سبحانه : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النساء: ٢٤] .

وليس هذا الحكم مقصوداً على حد الحراية ، بل هو حكم عام ينظم جميع الخلود ، فمن ارتكب جريمة تستوجب الحد ، ثم تاب منها ، قبل أن يرفع إلى الإمام ، سقط عنه الحد؛ لأنه إذا سقط الحد عن هؤلاء ، فأولى أن يسقط عن غيرهم ، وهم أخف جرماً منهم ، وقد رجح ذلك ابن تيمية ، فقال : ومن تاب من الزنى ، والسرقة ، وشرب الخمر ، قبل أن يرفع إلى الإمام ، فالصحيح ، أن الحد يسقط عنه ، كما يسقط عن المحاررين ، إجماعاً ، إذا تابوا قبل القدرة عليهم .

وقال القرطبي : فأما الشراب ، والزناة ، والسرقة ، إذا تابوا وأصلحوا ، وعرف ذلك منهم ، ثم رفعوا إلى الإمام ، فلا ينبغي أن يُحْدَثُوا ، وإن رفعوا إليه ، فقالوا : تبنا . لم يتركوا ، وهم في هذه الحال كالمحاررين إذا غلبوا .

(١) قال الشيخ محمد شاكر في تحقيقه للطبري : موسى بن إسحاق المنفي الأمير ، لم يعرف من يكون ، وعلي الأسدي لم يعرفه أيضاً . انظر "تفسير الطبري" ، (١٠ / ٢٨٤) .

وفصل الخلاف في ذلك ابن قدامة ، فقال : وإن تاب من عليه حد من غير المحاريين ، وأصلح ، ففيه روايتان ؛ إحداهما ، يسقط عنه ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ [النساء : ١٦] . وذكر حد السارق ، ثم قال : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] .

وقال النبي ﷺ : «التائب من الذنب ، كمن لا ذنب له»^(١) . ومن لا ذنب له لا حد عليه ، وقال في ماعز ، لما أخبر يهرقه : «هلا تركتموه يتوب ، فيتوب الله عليه» . ولأنه خالص حق الله - تعالى - فيسقط بالتوبة ، كحد المحارب .

ثانيتهما ، لا يسقط . وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ؛ لقول - سبحانه - : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور : ٢٢] .

وهذا عام في التائبين وغيرهم ، وقال - تعالى - : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة : ٣٨] . ولأن النبي ﷺ رجم ماعزاً ، والغامدية ، وقطع الذين أقرروا بالسرقة ، وقد جاءوا تائبين ، يطلبون التطهير بإقامة الحد ، وقد سمى الرسول ﷺ فعلهم توبة ، فقال في حق المرأة : «لقد تابت توبة ، لو قسمت على سبعين من أهل المدينة ، لوسعتهم»^(٢) .

وجاء عمرو بن سمرة إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، إني سرقت جملأبني فلان ، فطهرني . فأقام الرسول الحد عليه^(٣) . ولأن الحد كفارة ، فلم يسقط بالتوبة ، ككفارة اليمين والقتل ، ولأنه مقلوب عليه ، فلم يسقط عنه الحد بالتوبة ، كالمحارب بعد القنطرة عليه ، فإن قلنا يسقط الحد بالتوبة ، فهل يسقط بمجرد التوبة ، أو بها مع إصلاح العمل ؟ فيه وجهان ؟

(١) ابن ماجه : كتاب الزهد - باب ذكر التوبة ، برقم (٤٢٥) (٢ / ١٤١٩ ، ١٤٢٠) ، وقال السندي : الحديث ذكره صاحب «الزوائد» في «زوائده» ، وقال : إسناده صحيح ، رجاله ثقات . ثم ضرب على ما قال ، وأبقى الحديث على الحال . وفي «المقاصد الحسنة» : رواه ابن ماجه ، والطبراني في «الكبير» والبيهقي في «الشعب» من طريق أبي عبيد الله بن عبد الله بن مسعود ، عن أبيه ، رفعه . ورجال ثقات ، بل حسن شيخنا . يعني لشواهد ، وإلا فالمراد جزم غير واحد ، بأنه لم يسمع من أبيه .

(٢) مسلم : كتاب الحدود - باب من اعتزل على نفسه بالزنى ، برقم (٢٤) (٣ / ١٣٢٤) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ترضع الرأجم بالحلي حتى تنضح ، برقم (١٤٣٥) (٤ / ٤٢) ، وقال : حديث حسن صحيح . وأحمد (٤ / ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠) .

(٣) أخرجه ابن ماجه ، في : كتاب الحدود ، باب السارق يعترف (٢ / ٨٣٣) .

أحدهما ، يسقط بمجردا . وهو ظاهر قول أصحابنا ؛ لأنها توبة مسقطه للحد ، فاشبهت توبة المحارب ، قبل القدرة عليه .

وثانيهما ، يعتبر إصلاح العمل ؛ لقوله - سبحانه - : ﴿ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ﴾ [النساء : ١٦] . وقال : ﴿ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ٣٩] . فعلى هذا القول يعتبر مضي مدة يعلم بها صديق توبته ، وإصلاح نيته ، وليست مقدرة بمدة معلومة . وقال بعض أصحاب الشافعي : مدة ذلك سنة . وهذا توقيت يغير توقيت ، فلا يجوز .

دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره :

إذا اعتدى على الإنسان معتد يريد قتله ، أو أخذ ماله ، أو هتك عرض حريمه ، فمن حقه أن يقاتل هذا المعتدي دفاعاً عن نفسه ، وماله ، وعرضه ، ويلقى بالأسهل فالأسهل ، فيهدأ بالكلام - أو الصياح ، أو الاستماعة بالناس ، إن أمكن دفع الظالم بذلك ، فإن لم يندفع إلا بالضرب ، فليضربه ، فإن لم يندفع إلا بقتله ، فليقتله ، ولا قصاص على القاتل ، ولا كفارة عليه ، ولا دية للمقتول ؛ لأنه ظالم معتد ، والظالم المعتدي حلال الدم لا يجب ضمانه .

فإن قُتل المعتدى عليه ، وهو في حالة دفاعه عن نفسه ، وماله ، وعرضه ، فهو شهيد .

١- يقول الله تعالى : ﴿ وَلَمَنِ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ [الشورى : ٤١] .

٢- وعن أبي هريرة ، قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : « فلا تعطه مالك » . قال : أرايت إن قاتلني ؟ قال : « فقاتله » . قال : أرايت إن قتلني ؟ قال : « فانت شهيد » . قال : فإن قتلته ؟ قال : « هو في النار »^(١) .

٣- وروى البخاري ، أن رسول الله ﷺ قال : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ ، فهو شهيد ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ عَرْضِهِ ، فهو شهيد »^(٢) .

(١) مسلم : كتاب الإيمان - باب الليل على أن من قصد أخذ مال غيره يغير حق ، كان القاصد مهلك الدم في حقه ، وإن قتل كان في النار ، وأن من قتل دون ماله ، فهو شهيد ، يرقم (٢٢٥) (١/١٧٤) .

(٢) البخاري يلفظ : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ ، فهو شهيد » : كتاب للظالم والفصيح - باب من قتل دون ماله (٣ / ١٧٩)

٤- وروي ، أن امرأة خرجت تحتطب ، فاتبها رجل يراودها عن نفسها ، فرمته بفهر^(١) ، فقتلته ، فرقع ذلك لعمر - رضي الله عنه - فقال : قتل الله ، والله ، لا يودي هذا أبداً .

وكما يجب أن يدافع الإنسان عن نفسه ، وماله ، وعرضه ، يجب عليه كذلك الدفاع عن غيره ، إذا تعرض للقتل ، أو أخذ المال ، أو هتك العرض ، ولكن بشرط أن يأمن على نفسه من الهلاك ؛ لأن الدفاع عن الغير من باب تغيير المنكر ، وللحفاظة على الحقوق ؛ يقول الرسول ﷺ : « من رأى منكم منكراً ، فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فقلبه ، وذلك أضعف الإيمان »^(٢) . وهذا من باب تغيير المنكر .

حد السرقة

إن الإسلام قد أحترم المال ، من حيث إنه عصب الحياة ، واحترم ملكية الأفراد له^(٣) ، وجعل حقهم فيه حقاً مقدساً ، لا يحل لأحد أن يمتدي عليه بأي وجه من الوجوه ، ولهذا حرم الإسلام السرقة ، والغصب ، والاختلاس ، والحيانة ، والربا ، والغش ، والتلاعب بالكيل والوزن ، والرشوة ، واعتبر كل مال أخذ بغير سبب مشروع ، أكلاً للمال بالباطل .

وشدّد في السرقة ، ففُضِيَ بقطع يد السارق التي من شأنها أن تباشر السرقة ، وفي ذلك حكمة بينة ؛ إذ إن اليد الخائنة بمثابة عضو مريض يجب بتره ؛ ليسلم الجسم ، والتضحية بالمعض من أجل الكل مما اتفقت عليه الشرائع والعقول ، كما أن في قطع يد السارق عبرة لمن تحدّثه نفسه بالسطر على أموال الناس ، فلا يجرؤ أن يمدّ يده إليها ، وبهذا تحفظ الأموال وتُصان ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٨] .

حكمة التشديد في العقوبة :

والحكمة في تشديد العقوبة في السرقة ، دون غيرها من جرائم الاعتداء على الأموال ، هي ما جاء في «شرح مسلم» للنووي : قال القاضي عياض - رضي الله عنه - : صان

(١) الفهر : الحجر .

(٢) تقدم تخرجه .

(٣) احترام الإسلام للملكية ؛ لأن ذلك فطرة أولاً ، وحائز على النشاط ثانياً ، وعدالة ثالثاً .

الله الاموال ، بإيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك في غير السرقة ، كالاختلاس ، والانتهاب ، والغصب ؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستدعاء إلى ولاية الأمور ، وتسهيل إقامة البيئة عليه ، بخلاف السرقة ؛ فإنها تندر إقامة البيئة عليها^(١) ، فعظم أمرها ، واشتدت عقوبتها ؛ ليكون أبلغ في الزجر عنها .

أنواع السرقة :

والسرقة أنواع :

١- نوع منها يوجب التعزير .

٢- ونوع منها يوجب الحد .

والسرقة التي توجب التعزير ؛ هي السرقة التي لم تتوفر فيها شروط إقامة الحد ، وقد قضى الرسول ﷺ بمضاعفة الغرم على من سرق ما لا قطع فيه ، قضى بذلك في سارق الثمار المعلقة ، وسارق الشاة من المرتع^(٢) .

ففي الصورة الأولى ، أسقط القطع عن سارق الثمر والكثير^(٣) ، وحكم أن من أصاب شيئاً منه بفمه ، وهو محتاج إليه ، فلا شيء عليه ، ومن خرج منه بشيء ، فعليه غرامة مثليه والعقوبة ، ومن سرق منه شيئاً في جريته^(٤) ، فعليه القطع ، إذا بلغت قيمة المسروق النصاب الذي يقطع فيه .

وفي الصورة الثانية ، قضى في الشاة التي تؤخذ من مرتعها بثمنها مضاعفاً ، وضرب نكال^(٥) ، وقضى فيما يؤخذ من عطنه بالقطع ، إذا بلغ النصاب الذي يقطع فيه سارقه . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم وصححه^(٦) .

(١) سيأتي بعد مزيد لاین القيم .

(٢) النسائي : كتاب قطع السارق - باب الثمر بعد أن يؤويه الجرين ، برقم (٤٩٥٨ ، ٤٩٥٩) (٨ / ٨٥ ، ٨٧) ، وباب ما لا قطع فيه برقم (٤٩٦٠ ، ٤٩٦١) ، وللوطا : كتاب الحدود - باب ما يجب فيه القطع ، برقم (٢٢) (٢ / ٨٣١) وحسنه الآلاني في «إرواء الغليل» (٨ / ٦٩) . (٣) الكثير : هو جمار النخل .

(٤) جريته : ما يسمى عند العامة بالمرتد . (٥) نكال : أي ؛ ضرباً يكون فيه عبرة لغيره .

(٦) النسائي : كتاب قطع السارق - باب الثمر يسرق بعد أن يؤويه الجرين ، برقم (٤٩٥٩) (٨ / ٨٥ ، ٨٦) ، والحاكم في «المستدرک» : كتاب الحدود - باب حكم حرمة الجبل (٤ / ٣٨١) ، وللوطا : كتاب الحدود - باب ما يجب فيه القطع ، برقم (٢٢) (٢ / ٨٣١) ، وانظر «إرواء الغليل» (٨ / ٦٩) .

والسرقة التي عقوبتها الحد نوعان؛

الأول ، سرقة صغرى؛ وهي التي يجب فيها قطع اليد .

الثاني ، سرقة كبرى؛ وهي أخذ المال على سبيل المغالبة ، ويسمى الخرابة ، وقد سبق الكلام عليها قبل هذا الباب ، وكلامنا الآن منحصر في السرقة الصغرى .
تعريف السرقة:

السرقة ؛ هي أخذ الشيء في خفية ، يقال : استرق السمع . أي ؛ سمع مستخفياً .
ويقال : هو يسارق النظر إليه . إذا احتيل غفلته لينظر إليه .

وفي القرآن الكريم يقول الله - سبحانه - : ﴿إِلَّا مَنْ اسْتَرْقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾
[الحجر : ١٨] .

فسمى الاستماع في خفاء استراقاً .

وفي «القاموس» : السرقة ، والاستراق ، للمجيء مستتراً ؛ لأخذ مال الغير من حرز .
وقال ابن عرفة : السارق عند العرب ؛ هو من جاء مستتراً إلى حرز ، فأخذ منه ما ليس له . ويقهّم بما ذكره صاحب «القاموس» وابن عرفة ، أن السرقة تنظم أموراً ثلاثة :

١- أخذ مال الغير .

٢- أن يكون هذا الأخذ على جهة الاختفاء والاستتار .

٣- أن يكون المال محرراً .

فلو لم يكن المال مملوكاً للغير ، أو كان الأخذ مجاهرة ، أو كان المال غير محرر ، فإن السرقة الموجبة لحد القطع لا تتحقق .
للمختلس والمتشبه والخائن غير السارق :

ولهذا لا يعتبر الخائن ، ولا للمتشبه ، ولا للمختلس سارقاً ، ولا يجب على واحد منهم القطع ، وإن وجب التزير ؛ فعن جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «ليس على خائن^(١) ، ولا متشبه^(٢) ، ولا مختلس^(٣) قطع»^(٤) . رواه أصحاب السنن ، والحاكم ،

(١) «خائن» : هو من يأخذ المال ، ويظهر النصح للمالك .

(٢) «متشبه» : هو الذي يأخذ المال خفياً ، مع المجاهرة ، والاعتماد على القوة .

(٣) «للمختلس» : هو من يخطف المال جهراً ، ويهرب .

(٤) أبو داود - كتاب الجلود - باب القطع في الخلسة والخيانة ، برقم (٤٣٩٣ ، ٤٣٩٥) (١/ ١٣٥ ، ١٣٦) وصححه

واليهقي ، وصححه الترمذي ، وابن حبان .

وعن محمد بن شهاب الزهري ، قال : إن مروان بن الحكم أتى بإنسان قد اختلس متاعاً ، فأراد قطع يده ، فأرسل إلى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك ؟ فقال زيد : ليس في الخلسة قطع^(١) . رواه مالك في «الموطأ» .

قال ابن القيم : وأما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم ، وترك قطع للختلس ، والمتهيب ، والغاصب ، فمن تمام حكمة الشارع أيضاً ، فإن السارق لا يمكن الاحتراز منه ، فإنه ينقب الدور ، ويهتك الحرز ، ويكسر القفل ، ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز بأكثر من ذلك ، فلو لم يشرع قطعه ، لسرق الناس بعضهم بعضاً ، وعظم الضرر ، واشتدت المحنة بالسارق ، بخلاف المتهيب والختلس ؛ فإن المتهيب هو الذي يأخذ المال جهرة برأى من الناس ، فيمكنهم أن يأخذوا على يديه ، ويخلصوا حق المظلوم ، أو يشهدوا له عند الحاكم وأما للختلس ، فإنه إما يأخذ المال على حين غفلة من مالكه وغيره ، فلا يخلو من نوع تفريط يمكن به للختلس من اختلاسه ، وإلا فمع كمال التحفظ واليقظ ، لا يمكنه الاختلاس ، فليس كالسارق ، بل هو بالخائن أشبه . وأيضاً ، فالختلس إما يأخذ المال من غير حرز مثله غالباً ، فإنه الذي يخافك ، ويختلس متاعك في حال تخليك ، وغفلتك عن حفظه ، وهذا يمكن الاحتراز منه غالباً ، فهو كالمتهيب ، وأما الغاصب فالأمر منه ظاهر ، وهو أولى بعلم القطع من المتهيب ، ولكن يسوغ كف عدوان هؤلاء بالضرب والسكال ، والسجن الطويل ، والعقوبة بأخذ المال .

جَعْدُ الْعَارِيَّةِ:

وبما هو متردد بين أن يكون سرقة أو لا يكون جَعْدُ الْعَارِيَّةِ ، ومن ثم ، فقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك ؛ فقال الجمهور : لا يقطع من جَعْدِهَا ؛ لأن القرآن والسنة أوجباً القطع على السارق ، والجاحد للعارية ليس بسارق .

وزهد أحمد ، وإسحاق ، وزفر ، والخوارج ، وأهل الظاهر إلى أنه يقطع ؛ لما رواه

= الألباني في «إزبه الغليل» (٨ / ٦٢) . ، والنسائي : كتاب قطع السارق ، باب ما لا قطع فيه (٨ / ٨٨) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في الخائن والختلس والمتهيب ، يرقم (١٤٤٨) (٥٢ / ٤) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب الخائن والمتهيب والختلس ، يرقم (٢٥٩١) (٨٦٤ / ٢) والخائن : الأخذ بما في يده على الأمانة والمتهيب : النهب الأخذ على وجه العلانية والفهر . والختلس : الاختلاس : أخذ الشيء من ظاهر بسرعة .

(١) موطأ مالك : كتاب الحدود - باب ما لا قطع فيه ، يرقم (٣٤) (٢ / ٨٤٠) .

أحمد ، ومسلم ، والنسائي ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : كانت امرأة معزومية تستعير المتاع وتجحدله ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، فأثى أهلها أسامة بن زيد - رضي الله عنه - فكلّموه ، فكلّم النبي ﷺ فيها ، فقال له النبي ﷺ : «يا أسامة ، لا أراك تشفع في حدّ من حدود الله عز وجل» . ثم قام النبي ﷺ خطيباً ، فقال : «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، بَأَنَّهُ إِذَا سُرِقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ ، وَإِذَا سُرِقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ قَطَعُوهُ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ، لَقَطَعْتُ يَدَهَا»^(١) . ففقط يد للمعزومية .

وقد ناصر ابن القيم هذا الرأي ، واعتبر الجاحد للعارية سارقاً بمقتضى الشرع . قال في «زاد المعاد» : فإذا خاله ﷺ جاحد العارية في اسم السارق ، كإدخاله سائر أنواع المسكر في اسم الخمر ، وذلك تعريف للأمة بمراد الله من كلامه .

وفي «الروضة الندية» : إن الجاحد للعارية ، إذا لم يكن سارقاً لغة ، فهو سارق شرعاً ، والشرع مقدم على اللغة .

قال ابن القيم في «إعلام الموقعين» : والحكمة والمصلحة ظاهرة جدّاً ، فإن العارية من مصالح بني آدم التي لا بدّ لهم منها ، ولا غنى لهم عنها ، وهي واجبة عند حاجة المستعير ، وضرورته إليها ، إما بأجرة أو مجاناً ، ولا يمكن الغير كلّ وقت أن يشهد على العارية ، ولا يمكن الاحتراز بمنع العارية شرعاً ، وعادة ، وعرفاً ، ولا فرق في المعنى بين من توصل إلى أخذ متاع غيره بالسرقة ، وبين من توصل إليه بالعارية وجحدلها ، وهذا بخلاف جاحد الوديعة ، فإن صاحب المتاع فرط ، حيث اتهمته .
النباش :

وما يجري هذا المجرى من الخلاف ، الخلاف في حكم النباش الذي يسرق أكفان الموتى ؛ فلهب الجمهور إلى أن عقوبته قطع يده ؛ لأنه سارق حقيقة ، والقبر حرز .

ونخب أبو حنيفة ، ومحمد ، والأوزاعي ، والثوري إلى أن عقوبته التعزير ؛ لأنه نباش ، وليس سارقاً ، فلا يأخذ حكم السارق ، ولأنه أخذ مالا غير مملوك لأحد ؛ لأن الميت لا يملك ، ولأنه أخذ من غير حرز .

(١) تقدم تخريجه ، في (الشفاعة في الحدود) .

الصفات التي يجب اعتبارها في السرقة

تين من التعريف السابق ، أنه لا بد من اعتبار صفات معينة في السارق ، والشيء المسروق ، والموضع المسروق منه ، حتى تتحقق السرقة التي يجب فيها الحد ، وفيما يلي بيان كل :

الصفات التي يجب اعتبارها في السارق :

أما الصفات التي يجب اعتبارها في السارق ، حتى يسمى سارقاً ، ويستوجب حد السرقة ، فنذكرها فيما يلي :

١- التكليف ، بأن يكون السارق بالغاً ، عاقلأً ، فلا حد على مجنون ولا صغير ، إذا سرق ؛ لأنهما غير مكلفين ، ولكن يؤدّب الصغير ، إذا سرق .

ولا يشترط فيه الإسلام ، فإذا سرق اللّمي أو المرتد ، فإنه يقطع^(١) كما أن المسلم يقطع ، إذا سرق من الذمي .

٢- الاختيار ، بأن يكون السارق مختاراً في سرقة ، فلو أكره على السرقة ، فلا يعد سارقاً ؛ لأن الإكراه يسلب الاختيار ، وسلب الاختيار يسقط التكليف .

٣- ألا يكون للسارق في الشيء المسروق شبهة ، فإن كانت له فيه شبهة ، فإنه لا يقطع ، ولهذا لا يقطع الأب ولا الأم بسرقة مال ابنهما ؛ لقول الرسول ﷺ : «أنت ومالك لأبيك»^(٢) .

وكذلك لا يقطع الابن بسرقة مالهما ، أو مال أحدهما ؛ لأن الابن يتبسط في مال أبيه وأمه عادة ، والجد لا يقطع ؛ لأنه أب ؛ سواء أكان من قبل الأب أم الأم ، ولا يقطع أحد من عمود النسب الأعلى والأسفل - أمني ، الأباه والأجداد - والأبناء ، وأبناء الأبناء .

وأما ذور الأرحام ، فقد قال أبو حنيفة ، والثوري : لا قطع على أحد من ذوي الرحم

(١) أما المعاهد والمساكن ، فلهما لا يقطعان ، لو سرقا . في أصبح قولنا للشامية ، وعند أبي حنيفة . وقال مالك ، وأحمد : يقطعان .

(٢) ابن ماجه : كتاب التجارات - باب ما للرجل من مال ولده ، يرقم (٢٢٩١) (٢ / ٧٦٩) ، وفي «الزوائد : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات على شرط البخاري . وسند أحمد (٢ / ٧٠٤) بلفظه ، ولفظ : «لوالدك» (٢ / ١٧٩ ، ٢١٤) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٧ / ٢٣٢) .

للمحرم ، مثل العمة ، والحالة ، والأخت ، والعم ، والخال ، والابن ؛ لأن القطع يفرض إلى قطيعة الرحم التي أمر الله بها أن توصل ، ولأن لهم الحق في دخول المنزل ، وهو إذن من صاحبه يختل الحر به ^(١) .

وقال مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحق - رضي الله عنهم - : يقطع من سرق من هوله ؛ لانتفاء الشبهة في المال ، ولا قطع على أحد الزوجين ، إذا سرق أحدهما الآخر ؛ لشبهة الاختلاط ، وشبهة المال ، فالاختلاط بينهما يمنع أن يكون الحر كاملاً ، ويوجب الشبهة في المال ، وإذا لم يكن الحر كاملاً ، وكانت الشبهة في المال ، يسقط القطع . وهذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي - رضي الله عنهما - في أحد قوليه . وإحدى الروايتين عن أحمد - رضي الله عنه - .

وقال مالك ، والنوري ، رضي الله عنهما ، ورواية عن أحمد - رضي الله عنه - واحد قولي الشافعي - رضي الله عنه - : إذا كان كل واحد ينفرد ببيت فيه متاعه ، فإنه يقطع من سرق من مال صاحبه ؛ لوجود الحر من جهة ، ولاستقلال كل واحد منهما من جهة أخرى . ولا يقطع الخادم الذي يخدم سيده بنفسه ^(٢) ؛ فمن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال : جاء رجل إلى عمر - رضي الله عنه - بفُلام له ، فقال له : إقطع يده ؛ فإنه سرق مرة لامرأتي . فقال عمر - رضي الله عنه - : لا قطع عليه ، هو خادمكم أخذ متاعكم ^(٣) . وهذا مله عمر ، وابن مسعود ، ولا مخالف لهما من الصحابة .

ولا يقطع من سرق من بيت المال ، إذا كان مسلماً ؛ لا روي ، أن عاملاً لعمر - رضي الله عنه - كتب إليه يسأله عن سرق من بيت المال؟ فقال : لا تقطعه فما من أحد إلا وله فيه حق ^(٤) .

وروى الشعبي ، أن رجلاً سرق من بيت المال ، فبلغ حلياً ، فقال - كرم الله وجهه : إن له فيه سهماً . ولم يقطعه ^(٥) . فقول عمر وقول عليّ فيهما بيان سبب عدم القطع على من سرق من بيت المال ؛ لأن ذلك يورث شبهة تمنع إقامة الحد .

(١) فيكون منه مثل الضيف الذي أخذ له بالدخول ، فإنه لا يقطع إذا سرق .

(٢) اشترط هذا الشرط مالك ، وأما الشافعي فمرة اشترطه ، ومرة لم يشترطه .

(٣) صحيح ، انظر «إرواء الغليل» ، (٨ / ٧٥) .

(٤) ضعيف ، انظر «إرواء الغليل» ، (٨ / ٧٦) .

(٥) ضعيف ، انظر «إرواء الغليل» ، (٨ / ٧٦) .

قال ابن قدامة : كما لو سرق من مال له شركة فيه ، ومن سرق من الغنيمة من له فيها حق^(١) ، أو لولده أو لسيده . وهذا مذهب جمهور العلماء^(٢) .

وروى ابن ماجه ، عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أن عبدًا من رقيق الخمس^(٣) سرق من الخمس ، فرفع إلى النبي ﷺ ، فلم يقطعه ، وقال : «مالُ الله سرقَ بعضه بعضاً»^(٤) .

ولا يقطع من سرق من المدين المماطل في السداد ، أو الجاحد للدين ؛ لأن ذلك استرداد لدينه ، إلا إذا كان المدين مقررًا بالدين ، وقادرك على السداد ، فإن الدائن يقطع إذا سرق من المدين ؛ لأنه لا شبهة له في سرقة ، ولا قطع في سرقة العارية من يد المستعير ؛ لأن يد المستعير يد أمانة ، وليست يد مالك .

ومن غصب مالا وسرقه ، وأحرقه ، فسرق منه سارق ؛ فقال الشافعي ، وأحمد : لا يقطع ؛ لأنه حرز لم يرضه مالكوه . وقال مالك : يقطع ؛ لأنه سرق ما لا شبهة له فيه من حرز مثله .

وإذا وقعت أزمة بالناس ، وسرق أحد الأفراد طعامًا ، فإن كان الطعام موجودًا ، قطع ؛ لأنه غير محتاج إلى سرقة ، وإن كان معدومًا ، لم يقطع ؛ لأن له الحق في أخذه لحاجته إليه ، وقد قال عمر - رضي الله عنه - : لا قطع في عام المجاعة^(٥) . وروى مالك في «الموطأ»^(٦) ، أن رقيقًا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مَـزِينَة ، فانتحروها ، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب ، فأمر عمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ، ثم قال عمر : أراك تجميعهم . ثم قال : والله ، لأغرمك غرمًا يشق عليك . ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك ؟ فقال المزني : كنت والله أمتعها من أربعمائة درهم . فقال عمر : أعطه ثمانمائة درهم .

(١) فإذا لم يكن له فيها حق ، فإنه يقطع ، باتفاق العلماء .

(٢) ولذهب مالك إلى القطع ؛ عملاً بظاهر الآية ، وهو عام غير مخصص .

(٣) ابن ماجه : كتاب الحدود - باب العبد يسرق ، برقم (٢٥٩٠) (٢/ ٨٦٤) وفي «الترغيب» : في إسناده جبانة ، وهو ضعيف ، وضعفه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» ، (٨ / ٧٧) .

(٤) رقيق الخمس ، أي : الرقيق للمأخوذ من الغنائم ، وسرق من الخمس ، أي : خمس الغنائم .

(٥) ضعيف ، انظر «إرواء الغليل» ، (٨٠ / ٨) .

(٦) موطأ مالك - كتاب الأقفية - باب القضاء في القضيوي والحريسة ، برقم (٢٨) (٢ / ٧٤٨) .

ويروي ابن وهب ، أن عمر بن الخطاب بعد أن أمر كثير بن الصلت بقطع أيدي الذين سرقوا ، أرسل وراه من يأتيه بهم ، فجاء بهم ، فقال لعبد الرحمن بن حاطب : أما لولا أنني أظنكم تستعملونهم وتحجبونهم ، حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه ، لقطعنهم ، ولكن والله ، إذ تركتهم ، لأغرمك غرامة ترجعك .

الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق :

وأما الصفات التي يجب اعتبارها في المال المسروق فهي :

أولاً : أن يكون مما يتمول ويملك ، ويحل بيعه ، وأخذ العوض عنه ؛ فلا قطع على من سرق الخمر والخنزير ، حتى لو كان المالك لهما ذمياً ؛ لأن الله حرم ملكيتهما ، والانتفاع بهما بالنسبة للمسلم والعمي ، على السواء^(١) .

وكذلك لا قطع على سارق أدوات اللهو ، مثل العود ، والكننج ، والمزمار ؛ لأنها آلات لا يجوز استعمالها ، عند كثير من أهل العلم ، فهي ليست مما يتمول ويملك ، ويحل بيعه ، وأما الذين يبيحون استعمالها ، فهم يتفقون مع من يحرمها في عدم قطع يد سارقها ؛ لوجود شبهة ، والشبهات مسقطه للحلود .

واختلف العلماء في سرقة الحر الصغير غير المميز ؛ فقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا قطع على من سرقه ؛ لأنه ليس بمال ويعزر ، وإن كان عليه حلي أو ثياب ، فلا يقطع أيضاً ؛ لأن ما عليه من الحلي تبع له ، وليست مقصودة بالأخذ^(٢) .

وقال مالك : في سرقة القطع ؛ لأنه من أعظم المال ، ولم يقطع السارق في المال لعينه ، وإنما قطع لتعلق النفوس به ، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد .

وسارق العبد الصغير غير المميز يقطع ؛ لأنه مال متقوم ، وأما المميز ، فإنه لا يحد سارقه ؛ لأنه وإن كان مالاً يباع ويشتري ، فإن له سلطاناً على نفسه ، فلا يعد محرراً .

وأما ما يجوز تملكه ، ولا يجوز بيعه ، كالكلب المأذون في بيعه ، ولحوم الضحايا ،

(١) يرى أبو حنيفة أنه يساح للعمي والخنزير ، وإن حلى متلفهما ضمان القيمة ، ولكنه يتفق مع الفقهاء ، في عدم قطع من سرقهما ؛ لعدم كمال اللبالية الذي هو شرط الحد .

(٢) قال أبو يوسف : يقطع إذا كان الحلي قدر النصاب ؛ لأنه إذا سرق الحلي وحده ، أو الثياب وحدها ، فإنه يقطع لهما ، فكلا لو سرقها مع غيرها .

فقال أشهب ، من المالكية : يقطع سارق الكلب المأذون باتخاذ^(١) ، ولا يقطع في كلب غير مأذون باتخاذ .

وقال أصبغ ، من المالكية ، في لحوم الضحايا : إن سرق الاضحية قبل الذبح ، قطع ، وإن سرقها بعد الذبح ، فلا قطع .

وأما سرقة الماء ، والثليج ، والكلا ، والملح ، والتراب ، فقد قال صاحب «المفني» : وإن سرق ماء ، فلا قطع فيه . قاله أبو بكر ، وأبو إسحاق ؛ لأنه مما لا يتمول عادة ، ولا أعلم في هذا خلافاً .

وإن سرق كلاً ، أو ملحاً ، فقال أبو بكر : لا قطع فيه ؛ لأنه مما ورد الشرع باشتراك الناس فيه ، فأشبه الماء . وقال أبو إسحاق بن شاقلا : فيه الق قطع ، لأنه يتمول عادة ، فأشبه التبن والشعير .

وأما الثلج ، فقال القاضي : هو كالماء ؛ لأنه ماء جامد ، فأشبهه الجليد ، والأشبه أنه كالمالح ؛ لأنه يتمول عادة ، فهو كالمالح المتعقد من الماء .

وأما التراب ، فإن كان مما تنقل الرغبات فيه كالذي يعد للتطين والبناء ، فلا قطع فيه ؛ لأنه لا يتمول ، وإن كان مما له قيمة كثيرة كالطين الأرمني الذي يعد للدواء ، أو المعد للفسيل به ، أو الصبغ ، كالمغرة ، احتمل وجهين ؛

١- أحدهما ، لا قطع فيه ؛ لأنه من جنس ما لا يتمول ، فأشبهه الماء .

٢- الثاني ، فيه الق قطع ؛ لأنه يتمول عادة ، ويحمل إلى البلدان للتجارة ، فأشبهه العود الهندي^(٢) .

وأما سرقة المباح الأصل ، كالأسماك والطيور^(٣) ، فإنه لا قطع على من سرقها ، ما لم تحمر ، فإذا أحمرت ، نقد اختلف فيها الفقهاء ؛ فمذهب المالكية ، والشافعية ، يرى قطع سارقها ، لأنه سرق مالاً متقوقماً من حرر .

(١) الكلب المأذون باتخاذ ؛ هو كلب الحراسة ، والزراعة ، وكنب الصيد .

(٢) انظر «المفني» ، (١٠ / ٢٤٧) .

(٣) الأسماك بكل أنواعها ، ولو كانت عذبة ، والطيور بكل أنواعها ، ويدخل فيه الدجاج ، والحمام ، والبط .

وذهب الأحناف ، والحنابلة إلى عدم القطع ؛ لما روي عن الرسول ﷺ ، أنه قال : «الصيد لمن أخذه»^(١) . فهذا الحديث يورث شبهة يتلوى بها الحد .

وقال عبد الله بن يسار : أتني عمر بن عبد العزيز برجل سرق دجاجة ، فأراد أن يقطعها ، فقال له سالم بن عبد الرحمن : قال عثمان - رضي الله عنه - : لا قطع في الطير . وفي رواية ، أن عمر بن عبد العزيز استفتى السائب بن يزيد ، فقال : ما رأيت أحداً قطع في الطير ، وما عليه في ذلك قطع . فتركه عمر . وقال بعض الفقهاء : الطير المعتبر مباحاً ؛ هو الذي يكون صيداً سوى الدجاج والبط ، فيجب في سرقتها القطع ؛ لأنه بمعنى الأهلي .

وقال أبو حنيفة : لا يقطع في سرقة الطعام الرطب ، كاللبن ، واللحم ، والفواكه الرطبة ، ولا في سرقة الخشيش والخطب ، ولا فيما يسرع إليه الفساد ، وإن بلغت قيمة المسروق منه نصاب السرقة ؛ لأن هذه الأشياء غير مرغوب فيها ، ولا يشع مالها عادة ، فلا حاجة إلى الزجر بالنسبة لها ، والحرر فيها ناقص ، ولقوله ﷺ : «لا قطع في ثمر ، ولا كثير»^(٢) . ولأن فيه شبهة الملكية لوجود الشركة العامة ؛ لقول الرسول ﷺ : «الناس شركاء في ثلاثة ؛ الماء ، والكلاء ، والنار»^(٣) .

ومما اختلف الفقهاء فيه سرقة المصنف ، فقال أبو حنيفة : لا يقطع من سرقة ؛ لأنه

(١) فقه الرابطة للزليبي : كتاب الصيد - فصل في الرمي (٤ / ٣١٨) ، وقال : شريب .

(٢) أبو داود : كتاب الحدود - باب ما لا قطع فيه ، برقم (٤٢٨٨) (٤ / ١٣٤ ، ١٣٥) والنسائي : كتاب قطع السارق - باب ما لا قطع فيه (٨ / ٦٨) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في لا قطع في ثمر ولا كثير ، برقم (١٤٤٩) (٤ / ٥٢ ، ٥٣) وللموطأ : كتاب الحدود - باب ما لا قطع فيه ، برقم (٣٣) (٢ / ٨٣٩) ، ابن ماجه : كتاب الحدود - باب لا يقطع في ثمر ولا كثير ، برقم (٢٥٩٣ ، ٢٥٩٤) (٢ / ٨٦٥) وفي «الزوائد» : في إسناده عبد الله بن سعيد القطري ، وهو ضعيف ، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٨ / ٧٢) «والكثر» : جمار النخل ، وهو شحمه الذي في وسط النخل . والكثر ، فسر بما كان مملئاً بالشجر ، قيل أن يجهت ويهر ، وقيل : المراد ، أنه لا يقطع فيما يتسارع إليه الفساد ، ولو بعد الإحراز .

(٣) أبو داود : كتاب البيوع - باب في منع ثلثه ، برقم (٣٤٧٧) (٣ / ٢٧٦) ، وابن ماجه : كتاب الرهون - باب للمسلمون شركاء في ثلاث ، برقم (٢٤٧٢ ، ٢٤٧٣) (٢ / ٨٢٦) ، وأحمد (٥ / ٣٦٤) .

وقوله : «المسلمون شركاء في ثلاثة ؛ الماء ، والكلاء ، والنار» . ذهب قوم إلى ظاهر الحديث ، فقالوا : إن هذه الأمور الثلاثة لا تملك ، ولا يصح بيعها مطلقاً ، والمشهور بين العلماء ، أن المراد بالكلاء الكلاء المباح الذي لا يختص بأحد ، وبالماء ماء السماء ، والعيون ، والأشجار التي لا مالك لها ، والنار ، الشجر الذي يحطبه الناس من المباح ، فيسرقونه ، وقال الخطابي : الكلاء ؛ هو الذي ينبت في موات الأرض يرحاه الناس ، وليس لأحد أن يختص به .

ليس بمال ، ولأن لكل واحد فيه حقاً .

وقال مالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأبو يوسف ، من أصحاب أبي حنيفة ، وابن المنذر : يقطع سارق المصحف ، إذا بلغت قيمته النصاب الذي تقطع فيه اليد .

ثانياً : والشرط الثاني الذي يجب توافره في المال المسروق ، أن يبلغ الشيء المسروق نصيباً ؛ لأنه لا بد من شيء يجعل ضابطاً لإقامة الحد ، ولا بد وأن يكون له قيمة يلحق الناس ضرر بفقدائها ، فإن من عادتهم التسامح في الشيء الحقير من الأموال ، ولهذا لم يكن السلف يقطعون في الشيء السافه ، وقد اختلف الفقهاء في مقدار هذا النصاب ؛ فذهب جمهور العلماء إلى أن القطع لا يكون إلا في سرقة ربع دينار من الذهب ، أو ثلاثة دراهم من الفضة ، أو ما تساوي قيمته ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم . وفي التقدير بهذا حكمة ظاهرة ؛ فإن فيها كفاية المقصد في يوم له ولن يمونه غالباً ، وقوت الرجل وأهله مدة يوم له خطره عند غالب الناس ؛ لما روي عن عائشة ، رضي الله عنها ، أن الرسول ﷺ كان يقطع يد السارق في ربع دينار ، فصاعداً . وفي رواية مرفوعة : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار ، فصاعداً »^(١) . رواه أحمد ، ومسلم ، وابن ماجه . وفي رواية أخرى للنسائي ، مرفوعة^(٢) : « لا تقطع اليد ، فيما دون ثمن للمجن^(٣) » قيل لعائشة : ما ثمن المجن ؟ قالت : ربع دينار .

ويؤيده حديث ابن عمر في «الصحيحين» ، أن النبي ﷺ قطع في مجن ، ثمنه ثلاثة دراهم . وفي رواية : قيمته ثلاثة دراهم^(٤) .

(١) البخاري : كتاب الحدود . . . باب قول الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ (٨ / ٤٢١) بلفظ : تقطع اليد . . . ، ومسلم : كتاب الحدود - باب حد السرقة ونصيبها ، برقم (١ ، ٢ ، ٤) (٣ / ١٣١٢) ، وأبو داود : كتاب الحدود ، باب ما يقطع فيه السارق (٤ / ٥٤٥) ، والنسائي : كتاب قطع السارق - باب القدر الذي إذا سرقه السارق ، قطعت يده (٨ / ٧٧ - ٨١) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في كم تقطع يد السارق (٤ / ٥٠) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب حد السارق ، برقم (٢٥٨٥) بلفظ : « لا تقطع اليد إلا في ربع دينار ، فصاعداً » ، وأحمد في المسند (٦ / ١٠٤ ، ٢٤٩) ، والبيهقي : كتاب السرقة ، باب ما يجب فيه القطع (٨ / ٢٥٤) .

(٢) النسائي : كتاب قطع السارق - باب القدر الذي إذا سرقه السارق ، قطعت يده ، برقم (٤٩٣٥) (٨ / ٨١) ، والبيهقي : كتاب السرقة - باب اختلاف الناقلين في ثمن للمجن وما يصح منه وما لا يصح (٨ / ٢٥٦) .

(٣) للمجن : الثرس يعني به في الحرب .

(٤) البخاري : كتاب الحدود . . . باب قول الله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ (٨ / ٤٢١) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب حد السرقة ونصيبها ، برقم (٦) (٣ / ١٣١٢) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في كم تقطع يد السارق ، برقم (١٤٤٦) (٤ / ٥٠) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب حد السرقة ، برقم (٢٥٨٤) (٢ / ٨٦٢) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب ما يقطع فيه السارق ، برقم (٤٣٨٦ ، ٤٣٨٦) (٣ / ١٣٤) .

ومذهب الأحناف ، أن النصاب الموجب للقطع عشرة دراهم ، ولا قطع في أقل منها . واستدلوا بما رواه البيهقي ، والطحاوي ، والنسائي ، عن ابن عباس ، وعمر بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، في تقدير ثمن المجن بعشرة دراهم .

ونذهب الحسن البصري ، وداود الظاهري إلى أنه يثبت القطع بالقليل والكثير ، عملاً بإطلاق الآية ، ولا رواه البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «لَمَنْ أَلَّه السَّارِقُ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ ، فَتَقْطَعُ يَدَهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ ، فَتَقْطَعُ يَدَهُ»^(١) .

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث ، بأن الأعمش راوي هذا الحديث فسر البيضة بيضة الحديد التي تلبس للحرب ، وهي كالمجن ، وقد يكون ثمنها أكثر من ثمنه^(٢) ، والحبل كانوا يرون ، أنه منها ما يسوي دراهم^(٣) .

وربع الدينار كان يصرف بثلاثة دراهم ، وفي «الروضة الندية» : قال الشافعي : ورابع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم . وذلك أن الصرف على عهد الرسول ﷺ اثنا عشر درهماً بدينار ، وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بألف دينار ، ومن الفضة بأثني عشر ألف درهم .

ونذهب أبو حنيفة ، وأصحابه إلى أن النصاب الموجب للقطع ، هو عشرة دراهم ، أو دينار ، أو قيمة أحدهما من العروض ، ولا قطع فيما هو أقل من ذلك ؛ لأن ثمن المجن كان يُقَوَّمُ على عهد الرسول ﷺ بعشرة دراهم ، كما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

وروي عن ابن عباس وغيره هذا التقدير . قالوا : وتقدير ثمن المجن تبعاً لهذا التقدير أحوط ، والحدود تدفع بالشبهات ، والأخذ به كأنه شبهة في العمل بما دونها .

(١) البخاري : كتاب الحدود - باب لمن السارق إذا لم يُسَمَّ (٨ / ١٩٧ ، ١٩٨) ، وباب قول الله - تعالى - : «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا» (٨ / ٢٠٠ ، ٢٠١) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب حد السرقة ونصابها ، برقم (٣ / ١٣١٤) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب حد السارق ، برقم (٢٥٨٣ / ٢) (٨١٧) والمراد ، التنبيه على عظم ما حُسر ، وهي يده في مقابلة حق من المال ، وهو ربع دينار ، فإنه يشارك البيضة ، والحبل في الخسارة .

(٢) وقيل : هو اختيار بالواقع . أي : أنه يسرق هذا ، فيكون مبيكاً لقطع يده ، بتدريج منه إلى ما هو أكبر منه .

(٣) فظهر تخريج الحديث السابق .

والحق ، أن اعتبار ثمن المجن عشرة دراهم مُعَارَضٌ بما هو أصح منه ، كما تقدم في الروايات الأخرى الصحيحة . وقال مالك ، وأحمد ، في أظهر الروايات عنه : نصاب السرقة ربع دينار ، أو ثلاثة دراهم ، أو ما قيمته ثلاثة دراهم من العروض . والتقسيم بالدرهم خاصة ، والأثمان أصول لا يقوم بعضها ببعض .

وقد اعترض على قطع اليد في ربع دينار ، مع أن دينها خمسمائة دينار ، فقال أحد الشعراء :

يد بخمس مئتين عسجد وديت ما يالها قطعت في ربع دينار ؟
تناقض ماننا إلا السكوت له ونستجير بمولانا من العار

وهذا المعترض قد خانه الترفيق ، فإن الإسلام قد قطعها في هذا القدر ، حفظاً للمال ، وجعل دينها خمسمائة ، حفظاً لها ، فقد كانت ثمينة ، حين كانت أمية ، فلما خانت ، هانت ، ولهذا قيل :

يد بخمس مئتين عسجد وديت لكنها قطعت في ربع دينار
حماية الدم أغلاها ، وأرخصها خيانة المال ، فانتظر حكمة الباري
متى يُقَدَّرُ المسروق ؟

وتعتبر قيمة المسروق وتقديره يوم السرقة ، عند مالك ، والشافعية ، والحنابلة .
وقال أبو حنيفة : يقدر المسروق يوم الحكم عليه بالقطع .
سرقة الجماعة :

إذا سرت الجماعة قدراً من المال ، بحيث لو قسم بينهم ، لكان نصيب كل واحد منهم ما يجب فيه القطع ، فإنهم يقطعون جميعاً ، باتفاق الفقهاء .

أما إذا كان هذا القدر من المال يبلغ نصيباً ، ولكنه لو قسم بين السارقين ، لا يبلغ نصيب كل واحد منهم ، ما يجب فيه القطع ، فإنهم اختلفوا في ذلك ، فقال جمهور الفقهاء : يجب أن يقطعوا جميعاً .

وقال أبو حنيفة : لا قطع ، حتى يكون ما يأخذه كل واحد منهم نصيباً .

قال ابن رشد : فمن قطع الجميع ، رأى العقوبة إنما تتعلق بقتل مال المسروق أي ؛ أن هذا القدر من المال المسروق ، هو الذي يوجب القطع لحفظ المال . ومن رأى أن القطع إنما حلق بهذا القدر ، لا بما دونه ؛ لكان حرمة اليد ، قال : لا تقطع اليد كثيرة فيما أوجب الشارع فيه القطع .

ما يعتبر في الموضع المسروق منه :

وأما الموضع للمسروق منه ، فإنه يعتبر فيه الحرر .

والحرر ؛ هو الموضع المعد لحفظ الشيء ، مثل الدار ، والدكان ، والإصطبل ، والمراح ، والجربن ، ونحو ذلك ، ولم يرد فيه ضابط من جهة الشرع ، ولا من جهة اللغة ، وإنما يرجع فيه إلى العرف ، واعتبار الشرع للحرر ؛ لأنه دليل على عناية صاحب المال به ، وصيافته له ، وللمحافظة عليه من التعرض للضياع ، ودليل ذلك ما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : سمعت رسول الله ﷺ ، وقد سأله رجل عن الحريرة^(١) التي توجد في مراتعها ؟ قال : « فيها ثمنها مرتين ، وضرب نكال ، وما أخذ من عطنه^(٢) » ، ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن^(٣) . قال : يا رسول الله ، فالثوب ، وما أخذ منها في أكمامها ؟ قال : « من أخذ بفيه ، ولم يتخذ خبئة^(٤) » ، فليس عليه شيء ، ومن احتمل فعله ثمنه مرتين ، وضرب نكال ، وما أخذ من أجزائه ، ففيه القطع إذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن المجن^(٥) . رواه أحمد ، والنسائي ، والحاكم وصححه ، وحسنه الترمذي^(٦) .

وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا قطع في

(١) الحريرة : هي التي ترمى في الحقل ، وعليها حرس .

(٢) أوجب القطع على من سرق الشاة من عطنها ، وهو حررها ، واسقطه عن سرقها من مرعها . وفي هذا دليل على اعتبار الحرر .

(٤) أي ؛ لم يأخذ شيئا من للمسروق في طرف ثوبه .

(٥) النسائي : كتاب قطع النازق - باب النمر يسرق بعد أن يؤويه الجربن ، برقم (٤٩٥٨ ، ٤٩٥٩) (٨ / ٨٥ ، ٨٦)

والحاكم في «المستدرک» : كتاب الحدود (٤ / ٣٨١) ، وقال : هذه سنة تفرد بها عمرو بن شعيب بن محمد ، عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة ، فهو كأيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر . ووافقه الذهبي . وأحمد ، في «المستدرک» (٢ / ١٨٠ ، ٢٠٧) ، وحسنه الشيخ الألباني في : «إرواء الغليل» (٨ / ٦٩) .

تمر معلق ، ولا في حريسة الجبل ، فإذا أواه المراح أو الجرين^(١) ، فالقطع فيما بلغ ثمن اللجن^(٢) . ففي هذين الحديثين اعتبار الحرز .

قال ابن القيم : فإنه ﷺ أسقط القطع عن سارق الثمار من الشجرة ، وأوجبه على سارقها من الجرين .

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - أن هذا لنقصان ماليته ؛ لإسراع الفساد إليه وجعل هذا أصلاً في كل ما نقصت ماليته بإسراع الفساد إليه ، وقول الجمهور أصح ؛ فإنه ﷺ جعل له ثلاثة أحوال ؛ حالة لا شيء فيها ، وهي ما إذا أكل منه بفيه . وحالة يغرم مثليه ، ويضرب من غير قطع ، وهي ما إذا أخرجه من شجره وأخله . وحالة يقطع فيها ، وهو ما إذا سرقه من يبلده ؛ سواء أكان قد انتهى جفافه ، أم لم ينته ، فالعبرة بالمكان والحرز ، لا ببسبه ووطوئته ، ويدل عليه أنه ﷺ أسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها ، وأوجبه على سارقها من عطنها ، فإنه حرز . انتهى .

وإلى اعتبار الحرز ، ذهب جمهور الفقهاء ، وخالف في ذلك جماعة من الفقهاء ، ولم يشترطوا الحرز في القطع ؛ منهم أحمد ، وإسحاق ، وزفر ، والظاهرية ؛ لأن آية ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ [المائدة : ٣٨] . عامة ، وأحاديث عمرو بن شعيب لا تصلح لتخصيصها ؛ للاختلاف الواقع فيها .

ورد ذلك ابن عبد البر ، فقال : أحاديث عمرو بن شعيب العمل بها واجب ، إذا رواها الثقات .

اختلاف الحرز باختلاف الأموال :

والحرز مختلف باختلاف الأموال ، ومرجع ذلك إلى العرف ، فقد يكون الشيء حرزاً في وقت دون وقت ؛ فالدار حرز لما فيها من أثاث ، والجرين حرز للثمار ، والإصطبل حرز للدواب ، والمراح للغنم ، وهكذا .

(١) «الجرين» : موضع تحفيظ الثمار .

(٢) البيهقي : كتاب السرقة - باب القطع في كل ما له ثمن ، إذا سرق من حرز ، وبلغت قيمته ربع دينار (٨ / ٢٦٣ ، ٢٦٦) ، وحسنه الشيخ الألباني في : «إرواء الغليل» (٨ / ٦٩) .

الإنسان حرٌّ لنفسه :

والإنسان حرر لثيابه ولفراشه الذي هو نائم عليه ؛ سواء كان في المسجد ، أم في خارجه ، فمن جلس في الطريق ومعه متاعه ، فإنه يكون محرراً به ؛ سواء أكان مستيقظاً ، أم نائماً ، فمن سرق من إنسان نقوده أو متاعه ، قطع بمجرد الأخذ ؛ لزوال يد المالك عنه .

واشترط الفقهاء في النائم أن يكون المسروق تحت جنبه ، أو تحت رأسه ، واستدلوا بما أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والحاكم ، عن صفوان بن أمية ، قال : كنت نائماً في المسجد على خيمصة لي فسروقت ، فأخذنا السارق ، فرفعناه إلى رسول الله ﷺ ، فأمر بقطعه ، فقلت : يا رسول الله ، أفي خيمصة ثمن ثلاثين درهماً أنا أهبها له . قال : «فهل كان قبل أن تأتي»^(١) . أي ؛ فهل عفوت عنه ، ووهبت له قبل أن تأتي .

وفي هذا الحديث دليل على أن المطالبة بالمسروق شرط في القطع^(٢) ، فلو وهبه المسروق منه إياه ، أو باعه قبل رفعه إلى الحاكم سقط عن السارق ، كما صرح بذلك النبي ﷺ حيث قال : «فهل كان قبل أن تأتي»^(٣) .

الطرار :

واختلفوا في الطرار^(٤) ، فقالت طائفة : يقطع مطلقاً ؛ سواء أوضع يده داخل الكم وأخرج المال ، أو شق الكم فسقط المال ، فأخذه . وهو قول مالك ، والأوزاعي ، وأبي ثور ، ويعقوب ، وأحسن ، وابن المنذر .

وقال أبو حنيفة ، ومحمد بن الحسن ، وإسحاق : إن كانت الدراهم مصرورة في ظاهر كمه ، فطرها فسرقتها ، لم يقطع ، وإن كانت مصرورة إلى داخل الكم ، فأدخل يده ، فسرقتها قطع .

(١) أخرجه أبو داود : كتاب الحفود - باب من سرق من حر (٤ / ١٢٨) ، والنسائي : كتاب قطع السارق - باب الرجل يتجاوز عن سرقته ... (٨ / ٦٨) ، وابن ماجه : كتاب الحفود - باب من سرق من الحر (٢ / ٨٦٥) ، والحاكم ، في المستدرک ، (٤ / ٢٨٠) ، والإمام أحمد ، في «المستند» (٦ / ٤٦٦) ، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٧ / ٣٤٥) .

(٢) سيأتي مزيد بيان لهذه المسألة .

(٣) الطرار : هو الذي يشق كم الرجل ، ويأخذ ما فيه ، مأخوذ من الطر ، وهو الشق ، وهو ما يسمى بالنشال .

المسجدُ حرٌّ :

والمسجد حرٌّ لما يعتاد وضعه فيه ؛ من البسط ، والحصر ، والقناديل ، والنجف .
وقد قطع رسول الله ﷺ سارقاً سرق ترساً كان في صفة النساء في المسجد ، ثمne ثلاثة دراهم^(١) . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .
وكذلك إذا سرق باب المسجد ، أو ما يزين به ، مما له قيمة ؛ لأنه مال محرر ، لا شبهة فيه .

وخالف الشافعية في قناديل المسجد وحصرها ، فمن سرقها ، لا يقطع ؛ لأن ذلك جعل لمنفعة المسلمين وللسارق فيها حق ، اللهم إلا إذا كان السارق ذمياً ، فإنه يقطع ؛ لأنه لا حق له فيها .

السرقَةُ من الدار :

اتفق الفقهاء على أن الدار لا تكون حرراً ، إلا إذا كان بابها مغلقاً ، كما اتفقوا على أن من سرق من دار غير مشتركة في السكنى ، لا يقطع ، حتى يخرج من الدار .
واختلفوا في مسائل من ذلك ، ذكرها صاحب كتاب «الإفصاح عن معاني الصحاح» فقال : واختلفوا فيما إذا اشترك اثنان في نقب دلو ، فدخل أحدهما ، فأخذ المتاع ، وناوله الآخر وهو خارج الحرر ، وهكذا إذا رمى به إليه ، فأخذه ؛ فقال مالك ، والشافعي ، وأحمد : القطع على ألتاخذ ، دون الخارج .
وقال أبو حنيفة : لا يقطع منهما أحد .

واختلفوا فيما إذا اشترك جماعة في نقب ، ودخلوا الحرر ، وأخرج بعضهم نصاباً ، ولم يخرج الباقر شيئاً ، ولم يكن منهم معاونة في إخراجه ؛ فقال أبو حنيفة ، وأحمد : يجب القطع على جماعتهم .

وقال مالك ، والشافعي : لا يقطع إلا اللين أخرجوا المتاع . واختلفوا فيما إذا قرب الداخل المتاع إلى النقب ، وتركه ، فأدخل الخارج يده ، فأخرجه من الحرر ؛ فقال أبو

(١) أبو داود : كتاب الميراث - باب ما يقطع فيه السارق ، يرقم (٤٢٨٦) (٤ / ٥٤٨) ، والسنائي : كتاب قطع السارق - باب القدر الذي إذا سرقه السارق ، قطعت يده ، يرقم (٤٩٠٩) (٨ / ٧٦ ، ٧٧) ، ومسند أحمد (٢ / ١٤٥) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٨ / ٦٨) .

حنيفة : لا قطع عليهما .

وقال مالك : يقطع الذي أخرجه ، قولاً واحداً . وفي الداخل الذي قربه ، خلاف بين أصحابه على قولين .

وقال الشافعي : القطع على الذي أخرجه خاصة . وقال أحمد : عليهما القطع جميعاً . وذكر الشيخ أبو إسحاق في «المهذب» قال : وإن نقب رجلان حرراً ، فأخذ أحدهما المال ، ووضع على بعض النقب ، وأخذ الآخر ، ففيه قولان ؛ أحدهما ، أنه يجب عليهما القطع ، لأنهما لو لم نوجب عليهما القطع ، صار هذا طريقاً إلى إسقاط القطع . والثاني ، أنه لا يقطع واحد منهما كقول أبي حنيفة . وهو الصحيح ؛ لأن كل واحد منهما ، لم يخرج المال من الحرز . وإن نقب أحدهما الحرز ، ودخل الآخر ، وأخرج المال ، ففيه طريقان ؛ من أصحابنا من قال : فيه قولان ، كالمسألة قبلها . ومنهم من قال : لا يجب القطع ، قولاً واحداً ؛ لأن أحدهما نقب ، ولم يخرج المال ، والآخر أخرج من غير حرز .

بِمَ يَثْبُتُ الْحَدُّ ، وَهَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى طَلَبِ الْمَسْرُوقِ مِنْهُ ؟

لا يقام الحد ، إلا إذا طالب المسروق منه بإقامته^(١) ؛ لأن مخاصمته للمجنى عليه ومطالبته بالمسروق شرط ، ويثبت الحد بشهادة عدلين ، أو بالإقرار ، ويكفي فيه مرة واحدة ، عند مالك ، والشافعية ، والحناف ؛ لأن النبي ﷺ قطع يد سارق المجن ، وسارق رداء صفوان ، ولم ينقل أنه أمره بتكرار الإقرار ، وما وقع من التكرار في بعض الحالات ، فهو من باب التثبت .

ويرى أحمد ، وإسحاق ، وابن أبي ليلى ، أنه لا بد من تكراره مرتين^(٢) .

دَعْوَى السَّارِقِ الْمَلِكِيَّةِ :

وإذا ادعى السارق أن ما أخذه من الحرز ملكه ، بعد قيام البيئة عليه ، بأنه سرق من الحرز نصيباً ، فقال مالك : يجب عليه القطع بكل حال ، ولا يقبل دعواه . وقال أبو حنيفة ، والشافعي : لا يقطع . وسماه الشافعي : السارق الظريف .

(١) هذا ملحق أبي حنيفة ، وأحمد ، في أظهر روايته ، وأصحاب الشافعي ، وقال مالك : لا ينتظر إلى الطالبة .

(٢) ثبت ذلك عن علي ، رضي الله عنه ، عند ابن أبي شبة في «السنن» ، والطحاوي (٢ / ٩٧) .

والبيهقي (٨ / ٢٧٥) ، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٨ / ٧٨) .

تلقينُ السارقِ ما يسقطُ الحدُّ :

ويندب للقاضي أن يلقين السارق ما يسقط الحد ؛ لما رواه أبو أمية المخزومي ، أن النبي ﷺ أتى بلص اعترف ، ولم يوجد معه متاع ، فقال له رسول الله ﷺ : «ما إخالك سرقت؟»^(١) قال : بلى . فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا ، فأمر به ، فقطع . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، ورجاله ثقات .

وقال عطاء : كان من قضى^(٢) يؤتى إليهم بالسارق ، فيقول : أسرت ؟ قل : لا . وصمى^(٣) أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - وعن أبي الدرداء ، أنه أتى بجارية سرقت ، فقال لها : أسرت ؟ قولي : لا . فقالت : لا . فخلى سبيلها . وعن عمر ، أنه أتى برجل سرق فساله : أسرت ؟ قل : لا . فقال : لا . فتركه^(٤) .

عقوبة السرقة :

إذا ثبتت جريمة السرقة ، وجب إقامة الحد على السارق ، فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف ، وهو الكوع^(٥) ، لقوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة : ٣٨] . ولا يجوز العفو عنها من أحد ، لا من المجني عليه ، ولا من الحاكم ، كما لا يجوز أن

(١) «إخالك» : أي ، أظنك . والحديث أخرجه أبو داود : كتاب الجفود - باب في تلقين في الحد ، برقم (٤٣٨٠) (٤ / ٥٤٢ ، ٥٤٣) ، والبيهقي : كتاب السرقة - باب ما جاء في الإقرار بالسرقة والرجوع عنه (٨ / ٢٧٦) ، والنسائي : كتاب قطع السارق - باب تلقين السارق ، برقم (٤٨٨٧) (٨ / ٦٧) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب تلقين السارق ، برقم (٢٥٩٧) (٢ / ٨٦٦) وأحمد في «المسند» (٥ / ٢٩٣) ، وضعفه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٨ / ٧٨) . (٢) من قضى : أي ، من تولى القضاء . (٣) أي ، ذكر أن أبا بكر ، وعمر كانا يفعلان ذلك ، حينما توليا القضاء . (٤) والآثار عند ابن أبي شيبة ، في «المصنف» ، والبيهقي (٨ / ٢٧٦) ، وصححها العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٨ / ٧٩) .

(٥) كان القطع معمولاً به في الجاهلية ، فأقره الإسلام ، مع زيادة شروط أخرى ، ويقال : إن أول من قطع الأيدي في الجاهلية كرش ، قطعوا رجلاً يقال له : دوك . مولى لبني مليح بن عمرو بن غزاعة ، كان قد سرق كتز الكعبة . ويقال : سرقة قوم ، فوضعوه عنده . قال القرطبي : وقد قطع السارق في الجاهلية ، وأول من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد بن المغيرة ، فأمر الله بقطعه في الإسلام ، وكان أول سارق قطعه رسول الله ﷺ في الإسلام ، من الرجال الحيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد ، من بني مخزوم ، وقطع أبو بكر اليمنى الذي سرق العقد ، وهو رجل من أهل اليمن أقطع اليد والرجل ، وقد كان سرق عقداً لأسماء بنت عميس ، روج أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - فقطع يده اليسرى ، وقطع عمر يد ابن سمرة بن جحش عبد الرحمن ابن سمرة .

تستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها ، أو تأخير تنفيذها أو تعطيلها ، خلافاً للشريعة الذين يرون ، أن القطع يسقط عن السارق بغضو للجاني عليه في السرقة ، وكذلك يرون أن للإمام مع وجوب إقامة الحد ، أن يسقط العقوبة عن بعض الناس لمصلحة ، وله تأخيرها عن بعضهم لمصلحة ، وهذا مخالف لجماعة أهل السنة الذين يروون عن رسول الله ﷺ قوله : «تجاوزوا العقوبة بينكم ؛ فإذا انتهى بها إلى الإمام ، فلا عفا الله عنه إن عفا»^(١) .

فإذا سرق ثانياً ، تقطع رجله ، ثم إن الفقهاء اختلفوا فيما إذا سرق ثالثاً بعد قطع يده ورجله ؛ فقال أبو حنيفة : يعز ، ويحبس . وقال الشافعي ، وغيره : تقطع يده اليسرى ، ثم إذا عاد إلى السرقة ، تقطع رجله اليمنى ، ثم إذا سرق ، يعز ويحبس .

حَسْمُ يَدِ السَّارِقِ إِذَا قُطِعَتْ :

وتحسم يد السارق بعد القطع ، فتكوى بالنار ، أو تتخذ أي طريقة من الطرق حتى ينقطع الدم ، فلا يتعرض المقطوع للتلطف والهلاك ؛ فمن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ أتى بسارق قد سرق شملة ، فقالوا : يا رسول الله ، إن هذا قد سرق . فقال رسول الله ﷺ : « وما إخاله سرق »^(٢) . فقال السارق : بلى ، يا رسول الله . فقال : « اذهبوا به ، فاقطعوه ، ثم احسموه »^(٣) ، ثم اتوني به ، فقطع فأتي به ، فقال : « تب إلى الله » . قال : تب إلى الله . فقال : « تاب الله عليك »^(٤) . رواه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي ، وصححه ابن حبان .

تعليق يد السارق في عنقه :

ومن التنكيل بالسارق ، والزجر لغيره ، أمر الشارع بتعليق يد السارق المقطوعة في

(١) الحاكم ، في «المستدرک» بلفظ مختلف : كتاب الحدود (٤ / ٢٨٣) ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . وأبو داود : كتاب الحدود ، بلفظ مختلف - باب العفو عن الحدود - ما لم تبلغ السلطان ، برقم (٤٣٧٦) (٤ / ٥٤٠) ، والسنائي : كتاب قطع السارق ، بلفظ مختلف - باب ما يكون حرراً ، وما لا يكون ، برقم (٤٨٨٥ ، ٤٨٨٦) .

(٢) في هذا إجماع للسارق بعدم الإقرار ، والرجوع عنه .

(٣) في هذا دليل على أن نفقة الحسم وموته ليست على السارق ، وإنما هي في بيت المال .

(٤) الحاكم في «المستدرک» : كتاب الحدود (٤ / ٢٨١) وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . والبيهقي : كتاب السرقة - باب السارق يهرق أولاً ، فتقطع يده اليمنى من مفصل الكف ، ثم يحسم بالنار (٨ / ٢٧١) ، والدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيرها ، برقم (٧٣) (٣ / ١٠٣) ، وضعفه العلامة الألباني في «إرواه النليل» (٨ / ٨٣) .

عنه؛ روى أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وقال : حسن غريب ، عن عبد الله بن محيريز قال : سألت قفصالة عن تعليق يد السارق في عنقه ، أمن السنة هو ؟ فقال : أي رسول الله ﷺ يسارق ، قطعت يده ، ثم أمر بها فعلق في عنقه^(١) .

اجتماع الضمان والحد :

إذا كان المسروق قائماً ، رد إلى صاحبه ؛ لقول رسول الله ﷺ : «على اليد ما أخذت ، حتى تؤديه»^(٢) . وهذا ملهب الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

فإذا تلف للمسروق في يد السارق ، ضمن بدله وقطع ، ولا يمنع أحدهما الآخر ؛ لأن الضمان لحق الأدمي ، والقطع يجب لله - تعالى - فلا يمنع أحدهما الآخر ، كالدية والكفارة .

وقال أبو حنيفة : إذا تلف للمسروق ، فلا يفرم السارق ؛ لأنه لا يجتمع الغرم مع القطع بحال ؛ لأن الله ذكر القطع ، ولم يذكر الغرم .

وقال مالك ، وأصحابه : إن تلف ، فإن كان موسراً ، غرم ، وإن كان ممسوراً ، لم يكن عليه شيء .

الجنایات

الجنایات ؛ جمع جنایة ، مأخوذة من جنى يجنى ، بمعنى أخذ ، يقال : جنى الثمر . إذا أخذه من الشجر . ويقال أيضاً : جنى على قومه جنایة . أي ؛ أذنّب ذنباً يؤخذ به .

والمراد بالجنایة في عرف الشرع ؛ كل فعل محرم ، والفعل للحرم كل فعل حظه الشارع ومنع منه ؛ لما فيه من ضرر واقع على الدين ، أو النفس ، أو العقل ، أو العرض ، أو المال .

(١) أبو داود : كتاب الحدود - باب في تعليق يد السارق في عنقه ، برقم (٤٤١١) (٤ / ٥٦٧) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب ما جاء في تعليق يد السارق ، برقم (١٤٤٧) (٤ / ٥١) وقال : حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن علي المقدسي ، عن الحجاج بن أرطاة . والنسائي : كتاب قطع السارق - باب تعليق يد السارق في عنقه ، برقم (٤٩٨٢ ، ٤٩٨٣) (٨ / ٩٢) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب تعليق اليد في العنق ، برقم (٢٥٨٧) (٢ / ٨٦٣) ، وقال للحقق : قال السندي : والحديث قد حسنه الترمذي ، وسكت عليه أبو داود ، وإن تكلم فيه النسائي . والبيهقي : كتاب السرقة - باب ما جاء في تعليق اليد في عنق السارق (٨ / ٢٧٥) ، وضمه العلامة الآلبي في «إرواه الغليل» (٨ / ٨٤) .

(٢) البيهقي : كتاب السرقة - باب غرم السارق (٨ / ٢٧٦) ، ومستد أحمد (٥ / ٨ ، ١٣) .

وقد اصطلاح الفقهاء على تقسيم هذه الجرائم إلى قسمين ؛

القسم الأول ، ويسمى بجرائم الحدود .

والقسم الثاني ، ويسمى بجرائم القصاص .

وهي الجنايات التي تقع على النفس ، أو على ما دونها من جرح ، أو قطع عضو ، وهذه هي أصول للمصالح الضرورية التي يجب للمحافظة عليها ؛ صيانة للناس ، وحفاظاً على حياتهم الاجتماعية .

وقد تقدم الكلام على جرائم الحدود وعقوباتها ، وبقي أن نتكلم على جرائم القصاص .

ونبدأ بتمهيد في وجهة نظر الإسلام في المحافظة على النفس متبعين ذلك بالكلام عن القصاص بين الجاهلية والإسلام ، ثم الكلام عن القصاص في النفس ، والقصاص فيما دونها .

وأما الجنايات في القانون ، فهي أخطر الجرائم ، وقد حددتها المادة (١٠) من قانون العقوبات ، بأنها الجرائم المعاقب عليها بالإعدام ، أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، أو الأشغال الشاقة المؤقتة ، أو السجن .

المحافظة على النفس

كرامة الإنسان :

إن الله - سبحانه - كرم الإنسان ؛ خلقه بيده ، ونفخ فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وسخر له ما في السموات ، وما في الأرض جميعاً منه ، وجعله خليفة عنه ، وزوّجه بالقوى ، والمواهب ؛ ليسود الأرض ، وليصل إلى أقصى ما قُدر له من كمال مادي ، وارتقاء روحي .

ولا يمكن أن يحقق الإنسان أهدافه ، ويبلغ غايته ، إلا إذا توفرت له جميع عناصر النمو ، وأخذ حقوقه كاملة .

وفي طليعة هذه الحقوق التي ضمنها الإسلام حق الحياة ، وحق التملك ، وحق صيانة العرض ، وحق الحرية ، وحق المساواة ، وحق التعلم .

وهذه الحقوق واجبة للإنسان من حيث هو إنسان ، يقطع النظر عن لونه ، أو دينه ، أو جنسه ، أو وطنه ، أو مركزه الاجتماعي : ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَأَنزَلْنَاهُمْ مِّنَ الطِّيبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء : ٧٠] . وقد خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فقال : «أيها الناس ، إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ألا هل بلغت اللهم فاشهد ، كل المسلم على المسلم حرام دمه ، وماله ، وعرضه»^(١) .

حق الحياة :

وأول هذه الحقوق وأولها بالعناية حق الحياة ، وهو حق مقدس لا يحل انتهاك حرمة ، ولا استباحة حماه ، يقول الله - سبحانه - : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الإسراء : ٣٣] .

والحق الذي تزهق به النفوس ، هو ما فسره الرسول ﷺ في قوله ، عن ابن مسعود - رضي الله عنه - : «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث ؛ الثيب^(٢) الزاني ، والنفس بالنفس^(٣) ، والتارك لدينه ، المفارق للجماعة^(٤)» . رواه البخاري ، ومسلم^(٥) . ويقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَنصُرُوا لَكُمْ وَإِن كُنتُمْ بِأَنفُسِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [الإسراء : ٣٤] . ويقول - سبحانه - : ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ [التكوير : ٨ ، ٩] . والله - سبحانه - جعل عذاب من سنّ القتل عذاباً لم يجعله لأحد من خلقه ؛ يقول الرسول ﷺ : «ليس من نفس تُقتل ظلماً ، إلا كان على ابن آدم^(٦) كِفْلٌ من دمه ؛ لأنه كان أول من سنّ القتل» . رواه البخاري ، ومسلم^(٧) .

(١) تقدم تخريجه . (٢) الثيب الزاني : المتزوج .

(٣) «النفس بالنفس» أي : قتل النفس التي قتلت نفساً عمداً بغير حق بقتل النفس .

(٤) التارك لدينه المفارق للجماعة : أي للرد ؛ من دين الإسلام . (٥) تقدم تخريجه .

(٦) هو قاتل الذي قتل هابيل ، والكنفل : النصب ، قال النووي : هذا الحديث من قواعد الإسلام ، وهو أن كل من ابتعد شيئاً من الشر ، كان عليه وزر كل من اقتدى به في ذلك العمل مثل عمله إلى يوم القيامة .

(٧) البخاري : كتاب الاحتصام بالكتاب والسنة - باب إثم من دعا إلى ضلالة ، أو من مع سيئة (٩ / ١٢٧) ، ومسلم بلفظ : «لا تقتل» : كتاب القسامة - باب بيان إثم من سنّ القتل ، يرقم (٢٧٧) (٣ / ١٣٠٣) ، (١٣٠٤) ، وابن ماجه ، بلفظ : «لا تقتل نفس ظلماً» : كتاب الديات - باب الخيل في قتل مسلم ظلماً ، يرقم (٢٦١٦) (٢ / ٨٧٣) .

ومن حرص الإسلام على حماية النفوس ، أنه هدد من يستحلها بأشد عقوبة ؛ فيقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٩٣] .

فهذه الآية تقرر ، أن عقوبة القاتل في الآخرة العذاب الأليم ، والخلود المقيم في جهنم ، والغضب واللعنة ، والمذاب العظيم .

ولهذا قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : لا توبة لقاتل مؤمن عمداً^(١) .

لأنها آخر ما نزل ولم ينسخها شيء ، وإن كان الجمهور على خلافه ، ورسول الله ﷺ يقول : «لزوال الدنيا أهون على الله من قتل مؤمن بغير حق»^(٢) . رواه ابن ماجه بسند حسن ، عن البراء . وروى الترمذي بسند حسن ، عن أبي سعيد - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : «لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتركوا في دم مؤمن ، لأكبههم الله في النار»^(٣) .

وروى البيهقي ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «من أعان على دم امرئ مسلم بشطر كلمة ، كتب بين عينيه يوم القيامة : آيس من رحمة الله»^(٤) .

ذلك أن القتل هدم لبناء أراداه الله ، وسلب حياة المجني عليه ، واعتداء على عصبيته الذين يعتزون بوجوده ، ويتصنعون به ، ويحرمون بفقدته العون ، ويستوي في التحريم قتل المسلم والذمي ، وقتل نفسه .

(١) أخرجه ابن ماجه ، عن عباس بن عمارة ، في : كتاب الديات - باب هل لقاتل مؤمن توبة (٢٦٢١) ، وصححه الألباني ، في «صحيح ابن ماجه» (٩٣ / ٢) ، و«المشكاة» (٣٤٧٨) .

(٢) ابن ماجه : كتاب الديات ، باب التغليب في قتل مسلم ظلمًا (٨٧٣ / ٢) ، وقال في «الزوائد» : إسناده صحيح ، ورجاله موثقون ، وقد صرح الوليد بالسماع ، فزالت تهمة تغلبه ، والحديث في رواية غير البراء ، أخرجه غير المصنف أيضًا . وصححه العلامة الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٩٢ / ٢) ، و«غاية المرام» (٤٣٩) ، و«التعليق الرغيب» (٢٠٢ / ٣) .

(٣) الترمذي : كتاب الديات - باب الحكم في الدماء ، برقم (١٣٩٨) (١٧ / ٤) وقال : هذا حديث غريب .

(٤) البيهقي ، عن أبي هريرة : كتاب الجنائيات - باب تحريم القتل من السنة (٢٢ / ٨) ، وابن ماجه ، عن أبي هريرة - كتاب الديات - باب التغليب في قتل مسلم ظلمًا ، برقم (٢٦٢٠) (٢ / ٨٧٤) ، وضعفه العلامة الألباني في «ضعيف ابن ماجه» (١ / ٢٠٩) ، و«المشكاة» (٣٤٨٤) ، و«الضعيفة» (٥٠٣) .

ففي قتل الذمي جاءت الأحاديث ، مصرحة بوجود النار لمن قتله ؛ روى البخاري ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : «من قتل معاهداً^(١) ، لم يرحَ رائحة الجنة ، وإن ريحها يوجد من مسيرة أربعين عاماً»^(٢) و^(٣).

وأما قاتل نفسه ، فالله - سبحانه وتعالى - يحذر من ذلك ، فيقول : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة : ١٩٥] . ويقول : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ النساء : ٢٩ .

وروى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن الرسول ﷺ قال : «من تردى^(٤) من جبل فقتل نفسه ، فهو في نار جهنم يتردى فيها ، خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن تحصى^(٥) سماً فقتل نفسه ، فسمه في يده يتحساه في نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً ، ومن قتل نفسه بحليلة ، فحليلته في يده يتوجأ^(٦) بها في نار جهنم ، خالداً مخلداً فيها أبداً»^(٧).

وروى البخاري ، عن أبي هريرة أيضاً ، أن رسول الله ﷺ قال : «الذي يخنق نفسه . يخنقها في النار ، والذي يطعن نفسه يطعن نفسه في النار ، والذي يقتحم^(٨) يقتحم في النار»^(٩).

(١) «المعاهد» : من له عهد مع المسلمين ؛ إما بأمان من مسلم ، أو هدنة من حاكم ، أو عقد جزية .

(٢) البخاري : كتاب النيات - باب إثم من قتل ذمياً بغير جرم (١٦/٩) .

(٣) وعلم وجدلان واتحسها يستلزم عدم دخولها . قال الحافظ في «الفتح» : إن لاراد بهذا النبي ، وإن كان عاماً ، التخصيص بزمان ما ؛ لتعارض الأدلة العقلية والنقلية ، أن من مات مسلماً ، وكان من أهل الكباير ، فهو محكوم بإسلامه ، غير مخلد في النار ، ومآله الجنة ، ولو حذب قبل ذلك . انتهى .

(٤) «التردى» : السقوط . أي ؛ اسقط نفسه متعمداً مثلاً .

(٥) «يتوجأ» : يضرب بها نفسه .

(٦) البخاري ، مختصر : كتاب الجنائز ، باب ما جاء في قاتل النفس ، برقم (١٣٦٣) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب غلط تحريم قتل الإنسان ، وأن من قتل نفسه بشيء علب به في النار ، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، برقم (١٧٥) (١ / ١٠٣ ، ١٠٤) ، والترمذي : كتاب الطل - باب ما جاء فيمن قتل نفسه بسم أو غيره ، برقم (٢٠٤٤) (٤ / ٣٧٦) .

(٧) «يقتحم» : يرمي نفسه .

(٨) البخاري : كتاب الجنائز - باب ما جاء في قاتل النفس (٢ / ١٢١) بدون : فالذي يقتحم ، يقتحم في النار ، وأحمد بإلفظه في «المستد» (٢ / ٤٣٥) .

وعن جندب بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « كان فيمن قبلكم رجل به جرح ، فجزع فأخذ سكيناً ، فحز بها يده فما رقا الدم ، حتى مات »^(١) . فقال الله - تعالى - : « بادرتني عبدي بنفسه ، حرمت عليه الجنة »^(٢) . رواه البخاري . وثبت في الحديث : « من قتل نفسه بشيء ، عذب به يوم القيامة »^(٣) .

ومن أبلغ ما يتصور في التشنيع على القتل - بالإضافة إلى ما سبق - أن الإسلام اعتبر القاتل لفرد من الأفراد ، كالقاتل للأفراد جميعاً ، وهذا أبلغ ما يتصور من التشنيع على ارتكاب هذه الجريمة النكراء ؛ يقول - سبحانه - : ﴿ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ١٧٩] .

ولعظم أمر الدماء وشدة خطورتها ، كانت هي أول ما يقضى فيها بين الناس يوم القيامة^(٤) ، كما رواه مسلم .

وقد شرع الله - سبحانه - القصاص وإعدام القاتل ؛ انتقاماً منه ، وجزراً لغيره ، وتطهيراً للمجتمع من الجرائم ، التي يضرط فيها النظام العام ، ويختل معها الأمن ، فقال : ﴿ وَتَكُونُ فِي الْقصاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٧٩] .

وهذه العقوبة مقررة في جميع الشرائع الإلهية المتقدمة ، ففي الشريعة الموسوية ، جاء بالفصل الحادي والعشرين من سفر الخروج ، أن من ضرب إنساناً فمات ، فليقتل قتلاً ، وإذا بغى رجل على آخر فقتله اغتيالاً ، فمن قدام ملبحي تأخذه ليقتل ، ومن ضرب أباه وأمه ،

(٢) أي ؛ ما انقطع حتى مات .

(٣) البخاري : كتاب الأنبياء - باب ما ذُكرَ من بني إسرائيل (٤ / ٢٠٨) ، ورواه عنه : كتاب الجنائز - باب ما جاء في قاتل النفس (٢ / ١٢١) .

(٤) مسلم : كتاب الإيمان - باب غلط تحريم قتل الإنسان نفسه ... ، برقم (١٧٦) (١٠٤ / ١) ، والدرمي : كتاب الدييات - باب التشديد على من قتل نفسه (٢ / ١٩٢) .

(٥) مسلم : كتاب القصاص - باب للجأرة بالدماء في الآخرة ، وثقا أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة ، برقم (٢٨) (٣ / ١٣٠٤) ، والترمذي : كتاب الدييات - باب الحكم في الدماء ، برقم (١٣٩٦) ، (١٣٩٧) ، وابن ماجه : كتاب الدييات - باب التغليظ في قتل مسلم ظلماً ، برقم (٢٦١٥) ، (٢٦١٧) (٢ / ٨٧٣) . وهذا فيما بين العباد ، وأما حديث : « أول ما يحاسب به العبد الصلاة » فهو فيما بين العبد وبين الله ، وحديث : « أول ما يحاسب به العبد ... » . رواه ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في أول ما يحاسب به العبد الصلاة - بلفظ متقارب (١٤٢٥) ، (١٤٢٦) (١ / ٤٥٨) ، والدرمي : كتاب الصلاة - باب أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة (١ / ٣١٣) .

يقتل قتلاً ، وإن حصلت أذية فاعط نفسك بنفس ، وعيناً بعين ، ومناً بسن ، ويدك بيد ، ورجلاً برجل ، وجرحاً بجرح ، ووصاً برص .

وفي الشريعة المسيحية ، يرى البعض أن قتل القاتل لم يكن من مبادئها ، مستدلين على ذلك بما ورد بالإصحاح الخامس ، من إنجيل متى من قول عيسى - عليه السلام - : لا تقاوموا الشر ، بل من لطمك على خدك اليمين ، فحوك له خدك الآخر أيضاً ، ومن رأى أن يخاصمك ، ويأخذ ثوبك ، فاترك له الرداء أيضاً ، ومن سخرّك ميلاً واحداً ، فانهب معه اثنين .

ويرى البعض الآخر ، أن الشريعة المسيحية عرفت عقوبة الإعدام ، مستدلاً على ذلك ، بما قاله عيسى - عليه السلام - : ما جئت لأنقض الناموس ، وإنما جئت لأتمم .

وقد تأيد هذا النظر بما ورد في القرآن الكريم : ﴿ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ﴾ [المائدة : ٤٦] .

وإلى هذا تشير الآية الكريمة : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [المائدة : ٤٥] .

ولم تفرق الشريعة بين نفس ونفس ، فالقصاص حق ، سواء أكان المقتول كبيراً أم صغيراً ، رجلاً أم امرأة ، فلكل حق الحياة ، ولا يحل التعرض لحياته بما يفسدها ، بأي وجه من الوجوه ، وحتى في قتل الخطأ لم يحف الله تعالى القاتل من المسؤولية ، وأوجب فيه العتق والدية ، فقال سبحانه : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ﴾ [النساء : ٩٢] .

وهذه العقوبة الماثية إنما أوجبها الإسلام في القتل الخطأ ؛ احتراماً للنفس ، حتى لا يتسرب إلى ذهن أحد هوانها ، وليحتاط الناس فيما يتصل بالنفوس والدماء ، ولتسد ذرائع الفساد ، حتى لا يقتل أحد أحداً ويمزعم أن القتل كان خطأ .

ومن شدة عناية الإسلام بحماية النفس ، أنه حرم إسقاط الجنين بعد أن تدب الحياة فيه ، إلا إذا كان هناك سبب حقيقي يوجب إسقاطه ، كالخوف على أمه من الموت ، ونحو ذلك ، وأوجب في إسقاطه بغير حق غرامة .

القصاص بين الجاهلية والإسلام

قام نظام القصاص في العرب على أساس ، أن القبيلة كلها تعتبر مسئولة عن الجناية التي يقرها فرد من أفرادها ، إلا إذا خلعت ، وأعلنت ذلك في المجتمعات العامة .

ولهذا كان ولي الدم يطالب بالقصاص من الجاني وغيره من قبيلته ، ويتوسع في هذه المطالبة توسعاً ، ربما أوقد نار الحرب بين قبيلتي الجاني ، والمجني عليه .

وقد تزداد المطالبة بالتوسع ، إذا كان للمجني عليه شريكاً ، أو سيداً في قومه ، على أن بعض القبائل كثيراً ما كان يهمل هذه المطالبة ، ويسقط حمايته على القاتل ، ولا يعير أولياء المقتول أي اهتمام ، فكانت تنشب الحروب التي تودي بأنفس الكثير من الأبرياء .

فلما جاء الإسلام ، وضع حدًا لهذا النظام الجائر ، وأعلن أن الجاني وحده هو المسئول عن جنايته ، وهو الذي يؤخذ بجريته ، فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ (١) الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ (٢) وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِكُمْ فَتَحَدَّثْ بِهِ ذِكْرًا وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [البقرة : ١٧٨ ، ١٧٩] .

إذا اختاروا القصاص دون العفو :

قال البيضاوي في تفسير هذه الآية : كان في الجاهلية بين حين من أحياء العرب دعاء ، وكان لاحدهما طول على الآخر ، فاقسموا : لنتقتل الحر منكم بالعبد ، والذكر بالأنثى . فلما جاء الإسلام ، تحاكموا إلى رسول الله ﷺ ، فنزلت ، وأمرهم أن يتباروا . انتهى . والآية تشير إلى ما يأتي :

١- أن الله - سبحانه - أبطل النظام الجاهلي ، وفرض المائلة والمساواة في القتلى . فإذا اختاروا القصاص دون العفو ، فأرادوا إنفاذه ، فإن الحر يقتل إذا قُتل حرّاً ، والعبد يقتل إذا قُتل عبداً مثله ، والمرأة تقتل إذا قُتلت امرأة .

قال القرطبي : وهذه الآية جاءت مبينة حكم النوع إذا قتل نوعه ، فبينت حكم الحر إذا

(١) «القتلى» : جمع قتل .

(٢) «فاتباع بالمعروف» ما عرّف من اقتصاص الآخر ، أي : تبيحه ، لأن المجني عليه يتبع الجاني ، فيأخذ مثله .

قتل حرًا ، والعبد إذا قتل عبدك ، والأثني إذا قُتلت أنثى ، ولم تتعرض لأحد النوعين إذا قُتل الآخر ، فالآية محكمة ، وفيها إجمال ، بيته قوله - تعالى - : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسَ بِالنَّفْسِ ... ﴾ [المائدة : ٤٥] . إلى آخر الآية .

وبيته النبي ﷺ ، لما قتل اليهودي بالمرأة ^(١) . قاله مجاهد .

٢- فإذا عفا ولي الدم عن الجاني ، فله أن يطالبه بالدية على أن تكون المطالبة بالمعروف ؛ لا يخالطها عنف ، ولا غلظة ، وعلى القاتل أداء الدية إلى العافي بلا عاطلة ، ولا بخس .

٣- وهذا الحكم الذي شرعه الله من جوار القصاص ، والعفو عنه إلى الدية ، تيسير من الله ورحمة ، حيث وسع الأمر في ذلك ، فلم يحتم واحدًا منهما .

٤- فمن استندى على الجاني ، فقتله بعد العفو عنه ، فله عذاب أليم ؛ إما بقتله في الدنيا ، وإما بعذابه بالنار في الآخرة ؛ روى البخاري ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال ^(٢) : كان في بني إسرائيل القصاص ، ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة : ١٧٨] . قال : «فالعفو» أن يقبل في العمد الدية ، و «الاتباع بالمعروف» أن يتبع الطالب بمعروف ، ويؤدي إليه المطلوب بإحسان ، ﴿ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ . فيما كتب على من كان قبلكم .

٥- وقد شرع الله القصاص ؛ لأن فيه الحياة العظيمة ، والبقاء للناس ، فإن القاتل إذا علم أنه سيقول ارتدع ، فأحيا نفسه من جهة ، وأحيا من كان يريد قتله من جهة أخرى .

٦- وقد أبقى الإسلام جعل الولاية في طلب القصاص لولي المقتول ، على ما كان عليه عند العرب ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي

(١) البخاري : كتاب الديات - باب قتل الرجل بالمرأة (٩ / ٨) ، ومسلم : كتاب القسامة - باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من اللحدلات والمخضلات ، وقتل الرجل بالمرأة ، برقم (١٧) (٣ / ١٣٠٠) ، والترمذي : كتاب الديات - باب ما جاء فيمن رُضخ رأسه بصخرة ، برقم (١٣٩٤) وقال : هذا حديث حسن صحيح (٤ / ١٥) .

(٢) البخاري : كتاب التفسير - باب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ ﴾ . إلى قوله : ﴿ عَذَابُ أَلِيمٍ ﴾ (٦ / ٢٨ ، ٢٩) ، وابن أبي عمير : كتاب القسامة - باب تأويل قوله - عز وجل - : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ فَاتِّبَاعَ الْمَعْرُوفِ وَأَدِّءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ . برقم (٤٧٨١) (٨ / ٢٦ ، ٢٧) .

القتل إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا ﴿الإِسْرَاءُ : ٣٣﴾ .

والمقصود بالولي ؛ هو من له القيام بالدم ، وهو الوارث للمقتول^(١) ، فهو الذي له حق المطالبة دون السلطة الحاكمة ، فلو لم يطالب هو بالقصاص ، فإنه لا يقتص من الجاني . والسلطان ؛ التسلط على القاتل ، وإنما كان ذلك كذلك مخافة أن يصدر العفو من غير رضا منه ، وهو الذي اكتوى بئار الجريمة ، فتشور نفسه ، ويعمد إلى الأخذ بالثأر ، ويتكرر القتل والإجرام .

٧- قال صاحب «المنار» معلقاً على هذه الآية : فالآية الحكيمة قررت أن الحياة هي المطلوبة بالذات ، وأن القصاص وسيلة من وسائلها ؛ لأن من علم أنه إذا قتل نفساً يقتل بها ، يرتدع عن القتل ، فيحفظ الحياة على من أراد قتله وعلى نفسه ، والاكتفاء بالدية لا يردع كل أحد عن سفك دم خصمه ، إن استطاع ؛ فإن من الناس من يبلل المال الكثير لأجل الإيقاع بعدوه . وفي الآية من براعة العبارة ، وبلاغة القول ، ما يلهب باستبشاح إرهاب الروح في العقوبة ، ويوطن النفس على قبول حكم المساواة ؛ إذ لم يسم العقوبة قتلاً أو إعداماً ، بل سماها مساواة بين الناس ، تنطوي على حياة سعيدة لهم .

القصاص في النفس

ليس كل اعتداء على النفس بموجب للقصاص ؛ فقد يكون الاعتداء عملاً ، وقد يكون شبه عمد ، وقد يكون خطأ ، وقد يكون غير ذلك . ومن ثم ، وجب أن نبين أنواع القتل ، ونبين النوع الذي يجب القصاص بمقتضاه .

أنواع القتل

القتلُ أنواعٌ ثلاثة :

- ١- عمد .
- ٢- شبه عمد .
- ٣- خطأ .

(١) هذا رأي الجمهور ، وقال مالك : هم العيبة .

القتلُ العمدُ :

فالقتلُ العمدُ ؛ هو أن يقصد المكلف قتلَ إنسانٍ معصومٍ الدم^(١) ، بما يغلب على الظن ، أنه يُقتل به . ويفهم من هذا التعريف ، أن جريمة القتل العمد لا تتحقق ، إلا إذا توفرت فيها الأركان الآتية :

١- أن يكون القاتل عاقلًا ، بالغًا ، قاصدًا القتل .

أما اعتبار العقل والبلوغ ؛ فلحديث علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «رُفِعَ القلمُ عن ثلاث ؛ عن المجنون حتى يُفريق ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم»^(٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والترمذي .

وأما اعتبار العمد ، فلما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : قتل رجل في عهد رسول الله ﷺ ، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ، فذهب إلى وليِّ المقتول ، فقال القاتل : يا رسول الله ، والله ما أردت قتله . فقال النبي ﷺ للولي : «أما إنه إن كان صادقًا ، ثم قتلته ، دخلت النار» . فخلاه الرجل ، وكان مكتوفًا بنسعة^(٣) ، فخرج يجر نسعته . قال : فكان يسمى ذا النسعة^(٤) . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه .

وروى أبو داود ، أن رسول الله ﷺ قال : «العمد قود ، إلا أن يعفو ولي المقتول»^(٥) .

وروى ابن ماجه ، أنه ﷺ قال : «من قتل عامدًا فهو قود ، ومن حال بينه وبينه فعلية لعنة الله ، والملائكة ، والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرغًا ولا عدلًا»^(٦) .

(١) أي ؛ لا يتحقق القتل شرعًا . (٢) تقدم تفريجه ، في (١ / ١٢٦) .

(٣) النسعة : سير من الجلود .

(٤) أبو داود : كتاب الدييات - باب الإمام يأمر بالمعفو في الدم ، برقم (٤٤٩٨) (٤ / ٦٣٧) ، والنسائي : كتاب القسامة - باب القود ، برقم (٤٧٢٢) (٨ / ١٣) ، والترمذي : كتاب الدييات - باب في حكم ولي القاتل في القصاص والمعفو ، برقم (١٤٠٧) (٤ / ٢٢) ، وابن ماجه : كتاب الدييات - باب المعفو عن القاتل ، برقم (٢٩٩٠) (٢ / ٨٩٧) ، وصححه العلامة الآلباني ، في «صحيح أبي داود» (٣ / ٨٥٢) ، و«صحيح النسائي» (٤ / ٤٤٣) ، و«صحيح الترمذي» (١١٣٥) ، و«صحيح ابن ماجه» (٢ / ١٠٧) .

(٥) الدارقطني : كتاب الحدود والدييات وغيره ، برقم (٤٥) (٣ / ٩٤) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٩ / ٣٦٥) ، ومن طريقه أخرجه ابن حزم في «المحلى» (١٠ / ٤٦٠) ، والزيلعي في «فتاوى» (٤ / ٢٢٧) .

(٦) ابن ماجه : كتاب الدييات - باب من حال بين ولي المقتول ، وبين القود أو الذية ، برقم (٢٦٣٥) (٢ / ٨٨٠) ، والدارقطني : كتاب الحدود والدييات وغيره ، برقم (٤٣) (٣ / ٩٤) ، والنسائي : كتاب القسامة - باب كم دية شبه العمد ، برقم (٤٧٩٠) (٨ / ٤٠) ، وصححه العلامة الآلباني في «صحيح ابن ماجه» (٢ / ٩٦) .

٢- أن يكون المقتول آدمياً ، ومعصوم الدم أي ؛ أن دمه غير مباح .

٣- أن تكون الأداة التي استعملت في القتل ، مما يُقتلُ بها غالباً .

فإذا لم تتوفر هذه الأركان ، فإن القتل لا يعتبر قتلاً عمداً .

أداة القتل:

ولا يشترط في الأداة التي يقتل بها ، سوى أنها مما تقتلُ غالباً ؛ سواء أكانت محددة ؛ أم متلفة ؛ لثما لهما في إزهاق الروح .

وقد روى البخاري ، ومسلم ، أن رسول الله ﷺ رَضَ (١٣) رأس يهودي بين حجرين ، وكان فعل ذلك بجارية من الجوارى (١٤) .

وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة ، والشعبي ، والنخعي الذين يقولون ، بأنه لا قصاص في القتل بالمثل .

ومن هذا القبيل القتل بالإحراق بالنار ، والإغراق بالماء ، والإلقاء من شاق ، واللقاء حائط عليه ، وخنق الأنفاس ، وحس الإنسان ، ومنع الطعام والشراب عنه ، حتى يموت جوعاً ، وتقديمه لحيوان مفترس .

ومنه ، ما إذا شهد الشهود على إنسان معصوم الدم بما يوجب قتله ، ثم بعد قتله يرجعون عن الشهادة ، ويقولون : تعمداً قتله . فهذه كلها من الأدوات التي غالباً ما تقتل .

ومن قدم طعاماً مسموماً لغيره ، وهو يعلم أنه مسموم ، دون أكله فحات به ، اقتص منه ؛ روى البخاري ، ومسلم (١٥) ، أن يهودية سَمَت النبي ﷺ في شاة ، فأكل منها لقمة ثم لفظها ، وأكل معه بشر بن البراء ، فعفا عنها النبي ﷺ ولم يعاقبها . أي ؛ أنه عفا عنها قبل أن يتحدث الوفاة لواحد عن أكل : فلما مات بشر بن البراء ، قتلها به . لما رواه أبو داود ، أنه ﷺ أمر بقتلها (١٦) .

(١) رَضَ : كسر .

(٢) البخاري : كتاب الوصايا - باب إذا أومأ للرئيس برأيه إشارة (٥ / ٢٧٨) ، وكتاب الديات - باب من أقاد بالجر (١٢ / ١٨٠) ، ومسلم : كتاب المساقاة - باب ثبوت القصاص في القتل ... ، برقم (١٦٧٢) .

(٣) البخاري : كتاب الهبة - باب قبول الهبة من المشركين (٣ / ٢١٤) ، ومسلم : كتاب السلام - باب السم ، برقم (٢١٩٠) (٤ / ١٧٢١) .

(٤) أبو داود : كتاب الديات - باب يمين سقى رجلاً سماً أو أطعمه فمات ، أقاد منه ؟ برقم (٤٥١١) ، (٤٥١٢) ، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣ / ٨٥٤) .

الْقَتْلُ شِبْهُ الْعَمْدِ :

والقتل شبه العمد ؛ هو أن يقصد المكلف قتل إنسان معصوم الدم ، بما لا يقتل عادة ، كأن يضربه بعضاً خفيفة ، أو حجر صغير ، أو لكزه بيده ، أو سوط ، ونحو ذلك .

فإن كان الضرب بعضاً خفيفة ، أو حجر صغير ، ضربة أو ضربتين ، فمات من ذلك الضرب ، فهو قتل شبه عمد^(١) .

فإن كان الضرب في مقتل ، أو كان المضروب صغيراً ، أو كان مريضاً يموت من مثل هذا الضرب غالباً ، أو كان قوياً ، غير أن الضارب وإلى الضرب حتى مات ، فإنه يكون عمداً .

وسمي بشبه العمد ؛ لأن القتل متردد بين العمد والخطأ ؛ إذ إن الضرب مقصود ، والقتل غير مقصود ، ولهذا أطلق عليه شبه العمد ، فهو ليس عمداً محضاً ، ولا خطأ محضاً ، ولما لم يكن عمداً محضاً ، سقط القود ؛ لأن الأصل صيانة الدماء فلا تستباح ، إلا بأمرين .

ولما لم يكن خطأ محضاً ؛ لأن الضرب مقصود بالفعل دون القتل ، وجبت فيه دية مغلطة ؛ روى الدارقطني ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال^(٢) : «العمد قود اليد ، والخطأ عقل لا قود فيه ، ومن قُتل في عمية بحجر ، أو عصا ، أو سوط ، فهو دية مغلطة في أسنان الأبل» .

وأخرج أحمد ، وأبو داود ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : «عقل شبه العمد مغلط كعقل العمد ، ولا يقتل صاحبه ، وذلك أن ينزو الشيطان

(١) هذا مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ، وجمهور الفقهاء ، وخالف في ذلك مالك ، والليث ، والمهاوية ، ولهموا إلى أن القتل إذا كان بآلة ، لا يقصد بمثلها القتل غالباً ، كالعصا ، والسرط ، والطلعة ، ونحو ذلك ، فإنه يعتبر عمداً ، وفيه القصاص ؛ إذ الأصل عندهم عدم اعتبار الآلة في إزهاق الروح ، فكل ما أزهق الروح أوجب القصاص .

(٢) الدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (٤٧) (٣ / ٩٤) .

بين الناس ، فتكون الدماء في غير ضئيلة ، ولا حمل سلاح^(١) .

وأخرج أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، أن النبي ﷺ خطب يوم فتح مكة ، فقال^(٢) :
«إلا وإن قتل خطأ شبه العمد بالسوط ، والعصا ، والحجر» .

القتلُ الخطأ :

والقتل الخطأ ؛ هو أن يفعل المكلف ما يباح له فعله ، كأن يرمي صيداً ، أو يقصد غرضاً ، فيصيب إنساناً معصوم الدم ، فيقتله ، وكان يحفر بئراً ، فيتردى فيها إنسان ، أو ينصب شبكة - حيث لا يجوز - فيعلق بها رجل ، فيقتل ، ويلحق بالخطأ القتل العمد الصادر من غير مكلف ، كالصبي والمجنون .

الأثار المترتبة على القتل

قلنا : إن القتل عمد ، وشبه عمد ، وخطأ ، ولكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة آثار تترتب عليه ، ولما يلي نذكر أثر كل نوع :

موجبُ القتلُ الخطأ :

إن القتل الخطأ يوجب أمرين ؛

أحدهما ، الدية للمخلفة على العاقلة ، مؤجلة في ثلاث سنين ، ومسيأتي ذلك حين الكلام على الدية .

ثانيهما ، الكفارة ، وهي حق رقبة مؤمنة ، سليمة من العيوب المخلة بالعمل والكسب ، فإن لم يجد ، صام شهرين متتابعين^(٣) ، وأصل ذلك قول الله - تعالى - :

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ

(١) أبو داود ، بلفظ متعارف : كتاب الديات - باب ديات الأضواء ، برقم (٤٥٦٥) (٤ / ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، واحد في الفسحة (٢ / ١٨٣) ، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٣٨١٩) .

(٢) أبو داود : كتاب الديات - باب في دية الخطأ شبه العمد ، برقم (٤٥٨٨) (٤ / ٧١١ ، ٧١٢) ، والنسائي : كتاب النضامة - باب كم دية شبه العمد ، وذكر الاختلاف على خالد ، برقم (٤٧٩٤) (٦ / ٤١) ، وابن ماجه : كتاب الديات - باب دية شبه العمد مخلقة (٢ / ٨٧٧) ، وصححه الألباني في «إرواه الغليل» (٧ / ٢٥٥) .

(٣) يرى الشافعية ، أن كفارة القتل يجوز فيها الإطعام ، إن عجز للكفر عن الصيام ؛ لكبر سن ، أو مرض ، أو لحقه مشقة شديدة ، فيطعم ستين مسكيناً ، يطلي كل واحد منك من طعام ، وخالفهم الفقهاء في ذلك ؛ لعدم ورود ما يدل عليه .

إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَخَرِّيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَلَنَبَذْنَهُمْ إِلَىٰ آهْلِهِمْ وَتَخْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿ [النساء: ٩٢] .

وإذا قتل جماعة رجلاً خطأ ، فقال جمهور العلماء : على كل واحدٍ منهم الكفارة .
وقال جماعة : عليهم كلهم كفارة واحدة .

الحكمة في الكفارة :

قال القرطبي : واختلفوا في معناها ، ف قيل : أوجبت ؛ تمحيصاً وطهوراً للذنوب القاتل .
وذنبه ترك الاحتياط والتحفظ ، حتى هلك على يديه امرؤ محقون الدم .

وقيل : أوجبت بدلاً من تعطيل حق الله - تعالى - في نفس القتيل ، فإنه كان له في نفسه حق وهو التمتع بالحياة ، والتصرف فيما أحلَّ له تصرف الأحياء ، وكان لله - سبحانه - فيه حق وهو أنه كان عبداً من عباده ، يجب له من اسم العبودية ؛ صغيراً كان أو كبيراً ، حراً كان أو عبداً ، مسلماً كان أو ذمياً ، ما يتميز به عن البهائم والدواب . ويرتجى - مع ذلك - أن يكون من نسله من يعبد الله ويطيعه ، فلم يخل قاتله من أن يكون فوت منه الاسم الذي ذكرنا ، والمعنى الذي وصفنا ؛ فلذلك ضمن الكفارة . وأي واحد من هذين المعنيين كان فيه بيان أن النص ، وإن وقع على القاتل خطأ ، فالقاتل عبداً مثله ، بل أولى بوجوب الكفارة عليه منه . اهـ . وسيأتي بيان هذا .

موجبُ القتلِ شبه العمدِ :

والقتل شبه العمد يوجب أمرين ؛

١- الإثم ؛ لأنه قتلُ نفس حرم الله قتلها إلا بالحق .

٢- الدية المخلطة على الماقتلة ، على ما سيأتي .

موجبُ القتلِ العمدِ :

أما القتل العمد ، فإنه يوجب أموراً أربعة :

١- الإثم .

٢- الحرمان من الميراث والوصية .

٤- القود أو العفو .

فلا يرث القتال من ميراث المقتول شيئاً ، لا من ماله ، ولا من دينه ، إذا كان من ورثته ، سواء أكان القتل عمداً ، أم كان خطأ .

وقاعدة الفقهاء في ذلك : من استعجل الشيء قبل أوانه ، عوقب بحرمانه .

وروى البيهقي^(١) ، عن خلاص ، أن رجلاً رمى بحجر ، فاصاب أمه فماتت من ذلك ، فأراد نصيبه من ميراثها ، فقال له إخوانه : لا حق لك . فارتفعوا إلى علي - كرم الله وجهه - فقال له علي : حقتك من ميراثها الحجر . فأغرمه الدية ، ولم يعطه من ميراثها شيئاً .

وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ قال : « ليس للمقاتل من الميراث شيء »^(٢) . والحديث معلول ، وقد اختلف في رفعه ووقفه ، وله شواهد تقويه .

وروى أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، أن رسول الله ﷺ قال^(٣) : « ليس للمقاتل شيء ، وإن لم يكن له ولورث ، فوارثه أقرب الناس إليه ، ولا يرث القتال شيئاً »^(٤) .

والى هذا ذهب أكثر أهل العلم ، وكذلك الأحناف ، والشافعية . وذهبت الهادوية ، والإمام مالك إلى أن القاتل ، إن كان خطأ ، ورث من المال دون الدية . وقال الزهري ، وصعيد بن جبير ، وغيرهما : لا يحرم القاتل من الميراث .

(١) البيهقي : كتاب الفرائض - باب لا يرث القتال (٦ / ٢٢٠) .

(٢) البيهقي : كتاب الفرائض - باب لا يرث القتال (٦ / ٢٢٠) ، والدارقطني : كتاب في الكفاية والأحكام - برقم (١١٧ / ٤) (٢٣٧) .

(٣) البيهقي : كتاب الفرائض - باب لا يرث القتال (٦ / ٢٢٠) ، وأبو داود : كتاب النيات - باب ديات الأعضاء ، برقم (٤٥٥٦) (٤ / ٦٨٨ ، ٦٩٤) ، والنسائي بمثله : كتاب القسامة - باب كم دية شبه العمد ، برقم (٤٨١) (٨ / ٤٢ ، ٤٣) وحسن الألباني في « صحيح أبي داود » (٣ / ٨٦٤) ، وإرواء الغليل (٦ / ١١٧) .

(٤) أي : أن بعض الورثة ، إذا قتل للورث ، حرم من ميراثه ، وورثه من لم يرتكب هذه الجريمة ، لأن لم يكن له ورث إلا للقاتل ، حرم من للميراث ، وقسمت تركته على أقرب الناس منه بعد القتال ، مثل الرجل يقتله ابنه ، وليس له وارث غير ابنه القتال ، وللقاتل ابن ، فإن ميراث المقتول ينفع إلى ابن القتال ، ويحرمه القتال ، أفاده في « معالم السنن » للخطابي .

وكذلك تبطل الوصية ، إذا قتل الموصى له الموصي .

قال في «البدائع» : القتل بغير حق جنائية عظيمة ، تستدعي الزجر بأبلغ الوجوه ، وحرمان الوصية يصلح راجراً كحرمان الميراث ، فيثبت .

وسواء أكان القتل عمداً ، أم خطأ ؛ لأن القتل الخطأ قتل ، وأنه جارٍ للمواخلة عليه عقلاً ؛ وسواء أوصى له بعد الجنائية ، أو قبلها .

(٣) الكفارة في حالة ما إذا عفا وليُّ الدَّم ، أو رضي بالدية :

أما إذا اقتُص من القاتل ، فلا تجب عليه كفارة ؛ روى الإمام أحمد ، عن واثلة بن الأسقع ، قال : أتى النبي ﷺ نفر من بني سليم ، فقالوا : إن صاحباً لنا قد أوجب . قال : «فليعتق رقبة» ، يفد الله بكل عضو منها ، عضوًا منه من النار^(١) . ورواه أيضاً بسند آخر عنه ، قال : أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا أوجب ، قال : «اعتقوا عنه» ، يعتق الله بكل عضو منه عضوًا من النار^(٢) . وهذا رواه أبو داود ، والنسائي ، ولقظ أبي داود : قد أوجب . «يعني النار» بالقتل .

قال الشوكاني في «نيل الأوطار» : في حديث واثلة دليل على ثبوت الكفارة في قتل العمد ، وهذا إذا عفا عن القاتل ، أو رضي الوارث بالدية . وأما إذا اقتص منه ، فلا كفارة عليه ، بل القتل كفارته ؛ لحديث عبادة المذكور في الباب ، ولما أخرجه أبو نعيم في «المعرفة» ، أن النبي ﷺ قال^(٣) : «القتل كفارة» .

وهو من حديث خزعة بن ثابت ، وفي إسناده ابن لهيعة ، قال الحافظ : لكنه من

(١) أحمد في «اللسنة» بلفظ : «ليعتق رقبة مثله فبذلك الله» (٣ / ٤٩٠) ، ويلفظه (٤ / ١٠٧) .

(٢) أبو داود : كتاب العتق - باب في ثواب العتق ، برقم (٣٩٦٤) (٤ / ٢٧٣) ، وأحمد في «اللسنة» (٣ / ٤٩١) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ١٣٢) .

(٣) ذكره البخاري في «التاريخ الصغير» (١ / ١٧٠) وقال : وهو حديث لا تقوم به حجة . ذكره ابن حجر في «الفتح» ، وقال : بعد كلامه المذكور بالأعلى : والأصل فيه (أي : الحديث) حديث عبادة بن الصامت ، في «صحيح مسلم» : «أمن أتي منكم حاكم ، فأتيهم عليه ، فهو كفارة» ، وهو في «صحيح البخاري» بلفظ : «فهو كفارته» .

وقد ورد هذا اللفظ مرفوعاً على الحسن بن علي في «مجمع الزوائد» ، وقال الهيثمي : رواه الطبراني ، رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد (٦ / ٢٦٦) .

الله بن مسعود - رضي الله عنه - : كانت النفس لهم جميعاً ، فلما عفا هذا ، أحيا النفس ، فلا يستطيع أحد حقه - يعني الذي لم يعف - حتى يأخذ حق غيره . قال : فما ترى ؟ قال : أرى أن تجعل الدية في ماله ، وترفع عنه حصة الذي عفا . قال عمر - رضي الله عنه - : وأنا أرى ذلك . قال محمد : وأنا أرى ذلك . وهو قول أبي حنيفة .

وإن كان في الورثة صغير ، فإنه ينتظر بلوغه ليكون له الخيار ؛ إذ إن القصاص حق لجميع الورثة ، ولا اختيار للصبي قبل بلوغه ، وإذا عفا الورثة جميعاً أو أحدهم على الدية ، وجب على القاتل دية مختلطة حاله في ماله ، كما سيأتي ذلك مفصلاً في باب الديات .

شروط وجوب القصاص

ولا يجب القصاص ، إلا إذا توفرت الشروط الآتية :

١- أن يكون المقتول معصوم الدم ؛ فلو كان حربياً ، أو ذاتياً محصناً ، أو مرتدّاً ، فإنه لا ضمان على القاتل ؛ لا بقصاص ولا بدية ؛ لأن هؤلاء جميعاً مهذورو الدم .

روى البخاري ، ومسلم ، عن ابن مسعود ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله ، إلا بإحدى ثلاثة ؛ الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه ، المفارق للجماعة »^(١) .

٢- أن يكون القاتل بالغاً .

٣- أن يكون عاقلاً .

فلا قصاص على صغير ، ولا مجنون ، ولا معتوه ؛ لأنهم غير مكلفين ، وليس لهم قصد صحيح ، أو إرادة حرة .

فإذا كان المجنون يفيق أحياناً ، فقتل وقت إفاقته ، اقتصر منه ، وكذلك من زال عقله بسكر وهو متعمد في شربه ؛ فعن مالك ، أنه بلغه ، أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية ابن أبي سفيان يذكر أنه أتى بسكران قد قتل رجلاً ، فكتب إليه معاوية : أن اقله به .

فإن كان شرب شيئاً ظنه غير مسكر ، فزال عقله ، فقتل في هذه الحال ، فلا قصاص

(١) سبق تخريجه .

عليه ، وفي الحديث يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - :

«رفع القلم عن ثلاث ؛ عن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يفق ، وعن النائم حتى يستيقظ»^(١) .

وقال مالك : الأمر للمجمع عليه عندنا ، أن لا قود بين الصبيان ، وأن قتلهم خطأ ما لم تحب الخلود ، ويبلغوا الحلم ، وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ .

٤- أن يكون القاتل مختاراً ، فإن الإكراه يسلبه الإرادة ، ولا مستولية على من فقد إرادته ، فإذا أكرهه صاحب سلطان^(٢) غيره على القتل ، فقتل آدمياً بغير حق ، فإنه يقتل الأمر دون المأمور ، ويعاقب المأمور . وبهذا أخذ أبو حنيفة ، وداود ، وهو أحد قولي الشافعي .

وقال الاحتاف : وإن أكرهه على إتلاف مال مسلم بأمر يخاف منه على نفسه ، أو على عضو من أعضائه ، وسعه أن يفعل ذلك ، ولصاحب المال أن يضمّن المكره .

وإن أكرهه بقتل على قتل غيره ، لم يسعه أن يقدم عليه ، ويصبر حتى يقتل ، فإن قتله كان أكماً ، والقصاص على المكره ، إن كان القتل عمداً .

وقال قوم : يقتل المأمور دون الأمر . وهو القول الآخر للشافعي .

وقال قوم ؛ منهم مالك ، والحنابلة : يقتلان جميعاً ، إن لم يعف ولي الدم ، فإن عفا ولي الدم ، وجبت الدية ؛ لأن القاتل قصد استبقاء نفسه بقتل غيره ، والمكره تسبب في القتل بما يفضي إليه غالباً .

وإذا أمر مكلفٌ غير مكلفٍ بأن يقتل غيره ، مثل الصغير ، والمجنون ، فالقصاص على الأمر ؛ لأن المباشر للقتل آلة في يده ، فلا يجب القصاص عليه ، وإنما يجب على المتسبب .

وإذا أمر الحاكم بالقتل ظلماً ؛ فإما أن يكون المأمور عالماً بأنه ظلم ، أو لا يكون له علم به ، فإن كان عالماً بأنه ظلم ونفذ أمره ، وجب عليه القصاص ، إلا أن يعفو الولي ، فتجب الدية عليه ؛ لأنه مباشر للقتل مع علمه بأنه ظلم ، فلا يعذر ، ولا يقال : إنه مأمور من

(١) سبق تخريجه ، في (١ / ١٢٦) .

(٢) عند الحنابلة ، أن قول النادر : قتل ، ولا تترك . إكراه .

الحاكم . لأن قاعدة الإسلام ، أنه : «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(١) . كما قال رسول الله - صلوات الله وسلامه عليه - .

وإن لم يكن عالماً بعدم استحقاته القتل فقتله ، فالتقصص إن لم يعف الولي ، أو الدية على الأمر بالقتل ، دون للمباشر ؛ لأنه معذور لوجوب طاعة الحاكم في غير معصية الله . ومن دفع إلى غير مكلف آلة قتل ، ولم يأمره به ، فقتل ، لم يلزم الدافع شيء .

هـ- ألا يكون القاتل أصلاً للمقتول ؛ فلا يقتص من والد يقتل ولده ، وولد ولده ، وإن سفل إذا قتلته ، بأي وجه من أوجه العمد ، بخلاف ما إذا قتل الابن أحد أبويه ، فإنه يقتل ، اتفاقاً ؛ لأن الوالد سبب في حياة ولده ، فلا يكون ولده سبباً في قتله وسلبه الحياة ، بخلاف ما إذا قتل الولد أحد والديه ، فإنه يقتص منه لهما ؛ أخرج الترمذي ، عن عمر ، أن النبي ﷺ قال : «لا يُقتل الوالدُ بالولد»^(٢) .

قال ابن عبد البر : هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق ، مستفيض عندهم ، وهو عمل أهل المدينة ، ومروى عن عمر .

وروى يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب ، أن رجلاً من بني مُدَلج ، يقال له : قتادة . حلف أبناً له بالسيف ، فأصاب ساقه ، فترى في جرحه فمات ، فقدم سراقه بن جُشعم على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فذكر ذلك له ، فقال له عمر : اعد على ماء قديد عشرين ومائة بغير ، حتى أقدم عليك . فلما قدم عليه عمر ، أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة ، وثلاثين جَلَّة ، وأربعين خَلَّة ، ثم قال : أين أخو المقتول ؟ فقال : ها أنا ذا . قال خذها ؛ فإن رسول الله ﷺ قال : «ليس لقاتل شيء»^(٣) .

وخالف في ذلك الإمام مالك ، فرأى أنه يقاد الوالد بالولد ، إذا أضجمعه ونبحه ؛ لأن

(١) أخرجه البخاري ، مع الفتح (١٣ / ٢٠٣) ، وسلم : كتاب الإمارة ، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (١ / ١٥) ، وأبو داود : كتاب الجهاد ، باب في الطاعة (٢٦٢٥) ، والنسائي : كتاب البيعة ، باب جزاء من امر بمعصية ، فإطاع (٧ / ١٥٩) ، والإمام أحمد ، في «المسند» (١ / ٩٤) ، وأبو داود الطيالسي (١٠٩) ، بإلفظ : «لا طاعة لبشر في معصية الله ...» . وإلفظ : «لا طاعة لأحد ...» . عند أحمد في «المسند» ، (٥ / ٦٦) .

(٢) الأثر مملئ : أبواب اللعنات ، باب ما جاء في الرجل يقتل أبته يقاد منه ، أم لا ؟ (١ / ٢٦٣) ، وصححه الألباني ، في «إرواء الغليل» (٧ / ٢٦٨) .

(٣) صحيح ، انظر «إرواء الغليل» ، (٧ / ٢٧٢) .

ذلك عمد حقيقة لا يحتمل غيره ؛ فإن الظاهر في استعمال الجراح في القتل ، هو العمد .
والعمدية أمر خفي لا يحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال ، وأما إذا كان على
غير هذه الصفة ، فيما يحتمل عدم إزهاق الروح ، بل قصد التأديب من الأب . وإن كان في
حق غيره يحكم فيه بالعمد ، وإنما فرّق بين الأب وغيره ؛ لما للأب من الشفقة على ولده ،
وعليه قصد التأديب عند فعله ما يفضب الأب ، فيحمل على عدم قصد القتل لقوة المحبة
التي بين الأب والابن .

٦- أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل حال جنائنه ، بأن يساويه في الذنن والحرية ، فلا
قصاص على مسلم قتل كافراً ، أو حر قتل عبداً ؛ لأنه لا تكافؤ بين القاتل والمقتول ،
بخلاف ما إذا قتل الكافر المسلم ، أو قتل العبد الحر ، فإنه يقتص منها .

والإسلام ، وإن كان قد ألغى الفوارق بين المسلمين في هذا الباب ؛ فلم يفرق بين
شريف ووضيع ، ولا بين جميل ودميم ، ولا بين غني وفقير ، ولا بين طويل وقصير ، ولا
بين قوي وضعيف ، ولا بين سليم ومريض ، ولا بين كامل الجسم وناقصه ، ولا بين صغير
وكبير ، ولا بين ذكر وأنثى^(١) ، إلا أنه اعتبر الفارق بين المسلم والكافر ، والحر والعبد ، فلم
يجعلهما متكافئين في الدم .

فلو قتل مسلم كافراً ، أو قتل حر عبداً ، فلا قصاص على واحد منهما ؛ وأصل ذلك
حديث علي - كرم الله وجهه - أن رسول الله ﷺ قال^(٢) : « لا لا يقتل مؤمن بكافر » .
أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم وصححه .

وروى البخاري ، عن علي - كرم الله وجهه - أيضاً ، أن أبا جحيفة قال له : هل
عندكم شيء من الوحي ما ليس في القرآن . قال : لا والذي فلق الحبة ، ويرأ النسمة ، إلا

(١) ذهب أكثر الفقهاء إلى ، أن الرجل إذا قتل امرأة ، فله يقتل بها . وسكن ابن المنذر الإجماع على ذلك ، وسكن
أبو الوليد الباجي ، والخطابي ، من الحسن البصري ، أنه لا يقتل الرجل بالأنثى ، وهو قول شاذ مردود ، ففي
كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول ، أن الذكور يقتل بالأنثى .

(٢) الترمذي : كتاب الديات - باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر ، يرقم (١٤١٢) (٤ / ٢٤ ، ٢٥) ، وأبو داود :
كتاب الديات - باب إيقاد المسلم بالكافر ؟ يرقم (٤٥٣٠) (٤ / ١٨٠) ، والنسائي : كتاب القسامة - باب القود
بين الأحرار والمملوك في النفس (٨ / ١٩) ، وابن ماجه : كتاب الديات - باب لا يقتل مسلم بكافر ، برقم
(٢٦٥٩) ، (٢٦٦٠) (٢ / ٨٨٧ ، ٨٨٨) ، وأحمد في المسند (١ / ٧٩ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٧٨ ،
١٨٠ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ، ٢١١ ، ٢١٥) ، وصححه الألباني في تلوه النخيل (٧ / ٢٦٥) .

فهمًا يعطيه الله رجلاً في القرآن ، وما في هذه الصحيفة . قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : «المؤمنون تتكافأ»^(١) دماؤهم ، وفكك الأسير ، وألا يقتل مسلم بكافر»^(٢) . وهذا مجمع عليه بالنسبة للكافر الحرابي ، فإن المسلم إذا قتل فإنه لا يقتل به ، إجماعاً .

وأما بالنسبة للذمي والمعاهد ، فقد اختلفت فيهما أنظار الفقهاء ، فلهب الجمهور منهم إلى ، أن المسلم لا يقتل بهما ؛ لصحة الأحاديث في ذلك ، ولم يأت ما يخالفها .

وقالت الأحناف ، وابن أبي ليلى : لا يقتل المسلم إذا قتل الكافر الحرابي ، كما قال الجمهور . وخالفوه في الذمي والمعاهد ، فقالوا : إن المسلم إذا قتل الذمي أو المعاهد بغير حق ، فإنه يقتل بهما ؛ لأن الله - تعالى - يقول : ﴿ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾ [المائدة : ٤٥] .

وأخرج البيهقي ، من حديث عبد الرحمن البيلماني^(٣) ، أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد ، وقال^(٤) : «أنا أكرم من وقى بلمته» .

وقالوا أيضاً : إن المسلمين أجمعوا على أن يد للمسلم تقطع ، إذا سرق من مال الذمي . فإذا كانت حرمة ماله كحرمة مال المسلم ، فحرمة دمه كحرمة دمه .

رفع إلى أبي يوسف القاضي مسلم قتل ذمياً كافراً ، فحكم عليه بالقتل ، فأتاه رجل برقعة فآلقها إليه ، فإذا فيها :

يَا قَاتِلَ الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ	جُرْتُ وَمَا الْعَادِلُ كَالْجَائِرِ
يَا مَنْ يَغْدِدُ وَأَطْرَافُهَا	مِنْ عِلْمَاءِ النَّاسِ أَوْ شَاعِرِ
اسْتَرْجِعُوا وَابْكُوا عَلَى دِينِكُمْ	وَاصْطَبِرُوا فَالْأَجْرُ لِلصَّابِرِ
جَارِ عَلَى الدِّينِ أَبُو يَوْسُفَ	بَقَتْلِهِ الْمُؤْمِنَ بِالْكَافِرِ

(١) تتكافأ : تساوى في النية والقصاص .

(٢) البخاري : كتاب العلم - باب كتابة العلم (١/ ٢٨) ، وكتب الجهاد - باب فكك الأسير (٤/ ٨٣ ، ٨٤) ، وكتاب النيات - باب المأثلة (٩/ ١٣) .

(٣) ابن أبي ليلى ، ضعيف ، لا تقوم به الحجة ، وحديثه هذا مرسل . قال أبو عبد القاسم بن سلام : هذا الحديث ليس بمسند ، ولا يجعل مثله إماماً تسلك به الدماء .

(٤) البيهقي : كتاب الجنائز - باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر ، وما جاء عن الصحابة في ذلك (٨/ ٣) ، فالحديث ضعيف ، بل وثبت عن بعض الصحابة ، أنهم دبروا القتل عن السلم ، انظر «إرواء الغليل» (٧/ ٣١٢) .

فلدخل أبو يوسف على الرشيد ، وأخبره الخبر ، وأقرأه الرقعة ، فقال الرشيد :
تدرك هذا الأمر ؛ ثلثا تكون فتنة . فخرج أبو يوسف ، وطالب أصحاب الدم بيئته ،
على صحة اللمة وثبوتها ، فلم يأتوا بها ، فأسقط القود .
وقال مالك ، والليث^(١) : لا يقتل المسلم بالذمي ، إلا أن يقتله غيلة ، وقتل الغيلة ؛
أن يضمعه فيذبحه ، وبخاصة على ماله .

هذا بالنسبة للكافر ، وأما العبدُ ، فإن الحرَّ لا يقتل به إذا قتله ، بخلاف ما إذا قتل
العبد الحرَّ ؛ فإنه يقتل به ؛ لما رواه الدارقطني ، من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ،
عن جطله ، أن رجلاً قتل عبده صبراً^(٢) ، متعمداً ، فجلده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة ،
ومحاسبته من المسلمين ، ولم يقد به ، وأمره أن يعتق رقبة^(٣) .

ولأن الله - تعالى - يقول : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ ﴾ [البقرة : ١٧٨] . وهذا التعبير يفيد
الحصر فيكون معناه : أنه لا يقتل الحرُّ بغير الحرِّ . وإذا كان لا يقتل به ، فإنه يلزمه قيمته ،
بالغة ما بلغت ، وإن جاوزت دية الحر . هذا إذا قتل عبداً غيره ، أما إذا كان السيد هو الذي
قتل عبده ، فعقوبته ما ذكر في الحديث وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء ؛ منهم مالك ،
والشافعي ، وأحمد ، والهادوية . وقال أبو حنيفة : يقتل الحر إذا قتل العبد ، إلا إذا كان
سيده ؛ وذلك أن الآية الكريمة تقول : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ [المائدة : ٤٥] .

وهذا عام في كل الحالات ، إلا إذا خصص ، وقد خصصته السنة بحديث البيهقي ، أن
رسول الله ﷺ قال : « لا يقاد مملوك من ماله ، ولا ولد من والده »^(٤) .

ولو صح هذا لكان قوياً ، إلا أن الحديث من رواية عمر بن عيسى ، وقد ذكر البخاري ،

(١) مالك في « الموطأ » بمناه - كتاب العقول - باب ما جاء في دية لعل اللمة ، برقم (١٥) (٢ / ٨٦٤) .

(٢) صبراً : أي ؛ حبساً .

(٣) الدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (١٨٧) (٣ / ١٤٣ ، ١٤٤) وقال ، في « التعليق المغني على
الدارقطني » : محمد بن عبد العزيز الشامي ، قال أبو حاتم : لم يكن عندهم بالحمود ، وعنده غرائب .

(٤) ابن ماجه ، بلفظ : « لا يقتل الوالد بالولد » - كتاب الدييات - باب لا يقتل الوالد بولده ، برقم
(٢٦٦١) (٢ / ٨٨٨) ، وصححه العلامة الآللي في « تلويذ الخليل » (٧ / ٢٧٠) .

ومعنى « لا يقاد ولد من والده » . لأن الوالد سبب لوجوده ، فلا يحسن أن يكون الولد سبباً لعمله .

أنه منكر الحديث .

وقال النخعي : يقتل الحر بالعبد مطلقاً ؛ أخذك بعموم قوله تعالى : ﴿لَنْ أَنْفُسَ بِالنَّفْسِ﴾

[المائدة : ٤٥] .

٧- ألا يشارك القاتل غيره في القتل عن لا يجب عليه القصاص ، فإن شاركه غيره عن لا يجب عليه القصاص ، كأن اشترك في القتل عامدً ومخطئاً ، أو مكلف وسبع ، أو مكلف وغير مكلف ، مثل الصبي والمجنون ، فإنه لا قصاص على واحد منهما ، وعليهما الدية ؛ لوجود الشبهة التي تنلرئ بها الحدود ، فإن القتل لا يتجزأ ، ويمكن أن يكون خدوته من فعل الذي لا قصاص عليه ، كما يمكن أن يكون عن يجب عليه القصاص ، وهذه الشبهة تسقط القود ، وإذا سقط وجب بدله ، وهو الدية .

وخالف في ذلك مالك ، والشافعي ، رضي الله عنهما ، فقالا : على المكلف القصاص ، وعلى غير المكلف نصف الدية .

ومالك يجعلها على المائلة ، والشافعية يجعلونها في ماله .

قَتْلُ الْغِيْلَةِ :

وقتل الغيلة ، عند مالك ؛ أن يخدع الإنسان غيره ، فيدخل بيته ونحوه فيقتل ، أو يأخذ المال .

قال مالك : الأمر عندنا ، أن يقتل به ، وليس لولي الدم أن يعفو عنه ، وذلك إلى السلطان .

وقال غيره من الفقهاء : لا فرق بين قتل الغيلة وغيره ، فهما سواء في القصاص والعفو ، وأمرهما راجع إلى ولي الدم .

وإذا قتله جماعة ، كان لولي الدم أن يقتل منهم من شاء ، ويطالب بالدية من شاء . وهو مروي عن ابن عباس^(١) . وبه يقول سعيد بن المسيب ، والشمسي ، وابن سيرين ، وعطاء ، وقتادة . وهو مذهب الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ؛ فقد قتلت امرأة هي وخليفتها ابن زوجها ، فكتب يعلئ بن أمية إلى عمر بن الخطاب - وكان يعلئ عاملاً له - يسأله رأيه في هذه القضية ؟ فتوقف - رضي الله عنه - في القضية ، وكان ، أن قال علي بن أبي

(١) روي عنه ، بلفظ : لو أن مائة قتلوا رجلاً ، قتلوا به . بإسناد واحد ، انظر «الإرواء» (٧ / ٢٦١) .

طالب - رضي الله عنه - : يا أمير المؤمنين ، أرايت لو أن نفرًا اشتركوا في سرقة جزور ، فأخذ هنا عضوًا ، وهذا عضوًا ، أكنت قاطعهم ؟ قال : نعم . قال : وذلك . وكان ، أن كتب أمير المؤمنين عمر إلى يعلى بن أمية عامله : أن اقتلهما ، فلو اشترك فيه أهل صنعاء كلهم ، لقتلتهم .

وذهب الشافعي إلى أن لولي المقتول أن يقتل الجميع به ، وأن يقتل أيهم أراد ، ويأخذ من الآخرين حصصهم من الدية . فإن كانوا اثنين ، وأقاد من واحد ، فله أخذ نصف الدية من الثاني ، وإن كانوا ثلاثة ، فأقاد من اثنين ، فله من الآخر ثلث الدية .
الجماعة تقتل بالواحد :

إذا اجتمع جماعة على قتل واحد ، فإنهم يقتلون به جميعًا ؛ سواء أكانت الجماعة كثيرة أم قليلة ، ولو لم يباشر القتل كل واحد منهم ؛ لما روى مالك في «الموطأ»^(١) ، أن عمر بن الخطاب قتل نفرًا^(٢) بـرجل واحد قتلوه غيلة^(٣) ، وقال : لو قتلاه^(٤) عليه أهل صنعاء ، لقتلتهم جميعًا .

واشترطت الشافعية ، والحنبلية ، أن يكون فعل كل واحد من المشتركين في القتل ، بحيث لو انفرد ، كان قاتلاً ، فإن لم يصلح فعل كل واحد للقتل ، فلا قصاص .
وقال مالك : الأمر عندنا ، أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد ، والنساء بالمرأة كذلك ، والعبيد بالعبد كذلك أيضًا .

وفي «المسوى» قال : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، قالوا : إذا اجتمع جماعة على قتل واحد ، يقتلون به قصاصًا .

وقد رأى هؤلاء الفقهاء أن ذلك هو المصلحة ؛ لأن القصاص شرع لحياة الأنفس ، فلو لم تقتل الجماعة بالواحد ، لكان كل من أراد أن يقتل غيره ، استعان بشركاء له ، حتى لا يقاد منه ، وبذلك تبطل الحكمة من شرعية القصاص .

(١) موطأ مالك - كتاب القتل - باب ما جاء في الغيلة والسحر ، برقم (١٣) (٢ / ٨٧١) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٧ / ٢٥٩) .

(٢) نفرًا ، قيل : حدهم خمسة . وقيل : سبعة .

(٣) قتل الغيلة ؛ هو أن يخذله ، حتى يخرج به إلى موضع يخفى فيه ، ثم يقتله .

(٤) قتلاها : اجتمعا وتعاونوا ، وتطلق الجماعة على اثنين . فأكثر .

ورُغب ابن الزبير ، والزهرى ، ودلود ، وأهل الظاهر إلى أن الجماعة لا تقتل بالواحد ؛ لأن الله تعالى يقول : ﴿أَنْ تَفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة : ٤٥] .
إذا أمسك رجل رجلاً ، وقتله آخر :

وإذا أمسك رجل رجلاً ، فقتله رجل آخر ، وكان القتال لا يمكنه قتله إلا بالإمساك ، وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك ، فإنهما يقتلان ؛ لأنهما شريكان . وهذا ملحق باليأس ، ومالك ، والنخعي .

وخالف في ذلك الشافعية ، والاحتاف ، فقالوا : يقتل القتال ، ويجس المسك حتى يموت ؛ جزاء إمساكه للمقتول ؛ لما رواه الدارقطني ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال ^(١) : «إذا أمسك الرجل الرجل ، وقتله الآخر ، يقتل الذي قتل ، ويجس الذي أمسك» .

وصححه ابن القطان ، وقال الحافظ ابن حجر : ورجاله ثقات .

وأخرج الشافعي ، عن علي ، أنه قضى في رجل قتل رجلاً متعمداً ، وأمسكه آخر ، قال : يقتل القتال ، ويجس الآخر في السجن ، حتى يموت ^(٢) .

ثبوت القصاص :

يثبت القصاص بما يأتي :

أولاً ، بالإقرار ؛ لأن الإقرار كما يقولون : سيد الأدلة .

وعن وائل بن حجر ، قال : إني لقاعد مع النبي ﷺ ، إذ جاء رجل يقود آخر بنسعة ، فقال : يا رسول الله ، هذا قتل أخي . فقال : إنه لو لم يعترف ، أقمت عليه البيعة .

فقال الرسول ﷺ : «أنتكته ؟» فقال : نعم ، قتله . إلى آخر الحديث ^(٣) . رواه مسلم ، والنسائي .

(١) الدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (١٧٦) (٢ / ١٤٠) ، وفي «المعين للمفتي» : أخرجه البيهقي أيضاً ، ورجع للمرسى ، وأخرجه عبد الرزاق ، في «المصنف» ، (١٧٨٩٢ ، ١٧٨٩٥) ، فالحديث مرسل .

(٢) وأخرجه عبد الرزاق ، في «المصنف» ، (١٧٨٩٣) .

(٣) مسلم : كتاب القسامة - باب صفة الإقرار بالقتل ، وتكفين ولي القتل من القصاص ، واستحياب طلب العفو منه ، برقم (٣٢) (٢ / ١٣٠٦) ، والنسائي : كتاب القسامة - باب القود ... ، برقم (١٧٢٧) (٨ / ١٥) ، (١٦) .

ثانيًا ، يثبت بشهادة رجلين عدلين ؛ فعن رافع بن خديج ، قال : أصبح رجل من الأنصار بخبيبر مقتولًا ، فانطلق أولياؤه إلى النبي ﷺ ، فذكروا ذلك له ، فقال : «الكم شاهدان يشهدان على تثل صاحبكم؟»^(١) إلى آخر الحديث . رواه أبو داود .

قال ابن قدامة في «الغني» : ولا يقبل فيه شهادة رجل وامرأتين ، ولا شاهد وعين الطالب . لا تعلم في هذا بين أهل العلم خلافاً ؛ وذلك لأن القصاص إراقة دم ، عقوبة على جناية ، فيحتاج له باشرط الشاهدين العدلين ، كالحنود ؛ وسواء كان القصاص يجب على مسلم ، أو كافر ، أو حرٌّ ، أو عبد ؛ لأن العقوبة يحتاج لدرئها .

استيفاء القصاص^(٢) :

يشترط لاستيفاء القصاص ثلاثة شروط :

١- أن يكون المستحق له عاقلاً ، بالغاً .

فإن كان مستحقه صبيًّا أو مجنونًا ، لم ينب عنهما أحد في استيفائه ؛ لا أب ، ولا وصي ، ولا حاكم ، وإنما يحبس الجاني ، حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون ، فقد حبس معاوية هذبة بن خشرم في قصاص ، حتى بلغ ابن القتيل ، وكان ذلك في عصر الصحابة ، ولم ينكر عليه أحد .

٢- أن يتفق أولياء الدم جميعًا على استيفائه ، وليس لبعضهم أن ينفرد به ؛ فإن كان بعضهم غائبًا ، أو صغيرًا ، أو مجنونًا ، وجب انتظار الغائب حتى يرجع ، والصغير حتى يبلغ ، والمجنون حتى يفيق ، قبل أن يختار ؛ لأن من كان له الخيار في أمر ، لم يجز الاتقيات عليه ؛ لأن في ذلك إبطال خياره .

وقال أبو حنيفة : للكبار استيفاء حقوقهم في القود ، ولا ينتظر لهم بلوغ الصغار ، فإن عفا أحد الأولياء ، سقط القصاص ؛ لأنه لا يتجزأ .

٣- ألا يتعدى الجاني إلى غيره ، فإذا كان القصاص قد وجب على امرأة حامل لا

(١) أبو داود - كتاب الديات - باب في ترك القود بالقسامة ، برقم (٤٥٢٤) (٤ / ٦٦١) ، وصححه العلامة الألباني في «صحيح أبي داود» (٣ / ٨٥٨) .

(٢) أي : توقيع العقوبة على الجاني .

تقتل ، حتى تضع حملها ، وتسقيه اللبن^(١) ؛ لأن قتلها يتعدى إلى الجنين ، وقتلها قبل سقيه اللبن يَصْرُ به ، ثم بعد سقيه اللبن إن وجد من يرضعه أُعْطِيَ له الولدُ ، واقتصر منها ؛ لأن غيرها يقوم على حضائته ، وإن لم يوجد من يرضعه ، ويقوم على حضائته ، تُرِكَتْ حتى تَفْطِمْه مدة حولين ؛ روى ابن ماجه ، أن رسول الله ﷺ قال^(٢) : «إِذَا قُتِلَتِ الْمَرْأَةُ عَمَلًا ، لَمْ تُقْتَلْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا ، إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَحَتَّى تَكْفُلَ وَلَدَهَا ، وَإِذَا زُنْتُ ، لَمْ تُرْجَمْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا ، إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَحَتَّى تَكْفُلَ وَلَدَهَا » .

وكذلك لا يقتصر من الحامل في الجنابة على الأعضاء ، حتى تضع وإن لم تسقه اللبن^(٣) .
متى يكونُ القصاصُ ؟

يكون القصاص متى حضر أولياء الدم ، وكانوا بالغين وطلبوا به ، فإنه يتخذ فوراً ، متى ثبت بأي وجه من وجوه الإثبات ، إلا أن يكون القاتل امرأة حاملاً ، فإنها تؤخر حتى تضع حملها ، كما سبق^(٤) .

بِمَ يكونُ القصاصُ ؟

الأصل في القصاص ، أن يقتل القاتل بالطريقة التي قَتَلَ بها ؛ لأن ذلك مُقْتَضَى الماثلة والمساواة ، إلا أن يطول تعليقه بذلك ، فيكون السيف له أروح ، ولأن الله - تعالى - يقول : ﴿ فَمَنْ أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاغْلِبُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٤] . ويقول : ﴿ وَإِنْ أَعْدَيْتُمْ لَعْنَاهُمْ بِمِثْلِ مَا عُوْذْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل : ١٢٦] .

وأخرج البيهقي ، من حديث السراء ، أن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ غَرَسَ حَرْصًا لَهُ^(٥) ، وَمَنْ حَرَّقَ حَرْقًا ، وَمَنْ حَرَّقَ حَرْقًا » .

(١) اللبن : هو أول اللبن عند الولادة ، قبل أن يرق ، وفي الطب : سائل تفرزه غدة الثدي ، قبل الولادة ويعملها ، لأيام معدودة ، والجمع ألبان (لمعجم الرسيط) .

(٢) ابن ماجه : كتاب النيات - باب الحامل يجب عليها العود ، برقم (٢٦٩٤) (٢ / ٨٩٨ ، ٨٩٩) ، وفي «الزوائد» : في إسناده ابن أنس ، اسمه عبد الرحمن بن زياد بن أنس ، ضعيف ، وكذلك الراوي عنه عبد الله بن لهيعة . (٣) والمحد مثل القصاص ، إذا كان حدها للرجم .

(٤) لا يستل بالحديث الذي سبق ؛ فإنه خير ثابت عن النبي ﷺ ، وإما الاستدلال بالصواب يكون بحديث الغامدية ، وهو صحيح ، وهو واضح الاستدلال .

(٥) أي : اتخذ للقتول غرضاً للسهام .

(٦) البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٨ / ٤٣) .

وقد رَضِخَ الرسول ﷺ اليهودي بحجر ، كما رَضِخَ هو رأس المرأة بحجر^(١) . وقد قيد العلماء هذا ، بما إذا كان السبب الذي قتل به يجوز فعله ، فإذا كان لا يجوز فعله ، كمن قتل بالسحر ، فإنه لا يقتل به ؛ لأنه محرم .

وقال بعض الشافعية : إذا قتل بإيجار الخمر ، فإنه يؤجر بالخل . وقيل : يسقط اعتبار المماثلة . ورأى الأحناف ، والهادوية ، أن القصاص لا يكون إلا بالسيف ؛ لما أخرجه البزار ، وابن عدي ، عن أبي بكرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا قود ، إلا بالسيف »^(٢) . ولأن رسول الله ﷺ نهى عن المثلة^(٣) ، وقال : « إذا قتلتم ، فأحسنوا القتلة » ، وإذا ذبحتم ، فأحسنوا الذبحة »^(٤) .

وأجيب على حديث أبي بكرة ، بأن طرده كلها ضعيفة . وأما النهي عن المثلة ، فهو مخصص بقوله - تعالى - : « وَإِنْ عَاقَبْتُمْ لَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُرِفْتُمْ بِهِ » [النمل : ١٧٦] . وقوله : « فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ » [البقرة : ١٩٤] .

هل يُقتلُ القاتلُ في الحرم ؟

اتفق العلماء على أن من قُتل في الحرم ، فإنه يجوز قتله فيه ، فإذا كان قد قُتل خارجه ثم لجأ إليه ، أو وجب عليه القتل بسبب من الأسباب ، كالردة ، ثم لجأ إلى الحرم ، فقال مالك : يقتل فيه . وقال أحمد ، وأبو حنيفة : لا يقتل في الحرم ، ولكن يضيَّق عليه ، فلا يباع له ، ولا يشتري منه ، حتى يخرج منه ، فيقتل خارجه .

(١) تقدم تفريجه .

(٢) ابن ماجه : كتاب الديات - باب لا قود إلا بالسيف ، برقم (٢٦٦٨) (٢ / ٨٨٩) ، وفي «الزوائد» : في إسناده مبارك بن فضالة ، وهو يئلس ، وقد عني عنه ، وكذا الحسن . ودلا قود ، إلا بالسيف . أي ؛ لا يجب القصاص إذا كان تلاً ، إلا بالسيف ، أي ؛ المجلود .

(٣) أبو داود : كتاب الجهاد - باب النهي عن المثلة (٢٦٦٧) ، والنسائي : كتاب تحريم الدم - باب النهي عن المثلة (٧ / ١٠١) ، والترمذي : كتاب الديات - باب ما جاء في النهي عن المثلة ، برقم (١٤٠٨) (٤ / ٢٢) ، والإمام أحمد ، في المسند ، (٤ / ٤٢٨) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٧ / ٢٩٠) .

(٤) مسلم : كتاب الصيد واللبائح - باب الأمر بإحسان الذبح (٦ / ٧٢) ، وأبو داود : كتاب الأضاحي - باب في النهي أن تصير البهائم (٢٨١٥) ، والنسائي : كتاب الضحايا - باب الأمر بإحسان الشفرة (٨ / ٢٢٧) ، والترمذي : كتاب الحديث - باب ما جاء في النهي عن المثلة (٤ / ٢٣) ، وابن ماجه : كتاب اللبائح - باب إذا ذبحتم ، فأحسنوا اللبيح (٣١٧٠) ، والدارمي : كتاب الأضاحي - باب في حسن الذبحة (٢ / ٨٢) .

سُقُوطُ الْقَصَاصِ :

ويسقط القصاص بعد وجوبه ، بأحد الأسباب الآتية :

١- عفو جميع الأولياء أو أحدهم ، بشرط أن يكون العافي عاقلاً عيزاً ؛ لأنه من التصرفات للحضة ، التي لا يملكها الصبي ولا المجنون^(١) .

٢- موت الجاني أو فوات الطرف الذي جنى به ، فإذا مات من عليه القصاص ، أو فقد العضو الذي جنى به ، سقط القصاص ؛ لتعذر استيفائه ، وإذا سقط القصاص ، وجبت الدية في تركته للأولياء ، عند الحنابلة ، وفي قول للشافعي .

وقال مالك ، والحناف : لا تجب الدية ؛ لأن حقوقهم كانت في الرقة ، وقد فانت ، فلا سبيل لهم على ورثته فيما صار من ملكه إليهم .

وحجة الأولين ، أن حقوقهم معلقة في الرقة أو في الدية ، وهم منيرون بينهما ، فمضى فات أحدهما ، وجب الآخر .

٣- إذا تم الصلح بين الجاني والمجني عليه ، أو أوليائه .

القصاصُ من حقِّ الحاكم :

إن المطالبة بالقصاص حق لولي الدم ، كما تقدم ، وتمكين ولي الدم من الاستيفاء حق للحاكم .

قال القرطبي : لا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيمه ، إلا أولو الأمر ، فرض عليهم النهوض بالقصاص ، وإقامة الحدود ، وغير ذلك ؛ لأن الله - سبحانه - طالب جميع المؤمنين بالقصاص ، ثم لا يتبها للمؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على القصاص ، فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود .

وعلة ذلك ما ذكره الصاوي في «حاشيته على الجلالين» قال : فحيث ثبت القتل عمداً عنونا ، وجب على الحاكم الشرعي أن يمكن ولي المقتول من القاتل ، فيفعل فيه الحاكم ما يختاره الولي من القتل ، أو العفو ، أو الدية ، ولا يجوز للولي التسلط على القاتل من غير

(١) إذا عفا الأولياء ، فليس للحاكم أن يتدخل بالتح من العفو ، كما أنه ليس له أن يستل به ، إذا طلبوا القصاص

إذن الحاكم^(١) ؛ لأن فيه فساداً وتخريباً ، فإذا قتله قيل الحاكم ، عزَّر .

وعلى الحاكم أن يتفقد آلة القتل التي يقتص بها ؛ مخافة الزيادة في التعذيب ، وأن يوكل بالتنفيذ إلى من يحسنه ، وأجرة التنفيذ على بيت المال .
الافتياتُ على وليِّ الدِّم :

قال ابن قدامة : وإذا قتل القاتلُ غيرُ وليِّ الدِّم ، فعلى قاتله القصاص ، ولورثة الأول الدِّية . وبهذا قال الشافعي - رضي الله عنه - .

وقال الحسن ، ومالك : يقتل قاتله ، ويبطل دم الأول ؛ لأنه فات محله .
وروي عن قتادة ، وأبي هاشم ، أنه لا قود على الثاني ؛ لأنه مباح الدِّم ، فلا يجب قصاص بقتله .

وحجة الجمهور في وجوب القصاص على القاتل ، أنه محل لم يتحم قتل ، ولم يبع قتل لغير ولي الدِّم ، فوجب بقتله القصاص .

القصاصُ بين الإبقاء والإلغاء :

لقد ثار الجدل فعلاً حول عقوبة الإعدام ، وتعرضت لها أقلام الكتّاب ؛ من الفلاسفة ، ورجال القانون ، أمثال روسو ، وبيتام ، وبيكاريا ، وغيرهم .

ومنهم من أيدها ، ومنهم من عارضها ونادى بإلغائها ، واستند القائلون بإلغائها إلى الحجج الآتية :

أولاً ، أن العقاب حق تملكه الدولة ، باسم المجتمع الذي تلود عنه ، وتتقضى ضرورة المحافظة عليه وحمايته ، وللمجتمع لم يهب الفرد الحياة ، حتى يمكنه أن يحكم بمصادرتها .

ثانياً ، ولأن الظروف وسوء الحظ قد يحيطان ببريء ، فيقتضى خطأ بإعدامه ، وعند ذلك لا يمكن إصلاح هذا الخطأ ؛ إذ لا سبيل إلى إرجاع حياة المحكوم عليه إليه .

ثالثاً ، ولأن هذه العقوبة قاسية ، وغير عادلة .

رابعاً ، ولأنها أخيراً غير لازمة ، فلم يقدّم دليل على أن بقاءها يقلل من الجرائم التي

(١) فلما لم يكن للقتل ورث ، فالأمر فيه إلى الحاكم ، يفعل ما فيه مصلحة المسلمين ؛ فإن شاء اقتص ، وإن شاء عفا على مال ، وليس له أن يمنو على غير مال ؛ لأن ذلك ليس له ، وإنما هو ملك للمسلمين .

تستوجب الحكم بها . ورد القائلون ببقاء عقوبة الإعدام على هذه الحجج ، فقالوا عن الحجة الأولى ، وهي أن المجتمع لم يهب الفرد الحياة ، حتى يصادر حياته ، بأن المجتمع أيضاً لم يهب الناس الحرية ، ومع ذلك ، فإنه يحكم بمصادرتها في العقوبات الأخرى القيدة للحرية ، والاخلد بالحجة على إطلاقها يستتبع حتماً القول بعدم مشروعية كل عقوبة مقيدة للحرية .

على أن الأمر ليس وقتاً على التكفير عن خطأ الجاني ، ولكنه أيضاً للدفاع عن حق المجتمع في البقاء ، بتر كل عضو يهدد كيانه ونظمه ، الأمر الذي يتحتم معه القول ، بأن عقوبة الإعدام ضرورة ، تقتضيها عصمة النفس ، والمحافظة على كيان المجتمع .

وقالوا عن الحجة الثانية ، وهي أن العقوبة تحدث ضرراً جسيماً ، لا سبيل لإصلاحه ولا إيقافه ، إذا حكم القضاء بها ظلماً ، بأن احتمال الخطأ موجود في العقوبات الأخرى ، ولا سبيل إلى تدارك ما تم تنفيذه خطأ .

على أن حالات الإعدام خطأ تكاد تكون منعدمة ؛ إذ إن القضاء يخرجون عادة من الحكم بتلك العقوبة ، ما لم تكن أدلة الاتهام صارخة .

وردوا على القول ، بأنها غير عادلة ، بأن الجزاء من جنس العمل .

وأما القول ، بأنها غير لازمة ، فمردود عليه ، بأن وظيفة العقوبة - في الرأي الراجح في علم العقاب - وظيفة نفعية ، أي ؛ من مقتضاها حماية المجتمع من شرور الجريمة . وهذا يقتضي أن تكون العقوبة متناسبة مع درجة جسامة الجريمة ، ذلك أن الجريمة تحقق هوى في نفس المجرم ، يقابله خوفه من العقاب ، وكلما كان العقاب متناسباً مع الجريمة ، أحجم الجاني عن الإقدام عليها ؛ لأنه سيوازن بين الأمرين ؛ بين الجريمة التي سيقدم على ارتكابها ، وبين العقوبة المقررة لها ، فيدفعه الخوف من العقاب إلى الإحجام عن الجريمة ، متى كانت العقوبة رادعة .

وفي ظل هذين الرأيين أقرت غالبية القوانين عقوبة الإعدام ، ومنها قانون العقوبات المصري في حالات معينة ، واستجابت بعض الدول لأراء من ثاروا عليها ، فألغتها من قوانينها ؛

القصاص فيما دون النفس

وكما يثبت القصاص في النفس ، فإنه يثبت كذلك فيما دونها ، وهو نوعان :

١- الاطراف .

٢- الجروح .

وقد أخبر القرآن الكريم عن نظام التوراة في القصاص في ذلك كله ، فقال : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [المائدة : ٤٥] . أي : أن الله كتب على اليهود في التوراة ، أن النفس تقتل بالنفس إذا قتلتها ، والعين تفقد بالعين ، من غير فرق بين عين صغيرة وعين كبيرة ، ولا بين عين شيخ وعين طفل ، والأذن يقطع بالأذن ، والأذن تقطع بالأذن ، والسِّن تقطع بالسِّن ، ولو كانت سن من يقتص منه أكبر من سن الآخر ، والجروح يقتص فيها متى أمكن ذلك ، فمن تصدق بالقصاص بأن مكن من نفسه ، فهو كفارة لما ارتكبه ، وهذا الحكم ، وإن كان كتب على من قبلنا ، فهو شرع لنا ؛ لتقرير النبي ﷺ له ، فقد روى البخاري ، ومسلم ، عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن الربيع بنت النضر ابن أنس كسرت ثنية جارية ، ففرضوا عليهم الأرض ، فأبوا إلا القصاص ، فجاء أخوها أنس بن النضر ، فقال : يا رسول الله ، تكسر ثنية الربيع ، والذي بعثك بالحق ، لا تكسر ثنيتهما . فقال النبي ﷺ : « يا أنس ، كتاب الله القصاص » . قال : فعفا القوم ، فقال رسول الله ﷺ : « إن من عباد الله من لو أقسم على الله ، لأبره »^(١) .

وهذا كله الحمد ، أما الخطأ ، ففيه الدية .

شروط القصاص فيما دون النفس :

ويشترط في القصاص فيما دون النفس الشروط الآتية :

١- العقل .

٢- البلوغ^(٢) .

(١) البخاري : كتاب الجهاد - باب ﴿ من المؤمنين رجال ... ﴾ (٤ / ٢٣) ، وكتاب الصلح - باب الصلح في الدية (٢ / ٢٤٣) ، ومسلم : كتاب القسامة - باب إثبات القصاص في الأسنان وما في مثلها ، برقم (١٦٧٥) (٣ / ١٣٠٢) ، وإسناني : كتاب القسامة - باب القصاص من الثنية ، برقم (٤٧٥٧) (٨ / ٢٧) ، والبيهقي : كتاب الجنائز - باب لإيجاب القصاص في العمد (٨ / ٢٥ ، ٦٤) ، وأحمد ، في المسند (٣ / ١٢٨ ، ١٦٧ ، ٢٨٤) ، وأبو داود : كتاب القديت - باب القصاص من السن ، برقم (٤٥٩٥) (٤ / ١٧١٧) .

(٢) البلوغ يكون بالاحتلام أو السن ، وأقصى السن ١٨ سنة ، وأقله ١٥ سنة ؛ لحديث ابن عمر ، واختلف في الإثبات .

٣- تعتمد الجناية .

٤- وأن يكون دم المجني عليه مكافئاً لدم الجاني .

وإنما يؤثر في التكافؤ العبودية والكفر ؛ فلا يقتص من حرٍّ جرح عبدك ، أو قطع طرفه ، ولا يقتص من مسلم جرح ذمياً ، أو قطع طرفه كذلك ؛ لعدم تكافؤ دمه لدمه لثقتان دم العبد عن دم الحر ، ودم الذمي عن دم المسلم ، وإذا لم يجب القصاص ، فإنه يجب بدله وهو الدية ، وإذا كان الجرح من العبد أو الذمي ، وقع على حرٍّ أو مسلم ، اقتص منهما . ويرى الأحناف ، أنه يجب القصاص في الأطراف بين المسلم والكافر . وقالوا أيضاً : لا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس .

القصاص في الأطراف

وضابط ما فيه القصاص من الأطراف وما لا قصاص فيه ، أن كل طرف له مفصل معلوم ؛ كالمرفق والكوع ، ففيه القصاص ، وما لا مفصل له فلا قصاص فيه ؛ لأنه يمكن المماثلة في الأول دون الثاني ، فيقتص عن قطع الإصبع من أصلها ، أو قطع اليد من الكوع أو المرفق ، أو قطع الرجل من المفصل ، أو فخذ العين ، أو جلع الأنف ، أو قطع الأذن ، أو قلع السن ، أو جيب الذكر ، أو قطع الاثنين .

شروط القصاص في الأطراف:

ويشترط في القصاص في الأطراف ثلاثة شروط :

١- الأمن من الحيف ، بأن يكون القطع من مفصل ، أو يكون له حد ينتهي إليه ، كما تقدمت أمثلة ذلك ، فلا قصاص في كسر عظم غير السن ، ولا جافّة ، ولا بمض الساعد ؛ لأنه لا يؤمن الحيف في القصاص في هذه الأشياء .

٢- المماثلة في الاسم والموضع ؛ فلا تقطع يمين يسار ، ولا يسار يمين ، ولا خنصر بينصر ، ولا عكس ؛ لعدم المساواة في الاسم ، ولا يؤخذ أصلي يزائد - ولو تراضياً - لعدم المساواة في الموضع والمنقعة ، ويؤخذ الزائد بمثله موضعاً وخلفه .

٣- استواء طرفي الجاني والمجنى عليه في الصحة والكمال ؛ فلا يؤخذ عضو صحيح بعضو أشل ، ولا يد صحيحة بيد ناقصة الأصابع ، ويجوز العكس ، فتؤخذ اليد الشلاء باليد الصحيحة .

القصاص من جراح العمد

وأما جراح العمد ، فلا يجب فيها القصاص ، إلا إذا كان ذلك ممكناً ، بحيث يكون مساوياً لجراح المجني عليه من غير زيادة ولا نقص ، فإذا كانت المماثلة والمساواة لا يتحققان ، إلا بمجاورة القدر ، أو بمخاطرة ، أو إضرار ، فإنه لا يجب القصاص ونجيب الدية ؛ لأن الرسول ﷺ رفع القود في المأومة ، والمنقلة ، والجاشفة ، وهذا حكم ما كان في معنى هذه من الجراح التي هي مثالف ، مثل كسر عظم الرقبة ، والصلب ، والفخذ ، وما أشبه ذلك .

والشجاج ؛ وهي الجراحات التي تقع بالرأس والوجه ، لا قصاص فيها ، إلا الموضحة إذا كانت عمداً ، وسياقي الكلام على بقية الشجاج في «باب الديات» .
ولا قصاص في اللسان ، ولا في كسر عظم إلا في السن ؛ لأنه لا يمكن الاستيفاء من غير ظلم .

ومن جرح رجلاً جاشفة ، فبرئ منها ، أو قطع يده من نصف الساعد ، فلا قصاص عليه ، وليس له أن يقطع يده من ذلك الموضع ، وله أن يقتص من الكوع ، ويأخذ حكومة لنصف الساعد ، ولو كسر عظم رجل سوى السن ؛ كضلع ، أو قطع يداً شلاءً ، أو قدماً لا أصابع فيها ، أو لساناً أنخرس ، أو قلع عيناً عمياء ، أو قطع إصبعاً رائدة ، ففي ذلك كله حكومة عدل .

اشترك الجماعة في القطع أو الجرح :

ذهب الحنابلة إلى أنه إذا اشترك جماعة في قطع عضو ، أو جرح يوجب القصاص ، فإن لم تتميز أفعالهم ، فعليهم جميعاً القصاص ؛ لما روي عن علي -كرم الله وجهه- أنه شهد عنده شاهدان على رجل بسرقة ، فقطع يده ، ثم جاء آخر ، فقالا : هذا هو السارق ، وأخطأنا في الأول . فرد شهادتهما على الثاني ، وغرمهما دية الأول ، وقال : لو علمت أنكما تعمدتما ، لقطعتكما^(١) .

وإن تفرقت أفعالهم ، أو قطع كل واحد من جانب ، فلا قود عليهم .

(١) البخاري : كتاب الديات - باب إذا أصاب قوم من رجل ... (٩ / ١٠) .

وقال مالك ، والشافعي : يقتص منهم متى أمكن ذلك ، فقطع أعضاؤهم ، ويقتص منهم بالجراحة ، كما إذا اشترك جماعة في قتل نفس ، فإنهم يقتلون بها .

وذهب الاحناف ، والظاهرية إلى أنه لا تقطع ينان في يدٍ ، فإذا قطع رجلان يد رجل ، فلا قصاص على واحدٍ منهما ، وعليهما نصف الدية .

القصاصُ في اللطمة ، والضربة ، والسب :

يجوز للإنسان أن يقتص من لطمه ، أو لكزه ، أو ضربه ، أو سبه ؛ لقول الله - سبحانه - : ﴿ فَمَنْ اعتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعتَدَى عَلَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ ﴾ [البقرة : ١٩٤] ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ۚ ﴾ [الشورى : ٤٠] .

وعلى هذا مضت السنة ، بالقصاص في ذلك .

ويشترط أن يكون اللطم ، أو اللكز ، أو الضرب ، أو السب الصادر من المجني عليه مساوياً للطم ، أو اللكز ، أو الضرب ، أو السب الصادر من الجاني ؛ لأن ذلك هو مقتضى العدل الذي من أجله شرع القصاص .

كما يشترط في القصاص في اللطمة ، ألا تقع في العين ، أو في موضع يخشى منه التلف .

ويشترط في القصاص في السب خاصة ، ألا يكون محرماً الجنس ؛ فليس له أن يكفر من كفره ، أو يكذب على من كذب عليه ، أو يلعن أب من لعن أباه ، أو يسب أم من سب أمه ؛ لأن تكفير المسلم أو الكذب عليه ما هو محرّم في الإسلام ابتداءً ، ولأن أباه لم يلعنه ، حتى يلعنه ، وكذلك أمه لم تشتمه ، فبسبها ، وله أن يلعن من لعنه ، ويقبح من قبحه ، ويقول الكلمة النابية ، ويردها على قائلها قصاصاً .

قال القرطبي : فمن ظلمك ، فخذ حَقَّك منه بقلدر مظلّمتك ، ومن شتمك ، فرد عليه مثل قوله ، ومن أخذ عرضك ، فخذ عرضه ، لا تتعدى إلى أبويه ، ولا ابنه أو قريبه ، وليس لك أن تكذب عليه ، وإن كذب عليك ؛ فإن للمعصية لا تقابل بالمعصية .

فلو قال لك مثلاً : يا كافر . جار لك أن تقول له : أنت الكافر . وإن قال لك : يا راني . فقصاصك أن تقول له : يا كذاب ، يا شامد زور . ولو قلت له : يا راني . كنت كاذباً ، وأثمت في الكذب ، وإن مطلق وهو غني - دون عذر - فقل : يا ظالم ، يا

أكل أموال الناس . قال النبي ﷺ : «لَيْتُ الْوَاجِدُ يُحِلَّ عَرَضَهُ وَعَقُوبَتَهُ»^(١) . أما عرضه ، ففيمًا فسرناه ، وأما عقوبته ، فالسَّجْنُ يحبس فيه^(٢) . انتهى .

والقصاص في اللطمة ، والضرب ، والسب ثابت عن الخلفاء الراشدين وغيرهم ؛ من الصحابة ، والتابعين .

ذكر البخاري ، عن أبي بكر ، وعلي ، وابن الزبير ، ومسويد بن مقرن ، أنهم أقادوا من اللطمة وشبهها . قال ابن المنذر : وما أصيب به من سوط ، أو عصاً ، أو حجر ، فكان دون النفس ، فهو عمد وفيه القود . وهذا قول جماعة من أصحاب الحديث .

وفي البخاري^(٣) : وأقاد عمر - رضي الله عنه - من ضربة بالدرة ، وأقاد علي بن أبي طالب ، كرم الله وجهه ، من ثلاثة أسواط ، واقتصر شريح من سوط وخموش .

وخالف في ذلك كثير من فقهاء الأمصار ، فقالوا بعدم مشروعية القصاص في شيء من هذا ؛ لأن المساواة متعذرة في ذلك غالباً ، وإذا كان لا يجب فيها القصاص ، فالواجب فيها التعزير .

وقد رجح شيخ الإسلام بن تيمية الرأي الأول ، فقال : وأما قول القائل : إن المائلة في ذلك متعذرة . فيقال له : لا بد لهذه الجناية من عقوبة ؛ إما قصاص وإما تعزير ، فإذا جَوَّزَ أن يكون تعزيراً ، خير مضبوط الجنس والقدر ، فلأن يعاقب بما هو أقرب إلى الضبط من ذلك أولى وأحرى ، والعلل في القصاص معتبر بحسب الإمكان .

ومن المعلوم ، أن الضارب إذا ضرب مثل ضربه ، أو قريباً منها ، كان هذا أقرب إلى العلل من أن يعزَّرَ بالضرب بالسوط .

(١) «اللي» : اللطل . «والواجد» : القادر على قضاء الدين .

(٢) أبو حنبل : كتاب الاقضية - باب في الحبس في الدين وغيره - برقم (٣٦٢٨) (٣ / ٣١٢ ، ٣١٣) ، وابن ماجه : كتاب المصالحات - باب الحبس في الدين والملازمة ، برقم (٢٤٢٧) (٢ / ٨١١) ، وحسنه الشيخ الألباني ، في : «صحيح ابن ماجه» ، و«إرواء الغليل» (١٤٣٤) ، و«المشكاة» (٢٩١٩) . «فولي الواجد» : مطلقه ، والواجد : القادر على الأداء . ويحمل عرضه وعقوبته ؛ أي ، الذي يجد ما يؤدي بحل عرضه للدين ، بأن يقول : ظلمني . وعقوبته بالحبس والتعزير .

(٣) انظر «تفسير القرطبي» ، (٢ / ٣٦٠) .

(٤) البخاري : كتاب الديات - باب إذا أصاب قومٌ من رجل ، هل يعاقبُ ... (٩ / ١٠) .

فالذي يمنع القصاص في ذلك ؛ خوفاً من الظلم يبيع ما هو أعظم ظلماً ، مما فر منه ، فيعلم أن ما جاءت به السنة أعدل وأمثل . انتهى .

القصاصُ في إتلاف المال :

إذا أتلف إنسان مال غيره ؛ كأن يقطع شجره ، أو يفسد زرعه ، أو يهدم داره ، أو يحرق ثوبه ، فهل له أن يقتص منه ، فيفعل به مثل ما فعل ؟

للعلماء في ذلك رأيان ؛

١- رأي يرى أن القصاص في ذلك غير مشروع ؛ لآئه إفساد من جهة ، ولأن العقار والثياب غير متماثلة من جهة أخرى .

٢- رأي يرى شرعية ذلك ؛ لأن القصاص في النفس والأطراف جائز ، ولا شك أن النفس والأطراف أعظم قدرًا من الأموال ، وإذا كان القصاص جائزًا فيها ، فالأموال وهي دونها من باب أولى .

ولهذا جاز لنا أن نفسد أموال أهل الحرب ، إذا أفسدوا أموالنا ، كقطع الشجر للمتمر . وإن قيل بالمتنع من ذلك لغير حاجة . ورجع ابن القيم هذا الرأي ، فقال : إتلاف المال ، إن كان مما له حرمة ، كالحيوان والعبيد ، فليس له أن يتلف ماله ، كما أتلف ماله ، وإن لم تكن له حرمة ، كالثوب يشقه ، والإتناء يكسره ، فالمشهور ، أنه ليس له أن يتلف عليه نظير ما أتلفه ، بل له القيمة أو المثل .

والقياس يقتضي أن له أن يفعل بنظير ما أتلفه عليه ، كما فعله الجاني به ، فيشق ثوبه ، كما شق ثوبه ، ويكسر عصاه ، كما كسر عصاه ، إذا كانا متساويين ، وهذا من العدل ، وليس مع من منعه نص ، ولا قياس ، ولا إجماع ، فإن هذا ليس بحرام لحق الله ، وليس حرمة المال أعظم من حرمة النفوس والأطراف ، فإذا مكنته الشارع أن يتلف طرفه بطرفه ، فتمكينه من إتلاف ماله في مقابلة ماله هو أولى وأحرى .

وإن حكمة القصاص من التنشفي ، ودرك الغيظ ، لا تحصل إلا بذلك .

ولأنه قد يكون له غرض في إتيائه ، وإتلاف ثيابه ، ويعطيه قيمتها ، ولا يشق ذلك عليه ؛ لكثرة ماله ، فيشفي نفسه منه بذلك ، ويبقى للجاني عليه بغتته وغيظه ، فكيف يقع إعطاؤه القيمة من شفاء غيظه ، ودرك ثأره ، ويرد قلبه ، وإذابة الجاني من الأذى ما خافه

هو ١٩

فحكمة هذه الشريعة الكاملة الباهرة وقياسها معاً يأبى ذلك ، وقوله - تعالى - : ﴿ فَاَعْدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعَدْتُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة : ١٩٤] ، وقوله - تعالى - : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [الشورى : ٤٠] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ﴾ [النحل : ١٢٦] . يقتضي جواز ذلك ، وقد صرح الفقهاء بجواز إحراق زرع الكفار ، وقطع أشجارهم ، إذا كانوا يفعلون ذلك بنا ، وهذا عين المسألة .

وقد أقر الله - سبحانه - الصحابة على قطع نخل اليهود ؛ لما فيه من خزيهم ، وهذا يدل على أنه - سبحانه - يوجب خزي الجاني الظالم ويشعره .

وإذا جار تحريق متاع الغال ؛ لكونه تعدى على المسلمين في خيائته في شيء من الغنيمة ، فلأن يحرق ماله ، إذا حرق مال المسلم للمعصوم ، أولى وأحرى .

وإذا شرعت العقوبة المالية في حق الله الذي مسامحته به أكثر من استيفائه ، فلأن تشرع في حق العبد الشحيح أولى وأحرى .

ولأن الله - سبحانه - شرع القصاص ؛ رجاءاً للنفوس عن العدوان ، وكان من الممكن أن يوجب الدية استدراكاً لظلامة اللجني عليه بالمال ، ولكن ما شرعه أكمل ، وأصلح للعباد ، وأشفى لخيظ اللجني عليه ، وأحفظ للنفوس وللأطراف ، وإلا فمن كان في نفسه من الآخر ؛ من قتله أو قطع طرفه ، قتله أو قطع طرفه ، وأعطى دينه ، والحكمة ، والرحمة ، والمصلحة تأبى ذلك ، وهذا بعينه موجود في العدوان على المال .

فإن قيل : هذا ينجبر بأن يعطيه نظير ما أتلّفه عليه . قيل : إذا رضي اللجني عليه بذلك ، فهو كما لو رضي بلدية طرفه ، فهذا هو محض القياس ، وبه قال الأحمداً ؛ أحمد بن حنبل ، وأحمد بن تيمية . قال في رواية موسى بن سعيد : وصاحب الشيء يخيّر ؛ إن شاء شق الثوب ، وإن شاء أخذ مثله . انتهى .

ضَمَانُ الْمَثَلِ :

اتفق العلماء على أن من استهلك أو أفسد شيئاً من المعلوم ، أو المشروب ، أو الموزون ، فإنه يضمن مثله ؛ قالت عائشة - رضي الله عنها - : ما رأيت صانع طعام مثل صافية ، صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً فبعثت به ، فأخذني أَكَلُ^(١) ، فكسرتُ الإناء ،

(١) أكل : على وزن اقبل ، هو الرعدة ، أي ؛ أنها ارتعدت من شدة الفرية .

فقلت : يا رسول الله ، ما كفارة ما صنعت ؟ فقال : «إِذَا مَثَلُ إِثْمٍ ، وَطَعَامٌ مِثْلُ طَعَامِ»^(١) .
رواه أبو داود .

واختلفوا فيما إذا كان ما استهلك أو أفسد مما لا يكال ، ولا يوزن ، فذهبت
الاحناف ، والشافعية إلى أن على من استهلكه أو أفسده ضمان المثل ، ولا يعدل عنه إلى
القيمة ، إلا عند عدم المثل ، لقول الله - تعالى - : ﴿مَنْ أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا
أَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة : ١٩٤] . وهذا عام في الأشياء جميعها ، ويؤيده حديث عائشة
المقدم .

وذهبت للمالكية إلى أنه يضمن القيمة ، لا المثل^(٢) .

الاعتداء بالجرح أو أخذ المال

إذا تعدى إنسان على آخر بالجرح أو بأخذ المال ، فهل للمعتدى عليه أن يأخذ حقه
بنفسه ، إذا ظفر به ؟

للعلماء في هذه المسألة أكثر من رأي ، وقد رجح القرطبي الجواز ، فقال : والصحيح ،
جواز ذلك كيفما توصل إلى أخذ حقه ، ما لم يعد سارقاً . وهو مذهب الشافعي وحكاه
الدَّوْدِيُّ عن مالك ، وقال به ابن المنذر . واختاره ابن العربي ، وأن ذلك ليس بخيانة وإنما هو

(١) أبو داود : كتاب البيوع والإيجارات - باب فمن السد شيئا يفرغ مثله ، برقم (٣٥٦٨) (٣ / ٨٢٧ ، ٨٢٨) ،
والترمذي ، بلفظ مختلف : كتاب الأحكام - باب ما جاء فيمن يكسر له الشيء ، ما يمتك له من مال الكسار ،
برقم (١٣٥٩) (٣ / ٦٣١) ، وأحمد بلفظ مختلف (٦ / ١٤٨ ، ٢٧٧) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواه
الغليل» (١٥٢٣) .

(٢) انظر «تفسير القرطبي» ، (٢ / ٢٥٩) .

(٣) البخاري : كتاب المغالاة - باب أمن أخاك ظالماً ، أو مظلوماً (٣ / ١٦٨) ، وكتاب الإكرام - باب بين الرجل
لصاحبه إنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ... (٩ / ٢٨) ، ومسلم بمناه : كتاب البر والصلة والآداب -
باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً ، برقم (٦٢) (٤ / ١٩٩٨) ، والترمذي : كتاب الفقه - بسبب حديثنا محمد
بن حاتم ... برقم (٢٢٥٥) (٤ / ٥٢٣) والبيهقي في «شرح السنة» (١٣ / ٩٧ ، ٩٦) برقم (٣٥١٦)
وقال : حسن صحيح ، وأبو يعلى ، برقم (٢٨٣٨) (٦ / ٤٤٩) وقال : إسناده صحيح على شرط البخاري ،
ومسلم ، وأحمد في الثلاثة (٣ / ٩٩ ، ٢٠١ ، ٣٢٤) ، والفرعي : كتاب الرقاق - باب نصر أخاك ظالماً ،
أو مظلوماً (٢ / ٣١١) .

وصول إلى حق ، وقال رسول الله ﷺ : «نصر أخاك ظمأً ، أو مظلوماً»^(١) . وأخذ الحق من الظالم نصر له .

وقال رسول الله ﷺ لهند بنت عتبة ، امرأة أبي سفيان ، لما قالت له : إن أبا سفيان رجل شحيح ، لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بتي ، إلا ما أخذت من ماله بغير علمه ، فهل علي جناح ؟ فقال رسول الله ﷺ : «خذي ما يكفيك ، ويكفي ولدك بالمعروف»^(٢) .

فأباح لها الأخذ ، وألا تأخذ إلا القدر الذي يجب لها ، وهذا كله ثابت في «الصحيح» ، وقوله - تعالى - : ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] . قاطع في موضع الخلاف .

قال : واختلفوا إذا ظفر بمال له من غير جنس ماله ؛ ف قيل : لا يأخذ ، إلا بحكم الحاكم .

وللشافعي قولان ؛ أحدهما ، الأخذ قياساً على ما لو ظفر له من جنس ماله .

والقول الثاني ، لا يأخذ ؛ لأنه خلاف الجنس .

ومنه من قال : يتحرى قيمة ماله عليه ، ويأخذ مقدار ذلك . وهذا هو الصحيح ؛ لما بيناه بالدليل . انتهى .

الاقتصاص من الحاكم

إن الحاكم فرد من أفراد الأمة ، لا يتميز عن غيره ، إلا كما يتميز الوصي أو الوكيل ، ويجري عليه ما يجري على سائر الأفراد .

(١) تقدم تخرجه في «أول النفقة» .

فإذا تعدى على فرد من أفراد الأمة ، اقتص منه ؛ لأنه لا فرق بينه وبين غيره في أحكام الله ، فأحكام الله عامة تتناول المسلمين جميعاً ؛ فمن أبي نضرة ، عن أبي فراس ، قال : خطبنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال : أيها الناس ، إني والله ، ما أرسل عمالاً ليضربوا بأشاركم ، ولا ليأخذوا أموالكم ، ولكن أرسلهم ليعلموكم دينكم ، وسنة نبيكم ، فمن فعل به شيء سوى ذلك ، فليرفعه إليّ ، فوالذي نفس عمر بيده ، لا أقصه منه . قال عمرو بن العاص - رضي الله عنه - : لو أن رجلاً أدب بعض رعيته ، اقتصه منه ؟ قال : إي والذي نفسي بيده ، إذن لا قصه منه ، وكيف لا أقصه منه وقد رأيت رسول الله يقص من نفسه ! ^(١) . رواه أبو داود ، والنسائي .

وروى النسائي ، وأبو داود ، من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : بينا رسول الله ﷺ يقسم شيئاً بيننا ، إذ أكب عليه رجل فطعته رسول الله ﷺ بمرجونه كان معه ، فصاح الرجل ، فقال له رسول الله ﷺ : « تعال ، فاستقده » . فقال الرجل : بل عفوت ، يا رسول الله ^(٢) .

وعن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال لرجل شكاً إليه ، أن عاملاً قطع يده : لئن كنت صادقاً ، لا قيدتك منه .

وقال الشافعي في رواية الربيع : وروي من حديث عمر - رضي الله عنه - أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ يعطي القود من نفسه ، وأبا بكر يعطي القود من نفسه ، وأنا أعطي القود من نفسي .

هل يقاد الزوج إذا أصاب امرأته بشيء ؟

قال ابن شهاب : مضت السنة ، أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه عقْل ذلك الجرح ، ولا يقاد منه .

(١) أبو داود : كتاب الديات - باب القود من الضربة ، وقص الأمير من نفسه ، برقم (٤٥٣٧) (٤ / ٦٧٤) ، والنسائي ، مختصراً : كتاب القسامة - باب القصاص من السلاطين ، برقم (٤٧٧٧) (٨ / ٣٤) ، وإحمد في «السنة» (١ / ٤١) ، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف أبي داود» (٩٨٠) ، و«ضعيف النسائي» (٣٣٠) .

(٢) أبو داود : كتاب الديات - باب القود من الضربة ، وقص الأمير من نفسه ، برقم (٤٥٣٦) (٤ / ٦٧٣) ، والنسائي ، عن أبي سعيد الخدري : كتاب القسامة - باب القود في الطعنة ، برقم (٤٤٧٣) ، (٤٤٧٤) (٤ / ٣٢ ، ٣٣) ، وضعفه الشيخ الألباني في «ضعيف أبي داود» (٩٧٩) ، و«ضعيف النسائي» (٣٢٦) .

وفسر ذلك مالك ، فقال : إذا عمد الرجل إلى امرأته ، ففقا عينها ، أو كسر يدها ، أو قطع أصبعها ، أو أشبه ذلك ، متممًا لذلك ، فإنها تقاد منه .

وأما الرجل يضرب امرأته بالخيل ، أو السوط ، فيصيبها من ضرره ما لم يُرِدْهُ ، ولم يتعمده ، فإنه يعقل ما أصاب منها ، على هذا الوجه ، ولا تقاد منه .

قال في «المسوى» : أهل العلم على هذا التأويل .

لا يقتص من الجراحات ، حتى يتم البرء :

لا يقتص من الجاني في الجراحات ، ولا تطلب منه دية ، حتى يتم برء المجني عليه من الجراحة التي أصيب بها ، وتؤمن السراية ، فإذا سرت الجناية إلى أجزاء أخرى من البدن ، ضمنها الجاني .

ولا يقاد في البرد الشديد ، ولا الحر الشديد ، ويؤخر ذلك ، مخافة أن يموت المقاد منه .

فإن اقتص منه في حر أو برد ، أو بأكلة كأكلة أو مسمومة ، لزم بقية الدية إن حدث التلف ؛ فعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته ، فجاء إلى النبي ﷺ ، فقال : أقدني . فقال : «حتى تبرا» . ثم جاء إليه ، فقال : أقدني فأقاده ، ثم جاء إليه ، فقال : يا رسول الله ، عرجتُ . فقال ﷺ : «قد نهيتك فعصيتي ، فأبعدك الله وبطل عرجك» . ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح ، حتى يبرأ صاحبه^(١) . رواه أحمد ، والدارقطني .

وفهم الشافعي من هذا ، أن الانتظار مندوب إليه ؛ لأن الرسول ﷺ كان متمكناً من الاقتصاص قبل الانفعال .

ودعِبَ غيره من الأئمة إلى أن الانتظار واجب ، وإذنه بالاقتصاص كان قبل علمه ، بما يؤول إليه من المفصلة .

وإذا قطع الجاني أصبعًا عمدًا ، فعفا للجروح عنه ، ثم سرت الجناية إلى الكف أو النفس ، فالسراية حذر ، إن كان العفو على غير شيء ، وإن كان العفو على مال ،

(١) أحمد في «السنن» (٢ / ٢١٧) ، والدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (٢٤) (٣ / ٨٨) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواه الغليل» (٧ / ٢٩٨) .

فللمجروح دية ما سرت إليه بأن يسقط من دية ما سرت إليه الجناية أرض ما عفا عنه ، ويجب الباقي .

موتُ المقتص منهُ:

إذا مات المقتص منهُ بسبب الجرح الذي أصابه من أجل القصاص ، فقد اختلفت فيه أنظار العلماء ؛ فذهب الجمهور منهم إلى أنه لا شيء على المقتص ؛ لعدم التمدي ، ولأن السارق إذا مات من قطع يده ، فإنه لا شيء على الذي قطع يده ، بالإجماع . وهذا مثل ذلك .

وقال أبو حنيفة ، والثوري ، وابن أبي ليلى : إذا مات ، وجب على عائلة المقتص الدية ؛ لأنه قتل خطأ .

الدية

تعريفها:

الدية ؛ هي لئال الذي يجب بسبب الجنائية ، وتؤدي إلى المجنى عليه أو وليه .
يقال : ودَّيتُ القَتيلَ . أي ؛ أعطيت دِيَّتَه .

وهي تتظم ما فيه القصاص وما لا قصاص فيه ، وتسمى الدية بـ «العقل» ، وأصل ذلك أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً ، جمع الدية من الإبل ، فعلقها بفناء أولياء المقتول ، أي ؛ شلها بعقالها ؛ ليسلمها إليهم . يقال : عقلت عن فلان . إذا غرمت عنه دية جنايته .
وقد كان نظام الدية معمولاً به عند العرب ، فأبقاه الإسلام ، وأصل ذلك قول الله - سبحانه - :

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ٩٢] .

وروى أبو داود ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانمائة دينار ، أو ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين . قال : فكان ذلك كذلك ، حتى استخلف عمر - رحمه الله - فقام خطيباً ، فقال : ألا إن الإبل قد غلَّت . قال : ففرضها عمر على أهل اللب^(١) ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحبل مائتي حلة^(٢) . قال : وترك دية أهل النعمة ، لم يرفعها فيما رفعه من الدية^(٣) .

قال الشافعي بمصر : لا يؤخذ من أهل اللب ، ولا من أهل الورق ، إلا قيمة الإبل بالغة ما بلغت .

(١) أهل اللب ؛ هم أهل الشام ، وأهل مصر . وأهل الورق ؛ هم أهل العراق ، كما في «اللوحة» (ج ٢) .

(٢) الحبل : إزار ورداء ، أو قميص وسراويل ، ولا تكون حلة ، حتى تكون ثوبين .

(٣) أبو داود : كتاب الديات - باب الدية كم ، برقم (٤٥٤٢) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٧٧) ، وحسنه العلامة الألباني في «الرواه الضعيف» (٧ / ٣٠٥) .

والمراجع ، أنه لم يثبت بطريق لا شك فيه تقلير الرسول الدية بغير الإبل ، فيكون عمر قد راد في اجناسها ، وذلك لعله جلت ، واستوجبت ذلك .
حَكَمْتُهَا :

والمقصود منها الزجر والردع ، وحماية الأنفس .

ولهذا وجب أن تكون بحيث يقاسي من أدائها المكلفون بها ، ويجلسون منها حرجاً ، وألماً ، ومشقة ، ولا يجلسون هذا الألم ويشعرون به ، إلا إذا كان مالا كثيراً ، ينقص من أموالهم ، ويضيقون بأدائه ودفعه إلى المجني عليه أو ورثته ، فهي جزاء يجمع بين العقوبة والتعويض^(١) .

قَدَرُهَا :

الدية فرضها رسول الله ﷺ وقَدَرُهَا ، فجعل دية الرجل الحر للمسلم مائة من الإبل على أهل الإبل^(٢) ، ومائتي بقرة على أهل البقر ، وألفي شاة على أهل الشاة ، وألف دينار على أهل الذهب ، واثنى عشر ألف درهم على أهل الفضة ، ومائتي حلة على أهل الحل^(٣) ، فأياها أحضر من تلزمه الدية ، لزم الولي قبولها ، سواء أكان ولي الجناية من أهل ذلك النوع ، أم لم يكن ، لأنه أتى بالأصل في الواجب عليه .

الْقَتْلُ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ :

ومن المتفق عليه بين العلماء أنها تجب في القتل الخطأ ، وفي شبه العمد ، وفي العمد الذي وقع عن فقد شرطاً من شروط التكليف ، مثل الصغير^(٤) ، والمجنون .

(١) انظر «التاريخ الفقه» ، (ص ٨٧) .

(٢) قال أبو حنيفة ، وأحمد - رضي الله عنهما - في إحدى الروايتين عنه : دية العمد أربع ، وخمس وعشرون بنت مخاض ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جلاع . وهي كذلك عندهما في شبه العمد . وقال الشافعي ، وأحمد ، في الرواية الأخرى عنه : هي ثلاثون حقة ، وثلاثون جلدعة ، وأربعون حقة في بطونها أولادها . وأما دية الخطأ ، فقد اتفقوا على أنها أعماس : عشرون جلدعة ، وعشرون حقة ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون بنت مخاض . وجعل مالك ، والشافعي - رضي الله عنهما - مكان ابن مخاض ابن لبون .

(٣) أبو داود : كتاب الديات - باب الدية كم هي ؟ رقم (٤٥٤٤) ، وضمحه الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» (٣ / ٧) .

(٤) الجناية إذا كانت من صغير أو مجنون ، تجب ديةا على العاقلة ، عند أبي حنيفة ، ومالك ، وقال الشافعي - رضي الله عنه - : عمد الصغير في ماله .

وفي العمد ، الذي تكون فيه حرمة المقتول ناقصة عن حرمة القتال ، مثل الحر إذا قتل العبد ، كما تجب على النائم الذي انقلب في نومه على آخر ، فقتله ، وعلى من سقط على غيره ، فقتله ، كما تجب على من حفر حفرة ، فتردى فيها شخص فمات ، وعلى من قُتل بسبب الزحام .

وجاء في ذلك ، عن حنن بن المعتمر ، عن علي - رضي الله عنه - قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن ، فانتبهنا إلى قوم قد بنوا ربيعة للأسد ، فبينما هم كذلك يتدافعون ، إذ سقط رجل فتعلق بآخر ، ثم تعلق الرجل بآخر ، حتى صاروا فيها أربعة ، فجرحهم الأسد ، فانتدب له رجل بحربة فقتله ، وماتوا من جراحهم كلهم ، فقام أولياء الأول إلى أولياء الآخر فأخرجوا السلاح ؛ ليقتلوا ، فأتاهم علي - رضي الله عنه - على نفقة ذلك ، فقال : تريدون أن تقتلوا ، ورسول الله ﷺ حي ؟ إني أقضي بينكم قضاء ، إن رضيتم به ، فهو القضاء ، وإلا حجر بعضكم على بعض حتى تأتوا النبي ﷺ ، فيكون هو الذي يقضي بينكم ، فمن عدا ذلك فلا حق له ، أجمعوا من قبائل الذين حفروا البئر ربع الدية ، وثلاث الدية ، ونصف الدية ، والدية كاملة . فللأول ربع الدية ؛ لأنه هلك من فوق ثلاثة . وللثاني ثلث الدية . وللثالث نصف الدية . وللرابع الدية كاملة . فأبوا إلا أن يمضوا ، وأتوا النبي ﷺ وهو عند مقام إبراهيم ، فقصوا عليه القصة فأجازهم رسول الله ﷺ^(١) . رواه أحمد ، ورواه بلفظ آخر نحو هذا ، وجعل الدية على قبائل الذين أودعوا .

وعن علي بن رباح اللخمي ، أن أحمى كان ينشد في الموسم في خلافة عمر بن الخطاب ، وهو يقول :

أيها الناس لذيت منكراً هل يعقل الأعمى الصحيح البصرا

خرا معاً كلاهما تكسرا

وذلك أن الأعمى كان يقوده بصير ، فوقما في بئر ، فوقع الأعمى على البصير ، فمات البصير ، فقصى عمر بعقل البصير على الأعمى^(٢) . رواه الدارقطني .

(١) مسند أحمد (١ / ٧٧ ، ١٢٨ ، ١٥٢) ، من حديث علي ، وفي إسناده حنن بن المعتمر ، وهو ضعيف ، وذكره الهيثمي في «المجمع» ، وقال : رواه أحمد ، والبيهقي ، وفيه حش ، وثقه أبو داود ، وفيه ضعف ، وفيه رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد (٦ / ٢٨٧) فالحديث ضعيف .
(٢) الدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (٦٢) (٢ / ٩٨ ، ٩٩) ، وقال في «التعليق للفتاوى» : الحديث-

وفي الحديث ، أن رجلاً أتى أهل أبيات ، فاستسقام فلم يسقوه ، حتى مات ، فأغرمهم عمر - رضي الله عنه - الدية . حكاه أحمد في رواية ابن منصور ، وقال : أقول به .

ومن صاح على آخر فجأة ، فمات من صيحته ، تجب دية ، ولو غير صورته ، وخوف صبيًا ، فجن الصبي ، فإنه يضمن .

الدية مغلظة ومخففة :

والدية تكون مغلظة ومخففة ، فالمخففة تجب في قتل الخطأ ، والمغلظة تجب في قتل شبه العمد .

وأما دية قتل العمد إذا عفا ولي الدم ، فإن الشافعي ، والحنابلة يرون أنه يجب في هذه الحال دية مغلظة . وأما أبو حنيفة ، فإنه يرى أنه لا دية في العمد ، وإنما الواجب فيه ما اصطلاح الطرفان عليه ، وما اصطلاحوا عليه حال غير مؤجل .

والدية المغلظة مائة من الإبل ، في بطون أربعين منها أولادها ؛ لما رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، عن عقبة بن أوس ، عن رجل من الصحابة أنه رضي الله عنه قال : « إلا إن قتل خطأ العمد بالسوط ، والعصا ، والحجر ، فيه دية مغلظة ؛ مائة من الإبل ، منها أربعون مرسية^(١) إلى بارل عامها ، كلهن خلفه^(٢) .

والتغليظ لا يعتبر إلا في الإبل خاصة دون غيرها ؛ لأن الشارع ورد بذلك ، وهما سبيله التوقيف والسماع الذي لا مدخل للرأي فيه ؛ لأنه من بات المقدرات .

تغليظ الدية في الشهر الحرام والبلد الحرام ، وفي الجنابة على القريب :

ويرى الشافعي ، وغيره ، أن الدية تغلظ في النفس والجراح بالجنابة في البلد الحرام ، وفي الشهر الحرام ، وفي الجنابة على ذي الرحم للمحرم ؛ لأن الشرع عظم هذه الحرمات ، فتعظم الدية بعظم الجنابة .

= أخرجه البيهقي أيضًا ، وهو من رواية موسى بن علي بن رباح ، عن ليث ، قال الحافظ : وفي انقطاع . فهو خير ثابت .

(١) الثنية من الإبل : ما دُئِلَ في السنة السادسة من عمره ، والبارل : الذي دخل في التاسعة ، واكمل قوته ، ويقال له بعد ذلك : بارل عام ، وبارل عامين . والخلفه : الحامل من التوق .

(٢) تقدم تخريجه ، في «القتل شبه العمد» .

وروي عن عمر ، والقاسم بن محمد ، وابن شهاب ، أن يزداد في الدية مثل ثلثها^(١) .
 وذهب أبو حنيفة ، ومالك إلى أن الدية لا تغلظ لهذه الأسباب ؛ لأنه لا دليل على
 التغلظ ؛ إذ إن الديات يتوقف فيها على الشارع ، والتغلظ فيما وقع خطأ بعيد عن أصول
 الشرع .

على من نجب ؟

الدية الواجبة على القاتل نوعان ؛

١- نوع يجب على الجاني في ماله^(٢) ، وهو القتل العمد إذا سقط القصاص .
 يقول ابن عباس : لا تحمل العاقلة عمداً ، ولا عبداً ، ولا اعتراك ، ولا صلحاً في
 عمد^(٣) . ولا مخالف له من الصحابة . وروى مالك ، عن ابن شهاب . قال : مضت
 السنة في العمد ، حين يعفو أولياء المقتول ، أن الدية تكون على القاتل في ماله خاصة ، إلا
 أن تميته العاقلة عن طيب نفس منها^(٤) .

وإنما لا تعقل العاقلة واحداً من هذه الثلاثة :

١ - لا يعقل العمد ، ولا الإقرار ، ولا الصلح ؛ لأن العمد يوجب العقوبة ، فلا
 يستحق التخفيف عنه بتحمل العاقلة عنه شيئاً من الدية ، ولا تعقل الإقرار ؛ لأن الدية
 وجبت بالإقرار بالقتل ، لا بالقتل نفسه ، والإقرار حجة قاصرة . أي ؛ أنه حجة في حق
 المقر ، فلا يتعدى إلى العاقلة .

ولا تعقل العاقلة الإقرار بالصلح ؛ لأن بدل الصلح لم يجب بالقتل ، بل وجب بعقد
 الصلح ، ولأن الجاني يتحمل مسئولية جنايته ، وبدل المثلث يجب على متلفه .

٢- ونوع يجب على القاتل ، وتحمله عنه العاقلة ، إذا كانت له عاقلة بطريق

(١) لم يثبت عن عمر ، وانظر إرواء الغليل ، (٧ / ٣١٠) .

(٢) سواء كان رجلاً ، أم امرأة .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٨ / ١٠٤) ، وحسنه العلامة الألباني ، في : «إرواء الغليل» (٧ / ٣٣٦) .

(٤) في «الموطأ» ، (٢ / ٨٦٥) ، وقال الشيخ الألباني : وهو معضل ، بل مقطوع ؛ فإن قول التابعي : من السنة كنا
 - ليس له حكم المرفوع . إرواء الغليل (٧ / ٣٣٧) .

التعاون، وهو قتل شبه العمد ، وقتل الخطأ^(١) ، والقاتل كأحد أفراد العاقلة ؛ لأنه هو القاتل ، فلا معنى لإخراجه .

وقال الشافعي : لا يجب على القاتل شيء من الدية ؛ لأنه معذور .

والعاقلة مأخوذ من العقل ؛ لأنها تعقل الدماء ، أي ؛ تمسكها من أن تسفك ، يقال : عقل البعير عقلاً . أي ؛ شده بالعقال ، ومنه العقل ؛ لأنه يمنع من التورط في القبائح .
والعاقلة ؛ هي الجماعة الذين يعقلون العقل ، وهي الدية ، يقال : عقلت القتيل . أي ؛ أعطيت دية . و: عقلت عن القاتل . أدبت ما لزمه من الدية .

والعاقلة هم عصابة الرجل ، أي ؛ قرابته الذكور ، البالغون - من قبل الأب^(٢) -
الموسرون ، العقلاء ، ويدخل فيهم الأصمى ، والزمن ، والهرم إن كانوا أغنياء ، ولا يدخل في العاقلة أثنى ، ولا فقير ، ولا صغير ، ولا مجنون ، ولا مخالف لدين الجاني ؛ لأن مبنى هذا الأمر على النصرة ، وهؤلاء ليسوا من أهلها .

وأصل وجوب الدية على العاقلة ، ما ثبت من أن امرأتين من هزبل اقتلتا ، فرمت إحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فقتل رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها^(٣) . رواه البخاري ، ومسلم ، من حديث أبي هريرة .

وكانت العاقلة في زمن النبي ﷺ قبيلة الجاني ، وبقيت كذلك حتى جاء عهد عمر - رضي الله عنه - فلما نظم الجيوش ، ودون الدواوين ، جعل العاقلة هم أهل الديوان ، خلافاً لما كان في عهد النبي ﷺ .

وقد أجاب السرخسي عن هذا الذي صنعه عمر ، فقال : إن قيل : كيف يظن بالصحابة الإجماع على خلاف ما قضى به رسول الله ﷺ ؟ قلنا : هذا اجتماع على وفاق ما قضى به رسول الله ﷺ ، فإنهم علموا أن رسول الله ﷺ قضى به على العشيرة باعتبار النصرة ، وكانت قوة المرء ونصرته يومئذ بعشيرته ، ثم لما دون عمر - رضي الله عنه - الدواوين ،

(١) وكذلك عمد الصبي والمجنون على عاقلتهما ، وقال كاتبة ، وأبو ثور ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة : دية شبه العمد في مال الجاني . وهذا القول ضعيف .

(٢) ويدخل فيهم الأب والأبن ، عند مالك ، وإبي حنيفة ، وأظهر الروایتين عند أحمد .

(٣) البخاري : كتاب الديات - باب جنين المرأة (١٢ / ٢٢٣) ، ومسلم : كتاب القسامة - باب دية الجنين (١٦٨١) .

صارت القوة والبصرة للديوان ، فقد كان المرء يقاتل قبيلته عن ديوانه . ا هـ .

وإذا كان الاحتاف قد ارتضوا هذا ، فإن المالكية ، والشافعية قد رفضوه ؛ لأنه لا نسخ بعد رسول الله ﷺ . وليس من حق أحد أن يغير ما كان على عهد رسول الله ﷺ .

والدية التي تجب على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين^(١) ، باتفاق العلماء^(٢) .

وأما التي تجب على القاتل في ماله ، فإنها تكون حالة ، عند الشافعي - رضي الله عنه - لأن التأجيل للتخفيف عن العاقلة ، فلا يلتحق به العمد المحض . ويرى الاحتاف ، أنها مؤجلة في ثلاث سنين ، مثل دية قتل الخطأ .

وليجاب دية قتل شبه العمد والخطأ على العاقلة ، استثناء من القاعدة العامة في الإسلام ، وهي أن الإنسان مسئول عن نفسه ، ومحاسب علي تصرفاته ؛ لقول الله - عز وجل - : ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الإسراء : ١٥] . ولقول الرسول الكريم : «لا يؤخذ الرجل بجريرة أخيه ، ولا بجريرة أخيه»^(٣) . رواه النسائي ، عن ابن مسعود - رضي الله عنه .

وإنما جعل الإسلام اشتراك العاقلة في تحمل الدية في هذه الحالة ؛ من أجل موساة الجاني ، ومعاونته في جناية صدرت عنه ، من غير قصد منه .

وكان ذلك إقراراً لنظام عربي ، اقتضاء ما كان بين القبائل من التعاون ، والتآزر ، والتناصر .

وفي ذلك حكمة بيّنة ، وهي أن القبيلة إذا علمت أنها متشارك في تحمل الدية ، فإنها تعمل من جانبها على كف المتسبين إليها عن ارتكاب الجرائم ، وتوجههم إلى السلوك القويم الذي يجنبهم الوقوع في الخطأ .

(١) كان النبي ﷺ يهدى ذنبة واحدة ؛ تأليفاً للظروب ، وإصلاحاً للذات البين ، فلما تمجد الإسلام ، فُتِّرتُها الصحابة على هذا النظام ، فإذا رأى الإمام الصلحة في التسجيل ، كان له ذلك .

(٢) ورد هذا من عمر ، وعلي ، وابن عباس ، ولكنه غير ثابت عنهم ، رضي الله عنهم ، وانظر «إرواء الغليل» (٣٣٧/٧) .

(٣) ما قاله المصنف ليس بحديث ، إنما هو ترجمة باب الحديث عند أبي داود ، ولفظه : «أما إنه لا يجني عليك ، ولا تجني عليك» - كتاب الديات - باب لا يؤخذ أحد بجريرة أخيه ، أو أبيه ، يرقم (٤٤٩٥) ، والنسائي (٢ / ٢٥١) ، وقد صححه علامة الحديث في العصر ، الألباني في : «إرواء الغليل» (٣٣٧ / ٧) .

ويرى جمهور الفقهاء ، أن العاقلة لا تحمل من دية الخطأ ، إلا ما جاور التلث ، وما دون التلث في مال الجاني^(١) .

ويرى مالك ، وأحمد - رضي الله عنهما - أنه لا يجب على واحد من المصبة قدر معين من الدية ، ويجتهد الحاكم في تحميل كل واحد منهم ما يسهل عليه ، ويبدأ بالأقرب فالأقرب .

أما الشافعي - رضي الله عنه - فيرى أنه يجب على الغني دينار ، وعلى الفقير نصف دينار . والدية عنده مرتبة على القرابة بحسب قربهم ، فالأقرب من بني أبيه ، ثم بني جده ، ثم من بني بني أبيه ، قال : فإن لم يكن للقاتل عصبية نسباً ولا ولاءً ، فالدية في بيت المال لقول رسول الله ﷺ : «أنا ولي من لا ولي له»^(٢) .

وكذلك إذا كان فقيراً ، وعاقلة فقيرة لا تستطيع تحمل الدية ، فإن بيت المال هو الذي يتحملها .

وإذا قتل المسلمون رجلاً في المعركة ، ظناً أنه كافر ، ثم تبين أنه مسلم ، فإن ديته في بيت المال ؛ فقد روى الشافعي ، رضي الله عنه ، وغيره ، أن رسول الله ﷺ قضى بدية الإيمان - والد حنيفة - وكان قد قتله المسلمون يوم أحد ولا يعرفونه^(٣) . وكذلك من مات من الزحام ، تحب ديته في بيت المال ؛ لأنه مسلم مات بفعل قوم مسلمين ، فتجب ديته في بيت المال ؛ روى مُسَدَّدٌ ، أن رجلاً رجم يوم الجمعة فمات ، فوداه علي - كرم الله وجهه - من بيت مال المسلمين .

والفهرم من كلام الأحناف ، أن الدية في هذه الأزمان في مال الجاني ، ففي كتاب «الدر المختار» : إن التناصر أصل هذا الباب ، فمتى وجد ، وجدت العاقلة ، وإلا فلا .

وحيث لا قبيلة ولا تناصر ، فالدية في بيت المال ، فإن عدم بيت المال ، أو لم يكن متظماً ، فالدية في مال الجاني .

(١) وقال الشافعي - رضي الله عنه - : عقل الخطأ على العاقلة ؛ نكث الجناية أو كثرت ؛ لأن من غرم الأكثر ، غرم الأقل ، كما أن عقل الممد في مال الجاني ، قل أو كثر .

(٢) أحمد في المسند (٤ / ١٣٣) ، ونظر «كتر الصالح» ، (٣٠٤١٥) .

(٣) البخاري : كتاب الديات - باب إذا مات في الزحام أو قتل (٩ / ٤٤٩) .

وقال ابن تيمية : وتؤخذ الدية من الجاني خطأ عند تعلم العاقلة ، في أصح قولي العلماء .

دية الأعضاء

يوجد في الإنسان من الأعضاء ما منه عضو واحد ، كالأنف ، واللسان ، والذكر .
ويوجد فيه ما منه عضوان ، كالعينين ، والأذنين ، والشفيتين ، واللحيين ، واليدين ،
والرجلين ، والخصيتين ، وتلدِّي المرأة ، وتَنَدُّوتِي^(١) الرجل ، والاليتين ، وشفري المرأة .
ويوجد ما هو أكثر من ذلك .

فإذا أُلِفَ إنسان من إنسان آخر هذا العضو الواحد ، أو هذين العضوين ، وجبت الدية
كاملة ، وإذا أُلِفَ أحد العضوين ، وجب نصف الدية .

فتجب الدية كاملة في الأنف ؛ لأن منفعة في جميع الروائع في قصبه ، وارتفاعها إلى
الدماغ ، وذلك يفوت بقطع المارن .

وكذلك تجب الدية في قطع اللسان ؛ لفوات النطق الذي يتميز به الأدمي عن الحيوان
الاعمى ، والنطق منفعة مقصودة يفوت بفواتها مصالح الإنسان ، من إفهام غيره أغراضه ،
والإبانة عن مقاصده .

وكذلك تجب الدية بقطع بعضه ، إذا عجز عن الكلام جملة ؛ لفوات المنفعة نفسها التي
تفوت بقطعه كله .

فإذا عجز عن النطق ببعض الحروف ، وقدر على بعض منها ، فإن الدية تقسم على عدد
الحروف ، وقد روي عن علي - كرم الله وجهه - أنه قسم الدية على الحروف ، فما قدر
عليه من الحروف ، أسقط بحسابه من الدية ، وما لم يقدر عليه ، ألزمه بحسابه منها .

وتجب الدية في قطع الذكر ، ولو كان المقتطوع منه الحشفة فقط ؛ لأن فيه منفعة الوطء ،
واستمساك البول .

وكذلك تجب الدية إذا ضرب الصلب ، فعجز عن المشي ، وتجب الدية كاملة في
العينين ، وفي العين الواحدة نصفها . وفي الجفنتين كمالها ، وفي جفني إحدى العينين

(١) مثني ثنية ، وهما للرجل ، كاليتين للمرأة .

نصفها، وفي واحدة منها ربعها . وفي الأذنين كمال الدية ، وفي الواحدة نصفها . وفي الشفتين كمال الدية ، وفي الواحدة نصفها ، يستوى فيهما العليا والسفلى وفي اليدين كمال الدية ، وفي اليد الواحدة نصفها . وفي الرجلين كمال الدية ، وفي الرجل الواحدة نصفها . وفي أصابع اليدين والرجلين الدية كاملة ، وفي كل أصبع عشرٌ من الإبل . والأصابع سواء ، لا فرق بين خنصر وإبهام . وفي كل أنملة من أصابع اليدين أو الرجلين ثلث عشر الدية ، وفي كل أصبع ثلاث مفاصل ، والإبهام فيه مفصلان ، وفي كل مفصل منهما نصف عشر الدية . وفي الخصيتين كمال الدية ، وفي إحداها نصفها ، ومثل ذلك في الاليتين ، وشفري المرأة ، وتُدَوِّي الرجل ففيهما الدية كاملة ، وفي إحداها نصفها . وفي الاسنان كمال الدية ، وفي كل سن خمس من الإبل ، والاسنان سواء ، من غير ضرر وثنية ، وإذا أصيبت السن ففيها دينها ، وكذلك إن طرحت بعد أن تسود^(١) .

دية منافع الأعضاء

وتجب الدية كاملة إذا ضرب إنسان إنساناً ، فذهب عقله ؛ لأن العقل هو الذي يميز الإنسان عن الحيوان ، وكذلك إذا ذهبت حاسة من حواسه ، كسمعه ، أو بصره ، أو شمه ، أو ذوقه ، أو كلامه بجميع حروفه ؛ لأن في كل حاسة من هذه الحواس منفعة مقصودة بها جماله ، وكمال حياته ، وقد قضى عمر - رضي الله عنه - في رجل ضرب رجلاً ، فذهب سمعه ، وبصره ، ونكاحه ، وعقله ، بأربع ديات ، والرجل حي^(٢) .

وإذا ذهب بصر إحدى العينين أو سَمِعُ إحدى الأذنين ، ففيه نصف الدية ؛ سواء كانت الأخرى صحيحة ، أم غير صحيحة . وفي حلمتي ثدي المرأة دينها ، وفي إحداها نصفها وفي شفريها دينها ، وفي إحداها نصفها .

وإذا فقئت عين الأور الصحيحة ، يجب فيها كمال الدية ، قضى بذلك عمر ، وعثمان ، وعلي ، وابن عمر^(٣) . ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة ؛ لأن ذهاب عين الأور ذهاب البصر كله ؛ إذ إنه يحصل بها ما يحصل بالعينين .

(١) انظر كل ملأ في «إرواء الغليل» (٧ / ٣٠٠ ، ٣١٢ - ٣٢٣) ، و «واد للملأ» (٥ / ٢٤ ، ٢٥) تحقيق الأرناؤوط ، من حديث عمرو بن حزم ، وصور بن شعيب ، وغيرهما .

(٢) أخرجه البيهقي في : «السنن الكبرى» (٨ / ٨٦) ، وحسنه الألباني في «إرواء الغليل» (٧ / ٣٢٢) .

(٣) ثبت ذلك عن عمر ، وعلي ، وابن عمر ، إلا عثمان ، فالأثر عنه في ذلك ضعيف لا يثبت ، وانظر «إرواء الغليل» ، (٧ / ٣١٥) .

وفي كل واحد من الشعور الأربعة كمال الدية ، وهي :

١- شعر الرأس .

٢- شعر اللحية .

٣- شعر الحاجبين .

٤- أهداب العينين .

وفي الحاجب نصف الدية ، وفي الهدب ربعها ، وفي الشارب يترك فيه الأمر لتقدير القاضي .

دية الشجاج

الشجاج ؛ هو الإصابات التي تقع بالرأس والوجه .

وانواعه عشرة ، وهي كلها لا قصاص فيها ، إلا الموضحة إذا كانت عمدا ؛ لأنه لا يمكن مراعاة للمائلة فيها .

والشجاج بيانه كما يأتي :

١- الخارصة : وهي التي تشق الجلد قليلاً .

٢- الباضعة : وهي التي تشق اللحم بعد الجلد .

٣- اللامية ، أو اللامغة : وهي التي تنزل الدم .

٤- المتلاحمة : وهي التي تنفوس في اللحم .

٥- السُمحاق : وهي التي يبقَى بينها وبين العظم جلدة رقيقة .

٦- الموضحة : وهي التي تكشف عن العظم .

٧- الهاشمة : وهي التي تكسر العظم ، وتهشمه .

٨- المُنقّلة : وهي التي توضح وتهشم العظم ، حتى ينتقل منها العظام .

٩- المأمومة ، أو الآمة : وهي التي تصل إلى جلدة الرأس .

١٠- الجافزة : وهي التي تصل الجوف .

ويجب ، فيما دون الموضحة ، حكومة علل ، وقيل : أجرة الطيب . وأما الموضحة ففيها القصاص إذا كانت عمداً ، كما قلنا ، ونصف عشر الدية إذا كانت خطأ ؛ سواء كانت كبيرة ، أم صغيرة ، وهي خمس من الإبل ، كما ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ في كتابه لعمر بن حزم^(١) .

ولو كانت مواضع متفرقة ، يجب في كل واحدة منها خمس من الإبل ، والموضحة في غير الوجه والرأس توجب حكومة .

وفي الهاشمة عشر الدية ، وهي عشر من الإبل . وهو مروي عن زيد بن ثابت . ولا مخالف له من الصحابة .

وفي المنقلة عشر الدية ، ونصف العشر . أي ؛ خمسة عشر من الإبل^(٢) .

وفي الأمة ثلث الدية ، بالإجماع^(٣) .

وفي الجائفة ثلث الدية ، بالإجماع^(٤) ، فإن نفذت ، فهما جائفتان ، ففيهما ثلثا الدية .

(١) قال الألباني : والصلوات في الحديث - أي ؛ حديث ابن حزم - الإرسال ، وإسناده مرسل صحيح . وصححه مرسل في «الإرواء» (٧ / ٣٢٥) .

(٢) صحيح ، انظر «الإرواء» (٧ / ٣٢٦) .

(٣) صحيح ، انظر «الإرواء» (٧ / ٣٢٧) .

(٤) صحيح ، انظر «الإرواء» (٧ / ٣٢٩) .

دية المرأة

ودية المرأة ، إذا قتلت خطأ ، نصف دية الرجل ، وكذلك دية أطرافها وجراحاتها على النصف من دية الرجل وجراحاته . وإلى هنا ذهب أكثر أهل العلم .

فقد روي عن عمر ، رضي الله عنه ، وعلي ، كرم الله وجهه ، وابن مسعود ، رضي الله عنه ، وزيد بن ثابت ، رضي الله عنه ، أنهم قالوا في دية المرأة : إنها على النصف من دية الرجل^(١) . ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد ، فيكون إجماعاً . ولأن المرأة في ميراثها وشهادتها على النصف من الرجل .

وقيل : يستوي الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث ، ثم النصف فيما بقي ؛ فقد أخرج النسائي ، والدارقطني ، وصححه ابن خزيمة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال : «عقل المرأة مثل عقل الرجل ، حتى يبلغ الثلث من دينته»^(٢) .

وأخرج مالك في «الموطأ» ، والبيهقي ، عن ربيعة بن عبد الرحمن ، أنه قال : سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة ؟ قال : عشر من الإبل . قلت : فكم في الأصبعين ؟ قال : عشرون من الإبل . قلت : فكم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون من الإبل . قلت : فكم في أربع ؟ قال : عشرون من الإبل . قلت : حين عظم جرحها ، واشتدت مصيبتها ، نقص عقلها ؛ فقال سعيد : أصراقي أنت ؟ فقلت : بل عالم متثبت ، أو جاهل متعلم . فقال سعيد : هي السنة يا بن أخي^(٣) .

وقد ناقش الإمام الشافعي هذا الرأي ، وبين أن المقصود من السنة هو سنة زيد بن ثابت ، رضي الله عنه ، الذي قال بهذا الرأي ، لا سنة رسول الله ﷺ ، فقال الشافعي - رضي الله عنه - : السنة إذا أطلقت يراد بها سنة رسول الله ﷺ ، وروي ، أن كبار الصحابة - رضي الله عنهم - أفتوا بخلافه ، ولو كانت سنة رسول الله ﷺ ما خالفوه ، وقوله : سنة

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في «مصنفه» ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٩٥ ، ٩٦) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٧ / ٣٠٧) .

(٢) النسائي ، بلفظ «من دينته» . كتاب القسامة - باب عقل المرأة ، يرقم (٤٨٠٥) (٨ / ٤٤ ، ٤٥) ، والدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره - يرقم (٣٨) (٣ / ٩١) ، وضعفه علامة العصر في الحديث ، الألباني في : «إرواء الغليل» (٧ / ٣٠٨) .

(٣) للموطأ (٢ / ٨٦٠) ، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٩٦) ، وصححه العلامة الألباني في «إرواء الغليل» (٧ / ٣٠٩) .

. محمول على أنه سنة زيد^(١) ؛ لأنه لم يُروا عنه موقوفاً ، ولأن هذا يؤدي إلى المحال ، وهو ما إذا كان لها أشد ومصابها أكثر أن يقتل أرضها ، وحكمة الشارع تنشأ من ذلك .
ولا يجوز نسبتها إليه ؛ لأن من للحال أن تكون الجنائية لا توجب شيئاً شرعاً ، وأقبح أن تسقط ما وجب بغيره .

دية أهل الكتاب

ودية أهل الكتاب^(٢) ، إذا قُتلوا خطأ ، نصف دية المسلم ، فدية الذكر منهم نصف دية المسلم ، ودية المرأة من نسائهم نصف دية المرأة المسلمة ؛ لما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قضى بأن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلم^(٣) . رواه أحمد - رضي الله عنه - .

وكما تكون دية النفس على النصف من دية المسلم ، تكون دية الجراح كذلك على النصف . وإلى هذا ذهب مالك ، وعمر بن عبد العزيز .

ونذهب أبو حنيفة ، والثوري . وهو المروي عن عمر ، وعثمان ، وابن مسعود - رضي الله عنهم - إلى أن ديتهم مثل دية المسلمين ؛ لقول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ النساء : ٩٢ .

قال الزهري : دية اليهودي والنصراني ، وكلّ ذمي ، مثل دية المسلم . قال : وكانت كذلك على عهد رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي - رضي الله عنهم - حتى كان معاوية ، فجعل في بيت المال نصفها ، وأعطى المقتول نصفها ، ثم قضى عمر بن عبد العزيز بتصف الدية ، وألغى الذي جعله معاوية لبيت المال .

(١) سنة زيد بن ثابت .

(٢) سواء كانوا ذميين ، أو معاهدين مستسلمين .

(٣) أحمد في المسند (٢ / ١٨٣ ، ٢٢٤) . وأبو داود : كتاب الديات ، باب الدية كم هي ؟ ، وباب في دية الذمي ، برقم (٤٥٤٢ ، ٤٥٨٣) ، والسنائي : كتاب القسامة - باب كم دية الكافر ، برقم (٤٨٠٦) (٨ / ٤٥) ، والترمذي : أبواب الديات ، باب ما جاء لا يقتل مسلم بكفار (١ / ٢٦٥) ، وابن ماجه : كتاب الديات - باب دية الكافر ، برقم (٢٦٤٤) (٢ / ٨٨٣) ، وفي التزويلا : إسناده حسن ؛ لقصوره عن درجة الصحيح ؛ لأن عبد الرحمن بن عياض لم أر من ضعفه ، ولا من وثقه ، وعمر بن شعيب عن جده مختلف فيه وحسنه الألباني في : «إرواه الغليل» (٧ / ٣٠٧) .

قال الزهري : فلم يقض لي أن أذكرُ بذلك عمر بن عبد العزيز ، فأخبره أن الدية كانت تامة لأهل اللمة .

وذهب الشافعي - رضي الله عنه - إلى أن ديتهم ثلث دية المسلم ، ودية الوثني والمجوسي المعاهد أو المستأن ثلثا عشر دية المسلم .

وحجتهم ، أن ذلك أقل ما قيل في ذلك ، واللّمة بريئة إلا ييقن أو حجة ، وهو بحساب ثمانمائة درهم من اثني عشر ألفاً .

وروي عن عمر ، وعثمان ، وابن مسعود : ونسألوهم على النصف .

وهل تجب الكفارة مع الدية في قتل الذمي والمعاهد ؟ قاله ابن عباس ، والشعبي ، والنخعي ، والشافعي ، واختاره الطبري .

دية الجنين

إذا مات الجنين بسبب الجنابة على أمّه حملًا أو خطأ ، ولم تمت أمّه ، وجب فيه غُرَّة^(١) ؛ سواء انفصل عن أمّه وخرج ميتًا ، أم مات في بطنها ، وسواء أكان ذكرًا أم أنثى .

فأما إذا خرج حيًّا ثم مات ، ففيه الدية كاملة ، فإن كان ذكرًا ، وجبت مائة بعير ، وإن كان أنثى خمسون ، وتعرف الحياة بالعطاس ، أو التنفس ، أو البكاء ، أو الصياح ، أو الحركة ، ونحو ذلك .

واشترط الشافعي في حالة ما إذا مات في بطن أمّه ، أن يُعلم بأنه قد تخلق ، وجرى فيه الروح وفسره بـ : ما ظهر فيه صورة الأدمي ؛ من يد وأصبع .

وأما مالك ، فإنه لم يشترط هذا ، وقال : كل ما طرحته المرأة من مضغة أو علقه ، مما يعلم أنه وكَلَدَ ، ففيه الغرة .

ويرجع رأي الشافعي ، بأن الأصل برائة اللمة ، وعدم وجوب الغرة ، فإذا لم يعلم تخلقه ، فإنه لا يجب شيء^(٢) .

(١) الغرة ؛ من كل شيء لنفسه .

(٢) وقد أجمع العلماء على ، أن الأم إذا ماتت ، وهو في جنونها ، ولم تلقه ، ولم يخرج ، فلا شيء فيه ، واختلفوا ، فيما إذا ماتت من ضرب بطنها ، ثم خرج الجنين ميتًا بعد موتها ؛ فقال جمهور الفقهاء : لا شيء فيه . وقال لائل بن سعد ، ودود : فيه غرة ؛ لأن للجنين حياة أمه في وقت ضربها ، لا غير .

قَتَرُ الْغُرَّةِ :

والغرة خمسمائة درهم ، كما قال الشعبي ، والاحناف . أو مائة شاة ، كما في حديث أبي بريدة ، عند أبي داود ، والنسائي . وقيل : خمس من الإبل^(١) .
وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قضى أن دية الجنين غُرَّةٌ ؛ عبد أو ولية^(٢) .

وروى مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة ؛ عبد أو ولية ، فقال الذي قضى عليه : كيف أضرم ما لا شرب ، ولا أكل ، ولا نطق ، ولا استهل ، ومثل ذلك يُطَلُّ^(٣) . فقال الرسول ﷺ : «إن هذا من إخوان الكهان»^(٤) .

هذا بالنسبة لجنين المسلمة ، أما جنين الذمية ، فقد قال صاحب «بداية المجتهد» : قال مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة : فيه عشر دية أمه . لكن أبو حنيفة على أصله في أن دية الذمي دية المسلم . والشافعي على أصله في أن دية الذمي ثلث دية المسلم . ومالك على أصله في أن دية الذمي نصف دية المسلم .

على مَنْ تَجِبُ ؟

قال مالك ، وأصحابه ، والحسن البصري ، والبصريون : تجب في مال الجناني .
وذهب الحنفية ، والشافعية ، والكوفيون إلى أنها تجب على العاقلة ؛ لأنها جنانية خطأ^(٥) ، فوجبت على العاقلة .
وروي عن جابر - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ جعل في الجنين غرة على عاقلة الضارب ، وبرأ زوجها وولدها^(٦) .

(١) انظر : «الإرواء الخليل» (٧ / ٣١٣) .

(٢) تقدم تخريجه .

(٣) يهلل .

(٤) تقدم تخريجه ، وانخرجه مالك في «الموطأ» (٢ / ٨٥٤) ، وانظر «الإرواء» (٧ / ٢١٢) .

(٥) مقتول الجنين ليس عبداً محضاً ، وإنما هو عبد في أمه ، خطأ فيه .

(٦) أبو داود : كتاب الديات - باب دية الجنين ، برقم (٤٥٧٦) (٤ / ٧٠١) .

وأما مالك ، والحسن ، فقد شبهاهما بذية العمد إذا كان الضرب عمداً . والاول
أصح .

لمن تجب ؟

ذهب المالكية ، والشافعية ، وغيرهم إلى أن ذية الجنين تجب لورثته على موارثتهم
الشرعية ، وحكمها حكم الذية في كونها موروثاً ، وقيل : هي للام ؛ لأن الجنين كعضو من
أعضائها ، فتكون ذيته لها خاصة .

وجوب الكفارة :

اتفق العلماء على أن الجنين إذا خرج حياً ثم مات ، ففيه الكفارة مع الذية .

وهل تجب الكفارة مع الغرة إذا خرج ميتاً ، أو لا تجب ؟

قال الشافعي ، وغيره : تجب . لأن الكفارة عنده تجب في الخطأ والعمد .

وقال أبو حنيفة : لا تجب ؛ لأنه غلب عليه حكم العمد . والكفارة لا تجب فيه عنده ،
واستحبها مالك ؛ لأنه متردد بين الخطأ والعمد .

لا ذية إلا بعد البرء

قال مالك : إن الأمر للمجمع عليه عندنا في الخطأ ، أنه لا يعقل ، حتى يبرأ المجرور
ويصح ، وأنه إن كسر عظماً من الإنسان ؛ يداً أو رجلاً ، وغير ذلك من الجسد خطأ ، فبرأ
وصح ، وعاد لهيته ، فليس فيه عقل^(١) ، فإن نقص أو كان فيه عقل (نقص) ، ففيه من
عقله بحساب ما نقص .

قال : فإن كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى ، فبحساب ما فرض
فيه النبي ﷺ عقل ، وما كان مما لم يأت فيه عن النبي ﷺ عقل مسمى ، ولم تخض فيه سنة
ولا عقل مسمى ، فإنه يجهل فيه .

(١) وهو ملحق أبي حنيفة ؛ لأنه لم يحدث شيء للمجنني عليه ، سوى الألم ، ولا قيمة لمجرد الألم ، فهو نظير
من شتم إنساناً شتماً يؤلم قلبه ، فإنه لا يضمن شيئاً . وإن كان لا يخلو الشاتم من مسئولية الشتم ، فإنه يعاقب
تمييزاً ، أو يقتصر منه على خلاف في ذلك ، كما هو مبين في موضعه من هذا الكتاب ، وقال أبو يوسف :
على المجاني إرضاء الألم ، وهي حكومة عقل . وقال محمد : عليه أجر الطبيب ، وثمن الدواء .

وجود قتيل بين قوم متشاجرين

إذا تشاجر قوم ، فوجد بينهم قتيل لا يدري من قاتله ، ويمعى أمره فلا يبين ، ففيه الدية ، قال رسول الله ﷺ : «من قتل في عَمَيٍّ^(١) في رمي ، يكون بينهم بحجارة أو بالسياط ، أو ضرب بعصا ، فهو خطأ ، وعقله عقل الخطأ ، ومن قُتل عمداً فهو قود ، ومن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه ، لا يقبل منه صرف ولا عدل^(٢)»^(٣) .

واختلف العلماء فيمن تلزمه الدية ؛ فقال أبو حنيفة : هي على حاقلة القبيلة التي وجد فيها إذا لم يدع أولياء القتل على غيرهم . وقال مالك : ديته على اللين نارهم . وقال الشافعي : هي قسامة ، إن ادعوه على رجل بعينه ، أو طائفة بعينها ، وإلا فلا عقل ولا قود .

وقال أحمد : هي على عواقل الآخرين ، إلا أن يدعوا على رجل بعينه ، فيكون قسامة . وقال ابن أبي ليلى ، وأبو يوسف : ديته على الفريقين اللين اقتلا معاً .

وقال الأوزاعي^(٤) : ديته على الفريقين جميعاً ، إلى أن تقوم بيعة من غير الفريقين أن فلائاً قتله ، فعليه القصاص والدية .

القتل بعد أخذ الدية :

وإذا أخذ ولي الدم الدية ، فلا يحل له بعد أن يقتل القاتل .

وروى أبو داود ، عن الحسن ، عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال : «لا أعفى^(٥) من قتل بعد أخذ الدية»^(٦) .

وروى الدارقطني ، عن أبي شريح الخزاعي ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من أصيب بدم أو خيل^(٦) ، فهو بالخيار بين إحدى ثلاث ، فإن أراد الرابعة ، فخذوا على

(١) «عمي» : من العمى .

(٢) «الصرف» : التطوع ، و«العدل» : الفريضة .

(٣) تقدم تخريجه في «أرواح القتل» ، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» (٢ / ٩٦) .

(٤) أي : لا كثر ماله ، ولا استغنى . فهذا دعاء من الرسول ﷺ .

(٥) أبو داود : كتاب الجنود - باب من قتل بعد أخذ الدية ، برقم (٤٥٠٧) (٤ / ٦٤٦ ، ٦٤٧) ، وقال للثوري :

الحسن لم يسمع من جابر ، فهو مقطوع . فالخليفة ضعيف .

(٦) «الخيل» : العرج .

يديه ؛ بين أن يقتصر أو يعفو ، أو يأخذ العقل ، فإن قيل شيئاً من ذلك ، ثم عدا بعد ذلك قلة النار ، خالداً فيها مخلداً^(١) .

فإذا قتله ، فمن العلماء من قال : هو كمن قتل ابتلاء ؛ إن شاء الولي قتله ، وإن شاء عفا عنه ، وعذابه في الآخرة .

ومنهم من قال : يقتل ولا بد ، ولا يمكن الحاكم الولي من العفو .

وقيل : أمره إلى الإمام ، يصنع فيه ما يرى .

اصطدام الفارسيين :

ذهب أبو حنيفة ، ومالك إلى أنه إذا اصطدم فارسان ، قمت كل واحد منهما ، فعلى كل منهما دية الآخر ، وتحملها العاقلة .

وقال الشافعي : على كل واحدٍ منهما نصف دية صاحبه ؛ لأن كل واحد منهما مات من فعل نفسه وفعل صاحبه .

ضمان صاحب الدابة

إذا أصابت الدابة بيدها ، أو رجلها ، أو فمها شيئاً ، ضمن صاحبها . عند الشافعي ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة .

وقال مالك ، والليث ، والأوزاعي : لا يضمن إذا لم يكن من جهة ركبها ، أو قائلها ، أو سائقها بسبب من همز أو ضرب ، فلو كان ثمة سبب ، كأن حملها أحدهم على شيء فأتلفته ، لزمه حكم المتلف .

فإن كان جناية مضمونة بالقصاص ، وكان الحمل حمداً ، كان فيه القصاص ؛ لأن الدابة في هذه الحال كالآلة ، وإن كان الحمل من غير قصد ، كانت فيه الدية على العاقلة . وإن كان المتلف مالاً ، كانت الغرامة في مال الجاني .

وقال أبو حنيفة : إذا رمحت^(٢) دابة إنسان وهو ركبها إنساناً آخر ؛ فإن كان الرمح

(١) الدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (٥٦) (٣ / ٩٦) ، وصححه الألباني بطرقه ، وانظر الإرواء للزيلعي ، (٧ / ٢٧٨) .

(٢) رمحت : ولست .

برجلها ، فهو هدرك ، وإن كانت نفحته يدها ، فهو ضامن ؛ لأنه يملك تصرفها من الامام ، ولا يملك منها ما وراثها .

وقال : وإذا ساق دابة ، فوقع السرج أو اللجام ، أو أي شيء مما يحمل عليها ، فأصاب إنساناً ، ضَمِنَ السائقُ ما أصاب من ذلك .

ولو انفلتت دابة ، فأصابت مالا أو آدمياً ، ليلاً أو نهاراً ، فإنه لا ضمان على صاحبها ؛ لأنه خير متعمد .

ومن ركب دابة ، فضرى بها رجل أو نخسها ، فنفخت إنساناً ، أو ضربته بيدها ، أو نفرت فصدمة ، فقتلته ، ضمن الناحس دون الراكب .

وإن نفخت الناحس ، كان دمه هدرك ؛ لأنه هو المتسبب ، فإن أُلقت الراكب ، فقتلته ، كانت دية على عاقلة الناحس .

وإذا بال الدابة ، أو راثت في الطريق ، وهي تسير ، فعطب به إنسان ، لم يضمن ، وكذا إذا أوقفها لذلك .

ضمان القائد ، والراكب والسائق

إذا كان للدابة قائد ، أو راكب ، أو سائق ، فأصابته شيئاً ، وأوقعت به ضرراً ، فإنه يضمن ما أصابته من ذلك ؛ فقد قضى عمر - رضي الله عنه - بالدية على الذي أجرى فرسه ، فوطئ آخر .

ويرى أهل الظاهر ، أنه لا ضمان على واحد من هؤلاء ؛ لقول الرسول ﷺ : « جرح العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الزكاز الخمس »^(١) .

وما استدل به الظاهرة محمول على ما إذا لم يكن للدابة راكب ، ولا سائق ، ولا قائد ، فإنه لا ضمان على ما أتلفته في هذه الحال ، بالإجماع .

(١) تقدم تفريجه ، في (١ / ٤٧٤) .

الدابة الموقوفة

وأما الدابة الموقوفة إذا أصابت شيئاً ، فعند أبي حنيفة ، يضمن ما أصابته ، ولا يعفيه من الضمان أن يربطها بموضع يجور له أن يربطها فيه ؛ فعن الثعمان بن بشير ، أن رسول الله ﷺ قال : «من وقف دابة في سبيل من سبل المسلمين ، أو في سوق من أسواقهم ، فأوطأت يده أو رجله ، فهو ضامن»^(١) . رواه الدارقطني .

وقال الشافعي : إن أوقفها بحيث ينبغي له أن يوقفها ، لم يضمن ، وإن لم يوقفها بحيث ينبغي له أن يوقفها ، ضمن .

ضمان ما أتلفته المواشي من الزروع والثمار وغيرها

ذهب جمهور العلماء ؛ منهم مالك ، والشافعي ، وأكبر فقهاء الحجاز إلى ، أن ما أفسدت الماشية بالنهار من نفس أو مال للغير ، فلا ضمان على صاحبها ؛ لأن في عرف الناس ، أن أصحاب الحوافط والبساتين يحفظونها بالنهار ، وأصحاب المواشي يسرحونها بالنهار ، ويردونها بالليل إلى المراح ، فمن خالف هذه العادة ، كان خارجاً عن رسوم الحفظ إلى التضييع .

هذا إذا لم يكن معها مالكةا ، وإن كان معها ، فعليه ضمان ما أتلفته ؛ سواء كان راكيبها ، أو ساقطها ، أو قاتلها ، أو كانت واقفة عنده ، وسواء أتلفت بيلها ، أو رجلها ، أو قمها .

واستدلوا للمذهب هذا بما رواه مالك ، عن ابن شهاب ، عن حرام بن سعيد بن المحيصة ، أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط^(٢) رجل ، فأفسدت فيه ، ف قضى رسول

(١) الدارقطني : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (٢٨٥) / ٣ ، (١٧٩) ، وقال في «التعليق المتن» : في إسناده سري بن إسماعيل الهمداني الكوفي ، ابن عم الشعبي ، وهو متروك الحديث ، قاله الحافظ في «التدريب» : فالحديث ضعيف جداً .
(٢) الحافظ : البستان .

الله ﷺ أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار ، وأن ما أفسدت المواشي بالليل ، ضامن^(١) على أهلها^(٢) .

قال أبو عمر بن عبد البر : وهذا الحديث ، وإن كان مرسلًا ، فهو حديث مشهور ، أرسله الأئمة ، وحدث به الثقات ، واستعمله فقهاء الحجاز وتلقوه بالقبول ، وجرى في المدينة العمل به ، وحسبك باستعمال أهل المدينة ، وسائر أهل الحجاز لهذا الحديث .

ويرى سحنون - من المالكية - أن هذا الحديث إنما جاز في أمثال المدينة التي هي حيطان محدقة ، وأما البلاد التي هي زروع متصلة غير محظرة ، ويساتين كذلك ، فيضمن أرباب النعم ما أفسدت من ليل أو نهار .

وذعيت الأحناف إلى أنه إذا لم يكن معها مالكها ، فلا ضمان عليه ، لئلا كان أو نهارًا ؛ لقول الرسول ﷺ : « جرح العجماء جبار »^(٣) . فالأحناف يقيسون جميع أعمالها على جرحها . وإن كان معها مالكها ، فإن كان يسوقها ، فعليه ضمان ما أتلفت بكل حال ، وإن كان قائدها أو ركبها ، فعليه ضمان ما أتلفت بشمها أو يدها ، ولا يجب ضمان ما أتلفت برجلها .

وأجاب الجمهور ، بأن الحديث الذي استدلل به الأحناف عام خصصه حديث البراء . هذا فيما يتصل بالزروع والثمار ، أما غيرها ، فقد قال ابن قدامة في « المغني » : وإن أتلفت البهيمة خير الزرع ، لم يضمن مالكها ما أتلفته ، لئلا كان أو نهارًا ، ما لم تكن يده عليها . وحكي عن شريح ، أنه قضى في شاة وقعت في غزل حائط ليلًا ، بالضمان على

(١) ضامن : مضمون .

(٢) مرطًا مالك : كتاب الأفضية - باب القضاء في الضوروي والحريمة ، برقم (٣٧) ٧٤٧ / ٢ ، ٧٤٨ ، والحديث من مراسيل الثقات ، وتلقاه أهل الحجاز وطائفة من العراق بالقبول ، وجرى عمل أهل المدينة عليه . وأبو حازم : كتاب البيوع والإيجارات - باب للواشي فقد زرع قوم ، برقم (٣٥٦٩ ، ٣٥٧٠) ٨٢٨ / ٣ ، ٨٢٩ ، وابن ماجه : كتاب الأحكام - باب الحكم فيما أفسدت المواشي ، برقم (٢٣٣٢) ، والشافعي : كتاب الحدود والديات وغيره ، برقم (٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠) ١٥٤ / ٣ ، ١٥٥ ، ونسب المتن في اللساني أيضًا ، أحمد في المسند (٥ / ٤٣٥ ، ٤٣٦) .

(٣) تقدم تفريجه ، في (١ / ٤٧٤) .

صاحبها ، وقرا شريح : ﴿ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ ﴾ [الانبيا : ٧٨] . قال : والنفس لا يكون ، إلا بالليل .

وعن الثوري : يضمن وإن كان نهارا ؛ لأنه مفرط بإرسالها .

ولنا قول النبي ﷺ : «العجماء جرحها جبار»^(١) . متفق عليه . أي ؛ هلز .

وأما الآية ، فإن النفس هو الرعي ليلا ، وكان هذا في الحرث الذي تفسده البهائم طبيعا بالرعي ، وتدعوها نفسها إلى أكله بخلاف غيره ، فلا يصح قياس غيره عليه . انتهى .

ضمان ما أتلفته الطيور

يرى بعض العلماء أن النحل ، والحمام ، والأور ، والدجاج ، والطيور كالماشية ، وأنه إذا اقتناها وأرسلها نهارا ، فلقطت حيا ، لم يضمن ؛ لأن العادة إرسالها .

ويرى البعض الآخر أن فيها الضمان ؛ فمن أطلقها فأتلفت شيئا ، ضمنه .

وكذلك إن كان له طير جرح ؛ كالصقر والباري ، فأفسد طيور الناس وحيواناتهم ، ضمن . وهذا الرأي هو الصحيح .

ضمان ما أصابه الكلب أو الهر

في «المغني» : ومن اقتنى كلبا عقورا ، فأطلقه ، فعقر إنسانا أو دابة ، ليلا أو نهارا ، أو خرق ثوب إنسان ، فعلى صاحبه ضمان ما أتلفه ؛ لأنه مفرط باقتنائه ، إلا أن يدخل إنسان داره بغير إذنه ، فلا ضمان فيه ؛ لأنه متعد بالدخول متسبب بعدوانه إلى عقر الكلب له ، وإن دخل بإذن المالك ، فعليه ضمانه ؛ لأنه تسبب في إتلافه ، وإن أتلف الكلب بغير العقر ، مثل أن ولغ في إناث إنسان أو بال ، لم يضمنه مقتنيه ؛ لأن هذا لا يختص به الكلب العقور قال القاضي : وإن اقتنى سنورا يأكل أفراخ الناس ، ضمن ما أتلفه ، كما يضمن ما يتلفه الكلب العقور ، ولا فرق بين الليل والنهار ، وإن لم يكن له عادة بذلك ، لم يضمن صاحبه جنائته ، كالكلب إذا لم يكن عقورا . ولو أن الكلب العقور أو السنور حصل عند إنسان من غير اقتنائه ولا اختياره ، فأفسد لم يضمنه ؛ لأنه يحصل الإتلاف بسببه .

(١) تقدم تخريجه ، في (١ / ٤٧٤) .

ما يُقتل من الحيوان ، وما لا يُقتل :

ولا يُقتل من الحيوان ، إلا ما أمر الرسول ﷺ بقتله ؛ وهو الغراب ، والحداة ، والفارة ، والحية ، والعقرب ، والكلب العقور ، والورغ^(١) .

ويلحق بها ما أشبهها في الضرر ، مثل الزنبور الملوذي ، والنمر ، والفهد ، والأسد ؛ فإنها تقتل ، ولو لم يصل واحد منها ، قالت عائشة - رضي الله عنها - : أمر رسول الله ﷺ بقتل خمسة فواسق في الحل والحرم ؛ الغراب ، والحداة ، والعقرب ، والفار ، والكلب العقور^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم .

وفي «الصحيحين» من حديث أم شريك ، أن النبي ﷺ أمر بقتل الأوزاع ، ومسماء فوسقة^(٣) .

وإذا قتلت ، فإنه لا ضمان في قتلها ، ولا قتل غيرها من السباع والحشرات ، وإن تأملت بالإجماع ، إلا الهرفتضمن قيمته ، إلا إذا وقع منه اعتداء .

ولا يقتل الهدد ، ولا النملة ، ولا النحلة ، ولا الخطاف ، ولا الصرد ، ولا الضفدع ؛ إذ لا ضرر فيها ، وقد روى النسائي ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «ما من إنسان يقتل عصفوراً فما فوقها بغير حقها ، إلا سأله الله يوم القيامة عنها» قيل : يا رسول الله ، وما حقها ؟ قال : «يذبحها ويأكلها ، ولا يقطع رأسها ويرمي بها»^(٤) . وإذا قتلها ، فعليه أن يتوب إلى الله ، ولا ضمان عليه .

وعن ابن عباس ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن قتل أربعة من الدواب : «النملة ، والنحلة ، والهدد ، والصرد»^(٥) .

(١) الورغ : ضرب من الزحافات (وهو المعروف باسم البرص) - (ج) ورقة .

(٢) تقدم تخرجه .

(٣) تقدم تخرجه .

(٤) البخاري : كتاب بلد الحلق - باب خير مال للسلم غنم يتبع بها شئف الجبال (٤ / ١٥٥) ، وكتاب جزاء الصيد - باب ما يقتل المحرم من الدواب (٣ / ١٧) ، والنسائي : كتاب مناسك الحج - باب قتل الورغ ، برقم (٢٨٣١) (٥ / ١٨٩) ، وابن ماجه : كتاب الصيد - باب قتل الورغ (٢ / ١٠٧٦) .

(٥) النسائي : كتاب الصيد والبلائح - باب إباحة أكل العصافير ، برقم (٤٣٤٩) (٧ / ٢٠٦) ، (٢٠٧) .

(٦) أبو داود ، برقم (٥٢٦٧) ، وابن ماجه : كتاب الصيد - باب ما ينهى عن قتله ، برقم (٣٣٢٤) (٢ / ١٠٧٤) ، وأحمد ، في المستدرج (١ / ٣٣٢) ، وصححه الشيخ الألباني في : «إرواء الغليل» (٨ / ١٤٢) .

ما لا ضمان فيه

إذا كانت الجنابة بسبب من الظالم المعتدي ، فهي هدر ، أي ؛ لا قصاص فيها ، ولا دية لها ، ومن أمثلة ذلك :

(١) سقوطُ أستانِ العاضِّ :

فإذا عض الإنسان غيره ، فانتزع للمعضوض ما عض منه من فم العاض ، فسقطت أستانه ، أو انفكت لحيته ، فإنه لا مسئولية على الجاني ؛ لأنه غير متعد .

روى البخاري ، ومسلم ، عن عمران بن حصين ، أن رجلاً عض يد رجل ، فنزع يده من فمه ، فسقطت ثنيته ، فاختصموا إلى النبي ﷺ ، فقال : «يعض أحدكم يد أخيه ، كما يععض الفحل»^(١) لا دية لك^(٢) .

وقال مالك : يضمن . والحديث حجة عليه .

(٢) النظرُ في بيتٍ غيره يُلَوِّنُ إِذْنَهُ :

ومن نظر في بيت إنسان من ثقب ، أو شق باب ، أو نحو ذلك ، فإن لم يتعمد النظر فلا حرج عليه ؛ روى مسلم ، أن رسول الله ﷺ سئل عن نظرة الفجأة ؟ فقال : «أصرف بصرك»^(٣) .

وروى أبو داود ، والترمذي ، أنه ﷺ قال لعلي : «لا تتبع النظرة النظرة ، فإن لك الأولى ، وليست لك الثانية»^(٤) .

(١) «الفحل» : الذكر من الإبل .

(٢) البخاري : كتاب النجاسات - باب إذا عض رجلٌ ، فوقعت ثنياه (٩ / ٩) ، ومسلم : كتاب القصاص - باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفعه للصل عليه ، فالتفت نفسه أو عضوه ، لا ضمان عليه ، برقم (١٨) / (٣) ، ١٣٠٠ ، والترمذي : كتاب الفلوات - باب ما جاء في القصاص ، برقم (١٤١٦) / (٤) ، ٢٧ ، والنسائي ، بإسقاط مختلف : كتاب القصاص - باب الرجل يلعغ عن نفسه ، برقم (٤٧٧٢) / (٧) ، ٣٢٢ ، وأحمد في المسند (٤ / ٤٧٧ ، ٤٣٥) .

(٣) مسلم : كتاب الآداب - باب نظر الفجأة ، برقم (٢١٥٩) / (٣) ، ١٦٩٩ ، وأبو داود : كتاب النكاح - باب ما يؤمر به من غض البصر ، برقم (٢١٤٨) ، والترمذي : كتاب الآداب - باب نظر الفجأة ، برقم (٢٧٧٦) / (٥) ، ١٠١ ، وأحمد ، في المسند بإسقاط متقارب (٤ / ٣٥٨ ، ٣٦١) ونسبه للبخاري للنسائي ، أليفك ، والعلوي : كتاب الاستئذان - باب في نظر الفجأة ، برقم (٢٦٤٦) / (٢) ، ١٩٠ ، (١٩١) .

(٤) أبو داود : كتاب النكاح - باب ما يؤمر به من غض البصر ، برقم (٢١٤٩) ، والترمذي : كتاب الاستئذان والآداب - باب ما جاء في نظرة الفجأة ، برقم (٢٩٢٦) ، تحفة ، وسنة العلامة الألباني ، في : «صحيح أبي خلد» (٢ / ٤٠٣) ، و«صحيح الترمذي» (٢ / ٣٦١) .

فإن تسمد النظر يدون إذن من صاحب البيت ، فله صاحب البيت أن يفقأ عينه ، ولا ضمان عليه ؛ روى أحمد ، والنسائي ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : «من أطلع في بيت قوم بغير إذنهم ، ففققوا عينه ، فلا دية له ولا قصاص»^(١) .

وروى البخاري ، ومسلم عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : «لو أن رجلاً أطلع عليك بنير إذن ، فخلدته»^(٢) بحصاة ، ففققت عينه ، ما كان عليك جناح»^(٣) .

وعن سهل بن سعد ، أن رجلاً أطلع من حجر في باب رسول الله ﷺ ، ومع رسول الله ﷺ مدر يجرُّ بها رأسه ، فقال له النبي ﷺ : «لو أعلم أنك تنظر لطمعت بها في عينك ، إنما جمل الإذن من أجل النظر»^(٤) .

وهذا أدخلت الشافعية ، والحنابلة . وخالف فيه الأحناف ، والمالكية ، فقالوا : من نظريدون إذن من صاحب البيت ، فرماه بحصاة أو طعنه بخشبة ، فأصاب منه ، فهو ضامن ؛ لأن الرجل إذا دخل البيت ، ونظر فيه ، وياشر امرأة صاحبه فيما دون الفرج ، فإنه لا يجوز أن يفقأ عينه ، أو يحدث به عاهة ؛ لأن ارتكاب مثل هذا الذنب لا يقابل بمثل هذه العقوبة . وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة التي تقدم ذكرها .

وقد رجح الرأي الأول ابن قيم الجوزية ، فقال : «فردت هذه السنن ، بأنها خلاف الأصول ، فإن الله إنما أباح قلع العين بالعين لا بجناية النظر ، ولهذا لو جنى عليه بلسانه ، لم يقطع ، ولو استمع عليه بإذنه ، لم يجوز أن تقطع أذنه . فيقال : بل هذه السنن من أعظم الأصول ، فما خالفها فهو خلاف الأصول ، وقولكم : إنما شرع الله - سبحانه - أخذ

(١) أبو حادود : كتاب الأدب - باب في الاستئذان ، برقم (٥١٧٢) (٥ / ٣٦٦) ، والنسائي : كتاب القسامة - باب من اتص ، وأخذ حقه دون السلطان ، برقم (٤٨٦٠) (٧ / ٦١) ، وأحمد في المسند (٢ / ٣٨٥) ، وصححه الألباني في : «صحيح النسائي» (٣ / ١٠٠٣) ، و«إرواء الغليل» (٢٢٣٧) .

(٢) الخلف : بإلقاء الرمي بالحصاة ، وإلقاء الرمي بالمعصا ، لا بالمحصى .

(٣) البخاري : كتاب النيات - باب من أطلع في بيت قوم ففققوا عينه ، فلا دية له (٩ / ١٣) ، ومسلم : كتاب الأدب - باب محرم النظر في غير بيته ، برقم (٤٤) (٣ / ١٦٩٩) .

(٤) الترمذي : كتاب الاستئذان - باب من أطلع في دار قوم بنير إذنهم ، برقم (٢٧٠٩) (٥ / ١٤) وقال : حديث حسن صحيح . وصححه الألباني ، في : «صحيح الترمذي» (٢٨٦٤) ، و«صحيح النسائي» (٣ / ١٠٠٣) .

قال : أرأيت إن قتلته ؟ قال : هو في النار^(١) .

قال ابن حزم : فمن أراد أخذ مال إنسان ظلماً ؛ من لص أو غيره ، فإن تيسر له طرده منه ومنعه ، فلا يحل له قتله ، فإن قتلته حيثن ، فعليه القود ، وإن توقع أقل توقع أن يعاجله اللص ، فليقتله ، ولا شيء عليه ؛ لأنه مبالغ عن نفسه .

ادعاء القتل دفاعاً

إذا ادعى القتال أنه قتل للمجني عليه ؛ دفاعاً عن نفسه ، أو عرضه ، أو ماله ، فإن أقام بينة على دعواه ، قُبِلَ قوله ، وسقط عنه القصاص والدية ، وإن لم يُقِمِ البينة على دعواه ، لم يُقْبَلْ قوله ، وأمره إلى ولي الدم ؛ إن شاء عفا عنه ، وإن شاء اقتصر منه ؛ لأن الأصل البراءة ، حتى تثبت الإدانة .

وقد سئل الإمام علي ، رضي الله عنه ، عن وجد مع امرأته رجلاً فقتلها ؟ فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء^(٢) ، فليُعطَ بِرْمَتَهُ .

فإن لم يقدم القتال البينة ، واعترف ولي الدم بأن القتل كان دفاعاً ، انتفت عنه المستولية ، وسقط عنه القصاص والدية .

روى سعيد بن منصور في «سننه» عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يوماً يتغذى ، إذ جاءه رجل يعدو ، وفي يده سيف ملطخ بالدم ، ووراءه قوم يعدلون خلفه ، فجاء حتى جلس مع عمر ، فجاء الآخرون فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إن هذا قتل صاحبنا . فقال له عمر : ما يقولون ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إنني ضربت فخذلي امرأتي ، فإن كان بينهما أحد فقد قتلته . فقال عمر : ما يقول ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين ، إنه ضرب بالسيف ، فوقع في وسط الرجل ، وفخذلي المرأة .

(١) مسلم : كتاب الإيمان - باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بخير حق ، كان القاصد مهملو الدم في حقه ، وإن قتل ، كان القاصد مهملو الدم في حقه ، وإن قتل كان في النار ، وإن من قتل دون ماله ، فهو شهيد ، برقم (٢٧٥) (١ / ١٢٤) .

(٢) وتيل : يكفي شاهدين . برقم : أي ؛ يسلم إلى أولياء المقتول ؛ ليقتل . والآخر أخرجه ابن أبي شبة في : «مصنفه» ، وقال الشيخ الألباني : ورجاله ثقات ، لكن سعيد بن المسيب مختلف في سماعه من علي . إرواه الخليل (٧ / ٢٧٤) .

فأخذ عمر سيفه فهزه ، ثم دفعه إليه ، وقال : إن عادوا ، فعد^(١) .

وروي عن الزبير ، أنه كان يومًا قد تخلف عن الجيش ، ومعه جارية له ، فأتاه وجلان ، فقالا : أعطنا شيئًا . فالتقى إليهما طعامًا كان معه . فقالا : خلّ عن الجارية .

فضربهما بسيفه ، فقطعهما بضربة واحدة .

قال ابن تيمية : فإن ادعى القاتل أنه صال عليه ، وأنكر أولياء المقتول ، فإن كان المقتول معروفًا بالبر ، وقتله في محل لا رية فيه ، لم يقبل قول القاتل .

وإن كان معروفًا بالفجور ، والقاتل معروفًا بالبر ، فالقول قول القاتل مع يمينه ، لا سيما إذا كان معروفًا بالتعرض له قبل ذلك .

ضمان ما أتلفته النار

من أوقد نارًا في داره كالعتاد ، فهبت الريح ، فاطارت شرارة أحرقت نفسًا أو مالا ، فلا ضمان عليه .

ذكر وكيع ، عن عبد العزيز بن حصين ، عن يحيى بن يحيى الفسائي ، قال : أوقد رجل نارًا لنفسه ، فخرجت شرارة من نار ، حتى أحرقت شيئًا بجواره ، قال : فكتب فيه إلى عبد العزيز بن حصين^(٢) ، فكتب إليه ، أن رسول الله ﷺ قال : «المَجْمَأُ جِبَارٌ»^(٣) . وأرى أن النار جبارة .

إفساد زرع الغير

ولو سقى أرضه سقيًا والتكأ على المعتاد ، فأفسد زرع غيره ، ضمن ، فإذا انصب الماء من موضع لا علم له به ، لم يضمن ؛ حيث لم يحدث منه تعد .

غرق السفينة

من كان له سفينة يعبر بها الناس ودوابهم ، فغرقت ، بدون سبب مباشر منه ، فلا ضمان عليه فيما تلف بها ؛ فإن كان غرقها بسبب منه ، ضمن .

ضمان الطبيب

لم يختلف العلماء في أن الإنسان إذا لم تكن له دراية بالطب ، فعالج مريضًا ، فاصابته

(١) سنن سعيد بن منصور .

(٢) سبق تخريجه ، في (١ / ٤٧٤)

من ذلك العلاج عامة ، فإنه يكون مسئولاً عن جنايته ، وضامناً بقدر ما أحدث من ضرر ؛ لأنه يعتبر بعمله هذا متعدداً ، ويكون الضمان في ماله ؛ لما رواه عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ قال : «من تطبّب ، ولم يعلم منه قبل ذلك الطب ، فهو ضامن»^(١) . رواه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه .

وقال عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز : حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي ، قال : قال رسول الله ﷺ : «أيما طبيب تطبّب على قوم ، لا يُعرّف له تطبّب قبل ذلك ، فأعت^(٢) ، فهو ضامن»^(٣) . رواه أبو داود .

أما إذا أخطأ الطبيب ، وهو عالم بالطب ؛ فرأي الفقهاء أنه تلزمه الدية ، وتكون على حاقلة ، عند أكثرهم^(٤) . وقيل : هي في ماله .

وفي تقرير الضمان الحفاظ على الأرواح ، وتنبيه الأطباء إلى واجبه ، واتخاذ الحيلة اللازمة في أعمالهم المتعلقة بحياة الناس .
ويرى عن مالك أنه لا شيء عليه .

الرجل يقضي زوجته

وإذا وطئ الرجل زوجته فأفضاها ، فإن كانت كبيرة ، بحيث يوطأ مثلها ، فإنه لا يضمن^(٥) ، وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها ، فعليه الدية .

والإفضاء ؛ مأخوذ من الفضا ، وهو المكان الواسع ، ويكون بمعنى الجماع ، ومنه قول الله - سبحانه - : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ ﴾ [النساء : ٢١] .

(١) أبو داود : كتاب الديات - باب يمين تطيب بشير علم ، فأعت ، برقم (٤٥٨٦) (٤ / ٧١٠) ، والنسائي ، مسنداً ومقطوعاً : كتاب القسامة - باب صفة شبه العمدة ... ، (٨ / ٥٢ ، ٥٣) ، وابن ماجه : كتاب الطب - باب من تطيب ولم يعلم منه طب ، برقم (٣٤٦٦) (٢ / ١١٤٨) ، وحسنه الشيخ الألباني في : «صحيح النسائي» (٣ / ٩٩٩) ، «صحيح ابن ماجه» (٣٤٦٦) .

(٢) إضر بالمرض .

(٣) أبو داود : كتاب الديات - باب يمين تطيب بشير علم ، فأعت ، برقم (٤٥٨٧) (٤ / ٧١١) ، وحسنه العلامة الألباني في : «صحيح أبي خزيمة» (٣ / ٨٦٧) .

(٤) وإذا مات ، لا يجب عليه القود ، ونحب الدية ؛ لأن العلاج كان يُلذّ للمريض .

(٥) هذا مذهب أبي حنيفة ، وإسحاق ، وإسحاق . وقال الشافعي ، ورواية عن مالك : عليه الدية . وللشهور عن مالك ، أن فيه حكمة .

ويكون بمعنى اللبس ، ومنه قوله ﷺ : «إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ، فليترضاه»^(١) .

والمراد به هنا : إزالة الحاجز الذي بين الفرج والدبر .

الْحَافِظُ يَقَعُ عَلَى شَخْصٍ فَيَقْتُلُهُ

إذا مال حافظ إلى الطريق ، أو إلى ملك غيره ، ثم وقع على شخص فقتله ؛ فإن كان قد سبق أن طوّل صاحبه بنقضه ، ولم ينقضه مع التمكن منه ، ضمن ما تلف بسببه ، وإلا فلا يضمن^(٢) .

ورواية أشهب ، عن مالك ، أنه إذا بلغ من شدة الخوف إلى ما لا يؤمنُ معه الإلتلاف ضمن ما تلف به ؛ سواء تقدم إليه في نقضه أم لم يتقدم ، أو أشهد عليه ، أم لم يشهد عليه وأشهر الروايات عن أحمد ، وأظهر الوجوه عند الشافعية ، أنه لا يضمن .

ضَمَانُ حَافِرِ الْبَيْتِ

إذا حفر إنسان بئرًا ، فوقع فيها إنسان ، فإن حَفَرَ في أرض يملكها ، أو في أرض لا يملكها ، واستأذن المالك ، فلا ضمان عليه ، وإن حفر فيما لا يملك ، وبلا إذن صاحب الأرض ، ضمن ، ولا ضمان إذا كان في ملكه ، أو إذن المالك ، أو كان في موات ؛ لقول رسول الله ﷺ : «الْبَيْتُ جَبَارٌ»^(٣) . أي ؛ أن من تَرَدَّى فيها في هذه الحالة فهلك ، فهدر ، لا دية له .

وقال مالك : إن حفر في موضع جرت العادة بالحفر في مثله ، لم يضمن ، وإن تعدى في الحفر ، ضمن .

ومن أمر شخصًا مكلفًا أن ينزل بئرًا ، أو أن يصعد شجرة ففعل ، فهلك بتزوله البئر ، أو صعوده الشجرة ، لم يضمنه الأمر ؛ لعدم إكراهه له .

ومثل ذلك الأحكام إذا استأجر شخصًا لذلك فهلك ، فلا ضمان ؛ لعدم الجناية ، والتعدي منه ، ولو سلم إنسان نفسه أو ولده ، إلى سابع يحسن السباحة ، فغرق ، فلا ضمان عليه .

(١) تقدم تخريجه ، في (١ / ٧١) .

(٢) هنا ملتبس الاختلاف .

(٣) تقدم تخريجه ، في (١ / ٤٧٤) .

الإذن في أخذ الطعام وغيره

ذهب جمهور العلماء إلى أنه لا يجوز لأحد أن يحلب ماشية غيره ، إلا بإذنه ، فإن اضطر في مخمصة ، ومالكها غير حاضر ، فله أن يحلبها ويشرب لبنها ، ويضمن لمالكها . وكذلك سائر الأطعمة والثمار المعلقة في الشجر ؛ لأن الاضطراب لا يطل حق الغير .

روى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحتلبن أحدٌ ماشية أحدٍ بغير إذنه ، أحب أحدكم أن يؤتى مشربته^(١) ، فتكسر خزائنه ، فيستقل منها طعامه ، وإنما تخزن لهم ضرورع مواشيهم أطعماتهم ، فلا يحتلبن أحدٌ ماشية أحد ، إلا بإذنه^(٢) » .

وقال الشافعي : لا يضمن ؛ لأن المسؤولية تسقط بالاضطراب ؛ لوجود الإذن من الشارع ، ولا يجتمع إذن وضمان .

القسامة

القَسَامَةُ تستعمل بمعنى الحسن والجمال .

والمقصود بها هنا : الأيمان ، مأخوذة من أقسم ، يُقسم ، إقسامًا ، وقَسَامَةً .

فهي مصدر مشتق من القسم ، كاشتقاق الجماعة من الجمع .

وصورتها ، أن يوجد قاتل لا يعرف قاتله ، فتجري القسامة على الجماعة ، التي يمكن أن يكون القاتل محصورًا فيهم ، بشرط أن يكون عليهم لوث^(٣) ظاهر ، بأن يوجد القاتل بين قوم من الأعداء ، ولا يخالفهم غيرهم ، أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء ، وتفرقوا

(١) للشرية : كالغرفة يوضع فيها الناع ، فقد شبه الرسول ﷺ ضرورع المواشي في حفظ اللبن بالغرفة التي يحفظ فيها الإنسان متاعه ، وفي الحديث إثبات القياس ، ورد الشيء إلى نظيره .

(٢) البخاري : كتاب اللقطة - باب لا تحلب ماشية أحد بغير إذنه (١٦٥/٣) ، ومسلم : كتاب اللقطة - باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها ، برقم (١٣) (٣ / ١٣٥٢) ، وموطأ مالك : كتاب الاستئذان - باب ما نبأ في أمر الغنم ، برقم (١٧) (٢ / ٩٧١) .

والماشية : تقع على الإبل ، والبقر ، والغنم ، ولكنه في الغنم أكثر ، و« مشربته » أي : غرفته ، و« خزائنه » : مكانه ، أو وعاءه الذي يخزن فيه ما يريد حفظه . و« ضرورع » : جمع ضرع ، وهو للبهيمة كالندي للمرأة ، و« أطعماتهم » : جمع أطعمة ، وهي جمع طعام ، وللداء هنا اللين ، فثبته ضرورع المواشي في حفظها الإبلان على أربابها ، بالخزانة التي تحفظ ما أودعته من متاع وغيره .

(٣) اللوث : العلامة .

عن قتيل ، أو وجد في ناحية ، وهناك رجل مختضب بدمه .
فإذا كان القتيل في بلدة ، أو في طريق من طرقها ، أو قريباً منها ، أجريت القسامة
على أهل البلدة .

وإن وجدت جثته بين بلدين ، أجريت القسامة على أقربها مسافة من مكان جثته .
وكيفية القسامة ؛ هي أن يختار ولي المقتول خمسين رجلاً من هذه البلدة ؛ ليحلفوا
بالله ، أنهم ما قتلوه ، ولا علموا له قاتلاً . فإن حلفوا ، سقطت عنهم الدية ، وإن أبوا ،
وجبّت دية على أهل البلدة جميعاً . وإن التبس الأمر ، كانت دية من بيت المال .

النظام العربي الذي أقره الإسلام

وكانت القسامة معمولاً بها في الجاهلية ، فآثرها الإسلام على ما كانت عليه .
وحكمة إقرار الإسلام لها ، أنها مظهر من مظاهر حماية النفس ، وحتى لا يذهب دم
القتيل هدرًا ، أخرج البخاري ، والنسائي ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أول
قسامة كانت في الجاهلية ، كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ
أخرى ، فانطلق معه في إبله ، فمروا بـ رجل من بني هاشم قد انقطعت عروة جوالقه ،
فقال : أغثني بعقال أشد به عروة جوالقي ، لا تنفر الإبل . فأعطاه عقلاً ، فشد به عروة
جوالقه . فلما نزلوا ، عقلت الإبل إلا بعيراً واحداً ، فقال الذي استأجره : ما بال هذا
البعير لم يعقل من بين الإبل ؟ قال : ليس له عقال . قال : فأين عقاله ؟ فحلفه بعضاً كان
فيه أجله ، فمروا بـ رجل من أهل اليمن . فقال له : أتشهد الموسم ؟ قال : ما أشهده ، وربما
شهدته . قال : هل أنت مبلغ عني رسالة مرة من الدهر ؟ قال : نعم . قال : فإذا شهدت
فناد : يا قريش . فإذا أجابوك ، فناد : يا آل بني هاشم . فإن أجابوك ، فمسك عن أبي
طالب ، فأخبره أن فلاناً قتلني في عقال . ومات المستأجر ، فلما قدم الذي استأجره ، أتاه
أبو طالب . فقال : ما فعل صاحبنا ؟ قال : مرض ، فأحسن القيام عليه ، ووكيت دفنه .
قال : قد كان أهل ذاك منك . فمكث حيناً ، ثم إن الرجل الذي أوصى إليه أن يبلغ عنه ،
وافى الموسم . فقال : يا قريش . قالوا : هذه قريش . قال : يا آل بني هاشم . قالوا :
هذه بنو هاشم . قال : أين أبو طالب ؟ قالوا : هذا أبو طالب . قال : أمرني فلان أن

أبلغتك رسالة أن فلاناً قتله في عقال . فأتاه أبو طالب ، فقال : اخترتَ متاً إحدى ثلاث ؛ إن شئت أن تؤدي مائة من الإبل ؛ فإني أقتل صاحبنا ، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله ، فإن أبيت ، قتلناك به . فأتى قومه فأخبرهم . فقالوا : نحلّف . فأتته امرأة من بني هاشم ، كانت تحت رجل منهم ، كانت قد ولدت منه ، فقالت : يا أبا طالب ، أحب أن يجير ابني هذا برجل من المحسنين ، ولا تصبر عيئه ، حيث تصبر الأيمان . ففعل ، فأتاه رجل منهم ، فقال : يا أبا طالب ، أردتَ خمسين رجلاً أن يحلفوا مكان مائة من الإبل ، فيصيب كل رجل منهم بغيران ، هذان البعيران فأقبلهما مني ، ولا تصبر عيئي ، حيث تصبر الأيمان . فقبلهما . وجاء ثمانية وأربعون فحلفوا . قال ابن عباس - رضي الله عنهما - : فوالذي نفسي بيده ، ما حال الحول ومن الثمانية والأربعين عين تطرف^(١) .

الاحتلاف في الحكم بالقسامة :

اختلف العلماء في وجوب الحكم بالقسامة ؛ فقال جمهور الفقهاء بوجوب الحكم بها ، وقالت طائفة من العلماء : لا يجوز الحكم بها .

قال ابن رشد في «فبدلية المجتهد» : وأما وجوب الحكم بها على الجملة ، فقال به جمهور فقهاء الأمصار ؛ مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وسفيان ، وداود ، وأصحابهم ، وغير ذلك من فقهاء الأمصار .

وقالت طائفة من العلماء ؛ سالم بن عبد الله ، وأبو قلابة ، وعمر بن عبد العزيز ، وابن حلية : لا يجوز الحكم بها .

وعلمة الجمهور ، مما ثبت عنه - عليه الصلاة والسلام - من حديث حويصة ، ومحبة ، وهو حديث متفق على صحته من أهل الحديث ، إلا أنهم مختلفون في ألفاظه . وعلمة الفريق الثاني لعدم جواز الحكم بها ، أن القسامة مخالفة لأصول الشرع ، للمجمع على صحتها ، فمنها أن الأصل في الشرع ألا يحلف أحد إلا على ما علم قطعاً ، أو شاهد حساً ، وإذا كان ذلك كذلك ، فكيف يقسم أولياء الدم ، وهم لم يشاهدوا القتل بل قد

(١) البخاري : كتاب المناقب - باب القسامة في الجمالية (٥ / ٥٤) ، والشافعي : كتاب القسامة - باب ذكر القسامة التي كانت في الجمالية ، برقم (١٧٠٦) (٨ / ٢) .

يكونون في بلد ، والقتل في بلد آخر ؛ ولذلك روى البخاري ، عن أبي قلابة ^(١) ، أن عمر بن عبد العزيز أبرر سريوه يوماً للناس ، ثم أذن لهم فدخلوا عليه ، فقال : ما تقولون في القسامة ؟ فأصيب القوم ، وقالوا : نقول : إن القسامة القود بها حق ، قد أقاد بها الخلفاء . فقال : ما تقول يا أبا قلابة ؟ ونصبتني للناس .

فقلت : يا أمير المؤمنين ، عندك أشرف العرب ، ورؤساء الأجناد .

أرأيت لو أن خمسين رجلاً شهدوا على رجل أنه زنى بلمشق ، ولم يروه ، أكنت ترجمه ؟ قال : لا . قلت : أفأرأيت لو أن خمسين رجلاً شهدوا على رجل أنه سرق بحمص ، ولم يروه ، أكنت تقطعه ؟ قال : لا . وفي بعض الروايات : قلت : فما بالهم إذا شهدوا أنه قتل بأرض كلها وهم عندك ، أقدت بشهادتهم .

قال : فكتب عمر بن عبد العزيز في القسامة ، أنهم إن أقاموا شامديً عدل أن فلائاً قتله ، فأقلده ، ولا يقتل بشهادة الخمسين الذين أقسموا .

قالوا : ومنها ، أن من الأصول أن الإيمان ليس لها تأثير في إشاعة الدماء .

ومنها ، أن من الأصول أن البيعة على من ادعى ، واليمين على من أنكر ^(٢) .

ومن حججهم ، أنهم لم يروا في تلك الأحاديث أن رسول الله ﷺ حكم بالقسامة ، وإنما كانت حكماً جاهلياً ، فخلط لهم رسول الله ﷺ ؛ ليريهم كيف لا يلزم الحكم بها على أصول الإسلام ، ولذلك قال لهم : «تختلفون خمسين يمينا؟» - أعني ، لولاة الدم ، وهم

(١) البخاري: كتاب اللغات - باب القسامة (١١ / ٩) .

(٢) البخاري : كتاب الزمن في الخبر - باب إذا اختلف الراهن والمرئون ونحوه فالبينة على المدعي ، واليمين على للمدعى عليه (٣ / ١٨٧) ، وكتاب الشهادات - باب ما جاء في البينة على المدعي (٣ / ٢١٨) ، وسلم : كتاب الأقضية - باب اليمين على المدعى عليه ، برقم (١ ، ٢) (٣ / ١٣٣٦) ، وأبو داود : كتاب الأقضية - باب في اليمين على المدعى عليه ، برقم (٤ / ٤) ، وأحمد في المسئلة (١ / ٢٥٣ ، ٢٨٨ ، ٢٤٣ ، ٢ / ٧٠) والنسائي : كتاب أدب القضاة - باب حظة الحاكم على اليمين ، برقم (٨ / ٢٤٨) ، والترمذي : كتاب الأحكام - باب ما جاء في أن البينة على المدعي ، واليمين على المدعى عليه ، برقم (٣ / ١٦٦) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الأحكام - باب البينة على المدعي ، واليمين على المدعى عليه ، برقم (٢ / ٧٧٨) ، والبيهقي : كتاب البيوع - باب اختلاف للتبايعين (٥ / ٢٣٢) ، وكتاب الدعوى والبيئات - باب البينة على المدعي (١٠ / ٢٥٢) .

الأنصار - قالوا : كيف نحلف ، ولم نشاهد ؟ قال : « فيحلف لكم اليهود » . قالوا : كيف نقبل إيمان قوم كفار ؟ قالوا : فلو كانت السنة أن يحلفوا ، وإن لم يشهدوا ، لقال لهم رسول الله ﷺ : « هي السنة »^(١) .

قال : إذا كانت هذه الآثار غير نص في القضاء بالقسامة ، والتأويل يتطرق إليها ، فصرفها بالتأويل إلى الأصول أولى .

وأما القاتلون بها ، وبخاصة مالك ، فرأى أن سنة القسامة سنة مفردة بنفسها ، مخصصة للأصول ، كسائر السنن المخصصة ، وزعم أن العلة في ذلك حوطة الدماء ، وذلك أن القتل لما كان يكثر ، وكان يقل قيام الشهادة عليه ؛ لكون القاتل إنما يتحرى بالقتل مواضع الخلو ، جعلت هذه السنة حفظاً للدماء ، لكن هذه العلة تدخل عليه في قطاع الطريق والسراق ، وذلك أن السارق تعسر الشهادة عليه ، وكذلك قاطع الطريق .

لهذا أجاز مالك شهادة المسلمين على السالين ، مع مخالفة ذلك للأصول ، وذلك أن المسلمين مدعون على سلبهم . انتهى .

* * *

التعزير

(١) تعريفه :

يأتي التعزير بمعنى التعظيم والنصرة ، ومن ذلك قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُزَوِّدُوهُ ﴾ [الفتح : ٩] . أي ؛ تعظموه ، وتنصروه .

ويأتي بمعنى الإهانة ، يقال : عزّر فلان فلاناً . إذا أهانه ؛ وجراً وتأديباً له على ذنب وقع منه .

والمقصود به في الشرع ؛ التأديب على ذنب لا حد فيه ، ولا كفارة .

أي ؛ أنه عقوبة تأديبية يفرضها الحاكم^(٢) على جناية^(٣) أو معصية ، لم يعين الشرع لها

(١) مسلم : كتاب القسامة - باب القسامة ، برقم (١) (٣ / ١٢٩١) ، وأبو داود : كتاب اللديات - باب القتل بالقسامة ، برقم (٤٥٢٠) (٤ / ١٧٥) .

(٢) الحاكم : هو الذي يفرض أحكام الإسلام ، ويقيم حدوده ، ويقيم تعاليمه .

(٣) الجناية في المصنف القانوني : هي الجريمة التي تكون عقوبتها الإعدام ، أو الأشغال الشاقة ، أو السجن .

عقوبة ، أو حلد لها بقوة ، ولكن لم تتوفر فيها شروط التفيل ، مثل المباشرة في غير الفرج ، وسرقة ما لا قطع فيه ، وجناية لا قصاص فيها ، وإتيان المرأة المرأة ، والقذف بغير الزنى .

ذلك أن المعاصي ثلاثة أقسام ،

- ١- نوع فيه حد ، ولا كفارة فيه ، وهي الحدود التي تقدم ذكرها .
 - ٢- ونوع فيه كفارة ، ولا حد فيه ، مثل الجماع في نهار رمضان ، والجماع في الإحرام .
 - ٣- ونوع لا كفارة فيه ، ولا حد ، كالمعاصي التي تقدم ذكرها ، فيجب فيها التعزير .
- (٢) مشروعيته :

والأصل في مشروعيته ما رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، والبيهقي ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ حبس في التهمة^(١) . صححه الحاكم . وإنما كان هذا الحبس حبساً احتياطياً ، حتى تظهر الحقيقة .

وأخرج البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، عن هاتئ بن نيار ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : لا تجلدوا فوق عشرة أسواط ، إلا في حد من حدود الله تعالى^(٢) .

وقد ثبت أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان يعزّر ، ويؤدب بحلق الرأس ، والنفي ، والضرب ، كما كان يحرق حوائث الخمارين ، والقرية التي يباع فيها الخمر . وحرّق قصر سعد بن أبي وقاص بالكوفة ، لما احتجب فيه عن الرعية .

(١) أبو داود : كتاب الأكفية - باب في الحبس في الدين وغيره ، برقم (٣٦٣٠) (٤ / ٤٦ ، ٤٧) ، والنسائي : كتاب قطع السارق - باب امتحان السارق بالضرب والحبس ، برقم (٤٨٧٦) (٨ / ٦٧) ، والترمذي بلفظ : حبس رجلاً في تهمة : كتاب الديات - باب ما جاء في الحبس في التهمة ، برقم (١٤١٧) (٤ / ٢٨) ، وزاد الترمذي ، والنسائي في حديثيهما (ثم علّق عليه) ، والحاكم : كتاب الأحكام - باب حبس الرجل في التهمة احتياطياً (٤ / ١٠٢) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وحسنه الشيخ الألباني في : إلهام الخليل (٨ / ٥٥) .

(٢) البخاري : كتاب للمؤمنين من أهل الكفر والردة - باب كم التعزير والأدب (٨ / ٢١٥) ، ومسلم : كتاب الحدود - باب قدر أسواط التعزير ، برقم (٤٠) (٣ / ١٣٣٢ ، ١٣٣٣) ، وأبو داود : كتاب الحدود - باب في التعزير ، برقم (٤٤٩١) (٤ / ١٦٦) ، وابن ماجه : كتاب الحدود - باب التعزير ، برقم (٢٦٠١) (٢ / ٨٦٧) .

وقد اتخذ دوةً يضرب بها من يستحق الضرب ، واتخذ داراً للسجن ، وضرب الناحية ، حتى بدا شعرها^(١) .

وقال الأكمة الثلاثة : إنه واجب^(٢) .

وقال الشافعي : ليس بواجب .

(٣) حكمة مشروعيته والفرق بينه وبين الحدود :

وقد شرعه الإسلام لتأديب العصاة ، والخارجين على النظام ، فالحكمة فيه هي الحكمة من شرعية الحدود ، التي سبق ذكرها في مواضعها ، إلا أنه يختلف عن الحدود من ثلاثة أوجه ؛

١- أن الحدود يتساوى الناس فيها جميعاً ، بينما التميز يختلف باختلافهم .

فلذا زل رجل كريم ، فإنه يجوز العقو عن رلته ، وإذا عوقب عليها ، فإنه ينبغي أن تكون عقوبته أخف من عقوبة من ارتكب مثل رلته ، من هو دونه في الشرف والمنزلة .

روى أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والبيهقي ، أن رسول الله ﷺ ، قال : «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم ، إلا الحدود»^(٣) . أي ؛ إذا زل رجل ممن لا يعرف بالشر رلاً ، أو ارتكب صغيرة من الصفات ، أو كان طامعاً ، وكانت هذه أولى خطاياهم ، فلا تؤاخذوه ، وإذا كان لأبد من المؤاخلة ، فلتكن مؤاخلة خفيفة .

٢- أن الحدود لا تمهور فيه الشفاعة بعد أن ترفع إلى الحاكم ، بينما التمايز يجوز فيه الشفاعة .

(١) ويراجع في ذلك «إغاثة اللفهان» ، لابن قيم الجوزية .

(٢) أي ؛ أن التميز فيما شرع فيه التميز واجب .

(٣) أبو داود : كتاب الحدود - باب في الحد يُشع فيه ، برقم (٤٣٧٥) (٤ / ٥٤٠) ، ونسبه المنذري للنسائي ، وقال : وفي إسناده عبد الملك بن زيد العلوي ، وهو ضعيف الحديث . وأحمد في «السنن» (٦ / ١٨١) ، والبيهقي بلفظ «إلا حدك» : كتاب السرقة - باب السارق توجب له السرقة (٨ / ٢٦٧) ، وكتاب الأشربة والحد فيها - باب الإسام ينفو عن ذوي الهيئات ولاتهم ما لم تكن حدك بلفظ «ولاتهم» (٨ / ٢٣٤) ، والدارقطني بلفظ «إلا حدك من حدود الله» : كتاب الحدود والديات وغيرها ، برقم (٣٧٠) (٣ / ٢٠٧) ، وصححه الألباني في «صحيح أبي داود» (٣ / ٨٢٧) ، و«مسئلة الأحاديث الصحيحة» (١٣٨) ، و«صحيح الجامع» (١١٨٥) .

٣- أن من مات بالتعزير، فإن فيه الضمان، فقد أُرهب عمر بن الخطاب - رضي الله عنه امرأة - فاعمست بطنها، فألقت جنينًا ميتًا، فحملَ ديةَ جنيها (١).

وقال أبو حنيفة، ومالك: لا ضمان ولا شيء؛ لأن التعزير والحد في ذلك سواء.

(٤) صفةُ التعزير:

والتعزير يكون بالقول مثل التوبيخ، والزجر، والوعظ، ويكون بالفعل حسب ما يقتضيه الحال، كما يكون بالضرب، والحبس، والقيد، والنفي، والعزل، والرقت.

وروى أبو داود، أنه أنبأ النبي ﷺ بمخنث، قد خضب يديه ورجليه بالحناء، فقال ﷺ: «ما بال هذا؟» فقالوا: «يشبه بالنساء». فأمر به فغفي إلى البقيع. فقالوا: يا رسول الله، نقتله؟ فقال ﷺ: «إني نهيتُ عن قتل المصلين» (٢).

ولا يجوز التعزير بخلق الحية، ولا بتخريب الدور، وقلع البساتين، والزروع، والثمار، والشجر، كما لا يجوز بجدع الأنف، ولا بقطع الأذن، أو الشفة، أو الأنامل؛ لأن ذلك لم يمهّد عن أحد من الصحابة.

(٥) الزيادةُ في التعزيرِ على عشرة أسواط:

تقدّم في حديث هاتين بن نيار النهي في التعزير عن الزيادة على عشرة أسواط.

وقد أخذ بهذا أحمد، والليث، وإسحاق، وجماعة من الشافعية، فقالوا: لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط، وهي التي قررها الشارع.

وزعم مالك، والشافعي، وزيد بن علي، وآخرون إلى جواز الزيادة على العشرة، ولكن لا يبلغ أدنى الحدود.

وقالت طائفة: لا يبلغ بالتعزير في المعصية قدر الحد فيها، فلا يبلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنى، ولا على السرقة من غير حرر حد القطع، ولا على السب من غير قذف حد القذف.

(١) قيل: إن الدنيا نجس في بيت لئال. وقيل: هي على حافة ولي الأمر. والآخر مذكور في: «إرواه الخليل».

(٢) أبو داود: كتاب الأدب - باب في الحكم في اللخنين، برقم (٤٩٢٨) (٥ / ٢٢٤)، والدارقطني: كتاب العيدين - باب التشديد في ترك الصلاة وكفر من تركها، والنهي عن قتل فاعلها، برقم (٩) (٢ / ٥٤، ٥٥)، وصححه الألباني في: صحيح أبي داود (٣ / ٩٣١)، و«المشكاة» (٤٤٨١).

وقيل : يجتهد ولي الأمر ، ويقدر العقوبة حسب المصلحة ، ويقدر الجريمة .
(٦) التّعزيرُ بالقتل :

والتعزير بالقتل أجاره بعض العلماء ، ومنعه بعض آخر .

وقد جاء في ابن عابدين ، نقلاً عن الحافظ ابن تيمية : إن من أصول الحنفية ، أن ما لا قتل فيه عندهم ، مثل القتل بالثقل ، وفاحشة الرجال - إذا تكررت - فلا إمام أن يقتل فاعله ، وكذلك له أن يزيد على الحد المقرر ، إذا رأى المصلحة في ذلك .

(٧) التّعزيرُ بأخذ المال :

ويجوز التعزير بأخذ المال ، وهو مذهب أبي يوسف ، وبه قال مالك .

قال صاحب «معين الحاكم» : ومن قال : إن العقوبة المالية منسوخة . فقد غلط على مذاهب الائمة ، نقلاً واستدلالاً ، وليس يسهل دعوى نسخها ، والمدعون للنسخ ليس معهم سنة ولا إجماع يصح دعواهم ، إلا أن يقولوا : مذهب أصحابنا لا يجوز !

وقال ابن القيم : إن النبي ﷺ عزر بحرمان النصيب المستحق من السلب ، وأخبر عن تعزير مائع الزكاة بأخذ شطر ماله ، فقال ﷺ فيما يرويه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي : «مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجَرًا فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَمَنْ مَنَعَهَا فَلِنَا أَخْلَوْهَا وَشَطْرَ مَالِهِ ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبِّنَا»^(١) .

(٨) التّعزيرُ من حقِّ الحاكم :

والتعزير يتولا الحاكم ؛ لأن له الولاية العامة على المسلمين ، وفي «مبطل السلام» :
وليس التعزير لغير الإمام ، إلا ثلاثة :

١- الأول الأب ، فإن له تعزير ولده الصغير ؛ للتعليم ، والزجر عن سيئ الأخلاق ،
والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبأ في كفالت لها ذلك ، والأمر بالصلاة ، والضرب

(١) أبو داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السلامة ، برقم (١٥٧٥) / ٢) ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب عقوبة مائع الزكاة ، برقم (٢٤٤٤) / ٥ ، ١٥ ، ١٦ ، ر باب موقوف الزكاة عن الإبل إذا كانت رسلاً لأهلها ولحموتهم ، برقم (٢٤٤٩) / ٥ ، ٢٥ ، والنوراني : كتاب الزكاة - باب ليس في عوائل الإبل صلقة ، برقم (١٦٨٤) / ١) ، (٣٣٣) ، وأحمد في المسند (٤ / ٥ ، ٢ ، ٤) ، وحسنه الشيخ الألباني في : «صحيح أبي داود» (٢ / ٢٩٦) .

عليها ، وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفيهاً .

٢- والثاني السيد ، يعزّر رقيقه في حق نفسه ، وفي حق الله - تعالى - على الأصح .

٣- والثالث الزوج ، له تعزير زوجته في أمر النشور ، كما صرح به القرآن ، وهل له ضربها على ترك الصلاة ، ونحوها ؟

الظاهر ، أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر ، لأنه من باب إنكار المنكر ، والزوج من جملة من يكلف بالإنكار باليد ، أو اللسان ، أو الجتان ، والمراد هنا الأولان . اهـ .

وكذلك يجوز للمعلم تأديب الصبيان .

(٩) الضمان في التعزير :

ولا ضمان على الأب إذا أدّب ولده ، ولا على الزوج إذا أدّب زوجته ، ولا على الحاكم إذا أدّب المحكوم ، بشرط ألا يسرف واحد منهم ، ويزيد على ما يحصل به المقصود ، فإذا أسرف واحد منهم في التأديب ، كان متعدداً ، وضمن بسبب تعديه ما أتلفه .



السلام في الإسلام

إن السلام مبدأ من المبادئ التي عمّق الإسلام جذورها في نفوس المسلمين ، فاصبحت جزءاً من كيانتهم ، وعقيلة من عقائدهم .

لقد صاح الإسلام منذ طلع فجره ، وأشرق نوره ، صيحته الملوّنة في آفاق الدنيا ، يدعو إلى السلام ، ويضع الخطوة الرشيدة التي تبلغ بالإسانية إليه .
إن الإسلام يحب الحياة ويقدمها ، ويحب الناس فيها ، وهو لذلك يحررهم من الخوف ، ويرسم الطريقة المثلى ؛ لتعيش الإنسانية متجهة إلى غاياتها من الرقي والتقدم ، وهي مظلة بظلال الأمن الروافدة .

ولفظ الإسلام - الذي هو عنوان هذا الدين - مأخوذ من مادة السلام ؛ لأن السلام والإسلام يلتقيان في توفير الطمأنينة ، والأمن ، والسكينة .

وَرَبُّ هَذَا الدِّينِ ، سبحانه وتعالى ، من أسمائه «السلام» ؛ لأنه يؤمنُ الناس بما شرع من مبادئ ، وبما رسم من خطط ومنهج .

وحامل هذه الرسالة هو حامل راية السلام ؛ لأنه يحمل إلى البشرية الهدى ، والنور ، والخير ، والرشاد ، وهو يحدث عن نفسه ، فيقول : «إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مَهْدَاةٌ»^(١) .

ويحدث القرآن عن رسالته ، فيقول : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء : ١٠٧] .

وتحية المسلمين التي تؤلف القلوب ، وتقوي الصّلات ، وتربط الإنسان بأخيه الإنسان ، هي السلام .

وأولى الناس بالله ، وأقربهم إليه من بدأهم بالسلام ، ويلد السلام للعالم ، وإفشاؤه جزء من الإيمان .

وقد جعل الله تحية المسلمين بهذا اللفظ ؛ للإشعار بأن دينهم دين السلام والأمان ، وهم أهل السلم ومحبو السلام .

(١) أخرجه البيهقي في «تبتيب الإيمان» (٢ / ١٦٤) ، وابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١٩٢) ، وصححه الشيخ الألباني في «غاية المرام» رقم (١) ، «الصحيح» (٤٩٠) .

وفي الحديث ، أن رسول الله ﷺ يقول : «إن الله جعل السلام تحية لامتنا ، وأماناً لأهل فمنا»^(١) .

وما ينبغي للإنسان أن يتكلم مع إنسان قبل أن يبدأ بكلمة السلام ؛ يقول رسول الإسلام ﷺ : «السلام قبل الكلام»^(٢) .

وسبب ذلك أن السلام أمان ، ولا كلام إلا بعد الأمان .

والمسلم مكلف وهو يناجي ربه ، بأن يُسلمَ على نبيه ﷺ ، وعلى نفسه ، وعلى عباد الله الصالحين ، فإذا فرغ من مناجاته لله ، وأقبل على الدنيا ، أقبل عليها من جانب السلام ، والرحمة ، والبركة .

وفي ميدان الحرب والقتال ، إذا أجرى المقاتل كلمة السلام على لسانه ، وجب الكف عن قتاله ؛ يقول الله تعالى : ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [النساء : ٩٤] .

وتحية الله للمؤمنين تحية سلام : ﴿تَحِيَّاتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾ [الاحزاب : ٤٤] .

وتحية للملائكة للبشر في الآخرة سلام : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ سلام عليكم ﴿[الرعد : ٢٣ ، ٢٤] .

ومستقر الصالحين دار الأمن والسلام : ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس : ٢٥] . و : ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الأنعام : ١٢٧] .

وأهل الجنة لا يسمعون من القول ، ولا يتحدثون بلغة غير لغة السلام : ﴿وَلَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأَلِيمًا﴾ [الأقلام : ٢٥ ، ٢٦] .

وكثرة تكرار هذا اللفظ - السلام - على هذا النحو ، مع إحاطته بالجو الديني النفسي ، من شأنه أن يوقظ الحواس جميعها ، ويوجه الأفكار والانتظار إلى هذا المبدأ السامي العظيم .

(١) الطبراني ، في «الكبير» برقم (٧٥١٨) (٨ / ١٢٩) ، وفي «معجم الزوائد» : رواه الطبراني ، عن شيخه بكر بن سهل الدماطي ، ضعفه النسائي ، وقال غيره : مقارب الحديث . وفيه كلك : رواه الطبراني في «الأوسط» وفيه من لم أعرفه ، وعزرو بن هشام البيروني وثق ، وفيه ضعف . معجم الزوائد (٨ / ٢٩ ، ٣٣) . فالحديث ضعيف .

(٢) الترمذي : كتاب الاستئذان - باب ما جاء في السلام قبل الكلام ، برقم (٢٦٩٩) (٥ / ٥٩) ، وحسنه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢ / ٣٤٦) ، و«المصيبة» (٨١٦) .

اتجاه الإسلام نحو المثالية

بل إن الإسلام يوجب العدل ، ويحرّم الظلم ، ويجعل من تعاليمه السامية ، وقيمه الرفيعة ؛ من المودة ، والرحمة ، والتعاون ، والإيثار ، والتضحية ، وإنكار الذات ، ما يلطف الحياة ، ويعطف القلوب ، ويؤاخي بين الإنسان وأخيه الإنسان .

وهو بعد ذلك كله يحترم العقل الإنساني ، ويقدّر الفكر البشري ، ويجعل العقل والفكر وسيلتين من وسائل التضامم والإقناع .

فهو لا يرغم أحداً على عقيدة معينة ، ولا يكره إنساناً على نظرية خاصة بالكون ، أو الطبيعة ، أو الإنسان ، وحتى في قضايا الدين يقرر ، أنه لا إكراه في الدين ، وأن مسيلته هي استعمال العقل والفكر ، والنظر فيما خلق الله من أشياء ، يقول الله - تعالى - : ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ﴾ [البقرة : ٢٥٦] . ويقول - تعالى - : ﴿ وتو شاء ربك لآمن من في الأرض كلّهم جميعاً أفأنت تكفره الناس حتّى يكونوا مؤمنين ﴾ قل انظروا ماذا في السموات والأرض وما تنفي الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون ﴾ وما كان لنفس أن تؤمن إلا بإذن الله ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون ﴾ [يونس : ٩٩ - ١٠١] .

ورسول الله ﷺ لم تكن وظيفته ، إلا أنه مبلغ عن الله ، وداعية إليه ، يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ﴾ وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ﴾ [الاحزاب : ٤٥ ، ٤٦] .

العلاقات الانسانية

الإسلام لا يقف عند حد الإشادة بهذا المبدأ فحسب ، وإنما يجعل العلاقة بين الأفراد وبين الجماعات ، وبين الدول علاقة سلام وأمان ، يستوي في ذلك علاقة المسلمين بعضهم ببعض ، وعلاقة المسلمين بغيرهم ، وفيما يلي بيان ذلك :

علاقة المسلمين بعضهم ببعض :

١- جاء الإسلام ليجمع القلب إلى القلب ، ويضم الصف إلى الصف ، مستهدفاً إقامة كيان موحد ، ومتّحياً عوامل الفرقة والضعف ، وأسباب الفشل والهزيمة ؛ ليكون لهذا الكيان الموحد القدرة على تحقيق الغايات السامية ، والمقاصد النبيلة ، والأهداف الصالحة ، التي جاءت بها رسالته العظمى ؛ من عبادة الله ، وإصلاح كلمته ، وإقامة الحق ، وفعل الخير ،

والجهاد من أجل استقرار المبادئ ، التي يعيش الناس في ظلها آمنين .

فهو لهذا كله يكون روابط وصلات بين أفراد المجتمع ، لتخلق هذا الكيان وتدعمه ، وهذه الروابط تتميز بأنها روابط أدبية ، قابلة للنماء والبقاء ، وليست كغيرها من الروابط المادية التي تنتهي بانتهاء دواعيها ، وتتقضي بانقضاء الحاجة إليها .

إنها روابط أقوى من روابط الدم ، واللون ، واللغة ، والوطن ، والمصالح المادية ، وغير ذلك مما يربط بين الناس .

وهذه الروابط من شأنها أن تجعل بين المسلمين تماسكاً قوياً ، وتقسم منهم كيئاً يستعصي على الفقرة ، وينأى عن الحلال .

وأول رباط من الروابط الأدبية ، هو رباط الإيمان ، فهو المحور الذي تلتقي عنده الجماعة المؤمنة ، فالإيمان يجمل من المؤمنين إخاء أقوى من إخاء النسب : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : ١٠] . ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ ﴾ [التوبة : ١٦] . و : «المسلم أخو المسلم»^(١) .

وطبيعة الإيمان تجمع ولا تفرق ، وتوحد ولا تشتت : «المؤمن ألف مألوف ، ولا خير فيمن لا يآلف ، ولا يؤلف»^(٢) .

والمؤمن قوة لآخيه : «المؤمن للمؤمن كالبنيان ، يشد بعضه بعضاً»^(٣) .

(١) البخاري : كتاب المظالم - باب لا يظلم المسلم ولا يُسلمه (٣ / ١٦٨) ، وكتاب الإكراه - باب بين الرجل لصاحبه ... إلخ (٩ / ٢٨) ، ومسلم : كتاب البر والصلة والآداب - باب تحريم الظلم ، برقم (٥٨ / ٤) (١٩٩٦) ، و«باب تحريم ظلم المسلم وخلقه ، واحتقاره ، ودمه ، وعرضه ، وماله ، برقم (٣٢ / ٤) (١٩٨٦) ، والفترلي : كتاب الحدود - باب ما جاء في السر على المسلم ، برقم (١٤٢٦ / ٤) (٣٤) ، وكتاب البر والصلة - باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم ، برقم (١٩٢٧ / ٤) (٣٢٥) ، وابن ماجه : كتاب الفضائل - باب من رزق من بيته ، برقم (٢١١٩ / ١) (٦٨٥) ، وأحمد في «السنن» (٤ / ٦٦ ، ٦٩) .

(٢) ورد بلفظ : «المؤمن يآلف ...» أخرجه الإمام أحمد ، في «السنن» ، من سهل بن سعد ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٦٦١) ، و«الاصحح» (٤٢٦) ، ولفظ : «المؤمن يآلف ويؤلف ...» أخرجه الدارقطني في «سننه» ، والضياء القلبي ، في «مختارته» ، والبيهقي ، في «شعب الإيمان» ، والطبراني ، في «الكبير» ، وحسنه الألباني ، في : «صحيح الجامع» (٦٦٦٢) ، و«الاصحح» (٤٢٦) .

(٣) البخاري : كتاب المظالم - باب نصر المظلوم (٣ / ١٦٩) ، وكتاب الآداب - باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً (٨ / ١٤) ، والفترلي : كتاب البر والصلة - باب ما جاء في شفقة المسلم على المسلم ، برقم (١٩٢٨) (٣٢٥ / ٤) ، وانظر مختصر صحيح مسلم ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب أجر الحارث إذا تصدق إذا كان مولا ، برقم (٢٥٦٠ / ٥) (٧٩) ، وأحمد في «السنن» (٤ / ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٩) .

وهو يحس بإحساسه ، ويشعر بشعوره ، فيفرح لفرحه ، ويحزن لحزنه ، ويرى أنه جزء منه : «مُكَلِّ المؤمنين في توادهم ، وتراحيمهم ، وتعاطفهم ، كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»^(١) .

والإسلام يدهم هذا الرباط ، ويقوي هذه العلاقة ، بالدعوة إلى الانتماء في الجماعة والانتظام في سلوكها . وينهى عن كل ما من شأنه أن يوهن من قوته ، أو يضعف من شدته ، فالجماعة دائماً في رعاية الله ، وتحت يده : «يُدُّ الله مع الجماعة ، ومن شذَّ شذَّ في النار»^(٢) .

وهي للتنفس الطبيعي للإنسان ، ومن ثم كانت رحمة : «الجماعة رحمة ، والفرقة عذاب»^(٣) .

والجماعة مهما صغرت ، فهي على أي حال خير من الوحدة ، وكلما كثر عددها ، كانت أفضل وأبر : «الاثنان خيرٌ من واحد ، والثلاثة خير من الاثنين ، والأربعة خير من الثلاثة ، فعليك بالجماعة ؛ فإن الله لن يجمع أمَّتِي إلا على الهدى»^(٤) .

وعبادات الإسلام كلها لا تؤدَّى إلا جماعة ؛ فالصلاة تسن فيها الجماعة ، وهي تفضل صلاة الفلذ^(٥) ، بسبع وعشرين درجة^(٦) ، والزكاة معاملة بين الأغنياء والفقراء ، والصيام

(١) أخرجه الإمام أحمد ، في «السنن» ، (٤ / ٧٠) ، والبخاري (١٠ / ٣٦٧) ، ومسلم (٥٨٦) ، وانظر «الصحيح» (١٠٨٣) .

(٢) الترمذي : كتاب الفتن - باب ما جاء في لزوم الجماعة ، برقم (٢١٦٧) ، وصححه الألباني ، في «صحيح الجامع» (٨٠٦٥) .

(٣) أخرجه أحمد ، في «السنن» ، (٤ / ٢٧٨ ، ٣٧٥) ، وحسنه الألباني ، في «صحيح الجامع» (٣١٠٩) ، و«الصحيح» (١٦٧) ، و«صحيح الترغيب» (٩٦٦) ، والسنة ، لابن أبي حاتم (٩٣) .

(٤) الحديث مرفوع ، أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد ، في «دوراه السنن» ، (٥ / ١٤٥) ، وانظر «الضميمة» ، (١٧٩٧) . (٥) «الفلذ» الفرد .

(٦) البخاري : كتاب الأذان - باب فضل صلاة الجماعة (١ / ١٦٥) ، وباب فضل صلاة الفجر في جماعة (١ / ١٦٦) ، ومسلم : كتاب للسايد ومواضع الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة ، برقم (٢٤٩) (١ / ٤٥٠) ، والترمذي : كتاب أبواب الصلاة - باب ما جاء في فضل الجماعة ، برقم (٢١٥) (١ / ٤٢٠) ، والنسائي : كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة ، برقم (٤٨٥) (١ / ٢٤١) وكتاب الإمامة - باب فضل الجماعة ، برقم (٨٣٧) (٢ / ١٠٣) ، وابن ماجه : كتاب للسايد والجماعات - باب فضل الصلاة في جماعة ، برقم (٧٨٩) (١ / ٢٥٩) ، والموطا : كتاب صلاة الجماعة - باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفلذ ، برقم (١ / ١٢٩) ، وأحمد ، في «المسند» ، (١ / ٣٧٦ ، ٢ / ١٠٢ ، ٣٢٨) .

مشاركة جماعية ، ومساواة في الجوع في فترة معينة من الوقت ، والحج ملتبى عام للمسلمين جميعاً كل عام ، يجتمعون من أطراف الأرض على أقدم غاية : «وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله ، يقرءون القرآن ، ويتلارسونه بينهم ، إلا نزلت عليهم السكينة ، وحفتمهم الرحمة ، وذكرهم الله في ما عملوه»^(١) .

ولقد كان الرسول - عليه الصلاة والسلام - يحرص على أن يجتمع المسلمون ، حتى في المظهر الشكلي ، فقد رآهم يوماً وقد جلسوا مضطربين ، فقال لهم : «اجتمعوا» . فاجتمعوا ، فلو بسط عليهم ثوبه ، لوسعهم .

وإذا كانت الجماعة هي القوة التي تحمي دين الله ، وتحرس دنيا المسلمين ، فإن السقرة هي التي تقضي على الدين والدنيا معاً .

ولقد نبى عنها الإسلام أشد النهي ؛ إذ إنها الطريق المفتوح للهزيمة ، ولم يؤت الإسلام من جهة ، كما أتى من جهة السقرة التي ذهبت بقوة المسلمين ، والتي تخلف عنها الضر ، والفشل ، والذل ، وسائر ما يعانون منه :

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران : ١٠٥] ، ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال : ٤٦] ، ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران : ١٠٣] ، ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۚ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَابًا﴾ [الزمر : ٣١ ، ٣٢] ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَابًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام : ١٥٩] ، «لا تختلفوا ؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا ، فهلكوا»^(٢) .

ولن تصل الجماعة إلى تماسكها ، إلا إذا بذل لها كل فرد من ذات نفسه وذات يده ، وكان عوناً لها في كل أمر من الأمور التي تهملها ؛ سواء أكانت هذه المعاونة معاونة مادية ، أو أدبية ، وسواء أكانت معاونة بالمال ، أم العلم ، أم الرأي ، أم المشورة ، «الناس عيال الله ،

(١) مسلم : كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار - باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر ، برقم (٣٨) / ٤ (٢٠٧٤) ، وأبو طرد (١٣٠٨) ، وابن ماجه ، القسمة - باب فضل العلماء ، والحث على طلب العلم ، برقم (٢٢٥) / ١ (٨٢) ، وأحمد في المسند (٣ / ٣٣ ، ٩٢ ، ٩٤) .

(٢) البخاري : كتاب المحرمات - باب ما يذكّر في الأشخاص ، وبخاصة بين المسلم واليهودي (٣ / ١٥٨) ، وكتاب الأنبياء - باب حدثنا أبو اليسار ، أخبرنا شعيب ... إلخ (٤ / ٢١٣) ، وأحمد ، في المسند (١ / ٤١٢) .

أحبهم إلى الله أنفعهم لعياله» ، و : «خير الناس أنفعهم للناس»^(١) ، و : «إن الله يحب إغاثة اللهفان»^(٢) ، و : «اشفعوا ، تُؤجرُوا»^(٣) ، و : «المؤمن مرآة المؤمن ، والمؤمن أخو المؤمن» ، يكف عنه ضيعته ، ويحوطه من ورأه»^(٤) ، و : «إن أحذكم مرآة أخيه ، فإن رأى منه أذى ، فليخطه عنه»^(٥) .

وهكذا يعمل الإسلام على تحقيق هذه الروابط ، حتى يخلق مجتمعاً متماسكاً ، وكياناً قوياً ، يستطيع مواجهة الأحداث ، ورد علوان المعتدين ، وما أحوج المسلمين في هذه الآونة إلى هذا التجمع !

إنهم بذلك يقيمون فريضة إسلامية ، ويحررون كسباً سياسياً ، ويحققون قوة عسكرية تحمي وجودهم ، ووحدة اقتصادية توفر لهم كل ما يحتاجون إليه من ثروات .

(١) صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للألباني ، برقم (٣٢٨٤) (٣ / ١٢٤) وقال : حديث حسن ، رواه الدارقطني ، والطبراني ، والبيهقي ، في «الشعب» ، وابن عساکر ، في «تاريخ دمشق» (٢ / ٤٢٠ / ٢) وإعراق السادة للذهبي ، لسليبيدي (٦ / ١٧٣) وهو جزء من حديث ، وقال : رواه بتمامه الدارقطني في «الأفراد» ، والفياء ، في «التخارئة واليهي» ، في «الشعب» (١ / ١٠١) ، وفي «كشف الخفاء ومزيل الإباس» للمجلوني (١ / ٤٧٢) برقم (١٢٥٤) ، وقال : لم أر من ذكر أنه حديث أو لا فليُراجَع ، لكن معناه صحيح ، وفي الأحاديث ما يشهد لذلك الحديث : «الحلق عيال على الله ، وأحبهم إلى الله أنفعهم لعيالهم» . فانهم ، ويشهد له ما رواه القاضي ، عن جابر ، كما في «الجامع الصغير» بلفظ : «خير الناس أنفعهم للناس» ، وعزله في «الكتز» ، إلى القاضي ، عن جابر ، برقم (٤٣٠٦٥) (١٥ / ٧٧٧) ، وانظر «الصحيحة» (٤٢٧) .

(٢) ضعيف ، رواه ابن عساکر ، عن أبي هريرة ، وانظر «ضعيف الجامع» (١٦٩٨) .
(٣) البخاري : كتاب الزكاة - باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها (٢ / ١٤) ، وكتاب الأدب ، بلفظ «فلتؤجروا» - باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً (٨ / ١٤) ، و باب قول الله تعالى : ﴿من يشفع شفاعته حسنة...﴾ (٨ / ١٤) ، وكتاب التوحيد ، بلفظ «فلتؤجروا» - باب قول الله تعالى : ﴿تؤتي الملك من تشاء﴾ (٩ / ١٧١) ، ومسلم بلفظ «فلتؤجروا» : كتاب البر والصلة والآداب - باب استحباب الشفاعة ، فيما ليس بهرام ، برقم (١٤٥) (٤ / ٢٠٢٦) ، والترمذي : كتاب العلم - باب ما جاء الدال على الخير كفاعله ، برقم (٢٦٧٢) (٤٢/٥) وقال : حديث حسن صحيح . والنسائي : كتاب الزكاة - باب الشفاعة في الصدقة ، برقم (٢٥٥٧) (٥ / ٧٨) ، وأحمد ، في «المستدرك» (٤ / ٤٠٠ ، ٤٠٩) .

(٤) أبو داود : كتاب الأدب - باب في النصيحة (والحيطة) ، برقم (٤٩١٨) (٥ / ٢١٧ ، ٢١٨) ، وأخرجه البخاري ، في «الأدب للقره» - باب المسلم مرآة لئيه - ، وصححه الألباني ، في : «صحيح أبي داود» ، وصححه الألباني للقره (١٧٧ / ٢٣٨ ، ١٧٨ ، ٢٣٩) .

(٥) الترمذي ، بلفظ : «فليخطه عنه» : كتاب البر والصلة ، برقم (١٩٢٩) (٤ / ٣٢٥ ، ٣٢٦) .

لقد ترك الاستعمار آثاراً مسيئة ؛ من ضعف في التدين ، وانحطاط في الخلق ، وتخلف في العلم ، ولا يمكن القضاء على هذه الآفات الاجتماعية الخطيرة ، إلا إذا عادت الأمة موحدّة الهدف ، مترابطة البنيان ، مجتمعّة الكلمة ، كالبنيان المرصوص ، يشدّ بعضه بعضاً .

قتال البغاة

هذا هو الأصل في العلاقات الروابط التي تربط بين المسلمين ، فإذا حدث أن تقطعت بينهم هذه العلاقات ، وانفصلت عرى الإخاء ، وبغى بعضهم على بعض ، وجب قتال الباغي ، حتى يرجع إلى العدل ، وإلى الانتظام في سلك الجماعة ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلُوا فَلَا ضَلٰحَ فِيهِمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَبْغِي إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات : ٩] .

فالآية تقرر أن المؤمنين إذا تقاتلوا ، وجب على جماعة من ذوي الرأي أن تتدخل فوراً ، وتصلح بين المتقاتلين ، فإن بنت طائفة على الأخرى ، ولم ترضخ للصلح ، ولم تستجب له ، وجب على المسلمين جميعاً أن يتجمعوا لقتال هذه الطائفة الباغية .

وقد قاتل الإمام علي الفتنه الباغية ، كما قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة ، وقد اتفق الفقهاء على أن هذه الفتنه الباغية لا تخرج عن الإسلام ببغيها ؛ لأن القرآن الكريم وصفها بالإيمان مع مقاتلتها ، فقال : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا ﴾ [الحجرات : ٩] .

ولهذا فإن منبرهم لا يقتل ، وكذلك جريحهم ، وإن أموالهم لا تغنم ، وإن نساءهم وذرايعهم لا تسي ، ولا يضمّنون ما أتلّفوا حال الحرب من نفس ومن مال ، وإن من قتل منهم غسل وكفن ، وصلى عليه .

أما من قُتل من الطائفة العادلة ، فإنه يكون شهيداً ، فلا يغسل ولا يصلى عليه ؛ لأنه قتل في قتال أمر الله به ، فهو مثل الشهيد في معركة الكفار .

هذا إذا كان الخروج على إمام المسلمين ، الذي اجتمعت عليه الجماعة ، في قطر من الأقطار . ، وكان هذا الخروج مصحوباً بامتناع عن أداء الحقوق المقررة بمصلحة الجماعة أو مصلحة الأفراد ، بأن يكون القصد منه عزل الإمام .

وجملة القول : أنه لا بد من صفات خاصة يتميز بها الخارجون ، حتى ينطبق عليهم

وصف «البغاة» ، وجملة هذه الصفات هي :

- ١- الخروج عن طاعة الحاكم العادل ، التي أوجبها الله على المسلمين لأولياء أمورهم .
- ٢- أن يكون الخروج من جماعة قوية ، لها شوكة وقوة ، بحيث يحتاج الحاكم في ردهم إلى الطاعة إلى إعداد رجال ، ومال ، وقتال .
- فإن لم تكن لهم قوة ؛ فإن كانوا أفراداً ، أو لم يكن لهم من العتاد ما يدفعون به عن أنفسهم ، فليسوا ببغاة ؛ لأنه يسهل ضبطهم ، وإعادتهم إلى الطاعة .
- ٣- أن يكون لهم تأويل سائغ ، يدعوهم إلى الخروج على حكم الإمام ؛ فإن لم يكن لهم تأويل سائغ ، كانوا محاريين ، لا بغاة .
- ٤- أن يكون لهم رئيس مطاع ، يكون مصدراً لقوتهم ؛ لأنه لا قوة لجماعة لا قيادة لها . هذا هو شأن البغاة ، وحكم الله فيه .

أما إذا كان القتال لأجل الدنيا ، وللحصول على الرئاسة ، ومنازعة أولي الأمر ، فهذا الخروج يعتبر محاربة ، ويكون للمحاربين حكم آخر يخالف حكم الباغين ، وهذا الحكم هو الذي ذكره الله في قوله : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۚ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَفِيرٌ رَّحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣ ، ٣٤] .

فهؤلاء المحاربون جزاؤهم القتل ، أو الصلب ، أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف ، أو الحبس والنفي من الأرض ، حسب رأي الحاكم فيهم ، وجرائمهم التي ارتكبوها ، ومن قتل منهم ، فهو في النار ، ومن قتل من مقاتليهم ، فهو شهيد .

فإذا كان القتال صادراً من الطائفتين ؛ لمصيبة أو طلب رئاسة ، كان كل من الطائفتين باغياً ، ويأخذ حكم الباغي .

العلاقة بين المسلمين ، وغيرهم

علاقة المسلمين بغيرهم علاقة تعارف وتعاون ، وير وعدل .

يقول الله - سبحانه - في التعارف للفضي إلى التعاون : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ

ذَكَرُوا أَنفُسَهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ أَشْعُوبًا وَقَاتِلْ لِصَارِفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿الحجرات :

١١٣ . ويقول في الوصاية بالبر والعدل :

﴿ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [الممتحنة : ٨] .

ومن مقتضيات هذه العلاقة تبادل المصالح ، وإطراد المنافع ، وتقوية الصلات الإنسانية .

وهذا المعنى لا يدخل في نطاق النهي عن موالاة الكافرين ؛ إذ إن النهي عن موالاة الكافرين يقصد به النهي عن مخالفتهم ، ومناصرتهم ضد المسلمين ، كما يقصد به النهي عن الرضا بما هم فيه من كفر ؛ إذ إن مناصرة الكافرين على المسلمين فيه ضرر بالغ بالكيان الإسلامي ، وإضعاف لقوة الجماعة المؤمنة ، كما أن الرضا بالكفر كفر ، يحظره الإسلام ويمنعه .

أما الموالاة بمعنى المسالمة ، والمعاشرة الجميلة ، والمعاملة بالحسنى ، وتبادل المصالح ، والتعاون على البر والتقوى ، فهذا مما دعا إليه الإسلام .

كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين

ولهذا قرر الإسلام المساواة بين المؤمنين والمسلمين ، فلم يما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم ، وكفل لهم حريتهم الدينية ، وتمثل حريتهم الدينية فيما يأتي :

أولاً ، عدم إكراه أحد منهم على ترك دينه ، أو إكراهه على عقيدة معينة ؛ يقول الله سبحانه وتعالى - : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ لَدُنَّ تَبَيَّنَ الرَّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] .

ثانياً ، من حق أهل الكتاب أن يمارسوا شعائر دينهم ؛ فلا تُهدم لهم كنيسة ، ولا يكسر لهم صليب^(١) ؛ يقول الرسول - صلوات الله وسلامه عليه : «اتركوهم ، وما يدينون»^(٢) .

بل من حق روجة المسلم اليهودية والنصرانية أن تذهب إلى الكنيسة ، أو إلى المعبد ،

(١) هنا في حالة ما إذا كانوا يسطرون الجزية عن يد وهم صاغرون ، كما في آية التوبة : ﴿ حتى يسطروا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ ، وكما في حديث مسلم ، عن بريدة ، وفيه : «دمهم إلى أحد خصال ثلاث ؛ إلى الإسلام ... ، فإن أئرا ، فدمهم إلى إسطاء الجزية ... » .

(٢) قالت اللجنة الدائمة للفتوى : لا نعلم حديثاً عن النبي ﷺ بهذا اللفظ ولا بمعناه ، بل وهو مخالف للكتاب والسنة الصحيحة ، الأمانة بإبلاغ الشريعة ، وجهاد من لم يستجب لها (٤ / ٣٦٣) .

ولا حق لزوجها في منها في ذلك .

ثالثاً ، أباح لهم الإسلام ما أباحه لهم دينهم من الطعام وغيره ، فلا يقتل لهم خنزير ، ولا تراق لهم خمر ، ما دام ذلك جائزاً عندهم ، وهو بهذا وسع عليهم أكثر من توسعته على المسلمين ، الذين حرم عليهم الخمر والخنزير .

رابعاً ، لهم الحرية في قضايا الزواج ، والطلاق ، والنفقة ، ولهم أن يتصرفوا كما يشاؤون فيها ، دون أن توضع لهم قيود أو حدود .

خامساً ، حمى الإسلام كرامتهم ، وصان حقوقهم ، وجعل لهم الحرية في الجدل والمناقشة في حدود العقل والمنطق ، مع التزام الأدب ، والبعد عن الخشونة والعنف ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمُ وَاللَّهُ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [التكوير : ٤٦] .

سادساً ، سوى بينهم وبين المسلمين في العقوبات ^(١) ، في رأي بعض المذاهب .

وفي الميراث سوى في الحرمان بين النمي والمسلم ، فلا يرث النمي قريبه المسلم ، ولا يرث المسلم قريبه النمي .

سابعاً ، أحل الإسلام طعامهم والاكل من ذبائحهم ، والتزوج بنسائهم ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ الْيَوْمَ أَحْلَلْتُ لَكُمْ الْغَنَائِمَ وَالطَّيِّبَاتِ وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامَكُمْ حَلَّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [المائدة : ٥] .

ثامناً ، أباح الإسلام زيارتهم وعيادة مرضاهم ، وتقديم الهلأيا لهم ، ومبادلتهم البيع ، والشراء ، ونحو ذلك من المعاملات ، فمن الثابت ، أن الرسول ﷺ مات ، ودرعه مرهونة عند يهودي في دين له عليه ^(٢) . وكان بعض الصحابة إذا ذبح شاة ، يقول لحادمه : ابداً (١) ليس على (ملائته) ، لانه ثبت عن النبي ﷺ ، أنه جعل دية الكتابي على نصف دية المسلم ، وعدم قتل المسلم بالكافر ، وغير ذلك .

(٢) البخاري - كتاب الجهاد - باب ما قيل في دوح النبي ﷺ والقميص في الحرب (٤ / ٤٩) ، وكتاب المغازي - باب حدثنا قيسة ... (٦ / ١٩) ، والترمذي : كتاب البيوع - باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل ، برقم (١٧١٤) (٣ / ٥١٠) ، والنسائي : كتاب البيوع - باب الرجل يشتري الطعام إلى أجل ، ويشتر من البائع منه باليمن رهناً ، برقم (٤٦٠٩) (٧ / ٢٨٨) ، وباب الرهن في الحنبل ، برقم (٤٦١٠) (٧ / ٢٨٨) ، والدارمي : كتاب البيوع - باب في الرهن ، برقم (٢٥٨٥) (٢ / ١٧٥) ، واحمد (١ / ٣٣٦) ، (٣٠٠) .

بجارنا اليهودي .

قال صاحب «البدائع» : ويسكنون في أمصار المسلمين ، يسعون ويشترون ؛ لأن عقد اللمة شرع ؛ ليكون وسيلة إلى إسلامهم ، وتمكينهم من المقام في أمصار المسلمين ، أبلغ في هذا المقصود ، وفيه أيضاً منفعة المسلمين ، بالبيع والشراء .

الموالة المنهى عنها

هذا هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم ، ولا تبدل هذه العلاقة ، إلا إذا عمل غير المسلمين - من جانبهم - على تقويض هذه العلاقة ، وتمزيقها بمداوتهم للمسلمين ، وإعلانهم الحرب عليهم ، فتكون المقاطعة أمراً دينياً ، وواجباً إسلامياً ، فضلاً عن أنها عمل سياسي عادل ، فهي معاملة بالمثل .

والقرآن يوجه أنظار أتباعه إلى هذه الحقيقة ، ويحكم فيها الحكم الفصل ، فيقول : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ ﴾ [آل عمران : ٢٨] .

وقد تضمنت الآية المعاني الآتية :

أولاً ، التحذير من الموالة والمناصرة للأعداء ؛ لما فيها من التعرض للخطر .

ثانياً ، أن من يفعل ذلك ، فهو مقطوع عن الله ، عز وجل ، لا يربطه به رابط .

ثالثاً ، أنه في حالة الضعف والخوف من أذاهم ، تجوز الموالة ظاهراً ، ريثما يعدون

أنفسهم لمواجهة الذي يتهددهم .

وفي موضع آخر من القرآن الكريم يقول : ﴿ بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً * الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَلِيتُوا عَنْهُمْ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً * وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا وَيَسْتَعِزُّ بِهَا كُفْرُكُمْ حَتَّى يَخْرُجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَلَظُمْتُمْ إِنْ اللَّهَ جَامِعَ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً * الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فِتْنَةٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْتَعُكُمُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَآلَا يَحْكُمْ بِكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ١٣٨ - ١٤١] .

وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي :

أولاً ، أن المنافقين هم الذين يتخللون الكافرين أولياء ؛ يوالونهم بالمودة ، وينصرونهم في السر ، متجاوزين ولاية المؤمنين ، ومعرضين عنها .

ثانياً ، أنهم بعملهم هذا يطلبون عند الكافرين العزة والقوة ، وهم بذلك مسخطون ؛ لأن العزة والقوة كلها لله وللمؤمنين : ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقون : ٨] .

ثالثاً ، أن هؤلاء المنافقين يتظنون ما يحل بالمؤمنين ؛ فإن كان لهم فتح من الله ونصر ، قالوا : نحن معكم في الدين والجهاد . وإن كان للكافرين نصيب من النصر ، قال هؤلاء المنافقون للكافرين : ألم نحافظ عليكم ، ونمنعكم من إيلاء المؤمنين لكم بتخليطهم ، وإطلاعكم على أسرارهم ، حتى انتصرت ، فاعطونا مما كسبتم .

رابعاً ، أن الله - سبحانه - لن يجعل للكافرين على المؤمنين المخلصين في إيمانهم ، القائم على حدود الله ، طريقاً إلى النصر عليهم . أي ؛ لا يمكنهم من أن يغلبوهم .

وقد كان رجال من المسلمين يوالون رجلاً من الكفار ، لما كان بينهم من قرابة ، أو جوار ، أو محالفة ، وكانت هذه الموالاة خطراً على سلامة المسلمين ، فأنزل الله - عز وجل - محذراً من هذه الولاية الضارة ، فقال : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خِيَالًا وَدُوا مَا عَنَتُم قَدْ بَدَتِ الْبَغْيَاءُ مِنْ أَوْبَانِهِمْ وَمَا تَخْفَى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ لَدَىٰ بَيْنَاكُمْ الْآيَاتُ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران : ٦١٨] .

ففي هذه الآية النهي عن اتخاذ غير المؤمنين بطانة وأصدقاء . أي ؛ خاصةً تطلعونهم على أسراركم ؛ لأن هذه البطانة لا تقصّر في إفساد أمركم ، وأنهم يحبون ويتعنون لإفحام الضرر بكم .

وقد ظهرت علامات بفضهم لكم من كلامهم ، فهي لشتها عندهم يصعب عليهم إخفاؤها ، وما تخفي صدورهم من البغض لكم أقوى وأشد ، مما فلتت من ألسنتهم .

وطبيعة الإيمان تأتى على المؤمن أن يوالي عدوه ، الذي يتربص به السواير ، ولو كان أقرب الناس إليه ؛ يقول القرآن الكريم : ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [الاحزاب : ٢٢] .

فالآية تبين ، أنه لا يصح أن يوجد بين المؤمنين من يصادقون أعداءهم ، ولو كان هؤلاء

الأعداء أبناء المؤمنين ، أو إخوانهم الآخرين .

إن حكم القرآن في هؤلاء الذين يتعاونون مع الاستعمار ، وأعداء العرب والمسلمين بين واضح ، وإن ذلك خيانة لله ، عز وجل ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأمة المسلمين وعامتهم ، وإنهم لم يراعوا حق الإسلام ، ولا حق التاريخ ، ولا حق الجوار ، ولا حق المظلومين ، ولا حق حاضر هذه المنطقة ، ولا حق مستقبلها .

وهؤلاء الخونة ، بتصرفهم هذا ، قد باعوا أنفسهم للشيطان ، وسجلوا على أنفسهم الخزي والعار ، خزي الدهر وعار الأبد .



الاعتراف بحق الفرد .

والإسلام بعد أن أشاد مبدأ السلام ، وجعل العلاقة بين الناس علاقة أمن وسلام ، أحترم الإنسان ، وكرمه من حيث هو إنسان ، بقطع النظر عن جنسه ، ولونه ، ودينه ، ولغته ، ووطنه ، وقوميته ، ومركزه الاجتماعي .

يقول الله - تعالى - : ﴿ وَتَقَدَّرْنَا بِنِي آدَمَ وَخَلَقْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ [الإسراء : ٧٠] .

ومن مظاهر هذا التكريم ، أن الله خلق الإنسان بيده ، ونفخ فيه من روحه ، وأسجد له ملائكته ، وسخر له ما في السموات ، وما في الأرض جميعاً منه ، وجعله سيداً على هذا الكوكب الأرضي ، واستخلفه فيه ، ليقوم بعمارته وإصلاحه .

ومن أجل أن يكون هذا التكريم حقيقة واقعة ، وأسلوباً في الحياة ، كفل الإسلام جميع حقوق الإنسان ، وأوجب حمايتها وصيانتها ، سواء أكانت حقوقاً دينية ، أم مدنية ، أم سياسية ، ومن هذه الحقوق :

(١) حق الحياة : لكل فرد حق صيانة نفسه ، وحماية ذاته ، فلا يحل الاعتداء عليها ، إلا إذا قتل أو أفسد في الأرض فساداً يستوجب القتل ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ مَنْ أَجْلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة : ٣٢] .

وفي الحديث الصحيح : « لا يحل دم امرئ مسلم ، إلا بإحدى ثلاث ؛ النفس بالنفس ، والشيب الزاني ، والتارك لدينه ، المفارق للجماعة »^(١) .

(١) قدم تخريجه .

(٢) حقُّ صيانة المال : فكما أن النفس معصومة ، فكذلك المال ، فلا يحل أخذ المال بأي وسيلة من الوسائل غير المشروعة ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٩١] . وقال - عليه الصلاة والسلام - : «من أخذ مال أخيه يمينه ، أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة» . فقال رجل : وإن كان شيئاً يسيراً ، يا رسول الله ؟ .

فقال : «وإن كان حوفاً من أراك»^(١) . والأراك ؛ هو الشجر الذي يؤخذ منه السواك .

(٣) حقُّ العرض : ولا يحل انتهاك العرض ، حتى ولا بكلمة نابية ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لَهْزَةً ﴾^(٢) [الهمزة : ١] .

(٤) حقُّ الحرية : ولم يكف الإسلام بتقرير صيانة النفس ، وحماية الاعراض والأموال ، بل أقر حرية العبادة ، وحرية الفكر ، وحرية اختيار المهنة التي يمارسها الإنسان؛ لكسب عيشة ، وحرية الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة .

وأوجب الإسلام على الدولة المحافظة على هذه الحقوق جميعها ، وإن حقوق الإنسان لا تنتهي عند هذا الحد ، بل هناك حقوق أخرى ، منها :

(١) حقُّ المأوى : فالإنسان له الحق في أن يأوي إلى أي مكان ، وأن يسكن في أي جهة، وأن يتنقل في الأرض دون حجر عليه ، أو وضع عقبات في طريقه ، ولا يجوز نفي أي فرد ، أو إبعاده ، أو سجنه ، إلا في حالة ما إذا اعتدى على حق غيره ، ورأى القانون أن يعاقبه بالطرد ، أو الحبس ، ويكون ذلك في حالة الاعتداء على الغير ، والإخلال بالأمن، وإرهاب الأبرياء .

(١) مسلم بلفظ من القطع : كتاب الإيمان - باب وعيد من اقتطع حتى مسلم يمين فاجرة بالثار ، برقم (٢١٨) (١ / ١٢٢) ، والسنائي : كتاب آداب القضاء - باب القضاء في قليل المال وكثيره ، برقم (٥٤١٩) (٨ / ٢٤٦) ، وابن ماجه بمعناه : كتاب الأحكام - باب من حلف على بين فاجرة ، ليقطع بها مالا ، برقم (٢٣٢٤) (٢ / ٧٧٩) ، وأحمد ، في «المسنَد» (٥ / ٢٦٠) ، والدارمي بلفظ من «القطع» : كتاب البيع - باب فِيمَنْ اقْتَطَعَ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينُهُ ، برقم (٢٦٠٦) (٢ / ١٨٠) ، وأظفر : «مجمع الزوائد» (٤ / ١٨١) ، و«مصحح الجامع» (٦٠٧٦) .

(٢) «الريل» : هو العلاب الشديد . و«الهمزة» : الذي يمين الناس ، ويشتر ما يبدو له بطريق الإشارة المعبرة . و«الهمزة» : هو الذي يتحدث عن العيوب ، ويعلمها بين الناس .

وفي ذلك يقول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣ ، ٣٤] .

(٢) حق التعلم وإبداء الرأي : ومن الحقوق كذلك حق التعلم ، فمن حق كل فرد أن يأخذ من التعليم ما ينير عقله ، ويرقي وجوده ، ويرفع من مستواه . ومن حق الإنسان كذلك أن يبين عن رايه ، ويلقي بحجته ، ويجهر بالحق ويصدق به .

والإسلام يمنع من مصادرة الرأي ، ومحاربة الفكر الحر ، إلا إذا كان ذلك ضاراً بالمجتمع .

ولقد كان الرسول ﷺ يبائع أصحابه على أن يجهروا بالحق ، وإن كان مرًا ، وعلى ألا يخافوا في الله لومة لائم ، ويخبر الرسول ﷺ أن ، الساكت عن الحق شيطان أخرس^(١) .

وفي ذلك يقول القرآن الكريم : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَٰئِكَ أَثَرَبَ عَلَيْهِمْ وَأَنَّا نَوَاتِبُ الرَّحِيمِ ﴾ [البقرة : ١٥٩ ، ١٦٠] .

وأخيرًا وليس آخرًا ، يقرر الإسلام أن من حق الجائع أن يطعم ، ومن حق العاري أن يكتسى ، والمريض أن يداوى ، والخائف أن يؤمن ، دون تفرقة بين لون ولون ، أو دين ودين ، فالكل في هذه الحقوق سواء .

هذه هي تعاليم الإسلام في تقرير بعض حقوق الإنسان ، وهي تعاليم فيه الصلاح والخير لهذه الدنيا جميعها .

وأعظم ما فيها ، أنها سبقت جميع المذاهب التي تحدثت عن حقوق الإنسان ، وأن الإسلام جعل هذه التعاليم دينًا يقترب به إلى الله ، كما يقترب بالصلاة وغيرها من العبادات .

جريمة إهدار الحقوق :

إن هذه الحقوق هي التي تمنح الإنسان الانطلاق إلى الأفاق الواسعة ؛ ليبلغ كماله ،

(١) ملا ليس بحديث ، وإنما هو كلام مشتهر بين الناس ، ولا يصح نسبه إلى رسول الله ﷺ ، فتبه .

ويحصل على ارتقائه المقدر له ؛ سواء أكان مادياً ، أم أدبياً .

ومن ثم ، فإن أي تفويت أو تنقيص لحق من حقوق الإنسان يعتبر جريمة من الجرائم ، وهذا نفسه هو السبب الحقيقي في منع الإسلام للحرب ، أيًا كان نوعها ؛ لأن الحرب بجانب كونها اعتداء على الحياة ، وهي حق مقدس ، فهي تدمير لما تصلح به الحياة .

وقد منع حرب التوسيع ، ووسط النفوذ ، وسيادة القوي ؛ فقال : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [التقصص: ٨٢] . ومنع حرب الانتقام والعدوان ؛ فقال : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [المائدة: ٢] . ومنع حرب التخريب والتدمير ؛ فقال : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾ [الأعراف: ٥٦] .



متى تشروع الحرب؟

وإذا كانت القاعدة هي السلام ، والحرب هي الاستثناء ، فلا مسوغ لهذه الحرب - في نظر الإسلام - مهما كانت الظروف ، إلا في إحدى حالتين :

الحالة الأولى ، حالة الدفاع عن النفس ، والعرض ، والمال ، والوطن عند الاعتداء ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠] .

وعن سعد بن زيد ، أن النبي ﷺ قال : «من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه ، فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون اهله فهو شهيد»^(١) . رواه أبو داود ، والترمذي ، والنسائي .

ويقول الله - سبحانه - : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ ديارنا وَأَبْنَانَا ﴾ [البقرة : ٢٤٦] .

الحالة الثانية ، حالة الدفاع عن الدعوة إلى الله ، إذا وقف أحد في سبيلها بتعليق من آمن بها ، أو بصدد من أراد الدخول فيها ، أو بمنع الداعي من تبليغها ، ودليل ذلك :

أولاً ، أن الله - سبحانه - يقول : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ واقتلواهم حيث تقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين ﴿ فَإِنْ انْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين ﴿ [البقرة : ١٩٠ - ١٩٣] .

(١) مسلم مختصراً : كتاب الإيمان - باب الغليل على أن من تصد مال غيره بغير حق ، كأن القاصد مهمل الدم في حقه ، وإن قتل كان في النار ، وإن من قتل دون ماله ، فهو شهيد ، برقم (٢٦٦) (١ / ١٢٤ ، ١٢٥) ، وأبو داود : كتاب السنة - باب في قتال اللصوص ، برقم (٤٧٧٢) (٥ / ١٢٨) ، والترمذي : كتاب الدييات - باب من قاتل دون ماله ، برقم (١٤٢١) (٤ / ٣٠) ، والنسائي : كتاب تحريم الدم - باب من قاتل دون اهله ، برقم (٤٠٩٤) (٧ / ١١٦) ، وباب من قاتل دون دينه ، برقم (٤٠٩٥) (٧ / ١١٦) ، وابن ماجه مختصراً : كتاب الجهاد - باب من قتل دون ماله ، فهو شهيد ، برقم (٢٥٨٠) (٢ / ٨٦١) ، وصححه الألباني ، في : «صحيح أبي داود» (٣ / ٩٠٦) ، و«صحيح الترمذي» (١٤٥٥) .

وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي :

١- الأمر بقتال الذين يلدنون بالعدوان ، ومقاتلة المعتدين ؛ لكف عدوانهم .

والمقاتلة دفاعاً عن النفس أمر مشروع في كل الشرائع ، وفي جميع المذاهب ، وهذا واضح من قوله - تعالى - : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٠] .

٢- أما الذين لا يلدنون بعدوان ، فإنه لا يجوز قتالهم ابتداء ؛ لأن الله نهى عن الاعتداء ، وحرم البني والظلم في قوله : ﴿ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة : ١٩٠] .

٣- وتعليل النهي عن العدوان ، بأن الله لا يحب المعتدين ، دليل على أن هذا النهي محكم غير قابل للنسخ ؛ لأن هذا إخبار بعدم محبة الله للاعتداء ، والإخبار لا يدخله النسخ ؛ لأن الاعتداء هو الظلم ، والله لا يحب الظلم أبداً .

٤- أن لهله الحرب المشروعة غاية تنتهي إليها ، وهي منع فتنة المؤمنين والمؤمنات ، بترك إيمانهم ، وترك حرياتهم ؛ ليمارسوا عبادة الله ، وقيموا دينه ، وهم آمنون على أنفسهم من كل عدوان .

ثانياً ، يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ٧٥] .

وقد بينت هذه الآية سببين من أسباب القتال :

أولهما ، القتال في سبيل الله ، وهو الغاية التي يسعى إليها الدين ؛ حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله .

وثانيهما ، القتال في سبيل المستضعفين الذين أسلموا بمكة ، ولم يستطيعوا الهجرة ، فعلبتهم قريش وقتتهم ، حتى طلبوا من الله الخلاص ، فهؤلاء لا غنى لهم عن الحماية ، التي تدفع عنهم أذى الظالمين ، وتمكنهم من الحرية فيما يدينون ويمتثلون .

ثالثاً ، يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَإِنْ اعْتَذَرُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ﴾ [النساء : ٩٠] .

فهؤلاء القوم الذين لم يقاتلوا قومهم ، ولم يقاتلوا المسلمين ، واعتزلوا محاربة
الغريقتين ، وكان اعتزالهم هذا اعتزالاً حقيقياً يريدون به السلام ، فهؤلاء لا سبيل للمؤمنين
عليهم .

رابعاً ، أن الله - تعالى - يقول : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْعَلْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ۝ وَإِنْ يَرِيدُوا أَنْ يَخُدُّوكَ فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ ۖ ﴾ [الأنفال : ٦١ ، ٦٢] . ففي هذه الآية
الأمر بالجنوح إلى السلم ، إذا جنح العدو إليها ، حتى ولو كان جنوحه خداعاً ومكرًا .
خامساً ، أن حروب الرسول ﷺ كانت كلها دفاعاً ، ليس فيها شيء من العدوان .

وقتل المشركين من العرب ، ونيل يهودهم بعد فتح مكة ، كان جارياً على هذه القاعدة ،
وهذا بين في قوله تعالى : ﴿ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ يَدْعُوكُمْ
أَوَّلَ مَرَّةٍ أَنْ تَخْشَوْهُمْ قَالَهُ إِحْسِنْ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ
وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ۝ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ
عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۖ ﴾ [التوبة : ١٣ - ١٥] .

ولما تجمعوا جميعاً ، وروما المسلمين عن قوس واحدة ، أمر الله بقتالهم جميعاً ؛ يقول
الله - سبحانه - : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ۖ ﴾
[التوبة : ٢٩] .

وأما قتال اليهود ، فلإنهم كانوا قد عاهدوا رسول الله ﷺ بعد هجرته ، ثم لم يلبثوا أن
نقضوا العهد ، وانضموا إلى المشركين والمتافقين ضد المسلمين ، ووقفوا محاربين لهم في
غزوة الأحزاب ، فأنزل الله - سبحانه - : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا
يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَلَيِّنُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ
وَهُمْ صَاغِرُونَ ۖ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

وقال أيضاً : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا
أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُظْلِمِينَ ۖ ﴾ [التوبة : ١٢٣] .

سادساً ، أن النبي ﷺ مر على امرأة مقتولة ، فقال : « ما كانت هذه لتقاتل »^(١) .

(١) سبق تخريجه .

فعلم من هذا أن العلة في تحريم قتلها ، أنها لم تكن تقاثل مع المقاتلين ، فكانت مقاتلتهم لنا هي سبب مقاتلتنا لهم ، ولم يكن الكفر هو السبب .
 سابقاً ، أنه ﷺ نهى عن قتل الرهبان والصبيان^(١) ؛ لنفس السبب الذي نهى من أجله عن قتل المرأة .

ثامناً ، أن الإسلام لم يجعل الإكراه وسيلة من وسائل الدخول في الدين ، بل جعل وسيلة ذلك استعمال العقل وإعمال الفكر ، والنظر في ملكوت السموات والأرض ؛ يقول الله سبحانه : ﴿ وَتَوَّشَّاءْ رِبْكَ لَا مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۚ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَجْعَلُ الرَّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ۚ قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذِيرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [يونس : ٩٩ - ١٠١] . وقال : ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة : ٢٥٦] .

وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يأمر الأسرى ، ولم يصرف أنه أكره أحداً منهم على الإسلام^(٢) . وكذلك كان أصحابه يفعلون .

روى أحمد ، عن أبي هريرة ، أن ثمامة الحنفي أمير ، وكان النبي ﷺ يخلو عليه ، فيقول : « ما عندك يا ثمامة؟ »^(٣) . فيقول : إن تقتل ، تقتل ذا دم ، وإن تمنن ، تمنن على

(١) البخاري : كتاب الجهاد - باب قتل النساء في الحرب ، وباب قتل الصبيان في الحرب (٤ / ٧٤) ، وسلم بلفظ : « النساء والصبيان » : كتاب الجهاد - باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب ، برقم (٢٤ ، ٢٥) (٣ / ١٣٦٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في قتل النساء ، برقم (٢٦٦٨ ، ٢٦٦٩) (٣ / ١٢١) ، وابن ماجه : كتاب الغارة والبيات ، وقتل النساء والصبيان ، برقم (٢٨٤١) (٢ / ٩٤٧) ، والموطا : كتاب الجهاد - باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، برقم (٢٠٩) ، والدرامي بلفظ : نهى عن قتل النساء والصبيان : كتاب السير - باب النهي عن قتل النساء والصبيان ، برقم (٢٥) (٢ / ١٤١) ، وأحمد في « المستند بلفظ : النساء والصبيان (٢ / ٢٢ ، ٢٣ ، ٧٦ ، ١٠٠ ، ١١٥) .

(٢) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في الأسير يذكره على الإسلام ، برقم (٢٦٨٢) (٣ / ١٣٢) ونسبه للثوري للنسائي ، لكن الخطابي قال في الآية الكريمة ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ : إن حكم الآية مقصور على ما نزلت فيه من قصة اليهود ، فأما إكراه الكفار على دين الحق فواجب ، ولهذا تقاتلنهم على أن يسلموا ، أو يؤدوا الجزية ، ويرضوا بحكم الدين عليهم اهـ .

(٣) البخاري مختصراً : كتاب المقصودات - باب التوثق من شخص مرته ... (٣ / ١٦١) ، وسلم بمناه : كتاب الصلاة - باب الاضطرار إذا أسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد ... إلخ (١ / ١٢٥) ، وكتاب الجهاد والسير - باب ربط الأسير وجهه ، وجواز لمن عليه ، برقم (٥٩) (٣ / ١٣٨٦) ، وأحمد في « المستند (٢ / ٢٤٦ ، ٤٥٢) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في الأسير يوثق ، برقم (٢٦٧٩) (٣ / ١٢٩) .

شاكراً ، وإن تُردَّ المَالُ ، نعطك منه ما شئت . وكان أصحاب رسول الله ﷺ يحبون الفداء ، ويقولون : ما نصنع بقتل هذا . فمر عليه رسول الله ﷺ ، فأسلم فحله ، وبعث به إلى حاطط أبي طلحة ، وأمره أن يتنسل فاغتسل ، وصلى ركعتين^(١) . فقال النبي ﷺ : «لقد حَسَنَ إسلام أخيكُم» .

أما النصارى وغيرهم ، فلم يقاتل الرسول ﷺ أحداً منهم ، حتى أرسل رسله بعد صلح الحديبية إلى جميع الملوك يدعوهم إلى الإسلام ، فأرسل إلى قيصر ، وإلى كسرى ، وإلى المقوقس ، وإلى النجاشي ، وملوك العرب بالشرق والشام ، فدخل في الإسلام من النصارى وغيرهم من دخل ، فعمد النصارى بالشام ، فقتلوا بعض من أسلم .

فالنصارى حاربوا المسلمين أولاً ، وقتلوا من أسلم منهم يثياً وظلماً .

فلما بدأ النصارى بقتل المسلمين ، أرسل الرسول سرية ، أمرَ عليها زيد بن حارثة ، ثم جعفر ، ثم أمر عبد الله بن رواحة ، وهو أول قتال قاتله للمسلمون للنصارى - بمؤتة من أرض الشام - واجتمع على أصحابه خلق كثير من النصارى ، واستشهد الأمراء - رضي الله عنهم - وأخذ الرواية خالد بن الوليد .

وما تقدم يتبين بجملة أن الإسلام لم يأذن بالحرب ، إلا دفعاً للعدوان ، وحماية للدهرة ، ومنعاً للاضطهاد ، وكفاية لحرية التدين ؛ فإنها حيثئذ تكون فريضة من فرائض الدين ، وواجباً من واجباته المقدسة ، ويطلق عليها اسم «الجهاد» .

(١) أحمد في المسند (٤٨٣ / ٢) بإسناده ، و (٢ / ٤ - ٣) بمناه ، وانظر «الإرواء» (٥ / ٤١) .

الجهاد

الجهاد ؛ مأخوذ من الجهد ، وهو الطاقة والمشقة ، يقال : جاهد ، يجاهد ، جهاداً ، ومجاهدة . إذا استفرغ وسعه ، وبذل طاقته ، وتحمل المشاق في مقاتلة العدو ومدافعته ، وهو ما يُعبّر عنه «بالحرب» في العرف الحديث ، والحرب هي القتال المسلح بين دولتين فأكثر ، وهي أمر طبيعي في البشر ، لا تكاد تخلو منه أمة ولا جيل ، وقد أقرته الشرائع الإلهية السابقة .

ففي أسفار التوراة التي يتناولها اليهود تقرير شريعة الحرب والقتال في أبشع صورة ، من صور التخريب ، والتدمير ، والإهلاك ، والسبي .

فقد جاء في سفر التثنية ، في الإصحاح العشرين عدد (١٠) وما بعده ، ما يأتي نصه : حين تقرب من مدينة ؛ لكي تحاربها ، استدعها إلى الصلح ، فإن أجابتك إلى الصلح ، وفتحت لك ، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك بالتسخير ويستعبد لك ، وإن لم تسلك ، بل عملت معك حرباً ، فحاصرها ، وإذا دفعها الرب إليك إلى يدك ، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف ، وأما النساء والأطفال ، والبهائم ، وكل ما في المدينة ، كل غنيمتها ، فتغنمها لنفسك ، وتاكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب إليك ، هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً ، التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا ، وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الرب إليك نصيباً ، فلا تبق منها نسمة ما ، بل تحرمها تحريمًا ، الحثيين والاموريين ، والكتعانيين ، والفرزيين ، والحويين ، واليوسيين ، كما أمرك الرب إليك .

وفي الإنجيل متى المتداول ، بأيدي المسيحيين ، في الإصحاح العاشر عدد (٢٤) وما بعده يقول : لا تظنوا أنني جئت ؛ لالقي سلاماً على الأرض ، ما جئت لالقي سلاماً ، بل سيفاً ، فأني جئت لأفرق الإنسان ضد أبيه والأبنة ضد أمها ، والكنة ضد حمايتها ، وأعداء الإنسان أهل بيته ، من أحب أباً أو أمّاً أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن أحب ابناً أو ابنة أكثر مني ، فلا يستحقني ، ومن لا يأخذ صليبه ويتبعني ، فلا يستحقني ، ومن وجد حياته يضيعها ، ومن أضاع حياته من أجلي ، يجلدها .

والقانون الدولي أقر الظروف والأحوال التي تشرع فيها الحرب ، ووضع لها القواعد ، والمبادئ ، والنظم التي تخفف من شرورها وويلاتها ، وإن كان لم يتم شيء من ذلك عند التطبيق .

تشريع الجهاد في الإسلام

أرسل الله رسوله ﷺ إلى الناس جميعاً ، وأمره أن يدعو إلى الهدى ودين الحق ، ولبت في مكة يدعو إلى الله بالحكمة ، والموعظة الحسنة .

وكان لابد من أن يلقي مناوأة من قومه ، اللذين رأوا أن الدعوة الجديدة خطر على كيانه المادي والادبي .

فكان توجيه الله له أن يلقي هذه المناوأة بالصبر والعفو ، والصفح الجميل : ﴿ وَأَصْبِرْ لِعُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [الطور : ٤٨] ، ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ [الزخرف : ٨٩] ، ﴿ فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ ﴾ [الحجر : ٨٥] ، ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ ﴾ [الباقية : ١٤] .

ولم يأذن الله بأن يقابل السيئة بالسيئة ، أو يواجه الأذى بالأذى ، أو يحارب الذين حاربوا الدعوة ، أو يقتال الذين فتنوا للمؤمنين وللمؤمنات : ﴿ ادْفَعْ بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ السَّبَّةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ ﴾ [التؤنون : ٩٦] .

وكل ما أمر به جهاداً في هذه الفترة ، أن يجاهد بالقرآن ، والحجة ، والبرهان : ﴿ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَاداً كَبِيراً ﴾ [الفرقان : ٥٢] .

ولما اشتد الأذى ، وتتابع الاضطهاد ، حتى وصل قمته ، بتليب مؤامرة لاختيال الرسول الكريم ﷺ ، اضطر أن يهاجر من مكة إلى المدينة ، ويأمر أصحابه بالهجرة إليها ، بعد ثلاث عشرة سنة من البعثة : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ ﴾ [الأنفال : ٣٠] ، ﴿ إِلَّا تَنْصَرُوا فَنَنْصَرُوهُ فَقَدْ نَبْصَرُوهُ ﴾ [التوبة : ٤٠] .

وفي المدينة - عاصمة الإسلام الجديدة - تقرر الإذن بالقتال ، حين أطبق عليهم الأعداء ، واضطروا إلى امتشاق الحسام ؛ دفاعاً عن النفس ، وتأميناً للدعوة .

وكان أول آية نزلت قول الله - سبحانه - : ﴿ أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ الذين أُخْرِجُوا من ديارهم بغير حقٍ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبَّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ يَذْكُرُ فِيهَا اسْمَ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنْصَرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصَرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَرِيرٌ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِنْ مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَحْبَبُوا صَلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ غَافِلٌ أَمُورٍ ﴾ [الحج : ٣٩ - ٤١] .

وفي هذه الآيات تحليل للإنذار بالقتال ، بأمور ثلاثة :

١- أنهم ظلّموا بالاعتلاء عليهم ، وإخراجهم من ديارهم بغير حق ، إلا أن يدينوا دين الحق ، ويقولوا : ربنا الله .

٢- أنه لولا إذن الله للناس بمثل هذا الدفاع ، لهدمت جميع المعابد التي يذكر فيها اسم الله كثيراً ، بسبب ظلم الكافرين ، الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر .

٣- أن غاية النصر ، والتمكين في الأرض والحكم إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .

إيجابه

وفي السنة الثانية من الهجرة فرض الله القتال ، وأوجبه بقوله - تعالى - : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢١٦] .

الجهاد فرض كفاية^(١) :

والجهاد ليس فرضاً على كل فرد من المسلمين ، وإنما هو فرض على الكفاية ، إذا قام به البعض ، واندفع به العدو ، وحصل به الغناء ، سقط عن الباقي ؛ يقول الله - تعالى - :

(١) من الفرائض ما يجب على كل فرد أن يقوم به ، ولا يسقط بإقامة البعض له ، مثل الإيمان ، والطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج . لهذه فرائض عينية ، يلزم كل فرد أداؤها ، ولا يحل له أن يقصر فيها ومن الفرائض ما يجب على بعض الناس ، دون البعض الآخر ، وتسمى هذه الفرائض بفروض الكفاية ، وهي أنواع :

١- النوع الأول ، ديني ، مثل العلم ، والتعليم ، وحكم الشبهات ، والرد على الشكوك التي تنار حول الإسلام ، وصلاة الجنازة ، وإقامة الجماعة ، والأذان ، ونحو ذلك .

٢- والنوع الثاني ، ما يتصل بإصلاح النظام للميشي ، مثل الزراعة ، والصناعة ، والطب ، ونحو ذلك من الحرف ، التي يشر بتعطيلها أمر الدين والدنيا .

٣- والنوع الثالث من الفروض الكفاية ، ما يشترط فيه الحاكم ، مثل الجهاد ، وإقامة الحدود ؛ لأن هذه من حق الحاكم وحده ، وليس لأي فرد أن يقيم الحد على غيره .

٤- والنوع الرابع ، ما لا يشترط فيه الحاكم ، مثل الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، والدعوة إلى الفضائل ، ومطاردة الرذائل .

لهذه الفروض الكفاية لا تجب على كل فرد ، وإنما الواجب أن ينهض بها بعض الأفراد ، قبلًا قاموا بها ، وحصلت بهم الكفاية ، سقط الوجوب عن الأفراد جميعاً ، وإذا لم يقوموا بها ، أتموا جميعاً .

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة : ١٢٢] ، وقال - سبحانه - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَنَاتٍ جَمِيعًا﴾^(١) [النساء : ٧١] .

وفي البخاري : ويذكر عن ابن عباس «انفروا ثبات» : سرًا متفرقين^(٢) .
وقال - سبحانه - : ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء : ٩٥] .

وروى مسلم ، عن أبي سعيد الخدري ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ بعث بعثًا إلى بني لحيان - من غليل - فقال : «لَيْتَيْتُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ أَحَدَهُمَا ، وَالْآخِرَ بَيْنَهُمَا»^(٣) .
ولأنه لو وجب على الكل ، لفسدت مصالح الناس المدنية ، فوجب ألا يقوم به إلا البعض .

متى يكون الجهاد فرض عين ؟

ولا يكون الجهاد فرض عين ، إلا في الصور الآتية :

١- أن يحضر المكلف صف القتال ، فإن الجهاد يتم في هذه الحال ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ [الأنفال : ٤٥] ، ويقول الله - تبارك وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ [الأنفال : ١٥] .

٢- إذا حضر العدو المكان ، أو البلد الذي يقيم به المسلمون ، فإنه يجب على أهل البلد جميعًا أن يخرجوا لقتاله ، ولا يحل لأحد أن يتخلى عن القيام بواجبه نحو مقاتلته إذا كان لا يمكن دفعه ، إلا بِتَكْلِفِهِمْ حَامَةً ، ومناجزتهم إياه .

يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ [التوبة : ١٢٣] .

(١) «التفسير» : الخروج لقتال الكفار .

(٢) البخاري : كتاب الجهاد والسير - باب وجوب الغير ... ، (الفتح ٦ / ٤٤) .

(٣) مسلم : كتاب الإمارة - باب فضل إمامة الخاري في سبيل الله بمركوب وغيره ، وخلافته في أهله بخير ، برقم

(١١٣٣) (٣ / ١٥٠٦) ، وأحمد ، في «مسنده» (٣ / ٣٥ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٩١) .

٣- إذا استنفر الحاكم أحدكم من المكلفين ، فإنه لا يسمعه أن يتخلى عن الاستجابة إليه ؛ لما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ قال : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونيةٌ ، وإذا استنفرتم فأنفروا^(١) » . رواه البخاري .

أي ؛ إذا طلب منكم الخروج إلى الحرب ، فأنفروا .
ويقول الله سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتُمُمُ الْأَرْضَ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [التوبة : ٢٨] .
على مَنْ يجب ؟

يجب الجهاد على المسلم ، الذكر ، العاقل ، البالغ ، الصحيح ، الذي يجد من المال ما يكفيه ويكفي أهله حتى يفرغ من الجهاد .

فلا يجب على غير المسلم ، ولا على المرأة ، ولا على الصبي ، ولا على المجنون ، ولا على المريض ، فلا حرج على واحد من هؤلاء في التخلف عن الجهاد ؛ لأن ضعفهم يعول بينهم وبين الكفاح ، وليس لهم غناء يُعتمد به في الميدان . وربما كان وجودهم أكثر ضرراً مع قلة نفعه ، وفي هذا يقول الله - سبحانه - : ﴿ لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [التوبة : ٩١] ، ويقول الله -

(١) أي ؛ لا هجرة من مكة إلى المدينة بعد فتح مكة ، وكانت هذه الهجرة فرضاً في أول الإسلام ، فسخت بهذا الحديث ، أما الهجرة من دار الحرب إلى الإسلام ، فهي لم تنسخ ، بل هي مفروضة على من لا يأمن فيها على دينه .

والحديث أخرجه البخاري : كتاب فضل الجهاد والسير - باب فضل الجهاد والسير (١٧/٤) ، ومسلم : كتاب الإمامة - باب المباينة بعد فتح مكة على الإسلام ، والجهاد ، والخير ، وبين معنى : « لا هجرة بعد الفتح » ، برقم (٨٥) (١٤٨٧/٣) .

والهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة ، كما قال العلماء ، وتأولوا هذا الحديث تأويلين : أحدهما ؛ لا هجرة بعد الفتح من مكة ؛ لأنها صارت دار إسلام ، فلا تنصرون منها الهجرة . والثاني ، وهو الأصح ، أن معناه ، أن الهجرة الفاصلة المهمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً ، انقطعت بفتح مكة ، ومضت لأهلها الذين هاجروا قبل فتح مكة ؛ لأن الإسلام قوي ، وعز بعد فتح مكة حركاً ظاهراً ، بخلاف ما قبله . و: « ولكن جهاد ونيةً معناه ، أن تحصيل الخير بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة ، ولكن حصلوا بالجهاد والنية الصالحة ، وفي هذا الحديث على نية الخير مطلقاً ، وإنه يثاب على النية . و: « إذا استنفرتم فأنفروا » معناه ، إذا طلبكم الإمام للخروج إلى الجهاد فأنفروا ، وهذا دليل على أن الجهاد ، ليس فرض عين ، بل فرض كفاية ، إذا فعله من تحصل بهم الكفاية ، سقط الحرج عن الباقين ، وإن تركوه كلهم ، أئموا كلهم .

تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾^(١)
[الفتح : ١٧] .

وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدَ ،
وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةً ، فَلَمْ يَجْزِنِي^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم . ولأنه عبادة ، فلا
يجب إلا على بالغ .

روى أحمد ، والبخاري ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قلت : يا رسول
الله ، هل على النساء جهاد ؟ قال : «جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة»^(٣) . وفي رواية :
«لكن أفضل الجهاد حج مبرور»^(٤) .

وروى الواحدي ، والسيوطي في «الدر المنثور»^(٥) ، عن مجاهد ، قال : قالت أم سلمة
- رضي الله عنها - : يا رسول الله ، تغزو الرجال ولا تغزو ، وإنما لنا نصف الميراث ؟
فأنزل الله تعالى : ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا
وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَأَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(٦) [النساء : ٣٢] .

(١) أخرجه البخاري (٢ / ١٥٨ ، ٣ / ٩٣) ، ومسلم (٦ / ٣٠) ؛ بلغني : صرحني رسول الله ﷺ يوم أحد في
القتال ، ... وابن ماجه : كتاب الجلود - باب من لا يجب عليه الجند ، برقم (٢٥٤٣) (٢ / ٨٥٠) ، باللفظ
المذكور .

(٢) البخاري بمجمعه : كتاب الجهاد والسير - باب جهاد النساء (٤ / ٣٩) ، وأحمد في «المسند» (٦ / ١٦٥ ،
١٦٦) ، وابن ماجه : كتاب المناقب - باب الحج جهاد النساء ، برقم (٢٩٠١) (٢ / ٩٦٨) ، والبيهقي : كتاب
الحج - باب من قال بوجوب العمرة ؛ استدلالاً بقول الله تعالى : ﴿وَأَقْرَأُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ (٤ / ٣٢٦ ،
٣٣٠) .

(٣) البخاري : كتاب الحج - باب فضل الحج للبرود (٢ / ١٦٤) ، والترمذي : كتاب الجهاد - باب ما جاء في
الأعمال الفضل ، برقم (١٦٥٨) وقال : حديث حسن صحيح (٤ / ١٨٥) ، والسنائي : كتاب الجهاد - باب ما
يملك الجهاد في سبيل الله عز وجل ، برقم (٣١٣٠) (٦ / ١٩) ، والدرمي : كتاب الجهاد - باب أي الأعمال
أفضل ، برقم (٢٣٩٨) (٢ / ١٧١) .

(٤) الدر المنثور ، للسيوطي (٢ / ١٤٩) وقال : أخرجه عبد الرزاق ، وعبد بن حميد ، والترمذي ، والحاكم ،
وسعيد ابن منصور ، وابن جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم . كتاب التفسير - تفسير سورة
النساء (٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٦) ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد حتى شرط الشيخون ، إن كان سمع مجاهد من
أم سلمة ووافقه الذهبي ، وفي الترمذي : كتاب التفسير - تفسير سورة النساء ، برقم (٣٠٢٢) (٥ / ٢٣٧) ،
وقال : هذا حديث مرسل ، ورواه بعضهم عن ابن أبي نجيح مرسلًا ، إن أم سلمة قالت : كلنا وكلنا .

(٥) أي : أنه للرجال عمل خاص بهم ، وللنساء عمل خاص بهن كقنن به ، فلا يصح أن يمتن كل من الفريقين
عمل الآخر .

وروي عن عكرمة أن النساء سألن الجهاد ، فقالن : وَدِدْنَا أَنْ اللَّهُ جَعَلَ لَنَا الْغَزْوَ ، فنصيب من الأجر ما يصيب الرجال . فترلت الآية^(١) .

وهذا لا يمنع من خروجهن للتمريض ونحوه ؛ فعن أنس - رضي الله عنه - قال : لا كان يومُ أحد ، انهزم الناس عن النبي ﷺ ، ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر ، وأم سليم وإنهما لمشمرتان ، أرى خدمَ سوقهما^(٢) ، تتقلان القرب على متونهما ، ثم تفرغانها في أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملاكنها ، ثم تحيطان فضرغانها في أفواه القوم^(٣) . رواه الشيخان . وعنه ، قال : كان النبي ﷺ يمزو بأم سليم ، ونسوة من الأنصار معه ، فيستقن الماء ، ويلوين الجرحى^(٤) . رواه مسلم ، وأبو داود ، والترمذي .

إذن الوالدين

الجهاد الواجب لا يعتبر فيه إذن الوالدين .

أما جهاد التطوع ، فإنه لا بد فيه من إذن الوالدين ، المسلمين ، الحرين ، أو إذن أحدهما .

قال ابن مسعود : سألت رسول الله ﷺ ، أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : « الصلاة على وقتها » . قلت : ثم أي ؟ قال : « برّ الوالدين » . قلت : ثم أي ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله »^(٥) . رواه البخاري ، ومسلم .

(١) اللز للثبور ، للسيوطي (٢ / ١٤٩) ، وقال : أخرجه سعيد بن منصور ، وابن المنذر .

(٢) أي : الخلخال في سوقهما ، وسمى الخلخال خدعة ، بقتتين ؛ لأنه ربما كان من سيور مركب فيها ذهب وفضة ، والخدمة في الأصل السير ، والحلم موضع الخلخال من الساق ، وخدم سوقهما جمع واحده خدمة ، والسوق جمع ساق . و فعلى متونهما أي ؛ على ظهورهما .

(٣) البخاري : كتاب فضيل الجهاد والسير - باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال (٤ / ٤٠) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير - باب غزو النساء مع الرجال ، برقم (١٣٦) (٣ / ١٤٤٣) .

(٤) سلم : كتاب الجهاد والسير - باب غزو النساء مع الرجال ، برقم (١٣٥) (٣ / ١٤٤٣) وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في النساء يفرزن ، برقم (٢٥٣١) (٣ / ١٧) ، (١٨) ، والترمذي : كتاب السير - باب ما جاء في خروج النساء في الحرب ، برقم (١٥٧٥) (٤ / ١٣٩) ، وقال : حديث حسن صحيح .

(٥) البخاري : كتاب الجهاد والسير - باب قول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ ... ﴾ (٤ / ١٧) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب بيان كون الإيمان بالله - تعالى - افضل الأعمال ، برقم (١٣٧) (١٢٨) (١ / ٨٩) ، (٩٠) .

والثاني ، أن يعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام وميل إليه ، ومتى استعان بهم ، رضىخ لهم ، ولم يسهم . أي ؛ أعطاهم مكافأة ، ولم يشركهم في سهام المسلمين من الغنيمة .

الاستنصار بالضعفاء

١- عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص ، قال : رأى أبي أن له فضلاً على من دونه ، فقال النبي ﷺ : «هل تنصرون وترزقون ، إلا بضعفائكم»^(١) . رواه البخاري ، والنسائي .

ولفظ النسائي : «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعفائها بدعوتهم ، وصلاتهم ، وإخلاصهم» .

٢- وعن أبي الدرداء ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ابغوني في الضعفاء ؛ فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم»^(٢) . رواه أصحاب السنن .

٣- وعن أبي هريرة ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : «رُبَّ أشعث مدفوع بالباب لو أقسم على الله ، لأبره»^(٣) .

(١) البخاري : كتاب الجهاد - باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب (٤٤ / ٤) ، ولفظ النسائي : «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعفائها بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم» .

(٢) البخاري : كتاب الجهاد - باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب (٤٤ / ٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في الانتصار برؤك الحيل والضعفة ، برقم (٢٥٩٤) (٣ / ٧٣) ، والترمذي : كتاب الجهاد - باب ما جاء في الاستطاح بصعاليك للمسلمين ، برقم (١٧٠٢) (٤ / ٢٠٦) ، قال أبو حنيس : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب الانتصار بالضعيف بلفظ : «ابغوني الضعيف» ، برقم (٣١٧٩) (١ / ٤٥) ، وأحمد ، في المسند (١ / ١٧٣ ، ٥ / ١٩٨) .

(٣) أي ؛ أن الرجل قد يبادر في هيئة لا تسترعي الانتظار ، ولكنه قوي الإيمان ، صادق اليمين ، فلو دعا ربه ، لاستجاب له بمجرد دعوته .

(٤) مسلم : كتاب البر والصلة والآداب - باب فضل الضعفاء والمسلمين ، برقم (١٧٣٨) (٤ / ٢٠٢٤) ، وكتاب الجنة ، وصفة نعيمها وأهلها - باب النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء ، برقم (٣٤) (٤ / ٢١٨٦) . والخمسة : الأشعث للبد الشعر اللين ، غير مدحون ولا مهمل . ومدفوع بالأبراب . أي ؛ لا قدر له عند الناس . فهم يدفعونه عن أبرابهم ويطردونه عنهم احتقاراً له ، «و لو أقسم على الله لأبره» . أي ؛ لو حلف على وقوع شيء أوقعه الله ، إكراهاً له بإجابة سؤاله ، وصيغته من ألفت في بيته ، وهذا لعظم منزلته عند الله ، وإن كان حقيراً عند الناس . وقيل : معنى القسم هنا ، الدعاء ، وإبراره إجابته .

فضل الجهاد

الجهادُ أفضلُ نوعٍ من أنواع التطوع:

الجهاد : إعلاء لكلمة الله ، وتمكين لهدايته في الأرض ، وتركيز للدِّين الحق ، ومن ثم كان أفضل من تطوع الحج والعمرة ، وأفضل من تطوع الصلاة والصوم .

وهو مع ذلك ، ينتظم كل لون من ألوان العبادات ؛ سواء منها ما كان من عبادات الظاهر ، أو الباطن ، فإن فيه من عبادات الباطن الزهد في الدنيا ، ومفارقة الوطن ، وهجرة الرغبات ، حتى سماء الإسلام «الرهبة» ، فقد جاء في الحديث : «رهبانية أمتي الجهاد في سبيل الله»^(١) .

وفيه من التضحية بالنفس والمال ، ويعبها لله ، ما هو ثمرة من ثمرات الحب ، والإيمان ، واليقين ، والتوكل :

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ﴾ [البقرة : ١٧٧] .

وقد عظم الإسلام أمره ، ونوه به في عامة السور المدنية ، وضم التاركين له ، والمعرضين عنه ، ووصفهم بالفقار ومرض القلب .

المجاهد خير الناس

عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أن النبي ﷺ قال : «ألا أخبركم بخير الناس ؟ رجلٌ ممسك بعتان فرسه في سبيل الله . ألا أخبركم بالذي يتلوه ؟ رجلٌ معتزل في غنيمَةٍ له ، يؤدي حقَّ الله فيها . ألا أخبركم بشر الناس ؟ رجلٌ يسأل بالله ولا يُعطي به»^(٢) . وسئل النبي ﷺ ، أي الناس أفضل ؟ قال : «مؤمن يجاهد في سبيل الله بنفسه وماله» .

(١) أحمد ، في المستدرك بلفظ مختلف .

(٢) مسلم بلفظ : «من خير معاش الناس لهم ، رجل ممسك : كتب الإمامة - باب فضل الجهاد والرباط ، برقم (١٢٥٠) / ٣ / ١٥٠٣ - والترمذي : كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء أي الناس خير ، برقم (١٦٥٢) / ٤ / ١٨٢ ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، والنسائي : كتب الزكاة - باب من يسأل بالله ، عز وجل ، ولا يعطي به ، برقم (٢٥٦٩) / ٥ / ٨٣ ، وأحمد ، بالفاظ متقاربة (١) / ٣١١ / ٢٠ ، ٣٩٦ ، ٤٤٣ ، والوطاء : كتاب الجهاد - باب الترخيب في الجهاد ، برقم (٤) / ٢ / ٤٤٥) .

قالوا : ثم من ؟ قال : « مؤمن في شعب من الشعاب ، يتقي الله ويدع الناس من شره » .
 فقوله : « مؤمن في شعب من الشعاب » يعيد ربه ويدع الناس من شره^(١) . فيه دليل
 لمن قال بتفضيل العزلة عن الاختلاط ، وفي ذلك خلاف مشهور .

فملعب الشافعي ، وأكثر العلماء ، أن الاختلاط أفضل ، بشرط رجاء السلامة من
 الفتن . وملعب طوائف ، أن الاعتزال أفضل .

وأجاب الجمهور عن هذا الحديث ، بأنه محمول على الاعتزال في زمن الفتن والحروب ،
 أو هو فيمن لا يسلم الناس منه ، ولا يصبر عليهم ، أو نحو ذلك من الخصوص .

وقد كانت الأنبياء - صلوات الله عليهم - وجماهير الصحابة ، والتابعين ، والعلماء ،
 والزهاد مختلطين ، فيحصلون منافع الاختلاط ، كشهود الجمعة ، والجماعة ، والجنائز ،
 وعيادة المرضى ، وحلّ الذكّر ، وغير ذلك .

وأما الشعب ؛ فهو ما انفرج بين جيلين ، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً ، بل المراد
 الانفراد والاعتزال ، وذكر الشعب مثلاً ؛ لأنه خال من الناس غالباً . وهذا الحديث نحو
 الحديث الآخر ، حين سئل ﷺ عن النجاة ؟ فقال : « أمسك عليك لسانك ، وليسعك
 بيتك ، وابك على خطيئتك »^(٢) .

الجنة للمجاهد

روى الترمذي ، أن رجلاً مالت نفسه إلى العزلة ، فسأل النبي ﷺ عنها ؟ فقال : ولا

(١) البخاري : كتاب الجهاد - باب أفضل الناس ... إلخ (٤ / ١٨) وكتاب الرقاق - باب العزلة واحدة من خلّط
 السوء (٩ / ١٢٩) ، ومسلم : كتاب الإمارة - باب فضل الجهاد والرياسة ، بأرقام (١٢٢ ، ١٢٣ ،
 ١٢٧) ، (٣ / ١٥٠٣ ، ١٥٠٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في ثواب الجهاد ، برقم (٢٤٨٥) (٣ /
 ١١٠) ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب فضل من جاهد في سبيل الله بنفسه وماله ، برقم (٣١٥) (٦ / ١٠) ،
 والنسائي بمعناه : كتاب الزكاة - باب من يسأل بالله عز وجل ، ولا يعطي به ، برقم (٢٥٦٩) (٥ / ٨٣) ،
 والترمذي : كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء أي الناس الفضل ، برقم (١٦٦٠) (٤ / ١٨٦ ، ١٨٧) ،
 وقال أبو حنيفة : هذا حديث صحيح ، وأحمد في مستدرقه (١ / ٢٣٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٢) ، والدارمي : كتاب
 الجهاد - باب الفضل للناس رجل أمسك برأس فرسه في سبيل الله ، برقم (٢٤٠٠) (٢ / ١٢١) ،
 وابن ماجه : كتاب الفتن - باب العزلة ، برقم (٣٩٧٨) .

(٢) الترمذي : كتاب الزهد - باب ما جاء في حفظ اللسان ، برقم (٢٤٦) وقال : حدث حسن (٤ / ٦٠٥) ،
 وأحمد ، في المستدرقه (٤ / ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٥٩) بالفاظ متقاربة .

تفعل ، فإن مقام أحدكم في سبيل الله ، أفضل من صلته في بيته سبعين عاماً ، إلا تحبون أن يغفر الله لكم ، ويدخلكم الجنة ؟ اغزوا في سبيل الله ، من قاتل في سبيل الله فُوقَ ناقة ، وجبت له الجنة^(١) .

المجاهد يرتفع مائة درجة في الجنة

عن أبي سعيد الخدري^(٢) ، رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : «يا أبا سعيد ، من رضي بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً ، وجبت له الجنة» .

فعجب بها أبو سعيد ، فقال : أعلماً عليّ يا رسول الله . ففعل . ثم قال : «وأخرى يرفع بها العبد مائة درجة في الجنة ، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض» .

قال : وما هي يا رسول الله ؟ قال : «المجاهد في سبيل الله ، المجاهد في سبيل الله» .

وقال رسول الله ﷺ : «إن في الجنة مائة درجة ، أعلها الله للمجاهدين في سبيل الله ، ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض ، فإذا سألتم الله فاسألوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة ، وأعلى الجنة ، وفوقه عرش الرحمن ، ومنه تفجر أنهار الجنة^(٣)» .

الجهاد لا يعد له شيء

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قيل : يا رسول الله ، ما يعدل الجهاد في سبيل الله - عز وجل - ؟ قال : «لا تستطيعونه» . فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً ، كل ذلك يقول : «لا تستطيعونه» . وقال في الثالثة : «مثل للمجاهد في سبيل الله كمثل الصائم ، القائم ، القانت بآيات الله ، لا يفتر من صلاة ولا صيام ، حتى يرجع المجاهد في سبيل

(١) الترمذي : كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء في الغزو والروح في سبيل الله ، برقم (١٦٥٠ / ٤) ، وقال : حديث حسن . وقرئ : يقسم الفداء ونحوها : ما بين الحليتين من الوقت .

(٢) مسلم : كتاب الإمارة - باب بيان ما أهدى الله - تعالى - للمجاهدين (١٨٨٤) ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب درجة للمجاهد في سبيل الله (١٩ / ٦) .

(٣) البخاري : كتاب الجهاد - باب درجات للمجاهدين في سبيل الله ، يقال : هله سيلي ، وهله سيلي (١٩ / ٤) ، وكتاب التوحيد - باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم (١٥٣ / ٩) ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب درجة للمجاهد في سبيل الله عز وجل ، برقم (٣١٣٢) (٦ / ٢٠) ، وأحمد ، في «المسنن» (٢ / ٢٣٥) ، (٢٣٩) .

الله^(١) . رواه الحمسة .

فضل الشهادة

قال رسول الله ﷺ: «لا يكلم أحد في سبيل الله ، والله أعلم بمن يكلم في سبيل الله ، إلا جاء يوم القيامة ، وجرحه يتعب دماً ، اللون لون الدم ، والريح ريح المسك»^(٢) .

قال محمد بن إبراهيم : أملئ عليّ عبد الله بن المبارك ، حين ودعته للخروج هذه الآيات ، وأرسلها معي إلى الفضيل بن عياض :

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا

لعلمت أنك في العبادة تلعب

من كان يخضب خضه بدموعه

فنحورنا بدمائنا تتخضب

أو كان يتعب خيله في باطل

فغيرلنا يوم الصيحة تعب

ريح العبير لكم ونحن عيرنا

وهج السابك والغبار الأطيب

ولقد آتانا من مقال نبينا

قول صحيح صادق لا يكذب

(١) البخاري : بالفاظ مختلفة : كتاب الجهاد - باب فضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله ... إلخ (٤ / ١٨) ، ومسلم : كتاب الإمارة - باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى ، برقم (١١٠) (٣ / ١٤٩٨) ، والنسائي ، بالفاظ مختلفة : كتاب الجهاد - باب ما تكفل الله عز وجل أن يجاهد في سبيله ، برقم (٣١٢٤) (٦ / ١٧) ، والموطا : كتاب الجهاد - باب الترهيب في الجهاد ، برقم (٤٤٣ / ٧) ، وابن ماجه مختصراً : كتاب الجهاد - باب فضل الجهاد في سبيل الله ، برقم (٢٥٧٤) (٧ / ٩٢٠ ، ٩٢١) .

(٢) البخاري : كتاب الجهاد - باب من يجرح في سبيل الله - عز وجل - (١ / ٢٢) ، ومسلم : كتاب الإمارة - باب من يجرح في سبيل الله ، برقم (١٠٥) (٣ / ١٤٩٦) ، والترمذي : كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء ليعين يكلم في سبيل الله ، برقم (١٦٥٦) (٤ / ١٨٤) ، وقال : حديث حسن صحيح . وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب القتال في سبيل الله - سبحانه وتعالى - برقم (٢٧٩٥) (٧ / ٩٣٤) .

لا يستوي خبار أهل الله في

أنف امرئ ودخان نار تلهب

هذا كتاب الله ينطق بيننا

ليس الشهيد يبيت لا يكلب

قال : فلقيت الفضيل بن عياض بكتابه في المسجد الحرام ، فلما قرأه ، ذرفت عيناه وقال : صدق أبو عبد الرحمن . ونصحتني ، ثم قال : آئت ممن يكتب الحديث ؟ قلت : نعم . قال : فاكْتُبْ هذا الحديث ؛ أَجْرَ حَمَلِكُ كتاب أبي عبد الرحمن إلينا .

وأملى عليّ الفضيل بن عياض : حدثنا منصور بن المعتمر ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رجلاً قال : يا رسول الله ، علمني عملاً أنال به ثواب المجاهدين في سبيل الله ؟ فقال : هل تستطيع أن تصلي فلا تفتر ، وتصوم فلا تفطر ؟ فقال : يا رسول الله ، أنا أضعف من أن أستطيع ذلك . ثم قال النبي ﷺ : «فوالذي نفسي بيده ، لو طوّقتَ ذلك ، ما بلغتَ المجاهدين في سبيل الله ، أو ما علمت أن المجاهد لَيَسْتَنَ في طوله ، فيكتب له بذلك الحسنات»^(١) .

وقال رسول الله ﷺ لأصحابه : لما أصيب إخوانكم بأحد ، جعل الله أرواحهم في جوف طير خضر ، ترد أنهار الجنة ، وتأكل من ثمارها ، وتاوي إلى قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش ، فلما وجدوا طيب مأكلهم ، ومشربهم ، ومقيلهم ، قالوا : من يبلغ إخواننا عنا أنا أحياء في الجنة نروق ؛ لئلا يزهلوا في الجهاد ، فقال الله تعالى : «وَأَنَا أَهْلُهُمْ عَنْكُمْ» . وأنزل : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) [آل عمران : ١٦٩ - ١٧١] .

(١) البخاري : كتاب الجهاد - باب فضل الجهاد والسير (٤ / ١٨) ، والشافعي مختصر : كتاب الجهاد - باب ما يعلل الجهاد في سبيل الله عز وجل ، برقم (٣١٢٨) (٦ / ١٩) ، وأحمد ، في هـلستة (٢ / ٣٤٤) .

(٢) مسلم : كتاب الإمامة - باب بيان أن لرواح الشهداء في الجنة ... ، برقم (١٧١) (٢/٣) ، والترمذي : كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة آل عمران ، برقم (٣٠١١) (٥/٢٣٦) وقال : حديث حسن صحيح . وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب فضل الشهادة في سبيل الله ، برقم (٢٨٠١) (٢/٩٣٦) .

وقال الرسول ﷺ : «أرواح الشهداء في حواصل طير خُضُرَ تسرح في الجنة ، حيث شاءت»^(١) . وقال ﷺ : «الشهيد لا يجد ألم القتل ، إلا كما يجد أحدكم ألم القرصة»^{(٢)(٣)} . وقال ﷺ : «أفضل الجهاد أن يعقر»^(٤) -جوادك ، ويراك»^(٥) -حكك»^(٦) . وعن جابر بن عتيك ، أن النبي ﷺ قال : «الشهادة سبع - سوى القتل في سبيل الله - ؛ المطعمون»^(٧) شهيد ، والغرق»^(٨) شهيد ، وصاحب ذات الجنب»^(٩) شهيد ، والمبطون»^(١٠) شهيد ، وصاحب الحرق شهيد ، والذي يموت تحت الهم شهيد ، والمرأة تموت بجمع»^(١١) شهيدة»^(١٢) . رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي بسند صحيح .

(١) مسلم : كتاب الإمارة - باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة ، وأنها أحياء عند ربهم يرزقون ، برقم (١٢١) (٣ / ١٥٠٢) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب فضل الشهادة في سبيل الله ، برقم (٢٨٠١) (٢٨٦ / ٩٣٦) ، والنسائي : كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة آل عمران ، برقم (٣٠١١) (٥ / ٧٣١) .

(٢) القرصة : اللسنة .

(٣) النسائي ، بلفظ متقارب : كتاب الجهاد - باب ما يجد الشهيد من الألم ، برقم (٣١٦١) (٦ / ٣٦) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب فضل الشهادة في سبيل الله ، برقم (٢٨٠٢) (٢ / ٩٢٧) ، والدارمي بلفظه : كتاب الجهاد - باب في فضل الشهيد ، برقم (٢٤١٣) (٢ / ١٢٥) ، أحمد ، في المسند بلفظ متقارب (٢ / ٢٩٧) ، وصححه الألباني ، في : صحيح النسائي (٢ / ٦٦٥) ، وصحيح ابن ماجه (٢ / ٢٨٠٢) ، والصحيحة (الجزء الأول) (٩٦٠) .

(٤) يعقر : يجرع .

(٥) يراق : يصب .

(٦) عزاه في «الكنز» برقم (١١٢٩٦) (٤ / ٤٣٦) إلى مالك ، وأحمد بن حنبل ، وصيد بن حميد ، والدارمي ، وأبو يعلى ، وابن حبان ، والطبراني في : الأوسط ، والصغير عن جابر ، وأحمد في المسند (٣ / ٣٤٦) ، والدارمي : كتاب الجهاد - باب أي الجهاد أفضل ؟ برقم (٢٣٩٧) (٢ / ١٢٠) ، وموارد الظمان إلى رواد ابن حبان : كتاب الجهاد - باب ما جاء في الشهادة ، برقم (١٦٠٨) ، ومسنده الحميدي ، برقم (١٢٧٦) (٢ / ٥٣٦) . وقال في «مجمع الزوائد» (٥ / ٢٩٠) : رواه أبو يعلى ، والطبراني في : الأوسط ، وله في : المعجم الصغير ، عن جابر ، وروى مسلم بعضه ، ورجال أبي يعلى والصغير رجال الصحيح ، ورواه أحمد بنحوه .

(٧) المطعمون : من مات بالطعام .

(٨) ذات الجنب : الفروح تصيب الإنسان داخل جنبه ، وتنتش عنها الحمى والسعال .

(٩) المبطون : من مات بمرض البطن .

(١٠) بجمع : أي : التي تموت عند الولادة .

(١١) البخاري مسنوداً : كتاب الجهاد - باب الشهادة سبع سوى القتل (٤ / ٢٩) ، و أبو داود : كتاب الجنائز - باب في فضل من مات في الطاعون ، برقم (٣١١١) (٣ / ٤٨٧) ، والنسائي : كتاب الجنائز - باب النبي عن البكاء على الميت ، برقم (١٨٤٦) (٤ / ١٣) ، وابن ماجه ، بلفظ قريب : كتاب الجهاد - باب ما يرجى فيه الشهادة ، برقم (٢٨٠٣) (٢ / ٩٢٧) ، وأحمد ، في المسند (٥ / ٤٤٦) ، وموطأ مالك : كتاب الجنائز - باب النبي عن بكاء الميت ، برقم (٣٦) (١ / ٢٣٤) .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «ما تعدلون الشهيد فيكم ؟» قالوا : يا رسول الله ، من قُتل في سبيل الله ، فهو شهيد . قال : «إن شهداء أمّتي إذن قليل» . قالوا : فمن هم يا رسول الله ؟ قال : «من قتل في سبيل الله ، فهو شهيد ، ومن مات في سبيل الله^(١) ، فهو شهيد ، ومن مات في الطاعون ، فهو شهيد ، ومن مات في البطن ، فهو شهيد ، والغريق شهيد^(٢)» . رواه مسلم .

وعن معبد بن زيد ، أن النبي ﷺ قال : «من قُتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه ، فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد^(٣)» . رواه أحمد ، والترمذي وصححه .

قال العلماء : المراد بشهادة هؤلاء كلهم ، غير المقتول في سبيل الله ، أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء ، وأما في الدنيا ، فيغسلون ويصلى عليهم .

وبيان هذا ، أن الشهداء ثلاثة أقسام ؛ شهيد في الدنيا والآخرة ، وهو المقتول في حرب الكفار . وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا ، وهم هؤلاء المذكورون هنا . وشهيد في الدنيا دون الآخرة ، وهو من غلّ من الغنيمة^(٤) ، أو قتل ملبركاً .

وعن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : «يفخر الله للشهيد كل ذنب ، إلاّ الذنّين^(٥)» . ويلحق بالدين مظالم العباد ، مثل القتل ، وأكل أموال الناس بالباطل ، ونحو ذلك .

الجهاد لإعلاء كلمة الله

إن الجهاد لا يسمى جهاداً حقيقياً ، إلا إذا قصد به وجهه الله ، وأريد به إعلاء كلمته ، ورفع راية الحق ، ومنازعة الباطل ، وبذل النفس في مرضاة الله ، فإذا أريد به شيء دون ذلك من حفظ الدنيا ، فإنه لا يسمى جهاداً على الحقيقة .

(١) في سبيل الله : أي : في طاعته .

(٢) مسلم : كتاب الإمارة - باب بيان الشهداء ، برقم (١٦٥) (٣/ ١٥٢١) .

(٣) سبق تحريره . (٤) راجع «المقاترة» .

(٥) مسلم : كتاب الإمارة - باب من قتل في سبيل الله ، كثرت خطايه إلا الدين ، برقم (١١٩) (٣/ ١٥٢) ، وابن ماجه ، عن سليم بن عامر : كتاب الجهاد - باب فضل غزو البحر ، برقم (٢٧٧٨) (٢/ ١٢٨) ، أحمد ، في «السنن» (٢/ ٢٢٠) .

فمن قاتل ليحظى بمنصب ، أو يظفر بمغتم ، أو يظهر شجاعة ، أو ينال شهرة ، فإنه لا نصيب له في الأجر ؛ ولا حظ له في الثواب ؛ فمن أبي موسى ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : الرجل يقاتل للمغتم^(١) ، والرجل يقاتل للذكر^(٢) ، والرجل يقاتل ليُرى مكانه^(٣) ، فمن في سبيل الله ؟ فقال : «مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ فِي الْعَالِيَا ، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(٤) .

وروى أبو داود ، والنسائي ، أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أرايت رجلاً غزا يلتمس الأجر والذكر ما له ؟ فقال ﷺ : «لا شيء له» . فأعادها عليه ثلاث مرات ، فقال : «لا شيء له ، إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً ، وابتغي به وجهه»^(٥) .

إن النية هي زوج العمل ، فإذا تجرد العمل منها ، كان عملاً ميتاً لا وزن له عند الله ؛ روى البخاري ، عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٦) .

وإن الإخلاص هو الذي يعطي الأعمال قيمتها الحقيقية ، ومن ثم ، فإن المرء قد يبلغ بالإخلاص درجة الشهداء ، ولو لم يُستشهد ؛ يقول الرسول - عليه الصلاة والسلام - : «من سأل الله الشهادة بصدق ، بلغه الله منازل الشهداء ، وإن مات على فراشه»^(٧) .

(١) أي : لأجل الغنمة . (٢) ليذكر بين الناس . (٣) يرى مكانه : يشتهر بالشجاعة .

(٤) البخاري : كتاب العلم - باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً (١ / ٤٣) ، وكتاب الجهاد - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا (٤ / ٢٤ ، ٢٥) ، وسلم : كتاب الإمارة - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، برقم (١٥٠ ، ١٥١) (٣ / ١٥١٣) ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، برقم (٣١٣٦) (٦ / ٢٣) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب النية في القتال ، برقم (٢٧٨٣) (٢ / ٩٣١) ، وأحمد في المسند (٤ / ٣٩٧ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ ، ٤١٧) .

(٥) أبو داود : كتاب الجهاد - باب من يفترو ، ويتنس الدنيا ، برقم (٢٥١٦) (٣ / ٣٠ ، ٣١) ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب من غزا يلتمس الأجر والذكر ، برقم (٣١٤٠) (٦ / ٢٥) وقال الألباني : حسن صحيح . انظر «صحيح النسائي» (٢ / ٦٥٩) ، و«الحكام الجنائز» (٢٣) ، و«الصحيحة» (٥٢) ، و«صحيح الترغيب» (١ / ٦ / ٦) . (٦) تقدم تخرجه ، في فروع الفروض .

(٧) مسلم : كتاب الإمارة - باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى ، برقم (١٥٧) (٣ / ١٥١٧) ، وأبو داود : كتاب الصلاة - باب في الاستغفار ، برقم (١٥٢٠) (٢ / ١٧٩) ، والترمذي : كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء فيمن سأل الشهادة ، برقم (١٦٥٣) ، قال الترمذي : حديث حسن غريب (٤ / ١٨٣) ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب مسألة الشهادة ، برقم (٣١٦٢) (٦ / ٣٧) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب القتال في سبيل الله ، صحيحه وتعالى ، برقم (٢٧٩٧) (٢ / ٩٣٥) ، والدارمي : كتاب الجهاد - باب فيمن سأل الله الشهادة ، برقم (٢١٤٢) (٢ / ١٢٥) .

ويقول عليه السلام : «إن بالمدينة أقوامًا ، ما سرتهم مسيرًا ، ولا قطعتم واديًا ، إلا كانوا معكم ، حبسهم العذرة» (١) .

وإذا لم يكن الإخلاص هو الباعث على الجهاد ، بل كان الباعث شيئًا آخر من أشياء الدنيا وأعراضها ، لم يحرم المجاهد الثواب والأجر فقط ، بل إنه بذلك يعرض نفسه للعذاب يوم القيامة ؛ فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «إن أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد ، فأُتيَ به فعرفه نعمه ، فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : قاتلت فيك ، حتى استشهدتُ . قال : كذبت ، ولكنك قاتلت ، لأن يقال : جريه . فقد قيل . ثم أمر به فسحب على وجهه ، حتى ألقي في النار . ورجل تعلم العلم وعلمه ، وقرأ القرآن ، فأُتيَ به فعرفه نعمه ، فعرفها ، قال : فما عملت فيها ؟ قال : تعلمت العلم وعلمته ، وقرأت فيك القرآن . قال : كذبت ، ولكنك تعلمت العلم ليقال : عالم . وقرأت القرآن ليقال : هو قارئ . فقد قيل . ثم أمر به فسحب على وجهه ، حتى ألقي في النار . ورجل وسع الله عليه ، وأعطاه من أصناف المال ، فأُتيَ به فعرفه نعمه ، فعرفها . قال : فما عملت فيها ؟ قال : ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها ، إلا أنفقت فيها لك . قال : كذبت ، ولكنك فعلت ليقال : هو جواد . فقد قيل . ثم أمر به فسحب على وجهه ، ثم ألقي في النار» (٢) . رواه مسلم .

أجر الأجير

ومهما كان للمجاهد مخلصًا ، وأخذ من الغنيمة ، فإن ذلك ينقص من أجره ؛ فعن عبد الله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : «ما من غاروبة أو سرية نخزوا ، فستغنم وتسلم ، إلا كانوا قد تمجّلوا ثلثي أجورهم ، وما من غاروبة أو سرية تخفق وتصاب ، إلا تم

(١) البخاري : كتاب الجهاد - باب من حبه العدو عن الغزو (٤ / ٣٦) ، وكتاب المغازي - باب حدثنا يحيى بن بكير ... (٦ / ٩ ، ١٠) ، ومسلم : بلفظ «حبسهم المرغ» : كتاب الإمارة - باب ثواب من حبه من الغزو مرض أو عدو آخر ، برقم (١٩١١ / ٣) (١٩١٨) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في الرخصة في القعود من الغزو ، برقم (٢٥٠٨ / ٣) (٢٥) ، وأحمد في المسند بلفظ «حبسهم للمرغ» (٣ / ١٠٣ ، ١٦٠ ، ١٨٢ ، ٢١٤) (٣ / ٣٠٠ ، ٣٤١) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب من حبه العدو من الجهاد ، برقم (٢٧٦٤) (٢ / ٩٢٣) .

(٢) مسلم : كتاب الإمارة - باب من قاتل للرياء والسمة ، استحق النار ، برقم (١٥٢ / ٣) (١٥١٤) ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب من قاتل ليقال : فلان جريه ، برقم (٣١٣٧ / ٦) (٢٣) ، وأحمد في المسند (٢ / ٣٢٢) .

أجورهم^(١) . رواه مسلم .

قال النووي : وأما معنى الحديث ، فالصواب الذي لا يجوز غيره ، أن الغزاة إذا سلموا أو غنموا ، يكون أجورهم أقل من أجر من لم يسلم ، أو سلم ولم يغم ، وأن الغنمة هي في مقابلة جزء من أجر غزوهم ، فإذا حصلت لهم ، فقد تعجلوا ثلثي أجرهم للترتب على الغزو ، وتكون هذه الغنمة من جملة الأجر . وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة ، كقوله : «مِنَّا من مات ، ولم يأكل من أجره شيئاً . وَمِنَّا من ابتعت له ثمرته ، فهو يهديها . أي ؛ يجتنيها .

فهذا الذي ذكرنا هو الصواب ، وهو ظاهر الحديث ، ولم يأت حديث صريح صحيح يخالف هذا ، فتعين حمله على ما ذكرنا . وقد اختار القاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه .

وروى أبو داود ، عن أبي أيوب ، أن النبي ﷺ قال^(٢) : «ستفتح عليكم الأمصار ، وستكون جنود مجندة يقطع عليكم فيها بعث ، فيكره الرجل منكم البعث فيها ، فيتخلص من قومه ، ثم يتصفح القبائل يعرض نفسه عليهم ، يقول : من أكنيه بعث كذا ، من أكنيه بعث كذا ؟ ألا وذلك الأجير إلى آخر قطرة من دمه .

فضل الرباط في سبيل الله

توجد ثغور يمكن أن تكون منافذ ينطلق منها العدو إلى دار الإسلام ، ومن الواجب أن تحصن هذه الثغور تحصيناً متيناً ؛ كيلا تكون جانباً ضعيف يستغله العدو ، ويجعله منطلقاً له . وقد رغب الإسلام في حماية هذه الثغور ، بإعداد الجنود ؛ ليكونوا قوة للمسلمين :

وأطلق على لزوم هذه الثغور - لأجل الجهاد في سبيل الله - لفظ الرباط^(٣) ، وأقله ساعة ، وثمامة أربعين يوماً^(٤) ، وأفضله ما كان بأشد الثغور خوفاً .

(١) مسلم : كتاب الإمارة - باب بيان قدر ثواب من غزا ، فغنى ومن لم يغنى ، برقم (١٥٤) (٣ / ١٥١٥) ، بلفظ «وتصيب» وليس «الر» ، وأبو داود بالفاظ مختلفة - كتاب الجهاد - باب في السرية تخفق ، برقم (٢٤٩٧) (٣ / ١٨) . (٢) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في الجماعات في الغزو ، برقم (٢٥٢٥) (٣ / ٣٥) ، (٣٦) .

(٣) الرباط : معناه ، الإقامة في الثغر ، بإزالة العدو .

(٤) لم يثبت الأثر في تحديد لليلة ، ونظر «إرواء الغليل» (٥ / ٢٣) .

وقد اتفق العلماء على أنه أفضل من المقام بمكة ، وقد جاء في فضله من الأحاديث ما يلي :

روى مسلم ، عن سلمان ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «رباط يوم ليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات ، جرى عليه عمله^(١) الذي كان يعمل ، وأجرى عليه رزقه^(٢) ، وأمن الفتان^(٣) . وقال : «كل ميت يختم^(٤) على عمله ، إلا الذي مات مرابطاً في سبيل الله ، فإنه ينمى^(٥) عمله إلى يوم القيامة ، ويامن فتنة القبر^(٦) .

فضل الرمي بنية الجهاد

رغب الإسلام في تعلم الرمي والمناضلة بنية الجهاد في سبيل الله ، وحَبَّبَ في التدريب على ذلك ، ورياضة الأعضاء ، بمحاربة الرمي والمناضلة .

١- فعن عتبة بن عامر ، قال : سمعت رسول الله ﷺ على المنبر ، وهو يقول : «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» [الأنفال : ٦٠] .
«أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ»^(٧) . رواه مسلم .

(١) هذه فضيلة خاصة بالمرابطة .

(٢) هذا كقول - تعالى - : «وَأَحْيَاءُ عُنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ» .

(٣) مسلم : كتاب الإمارة - باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل ، برقم (١٦٣) (٣ / ١٥٢٠) ، والنسائي : كتاب الجهاد - باب فضل الرباط ، برقم (٣١٦٨) (٦ / ٣٩) ، وابن ماجه بمناه : كتاب الجهاد - باب فضل الرباط في سبيل الله ، برقم (٢٧٦٧) (٢ / ٩٢٤) ، وأحمد في المستدرك (٥ / ٤٤٠) .

(٤) فيختم على عمله : ينقطع عمله عنه ، ولا يصل ثوابه إليه . (٥) ينمى : يزداد وينمو .

(٦) أبو حنود : كتاب الجهاد - باب في فضل الرباط ، برقم (٢٥٠٠) (٣ / ٢٠) ، والترمذي : كتاب فضائل الجهاد - باب ما جاء في فضل من مات مرابطاً ، برقم (١٦٢١) (٤ / ١٦٥) ، واللفظي ، باللفظ متقارب : كتاب الجهاد - باب فضل من مات مرابطاً ، برقم (٢٤٢٠) (٢ / ١٣١) ، وأحمد ، باللفظ متقارب (٤ / ١٥٠ ، ١٥٧) ، وكذا النسائي بمناه : كتاب الجهاد - باب فضل الرباط (٢٩٦٩) ، وصححه الألباني في

«صحيح النسائي» (٢ / ٦٦٦) ، و«الإرواء» (١٢٠٠) ، و«صحيح الجامع» (٦٢٥٩) .

(٧) مسلم : كتاب الإمارة - باب فضل الرمي ولحق عليه ، ومن علمه ثم نسيه ، برقم (١٦٧) (٣ / ١٥٢٢) . وقوله ﷺ في تفسير قوله - تعالى - : «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمِيَّ» . قالها ثلاثاً ، هذا تصريح بتفسيرها ، ورد لما يحكيه القسرون من الأقوال سوى هذا ، وفيه سائر الأحاديث الأخرى بيان فضيلة الرمي والمناضلة ، والاعتناء بذلك بنية الجهاد في سبيل الله - تعالى - وسائر أنواع استكمال السلاح ، كالشجاعة والسابقة بالخيول وغيرها ، ولقد بهذا كله التمرن على القتال ، والتدريب ، والتخلق فيه ، ورياضة الأعضاء بذلك .

٢- وعنه - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «مستغنى عليكم أرضون ، فلا يعجز أحدكم أن يظهر بأسهم ، إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة نفر ؛ صانعه^(١) ، والمعد به^(٢) ، والرامي به في سبيل الله^(٣) .

وقد شدد الإسلام تشديداً عظيماً في نسيان الرمي بعد تعلمه ، وأنه مكروه كراهة شديدة ، لمن تركه بلا عذر .

٣- قال رسول الله ﷺ : «من علم الرمي ثم تركه ، فليس منا - أو - قد عصي^(٤) . رواه مسلم .

٤- وقال ﷺ : «كل شيء يظهر به الرجل باطل ، إلا رمية بقومه ، وتأييده فرسه ، وملاعبته أهله ، فإنه من الحق^(٥) .

قال القرطبي : ومعنى هذا - والله أعلم - أن كل ما يتلوه به الرجل ، مما لا يفيد في العاجل ، ولا في الأجل فائقة ، فهو باطل ، والإعراض عنه أولى ، وهذه الأمور الثلاثة فإنه وإن كان يفعلها على أنه يتلوه بها وينشط ، فإنها حق ؛ لاتصالها بما قد يفيد ، فإن الرمي بالقوس وتأييد الفرس جميعاً من تعاون القتال ، وملاعبة الأهل قد تؤدي إلى ما يكون عنه ولد يوحد الله ويعبده ، فلهاذا كانت هذه الثلاثة من الحق .

وقال النبي ﷺ : «يا بني إسماعيل ، ارموا ، فإن أباكم كان رامياً^(٦) .

(١) يحسب في صنعه الخير .

(٢) للناول له .

(٣) مسلم : كتاب الإمارة - باب فضل الرمي والحث عليه ، ودم من علمه ثم نسيه ، برقم (١٦٨) (١٥٢٢/٣) ، والترمذي : كتاب تفسير القرآن - باب ومن سورة الأنفال ، برقم (٣٠٨٣) (٢٧٠/٥) .
ويظهر بأسهم ؛ أي يشتغل ويلعب بسهم بنية الجهاد .

(٤) مسلم : كتاب الإمارة - باب فضل الرمي والحث عليه ، ودم من علمه ثم نسيه ، برقم (١٦٩) (١٥٢٢/٣) ، (١٥٢٣) .

(٥) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في الرمي ، برقم (٢٥١٣) (١٣/٣) ، والترمذي : كتاب فضائل الجهاد - باب في فضل الرمي في سبيل الله ، برقم (١٦٣٧) (١٧٤/٤) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الرمي في سبيل الله ، برقم (٢٨١١) (٩٤٠/٢) .

(٦) البخاري : كتاب الجهاد - باب التحريض على الرمي (٤ / ٤٥) ، وكتب للناقل - باب نسبة قَيْمَنَ إلى -

وتعلم الغروسية واستعمال الأسلحة فرض كفاية ، وقد يتعين .

الحرب في البحر أفضل من الحرب في البر :

لما كان القتال في البحر أعظم خطراً ، كان أكثر أجراً .

١- روى أبو داود ، عن أم حرام ، أن النبي ﷺ قال : «المائد^(١) في البحر له أجر شهيد ، والفرق له أجر شهيدين»^(٢) .

٢- وروى ابن ماجه ، عن أبي أمامة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «شهيد البحر مثل شهيد البر ، والمائد في البحر كالمشحط في دمه في البر ، وما بين الموجتين كقاطع الدنيا في طاعة الله ، وإن الله ، عز وجل ، وكل ملك الموت يقبض الأرواح ، إلا شهيد البحر ، فإنه يتولى قبض أرواحهم ، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها إلا الدين ، ويغفر لشهيد البحر الذنوب والدين»^(٣) .

صفات القائد

وقد حدد الفخري الصفات التي يجب أن تتوفر في قائد الجيش ، فقال : قال بعض حكماء الترك : ينبغي أن يكون في قائد الجيش عشر خصال من أخلاق الحيوان ، جرة الأسد ، وحملته الخنزير ، وروغان الثعلب ، وصبر الكلب على الجراح ، وغارة الذئب ، وحراسة الكركي ، وسخاء الديك ، وشفقة الديك على الفرلويج ، وحذر الغراب ، وسمن تتروء ، وهي دابة تكون بخراسان ، تسمن على السفر والكد .

الجهاد مع البر والفاجر :

لا يشترط في الجهاد أن يكون الحاكم عادلاً أو الفائد باراً ، بل الجهاد واجب على كل حال ، وقد يكون للرجل الفاجر في ميدان الجهاد من البلاء ، ما ليس لغيره .

- إسماعيل ... (٤ / ٢١٩) ، وكتاب الأبياء - باب قول الله تعالى : ﴿واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد﴾ (٤ / ١٧٩) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الرمي في سبيل الله ، يرقم (٢٨١٥) (٢ / ٩٤١) ، وفي «تذوقاته» : إسناده صحيح ، وأحمد في المسند (١ / ٣٦٤ ، ٤ / ٥٠) .

(١) المائدة : الذي يصيبه الله .

(٢) أبو داود : كتاب الجهاد - باب فضل التزويج البحر ، يرقم (٧٤٩٣) (٣ / ٨ ، ٩) ، وحسنه الألباني ، في «إرواء الغليل» (٥ / ١٦) .

(٣) ابن ماجه : كتاب الجهاد - باب فضل غزو البحر ، يرقم (٢٧٧٨) (٢ / ٩٢٨) .

الواجب على قائد الجيش

يجب على القائد بالنسبة للجنود ما يأتي :

١- مشاركتهم واتخاذ رأيهم ، وعلم الاستعداد بالامر دونهم ؛ لقول الله سبحانه : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه ، من رسول الله ﷺ ^(١) . أخرجه أحمد ، والشافعي - رضي الله عنهما - .

٢- الرفق بهم ، ولين الجانب لهم ؛ قالت السيدة عائشة - رضي الله عنها - : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اللهم من أوتي شيتاً فرفق بهم ، فارفق به » ^(٢) . أخرجه مسلم .

ذروى عن معقل بن يسار ، أنه ﷺ قال : « ما من أمير يلي أمور المسلمين ، ثم لا يجتهد لهم ، ولا ينصح لهم ، إلا لم يدخل الجنة » ^(٣) .

ذروى أبو داود ، عن جابر - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يتخلف في المسير ، فيزجي الضعيف ويردف ، ويدعو لهم ^(٤) .

٣- الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، حتى لا يتورطوا في المعاصي .

٤- تفقد الجيش حيناً بعد حين ؛ ليكون على علم بجنوده ، يمنع من لا يصلح للحرب من رجال وأدوات ، مثل الخيل ، وهو الذي يزهد الناس في القتال . والمرجف ؛ الذي يطلق ألسنته ، فيقول : ليس لهم مدد ، ولا طاقة . . . وكذلك من ينقل أخبار الجيش وتحركاته ، أو يثير الفتنة .

٥- تعريف العرفاء .

(١) الترمذي بلفظ مشروحة : كتاب الجهاد - باب ما جاء في المشورة ، برقم (١٧١٤) (٤ / ٢١٣ ، ٢١٤) .

(٢) مسلم : كتاب الإمامة - باب فضيلة الإمام العادل ، وعقوبة الجائر ، والحث على الرفق بالرعية ، والنهي عن إدخال المشقة عليهم ، برقم (١٩) (٣ / ١٤٥٨) .

(٣) مسلم : كتاب الإمامة - باب فضيلة الإمام العادل ، وعقوبة الجائر ، والحث على الرفق بالرعية ، والنهي عن إدخال المشقة عليهم ، برقم (٢٢) (٣ / ١٤٦٠) .

(٤) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في لزوم السلفة ، برقم (٢٧٣٩) (٣ / ١٠٠ ، ١٠١) .

٦- عقد الآلوية والرايات .

٧- تخيير المنارل الصالحة ، وحفظ مكانها .

٨- وكان يث العمون ؛ ليعرف حال العدو .

وكان من هديه ﷺ إذا أراد غزوة ، ودّى بغيرها^(١) .

وكان يث العمون لياتوه بخبر الأعداء ، وكان يرتب الجيوش ، ويتخذ الرايات والآلوية ﷺ . قال ابن عباس : وكانت راية رسول الله ﷺ سوداء ، ولولاه أبيض^(٢) . رواه أبو داود .

وصايا رسول الله ﷺ إلى قواده

عن أبي موسى - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا بعث أحداً من أصحابه في بعض أمره ، قال : «بشروا ولا تنفروا ، ويسروا ولا تعسروا»^(٣) .

وعنه ، قال : بعثني رسول الله ﷺ ومعاذاً إلى اليمن ، فقال : «يسروا ولا تعسروا ، ويسروا ولا تنفروا ، وتطاوعوا ولا تختلفوا»^(٤) . رواهما الشيخان .

(١) البخاري : كتاب الجهاد - باب من أراد غزوة ، فوري بغيرها (الفتح ٦ / ١٣١) ، ومسلم (٢٧٦٩) ، وعليه في بث العمون ، في : البخاري (٦ / ٣٩) ، ومسلم (١٩٠١) ، والمستد (٩٤٨) ، وفي داود (٢٥٠١) ، (٢٦١٨) .

(٢) أبو داود مختصراً : كتاب الجهاد - باب في الرايات والآلوية ، برقم (٢٥٩٢) (٣ / ٧٢) ، والنسائي مختصراً : كتاب الحج - باب دخول مكة بالولاء ، برقم (١٠٦) (٥ / ٢٠٠) ، وباب دخول مكة بنشر إحرام (١٠٧) (٥ / ٢٠٠) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الرايات والآلوية ، برقم (٢٨١٨) (٢ / ٩٤١) ، والترمذي : كتاب الجهاد - باب ما جاء في الرايات ، برقم (١٦٨١) وقال : هذا حديث حسن غريب (٤ / ١٩٧) ، وصححه العلامة الألباني ، في : صحيح النسائي (٢ / ٦٠٣) ، وصححه ابن ماجه (٢٨١٧) .

(٣) في بعض أمره : أي ؛ في أمر من أعمال الولاية والإلوة . قال : بشروا . أي ؛ من قرب إسلامه ، ومن ثاب من المعصاة بسمة رحمة الله ، وعظم ثوابه لمن آمن وعمل صالحاً . ولا تنفروا ، بذكر أنواع التخويف والموعيد ، ويسروا على الناس ، ولا تشدوا عليهم ، فإن هذا أدنى لمحبة الدين .

(٤) البخاري : كتاب العلم - باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة ... (٢٧ / ١) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب الأمر بالتيسير وترك التعسير ، برقم (٦) (٣ / ١٣٥٨) ، وأبو داود : كتاب الأدب - باب في كرامة المرء ، برقم (٤٨٣٥) (٥ / ١٧٠) ، وأحمد في المسند (٤ / ٣٩٩) .

(٥) اتزكا الخلاف ، وأصلاً على الزفاق ، فهذا أدنى للتصبر والتجاح . وصدر الحديث موجه باعتبار الجماعة ، وحيزه باعتبار للمشي .

(٦) البخاري : كتاب الجهاد ، بلفظ : يسروا ولا تمسروا باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب ، وعقوبة من مضى إمامه ... إلخ (٤ / ٧٩) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير - باب في الأمر بالتيسير وترك التعسير ، برقم (٦) (٣ / ١٣٥٨) ، وأحمد مختصراً (١ / ٢٣٩ ، ٢٨٣ ، ٣٦٥) ومناظرة (٤ / ٣٩٩ ، ٤١٢ ، ٤١٧) .

وعن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «انطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى ملة رسول الله ، ولا تقتلوا شيخاً فانياً^(١) ، ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة^(٢) ، ولا تغلوا ، وضموها غنائمكم ، وأصلحوا ، وأحسنوا^(٣) ، إن الله يحب المحسنين^(٤) » . رواه أبو داود .

وصية عمر - رضي الله عنه -

وكتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنهما - ومن معه من الأجناد ؛ أما بعد ، فإني آمرك ومن معك من الأجناد بتقوى الله على كل حال ؛ فإن تقوى الله أفضل العدة على العدو ، وأقوى المكيمة في الحرب ، وأمرك ومن معك أن تكونوا أشد احتراساً من المعاصي منكم من عدوكم ؛ فإن ذنوب الجيش أخوف عليهم من عدوهم ، وإنما ينصر المسلمون بمعصية عدوهم لله ، ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوة ؛ لأن عدونا ليس كعدوهم ، ولا عدتُنا كعدوتهم ، فإن استوتنا في المعصية ، كان لهم الفضل علينا في القوة ، وإلا نصّر عليهم بفضلنا لم تغلبهم بقوتنا ، فاعلموا أن عليكم في سيركم حفظاً من الله يعلمون ما تفعلون ، فاستحيوا منهم ، ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله ، ولا تقولوا : إن عدونا شرٌّ منا ، فلن يسلط علينا . فرب قوم سلط عليهم شر منهم ، كما سلط على بني إسرائيل لما عملوا بمساخط الله كفاراً للجوس ، فجاسوا خلال الديار ، وكان وعدك مفعولاً ، أسألو الله العون على أنفسكم ، كما تسألونه النصر على عدوكم ، أسأل الله ذلك لنا ولكم .

وترفق بالمسلمين في سيرهم ، ولا تجشمهم سيراً يحبهم ، ولا تقصر بهم عند منزل يرفق بهم ، حتى يبلغوا عدوهم ، والسفر لم ينقص قوتهم ؛ فإنيهم سائرون إلى عدو مقيم ، حامي الأنفس والكراع ، وأقم بمن معك في كل جمعة يوماً وليلة ، حتى تكون لهم راحة ، يحيون فيها أنفسهم ؛ ويرمون أسلحتهم وأمتعتهم ، ونح منازلهم عن قرى أهل الصلح واللمة ، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تتق بليته ، ولا يزرأ أحدكم من أهلها شيئاً ؛ فإن

(١) إلا إذا كان مقاتلاً وذا رأي ، فقد أمر ﷺ بقتل زيد بن الصمة الذي كان في جيش هوازن للرأي فقط ، وعمره يربو على مائة وعشرين سنة .

(٢) إلا إذا كانت مقاتلة ، أو والية عليهم ، أو لها رأي فيهم .

(٣) يستد صالح ، نسأل الله صلاح الحال في الحال ولئلا . آمين .

(٤) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في دعاء للتركين ، برقم (٢٦٦٤) (٣ / ٨٦) .

لهم حرمة وضة ابتليتم بالفاء بها ، كما ابتلوا بالصبر عليها ، فما صبروا لكم ، فتولواهم خيراً ، ولا تستنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح .

وإذا وطئت أرض العدو ، فأذك العيون بينك وبينهم ، ولا يخفى عليك أمرهم ، ولكن عندك من العرب أو من أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه ؛ فإن الكذب لا ينفعك خيره ، وإن صدقت في بعضه ، والغاش عين عليك ، وليس عيناً لك .

وليكن منك عند دنوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع ، وتبث السرايا بينك وبينهم ، فتقطع السرايا إمدادهم ومرافقهم ، وتتبع الطلائع عورتهم .

وانتق للطلائع أهل الرأي والبأس من أصحابك ، وتخبر لهم سوابق الخيل ، فإن لقوا عدواً ، كان أول من تلقاهم القوة من رأيك ، واجعل أمر السرايا إلى أهل الجهاد والصبر على الجلال ، ولا تخص بها أحداً بهوى ، فتضيع من رأيك وأمرك أكثر مما حايبت به أهل خاصتك ، ولا تبعن طليعة ولا سرية في وجه تخوف فيه غلبة ، أو صنعة ونكاية .

فإذا عاينت العدو ، فاضمم إليك أقاصيك ، وطلائعك ، ومساياك ، واجمع إليك مكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم للمناجزة ، ما لم يستكرهك قتال ، حتى تبصر عورة عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كعرفة أهلها ، فتصنع بعدوك كصنعك بك .

ثم أذك على عسكريك ، وتيقظ من البيات جهديك ، ولا تمر بأسير له عقد إلا ضربت عنقه ، لترهب به عدو الله وعدوك .

والله ولي أمرك ومن معك ، وولي النصر لكم على عدوكم ، والله المستعان . اهـ .

واجب الجنود

واجب الجنود بالنسبة لقاتلهم الطاعة في غير معصية ؛ فقد روى البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : فمن أطاعني ، فقد أطاع الله ، ومن عصاني ، فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير ، فقد أطاعني ، ومن يعص الأمير ، فقد عصاني^(١) .

(١) البخاري : كتاب الجهاد - باب يقتل من وراء الإسلام ويقتل به (٤ / ٦٠) ، وكتاب الأحكام - باب قول الله تعالى : ﴿ وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ (٩ / ٧٧) ، ومسلم : كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، ونحوها في المعصية ، برقم (٣٢ / ١٤٦٦) ، والنسائي : كتاب البيعة - باب الترغيب في طاعة الإمام ، برقم (٤١٩٣ / ٧) (١٥٤ / ٧) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب طاعة الإمام ، برقم (٢٨٥٩ / ٢) (٩٥٤ / ٢) ، وأحمد (٢ / ٢٥٢ ، ٢٧٠ ، ٣١٣ ، ٣٤٢ ، ٤١٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١١) .

وأما الطاعة في المعصية ، فإنه منهي عنها ؛ لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وقد روى البخاري ، ومسلم ، عن علي - كرم الله وجهه - قال : بعث رسول الله ﷺ سرية ، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار ، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوه ، فمعصوه في شيء ، فقال : اجمعوا لي حطباً . فجمعوا ، ثم قال : أوقدوا ناراً . فأوقدوا ، ثم قال : ألم يأمركم رسول الله ﷺ أن تسمعوا وتطيعوا ؟ فقالوا : بلى . قال : فادخلوها . فنظر بعضهم إلى بعض ، وقالوا : إنما فررنا إلى رسول الله من النار . فكانوا كذلك ، حتى سكن غضبه ، وطفئت النار . فلما رجعوا ، ذكروا ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : «لو دخلوها ، ما خرجوا منها أبداً» . وقال : «لا طاعة في معصية الخالق ، إنما الطاعة في المعروف»^(١) .

وجوب الدعوة قبل القتال

يجب أن يبدأ المسلمون بالدعوة قبل القتال ؛ أخرج مسلم ، عن بريدة - رضي الله عنه - قال : كان النبي ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية^(٢) ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً^(٣) ، ثم قال : «اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ، ولا تغلروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليداً»^(٤) ، وإذا لقيت عدوك من المشركين ، فادعهم إلى ثلاث خصال^(٥) ، فأيتهن ما أجابوك ، فاقبل منهم وكف عنهم ؛ ادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوك ، فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك ، فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا^(٦) ، فأنهبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين^(٧) ، ولا يكون لهم في الغنمة والفني شيء ، إلا

(١) مسلم : كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية ، ونحوها في المعصية ، برقم (١٠) (١٤٦٩/٣) .

(٢) السرية : قطعة من الجيش . (٣) أوصاه بتقوى الله ، وأوصاه بالمسلمين خيراً .

(٤) «لا تغلوا» : أي : لا تغزوا في الغنمة . «ولا تغلروا» : لا تقتلوا عهداً . «ولا تقتلوا» : أي : لا تشوهوا القتلى ، يقطع الأنوف والأذن ونحوها . «ولا تقتلوا وليداً» : أي : صبي ، وكلما الشيخ الكبير والمرأة ؛ لأنهم لا يقاتلون .

(٥) هي الإسلام والهجرة ، وألا فالجزية . (٦) من دارهم ، ويجاهدوا .

(٧) من الأعراب ، أهل البادية ، وحكم الله فيهم ، أنه ليس لهم في الغنمة والفني شيء ، إلا إذا جاهدوا .

أن يجاهدوا مع المسلمين ، فإن أبوا فسلهم الجزية^(١) ، فإن هم أجابوك ، فاقبل وكف عنهم ، فإن هم أبوا ، فاستن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأردوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذلك ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فإنكم إن تخفروا ذمكمم وذم أصحابكم^(٢) ، أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله^(٣) ، وإذا حاصرت أهل حصن ، فأردوك أن تنزلهم على حكم الله ، فلا تقبل منهم ، ولكن أنزلهم على حكمك ؛ فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا^(٤) . رواه الخمسة ، إلا البخاري .

وحاصر أحد جيوش المسلمين قصرًا من قصور فارس ، وكان الأمير سلمان الفارسي ، فقالوا : يا أبا عبد الله ، ألا تنهد إليهم^(١) ؟ قال : دعوني أدهم ، كما سمعت رسول الله ﷺ يدعو . فأتاهم ، فقال لهم : إنما أنا رجل منكم فارسي ، والعرب يطيعونني ، فإن أسلمتم ، فلكم مثل الذي لنا وعليكم ما علينا ، وإن أبيتم إلا دينكم ، تركناكم عليه ، وأعطونا الجزية عن يد وأنتم صاغرون . قال - ووطن إليهم بالفارسية - : وأنتم غير محمودين^(٢) ، وإن أبيتم ، نابئناكم على سواء^(٣) . قالوا : ما نحن بالذي يعطي الجزية ، ولكننا نقاتلكم . قالوا : يا أبا عبد الله ، ألا تنهد إليهم ؟ قال : فدعاهم ثلاثة أيام إلى مثل هذا^(٤) ، ثم قال : انهلوا إليهم . قال : فنهلنا إليهم ، ففتحن ذلك القصر^(٥) . رواه الترمذي .

- (١) «لأن أبوا» أي : من الإسلام . و«سلهم الجزية» لعل هذا قيل تخصيصها بأهل الكتاب الوارد في سورة التوبة .
- (٢) «فأردوك» أي : طلياً منك .
- (٣) «الذمة : العهد . والإعطاء : نقض العهد .
- (٤) والمراد التحرر عن عهد الله وحكمه إجماعاً لهما .
- (٥) مسلم : كتاب الجهاد - باب تأخير الإمام الأئمة على البحوث ، ووصيته إليهم بآداب الفز و غيرها ، برقم (٣) (١٣٥٧) ، «أبو طرد : كتاب الجهاد - باب في دعاهم للمشركين ، برقم (١١١٧) ، (٢٦١٣) (٣) / ٨٣ ، (٨٤) ، والنسائي ، في السنن الكبرى (٣) / ١ ، والترمذي : كتاب السير - باب ما جاء في وصيته ﷺ في القتال ، برقم (١٦١٧) (٤) / ١٦٢ ، وكتاب الحديث ، مختصراً - باب ما جاء في النهي عن المثلة ، برقم (١٤٠٨) (٤) / ٢٢ ، (٢٣) وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب وصية الإمام ، برقم (٢٨٥٨) (٢) / ٩٥٣ ، والدارمي : كتاب السير - باب في الدعوة إلى الإسلام قبل القتال ، برقم (٢٤٤٧) (٢) / ١٣٦ .
- (٦) «نهر الجيش بالترخف عليهم .
- (٧) «قال هذه الكلمة لهم بالفارسية .
- (٨) «أعلمناكم به ، وقاتلناكم .
- (٩) «فيه طلب الدعوة ثلاثة أيام ، رحمة بهم لعلهم يسلمون .
- (١٠) الترمذي : كتاب السير - باب ما جاء في الدعوة قبل القتال ، برقم (١٥٤٨) (٤) / ١١٩ ، وقال : حديث حسن وانظر : فيرواه التلبي (٥) / ٨٧ .

قال أبو يوسف : لم يقاتل رسول الله ﷺ قوماً قط فيما بلغنا ، حتى يدعوهم إلى الله ورسوله .

وقال صاحب «الاحكام السلطانية» : ومن لم تبلغهم دعوة الإسلام ، يحرم علينا الإقدام على قتالهم غرةً وبياتاً بالقتل والتشريق ، ويحرم أن نبدأهم بالقتال ، قبل إظهار دعوة الإسلام لهم ، وإعلامهم من معجزات النبوة ومن ساطع الحجة ، بما يقودهم إلى الإجابة .

ويرى السرخسي ، من أئمة المذهب الحنفي ، أنه يحسن ألا يقتلهم فور الدعوة ، بل يتركهم يبيتون ليلة يتفكرون فيها ، ويتدبرون ما فيه مصلحتهم .

ويرى الفقهاء أن أمير الجيش إذا بدأ بالقتال ، قبل الإنذار بالحجة والدعاء إلى إحدى الأمور الثلاثة ، وقتل من الأعداء غرة وبياتاً ، ضمن ديّات نفوسهم .

ذكر البلاذري في «فتوح البلدان» : أن أهل سمرقند قالوا لعاملهم سليمان بن أبي السري : إن قتيبة بن مسلم الباهلي غدر بنا وظلمنا ، وأخذ بلادنا ، وقد أظهر الله العدل والإنصاف ، فأذن لنا فليقد منا وفد إلى أمير المؤمنين ، يشكو ظلمتنا ، فإن كان لنا حق أعطيتنا ، فإن بنا إلى ذلك حاجة . فأذن لهم ، فوجهوا منهم قوماً إلى عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - فلما علم عمر ظلامتهم ، كتب إلى سليمان يقول له : إن أهل سمرقند قد شكوا إليّ ظلماً أصابهم ، وتحاملاً من قتيبة عليهم ، حتى أخرجهم من أرضهم ، فإذا أتاك كتابي ، فأجلس لهم القاضي ، فليظر في أمرهم ، فإن قضي لهم فأخرجهم إلى معسكرهم ، كما كانوا وكنتم قبل أن ظهر^(١) عليهم قتيبة .

فأجلس لهم سليمان جميع بن حاضر القاضي ، فقضى أن يخرج عرب سمرقند إلى معسكرهم ، وينابذوهم على سواء ، فيكون صلحاً جديداً ، أو ظفراً عنوة .

فقال أهل السند : بل نرضى بما كان ولا نجد حرباً . لأن ذوي رأيهم قالوا : قد خالطنا هؤلاء القوم ، وأقمنا معهم ، وأمنونا وأمتأهم ، فإن عدنا إلى الحرب ، لا ندرى لمن يكون الظفر ، وإن لم يكن لنا ، كنا قد اجتلبنا عداوة في المناوعة . فتركوا الأمر على ما كان ورضوا ، ولم ينازعوا بعد أن عجبوا من عدالة الإسلام والمسلمين وأكبروها ، وكان ذلك سبباً في دخولهم الإسلام مختارين ، وهذا عمل لم نعلم أن أحداً وصل في العدل إليه .

(١) أي : وجئتم إلى ما كنتم عليه قبل الفز .

الدعاء عند القتال

ومن أدب القتال أن يستقيت على جلوده بالرب - سبحانه - ويستنصرونه ، فإن النصر بيد الله ، وقد كان هذا خطي الرمول رحمه الله ، وعلي أصحابه من بعده .

١- فعند أبي داود ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «تبتان لا تردان» : الدعاء عند النداء ، وعند البأس ، حين يلحم بعضهم بعضاً ^(١).

٢- قال الله عز وجل : ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ١٧٠]

٣- روى الثلاثة : عن عبد الله بن أبي أوفى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أيامه التي لقي فيها العدو ، خطب حتى عثقت ، ثم علم في الناس فقال : «أيها الناس ، لا تموتوا لقاء العدو ، وقلوا الله يفتيقه ، فإذا لم يفتحهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» ^(٢) . ثم قال : «اللهم منزل الكتاب ، وفجري السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرونا عليهم» .

٤- وكان من صفاته صلى الله عليه وسلم ، إذا خزا : «اللهم أنته عسلي ونصيري ، بك أجول ^(٣) ، وبك أصول ^(٤) ، وبك أقاتل» ^(٥) . رواه أصحاب السنن .

٥- وروى البخاري ، ومسلم ، أنه صلى الله عليه وسلم دعا يوم الأحزاب ، فقال : «اللهم منزل الكتاب ، صريع الحساب ، اهزم الأحزاب ، اللهم اهزمهم وزلزلهم» ^(٦).

(١) تقدم شرحه ، في (١ / ١٥١) .

(٢) البخاري مختصراً : كتاب الجهاد - باب الجنة تحت بارقة السيوف (٤ / ٢٦ ، ٢٧) ، باب لا تموتوا لقاء العدو (٤ / ٧٧) ، و باب حديث عبد الله بن محمد ، حديثاً مرفوعاً من جمر ٥٠ (٤ / ٦٢) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب كراهية قتل لقاء العدو ، والأمر بالصبر عند اللقاء ، برقم (٢٠ / ٣ / ١٣٦٢) ، وكتاب الإمارة - ثبوت الجنة للشهيد مختصراً ، برقم (٢ / ١٩٠٢) (٢٥١١ / ٢) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في كراهية قتل لقاء العدو ، برقم (٣ / ٩٥ ، ٩٦) ، والترمذي مختصراً : كتاب الجهاد - باب ما جاء في الدعاء عند القتال ، برقم (٤ / ١٦٥٩) (١٨٦ / ٤) ، وأحمد مختصراً (٤ / ٣٩١ ، ٤١١) .

(٣) «أجول» : استأجل في مكر كيد العدو . (٤) «أصول» : أحمل على العدو .

(٥) أبو داود : كتاب الجهاد - باب ما يفتي عند اللقاء ، برقم (٢٣٧٣) (٢ / ٩٦) ، والترمذي : كتاب الدعوات - باب الدعاء إذا خزا ، برقم (٣٥٨٤) (٥ / ٥٧٢) ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، والداودي ، باللفظ متقاربة : كتاب السير - باب في الدعاء عند القتال ، برقم (٢ / ٢٤٤٦) (١٣٥ / ٢) ، وأحمد باللفظ متقاربة (١ / ٩٠ ، ١٥١) بـ : ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٤١٦ .

(٦) البخاري : كتاب الجهاد - باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة (٤ / ٥٩) ، وباب كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال ، حتى تزل الشمس (٤ / ٦٧) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب كراهية قتل لقاء العدو ، برقم (٢١ / ٢٢) (٣ / ١٣٦٣) .

القتال

الإسلام يهتم بدعوة العالم الإنساني إلى الدخول في هدايته ؛ لينعم بهذه الهداية ، ويستظل بظلها الظليل .

وإن الأمة الإسلامية هي الأمة المتدبة من قبل الله ، لإعلاء دينه ، وتبليغ رحيه ، وهي متدبة كذلك لتحرير الأمم والشعوب .

وهي بهذا الاعتبار كانت خير الأمم ، وكانت مكائنها من غيرها مكانة الاستاذ من التلميذ .

وما دام أمرها كذلك ، فيجب عليها أن تحافظ على كيائها الداخلي ، وتكافح ؛ لتأخذ حقها يديها ، وتجاهد ؛ لتبوء مكائنها التي وضعها الله فيها .

وكل تقصير في ذلك يعتبر من الجرائم الكبرى التي يجازي الله عليها بالذل والانحلال ، أو الفناء والزوال .

وقد نهى الإسلام عن الوهن والدعوة إلى السلم ، طالما لم تصل الأمة إلى غايتها ، ولم تحقق هدفها ، واعتبر السلم في هذه الحالة لا معنى له ، إلا الجبن والرضا بالذون من العيش .

وفي هذا يقول الله - سبحانه : ﴿ فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتْرُكَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] . أي ؛ الأهلون ؛ عقيدة ، وعبادة ، وخلقا ، وأدبا ، وعلمًا ، وعملاً .

إن السلم في الإسلام لا يكون إلا عن قوة واقتدار ؛ وللملك لم يجعله الله مطلقًا ، بل قيده بشرط أن يكف العدو عن العدوان ، ويشترط ألا يبقى ظلم في الأرض ، وألا يُغْتَنَ أحد في دينه .

فإذا وجد أحد هذه الأسباب ، فقد أذن الله بالقتال ، وهذا القتال هو القتال الذي تسترخص فيه الأنفس ، ويضحى فيه بالمهج والأرواح .

إنه لا يوجد دين من الأديان دفع بأهله إلى خوض غمرات الحروب ، وقلف بهم إلى ساحات القتال في سبيل الله والحق ، وفي سبيل المستضعفين ، ومن أجل الحياة الكريمة غير الإسلام . ومن استعرض الآيات القرآنية ، والسيرة العملية لرسول الله ﷺ ، وخلقاته من

بعده ، يرى ذلك واضحا جليا ، فالله - سبحانه - يتدب هذه الامة الى بلل اقصى ما في وسعها ، فيقول : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ﴾ [الحج : ٧٨] .

وبين أن هذا الجهاد هو الإيمان العملي الذي لا يكمل الدين إلا به ، فيقول : ﴿ أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين ﴿ [التكوير : ٢ ، ٣] .

ويوضح أن هذه سنة الله مع المؤمنين ، وأنه ليس للنصر ، ولا للجنة سبيل غيره ، فيقول : ﴿ لَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْزِئِينَ الْبَاسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة : ٢١٤] .

ويوجب إحصاء العدة ، وأخذ الالهة ، فيقول : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْغَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال : ٦٠] .

والاعداد يتطور بحسب الظروف والاحوال ، ولفظ القوة يتناول كل وسيلة من شأنها أن تدحر العدو ، وقد جاء في الحديث الصحيح : «ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي»^(١) .

ومن الاعداد الحيلة والتجديد لكل قادر عليه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَرِبَرٍ ﴾ [النساء : ٧١] .

وأخذ الحذر لا يتم إلا بالاعداد البري ، والبحري ، والجوي .

ويأمر بالخروج للقاء العدو في العسر واليسر ، والمنشط والمكره ، فيقول : ﴿ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [التوبة : ٤١] .

والإسلام يعتمد على الروح المعنوية أكثر مما يعتمد على القوة المادية ، ولهذا يستثير الهمم والعزائم ، فيقول :

﴿ فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ٧٤ ، ٧٥] .

(١) تقدم ترجمته .

الَّذِينَ آمَنُوا سَأَلَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرَّعْبَ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْقَابِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١١٢﴾
[الأنفال : ١١٢] .

ثم هو - سبحانه - يعلمهم على ذلك ثواب الدنيا ، وحسن ثواب الآخرة ، فيقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُجْزِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ ﴿ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ وأخيراً تُجِيبُونَهَا نَصْرَ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحَ قَرِيبٍ وَيُشِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [الصف : ١٠ - ١٣] .

وبهذا الأسلوب ربي القرآن الكريم المسلمين الأوائل ، وأوجد في نفوسهم الإيمان ، الذي كان فيصلاً بين الحق والباطل ، ونهض بهم إلى حيث النصر والفتح ، والتمكين في الأرض : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ نُتَوِّبْكُمْ وَيُغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [محمد : ٧] ، ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفْنَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴾ [النور : ٥٥] .

وجوب الثبات أثناء الزحف

يجب الثبات عند لقاء العدو ، ويحرم الفرار ؛ يقول الله - سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُرُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال : ٤٥] ، ويقول الله - سبحانه وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دَرَاهِمُهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقَاتِلٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَاهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴾ [الأنفال : الآية ١٦] .

والآية توجب الثبات ، وتحرم الفرار ، إلا في إحدى حالتين ، فإنه يجوز فيهما الانصراف عن العدو .

الحالة الأولى ، أن ينحرف للقتال ، أي ؛ أن ينصرف من جهة إلى جهة أخرى ، حسب ما يقتضيه الحال ، فله أن يستقل من مكان ضيق إلى مكان أرحب منه ، أو من موضع مكشوف إلى موضع آخر يستتره ، أو من جهة سفلى إلى جهة عليا وهكذا ، مما هو أصليح له في ميدان الحرب والقتال .

الحالة الثانية ، أن يتحيز إلى فئة ، أي ؛ ينحاز إلى جماعة من المسلمين ؛ إما مقاتلاً معهم ، وإما مستنجدك بهم ، وسواء أكانت هذه الفئة قريبة ، أم بعيدة .

روى سعيد بن منصور ، أن عمر - رضي الله عنه - قال : لو أن أبا عبيدة تحيَّزَ إليّ ، لكنت له فئة . وأبو عبيدة كان بالعراق ، وعمر كان بالمدينة^(١) !

وقال عمر أيضاً : أنا فئة كل مسلم^(٢) . وروى ابن عمر - رضي الله عنهما - أنهم أقبلوا على رسول الله ﷺ لما خرج من بيته ، قبل صلاة الفجر ، وكانوا قد فروا من عدوهم ، فقالوا : نحن الفرارون . فقال ﷺ : «بل أنتم المكارون»^(٣) ، أنا فئة كل مسلم^(٤) .

(١) وأخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٧ / ٧٧) ، وصححه علامة الحديث ، الألباني ، في : «إرواء الغليل» (٥ / ٢٨) .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٧ / ٧٧) .

(٣) مكارون : جمع مكار ، وهو السطاف الذي يسقط إلى الحرب ، بعد الجهاد عنها .

(٤) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في التولي يوم الزحف ، يرقم (٢٦٤٧) ، والترمذي : كتاب الجهاد - باب ما جاء في الفرار من الزحف ، يرقم (١٧١٦) (٤ / ٢١٥) ، والبيهقي : كتاب السير - باب من تولى متحرِّفاً للقتال ، أو متحيزاً إلى فئة (٧ / ٧٦) ، وأحمد ، في «المسند» (٢ / ٧٠ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١١١) .

ففي هاتين الحالتين المتقدمتين يجوز للمقاتل أن يفر من العدو ، وهو وإن كان فراراً ظاهراً ، فهو في الواقع محاولة ، لاتخاذ موقف أصح لمواجهة العدو .

وفي غير هاتين الصورتين ، يكون الفرار كبيرة من كبائر الإثم ، وموقفة توجب العذاب الأليم ، يقول الرسول ﷺ : «اجتنبوا السبع الموبقات»^(١) . قالوا : وما هن ، يا رسول الله ؟ قال : «الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والنزول يوم الزحف»^(٢) ، و«قلب للمحصنات ، المؤمنات ، الغافلات»^(٣) .

الكذب ، والخداع عند الحرب

يجوز في الحرب الخداع والكذب ، لتضليل العدو ، ما دام ذلك لم يشتمل على نقض عهد ، أو إخلال بأمان .

ومن الخداع ، أن يخادع القائد الأعداء بأن يوهمهم بأن عدد جنوده كثرة كاذبة ، وعنايته قوة لا تقهر ، وفي الحديث الذي رواه البخاري ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال : «الحربُ خِدْعَةٌ»^(٤) .

وأخرج مسلم ، عن حديث أم كلثوم بنت عقبة - رضي الله عنها - قالت : لم أسمع النبي ﷺ يَرُخَّصُ في شيء من الكذب مما يقول الناس ، إلا في الحرب ، والإصلاح بين الناس ، وحديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها^(٥) .

الفرار من المثلين

تقدم ، أنه يحرم الفرار أثناء الزحف إلا في إحدى الحالتين ، التحرف للقتال ، أو التحيز إلى فئة .

(١) «الموبقات» : للهلكات .

(٢) «النزول يوم الزحف» : الفرار من الحرب .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) البخاري : كتاب الجهاد والسير - باب الحرب خدعة (٤ / ٧٧) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب جواز الخداع في الحرب ، يرقم (١٨) ، (١٧ / ٣) (١٣٦٢) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب المكر في الحرب ، يرقم (٢١٣٦) (٣ / ٩٩) ، والترمذي : كتاب الجهاد - باب الرخصة في الكذب ، والحقيقة في الحرب ، يرقم (١٦٧٥) (٤ / ١٩٣) ، وأحمد ، في المسند (٣ / ٢٩٧ ، ٣٠٨) ، وأبو يعلى ، يرقم (١٨٢٦) (٣ / ٣٥٩) ، و(١٩٦٨) (٣ / ٤٦٤) ، ومسند الحميدي (١٢٣٧) (٢ / ٥١٩) ، وأبو داود الطيالسي (١ / ٢٣٧) يرقم (١١٥٨) .

(٥) مسلم : كتاب البر والصلة والآداب - باب تحريم الكذب ، وبيان للباح منه ، يرقم (١٠١) (٤ / ٢٠١) .

ويُقي أن نقول : إنه يجوز الفرار أثناء الحرب إذا كان العدو يزيد على المثلين ، فإن كان مثليين فما دونهما ، فإنه يحرم الفرار ؛ يقول الله - عز وجل - : ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلَّمَ أَنَّ فِيكُمْ جُنُودًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال : ٦٦] .

قال في «المهذب» : إن راد عددهم على مثلي عدد المسلمين ، جاز الفرار . لكن إن غلب على ظنهم أنهم لا يهلكون ، فالأفضل الثبات ، وإن ظنوا الهلاك فوجهان ؛ الأول ، يلزم الانصراف ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة : ١٩٥] . الثاني ، فيستحب ولا يجب ؛ لأنهم إن قُتِلُوا ، فلاوا بالشهادة .

وإن لم يزد عدد الكفار على مثلي عدد المسلمين ؛ فإن لم يظنوا الهلاك لم يجز الفرار ، وإن ظنوا فوجهان ؛ يجوز ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة : ١٩٥] . ولا يجوز . وصححه ؛ لظاهر الآية .

وقال الحاكم : إن ذلك يرجع إلى ظن المقاتل واجتهاده ، فإن ظن المقاومة ، لم يحل الفرار ، وإن ظن الهلاك ، جاز الفرار إلى فئة وإن بدلت ، إذا لم يقصد الإقلاص عن الجهاد .

وذهب ابن الماجشون ، ورواه عن مالك إلى أن الضعف إنما يعتبر في السقوة ، لا في العدد ، وأنه يجوز أن يفر الواحد عن واحد إذا كان اعتق جواداً منه ، وأجود سلاحاً ، وأشد قوة . وهذا هو الأظهر .

الرحمة في الحرب

إذا كان الإسلام أباح الحرب كضرورة من الضرورات ، فإنه يجعلها مقدرة بقدرها ، فلا يُقتل إلا من يقاتل في المعركة ، وأما من تجنب الحرب ، فلا يحل قتله أو التعرض له بحال ، وحرم الإسلام كذلك قتل النساء ، والأطفال ، والمرضى ، والشيوخ ، والرهبان ، والعباد ، والأجراء ، -وَحَرَّمَ الْقَتْلَ- ، بل حرم قتل الحيوان ، وإفساد الزروع ، والمياه ، وتلويت الآبار ، وهدم البيوت ، وحرم الإجهاز على الجريح ، وتبيع الفار ؛ وذلك أن الحرب كعملية جراحية لا يجب أن تتجاوز موضع المرض بكان .

وفي ذلك روى سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، أن الرسول ﷺ كان إذا أمر أميراً على

جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال : «اغزوا باسم الله ، في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا وليدك»^(١) .

وحدث نافع ، عن عبد الله بن عمر ، أن امرأةً وُجِدت في بعض مفازي الرسول ﷺ مقتولة ، فأنكر ذلك ، ونهى عن قتل النساء والصبيان^(٢) . رواه مسلم .

ودوى رباح بن ربيع ، أن الرسول ﷺ مرَّ على امرأةٍ مقتولة في بعض الغزوات - ولعلها هي المرأة في الحديث المذكور قبل هذا - فوقف عليها ، ثم قال : «ما كانت هذه لتقاتل» . ثم نظر في وجوه أصحابه ، وقال لأحدهم : «الحق بخالد بن الوليد ، فلا يقتلن ذرية ، ولا عسيكاً - أي ، أجيراً - ولا امرأة»^(٣) .

وعن عبد الله بن زيد ، قال : نهى النبي ﷺ عن النهي والمثلة^(٤) . رواه البخاري .

وقال عمران بن الحصين : كان النبي ﷺ يحثنا على الصدقة ، وينهانا عن الخلة^(٥) .

وفي وصية أبي بكر - رضي الله عنه - لأسماء حين بعثه إلى الشام : لا تخونوا ، ولا

(١) تقدم تخريجه .

(٢) البخاري : كتاب الجهاد - باب قتل الصبيان في الحرب (٤ / ٧٤) ، وكتاب الجهاد - باب قتل النساء في الحرب (٤ / ٧٤) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب تحريم قتل النساء والولدان ، برقم (٢٤ ، ٢٥) / ٣ / ١٣٦٤ ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في النهي عن قتل النساء والصبيان ، برقم (١٥٦٩) (٤ / ١٣٦) وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الغارة والبيات ، وقتل النساء ، برقم (٢٨٤١) (٢ / ٩٤٧) ، والدارمي : كتاب السير - باب النهي عن قتل النساء والصبيان ، برقم (٢٤٦٥) (٢ / ١٤١) ، وأحمد في المسند (٢ / ١٢٢ ، ١٢٣) .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) البخاري : كتاب العيذ والذباح - باب ما يكره من لُقطة والمصيرة واللجعة (٧ / ١٢١) ، وكتاب المظالم ... - باب النهي بشير إثن صاحبه ، وقال عبادة : بايما النبي ﷺ لا تنهب (٣ / ١٧٧ ، ١٧٨) ، وأبو داود مختصراً : كتاب الجهاد - باب في النهي عن النهي إذا كان في الطعام قلة في أرض العدو ، برقم (٢٧٠٣) (٣ / ١٥١) .

(٥) الخلة : هي تشويه القتل بأي صورة من الصور .

(٦) البخاري : كتاب الغاري - باب قصة كحل وصرية (٥ / ١٦٥) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في النهي عن الخلة ، برقم (٢٦٦٧) (٣ / ١٢٠ ، ١٢١) ، والدارمي : كتاب الزكاة - باب لحن على الصدقة ، برقم (١٦١٣) (١ / ٣٨٨) ، وأحمد في المسند (٤ / ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ، ٥٤٠ ، ١٢ / ٢٠) .

تغلوا ، ولا تغلدوا ، ولا تغتلوا ، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ، ولا شيخاً كبيراً ، ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلاً ، ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تلبيحوا شاة ، ولا بقرة ، ولا بعيراً إلا لمأكلة ، ومسوف غروون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع - يريد الرهبان - فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له .

وكذلك كان يفعل سيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقد جاء في كتاب له : لا تغلوا ، ولا تغلدوا ، ولا تقتلوا وليداً ، واتقوا الله في الفلاحين .
وكان من وصاياهم لأمراء الجنود : ولا تقتلوا هَرِمًا ، ولا امرأة ، ولا وليداً ، وتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان ، وعند شن الغارات .

الفقرة على الأعداء ليلاً

ويجوز الإغارة على الأعداء ليلاً^(١) ، قال الترمذي : وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل ، وكرهه بعضهم .

وقال أحمد ، وإسحاق : لا بأس أن يبيت العدو ليلاً .

وسئل الرسول ﷺ عن أهل النار من المشركين يَبِيتُونَ ، فيصاب من نساءهم وذرياتهم؟ فقال : «هم منهم»^(٢) . رواه البخاري ، ومسلم ، من حديث الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ .

قال الشافعي : النهي عن قتل نساءهم وصبيانهم ، إنما هو في حال التمييز والتفرد ، وأما الليالي ، فيجوز ، وإن كان فيه إصابة ذرياتهم ونساءهم .

انتهاء الحرب

تنتهي الحرب بأحد الأمور الآتية :

(١) الإغارة ليلاً ، هي التي يطلق عليها لفظ «الليالي» .

(٢) البخاري : كتاب الجهاد والسير - باب أهل النار يبيتون فيصأبُ الولدان والذري . إلخ (٤ / ٧٤) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير - باب جوار قتل النساء والصبيان في الليالي ، من غير قصد ، برقم (٢٦ ، ٢٧) (٢ / ١٣٦٤ ، ١٣٦٥) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في قتل النساء ، برقم (٢٦٧٣) (٢ / ١٢٣) ، والبيهقي : كتاب السير - باب قتل النساء والصبيان في الليالي ، والغارة من غير قصد . إلخ (٩ / ٧٨) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الغارة والليالي ، وقتل النساء والصبيان ، برقم (٢٨٣٩) (٢ / ٩٤٧) ، ومصنف عبد الرزاق - باب الليالي ، برقم (٩٣٨٥) (٥ / ٢٠٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة ، برقم (١٤٠٨٣) (١٢ / ٣٨٨) ، والطبراني في «الكبير» بأرقام (٧٤٤٥ - ٧٤٤٨ ، ٧٤٥٠ ، ٧٤٥١) ، ومسنّد الشافعي (ص ٣٣٨ ، ٣١٤) .

١- إسلام المحاربين أو إسلام بعضهم ، ودخولهم في دين الله ، وفي هذه الحال يصبحون مسلمين ، ويكون لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم ، من الحقوق والواجبات .

٢- طلبهم إيقاف القتال مدة معينة ، وحيثئذ يجب الاستجابة إلى ما طلبوا ، كما فعل ذلك الرسول ﷺ في صلح الحديبية .

٣- رغبتهم في أن يبقوا على دينهم ، مع دفع الجزية ، ويتم بمقتضى هذا عقد الذمة بينهم وبين المسلمين .

٤- هزمتهم ، وظفرنا بهم وانتصارنا عليهم ، وبهذا يكونون غنيمة للمسلمين .

٥- وقد يحدث أن يطلب بعض المحاربين من الأعداء الأمان ، فيجيب إلى ما طلب ، وكذلك إذا طلب الدخول في دار الإسلام ، ومن ثم ، فإننا نتحدث بإجمال فيما يلي عن هذه الأمور :

١- عقد الهدنة ، والمواصلة .

٢- عقد الذمة .

٣- الغنائم .

٤- عقد الأمان .

* * *

الهدنة

متى تجبُ للموادة والهدنة ؟

عقد الهدنة والموادة ؛ هو الاتفاق على ترك القتال فترة من الفترات الزمنية ، قد تنتهي إلى صلح ، وتجب في حالين ؛

الحالة الأولى ، إذا طلبها العدو ، فإنه يجاب إلى طلبه ، ولو كان العدو يريد الخديعة ، مع وجوب الحذر والاستعداد ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ جِئْتُمْهُمُ لَاسَلِّمُ فَاجْتَنِبْهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسِبْتَ اللَّهَ بِهِ [الأنفال : ٦١ ، ٦٢] .

وفي غزوة الخديبية هادن رسول الله ﷺ مشركي مكة ، ووادعهم مدة عشر سنين ، وكان ذلك حقاً للدماء ، ودخية في السلم ، عن البراء - رضي الله عنه - قال : لما أحصر النبي ﷺ عن البيت^(١) ، صالحه أهل مكة على أن يدخلها ، فيقيم بها ثلاثاً ، ولا يدخلها إلا ببجلائ السلاح ، السيف وجرايه^(٢) ، ولا يخرج بأحد معه من أهله ، ولا يمنع أحداً يمكث بها ممن كان معه . قال^(٣) لعلي : « اكتب الشرط بيننا ، بسم الله الرحمن الرحيم »^(٤) ، هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله . فقال له المشركون : لو تعلم أنك رسول الله ، تابعتنا ، ولكن اكتب محمد بن عبد الله . فأمر علياً أن يحوها^(٥) ، فقال : لا والله ، لا أمحوها . فقال رسول الله ﷺ : « أرني مكانها » . فأراه مكانها فمحاها ، وكتب ابن عبد الله . فأقام بها ثلاثة أيام . فلما كان اليوم الثالث ، قالوا لعلي : هذا آخر يوم من شرط صاحبك ، فمعه فليخرج . فأخبره بذلك ، فقال : « نعم » . فخرج^(٦) .

وعن المسور بن مخرمة - رضي الله عنه - أنهم اصطلموها على وضع الحرب عشر سنين

(١) لما منه الكفار من دخول مكة هو وأصحابه ، وكانوا يريدون العمرة ، اصطلموها بالخديبية .

(٢) بيان للجلائ السلاح . (٣) أي الرسول ﷺ .

(٤) وفي رواية : ما ندوي ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب ما نعرف ، باسمك اللهم .

(٥) كلمة : رسول الله .

(٦) البخاري : كتاب الصلح - باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان (٣ / ٢٤١) ، وكتاب الجزية والموادة ، مع أهل الحرب - باب المصالحة على ثلاثة أيام ، أو وقت معلوم (٤ / ١٢٦) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب صلح الخديبية في الخديبية ، برقم (٩٢ / ٣) (١٤١٠) ، والترمذي : كتاب السير - باب في صلح النبي ﷺ يوم الخديبية ، برقم (٢٥١٠ / ٧) (١٥٥) ، وأحمد في المسند (٤ / ٢٩٨) .

يأمن فيهن الناس ، وعلى أن يبتنا عَيْنُهُ مَكْفُوفَةٌ ، وأنه لا إسلال ، ولا إغلال^(١) . رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود .

الحالة الثانية ، التي تجب فيها للمهادنة الأشهر الحرم ، فإنه لا يحل فيها البدء بالقتال ، وهي ذو القعدة ، وذو الحجة ، ومحرم ، ورجب ، إلا إذا بدأ فيها العدو بالقتال ، فإنه يجب القتال حيثئذ ، دفعاً للاعتداء ، وكذلك يباح فيها القتال إذا كانت الحرب قائمة ، ودخلت هذه الأشهر ، ولم يستجب العدو لقبول المودعة فيها^(٢) ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمَ فَلَا تَغْلِبُوا فِيهِنَّ أَنْفُسُكُمْ ﴾ [التوبة : ٣٦] . وخطب رسول الله ﷺ في خطبة الوداع ، فقال : «أيها الناس : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤْخَذُوا عِدَّةً مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ [التوبة : ٣٧] ، وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض ، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر في كتاب الله يوم خلق الله السموات والأرض ، منها أربعة حُرُمٌ ، ثلاث متواليات ، وواحد فرد ؛ ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب ، فهو الذي بين جمادى وشعبان ، ألا هل بلغت ، اللهم أشهد^(٣) .

وما ورد من أن ذلك منسوخ فهو ضعيف ؛ لأنه ليس فيه ما يدل على النسخ .

* * *

(١) العية : رعاء الثياب ، ومكفوفة : مريضة محكمة . ولا إسلال ، ولا إغلال : أي ؛ لا سرقة ، ولا غيبة ، ولا كلام فيما مضى . ولكن كلوب صافية ، وأمن وسلام تام . والحديث أخرجه أبو داود : كتاب الجهاد - باب في صلح العدو ، يرقم (٢٧٦٦ / ٣) وأحمد ، في المسند (٣٢٥ / ٤) .

(٢) وحاصل الشروط ، أن يرجع النبي ﷺ والمسلمون هذا العام ، وأن يمدوا للعدة العام القابل ، ولا يحملوا إلا جلبان السلاح ، ولا يأخذوا من تبصم من أهل مكة ، ولا يأخذوا من تأخر من المسلمين ، ولا يمتكروا بمكة إلا ثلاثة أيام ، واصطلحوا على وضع الحرب بينهم عشر سنين ، وإن يأمن الناس بعضهم بعضاً .

(٣) البخاري ، بدون النفاذ الآية : كتاب التوحيد - باب قول الله - تعالى - : ﴿ وَجْهَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرٌ ﴾ إلى ربهنا ناظرة ﴿ (١٦٣ / ٩) ﴾ ، وكتاب المنافي - باب حجة الوداع (٢٢٤ / ٥) ، وكتاب التفسير ، تفسير سورة التوبة - باب ﴿ فَتَنَّاوُا أُمَّةَ الْكَفْرِ إِنْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٨٣ / ٦) ، ومسلم ، بدون النفاذ الآية : كتاب القسامة - باب تغليب تحريم الدماء والأعراض والأموال - يرقم (٢٩ / ٣) ، وأبو داود ، بدون النفاذ الآية : كتاب التمسك - باب الأشهر الحرم ، يرقم (١٩٤٧ / ٢) ، وأحمد في المسند بدون النفاذ الآية (٥ / ٣٧ ، ٧٣) ، وتفسير الطبري (١٤ / ٢٣٤) .

عقد الذمة

الذمة ؛ هي العبد والأمان . وعقد الذمة ؛ هو أن يقر الحاكم أو نائبه بعض أهل الكتاب - أو غيرهم - من الكفار على كفرهم بشرطين ؛

الشرط الأول ، أن يلتزموا أحكام الإسلام في الجملة .

الشرط الثاني ، أن يَلْكَؤا الجزية .

ويسري هذا العقد على الشخص الذي عقده ، ما دام حيًا ، وعلى ذريته من بعده .

والأصل في هذا العقد ، قول الله - سبحانه - : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا
الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

وروى البخاري ، أن المغيرة قال - يوم نهاوند - : أمرنا نبينا أن نقاتلكم ، حتى تعبدوا
الله وحده ، أو تؤدوا الجزية^(١) .

وهذا العقد دائم غير محدود بوقت ، ما دام لم يوجد ما ينقضه .

موجبُ هذا العقد :

وإذا تم عقد الذمة ، ترتب عليه حرمة قتالهم ، والحفاظ على أموالهم ، وصيانة
أعراضهم ، وكفالة حرياتهم ، والكف عن أذلم ؛ لما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه
قال : إنما بدلوا الجزية ؛ لتكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا^(٢) .

والقاعدة العامة التي رآها الفقهاء ، أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

الأحكام التي تجري على أهل الذمة :

وتجري أحكام الإسلام على أهل الذمة في ناحيتين ؛

الناحية الأولى ، المعاملات المالية ، فلا يجوز لهم أن يتصرفوا تصرفًا لا يتفق مع تعاليم

(١) البخاري : كتاب الجزية والموادعة مع أهل الحرب - باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ، وقول الله - تعالى - : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (١١٨/٤) .

(٢) الأثر لا أصل له ، انظر ههنا الخليل (٥ / ١٠٣) .

الإسلام ، كعقد الربا ، وغيره من العقود المحرمة .

الناحية الثانية ، العقوبات المقررة ، فيقتصر منهم ، وتقام الحدود عليهم متى فعلوا ما
يوجب ذلك ، وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم يهوديين ، ونيا بعد إحصائهما^(١) .

أما ما يتصل بالشعائر الدينية ؛ من عقائد وعبادات ، وما يتصل بالأمري ؛ من زواج
وطلاق ، فلهم فيها الحرية المطلقة ؛ تبعاً للقاعدة الفقهية المقررة : اتركوهم ، وما
يدينون^(٢) .

وإن تحاكموا إلينا ، فلنا أن نحكم لهم بمقتضى الإسلام أو نرفض ذلك ؛ يقول الله -
تعالى - : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ
حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة : ٤٢] .

هذا ما يتعلق بالشرط الأول ، وأما شرط الجزية ، فنذكره فيما يلي .



(١) تقدم تخرجه .

(٢) قد تقدم هذا القول ، وقد جملة للمصنف من كلام النبي ﷺ هناك ، وعلمت أنه ليس بحديث ، بل منته مخالف
للمصوص .

الجزية

تعريفها:

الجزية ، مشتقة من الجزاء ، وهي مبلغ من المال ، يوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب .

الأصل في مشروعيتها:

والأصل في مشروعيتها قول الله - تعالى - : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا
الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

روى البخاري ، والترمذي ، عن عبد الرحمن بن عوف ، أن النبي ﷺ أخذ الجزية من
مجوس هجر (١) (٢) .

وروى الترمذي ، أن النبي ﷺ أخذها من مجوس البحرين ، وأخذها عمر - رضي
الله عنه - من فارس ، وأخذها عثمان من الفرس ، أو البربر (٣) .

حكمة مشروعيتها:

وقد فرض الإسلام الجزية على الذميين ، في مقابل فرض الزكاة على المسلمين ، حتى
يتساوى الفريقان ؛ لأن المسلمين والذميين يستظلون براية واحدة ، ويتمتعون بجميع الحقوق ،
ويتفهمون بمرافق الدولة بنسبة واحدة ، ولذلك أوجب الله الجزية للمسلمين ، نظير قيامهم
بالدفاع عن الذميين ، وحمايتهم في البلاد الإسلامية التي يقيمون فيها ؛ ولهذا تجب - بعد

(١) هجر : بلد في جزيرة العرب .

(٢) البخاري : كتاب الجزية ... - باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب (١١٧/٤) ، والترمذي : كتاب السير - باب
ما جاء في أخذ الجزية من المجوس ، برقمي (١٥٨٦ ، ١٥٨٧) (١٤٦/٤ ، ١٤٧) ، وقال : حديث حسن
صحيح .

(٣) الترمذي : كتاب السير - باب ما جاء في أخذ الجزية من المجوس ، برقم (١٥٨٨) (١٤٧/٤) ، وموطأ مالك :
كتاب الزكاة - باب جزية أهل الكتاب والمجوس ، برقم (٤١) (٢٧٨/١) ، والحديث مرسل ، انظر : إبداء
الغليل (٥ / ٩٠) .

والبحرين : للمروقة بين البصرة وعمان ، والبربر : قوم من أهل الغرب كالأعراب في القسوة والغفلة ، والجمع
البربرية .

دفعها - حمايتهم ، والحفاظة عليهم ، ودفع من قصدهم بأذى .

مَنْ تَوَخَّذَ مِنْهُمْ ؟

وتؤخذ الجزية من كل الامم ؛ سواء اكانوا كتابيين ، ام مجوساً . ام غيرهم ، وسواء اكانوا عرباً ام عجماً^(١) .

وقد ثبت بالقرآن الكريم ، انها تؤخذ من الكتابيين ، كما ثبت بالسنة ، انها تؤخذ من المجوس ، ومن عدلهم يلحق بهم .

قال ابن القيم : لان المجوس اهل شرك لا كتاب لهم ، فأخذوا منهم دليل على اخلاصهم من جميع المشركين ، وإنما لم يأخذوا منهم من عبدة الأوثان من العرب ؛ لانهم أسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية ؛ فإنها إنما نزلت بعد غزوة تبوك ، وكان رسول الله ﷺ قد فرغ من قتال العرب ، واستوثقت كلها له بالإسلام .

ولهذا لم يأخذوا من اليهود الذين حاربوه ؛ لانها لم تكن نزلت بعد ، فلما نزلت أخذوا من نصارى العرب ومن المجوس ، ولو بقي حيث أخذ أحد من عبدة الأوثان بذلها ، لقبلها منه ، كما قبلها من عبدة الصليان ، والأوثان ، والنيران .

ولا فرق ولا تأثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض ، ثم إن كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر المجوس ، وأي فرق بين عبدة الأوثان والنيران ؟ بل كفر المجوس أغلظ ، وعبادة الأوثان كانوا يقرنون بتوحيد الربوبية ، وأنه لا خالق إلا الله ، وانهم إنما يعبدون آلهتهم ، لتقريبهم إلى الله - سبحانه وتعالى - ولم يكونوا يقرنون بصانعين للعالم ، أحدهما خالق للخير ، والآخر للشر ، كما تقول للمجوس ، ولم يكونوا يستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات . وكانوا على بقايا من دين إبراهيم - صلوات الله وسلامه عليه - ، وأما المجوس فلم يكونوا على كتاب أصلاً ، ولا دانوا بدين أحد من الانبياء ؛ لا في عقائدهم ، ولا في شرائعهم .

والاثر الذي فيه أنه كان لهم كتاب ، فرفع ورفعت شريعتهم ، لما وقّع ملكهم على

(١) وهذا ملحق مالك ، والاوزاعي ، وشهاب الشام . وقال الشافعي - رضي الله عنه - : تقبل من اهل الكتاب ؛ عرباً كانوا ، ام عجماً ، ويلحق بهم المجوس ، ولا تقبل من عبدة الأوثان على الإطلاق . وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : لا يقبل من العرب إلا الإسلام ، أو السيف .

ابته ، لا يصح البتة ، ولو حنع المسلمون وعلموا ذلك من قبل الكتابة ، فإنه كتابهم وبيع ،
وشرعتهم بطلت ، فلم يبقوا على شيء منها .

ومعلوم ، أن العرب على دين إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وكان له صحيف
وشريعة ، وليس تغيير عبدة الأوثان للدين إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - وشريعته ،
بأعظم من تغيير للجوس للدين نبيهم وكتابهم « لو صح » فإنه لا يعرف عنهم التمسك
بشيء من شرائع الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - بخلاف العرب ، فكيف يجهل للمجوس
الذين دينهم اقتبح الأديان ، أحسن حالا من مشركي العرب ؟ ولهذا القول أصبح في الدليل
كما ترى .

شروط أخذها :

وقد روعي في أخذها الحرية ، والعدل ، والرحمة ، ولهذا اشترط فيمن تؤخذ منهم :

١- الذكورة .

٢- التكليف .

٣- الحرية .

لقوله - تعالى - : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] . أي : عن قنطرة يوفى ، فلا نجس على امرأة ، ولا صبي ، ولا عبد ، ولا
مجنون ، كما أنها لا نجس على مسكين يتصلق عليه ، ولا على من لا قدرة له على الفحل ،
ولا على الأعمى أو المقعد ، وغيرهم من ذوي المعاقات ، ولا على المترهين في الأديرة ، إلا
إذا كان غنيا من الأغنياء .

قال مالك - رضي الله عنه - : قضت السنة ، أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ،
ولا على صبيانهم ، وأن الجزية لا تؤخذ ، إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم .
وروى أسلم ، أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد : لا تقصروا الجزية
على النساء والصبيان ، ولا تقصرونها إلا على من جرت عليه المراسي ^(١) . وللتجور حكمه
حكم الصبي .

(١) وهذا كناية على أنها لا نجس إلا على الرجل ، وذلك إذا ثبت شمه ، والامر صحيح من عمر ، رضي الله
عنه ، انظر : « إرواه الخليل » (٩٥ / ٥) . - 407 -

قَنَرُهَا :

روى أصحاب السنن ، عن معاذ - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ لما وجهه إلى اليمن، أمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، أو علة من المعافرة^(١) .

ثم زاد فيها عمر - رضي الله عنه - فجعلها أربعة دنانير على أهل النخب ، وأربعين درهماً ، على أهل الوَرَقِ^(٢) في كل سنة^(٣) .

فرسول الله ﷺ علم بضعف أهل اليمن ، وعمر - رضي الله عنه - علم بغنى أهل الشام وقوتهم . وروى البخاري ، أنه قيل لمجاهد : ما شأن الشام عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار؟ قال : جعل ذلك من قبيل اليسار^(٤) .

وبهذا أخذ أبو حنيفة - رضي الله عنه - ورواية عن أحمد ، فقال : إن على المومنين ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير اثني عشر درهماً ، فجعلها مقدرة الأقل والأكثر .

وذهب الشافعي ، ورواية عن أحمد إلى أنها مقدرة الأقل فقط وهو دينار ، وأما الأكثر ، فغير مقدر وهو موكول إلى اجتهد الولاة . وقال مالك ، وإحدى الروايات عن أحمد ، وهذا هو الأرجح : إنه لا حد لأقلها ، ولا لأكثرها ، والأمر فيها موكول إلى اجتهد ولاة الأمر ؛ ليقدرُوا على كل شخص ما يناسب حاله ، ولا ينبغي أن يكلف أحد فوق طاقته .

الزِيَادَةُ عَلَى الْجَزِيَّةِ :

ويجوز اشتراط الزيادة على الجزية ، ضيافة من يمر بهم من المسلمين ، فقد روى الأحنف بن قيس ، أن عمر - رضي الله عنه - شرط على أهل اللفة ضيافة يوم وليلة ، وأن يصلحوا

(١) للمعافرة : ثياب باليمن ، وهي مأخوذة من معافرة ، وهو حي من همدان ، والحديث صحيح ، انظر (إرواء الغليل) ٥ / ٩٥ .

(٢) الورق : الفضة .

(٣) أبو طود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ، برقم (١٥٧٦) ٢ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والنسائي : كتاب الزكاة - باب زكاة البئر ، برقم (٢٤٥٠ ، ٢٤٥١ ، ٢٤٥٢) ٥ / ٢٦ ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب زكاة البقر ، برقم (٦٢٣) ٣ / ١١ وقال : هذا حديث حسن ، وذكر أن بعضهم رواه مراسلاً ، وقال : وهذا أصح . وأحمد ، في المسند ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ، وصححه الألباني ، في : صحيح سني ٢ / ٥١٧ ، وصححه ابن ماجه (١٨٠٣) .

(٤) بخاري : كتاب الجزية ... - باب الجزية للوادعة مع أهل الحرب (٤ / ١١٧) .

القناطر ، وإن قُتلَ رجلٌ من المسلمين بأرضهم ، فعليه دية^(١) . رواه أحمد . وروى أسلم ، أن أهل الجزية من أهل الشام أتوا عمر - رضي الله عنه - فقالوا : إن المسلمين إذا مروا بنا ، كلفونا ذبغ الغنم والدجاج في ضيافتهم . فقال - رضي الله عنه - : أطعموهم ما تأكلون ، ولا تزيدوهم على ذلك^(٢) .

عَدِمُ أَحَدٌ مَا يَشُقُّ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِمْ :

وقد أمر الرسول ﷺ بالرفق بأهل الكتاب ، وعدم تكليفهم فوق ما يطيقون ؛ روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : كان آخر ما تكلم به النبي ﷺ ، أن قال : «احفظوني في ذمتي»^(٣) . وجاء في الحديث : «من ظلم مملوكاً أو كلفه فوق طاقته ، فأنا حبيبه»^(٤) .

وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما : ليس في أموال أهل الذمة ، إلا العفو^(٥) .
سُقُوطُهَا عَنْ أَسْلَمٍ :

وتسقط الجزية عن أسلم ؛ لحديث ابن عباس مرفوعاً : «ليس على المسلم جزية»^(٦) . رواه أحمد ، وأبو داود .

وروي أبو عبيدة ، أن يهودياً أسلم فطُوبىَ بالجزية ، وقيل : إنما أسلمت تموتاً . قال : إن في الإسلام معاداً . فرفع إلى عمر - رضي الله عنه - فقال : إن في الإسلام معاداً^(٧) . وكتب ، ألا تؤخذ منه الجزية .

(١) أخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٩ / ١٩٦) ، وليس عند أحمد ، كما قال للصف ، وحسن الألباني في إرواء الغليل (٥ / ١٠٢) . (٢) انظر : إرواء الغليل (٥ / ١٠٣) .

(٣) رواه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» بالنقل : «احفظوني في أهل ذمتي» . وقال : هذا ، وإن كان حاصم بن عبيد الله ضعيفاً ، فإن الراوي عنه لهذا الحديث الزبير بن حبيب ، ولا أدري من لهما البلاء فيه؟ (٢ / ١٨١) ، وللمترجمة عن الزبير بن حبيب انظر «تاريخ بغداد» (٨ / ٤٦٦) ، «الحديث ضعيف» .

(٤) أبو داود : كتاب الخراج والإمارة والقيء - باب في تمشير أهل الذمة إذا احتلفوا بالتجارات ، برقم (٣٠٥٢) (٣ / ٤٣٧) .

(٥) مصنف عبد الرزاق : كتاب أهل الكتابين - باب ما يؤخذ من قرانهم ونحوهم ، برقم (١٩٢٧٧) (١٠ / ٣٣٣ ، ٣٣٤) .

(٦) أبو داود : كتاب الخراج والإمارة والقيء - باب في الذي يسلم في بعض السنة ، هل عليه جزية ؟ برقم (٣٠٥٣) (٣ / ١٦٨) ، والترمذي : كتاب الزكاة - باب ما جاء ليس على المسلمين جزية ، برقم (١٦٣٣) (٣ / ١٨٨) ، وسند أحمد (١ / ٢٢٣ ، ٢٨٥) ، «الحديث ضعيف» انظر : «الإرواء» (٥ / ٩٩) .

(٧) الأموال لأبي عبيد ، برقم (١٢٢) (ص ٦٦ ، ٦٧) ، والأموال ، لابن زنجويه ، برقم (١٨٤) ، (١ / ١٧٣) ، «ثيبهني بمنه» : كتاب الجزية - باب الذي يسلم ، فيدفع عنه الجزية ... إلخ (٩ / ١٩٩) ، ومصنف عبد الرزاق ، برقم (١٩٢٨٥) (١٠ / ٣٣٦) ، و«رقم (١٠١١١) (٦ / ٩٤) ، والآخر حسن» انظر إرواء الغليل (٥ / ١٠٠) .

عقد الذمة للمواطنين وللمستقلين

وكما يجوز هذا العقد لمن يريد أن يعيش مع المسلمين ، وتحت ظلال الإسلام ، فإنه يجوز للمستقلين في أماكنهم ، بعيداً عن المسلمين .

فقد عقد رسول الله ﷺ مع نصارى نجران عقداً ، مع بقائهم في أماكنهم ، وإقامتهم في ديارهم ، دون أن يكون معهم أحد من المسلمين^(١) .

وقد تضمن هذا العهد حمايتهم ، والحفاظ على حريتهم الشخصية والدينية ، وإقامة العدل بينهم ، والانتصاف من الظالم .

وقام الخلفاء من بعده على تنفيذ ، حتى عهد هارون الرشيد فأراد أن ينقضه ، فمنعه محمد بن الحسن ، صاحب الإمام أبي حنيفة ، وهذا هو نص العقد : لنجران وحاشيتها جوار الله ، وذمة محمد النبي رسول الله ﷺ على ما تحت أيديهم ، من قليل أو كثير ، لا يُغِير أسقف من أسقفيتهم ، ولا راهب من رهبانيتهم ، ولا كاهن من كهانته ، وليس عليه دنية - أي : لا يعامل معاملة الضعيف ، ولا دم جاهلية - ولا يخسرون ، ولا يعسرون ، ولا يعطون أرضهم جيشاً ، ومن سأل منهم حقاً فينهم النصف ، غير ظالمين ولا مظلومين ، ومن أكل ربا^(٢) من ذي قبل - أي : في المستقبل - فلعتي منه بريئة ، ولا يؤخذ رجل منهم بظلم آخر ، وعلى ما في هذا الكتاب جوار الله ، وذمة محمد النبي الأمي رسول الله ﷺ أبداً ، حتى يأتي الله بأمره . فإذا أراد أحد الرؤساء استغلال المعاهدة لحسابه ، وظلم شعبه ، منع من ذلك .

جاء في «المبسوط» للسرخسي : وإذا طلب ملك الذمة أن يترك يحكم في أهل مملكته بما شاء ، من قتل ، أو صلب ، أو غيره ، بما لا يصح في دار الإسلام ، لم يُجب إلى ذلك ؛ لأن التقرير على الظلم ، مع إمكان المنع ، حرام ، ولأن اللمي عن يلتزم أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات ، فشرطه بخلاف موجب عقد الذمة باطل ، فإن أعطى الصلح والذمة على هذا ، بطل من شروطه ما لا يصح في الإسلام ، لقوله ﷺ : «كل شرط ليس في كتاب الله باطل»^(٣) .

(١) الطبقات الكبرى ، لابن سعد (١ / ٢ / ٣٥ ، ٣٦) .

(٢) قال ابن القيم : في هذا دليل على تقاض عقد الذمة بإحلال الحلت ، وأكل الربا ، إذا كان مشروطاً عليهم .

(٣) تقدم تخرجه .

بِمَ يُنْقَضُ الْعَهْدُ ؟

وينقض عهد اللعة بالامتناع عن الجزية ، أو لئاء التزام حكم الإسلام ، إذا حكم حاكم به ، أو تعدى على مسلم بقتل ، أو بفسته عن دينه ، أو رقى بمسلمة ، أو أصابها بزواج ، أو عمل عمل قوم لوط ، أو قطع الطريق ، أو تجسس ، أو آوى الجاسوس ، أو ذكر الله أو رسوله ، أو كتابه ، أو دينه بسوء ؛ فإن هذا ضرر يعم المسلمين في أنفسهم ، وأعراضهم ، وأموالهم ، وأخلاقهم ، ودينهم .

قيل لابن عمر - رضي الله عنه - : إن راهباً يشتم النبي ﷺ . فقال : لو سمعته لقتلته ، إنا لم نعطه الأمان على هذا^(١) .

وكذا إذا لحق بليل الحرب ، بخلاف ما إذا أظهر منكراً أو قلف مسلماً ، فإن عهده لا يتنقض ، وإذا انتقض عهده ، فإن عهد نسائه وأولاده لا يتنقض ؛ لأن التنقض حدث منه ، فيختص به .

موجبُ النِّقْضِ :

وإذا انتقض عهده ، كان حكمه حكم الأمير ، فإن أسلم حرم قتله ؛ لأن الإسلام يَجِبُ ما قبله^(٢) .

دخول غير المسلمين المساجد ، وبلاد الإسلام

اختلف الفقهاء في دخول غير المسلمين من الكفار المسجد الحرام ، وغيره من المساجد ، وبلاد الإسلام ، وجملة بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أقسام ؛

القسم الأول ، الحرم ، فلا يجوز لكافر أن يدخله بحال ؛ ذمياً كان ، أو مُسْتَأْماً ؛ لظاهر قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾ [التوبة : ٢٨] . وبه قال الشافعي ، وأحمد ، ومالك .

فلو جاء رسول من دار الكفر ، والإمام في الحرم ، فلا يأذن له في دخول الحرم ، بل

(١) قال الشيخ الألباني : لم ألق على سنده ، ويضعي عنه حديث علي ، رضي الله عنه ، أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ ، وتقع فيه ، فأنقها رجل حتى ماتت ، فأبطل رسول الله معها . إرواء الخليل (٥ / ٩١) .

(٢) جزء من حديث عمرو بن العاص الطويل في قصة توبته ، وقد أخرجه مسلم ، في : كتاب المناقب (١ / ٧٨) ، والإمام أحمد ، في مسنده ، (٤ / ٢٠٥) ، وأبو داود : إرواء الخليل (٥ / ١٧١) .

يخرج إليه بنفسه ، أو يبحث إليه من يسمع رسالته خارج الحرم .
 . وجوز أبو حنيفة وأهل الكوفة للمصاعد دخول الحرم^(١) ، ويقيم فيه مقام المسافرين ولا يستوطنه ، ويجوز عنده دخول الواحد منهم الكعبة أيضاً .

القسم الثاني ، الحجاز ؛ وحده ما بين اليمامة ، واليمن ، والحج ، والمدينة الشريفة ،
 قيل : نصفها تهامي ، ونصفها حجازي . وقيل : كلها حجازي^(٢) .

وقال الكلبي : حد الحجاز ؛ ما بين جبلي طيء وطريق العراق ، وسمي حجازاً ؛ لأنه
حجز بين تهامة ، ويحد . وقيل : لأنه حجز بين نجد ، والسراة . وقيل : لأنه حجز بين
نجد ، وتهامة ، والشام . قال الحري : وتبوك من الحجاز ، فيجوز للكفار دخول أرض
الحجاز بالإذن ، ولكن لا يقيمون بها أكثر من مقام المسافر ، وهو ثلاثة أيام .
وقال أبو حنيفة : لا يتمتعون من استيطانها ، والإقامة بها .

وحجة الجمهور ما روى مسلم ، عن ابن عمر ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول :
«لأُخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فلا أترك فيها إلا مسلمًا»^(٣) .

زاد في رواية لغير مسلم : وأوصى ، فقال : «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»^(٤) .
فلم يفرغ لذلك أبو بكر ، وأجلهم عمر في خلافته ، وأجل لمن يقدم تاجراً ، ثلاثاً .

(١) يعني بإذن الإمام ، أو الخليفة ، أو نائبه في الحكم .

(٢) وهو الصحيح في عرف الإسلام ، وأما الخلاف ، فهو في شكل البلاد الذي سمي الحجاز لاجل حجاز ، ونجد
نجداً .

(٣) مسلم : كتاب الجهاد والسير - باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، برقم (٦٣) (١٣٨٨/٢) ، وأبو
داود : كتاب الحجاج والإمارة والفتن - باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب ، برقم (٤٠٣٠) (١٦٣/٣) ،
ومسند أحمد (١ / ٢٩ ، ٣٢ ، ٣ / ٣٤٥) .

(٤) البخاري : كتاب الجزية والمواحدة مع أهل الحرب - باب إخراج اليهود من جزيرة العرب (٤ / ١٢٠ ، ١٢١) ،
وأبو داود : كتاب الحجاج والإمارة والفتن - باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب ، برقم (٣٠٢٩)
(٣ / ١٦٣) ، والدارمي : كتاب السير - باب إخراج المشركين من جزيرة العرب ، بلنظ مقاروب (٢ / ٢٣٣)
ومسند أحمد (١ / ٢٢٢) .

وعن ابن شهاب ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب »^(١) .
أخرجه مالك في «الموطأ» مرسلًا . وروى مسلم ، عن جابر ، قال : سمعت رسول
الله ﷺ يقول : «إن الشيطانَ قد يئس أن يعبدَه المصلون في جزيرة العرب ، ولكن في
التحريض بينهم»^(٢) .

قال سعيد بن عبد العزيز : جزيرة العرب ؛ ما بين الوادي ، إلى أقصى اليمن ، إلى
تخوم العراق ، إلى البحر .

وقال غيره : حدُّ جزيرة العرب ؛ من أقصى عدنَّ إلى ريف العراق في الطول ،
ومن جدة وما والاها من ساحل البحر ، إلى أطراف الشام عرضًا .

القسم الثالث ، سائر بلاد الإسلام ، فيجوز للكافر أن يقيم فيها بعهد ، وأمان ، ودية ،
ولكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم ، عند الشافعي . وقال أبو حنيفة : يجوز دخولها
لهم من غير إذن . وقال مالك ، وأحمد : لا يجوز لهم الدخول بحال .



(١) مالك ، في : الموطأ - باب ما جاء في إجماع اليهود من المدينة (ص ٣٦٠) ، وقال المناطقي في «علمه» : وهذا
حديث صحيح . وانظر : انصب الرأية للزيلعي (٤ / ٣٤٠) .

(٢) مسلم : كتاب صفات المنافقين وإحكامهم - باب تحريض الشيطان ، وبه سرابله لفتنة الناس ، وإن مع كل إنسان
قرينة ، برقم (٦٥) (٤ / ٢١٦٦) ، وأبو داود : كتاب البر والصلة - باب ما جاء في التباغض ، برقم (١٩٣٧)
(٤ / ٣٣٠) ومعنى «ولكن في التحريض بينهم» ، أي ؛ ولكنه يسمى في التحريض بينهم بالمقصودات ، والشحناء ،
والحروب ، والفتن ، وغيرها .

الغنائم

تعريفها:

الغنائم ؛ جمع غنيمة ، وهي في اللغة ؛ ما يناله الإنسان بسعيه ، يقول الشاعر :
وقد ظلّوت في الألفاق حتى رخصت من الغنيمة بالإياب
وفي الشرع ؛ هي المال المأخوذ من أعداء الإسلام ، عن طريق الحرب والقتال . وتشمل
الأنواع الآتية :

١- الأموال المنقولة .

٢- الأسرى .

٣- الأرض .

وتسمى الأنفال ؛ جمع نفل ؛ لأنها زيادة في أموال المسلمين ، وكانت قبائل العرب في
الجاهلية قبل الإسلام إذا حاربت ، وانتصر بعضها على بعض ، أخذت الغنيمة ، ووزعتها
على المحاربين ، وجعلت منها نصيباً كبيراً للرئيس ، أشار إليه أحد الشعراء ، فقال :

للك الرباع^(١) منها والصفايا^(٢) وحكمك والنشيط^(٣) والفضول^(٤)

إحلالها لهذه الأمة دونه غيرها :

وقد أحل الله الغنائم لهذه الأمة ، فبرشد الله - سبحانه - إلى حلّ أخذ هذه الأموال
بقوله : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٦٩] . ويشير
الحديث الصحيح إلى أن هذا خاص بالأمة للمسلمة ، فإن الأمم السابقة لم يكن يحل لها شيء
من ذلك ، روى البخاري ، ومسلم ، عن جابر بن عبد الله ، أن

(١) للرباع : ريع الغنيمة .

(٢) الصفايا : ما يتحصنه الرئيس ، ويصطفيه لنفسه .

(٣) النشطة : ما يقع فيه أيدي القتاتلين قبل الموقعة .

(٤) الفضول : ما يفضل به القسمة .

رسول الله ﷺ قال : «أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي ؛ نُصِرْتُ بالرعب مسيرة شهر ، وجُعِلَتْ لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فإيما رجل من امتي أدركته الصلاة ، فليصل ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، ويُعْتَذَرُ إلى الناس عامة» (١) .

وسبب ذلك ما رواه البخاري ، ومسلم ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : «فلم تحل الغنائم لأحد من قبلنا ؛ ذلك لأن الله ، تبارك وتعالى ، رأى ضعفنا وعجزنا ، فطَئِبَهَا لَنَا» (٢) . أي ؛ أحلها لنا .

مصرفها :

كان أول صلح مسلح بين الرسول ﷺ وبين المشركين يوم السابع عشر من رمضان ، من السنة الثانية من الهجرة في بدر ، وقد انتهى هذا الصدام بالنصر المؤزر ، والفوز العظيم للنبي ﷺ والمسلمين ، ولأول مرة منذ البعثة يشعر المسلمون بحلاوة النصر ، ويكتنهم الله من أعدائهم الذين اضطهدوهم طيلة خمسة عشر عاماً ، والذين أخرجوهم من ديارهم ، وأموالهم بغير حق ، إلا أن يقولوا : ربنا الله .

وقد ترك المشركون المهزومون وراءهم أموالاً طائلة ، فجمعها المتصرون من المسلمين ، ثم اختلفوا بينهم فيمن تكون له هذه الأموال ؛ أكون للذين خرجوا في إثر العدو ، أو تكون للذين أحاطوا برسول الله ﷺ ، وحملوه من العدو ؟

فأرشد القرآن الكريم إلى أن حكمها يرجع إلى الله ، وإلى رسوله ﷺ ، ففي الآية الأولى ، من سورة الأنفال ، يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الأنفال : ٤١] .

(١) البخاري : كتاب التيمم - باب قول الله - تعالى - : ﴿فَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ فِتْنَةً مَاءً فَتَيَمُّوا صِدْقاً طَيِّباً...﴾ (١ / ٩١) ، ومسلم : كتاب المساجد ، ومواضع الصلاة ، برقم (٣ ، ٤ ، ٥) (١ / ٣٧٠ ، ٣٧١) .
(٢) البخاري : كتاب فرض الخمس - باب قول النبي ﷺ : «أحلت لكم الغنائم» (٤ / ١٠٥) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير - باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة ، برقم (٢٢) (٣ / ١٣٦١ ، ١٣٦٢) .
وفطَئِبَهَا : أي ؛ جعلها لنا حلالاً بكم ، ورفع عنا مطقتها بالنار ؛ تكريمة لنا .

كيفية تقسيم الغنائم :

وقد بين الله - سبحانه وتعالى - كيفية تقسيم الغنائم ، فقال : ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ^(١)﴾ إِنَّ كُتُمَ أَمْنَتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّلَافِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿ [الانفال : ٤١] .
فالآية الكريمة نصت على الخمس ، يصرف على المصارف التي ذكرها الله - سبحانه وتعالى - وهي الله ورسوله ، وذو القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ، وذكر الله هنا تبركاً .

فسيهم الله ورسوله مصرفه مصرف الفيء ؛ فينشق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهد ، ونحو ذلك من المصالح العامة ، روى أبو داود ، والنسائي ، عن عمرو بن عبسة ، قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إلى بعير من المغنم ، ولما سلم أخذ ويرة من جنب البعير ، ثم قال : « لا يحل لي من غنائمكم مثل هذا ، إلا الخمس ، والخصم مردود فيكم » ^(٢) . أي ؛ ينشق منه على الفقراء ، وفي السلاح ، والجهد .

أما نفقات الرسول ﷺ ، فكانت مما أفاء الله عليه من أموال بني النضير ؛ روى مسلم ، عن عمر ، قال : كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ، مما لم يوجب عليه المسلمون بخيل ، ولا ركاب ، فكانت للنبي ﷺ خاصة ، فكان ينشق على أهله نفقة سنة ، وما بقي جعله في الكراع ^(٣) ، والسلاح عدة في سبيل الله ^(٤) .

(١) «خمنت» : أي ؛ اخلعوه من الكفار بواسطة الحرب ، وهو ليس على عمومه ، وإنما دخله التخصيص ؛ لأن سلب المقتول لقاتله ، والحاكم مخير في الأسارى والأرض . ويكون المني : إما خمنت من الذهب ، والفضة ، وغيرها من الامتعة والسبي . (٢) «المساكين» : الفقراء ، و«ابن السبيل» : المسافر ، للقطع عن بلد .

(٣) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في الإمام يستأجر بشيء من الفيء لنفسه ، برقم (٢٧٥٥) (٣ / ٨٢) ورواه النسائي : كتاب قسم الفيء ، رقم (٧) ، وموطأ مالك : كتاب الجهاد - باب ما جاء في الفلول ، برقم (٢٢) (٢ / ٤٥٧) ، (٤٥٨) ، مسند أحمد (٤ / ١٢٨ ، ٣١٦ / ٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٦) ، والحديث صحيح ، انظر : إرواء الغليل (٥ / ٧٣) .

(٥) البخاري : كتاب الجهاد والسير - باب للجن ومن يتوسر بترس صاحبه (٤ / ٤٦) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير - باب حكم الفيء ، برقم (٤٨) (٣ / ١٣٧٦) ، أبو داود : كتاب الخراج والإمارة والفيء - باب في صفات رسول الله ﷺ من الأموال ، برقم (٢٩٦٥) (٣ / ٣٧١) ، والنسائي : كتاب الفيء - باب رقم (١) حديث رقم (٤١٤٠) (٧ / ١٣٢) ، والترمذي : كتاب الجهاد - بسبب ما جاء في الفيء ، برقم (١٧١٩) (٤ / ٢١٦) ، وأحمد في المسند (١ / ٢٥ ، ٤٨) ، ومصنف ابن أبي شيبة : كتاب الجهاد - باب ما قالوا في قسمة ما ينتج من الأرض ، وكيف كان برقم (١٣٠٢٥) (١٧ / ٣٤١) .

وسمهم ذي القربى : أي ؛ أقرباء النبي ﷺ ، وهم بنو هاشم ، وبنو المطلب ، الذين أزرأ النبي ﷺ ، وناصروه ، دون أقربائه الذين خذلوه وعانلوه .

روى البخاري ، وأحمد ، عن جبير بن مطعم ، قال : لما كان يوم خيبر ، قسم رسول الله ﷺ سهم ذوي القربى بين بني هاشم وبنو المطلب ، فأتيتُ أنا وعثمان بن عفان ، فقلنا : يا رسول الله ، أما بنو هاشم ، فلا ننكر فضلهم ؛ لكأنك الذي وضعك الله به منهم ، فما بال إخواننا من بني المطلب أعطيهم وتركنا ، وإنا نحن وهم منك بمنزلة واحدة ؟ فقال : «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام ، وإنا بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد» . وشبك بين أصابعه ^(١) : « وياخذ منهم الغني ^(٢) والفقر ، والقريب والبعيد ، والذكر والأنثى : ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى ﴾ [النساء : ١١] .

وهذا ملحق الشافعي ، وأحمد . وروى عن ابن عباس ، وزين العابدين ، والباقر ، أنه يسوى في العطاء بين غنيهم وفقيرهم ، ذكورهم وإناثهم ، صغارهم وكبارهم ؛ لأن اسم القرابة يشملهم ، ولأنهم حُوصَّوه لما حرمت عليهم الزكاة ، ولأن الله جعل ذلك لهم ، وقسمه الرسول ﷺ لهم ، وليس في الحديث أنه فضلُ بعضهم على البعض .

واعتبر الشافعي ، أن سهمهم استحق بالقرابة ، فأشبه الميراث .

وقد كان النبي ﷺ يعطي عمه العباس ، وهو غني ، ويعطي عمته صفية ^(٣) .

وأما سهم اليتامى - وهم أطفال المسلمين - فقيل : يختص به الفقراء . وقيل : يعم الأغنياء والفقراء ؛ لأنهم ضعفاء وإن كانوا أغنياء .

روى البيهقي بإسناد صحيح ، عن عبد الله بن شقيق ، عن رجل ، قال : أتيت النبي ﷺ ، وهو بوادي القرى وهو معترض فرساً ، فقلت : يا رسول الله ، ما تقول في الغنيمة ؟ قال : «لله خمسها ، وأربعة أخماسها للجيش» . قلت : فما أحد أولى به من

(١) البخاري مختصراً : كتاب فرض الخمس - باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام ، وأنه يعطي بعض قريته دون بعض (٤ / ١١١) ، وأحمد في المسند (٤ / ٨١) .

(٢) قال أبو حنيفة : يعطون ؛ لفقرهم إذا كانوا فقراء . وقال الشافعي : يعطون ؛ لقرباهم من الرسول ﷺ .

(٣) صحيح ، فتنر : «إبراء الخليل» (٥ / ٧٩) .

أحد ؟ قال : « لا ، ولا السهم تستخرجه من جيبيك ، ليس أنت أحق به من أخيك المسلم »^(١).

وفي الحديث : « وأما قرية عصت الله ورسوله ، فإن خمسها لله ورسوله ، ثم هي لكم »^(٢).

وأما الأربعة الأخماس الباقية ، فتمطى للجيش ، ويختص بها الذكور ، الأحرار ، البالغون ، العقلاء .

أما النساء ، والعبيد ، والصغار ، ولجانين ، فإنه لا يسهم لهم ، لأن الذكورة ، والحرية ، والبلوغ ، والعقل ، شرط في الإسهام ، ويستوي في العطاء القوي والضعيف ، ومن قاتل ومن لم يقاتل ؛ روى أحمد ، عن سعد بن مالك ، قال^(٣) : قلت : يا رسول الله ، الرجل يكون حامية القوم ، ويكون سهمه وسهم غيره سواء ؟ قال : « فكلتكم أمك ابن أم سعد ، وهل ترزقون وتنصرون إلا بضعتناكم »^(٤).

وفي كتاب « حجة الله البالغة » : « ومن بعثه الأمير لمصلحة الجيش ، كالبريد ، والطليعة ، والجاسوس ، يسهم له ، وإن لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر ، فقد تغيب عنها بأمر رسول الله ﷺ من أجل مرض زوجته رقية بنت الرسول ﷺ ، فقال له النبي ﷺ : « إن لك أجر رجل عن شهد بلرك وسهمه »^(٥) . رواه البخاري ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - .

(١) البيهقي : كتاب قسم الفتيه والغنيمة - باب إخراج الخمس من رأس الغنيمة ، وقسمه الباقي بين من حضر من الرجال المسلمين ، بالكثيرين ، الأحرار (٦ / ٣٢٤) ، وكتاب السير - باب أخذ السلاح وغيره ينير إذن الإمام (٩ / ٦٢) ، وينصحه أخرجه الطحاوي (٢ / ١٧٧) ، وصححه الألباني ، في : « إرواء الغليل » (٥ / ٦٠) .

(٢) مسلم : كتاب الجهاد - باب حكم الفتيه ، برقم (٤٧) (٣ / ١٣٧٦) ، وأبو طود : كتاب الإخراج والإمرة والفتي - باب في إتيان أرض السودان وأرض العترة ، برقم (٣٠٣٥) (٣ / ٤٢٧) ، وأحمد في « المسند » (٢ / ٣١٧) .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) البخاري : كتاب المغازي - باب قول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ... ﴾ (٥ / ١٢٦) ، وكتاب فرض الخمس - باب إذا بعث الإمام رسولا في حاجة ، أو أسره بألغام حل يسهم له (٤ / ١٨) ، وأحمد ، في « المسند » (٢ / ١٠١ ، ١٢٠) .

وتقسم الغنيمة على أساس أن يكون للراجل سهم ، وللفرس ثلاثة .
وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة ، بأن النبي ﷺ كان يسهم للفرس وفرسه ثلاثة أسهم ، وللراجل (١) سهمًا (٢) .
وإنما كان ذلك كذلك ؛ لزيادة مؤنة الفرس ، واحتياجه إلى سائس ، وقد يكون تأثير الفارس بالفرس (٣) في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراجل (٤) .
ولا يسهم لغير الخيل ؛ لأنه لم ينقل عنه ﷺ أنه أسهم لغير الخيل ، وكان معه سبعون بعيرًا يوم بدر ، ولم تخل غزوة من غزواته من الإبل ، وهي غالب دوابهم ، ولو أسهم لها لنقل إلينا ، وكذلك أصحابه من بعده لم يسهموا للإبل .
ولا يسهم لأكثر من فرس واحد ؛ لأن النبي ﷺ لم يرو عنه ولا عن أصحابه ، أنهم أسهموا لأكثر من فرس ، ولأن العدو لا يقاتل ، إلا على فرس واحد .
وقال أبو حنيفة - رضي الله عنه - : يسهم لأكثر من فرس واحد ؛ لأنه أكثر غناء ، وأعظم منفعة . ويعطى الفرس المستعار والمستأجر ، وكذلك المغصوب ، ونسبته لصاحبه .
التَّضَلُّ مِنَ الْغَنِيمَةِ :

يجوز للإمام أن يزيد بعض المقاتلين عن نصيبه ، بمقدار الثلث أو الربع .
وأن تكون هذه الزيادة من الغنيمة نفسها ، إذا أظهر من النكاية في العدو ما يستحق به

(١) الراجل : للمجاهد على رجليه .

(٢) البخاري : كتاب الجهاد - باب سهام الفرس (٤ / ٣٧) ، وكتاب المغازي - باب غزوة خيبر (٥ / ١٧٤) ، ومسلم : كتاب الجهاد - باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ، برقم (٥٧) (٣ / ١٣٨٣) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في سهمان الخيل ، برقم (٢٧٣٣) (٣ / ١٧٣) ، ولباب فيمن أسهم له سهمًا ، برقم (٢٧٣٦) (٣ / ١٧٥) ، والترمذي : كتاب السير - باب ما جاء في سهم الخيل ، برقم (١٥٥٤) (٤ / ١٧٤) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب قسمة الغنائم ، برقم (٢٨٥٤) (٢ / ٩٥٢) ، والدارمي : كتاب السير - باب في سهم الخيل ، برقم (٢٤٧٥) (٢ / ١٤٤) ، وموطأ مالك : كتاب الجهاد - باب القسم للخيل في الغزو ، برقم (٢١) (٢ / ٤٥٦) ، وأحمد في المسند (٢ / ٢ ، ٦٢) .

(٣) الفارس بالفرس ، يرى أبو حنيفة - رضي الله عنه - أن للفرس سهمين ، وللراجل سهمًا واحدًا مخالفًا للسنة الصحيحة .

(٤) يرى بعض العلماء التسوية بين الفرس العربي والهجيني ، ويسمى البرذون والأكشي . ويرى البعض الآخر ، أنه لا يسوى بينهما ، فإذا لم يكن الفرس عربيًا ، فإنه لا يسهم له ، وأنه في هذه الحال يكون مثل الجمل في عدم الإسهام له .

هذه الزيادة . وهذا ملهـب أحمد ، وأبو عبيد^(١) .

وحجة ذلك حديث حبيب بن مسلمة ، أن رسول الله ﷺ : كان ينفل الربع من السرايا ، بعد الخمس في البداة ، وينفلهم الثلث بعد الخمس في الرجعة^(٢) . رواه أبو داود ، والترمذي .

وجمع لسلمة بن الأكوع في بعض مغازيه بين سهم الرجل والفارس ، فأعطاه خمسة أسهم ؛ لعظم عنته في تلك الغزوة^(٣) .

السلب للقاتل :

السلب ؛ هو ما وجد على المقتول من السلاح وعلّة الحرب ، وكذلك ما يتزين به للحرب ، أما ما كان معه من جواهر ، ونقود ، ونحوها ، فليس من السلب ، وإنما هو غنيمة .

وأحياناً يرعّب القائد في القتال ، فيُغري للقاتلين بأخذ سلب المقتولين ، وإيثارهم به دون بقية الجيش ، وقد قضى رسول الله ﷺ في السلب للقاتل ، ولم يُخمسه^(٤) . رواه أبو داود ، عن عوف بن مالك الأشجعي ، ومخالد بن الوليد .

وروى ابن أبي شيبة ، عن أنس بن مالك ، أن البراء بن مالك مرّ على مرزبان يوم الزارة^(٥) ، فطعنه طعنة على قربوس سرجه ، فقتله ، فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً ، فبلغ ذلك عمر

(١) يرى مالك ، أن النفل يكون من الخمس الواجب لبيت المال . وقال الشافعي : يكون من خمس الخمس ، وهو نصيب الإمام .

(٢) أبو داود : كتاب الجهاد - باب فيمن قال : الخمس قبل النفل ، برقم (٢٧٤٩ ، ٢٧٥٠ / ٣ / ١٨٢ ، ١٨٣) ، والترمذي : كتاب السير - باب في النفل ، برقم (١٥٦١ / ٤ / ١٣٠) ، والدارمي : كتاب السير - باب ما جاء في أن ينفل في البداة الربع وفي الرجعة الثلث ، برقم (٢٤٨٥) ، وباب النفل بعد الخمس ، برقم (٢٤٨٦ / ٢ / ١٤٧) ، وأحمد في المسند (٤ / ١٥٩ ، ١٦٠) .

(٣) والمحدث أخرجه مسلم ، في : كتاب الجهاد - باب استحقاق القاتل سلب القاتل (١٢ / ٦٥) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في الجاسوس المستأمن (٢٦٥٣) ، وأحمد ، في المسند (٤ / ٤٩ ، ٥١) .

(٤) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في السلب يُخمس ، برقم (٢٧٢١ / ٣ / ١٦٥) ، ورواه في «جامع الأصول» (١١٨٧) والمحدث صحيح ، نظر : «إرواء الغليل» (٥ / ٥٥) .

(٥) الزارة ؛ بلدة كبيرة بالبحرين ، ومنها مرزبان الزارة . انظر «معجم البلدان» .

ابن الخطاب - رضي الله عنه - فقال لأبي طلحة : إنا كنا لا نُخَمِّسُ السلب ، وإن سلب البراء قد بلغ مالا كثيرا ، ولا أراني إلا خَمْسَةً^(١) . قال : قال ابن سيرين : فحدثني أَنَسُ بن مالك : إنه أولُ سلبٍ خُمِّسَ في الإسلام . وعن سلمة بن الأكوع ، قال : أتى النبي ﷺ عَيْنٌ^(٢) من المشركين ، وهو في سفر ، فجلس مع أصحابه يتحدث ثم انقفل ، فقال النبي ﷺ : «اطلبوه ، وقتلوه» . قال : فقتلته ، فقتلني سلبه^(٣) .

مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ :

تقدم ، أن شرط الإسهام في الغنيمة البلوغ ، والعقل ، والذكورة ، والحرية .

فمن لم يكن مستوفيا لهذه الشروط ، فلا سهم له في الغنيمة ، وإن كان له أن يأخذ منها دون السهم ، قال سعيد بن المسيب : كان الصبيان والعبيد يُحَلِّونَ من الغنيمة ، إذا حضروا الغزوة في صدر هذه الأمة . وروى أبو داود ، عن حمير ، قال : شهدت خيبر مع سادتي ، فكلَّمُوا في رسول الله ﷺ فأنبأني مملوك ، فأمر لي بشيء من خزني المتاع . أي : أرداه^(٤) .

وفي حديث ابن عباس ، أنه سئل عن المرأة والعبد ، هل كان لهما سهم معلوم إذا

(١) مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الجهاد - باب من جعل السلب للقاتل ، برقم (١٤٠٣٤ ، ١٤٠٣٥ / ١٢ / ٣٧١ ، ٣٧٢) وأخرجه أبو حيد ، في «الأموال» (ص ٣١) من طريق هشيم ، عن ابن عون ، ويونس ، وهشام ، والبيهقي : كتاب قسم الفتي والغنيمة - باب ما جاء في تخميس السلب (٦ / ٣١٠ ، ٣١١) ، وأورده الهندي في «الكتبة» (٤ / ٣٢٨) ، وأخرجه ابن حزم ، في «المحلى» (٧ / ٢٩٣) وهو صحيح ، انظر لإرواء الغليل ، (٥ / ٥٧) .

(٢) البخاري : كتاب الجهاد - باب المحرمي إذا دخل دار الإسلام بغير إمان (٤ / ٨٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في الجاسوس المسمان ، برقم (٢٦٥٣ / ٣ / ١١٢) ، وابن ماجه مختصرا : كتاب الجهاد - باب المارّة والسلب ، برقم (٢٨٣٦ / ٢ / ٩٤٦) ، وفي «الزوائد» : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات ، ونسبه الثوري للشافعي لوفاً .

(٤) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في المرأة والعبد يُحَلِّان من الغنيمة ، برقم (٢٧٣٠ / ٣ / ١٧١) ، والترمذي : كتاب السير - بل هل يسهم للعبد ، برقم (١٥٥٧ / ٤ / ١٢٧) ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب العبيد والنساء وشبهون مع المسلمين ، برقم (٢٨٥٥ / ٢ / ٩٥٢) ، والحاكم ، في «المستدرک» : كتاب قسم الفتي (٢ / ١٣١) ، وقال : حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي ، وأحمد ، في «المسندة» (٥ / ٢٣٣) ، وصححه الشيخ الألباني ، في : «إرواء الغليل» (٥ / ٦٨) .

حضر الناس ؟ فأجاب ، أنه لم يكن لهما سهم معلوم ، إلا أن يحلنيا^(١) من غنائم القوم^(٢) .

وعن أم عطية ، قالت : كنا نغزو مع رسول الله ﷺ ، فنلدوي الجرحى ، ونمرض المرضى ، وكان يرخص لنا من الغنيمة^(٣) . وأخرج الترمذي ، عن الأوزاعي مرسلًا ، قال : أسهم النبي ﷺ الصبيان بخير^(٤) . وللقصود بالإسهام هنا الرضخ .

وعن يزيد بن هرمز ، أن لجملة الحروري كتب إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - يسأله عن خمس خلال : أما بعد ، فأخبرني هل كان النبي ﷺ يغزو بالنساء ، وهل كان يضرب لهن بسهم ، وهل كان يقتل الصبيان ، ومتى يتقضي يتم التيمم ، وعن الخمس لمن هو ؟ فقال ابن عباس : لولا أن أكنم علمًا ، ما كتبت إليه . ثم كتب إليه ، فقال : كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو بالنساء ؟

وقد كان يغزو بهن ، فيلدوين الجرحى ، ويحلين^(٥) من الغنيمة ، وأما بسهم ، فلا .

ولم يكن النبي ﷺ يقتل الصبيان ، وأنت تقتلهم . وكتبت تسألني متى يتقضي يتم التيمم ؟ فلمعري ، إن الرجل لتثبت لحبته ، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه ، ضعيف الوكاه منها ، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس ، فقد ذهب عنه التيمم . وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو ؟ وإنا كنا نقول : هو لنا . فأبى علينا قومنا ذاك^(٦) . رواه الخمسة ، إلا البخاري .

(١) يحلنيا : يعطيا .

(٢) مسلم : كتاب الجهاد - باب النساء الفارقات يرخص لهن ، ولا يسهم ... إلخ ، برقم (١٣٧) ، (١٤٠ / ٣) (١٤٤٤) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في المرأة والعبد يُحلان من الغنيمة ، برقم (٢٧٢٧) ، (١٧٠ / ٣) (١٦٩) ، والترمذي : كتاب السير - باب من يعطى الفتي ، برقم (١٥٥٦) (٤ / ١٢٥) ، (١٢٦) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب العبد والنساء يشهدون مع المسلمين ، برقم (٢٨٥٦) (٢ / ٩٥٢) ، والنسائي : كتاب السير - باب في سهم العبد والصبيان ، برقم (٢٤٧٨) (٢ / ١٤٥) .

(٣) مسلم : كتاب الجهاد والسير - باب النساء الفارقات يرخص لهن ولا يسهم ، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب ، برقم (١٣٧) يلفظ قريب (٣ / ١٤٤٤) .

(٤) الترمذي : كتاب السير عن رسول الله ﷺ - باب من يعطى الفتي ، برقم (١٥٥٦) (٤ / ١٢٦) .

(٥) يحلين : يعطون ، والمحلوة : العطية .

(٦) مسلم : كتاب الجهاد - باب النساء الفارقات يرخص لهن ولا يسهم ، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب ، برقم (١٣٧) (٣ / ١٤٤٤) ، والترمذي : كتاب السير عن رسول الله ﷺ - باب من يعطى الفتي ، برقم (١٥٥٦) (٤ / ١٢٦) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في المرأة والعبد يُحلان من الغنيمة ، برقم (٢٧٢٨) (٣ / ١٦٩) ، (١٧٠) ، وأحمد ، في المسألة (١ / ٣٠٨) .

الأجراء وغير المسلمين لا يسهم لهم:

وكذلك لا حق للأجراء ، الذين يصحبون الجيش للمعاش في الغنيمة ، وإن قاتلوا ، لأنهم لم يقصدوا قتالاً ، ولا خرجوا مجاهدين ، ويدخل فيهم الجيوش الحديثة ، فإنها صناعة وحرفة .

وأما غير المسلمين من المؤمنين ، فقد اختلفت فيهم أنظار الفقهاء فيما إذا استعين بهم في الحرب ، وقاتلوا مع المسلمين ؛ فقالت الأحناف ، وهو مروي عن الشافعي - رضي الله عنه - : يرضخ^(١) لهم ، ولا يسهم لهم .

ومروي عن الشافعي أيضاً : يستأجرهم الإمام من مبال لا مالك له بعينه ، فإن لم يفعل ، أعطاهم سهم النبي ﷺ . وقال الثوري ، والأوزاعي : يسهم لهم .

الغلول

تحريم الغلول:

يحرم الغلول ، وهو السرقة من الغنيمة ؛ إذ إن الغلول يكسر قلوب المسلمين ، ويسبب اختلاف كلمتهم ، ويشغلهم بالانتهاز عن القتال ، وكل ذلك يُفضي إلى الهزيمة ؛ ولهذا كان الغلول من كبائر الإثم بإجماع المسلمين ، يقول الله - تعالى - :

﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغُلَّ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران : ٧٥] .

وقد أمر النبي ﷺ بحقوبة الغال ، وحرق متاعه وضربه ؛ زجراً للناس ، وكبحاً لهم أن يفعلوا مثل ذلك ، فقد روى أبو داود ، والترمذي ، عن عمر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : «إذا وجدتم الرجل قد غلَّ ، فاحرقوا متاعه واضربوه»^(٢) . قال : فوجدنا في متاعه مصحفًا ، فساكنًا سالماً عنه ؟ فقال : بعه ، وتصدق بثمانه .

(١) يرضخ لهم : يطون عطاه قليلاً .

(٢) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في حقوبة الغال ، برقم (٢٧١٣) (٣ / ١٥٧) ، والترمذي : كتاب الحدود - باب في الغال ما يصنع به ، برقم (١٤٦١) (٤ / ٦١) وقال : هذا الحديث غريب لا نعرفه ، إلا من هذا الوجه . واللعثمي : كتاب السير - باب في حقوبة الغال ، برقم (٢٤٩٣) (٢ / ١٤٩) ، وأحمد ، في المسند (٢٢ / ١) .

وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ وأبا بكر ، وعمر ، حرقوا متاع الغنّال وضربوه^(١) .

وقد رويت أحاديث أخرى عن النبي ﷺ ، أنه لم يأمر بحرق متاع الغنّال ولا ضربه^(٢) ، فقههم من هذا ، أن للحاكم أن يتصرف حسب ما يرى من المصلحة ؛ فإن كانت المصلحة تقتضي التحريق والضرب ، حرق وضرب ، وإن كانت المصلحة غير ذلك ، فعل ما فيه المصلحة .

وروى البخاري ، عن عبد الله بن عمرو ، قال : كان على نَقل^(٣) أنبي ﷺ رجل يقال له : كركرة . فمات ، فقال النبي ﷺ : «هو في النار»^(٤) . فلعبوا ينظرون إليه ، فوجدوا عيابة قد غلّها .

وروى أبو داود ، أن رجلاً مات يوم خيبر من الأصحاب ، فبلغ النبي ﷺ فقال : «صلوا على صاحبكم» . فتغيرت وجوه الناس ، فقال : «إن صاحبكم غلّ في سبيل الله» . ففتشوا متاعه ، فوجدوا خرواً من خمر اليهود ، لا يساوي درهمين^(٥) .

الانتفاع بالطعام قبل قسمة الغنائم :

ويستثنى من ذلك الطعام وحلف الدواب ، فإنه يباح للمقاتلين أن يتغنوا بها ، ما داموا في أرض العدو ، ولو لم تقسم عليهم .

أ- روى البخاري ، ومسلم ، عن عبد الله بن مَعْقِل ، قال : أصبحت جراباً من شحم يوم خيبر ، فالتزمت ، فقلت : لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً . فالتفت ، فإذا رسول

(١) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في حقبة الغنّال ، برقم (٢٧١٥) (٣ / ١٥٨) .

(٢) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في الغلول إذا كان يسيراً ، يتركه الإمام ولا يحرق وحله ، برقم (٢٧١٢) (٣ / ١٥٦) ، والترمذي : كتاب المغنم - باب ما جاء في الغنّال ما يصنع به ، بعد حديث رقم (١٤٦١) (٤ / ٦١) وقال : هذا حديث غريب . (٣) نقل : متاع .

(٤) البخاري : كتاب الجهاد - باب القليل من الغلول ، ولم يذكر عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه ، وهذا أصح (٤ / ٩١) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الغلول ، برقم (٢٨٤٩) (٢ / ٩٥٠) ، وأحمد ، في المسند (٢ / ١٦٠) .

(٥) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في تعظيم الغلول ، برقم (٢٧١٠) (٣ / ١٥٥) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الغلول ، برقم (٢٨٤٨) (٢ / ٩٥٠) .

الله ﷻ مبشّم^(١) .

٢- وأخرج أبو داود ، والحاكم ، والبيهقي ، عن ابن أبي أوفى ، قال : أصبنا طعاماً يوم خيبر ، وكان الرجل يجيء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ، ثم ينطلق^(٢) .

٣- وروى البخاري ، عن ابن عمر ، قال : كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب ، فتأكله ولا نرفعه^(٣) . وفي بعض رواية الحديث عند أبي داود : فلم يؤخذ منهما الخمس^(٤) .

قال مالك في «الموطأ» : لا أرى بأساً أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم ، ما وجدوا من ذلك كله ، قبل أن تقع في المقاسم .

وقال : أنا أرى الإبل ، والبقر ، والغنم بمنزلة الطعام ، يأكل منه المسلمون إذا دخلوا أرض العدو ، كما يأكلون الطعام . وقال : ولو أن ذلك لا يؤكل ، حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم ، أضرب ذلك بالجيش . قال : فلا أرى بأساً بما أكل من ذلك كله ، على وجه المعروف والحاجة إليه ، ولا أرى أن يذخر بعد ذلك شيئاً يرجع به إلى أهله .
المسلم يجد ماله عند العدو يكون له :

إذا استرد المقاتلون أموالاً للمسلمين ، كانت بأيدي الأعداء ، فأربابها أحق بها ، وليس للمقاتلين منها شيء ؛ لأنها ليست من الغنائم .

١- عن ابن عمر : أنه غار له فرس فاخذها العدو ، فظهر عليه المسلمون ، فردت عليه في رمان النبي ﷺ^(٥) .

(١) البخاري : كتاب فرض الخمس - باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب (٤ / ١١٦) ، وكتاب المغازي - باب غزوة خيبر (٥ / ١٧٢) ، وكتاب الذبائح - باب ذبائح أهل الكتاب وشحومها (٧ / ١٢٠) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير - باب جواز الأكل من طعام الغنمية في دار الحرب ، برقم (٧٧) (٣ / ١٣٩٣) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في إباحة الطعام في أرض العدو ، برقم (٢٧٠٢) (٣ / ١٤٩) ، والنسائي : كتاب الفصاحيا - باب ذبائح اليهود ، برقم (٤٤٣٥) (٧ / ٢٣٦) ، والدارمي : كتاب السير - باب أكل الطعام قبل أن تقسم الغنمية ، برقم (٢٥٠٣) (٢ / ٦٥٢) ، والبيهقي : كتاب الفصاحيا - باب ما جاء في طعام أهل الكتاب (٩ / ٢٨٢) ، وأحمد في المسند (٤ / ٨٦) .

(٢) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في النهي عن النهي ، إذا كان في الطعام قسمة في أرض العدو ، برقم (٢٧٤) (٣ / ١٥١) .

(٣) البخاري : كتاب فرض الخمس - باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب (٤ / ١١٦) .

(٤) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في إباحة الطعام في أرض العدو ، برقم (٢٧٠١) (٣ / ١٤٩) .

(٥) أخرجه البخاري : كتاب الجهاد - باب إذا غنم المشركون ما للمسلم ... (٦ / ٢١٠) ، وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في ملك يصيبه العدو ... (٢٦٩٩) .

٢- وعن عمران بن حصين ، قال : أغار المشركون على سرح المدينة ، وأخذوا العضياء ناقة رسول الله ﷺ ، وامرأة من المسلمين ، فلما كانت ذات ليلة قامت المرأة ، وقد ناموا ، فجعلت لا تضع يدها على بعير ، إلا أرشى ، حتى أتت العضياء ، فأثت ناقة ذلولاً فركبتها ، ثم توجهت قبيل المدينة ، ونزلت لثمن نجائها الله لتتحررها ، فلما قدمت المدينة عرفت الناقة ، فأتوا بها رسول الله ﷺ ، فأخبرته المرأة بئسها ، فقال : «بئس ما جزيتها ، لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، ولا نذر في معصية»^(١) .

وكذلك إذا أسلم الحربي ، ويبيده مال مسلم ، فإنه يرد إلى صاحبه .

الحربي يُسَلِّمُ :

إذا أسلم الحربي وهاجر إلى دار الإسلام ، وترك بلد الحرب ولده ، وزوجته ، وماله ، فإن هذه تأخذ حرمة ذرية المسلم وحرمة ماله ، فإذا غلب المسلمون عليها ، لم تدخل في نطاق الغنائم ؛ لقوله ﷺ : «إذا قالوها ، فقد عصموا مني دماءهم ، وأموالهم»^(٢) .

أسرى الحرب

أسرى الحرب ؛ وهم من جملة الغنائم ، وهم على قسمين ؛

الأول ، النساء ، والصبيان .

الثاني ، الرجال البالغون ، المقاتلون من الكفار ، إذا ظفر المسلمون بهم أحياء .

وقد جعل الإسلام الحق للحاكم في أن يفعل بالرجال المقاتلين ، إذا ظفر بهم ، ووقعوا أسرى ، ما هو الأنفع ، والأصلح من المن ، أو الفداء ، أو القتل .

والمن ؛ هو إطلاق سراحهم مجاناً . والفداء ؛ قد يكون بالمال ، وقد يكون بأسرى المسلمين ، ففي غزوة بدر كان الفداء بالمال ؛ وصح عنه ﷺ أنه فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين ، من بني عقيل^(٣) . رواه أحمد ، والترمذي وصححه .

(١) مسلم ، بلفظ متقارب : كتاب النور - باب لا وفاء لنذر في معصية الله ، ولا فيما لا يملك العبد ، برقم

(٨) (٣ / ١٢٦٢) ، وابن ماجه ، بدون لفظ : «بئس ما جزيتها» : كتاب الكفارات - باب النذر في المعصية ،

برقم (٣١٢٤) (١ / ٦٨٦) ، و«المستدرك» لأحمد (٤ / ٤٣٠ ، ٤٣٤) . (٢) تقدم تخريجه .

(٣) الترمذي : كتاب السير - باب ما جاء في قتل الأسرى والفداء ، برقم (١٥٦٨) (٤ / ١٣٥) وقال : هذا حديث

حسن صحيح ، وأحمد في «المستدرك» (٤ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨) ، وصححه العلامة الألباني ، في : «المروءة

الغليل» (٥ / ٤٣) .

يقول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ ^(١) فَجَدُّوا الرِّقَابَ فَإِمَّا مَأْبُودٌ وَإِمَّا فَتْلُهُ فَتُغْلَبُ أَوْ تَخَرُّونَ كَأَصَابِرٍ ﴾ [محمد : ٤] .

وروى مسلم ، من حديث أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ أطلق سراح الذين أخذهم أسرى ، وكان عددهم ثمانين ، وكانوا قد هبطوا عليه وعلى أصحابه من جبال التنعيم عند صلاة الفجر ؛ ليقتلوه ^(٢) . وفي هذا نزل قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح : ٢٤] . وقال ﷺ لأهل مكة يوم الفتح : « انهبوا ، فأنتم الطلقاء » ^(٣) .

على أنه يجوز للإمام ، مع ذلك ، أن يقتل الأسير ، إذا كانت المصلحة تقتضي قتله ، كما ثبت ذلك عن الرسول ﷺ ، فقد قتل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط يوم بدر ^(٤) ، وقتل أبا عزة الجمحي يوم أحد ^(٥) .

وفي هذا يقول الله - سبحانه - : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُفْضِنَ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنفال : ٦٧] .

وعن ذهب إلى هذا جمهور العلماء ، فقالوا : للإمام الحق في أحد الأمور الثلاثة المتقدمة .^١

وقال الحسن ، وعطاء : لا يقتل الأسير ، بل يمن عليه أو يفادي به . وقال الزهري ، ومجاهد ، وطائفة من العلماء : لا يجوز أخذ الفداء من أسرى الكفار أصلاً . وقال مالك : لا يجوز لمن يغير فداء . وقال الأحناف : لا يجوز لمن أصلاً ؛ لا بفداء ولا بغيره .

(١) الإنسان : المبالغة في قتل العدو .

(٢) مسلم : كتاب الجهاد - باب قول الله - تعالى - : ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ ... ﴾ الآية ، برقم (١٠٨٨) (٣ / ١٤٤٢) ، وإبراهيم : كتاب الجهاد - باب في المن على الأسير بغير فداء ، برقم (٢٦٨٨) (٣ / ١٣٧) ، والترمذي : كتاب الفتن ، باب ومن سورة الفتح ، برقم (٢٢٦٤) (٥ / ٣٨٦) ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، واحمد ، في المسند (٣ / ١٢٤) ، (٢٩٠) .

(٣) البيهقي : كتاب السير ، باب فتح مكة حرسها الله تعالى (٩ / ١١٨) .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٩ / ٦٤) ، وهو ضعيف لا يثبت في النضر بن الحارث ، لما عتق بن أبي معيط ، فقد ثبت ذلك عنه عند أبي داود : كتاب الجهاد - باب في قتل الأسير صير (٢٦٨٦) ، وانظر : «إرواء الغليل» (٥ / ٤٢) .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : «السنن الكبرى» (٩ / ٦٥) ، وهو ضعيف ، وانظر : «إرواء الغليل» (٥ / ٤٩) .

معاملة الأسرى :

عامل الإسلام الأسرى معاملة إنسانية رحيمة ، فهو يدعو إلى إكرامهم ، والإحسان إليهم ، ويدع الذين يسرونهم ، ويثني عليهم الثناء الجميل ، يقول الله - تعالى - : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِنَتِهِمَا وَأَسِيرًا ۖ إِنَّمَا تُطْعَمُونَ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ۖ ﴾ [الإنسان : ٨ ، ٩] .

ويروي أبو موسى الأشعري - رضي الله عنه - عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : «نكروا العاني»^(١) ، وأجيبوا الداعي ، وأطعموا الجائع ، وعودوا المريض»^(٢) .

وتقدم ، أن ثمانية بن أثال وقع أسيرًا في أيدي المسلمين ، فجاهوا به إلى النبي ﷺ ، فقال : «أحسنوا إيساره» . وقال : «اجمعوا ما عندكم من طعام ، فابعثوا به إليه»^(٣) . فكانوا يقدمون إليه لبن لقة^(٤) الرسول ﷺ غدواً ورواحاً ، ودعا النبي ﷺ إلى الإسلام ، فأبى ، وقال له : إن أردت الفداء ، فاسأل ما شئت من المال . فمن عليه الرسول ﷺ ، وأطلق سراحه بدون فداء ، فكان ذلك من أسباب دخوله في الإسلام .

وقد جاء في «الصحيح» في شأن أسرى غزوة بني المصطلق ، وكان من بينهم جويرية بنت الحارث ، أن أباه الحارث بن أبي ضرار حضر إلى المدينة ، ومعه كثير من الإبل ، ليفتدي بها ابنته ، وفي وادي العقيق قبل المدينة بأمال أخفى اثنين من الجمال ، أعجابه في شعب بالجبل ، فلما دخل على النبي ﷺ ، قال له : يا محمد ، أصبتم ابنتي ، وهذا فداؤها . فقال - عليه الصلاة والسلام - : «فأين البعيران اللذان غيبتهما بالعقيق في شعب كذا؟» فقال الحارث : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنت رسول الله ، والله ما أطلعك على ذلك إلا الله . وأسلم الحارث وابنان له ، وأسلمت ابنته أيضاً ، فخطبها رسول الله ﷺ إلى أبيها وتزوجها ، فقال الناس : لقد أصبح هؤلاء الأسرى الذين بأيدينا أصحاب رسول الله ﷺ .

(١) «العاني» : الأسير .

(٢) البخاري : كتاب الجهاد - باب فكك الأسير (٨٣/٤) ، وكتاب الطب - باب وجوب عيادة المريض (١٥٠/٧) ،

وسند أحمد (٣ / ٢٣ ، ٣٩ ، ٤٨ ، ٣٩٤ ، ٤٠٦) .

(٣) تقدم تخريجه .

(٤) اللقحة : ثلاثة الخلوب..

فَمَنُوا عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ قَدَاءٍ ^(١) .

وتقول عائشة - رضي الله عنها - : فما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية ؛ إذ تزوج الرسول ﷺ إياها ، أعتق مائة من أهل بيت بني المصطلق ^(٢) .

ولمثل هذا تزوج النبي ﷺ من جويرية ، لا لشهوة يقضيها ، بل لمصلحة شرعية يتفيها ، ولو كان ينبغي الشهوة ، لآخذها أسيرة حرب بملك اليمن .

الاسترقاق

إن القرآن الكريم لم يرد فيه نص يبيح الرق ، وإنما جاء فيه الدعوة إلى العتق .

ولم يثبت أن الرسول ﷺ ضرب الرق على أسير من الأسارى ، بل أطلق أرقاء مكة ، وأرقاء بني المصطلق ، وأرقاء حنين .

وثبت عنه ، أنه ﷺ أعتق ما كان عنده من رقيق في الجاهلية ، وأعتق كذلك ما أُهدى إليه منهم .

على أن الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - ثبت عنهم ، أنهم استرقوا بعض الأسرى على قاعدة المعاملة بالمثل ، فهم لم يبيحوا الرق في كل صورة من صوره ، كما كان عليه العمل في الشرائع الإلهية والوضعية ، وإنما حصروه في الحرب المشروعة المعلنة من المسلمين ضد عدوهم الكافر ، وألغوا كل الصور الأخرى ، واعتبروها مخزومة شرعاً لا تحمل بحال .

ومع أن الإسلام ضيق مصادره ، وحصرها هذا الحصر ، فإنه من جانب آخر عامل الأرقاء معاملة كريمة ، وفتح لهم أبواب التحرر على مصاريحها ، كما يتجلى ذلك فيما يلي :

معاملة الرقيق :

لقد كرم الإسلام الرقيق ، وأحسن إليهم ، وسقط لهم يد الختان ، ولم يجعلهم موضع إهانة ولا إزدراء ، ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي :

(١) تاريخ ابن حنبل (١ / ٣٠٧) ويدون ذكر قصة أبيها أخرجه أحمد ، في التلذذ (٦ / ٢٧٧) ، والمحكم ، في التلذذ (٤ / ٢٦) ، وصححه علامة الحديث ، الألباني ، في : «إرواء الغليل» (٥ / ٣٧) .
(٢) وهو تكملة للحديث الماضي .

١ - أوصى بهم ، فقال : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء : ٣٦] .

وعن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم » .

٢ - نهى أن يتنادى بما يدل على تحقيره واستعباده ؛ إذ قال الرسول ﷺ : « لا يقل أحدكم : عبدي . أو : أمتي . وليقل : فتاتي . و : غلامي »^(١) .

٣ - أمر أن يأكل ويلبس مما يأكل المالك ؛ فمن ابن عمر ، أن الرسول ﷺ قال : « خولكم »^(٢) إخوانكم جميعهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل ، وليلبسه مما يلبس ، ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم ما يغلبهم ، فاعينوهم»^(٣) .

٤ - نهى عن ظلمهم وأذلهم ؛ فمن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من لطم مملوكه أو ضربه ، فكفارته عتقه »^(٤) .

وعن أبي مسعود الأنصاري ، قال : بينا أنا أضرب غلاماً لي ، إذ سمعت صوتاً من خلفي ، فإذا هو رسول الله ﷺ يقول : « اعلم أبا مسعود ، أن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام » . فقلت : هو حر لوجه الله . فقال : « لو لم تفعل ، لمستك النار »^(٥) .

(١) البخاري : كتاب العتق - باب كراهية التطول على الرقيق ، وقوله : عبدي . أو : أمتي . (٣ / ١٩٦) ، ومسلم : كتاب الانقياد من الأدب - باب حكم إطلاق لفظه العبد ... إلخ ، يرقم (١٣) (٤ / ١٧٦٤) ، وأبو داود : كتاب الأدب - باب لا يقول للمملوك : « ري » ، و « فتاتي » ، يرقم (٤٩٧٥) (٥ / ٢٥٧) ، وأحمد ، في المسند (٢ / ٣١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٦٣ ، ٤٨٤ ، ٤٩٦ ، ٥٠٨) ، وصححه علي لم نجده .

(٢) المحرر : المخدم .

(٣) البخاري : كتاب الإيمان - باب للعاصي من أمر الجارية ، ولا يكثر صاحبها بارتكابها إلا بالشر (١ / ١٤) ، وكتب في العتق ونفسه - باب قول النبي ﷺ : « فليبيد إخوانكم ، فاطمومهم مما تاكلونه » . وقوله - تعالى - : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ... ﴾ (٣ / ١٩٥) ، ومسلم : كتاب الإيمان - باب إطعام المملوك مما يأكل ، وإلباسه مما يلبس ، ولا يكلفه ما يغلبه ، يرقم (٤٠) (٢ / ١٢٨٣) .

(٤) مسلم : كتاب الإيمان - باب صحة الممالك ، وكفارة من لطم عبده ، يرقم (٢٩) (٣ / ١٢٧٨) ، ومسند أحمد (٢ / ٤٥ ، ٦١) ومعنى كلام ابن عمر ، أنه ليس في إعتاقه أجر للمعتق تبرماً ، وإما عتقه كفارة ؛ لفسره .

(٥) مسلم : كتاب الإيمان - باب صحة للممالك ، وكفارة من لطم عبده ، يرقم (٣٥) (٣ / ١٢٨١) ، والترمذي : كتاب البر والصلة - باب النهي عن ضرب المخدم وشتمهم ، يرقم (١٩٤٨) (٤ / ٢٣٥) ، وأبو داود : كتاب الأدب - باب في حق المملوك ، يرقم (٥١٥٩) (٥ / ٣٦٠ ، ٣٦١) .

وجعل للقاضي حق الحكم بالعتق ، إذا ثبت أنه يعامله معاملة قاسية .

٥- دعا إلى تعليمهم وتاديبهم ؛ فقال رسول الله ﷺ : «من كانت له جارية ، فعلمها ، وأحسن إليها ، وتزوجها ، كان له اجران في الحياة ، وفي الآخرة ؛ اجر بالنكاح والتعليم ، واجر بالعتق»^(١) .

طريقُ التَّحرير :

وقد فتح الإسلام أبواب التحرير ، وبين سبل الخلاص ، واتخذ وسائل شتى لإنقاذ هؤلاء من الرق :

١- فهو طريق إلى رحمة الله وحبته ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ فَلَا تَتَعَمَّ الرِّقَّةَ ﴾ وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴿ فَكَ رَقِيَّةٌ ﴾ [البلد : ١١ - ١٣] .

وجاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، هلني على عمل يدخلني الجنة . فقال : «عتق النسمة ، وفك الرقبة»^(٢) . فقال : يا رسول الله ، أوكيسا واحدا ؟ قال : «لا ، عتق النسمة أن تنفرد بعقبتها ، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها» .

٢- والعتق كفارة للقتل الخطأ ؛ يقول الله - عز وجل - : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء : ٩٢] .

٣- وهو كفارة للحنث في اليمين ؛ لقوله - تعالى - : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ هَلِيمٌ أَوْ كِسْفَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ ﴾ [المائدة : ٨٩] .

٤- والعتق كفارة في حالة الظهار ، يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقِيَّةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴾ [المجادلة : ٣] .

٥- جعل الإسلام من مصارف الزكاة شراء الأرقاء وعتقهم ؛ يقول الله - تعالى - : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ ﴾ [التوبة : ٦٠] .

(١) البخاري مختصراً : كتاب العلم - باب تعليم الرجل أمته ولعله (٣٥/١) ، ومسلم مختصراً : كتاب النكاح - باب فضيلة إعتاق أمته ، ثم يتزوجها ، برقم (٨٦) (١٠٤٥/٢) ، ورواه أبو حنيفة مختصراً : كتاب النكاح - باب في الرجل يعتق أمته ، ثم يتزوجها ، برقم (٢٠٥٣) (٢ / ٢٢٧) وابن ماجه مطولاً : كتاب النكاح - باب الرجل يعتق أمته ، ثم يتزوجها ، برقم (١٩٥٦) (١٢٩/١) .

(٢) أخرجه المنذوقني ، في مسنده ، (٢ / ١٣٥) .

٦- أمر بمكاتبة العبد علي قدر من المال ، حيث قال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَشْتُونَ الْكُتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [النور : ٤٣] .

٧- من نذر أن يحرر رقبة ، وجب عليه الوفاء بالنذر متى تحقق له مقصوده .

وهذا يتبين ، أنَّ الإسلام ضيق مصادر الرق ، وعامل الأرقاء معاملة كريمة ، وفتح أبواب التحرير ، تمهيداً لخلاصهم نهائياً من نير الذل والاستعباد ، فأسدل بذلك لهم يداً لا تنسى على مدى الأيام .

أرض المحاربين المغنومة

الأرضُ التي تُؤْخَذُ عَتْوَةً :

إذا غنم المسلمون أرضاً بأن فتحوها عتوة ، بواسطة الحرب والقتال ، وأجلوا أهلها عنها ، فلحاكم مخير بين أمرين ؛

١- إما أن يقسمها على الغنائمين^(١) .

٢- وإما أن يقفها على المسلمين .

وإذا وقفها على المسلمين ، ضرب عليها خراجاً^(٢) مستمراً يؤخذ عن هي في يده ؛ سواء أكان مسلماً أم ذمياً ، ويكون هذا الخراج أجرة الأرض ، يؤخذ كل عام .

وأصل الخراج هو فعل أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - في الأرض التي فتحها ؛ كإرض الشام ، ومصر ، والعراق .

الأرضُ التي جلا أهلها عنها ؛ خوفاً أو صلحاً :

وكما تجب قسمة الأرض المفتوحة على الغنائمين ، أو وقفها على المسلمين ، يجب ذلك في الأرض التي تركها أهلها خوفاً منا أو التي صالحناهم على أنها لنا ، ونقرهم عليه نظير الخراج .

أما التي صالحناهم على أنها لهم ولنا الخراج عنها ، فهي كالجزيرة ، تسقط بإسلامهم .

(١) قال مالك - رضي الله عنه - : تكون وقفاً على المسلمين ، ولا تجوز قسمتها على الغنائمين .

(٢) الخراج : يكون الخراج على أرض لها ماء تسقى به ، ولو لم تزرع .

وإذا كان الخراج أجرة ، فإن تقديره يرجع إلى الحاكم ، فيضعه بحسب اجتهاده ؛ إذ إن ذلك يختلف باختلاف الامكنة والأمنة ، ولا يلزم الرجوع إلى ما وضعه عمر - رضي الله عنه - وما وضعه عمر وغيره من الأئمة يبقى على ما هو عليه ، فليس لاحد أن يغيره ما لم يتغير السبب ؛ لأن تقديره حكم .

المعجز من عمارة الأرض الخراجية :

ومن كان تحت يده أرض خراجية ، فمعجز عن عمارتها ، أجبر على أحد أمرين ؛

١- إما أن يؤجرها .

٢- أو يرفع يده عنها ؛ لأن الأرض هي في الواقع للمسلمين ، ولا يجوز تعطيلها عليهم .

ميراث الأرض المغنومة :

وهذه الأرض يجري فيها الميراث ، فيقتل ميراثها إلى وارث من كانت بيده ، على الوجه الذي كانت عليه في يد موروثه .

الفصل

تعريفه :

الغني ؛ مأخوذ من فاء يغي ، إذا رجع ، وهو المال الذي أخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال ، وهو الذي ذكره الله - سبحانه - في قوله : ﴿ وَمَا آفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ ^(١) عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ مَا آفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون ﴾ والذين تبوءوا الدار والأيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ﴾ والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين

(١) أوجفتهم : أصل الإيجاب سرعة السير . والركاب : الإبل التي يسافر عليها ، لا واحد لها من لفظها ، أي ما سقم ولا حركتم خيلاً ، ولا إبلًا ، أي ؛ لم يعدوا في تحصيله خيلاً ولا إبلًا ، بل حصل بلا قتال .

سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٦٠-٦١﴾ .

فذكر الله المهاجرين الذين هاجروا إلى المدينة ، ممن دخل في الإسلام قبل الفتح .

وذكر الأنصار - وهم أهل المدينة - الذين آوؤا المهاجرين ، وذكر من جاء من بعد هؤلاء إلى يوم القيامة .

تَقْسِيمُهُ :

قال القرطبي : قال مالك : هو موكول إلى نظر الإمام واجتهاده ، فيأخذ منه من غير تقدير ، ويعطي منه القرابة باجتهاده ، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين . وبه قال الخلفاء الأربعة ، وبه عملوا ، وعليه يدل قوله ﷺ : « ما لي بما آفاه الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود عليكم »^(١) .

فإنه لم يقسمه انحصاراً ولا أثلاً ، وإنما ذكر في الآية من ذكر على وجه التنبيه عليهم ؛ لأنهم أهم من يبلغ إليه ، قال الزجاج ، محتجاً لماك : قال الله - عز وجل - : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْأَقْرَبِينَ وَلِيتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ﴾ [البقرة : ٢١٥] .

والرجل جائز بإجماع أن ينفق في غير هذه الأصناف ، إذا رأى ذلك .

وذكر النسائي ، عن عطاء في قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى ﴾ [الأنفال : ٤١] . قال : خمس الله وخمس رسوله واحد ، كان رسول الله ﷺ يحمل منه ويعطي منه ، ويضعه حيث شاء ، ويصنع به ما شاء^(٢) .

وفي «حجة الله البالغة» : واختلفت السنن في كيفية قسمة الغنيمة ؛ فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه الغنيمة ، قسمه في يومه فأعطى الأهل حَظَّيْنِ ، وأعطى العزْبَ حَظًّا^(٣) .

وكان أبو بكر - رضي الله عنه - يقسم للحر والعبد ، يتوخى كفاية الحاجة .

(١) تقدم لتفريجه .

(٢) النسائي : كتاب قسم الغنيمة - باب رقم (١) برقم (٤١٤٢) (٧ / ١٣٢ ، ١٣٣) ، وصححه الألباني ، في «صحيح النسائي» (٣ / ٨٦٦) .

(٣) أبو حنيفة : كتاب الخراج والإمارة والغنيمة - باب في قسم الغنيمة ، برقم (٢٩٥٣) (٣ / ٣٥٩) ، وأحمد ، في «مسنده» (٦ / ٢٥ ، ٢٩) .

ووضع عمر - رضي الله عنه - الديوان على السوابق والحاجات ، فالرجل وقدمه ، والرجل ويلاؤه ، والرجل وعياله ، والرجل وحاجته .

والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف ، أن يحمل على أنه يفعل ذلك على الاجتهاد ، فتوحي كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته .

عقد الأمان

إذا طلب الأمان أي فرد من الأعداء للحارين ، قيلَ منه ، وصار بذلك آمناً ، لا يجوز الاعتداء عليه بأي وجه من الوجوه ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [التوبة : ٦] .
مَنْ لَهُ هَذَا الْحَقُّ ؟

وهذا الحق ثابت للرجال والنساء ، والأحرار والعبيد ، فمن حق أي فرد من هؤلاء أن يؤمَّن أي فرد من الأعداء بطلب الأمان ، ولا يمنع من هذا الحق أحد من المسلمين ، إلا الصبيان والمجانين ، فإذا أمن صبي أو مجنون أحداً من الأعداء ، فإنه لا يصح أمان واحد منهما ؛ روى أحمد^(١) ، وأبو داود ، والنسائي ، والحاكم ، عن علي - كرم الله وجهه - أن رسول الله ﷺ قال : « ذمة المسلمين واحدة يسمي بها أديانهم ، وهم يدٌ على من سواهم » .

وروى البخاري ، وأبو داود ، والترمذي ، عن أم هانئ بنت أبي طالب - رضي الله عنها - أنها قالت : قلت : يا رسول الله ، زعم ابن أمي أنه قاتل رجلاً قد أجرته فلان بن هبيرة . فقال رسول الله ﷺ : « قد أجرنا^(٢) من أجرته يا أم هانئ^(٣) » .

(١) البخاري : كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة - باب ما يكره من التمسق والتنازع في العلم ، والغلو في الدين والبدع ... إلخ (٩ / ١١٩) ، ومسلم : كتاب الحج - باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة ... إلخ ، برقم (٤٦٧ ، ٤٧٠) (٢ / ٩٩٤ ، ٩٩٩) ، وأبو داود : كتاب النكاح - باب في تحريم اللبسة ، برقم (٢٠٣٤) (٢ / ٥٣١) ، والنسائي : كتاب القسامة - باب القود بين الأحرار والمالِك في النفس ، برقم (٤٧٣٤ ، ٤٧٣٥) (٨ / ١٩) ، وابن ماجه : كتاب السير - باب ما جاء في أمان العبد والمرة ، برقم (١٥٧٩) (٤ / ١٤٢) ، و أحمد (٢) « جرنه : أمان من لعت .

(٢) البخاري : كتاب الصلاة - باب الصلاة في التراب الواحد ملتحق به ... إلخ (١ / ١٠٠) ، ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب استحباب صلاة الفجر ، برقم (٨٧) (١ / ٤٩٨) ، وأبو داود مختصراً : كتاب الجهاد - باب في أمان المرأة ، برقم (٢٧٦٣) (٣ / ١٩٣ ، ١٩٤) ، والترمذي : كتاب الاستئذان - باب ما جاء في مرجأ ، برقم (٢٧٣٤) (٥ / ٧٨) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وللوطأ : كتاب قصر الصلاة في السفر - باب صلاة الفجر ، برقم (٢٨) (١ / ١٥٢) .

نتيجة الأمان :

ومهما تقرر الأمان بالمباراة أو الإشارة ، فإنه لا يجوز الاعتداء على المؤمن ، لأنه بإعطائه الأمان له ، عصم نفسه من أن تزهق ، ورقبته من أن تسترق .

وروي عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أنه بلغه أن بعض المجاهدين قال لمحارب من الفرس : لا تخف . ثم قتله ، فكتب - رضي الله عنه - إلى قائد الجيش : إنه بلغني أن رجلاً منكم يطلبون العَلَجَ ، حتى إذا اشتد في الجبل وامتنع ، يقول له : لا تَخَفْ . فإذا أدركه ، قتله ! وإني والذي نفسي بيده ، لا يبلغني أن أحك فعل ذلك ، إلا قطعت عنقه .

وروى البخاري^(١) في «التاريخ» ، والنسائي ، عن النبي ﷺ قال : «من آمن رجلاً على دمه فقتله ، فأتانا بريء من القاتل ، وإن كان للمقتول كافراً» .

وروى البخاري ، ومسلم ، وأحمد ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «لكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة»^(٢) .
متى يتقرر هذا الحق ؟

ويتقرر حق الأمان بمجرد إعطائه ، ويعتبر نافلاً من وقت صدوره ، إلا أنه لا يُقر نهائياً ، إلا بإقرار الحاكم أو قائد الجيش .

وإذا تقرر الأمان ، وأقر من الحاكم أو قائد الجيش ، صار للمؤمن من أهل الذمة ، وأصبح له ما للمسلمين وعليه ما عليهم .

ولا يجوز إلغاء أمانه ، إلا إذا ثبت أنه أراد أن يستغل هذا الحق في إيقاع الضرر بالمسلمين ، كأن يكون جاسوساً لقومه ، وعيناً على المسلمين .

(١) قال في «الجمع» : (٦ / ٢٨٥) - باب فيما أتته أحد على دمه ، فقتله : رواه الطبراني بأسانيد كثيرة ، بإحدا رجاله ثقات . رواه في «حلية الأولياء» (٣ / ٣٧٤) بلفظ آخر ، وقال : قريب ، ومشهور هذا الحديث من جليل عصور بن الحسن ، عن النبي ﷺ ، ورواه ابن حبان : كتاب الجهاد - باب النهي عن القدر ، برقم (١٦٨٢) (ص ٤٠) ، وأحمد بمسند (٥ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٤٣٧) ، وعزاه فسي «الكبرى» برقم (١٩٣٠) (٤ / ٣٦٥) إلى البخاري في «التاريخ» ، والنسائي .

(٢) البخاري : كتاب الجزية والموادعة مع أهل الحرب - باب إثم الغادر للير والقاهر (٤ / ١٢٧) ، ومسلم : كتاب الجهاد والسير - باب تحريم القدر ، برقم (١٤) (٢ / ١٣٦١) ومسند أحمد (٢ / ١١٦ ، ١٢٦) ، (٣ / ٣٥) وأبو داود : كتاب الجهاد - باب في الوفاء بالعهود ، برقم (٢٧٥٦) (٣ / ٨٢ ، ٨٣) ، وابن ماجه : كتاب الجهاد - باب الوفاء بالبيعة ، برقم (٢٨٧٢ ، ٢٨٧٣) (٢ / ٩٥٩) .

عَقْدُ الْأَمَانِ لِحُجَّةٍ مَا :

إنما يصح الأمان من أحاد المسلمين إذا أمن واحداً أو اثنين ، فاما عقد الأمان لأهل ناحية على العموم ، فلا يصح إلا من الإمام على سبيل الاجتهاد ، وتحري المصلحة ، كعقد الذمة ، ولو جعل ذلك لأحاد الناس ، صار ذريعة إلى إبطال الجهاد^(١) .

الرسول حكمه حكم المؤمنين

والرسول مثل المؤمن ؛ سواء أكان يحمل الرسائل ، أم يعيش بين الفريقين المتضائلين بالصلح ، أو يحاول وقف القتال لفترة يتيسر فيها نقل الجرحى والقنلى .

يقول الرسول ﷺ لرسولي مسيلمة : «لولا أن الرسل لا تقتل ، لضربت أعناقكم»^(٢) . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، من حديث نعيم بن مسعود^(٣) .

وأوفدت قريش أبا رافع إلى رسول الله ﷺ ، فوقع الإيمان في قلبه ، فقال : يا رسول الله ، لا أرجع إليهم ، وأبقى معكم مسلماً . فقال الرسول ﷺ : «إني لا أخيس بالعهد ، ولا أخيس البرد ، فارجع إليهم آمناً ، فإن وجدت بعد ذلك في قلبك ما فيه الآن ، فارجع إلينا»^(٤) . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن حبان وصححه .

وفي كتاب «الخراج» لأبي يوسف ، و«السيرة الكبرى» لمحمد ، أنه إن اشترط للرسول شروط ، وجب على المسلمين أن يوفوا بها ، ولا يصح لهم أن يغدروا برسول العدو ، حتى ولو قتل الكفار رهائن المسلمين عندهم ، فلا تقتل رسلهم ؛ لقول نبينا ﷺ : «وفاء بغدر ، خير من غدر بغدر» .

(١) انظر «الروضة النقية» : (ص ٤٠٨) .

(٢) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في الرسل ، برقم (٢٧٦١) (٣ / ١٩١ ، ١٩٢) ، وأحمد في «المسند» (٣ / ٤٨٧ ، ٤٨٨) .

(٣) وكان الرسول قد قرأ كتاب مسيلمة ، وقال لهما : «ما تقولان لهما؟» قالا : نقول كما قال . أي : إنهما يقولان بتيوته .

(٤) أبو داود : كتاب الجهاد - باب في الوفاء بالعهد ، برقم (٢٧٥٨) (٣ / ١٨٩) ، وموارد الطمان على زوائد ابن حبان - كتاب الجهاد - باب النهي عن قتل الرسل ، برقم (١٦٣) (ص ٣٩٣) ، وأحمد ، في «المسند» (٦ / ٨) .

المستأمن

تعريفه:

المُسْتَأْمَنُ ، هو الحربي الذي دخل دار السلام بأمان^(١) ، دون نية الإستيطان بها ، والإقامة فيها بصفة مستمرة ، بل يكون قصده إقامة مدة معلومة لا تزيد على سنة ، فإن تجاوزها وقصد الإقامة بصفة دائمة ، فإنه يتحول إلى ذمي ، ويكون له حكم الذمي في تبعيته للدولة الإسلامية ، ويتبع المستأمن في الأمان ، ويلحق به زوجته ، وأبنائه الذكور القاصرون ، والبنت جميعاً ، والأم ، والجندات ، والحلم ، ما داموا عائشين مع الحربي ، الذي أعطي الأمان .

وأصل هذا قول الله - سبحانه وتعالى - : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ [التوبة : ٦] .
حقوقه:

وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان ، كان له حق للحفاظ على نفسه وماله ، وسائر حقوقه ومصالحه ، ما دام متمسكاً بعقد الأمان ، ولم يتحرف عنه .

ولا يحل تقييد حريته ، ولا القبض عليه مطلقاً ، سواء قصد به الأسر ، أو قصد به الاحتقال لمجرد أنهم رعايا الأعداء ، أو لمجرد قيام حالة الحرب بيننا وبينهم .

قال السرخسي : أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان ، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة . وحتى إذا عاد إلى دار الحرب ، فإنه يظل الأمان بالنسبة لنفسه ، ويبقى بالنسبة لماله .

قال في «الفتي» : إذا دخل حربي دار الإسلام بأمان ، فأودع ماله مسلماً أو ذمياً ، أو أقرضهما إياه ، ثم عاد إلى دار الحرب ، نظرنا ؛ فإن دخل تاجراً ، أو رسولاً ، أو منتزهاً ، أو حاجة يقضيها . ثم يعود إلى دار الإسلام ، فهو على أمانه في نفسه وماله ؛ لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة في دار الإسلام ، فأشبه الذمي لذلك . وإن دخل دار الحرب مستوطناً ، بطل الأمان في نفسه ، وبقي في ماله ؛ لأنه بدخوله دار الإسلام بأمان ، ثبت

(١) إذا دخل لتبليغ رسالة ونحوها ، أو لسماع كلام الله ، فهو آمن دون حاجة إلى عقد ، أما إذا دخل لتجارة ، وأعطى الإذن من يملكه ، فهو مستأمن .

الامان لماله ، فإذا بطل الامان في نفسه بدخوله دار الحرب ، بقي في ماله ؛ لاختصاصه
المبطل بنفسه ، فيختص البطلان به .

الواجب عليه :

وعليه المحافظة على الامن والنظام العام ، وعدم الخروج عليهما ؛ بأن يكون حيناً ، أو
جاسوساً ، فإن تجسس على المسلمين لحساب الاعداء ، حل قتله إذ ذاك .

تطبيق حكم الإسلام عليه :

تطبق على المستامن القوانين الإسلامية بالنسبة للمعاملات المالية ، فيعقد عقد البيع وغيره
من العقود حسب النظام الإسلامي ، ويمنع من التعامل بالربا ؛ لأن ذلك محرم في الإسلام .
وأما بالنسبة للعقوبات ، فإنه يعاقب بمقتضى الشريعة الإسلامية ، إذا اعتدى على حق
مسلم ، وكذلك إذا كان الاعتداء على ذمي أو مستامن مثله ؛ لأن إنصاف المظلوم من الظالم
ورقامة العدل من الواجبات ، التي لا يحل التساهل فيها .

وإذا كان الاعتداء على حق من حقوق الله ، مثل اقتراف جريمة الزنى ، فإنه يعاقب كما
يعاقب المسلم ؛ لأن هذه جريمة من الجرائم التي تفسد المجتمع الإسلامي^(١) .

مصادرة ماله :

ومال المستامن لا يصادر ، إلا إذا حارب للمسلمين ، فأُسِرَ واسترق ، وصار عبداً ، فإنه
في هذه الحال تزول عنه ملكية ماله ؛ لأنه صار غير أهل للملكية .

ولا يستحق الورثة ، ولو كانوا في دار الإسلام ، شيئاً ؛ لأن استحقاقهم يكون بالخلافة
عنه ، وهي لا تكون إلا بعد موته ، وهو لم يمُت ، وماله في هذه الحال يثول إلى بيت مال
المسلمين على أنه من الغنائم .

وإذا كان له دينٌ على بعض المسلمين أو الذميين ، يسقط عن الدين ؛ لعدم وجود من
يطلب به .

(١) يخالف في ذلك أبو حنيفة ، فقال : إن العقوبات التي تكون حكا لله ، أو يكون فيها حق الله غلباً ، فإنه لا يقام
فيها الحد على المستامن وهذا رأي مرجوح .

ميراثه :

إذا مات المستامن في دار الإسلام أو في دار الحرب ، فإن ملكيته لماله لا تذهب عنه ، وتنقل إلى ورثته ، عند الجمهور ، خلافاً للشافعي .
وعلى الدولة الإسلامية أن تنقل ماله إلى ورثته ، وترسله إليهم ، فإن لم يكن له ورثة ، كان ذلك المال فيئاً للمسلمين .

العهود ، والمواثيق

احترام العهود :

إن احترام العهود والمواثيق واجب إسلامي ؛ لما له من أثر طيب ، ودور كبير في المحافظة على السلام ، وأهمية كبرى في فض المشكلات ، وحل المنازعات ، وتسوية العلاقات .

وجاء في كلام العرب : من عامل الناس فلم يظلمهم ، وحدثهم فلم يكذبهم ، ووعدهم فلم يخلفهم ، فهو من كملت مروءته ، وظهرت عدالته ، ووجبت أخوته .

وهذا حق ، فإن حسن معاملة الناس ، والوفاء لهم ، والصدق معهم ، دليل كمال المروءة ، ومظهر من مظاهر العدالة ، وذلك يستوجب الأخوة والصدقة .

والله - سبحانه - يأمر بالوفاء بجميع العهود والالتزامات ؛ سواء أكانت عهداً مع الله ، أم مع الناس ، فيقول : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ [المائدة : ١] .

وأي تقصير في الوفاء بهذا الأمر يعتبر إثماً كبيراً ، يستوجب العقاب والغضب : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۚ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ٢ ، ٣] .

وكل ما يقطع به الإنسان على نفسه من عهد ، فهو مسئول عنه ، ومحاسب عليه : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً ﴾ [الأنعام : ٢٤] .

وحق العهد مقدم على حق الدين : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَفْضَرْتُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾ [الأنفال : ٧٢] .

(١) الحاكم في المستدرک - كتاب الإيمان - باب حسن العهد من الإيمان (١ / ١٦) وقال : هنا حديث صحيح على شرط الشيخين ، فقد اتفقا على الاحتجاج برواياته في أحاديث كثيرة ، وليس له حلة . ووافقه اللعي .

والوفاء جزء من الإيمان ، يقول الرسول ﷺ : «إن حسن العهد من الإيمان»^(١) .

وليس للوفاء جزء ، إلا الجنة : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ أُولَئِكَ هُمْ
الْوَارِثُونَ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿ للأنبياء : ٩ - ١١ ﴾ .

ولقد كان الوفاء خلق الأنبياء والرسول - عليهم الصلاة والسلام - : ﴿ وَادْكُرْ فِي الْكِتَابِ
إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا ﴾ [مريم : ٥٤] .

وكان رسولنا ﷺ المثل الأعلى في هذا الخلق ؛ قال عبد الله بن أبي الحسماء : بايعت
رسول الله ﷺ ببسج قبل أن يبعث ، وبقيت له بقية^(٢) ، فوعده أن آتيه بها في مكانه ،
فنسيت ، ثم ذكرت بعد ثلاث فبحث ، فإذا هو في مكانه ، فقال ﷺ : يا فتى ، لقد
شقت علي ، أنا ها هنا منذ ثلاث^(٣) .

وقد ساعد رسول الله ﷺ ، بعد الهجرة ، اليهود عهداً ، أقرهم فيه على دينهم ،
وأمنهم على أموالهم ، بشرط ألا يمينوا عليه المشركين ، فنقضوا العهد ، ثم اعتلوا ، ثم
رجعوا ، فنقضوه مرة أخرى ، فأنزل الله - عز وجل - : ﴿ إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ
كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴿ للأنازل :
٥٥ ، ٥٦ ﴾ .

وعاهد ثعلبة^(٤) ربه على أن يعطي كل ذي حق حقه ، إذا وسع الله عليه في الرزق ،
وأغناه من فضله ، فلما بسط الله له من رزقه ، وأكثر له من المال والثروة ، نقض العهد ،
وبخل على عباد الله ، فأنزل الله في حقه : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ تَبَاً أَنْ نَقِضَ لَهُمْ
وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي
قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَقُوتَهُ بِمَا أَخْلَقُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿ [التوبة : ٧٥ - ٧٧] .

ولما حضرت الوفاة عبد الله بن عمر ، قال : إنه خطب إليّ ابتي رجل من قريش ، وقد

(١) بقيت له بقية : أي ؛ بقية من ثمن البسج .

(٢) «منذ ثلاث» : أي ؛ ثلاث ليال . أي ؛ أنه انتظره هذه الليلة ؛ وفاء بالوعد .

(٣) أبو حازم : كتاب الأدب - باب في العدة - برقم (٤٩٩٦) (٥ / ٢٦٨ ، ٢٦٩) .

(٤) ذكره الرازي ، في المسبب النزول (ص ١٨٩ ، ١٩٠) ، وابن كثير ، في تفسيره (٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٤) .

والمعجب سكوت ابن كثير ، رحمه الله ، على هذه القصة للكلوية على هذا الصحابي الجليل ، فليت لها .

كان مني إليه شبه الوعد ، فوالله ، لا ألقى الله بثلث النفاق ، أشهدكم أنني قد روجته ابتي . وهو يشير بذلك إلى قول رسول الله ﷺ : ثلاث من كن فيه فهو منافق ، وإن صام ، وصلى ، ورعم أنه مسلم ؛ من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان^(١) .

وفي التشيع على الناقضين للمهود ، يقول الله - عز وجل - :

﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بِعَدِّ تَوَكُّدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ ﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَقَضَتْ غَزْلَهُمَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَدُّونَ إِيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبُوءُ الْوَعْدَ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٢١﴾ [النحل: ٩١ ، ٩٢] .

شُرُوطُ الْمُهْودِ :

ويشترط في المهود التي يجب احترامها والوفاء بها الشروط الآتية :

١- ألا تخالف أحكاماً من الأحكام الشرعية المتفق عليها .

يقول الرسول ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله^(٢) فهو باطل ، وإن كان مائة شرط^(٣) .

٢- أن تكون عن رضا واختيار ، فإن الإكراه يسلب الإرادة ، ولا احترام لعقد لم تتوفر فيه حريتها .

٣- أن تكون بينة واضحة ، لا لبس فيها ولا غموض ، حتى لا تُؤوَّل تأويلًا يكون مثارًا للاختلاف عند التطبيق .

نَقْضُ الْمُهْودِ :

(١) البخاري : كتاب الأدب - باب قول الله - تعالى - : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ ، وما ينهى عن الكذب (٨ / ٣٠) ، وكتاب الإيمان - باب علامة المنافق (١ / ١٥) ، وكتاب الوصايا - باب ﴿ مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ (٤ / ٥ ، ٦) ، وكتاب الجزية والموادعة - باب إثم من عاهد ، ثم خدر (٤ / ١٢٤) ، وكتاب الشهادات - باب من امر بإلحاق الوعد (٢ / ٢٣٦) ، والترمذي مختصر : كتاب الإيمان - باب ما جاء في علامة المنافق ، برقم (٢٦٣١) وقال : حديث حسن غريب .

(٢) كتاب الله : أي ، حكم الله .

(٣) تقدم تخريجه ، في «الشروط التي فيها نفع للمرأة» .

ولا تنقض العهود ، إلا في إحدى الحالات الآتية :

١- إذا كانت مؤقتة بوقت أو محددة بظرف معين ، وانتهت مدها ، وانتهى ظرفها ؛
 روى أبو داود ، والترمذي ، عن عمر بن حنيفة ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يحلن عهداً ولا يشلنه ، حتى يضي أمده ، أو ينبذ إليهم على سواء)^(١) .

ويقول القرآن الكريم : ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة : ٤٤] .

٢- إذا أخل العدو بالعهد : ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة : ٧] ، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ أَيْمَانُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِيْعِهِمْ فَقَاتِلُوا إِنَّكُمْ أَكْثَرُ إِلَهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ۚ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نُّكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَعُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَنْتُمْ خَشِيتُ لَهُمُ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة : ١٣ ، ١٤] .

٣- إذا ظهرت بؤازر الغدر ، ودلائل الخيانة : ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأنفال : ٥٨] .

الإعلام بالنقض ؛ تحرزا عن الغدر

إذا علم الحاكم الخيانة من كان بينهم وبين المسلمين عهد ، فإنه لا تحمل محاربتهم ، إلا بعد إعلامهم بنقض العهد ، وبلغ خبره إلى القريب والبعيد ، حتى لا يؤخذوا على غرة ؛ يقول الله - سبحانه - : ﴿وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأنفال : ٥٨] . وقاعدة الإسلام : وفاء بغلر ، خير من غدر بغلر .

قال محمد بن الحسن ، في كتاب «السير الكبير» : لو بعث أمير المسلمين إلى ملك الأعداء من يخبره بنقض العهد ، عند تحقق سببه ، فلا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم ، وعلى أطراف ملكهم ؛ إلا بعد مضي الوقت الكافي لأن يبعث الملك إلى تلك الأطراف خبر

(١) أبو داود - كتاب الجهاد - باب في الإمام يكون بينه وبين العدو عهد ، فينبذ إليه ، برقم (٢٧٥٩) (٨٣/٣) ، والترمذي - كتاب السير - باب ما جاء في الغدر ، برقم (١٥٨٠) (١٤٣/٤) ، ومسند أحمد (٤ / ١١١ ، ١١٣ ، ٣٧٦) .

خبر من قبل ملكهم ، فاللستحب لهم ألا يغيروا عليهم ، حتى يعلموهم بالنبذ ؛ لأن هذا شبيه بالحديعة .

وكما على المسلمين أن يتحرروا من الحديعة ، عليهم أن يتحرروا من شبه الحديعة .

وحدث أن أهل قبرص أخذوا حدثًا عظيمًا في ولاية عبد الملك بن مروان ، فأراد نبذ عهدهم ، ونقض صلحهم ، فاستشار الفقهاء في عصره ؛ منهم الليث بن سعد ، ومالك ابن أنس ، فكتب الليث بن سعد : إن أهل قبرص لا يزالون متهمين بغش أهل الإسلام ، ومناصحة أهل الأعداء «الروم» ، وقد قال الله - تعالى - : ﴿وَمَا تَخَافُنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال : ٥٨] . وإني أرى أن تنبذ إليهم ، وإن تُنظرهم سنة . أما مالك بن أنس ، فكتب في الفتيا يقول : إن أمان أهل قبرص وعهدهم كان قديمًا متظاهرا من الولاية لهم ، ولم أجد أحدا من الولاية نقض صلحهم ، ولا أخرجهم من ديارهم ، وأنا أرى ألا تعجل بمناذلتهم ، حتى تتجه الحجة عليهم ؛ فإن الله يقول : ﴿فَاتَّبِعُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ﴾ [التوبة : ٤] . فإن لم يستقيموا بعد ذلك ، وَيَدْعُوا غِشَّهُمْ ، ورأيت الغدر ثابتا فيهم ، أوقعت بهم بعد النبذ والإعذار ، ففرقت النصر .

من معاهدات الرسول ﷺ

١- ولقد عاهد النبي ﷺ بني ضمرة ، من قبائل العرب ، وهذا نص ذلك العهد : «هذا كتاب محمد رسول الله لبيني ضمرة ، بأنهم آمنون على أموالهم وأنفسهم ، وأن لهم النصر على من رامهم ، إلا أن يحاربوا في دين الله ، ما بَلَّ بِحَرْبٍ صَوْفَةً ، وإن النبي ﷺ إذا دعاهم إلى النصر ، أجابوه ، عليهم بذلك ذمة الله ورسوله ، ولهم النصر من ير منهم واتقى» .

٢- كما عاهد اليهود على حسن الجوار ، أول ما استقر به المقام بالمدينة ، وفيما يلي نص العهد :

بسم الله الرحمن الرحيم

فهذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ، وأهل يثرب ، ومن تبعهم فلحق بهم ، وجاهد معهم ، أنهم أمة واحدة من دون الناس .

المهاجرون من قريش على رِيعَتِهِمْ^(١) ، يتعاقلون^(٢) بينهم ، وهم يَقْدُونَ عَانِيَهُمْ^(٣) ،
بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وينو عوف على رِيعَتِهِمْ ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها ،
بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

زينو الحارث (من الخزرج) على رِيعَتِهِمْ ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ؛ وكل طائفة تفدي
عانيها ، بالمعروف ، والقسط بين المؤمنين .

وينو ساعدة على رِيعَتِهِمْ ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها ،
بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وينو جُشَم على رِيعَتِهِمْ ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها ،
بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وينو النجار على رِيعَتِهِمْ ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها ،
بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وينو عمر بن عوف على رِيعَتِهِمْ ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي
عانيها ، بالمعروف ، والقسط بين المؤمنين .

وينو النبيت على رِيعَتِهِمْ ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها ،
بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وينو الأوس على رِيعَتِهِمْ ، يتعاقلون معاقلهم الأولى ، وكل طائفة تفدي عانيها ،
بالمعروف والقسط بين المؤمنين .

وأن المؤمنين لا يتركون مُفْرَحًا^(٤) بينهم أن يعطوه بالمعروف ، في فداء أو عقل ، ولا
يخالف مؤمن مولى مؤمن دونه ، وأن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم ، أو
ابتغى دَسِيمَةً^(٥) ظلم ، أو إثمًا ، أو عدوانًا ، أو فسادًا بين المؤمنين ، وأن أيديهم عليه
جميعًا ، ولو كان ولد أحدهم .

(١) أمرهم الذي كانوا عليه .

(٢) يأخذون ديّات القتلى ويعطونها . وأصله من العقول ، وهو ربط إيل القدية ؛ لدنسها لأهل القتل .

(٣) عاتبهم : أسيرهم . (٤) هو من أقتله الدين والفرد ، فأوال فرجه .

(٥) اللسع : الدبغ ، والعتى : طلب دفنًا على سبيل الظلم ، أو ابتغى عطية على سبيل الظلم .

ولا يُقتل مؤمن مؤمناً في كافر ، ولا ينصر كافراً على مؤمن ، وإن ذمة الله واحدة ، يُجبر عليهم أفعالهم ، وأن المؤمنين بعضهم موالى بعض دون الناس ، وأنه من تبعنا من يهود ، فإن له النصر والأسوة^(١) غير مظلومين ، ولا متناصر عليهم .

وأن سلم المؤمنين واحدة ؛ لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله ، إلا على سواء وعدل بينهم^(٢) ، وأن كل غلابة غزت معنا ، يعقب^(٣) بعضها بعضاً ، وأن المؤمنين يبي^(٤) بعضهم على بعض ، بما نال دماهم في سبيل الله .

وأن المؤمنين المتقين على أحسن هدى وأقومه ، وأنه لا يجبر مشرك مאלاً لقريش ، ولا نفساً ، ولا يحول دونه على مؤمن ، وأنه من احتبط^(٥) مؤمناً قتلاً عن بيعة ، فإنه قود به^(٦) ، إلا أن يرضى ولي المقتول بالعقل ، وأن المؤمنين عليه كافة ولا يحل لهم إلا قيام عليه ، وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة ، وآمن بالله واليوم الآخر ، أن ينصر مُحذلاً ، أو يؤويه ، وأنه من نصره ، أو أواه ، فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ، ولا يؤخذ منه صرف ، ولا عدل^(٧) .

وأنكم مهما اختلقتم فيه من شيء ، فإن مرته إلى الله وإلى محمد ، وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ، ما داموا محاربين^(٨) .

وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين ، لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم ، مواليهم وأنفسهم ، إلا من ظلم أو أثم ، فإنه لا يوتغ^(٩) إلا نفسه وأهل بيته^(١٠) .

(١) في هذا ما يفيد أن النصر والمساواة لمن تبع اليهود .

(٢) يؤخذ من هذا ، أن إعلان الحرب على جماعة مسلمة إعلان لها على الأمة الإسلامية كلها .

(٣) أي ؛ يكون للفوز بينهم فوكاً ، يعقب بعضهم بعضاً فيه .

(٤) يعني ؛ من آيات القتال يقتل ، إذا قتله به .

(٥) احتبطه ؛ قتله بلا جناية أو جريرة ؛ توجب قتله .

(٦) فإن القتال يقاد به ، ويقتل .

(٧) فيه منع نصرة للجريم .

(٨) فيه استقلال كل أمة المسلمين واليهود ، كما أنها تضمنت مخالفة عسكرية ، بمقتضاها تتساون الأمان في كل حرب ، وعلى كل منهما نفقة جيشها خاصة .

(٩) «يوتغ» ؛ يهلك ويضد .

(١٠) في هذا تقرير الحرية الدينية والاقتصادية .

وأن لليهود بني النجار مثل ما لليهود بني حوف ، وأن لليهود بني الحارث مثل ما لليهود بني حوف ، وأن لليهود بني ساعدة مثل ما لليهود بني حوف ، وأن لليهود بني جشم مثل ما لليهود بني حوف ، وأن لليهود بني الأرس مثل ما لليهود بني حوف ، وأن لليهود بني ثعلبة مثل ما لليهود بني حوف .

إلا من ظلم وأثم ، فإنه لا يوتغ ، إلا نفسه وأهل بيته .

وأن جفنة - بطن من ثعلبة - كأئفسهم ، وأن لبني الشطية مثل ما لليهود بني حوف ، وأن البر دون الإثم .

وأن موالي ثعلبة كأئفسهم ، وأن بطانة يهود كأئفسهم ، وأنه لا يخرج منهم أحد ، إلا بإذن محمد .

وأنه لا ينحجز على ثار جرح ، وأنه من فتك ، فبنفسه وأهل بيته إلا من ظلم ، وأن له على أبر هذا .

وأن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح والنصيحة ، والبر دون الإثم ^(١) .

وأنه لا يأثم امرؤ بحليفه ، وأن النصر للمظلوم ^(٢) ، وأن اليهود يتفقون مع المؤمنين ، ما داموا محاربين ، وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة .

وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم ، وأنه لا تجار حرمة ، إلا بإذن أهلها .

وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار ، يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله ﷺ ، وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره .

وأنه لا تجار قريش ولا من نصرها ، وأن بينهم النصر على من دهم يثرب .

وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه ، فإنهم يصالحونه ويلبسونه ، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك ، فإنه لهم على المؤمنين ، إلا من حارب في الدين .

على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم .

(١) في هذا إلزام الطرفين للتشاور والتناصح ، قبل دخول الحرب .

(٢) لابد من أن تكون الحرب مشروعة ، حتى يمكن للمسلمين المشاركة فيها .

وأن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم ، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المتحضر ،
من أهل هذه الصحيفة ، وأن البر دون الإثم ؛ لا يكسب كاسب ، إلا على نفسه ، وأن
الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره .

وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم ، وأنه من خرج آمن ، ومن قعد آمن
بالمدينة ، إلا من ظلم وأنتم ، وأن الله جار لمن بر^(١) واتقى ، ومحمد رسول الله ﷺ^(٢) .



انتهى المجلد الثالث ، ويليه ، إن شاء الله ، المجلد الرابع ، ويبدأ بـ «الإيمان» .
والحمد لله الذي استوى على عرشه ، استواء^(٣) يليق بجلاله ، وعظمته ، دون تأويل ،
ولا تعطيل ، ولا تكيف ، ولا تشبيه ، تبارك ربنا وتعالى .

(١) نقلًا عن كتاب «الرسالة الخالدة» عن كتاب «الوثائق السياسية في العهد النوري والحلافة الراشدة» ، للدكتور محمد
حميد الله الحيدر آبادي ، أستاذ الحقوق الدولية ، بالجامعة الشامية بحيدر آباد / دكن .
(٢) راجع فيض المجدي في أنواع التوحيد ، الجزء الثالث ، «توحيد الأسماء والصفات» ، وهو من الكتب النفيسة في
هذا الباب ، لاستاذنا الشيخ مصطفى بن سلامة ، أئى الله به بالسلامة .

فهرس الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة
الطلاق	٥
الطلاق عند اليهود	٨
الطلاق فى المذاهب المسيحية	٨
الطلاق فى الجاهلية	٩
الطلاق من حق الرجل وحده	١٠
من يقع منه الطلاق	١٠
من يقع عليها الطلاق	١٤
من لا يقع عليها الطلاق	١٤
الطلاق قبل الزواج	١٥
ما يقع به الطلاق	١٦
هل تحريم المرأة يقع طلاقاً	١٧
الحلف بأيمان المسلمين	١٨
الطلاق بالكتابة	١٩
إشارة الأخرس	١٩
إرسال الرسول	١٩
الإشهاد على الطلاق	١٩
التنجز والتعليق	٢٢
الطلاق السني والبدعي	٢٤
طلاق الحامل	٢٧
عدد الطلقات	٢٨
طلاق البتة	٣٢
الطلاق الرجعي والباطن	٣٣
ما يجوز للزوج أن يطلق عليه من المطلقة الرجعية	٣٦
الطلاق البائن	٣٦
مسألة الهدم	٣٨
طلاق المريض مرض الموت	٣٨

الموضوع	الصفحة
التضويض والتوكيل في الطلاق	٤٠
إختاري نفسك	٤١
أمرك بيدك	٤٢
طلقي نفسك إن شئت	٤٣
التوكيل	٤٤
التضويض حين العقد وبعده	٤٥
الحالات التي يطلق فيها القاضي	٤٦
الحلع	٥١
الفاظ الحلع	٥٢
العوض في الحلع	٥٣
الحلع دون مقتضى	٥٥
الحلع بتراضي الزوجين	٥٥
حرمة الإساءة إلى الزوجة لتخلع	٥٦
جواز الحلع في الطهر والحيض	٥٦
الحلع بين الزوج وأجنبي	٥٧
الحلع يجعل أمر المرأة يبلها	٥٧
خلع الصغيرة	٥٨
خلع المحجور عليها	٥٨
خلع المريضة	٥٩
هل الحلع طلاق أم فسخ	٦٠
هل يلحق المختلعة طلاق	٦١
عدة المختلعة	٦١
نشور الرجل	٦٣
الظهار	٦٥
الفسخ	٧٠
اللعان	٧٢
لعان الأعمى والأخرس	٧٦

الموضوع	الصفحة
النكول عن اللعان	٧٧
التفريق بين المتلاعنين	٧٨
إلحاق الولد بأمه	٧٩
العدة	٨٠
عدة غير الحائض	٨١
حكم المرأة الحائض إذا لم تر الحيض	٨٤
عدة الحامل	٨٥
عدة المستحاضة	٨٦
وجوب العدة في غير الزواج الصحيح	٨٦
تحول العدة من الحيض إلى العدة بالأشهر	٨٦
طلاق الفار	٨٧
تحول العدة من الأشهر إلى الحيض	٨٧
لزوم المعتدة بيت الزوجية	٨٨
حداد المعتدة	٩١
نفقة المعتدة	٩١
الحضانة	٩٢
أجرة الحضانة	٩٨
التبرع بالحضانة	٩٩
إنهاء الحضانة	٩٩
تخير الصغير والصغيرة بعد انتهاء الحضانة	١٠٢
الطفل بين أبيه وأمه	١٠٤
الانتقال بالطفل	١٠٤
أحكام القضاء	١٠٥
الحدود	١٠٨
سقوط الحدود بالشبهات	١١٣
من يقيم الحدود	١١٥
مشروعية التستر في الحدود	١١٦
الحدود كفارة للإثم	١١٨

الموضوع	الصفحة
إقامة الحدود في دار الحرب	١١٨
النهي عن إقامة الحدود في المساجد صيانة لها عن التلوث	١١٩
الخمر	١٢١
تشديد الإسلام في تحريم الخمر	١٢٣
تحريم الخمر في المسيحية	١٢٥
أضرار الخمر	١٢٥
ما هي الخمر	١٢٨
أهم أنواع الخمر	١٣٥
شرب العصير والنبذ قبل التخمير	١٣٦
الخمر إذا تخللت	١٣٧
المخدرات	١٣٨
تعاطى المواد المخدرة	١٣٩
الإعجاز بالمواد المخدرة	١٤٣
رواحة الخشخاش والحشيش بقصد البيع واستخراج المادة للخدرة منهما للتعاطي أو التجارة	١٣٨
الريح التاجم من هذا السبيل	١٤٤
حد شارب الخمر	١٤٨
التداوي بالخمر	١٥٢
حد الزنى	١٥٤
التلذذ في تحريم الزنى	١٥٦
الزنى الموجب للحد	١٥٧
أقسام الزنى	١٥٨
حد البكر	١٥٨
حد المحصن	١٦٠
شروط الإحصان	١٦٢
المسلم والكافر سواء	١٦٣
شروط الحد	١٦٦
بم يثبت الحد	١٦٧

الموضوع	الصفحة
الرجوع عن الإقرار يسقط الحد	١٦٨
من أقر بزنى امرأة فجعلت	١٦٨
هل للقاضي أن يحكم بعلمه	١٧٢
هل يثبت الحد بالخليل	١٧٢
سقوط الحد بظهور ما يثبت البراءة	١٧٣
الولد يأتي لستة أشهر	١٧٤
وقت إقامة الحد	١٧٤
الحفر للمرجوم	١٧٥
حضور الإمام والشهود الرجم	١٧٦
الضرب في حد الجلد	١٧٧
إمهال البكر	١٧٧
هل للمجلود دية إذا مات	١٧٨
عمل قوم لوط	١٧٨
الاستمناء	١٨٥
السحاق	١٨٦
إتيان البهيمة	١٨٦
الوطأ بالإكراه	١٨٨
الخطأ في الوطأ	١٨٨
بقاء البكارة	١٨٩
الوطء في نكاح مختلف فيه	١٨٩
حد القذف	١٩٠
هل الحد حق من حقوق الله أو حق من حقوق الأئمة	١٩٩
سقوط الحد	١٩٩
الردة	٢٠٠
لا يكفر المسلم بالوحد	٢٠١
متى يكون للمسلم مرتدة	٢٠٣
عقوبة المرتد	٢٠٥
أحكام المرتد	٢٠٩

الموضوع	الصفحة
ردة الزنديق	٢١٠
هل يقتل الساحر	٢١٢
الحرابة	٢١٤
عقوبة الحرابة	٢١٩
واجب الحاكم والأمة حيال الحرابة	٢٢٧
توبة للمحاربين قبل القفلة عليهم	٢٢٧
دفاع الإنسان عن نفسه وعن غيره	٢٣١
حد السرقة	٢٣٢
جحد العارية	٢٣٥
النِّبَاش	٢٣٦
الصفات التي يجب اعتبارها في السارق	٢٣٧
الصفات التي يجب اعتبارها في المالك المسروق	٢٣٧
ما يعتبر في الموضع المسروق منه	٢٤٦
بم يثبت الحد ؟ وهل يتوقف على طلب للمسروق منه ؟	٢٥٠
دعوى السارق الملكية	٢٥٠
تلقين السارق ما يسقط الحد	٢٥١
عقوبة السرقة	٢٥١
حسم يد السارق إذا قطعت	٢٥٢
تعليق يد السارق في عنقه	٢٥٢
اجتماع الضمان والحد	٢٥٣
الجنائيات	٢٥٣
المحافظة على النفس	٢٥٤
القصاص بين الجاهلية والإسلام	٢٦٠
القصاص في النفس	٢٦٢
أنواع القتل	٢٦٢
القتل العمد	٢٦٣
أداة القتل	٢٦٤
القتل شبه العمد	٢٦٥

الموضوع	الصفحة
القتل الخطأ	٢٦٦
الأكثار المترتبة على القتل	٢٦٦
موجب القتل الخطأ	٢٦٦
الحكمة في الكفارة	٢٦٧
موجب القتل شبه العمد	٢٦٧
شروط وجوب القصاص	٢٧١
قتل الغيلة	٢٧٧
الجماعة تقتل بالواحد	٢٧٨
إذا أمسك الرجل رجلاً وقتله آخر	٢٧٩
ثبوت القصاص	٢٧٩
إستيفاء القصاص	٢٨٠
متى يكون القصاص	٢٨١
بم يكون القصاص	٢٨١
هل يقتل القاتل في الحرم	٢٨٢
سقوط القصاص	٢٨٣
الإقتيات على ولي الدم	٢٨٤
القصاص بين الإبقاء والإلقاء	٢٨٤
القصاص فيما دون النفس	٢٨٥
القصاص في الأطراف	٢٨٧
القصاص في جراح العمد	٢٨٨
اشتراك الجماعة في القطع أو الجرح	٢٨٨
القصاص في اللطمة والضربة والسب	٢٨٩
ضمان المثل	٢٩٢
الاعتداء بالجرح أو أخذ المال	٢٩٣
الاقتصاص من الحاكم	٢٩٤
هل يقاد الزوج إذا أصاب امرأته بشيء	٢٩٥
لا قصاص من الجراحات حتى تبرأ	٢٩٦
موت المقتص منه	٢٩٧

الموضوع	الصفحة
الدية	٢٩٨
القتل الذي نجب فيه	٢٩٩
الدية مغلفة ومخففة	٣٠١
على من نجب	٣٠٢
دية الاعضاء	٣٠٦
دية الشجاج	٣٠٨
دية المرأة	٣١٠
دية أهل الكتاب	٣١١
دية الجنين	٣١٢
لا دية إلا بعد البراء	٣١٤
وجود قتل بين قوم متشاجرين	٣١٥
القتل بعد أخذ الدية	٣١٥
ضمان القائد الراكب والسائق	٣١٧
الدابة الموقوفة	٣١٨
ضمان ما أتلفته الطيور	٣٢٠
ضمان ما أصابه الكلب أو الهر	٣٢٠
ما يقتل من الحيوان وما لا يقتل	٣٢١
ما لا ضمان فيه	٣٢٢
سقوط أسنان العاض	٣٢٢
النظر في بيت غيره بدون إذنه	٣٢٢
القتل دفاعاً عن النفس أو المال أو العرض	٣٢٤
ادعاء القتل دفاعاً	٣٢٥
ضمان ما أتلفته النار	٣٢٦
إفساد زرع الغير	٣٢٦
غرق السفينة	٣٢٦
ضمان الطبيب	٣٢٦
الرجل يفضي زوجته	٣٢٧

الموضوع	الصفحة
الحفاظ يقع على شخص فيقتله	٣٢٨
ضمان حافر البئر	٣٢٨
الإذن في أخذ الطعام	٣٢٩
القسامة	٣٢٩
النظام العربي الذي أقره الإسلام	٣٣٠
الاختلاف في الحكم بالقسامة	٣٣١
التعزير	٣٣٣
حكمة مشروعيته والفرق بينه وبين الحلود	٣٣٥
صفة التعزير	٣٣٦
الزيادة في التعزير على عشرة أشواط	٣٣٦
التعزير بالقتل	٣٣٧
التعزير بأخذ المال	٣٣٧
التعزير في حق الحاكم	٣٣٧
الضمان في التعزير	٣٣٨
السلام في الإسلام	٣٣٩
إنهاء الإسلام نحو المثالية	٣٤١
العلاقات الإنسانية	٣٤١
قتال البغاة	٣٤٦
العلاقة بين المسلمين وغيرهم	٣٤٧
كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين	٣٤٨
الموالة المنهى عنها	٣٥٠
الإعتراف بحق الفرد وكرامته	٣٥٢
متى تشرع الحرب	٣٥٦
الجهاد	٣٦١
تشريع الجهاد في الإسلام	٣٦٢
إيجابه	٣٦٣
على من يجب	٣٦٥
إذن الوالدين	٣٦٧

الموضوع	الصفحة
إذن الدائن	٣٦٨
الاستنصار بالضعفاء	٣٦٩
فضل الجهاد	٣٧٠
المجاهد خير الناس	٣٧٠
الجنة للمجاهد	٣٧١
الجهاد لا يعلنه شيء	٣٧٢
فضل الشهادة	٣٧٣
الجهاد لإعلاء كلمة الله	٣٧٦
أجر الأجير	٣٧٨
فضل الرباط في سبيل الله	٣٧٩
فضل الرمي بنية الجهاد	٣٨٠
الحرب في البحر أفضل من الحرب في البر	٣٨٢
صفات القائد	٣٨٢
الجهاد مع البر والفاجر	٣٨٢
الواجب على قائد الجيش	٣٨٣
وصايا رسول الله ﷺ إلى قواده	٣٨٤
وصية عمر رضي الله عنه	٣٨٥
واجب الجنود	٣٨٦
وجوب الدعوة قبل القتال	٣٨٧
الدعاء عند القتال	٣٩٠
القتال	٣٩١
وجوب الثبات أثناء الزحف	٣٩٥
الكذب والخداع في الحرب	٣٩٦
الفرار من المثلين	٣٩٦
الرحمة في الحرب	٣٩٧
الغارة على الأعداء ليلاً	٣٩٩
إنهاء الحرب	٣٩٩
الهدنة	٤٠١

الموضوع	الصفحة
عقد الذمة	٤٠٣
الجزية	٤٠٥
عقد الذمة للمواطنين والمستقلين	٤١٠
دخول غير المسلمين المساجد وبلاد الإسلام	٤١١
الغنائم	٤١٤
كيفية تقسيم الغنائم	٤١٦
النفل من الغنيمة	٤١٩
من لا سهم له في الغنيمة	٤٢١
الاجراء وغير المسلمين لا يسهم لهم	٤٢٣
الغلول	٤٢٣
الإنشاع بالطعام قليل قسمة الغنائم	٤٢٥
المسلم يجد ماله عند العدو ويكون له	٤٢٤
الحربي يسلم	٤٢٦
أسرى الحرب	٤٢٦
معاملة الأسرى	٤٢٨
الإسترقاق	٤٢٩
أرض المحاربين المغنومة	٤٣٢
الفيء	٤٣٣
عقد الأمان	٤٣٥
الرسول حكمه حكم المؤمن	٤٣٧
المستأمن	٤٣٨
العهود والمواثيق	٤٤٠
نقض العهود	٤٤٢
الإعلام بالنقض محرراً من الغدر	٤٤٣
من معاهدات الرسول	٤٤٤

